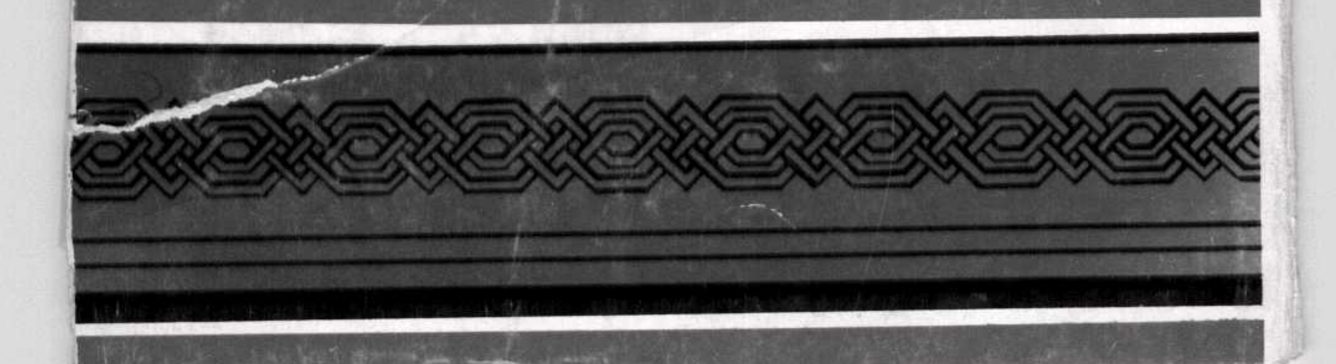


من مطبوعات
الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية

استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام

دكتور
يوسف ابراهيم يوسف
كلية التجارة • جامعة الأزهر

١٤٠١هـ ١٩٨١م



موسوعة الاقتصاد الاسلامى

(٢)

المنهج الاســلامى فى التنميــة الاقتصــادية

دكتور
يوسف ابراهــيم يوسف
كلية التجارة جامعة الأزهر

مطابع الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية
١٤٠١ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

تصـــدير

دولة الاسلام هى دولة التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل الذى يستهدف صلاح الفرد ماديا وروحيـا ...

تلك مسلمة نتفق عليهـا كمسلمـين ....

ولكن واقعنـا الحالى يتناقض مع تلك المسلمة ...

فأين يا ترى تكمن أسـباب هـذا التناقض ؟

ذلك باختصار هو ما أجاب عنه هـذا البحث ، حيث ناقش بطريقة علمية وبأسلوب موضوعى فشل المناهج المستوردة فى أن تحل قضية التنمية فى عالمنا الاسلامى وعجزهـا عن استثارة همم شعوب العالم الاسلامى وتفجير طاقاتها ، منتهيـا بذلك الى حتمية تطبيق المنهج الذى ينبع من عقيدة هـذه الشعوب ويشتق مرتكزاته من ظروفها وتراثهـا ومزاجهـا وتاريخهـا .

ويسر الاتحاد الدولى للبنوك الاسـلامية أن يقدم تلك الدراسة القيمـة التى استهدفت الكشف عن المنهج الاسلامى لتحقيق التنمية الاقتصادية ، كمنهج انمائى مستقل له موقفـه المحدد واسلوبه المتميز وطرائقه العملية .

ولعله مما يزيد من قيمة هذه الدراسة استنادها المؤصل على مصادرنا الاسلامية الصحيحة التى تتمثل أساسـا فى كتاب الله الكريم وسـنة نبيه صلى الله عليه وسلم والتطبيقات الاسلامية فى عصر صدر الاسـلام . ذلك بالاضافة الى مناقشة قضايا ومشكلات التنميـة وتقديم الحلول الاسلامية لمواجهة هذه المشكلات مواجهة عملية جذرية لمغالبتهـا والظهور عليهـا .

أعاننـا الله جميعا على تطبيق منهجه ووفقنـا لمـا فيه خير الاسـلام والمسلمين .

الاتحـاد الدولى للبنوك الاسلاميـة ؟

شكر وتقدير

عرفانا بالفضل لأهله ، وانطلاقا من شكر الله تعالى بشكر من أجرى سبحانه الخير على يديه ، يطيب لى — وقد فرغت بفضل الله تعالى من هذا البحث — أن أقدم خالص شكرى وتقديرى لأساتذتى الذين تعهدوا هذا البحث منذ أن كان مجرد فكرة لدى الباحث ، حتى خرج الى حيز الوجود بصورة ما كان ليظهر بها لولا جهودهم البناءة ، وتوجيهاتهم السديدة •

وفى مقدمة من يدين لهم هذا البحث بالفضل :

أستاذى الكريم الدكتور / محمد شوقى الفنجرى ، الذى لن تعبر كلماتى — مهما أوتيت من بلاغة — عن فضله ، ومقدار عطائه ، فلقد أعطى بحق عطاء العلماء ، أعطى من وقته وجهده الكثير ، وكان لتوجيهاته السديدة وجهوده الكبيرة أكبر الفضل فى اخراج هذا البحث بصورة يرضى عنها •

وأستاذى الدكتور يحيى احمد نصر ، الذى عاصر البحث فى جميع مراحله • والذى كان لجهوده فضل لا ينكر فى الوصول بالبحث الى مرحلته النهائية •

كذلك يقدم الباحث شكره لأعضاء هيئة التدريس بقسم الاقتصاد بالكلية ، ولا ينسى أن يشكر أستاذه الدكتور/عبد الحى نصر عبد الله ، الأستاذ السابق بالكلية والقسم •

كما يشيد بجهود الاخوة الزملاء ، د• رفعت العوضى ، السيد/محمد شاهين ، السيد/محمود الجداوى ، السيد/أحمد تمام •

ولا يفوتنى أن أشكر كل من كان له اسهام بصورة ما فى اخراج هذا البحث وفى مقدمتهم أسرة الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية ، وعلى رأسها الاستاذ الدكتور أحمد النجار • جزى الله الجميع خير الجزاء •

والله ولى التوفيق ؟   د• يوسف ابراهيم

اهـــــداء

الى أصحـــاب الفضـــل على البـــاحث :

سيدى الدكتور حـــامد نـــدا .

والدتى الكريمــــة .

روح والدى ، **تغمـــده الله برحمتـــه .**

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

« وأن هــذا صراطى مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السـبل فتفـرق بكم عن سبيـله ، ذلكم وصـاكم به لعـلكم تتقـون » ٠

صدق الله العظيم

سورة الأنعام ، الآية رقم ١٥٣

مقدمة

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد النبى الامين ، وعلى آله وصحبه أجمعين . وبعـــد ..

فانه ليهمنا أن نضع بين يدى الكتاب ما يعين القارىء الكريم على التعرف على طبيعـــة هـــذا البحث ، والمنهج الذى اتبع فيـــه والاهمية المعلقة عليـــه ، ونستطيع أن نجمل ذلك فى نقـــاط ثلاث هى :

أولا — أهميـــة البحث . **ثانيا — منهج البحث .**

ثالثا — خطة البحث .

—**—

أولا — أهميـــة البحث :

١ — يدور بحثنا حول البحث عن أسلوب انمـــائى يستطيع أن يأخذ بيـــد العـــالم الاسلامى الى مدارج الرقى ومعارج التقـــدم ، ذلك ان تحقيق التنمية الاقتصادية فى هـــذا العالم ، قد أصبح وسيظل أمرا جوهريا ، يتوقف عليـــه وجود هذا العالم ، وتحقيقها رهن باكتشاف المنهج القـــادر على ذلك .

ان العـــالم الاسلامى بعد عدة عقود من ولوجه ميدان التنمية الاقتصادية ما زال حيث هـــو يوم أن ولج هـــذا الميدان ، ان لم يكن قـــد تخلف عن ذى قبل ، ذلك أنه بتخبطه بين مناهج التنمية المجلوبة من وراء السهوب ومن خلف الحدود ، قد فرط فى أثمن زاد له على الطريق ، الا وهو وحدته الروحية التى كانت تجمع بين أجزائه ، قبل أن يعرف هـــذه المنـــاهج ، فلقد كان الكل مسلمين فحسب ، حتى جاءت المناهج المستوردة فجعلت منه الاشتراكيين والرأسماليين ، بل لقد توزع أبناء الاقليم الواحد بين اليمين واليســـار تبعا لموقفهم من هذه المناهج **« فتقطعوا أمرهم بينهم زبرا ، كل حزب بما لديهم فرحون »**[1] .

---

(١) سورة المؤمنون ، الآية رقم ٥٣

وتسيطر على ساحة الفكر الانمـائى فى العالم الاسلامى ، تلك الثنائية التى تقـيم من الرأسمالية والاشتراكية مناهج وحيدة ، يتوزع بينهما المسلمون ، فاقليم يطبق الاشتراكية وآخر يطبق الرأسمالية ، ونتائج التطبيق فى الحالتين متقاربة ، فلم يوجد بلد اسلامى نفض عن كاهله غبار التخلف ،وما زالت جميعها ضمن العالم المتخلف ، فاذا ما عن لاقليم منها أن يغير المنهج الانمـائى الذى يسير عليه انقلب عن تطبيق الرأسمالية الى تطبيق الاشتراكية أو العكس ، فاذا تجـرأ واجتهد لجـأ الى الجمع بينهما ، وتلك أقصى حدود الاختيـار التى سمح الفكر المسيطر على هذا العـالم لنفسه بها . ذلك أن هناك خلفية فكرية تحكم اطـار هـذا الاختيار ، تتمثل فى أن من وضعت بيدهم مقاليد البحث عن منهج انمائى ، أو أخذوا السلطة بأيديهم وأعطوا لأنفسهم حق اختيار المنهج ، يؤمنون بامامة الغرب وتسيطر عليهم فكرة العلمانية ، التى آمنوا بها تبعية للغرب ، وحـلا لمشكلة غير قائمـة لدينا ، فليس فى الاسلام رجال دين ذوو سلطة ، وليس فيه حكام يحكمون بغيره ويكونون مسلمين • وحقيقة المقصود من فكرة العلمانية ، هو ابعـاد الاسلام عن واقع الحيـاة •

فالايمـان بامامة الغرب ومتابعته فى فكرة العلمانية ، جعلت تفكير هؤلاء ينحصر فى مناهج الغرب من ناحية ، كمـا جعلت من غير المطروح المفاضلة بين المنهج الاسـلامى والمناهج المستوردة من ناحيـة اخرى • فهم يترددون بين الرأسمالية والاشتراكية ، وينتقلون معهمـا من فشل الى فشل ، ليستمر العالم الاسلامى — كما يريد له الغرب والشرق — جثة ملقـاة بفلاة من الأرض ، يرين عليها التخلف ، ويلفها انخفاض مستوى المعيشة • ذلك أن هذه المناهج لا تتوافق مع البيئة الاسلامية ، ومن ثم فلن تستطيع ان تجند طاقات جمـاهيرها لصالح التنمية ، وهو الشرط الذى بدونه لن يتحقق تقـدم على الاطلاق •

وعند هـذا الحد الذى وصلت اليه مشكلة التنميـة الاقتصادية فى العالم الاسلامى تأتى أهمية هذا البحث الذى يريد أن يكسر الاستقطاب القـائم حول المنهج الرأسمالى والمنهج الاشتراكى ، عندما يقـدم منهج الاسلام لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ذلك المنهج الذى لفت النظر اليـه رواد الفكر الاقتصادى

الاســـلامى(١) فى السنين الاخيرة ، ويدين هـــذا البحث لهم بالفضل ، فلولا جهودهم ، وما عبدوه من طرق ، وما أصلوه من مفاهيم ، ما توفر لهـــذا البحث امكانية الوجود فى هـــذا التوقيت وعلى هذا المستوى •

ان فشل المناهج المستوردة فى تحقيق التنميـــة الاقتصادية قد جعلهـــا موضوعا مطروحا بحدة ، ومحل تنازع بين أنصار المناهج ، وطبقا للاسلام فانه يجب رد هـــــذا التنـــازع الى الله ورسوله ، أى الى الاســـلام وأحكامه ، ليقضى فيه « فان تنازعتم فى شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليـــوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلا » أى أحسن عاقبة ومآلا(٢) ونهـــاية للامور • فليس من ثم نجاح لجهود التنمية فى العـــالم الاسلامى ، الا اذا ردت الى الله ورسوله وأحكام شريعتـــه ، أى طبق فى تحقيقها منهج الاســـلام •

ومن هنـــا تظهر لنـــا أهمية هذا البحث الذى جعل لنفسه هدفا محـــددا هو الكشف عن المنهج الاسلامى لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ذلك المنهج الذى نعد الكشف عنه اكتشافا للطريق الذى يمكن أن تســـير عليـــه بلاد العـــالم الاسلامى ، ونعـــد تطبيقه وسيلة ليس لهـــا بديل أمام هذه البـــلاد الا دوام التخلف واستمرار التخبط بين المنـــاهج المستوردة ، اذا كانت هنـــاك امكانية لاستمرار الحيـــاة فى ظلهـــا •

ان للاسلام منهجه الانمـــائى المستقل ، وموقفـــه من تحقيق التنميـــة الاقتصادية المحدد ، فليس من المعقول ان لا يحدد موقفه من هـــذا الموضوع الخطير ، دين يحدد موقف الانسان من طوبة ملقـــاة بعرض الطريق ، وليس من المعقول ان لا يكلف الدولة بتحقيق التنميـــة الاقتصادية ، دين يجعل رئيسها مسئولا عن عثرات الدواب بأطراف بلاده •

---

(١) أنظر للدكتور : محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، المؤتمر العالمى الاول للاقتصاد الاسلامى ، جده عام ١٣٩٥ هـ •

(٢) ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ، جـ ١ ص ٥١٨

واذا كنا لا نقصد من الكشف عن هذا المنهج المعالجة الذهنية من غير هدف يعود علينا ، حيث أن المصطفى صلوات الله وسلامه عليه قد استعاذ من علم لا ينفع ، فان مضمون الكشف عنه هو تطبيقه ، وتطبيقه فى نظر الباحث لا يكون الا من خلال حركة شاملة لاعادة الاسلام الى دنيا المسلمين ، واعادة المسلمين الى حوزة الاسلام ، وبعبارة أكثر وضوحا فان تطبيق هذا المنهج لتحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب تطبيق الشريعة الاسلامية ، ومن ثم فان محاولتنا هذه تحمل فى طياتها دعوة صريحة لتطبيق الاسلام وتمكين شريعته فى واقع المسلمين ، وان يكون مدخلنا الى ذلك من مجال تحقيق التنمية الاقتصادية .

ويعلم الباحث أن ما ينادى به لن يأخذ طريقه الى ميدان التطبيق بين يوم وليلة او بين عام وآخر ، لكنه يوقن تمام الايقان ، أن ما ينادى به هو المنهج الوحيد القادر على الانتقال بالعالم الاسلامى من واقعه المتخلف الى الوضع الذى يأمله ويليق به . ولا يثنيه عن يقينه هذا ما عليه عامة الاقتصاديين لدينا من تحجر على الأساليب المستوردة ، وعدم التفكير فى غير الطريق الذى رسم لهم او أريد لهم السير عليه .

فهذا المنهج قد نجح من قبل « ونجاحه لم يكن ثمرة توافقه مع مجموعة معينة من الاوضاع الاقتصادية ، بل نتيجة توافقه مع النفس البشرية ولا سيما فى خلق تلك الصورة المتحركة للمجتمع الذى يقوم على البر بين أفراده»[1] ولن ينجح اليوم الا المنهج الذى يتوافق مع النفس البشرية ، وانسان العالم الاسلامى . ذلك المنهج الذى نقوم بالكشف عنه خلال صفحات هذا البحث .

ثانيا — منهج البحث :

اننا نتصدى لدراسة قضية التخلف فى العالم الاسلامى ، لا فى نطاقها الاقتصادى الضيق ، الذى درجت الكتابات على تبنيه مدخلا لدراسة التخلف

(١) Watt, W. M. Social Integration In Islam, (London :Oxford University Press, 1961).

والتنميـــة ، ذلك ان هـــذا المدخل يجعل الحل المقدم للمشكلة غير كامل ، بل هو حل مبستر ، يعالج جانبـــا من الحياة لا يمكن فصله عن غيره من الجوانب قط ، وبخاصة عندما ينتهى هـــذا المدخل الى ربط حلوله بالحصول على رأس المـــال الاجنبى ، بحيث ان قدم رأس المـــال هـــذا ، كان قدومه تورطا سياسيا ، وان أبى كان غيـــابه معطلا للمسيرة .

اننـــا نعرض المشكلة وننظر اليهـــا ونقدم حلولهـــا من اطارها الاوسع ، الذى ينظر الى التخلف كصفة لصيقة بالانسان وبما هو عليه من قيم ، فيربط المشكلة بجذورهـــا الاجتماعية والثقافية العميقـــة ، ويجعل حلها رهنا ببنـــاء الانسان قبل بنـــاء المصانع ، وباصلاح نفسيته قبل استصلاح الاراضى ، وباعادة الثقة فى النفس اليـــه قبل حبك الخطط . كمـــا ننظر اليها كنظام سياسى وعقـــائدى ، يجعل العدل والاستقرار ورضا الشعب عن نظام الحكم شروطا جوهرية يجب على المنهج الانمـــائى ان يتضمن مقولات ايجابية بخصوصها ، ويجعـــل من سيادة العقيدة حصن جميع الاجراءات المتخذة ومناطها ومنطلقاتها ، كمـــا هو شأن كل التجارب الانمائية الناجحة على ظهر الارض .

من هـــذا الاطار ننظر الى المشكلة ونقدم حلولها وفقا للعقيدة والشريعة الاسلامية وما توحيان به فى هـــذا المجال . وبناء عليـــه فان منهج الدراســـة قـــد قام على ما يلى :

١ ــ اعتبار العقيدة الاسلامية وسيادتهـــا منطلقا جوهريا لوضع المنهج الاسلامى موضع التطبيق بما يعنيه من أن تكون المثل العليا فى بنـــاء الفرد ، وفى استلهـــام الاهداف ، هى المثل الاسلامية التى ترسيها عقيدة الاسلام .

٢ ــ اعتبار الشريعة الاسلامية وتطبيقهـــا فى نواحى الحياة بمـــا يعنيه من ضرورة تحقيق الاستقلال ، والوحدة الاسلامية ، والتكافل بين المسلمين ، منطلقا جوهريا ــ يستتبع المنطلق الاول ــ لوضع المنهج الاســـلامى موضع التطبيق ، فليس هـــذا المنهج الا تطبيق الشريعة الاسلامية .

٣ ــ فى الكشف عن المنهج كان منهجنـــا ملتزما بما يلى :

(أ) الاعتماد الاول على القرآن الكريم . وكان موقفنـــا من فهم الآيات

الكريمة هو التلمذة عليها ، وتقبل ما توحى به ، دون تبييت لرأى واكراه الآية على النزول عليه ، فلا نحمل النص على ان يدلى بما نريده ، بل نترك النص ليدلى بما يريده ، مسترشدين فى ذلك بفهم أئمة علوم القرآن بعيدين عن التحيز .

(ب) الاعتماد الثانى على السنة الصحيحة — المشهورة والحسنة — فلم نعتمد على حديث ضعيف او متروك أو فيه مأخذ ، ولتحقيق هذا الهدف فلقد اهتممنا اهتماما خاصا بنسبة الاحاديث الى من أخرجها من أئمة الحديث ، أصحاب الكتب الستة وغيرهم ، وكان موقفنا مما يعطيه الحديث هو الموقف السابق من آيات القرآن الكريم ، وندر ان استشهدنا بحديث لم يرد بالكتب الستة .

(ج) الاعتماد الثالث على الفكر الانمائى الاسلامى فى مراجعه الاساسية ، ابتداء من نهج البلاغة الجامع لما أثر عن الامام على ، فكتب الخراج فأمهات المؤلفات الفقهية على مدار العصور الاسلامية ، فكتابات المفكرين المسلمين ذوى الريادة فى هذا المجال فى العصر الحديث .

(د) الرجوع الى التطبيق الاسلامى الاول فى عصر صدر الاسلام بخصوص فهم هذا التطبيق لمبادىء الاسلام وليس فى كيفية تنفيذ هذه المبادىء ، فلكل عصر ظروفه ، ولكل مكان ضروراته ، كما يرشدنا لذلك نفس هذا التطبيق .

وعلى هذه المصادر الأربعة وبترتيبها السابق وبموقفنا المحدد من التعامل معها ، كان معول الباحث فى الكشف عن المنهج الاسلامى لتحقيق التنمية .

٤ — فى المقارنة بين المنهج الاسلامى والمناهج غير الاسلامية فى التنمية جعلنا هذه المقارنة تتم على مستويين :

(أ) مستوى الصلاحية النظرية والمناسبة لبيئة وظروف العالم الاسلامى ، وتناولنا هذا المستوى فى الباب الاول من الدراسة .

(ب) مستوى القدرة على التعامل مع المشكلات الواقعية — التى يئن العالم الاسلامى تحت ثقلها — وتقديم الحلول السليمة لها ، وتناولنا هذا المستوى فى الباب الثالث ، وكان هدفنا من هذا الفصل ، هو ان نجعل من المستوى الثانى للمقارنة دليلا على نتائج المستوى الاول منها •

ذلك كان منهج البحث لاخراج خطته الى حيز الوجود •

ثالثا — خطة البحث :

تمت — بحمد الله وتوفيقه — دراسة موضوعنا فى ثلاثة أبواب تعقبها خاتمة وتسبقها مقدمة ، واحتوى كل باب منها على ثلاثة فصول ، واشتمل كل فصل منها على ثلاثة مباحث ، تضمن كل مبحث منها ثلاث جزئيات فى ثلاثة مطالب ، تمت دراسة كل جزئية فى ثلاثة فروع • وجاء التزامنا بهذا المنهج كاملا • وذلك كما يلى :

الباب الأول : ودرسنا فيه المناهج المطروحة على ساحة الفكر الانمائى فى العالم الاسلامى ، عرضناها عرضا موضوعيا ، وتعرفنا على عوامل نجاحها فى مواطنها ، ونقبنا عن مدى توافر هذه العوامل فى البيئة الاسلامية ، ثم عرضنا لنتائج تطبيق هذه المناهج فى العالم الاسلامى وذلك فى الفصل الاول• كذلك درسنا الفكرة التى تسود بين معظم المهتمين بشئون التنمية على المستويين النظرى والتطبيقى فى العالم الاسلامى ، بخصوص عمق الايمان بالمناهج الوضعية المادية ، فبينا متى حدث هذا الايمان ، ولماذا تغلغل ثم تكرس ، وما موقف المنطق والعقل وواقع العالم المتقدم من مثل هذه الفكرة ، وأخيرا موقف الفكر الاسلامى منها وذلك فى الفصل الثانى •

ثم درسنا تاريخ الفكر الانمائى الاسلامى على مر العصور ، آخذين نموذجين منه يمثلهما الامام على وأبو يوسف رضوان الله عليهما ، مستنبطين من هذه الدراسة التاريخية للفكر الانمائى الاسلامى ، مفهوم التنمية ، وأهدافها ، ومكانتها ، وملامح المنهج الاسلامى لها ، وذلك فى الفصل الثالث •

الباب الثانى : أما الباب الثانى فقد حددنا فيه منهج التنمية الاقتصادية ، وبينـا أنه يتكون من ثلاث حلقات متتالية يسلم بعضها الى البعض الآخر ، وتمثلت الحلقـة الاولى منها فيما يضعه الفكر الاسلامى من مرتكزات أساسـية تمهـد لتحقيق التنميـة الاقتصادية ، ولا تقوم بدونهـا لديه وهى :

١ — اعلان الايمـان بالله بمـا يتطلبه ذلك من شجب الولاء لاى منهج يتعـارض مع الاسـلام .

٢ — بنـاء الانسـان على القيم الاسلامية .

٣ — تحقيق الامر الاسلامى بالاعتصام بحبل الله والوحـدة وعدم التفرق شيعـا وأحزابا .

وهى مرتكزات تؤدى احداهـا الى الاخرى على هـذا الترتيب ، فاعلان الايمـان بالله يقتضى التزام منهجه فى تربية الانسان ، واذا ربى الانسان على القيم الاسلامية حقق الاعتصام بحبل الله والوحدة . وكان هـذا هو مضمون الفصـل الاول .

وكانت الحلقة الثانية ممثلة فى التنظيم الذى يقدمه الاسـلام للملكية بمـا يجعل منهـا اداة انمائية ، حيث يقيمها على الشكل المزدوج الذى يجعل من تآلف الملكية الخاصة مع الملكية العـامة نمطا فريدا ، بحيث يأخـذ من النوعين أفضل ما يقـدمانه ، وينفى عنهما أى آثار غير ملائمـة لمتطلبات التنمية الاقتصادية ، وذلك هو مضمون الفصـل الثانى .

أما الحلقة الاخيرة فى المنهج الاسلامى ، فيمثلهـا استراتيجية الانتـاج فى الاسلام ، وفيهـا يقدم الفكر الاسلامى فلسفته فى الانتاج ، فيحدد لمـاذا نقوم بالانتاج ، ولمن نقوم به ؟ وتستقى هـذه الفلسفة من هدف الانتاج فى الاسـلام ، والذى يتمثل فى تحقيق « حد الكفاية » لكل مواطن ، ولذلك فـان استراتيجية الانتـاج فى الاسلام ليست الا استراتيجية لتحقيق حد الكفاية ، فبينـا مفهوم هذه الاستراتيجية ، وكيف تكون استراتيجية الانتاج ، وما الذى تقدمه لنـا عنـد تبنيهـا من أسهام فى تحقيق التنمية الاقتصادية ؟ فرأينـا كيف أنهـا تضعنـا على الطريق الصحيح من ناحية ، وتقدم لنـا هيكلا انتاجيا

جديدا ذا نسب وعلاقات معينــة ، ورأينا كيف أن هــذا الهيكل يتيح الفرصة لمــا تقدمه الاستراتيجية من امكانيات لبنــاء تكنولوجيــا ذاتية مستقلة ومتطورة وكان ذلك فى الفصل الثالث • ومن ثم يقــيم الاسلام من هذه الحلقات منهجا انمائيــا فريدا لديه القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية فى العالم الذى يؤمن بهــذا الدين •

الباب الثالث : أما الباب الثالث فقد كان عودة للمقارنة بين المنهج الاسلامى ــ بعد أن اتضحت معالمه من الباب الثانى ــ والمناهج المستوردة ، لكنها هذه المرة مقارنة على مستوى القدرة على التعامل مع المشكلات الواقعية وتقديم الحلول الجذرية لها ، ووقع اختيار الباحث على ثلاث مشكلات رأى أنها تمثل جماع ما يحيط بالتنمية الاقتصادية فى العالم الاسلامى من مشكلات • وهى مشكلات السكان ، والتمويل ، وبنــاء التكنولوجيا • فخصصنا لدراسة كل مشكلة منهــا فصــلا من فصول الباب ، حيث عرضنا لواقع المشكلة فى مبحث ، ثم للحلول التى تقدمهــا المنــاهج غير الاسلامية فى مبحث آخر ، ثم للحل الذى يقدمه المنهج الاســلامى فى مبحث ثالث ، واخترنا هــذا الاسلوب من المقارنة لمــا يتيحه لنــا من فائدة غير مقــارنة المنــاهج ، تتمثل فى وضع أيدينــا على حلول هــذه المشكلات •

وتضمن البحث فى نهــايته خاتمــة اشتملت على نتــائجه والتوصــيات التى يمكن تقديمهــا لترشــيد خطوات العــالم الاسلامى •

والله الموفق ، وهو المستعان ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين •

الباب الأول

العالم الاسلامى ومناهج التنمية

تمهيد :

لا يختلف اثنان فى عالم اليوم ، على أن تحقيق التنمية الاقتصادية فى العالم الاسلامى ، والذى يمثل أكبر رقعة من العالم المتخلف ، أمر حيوى الى أبعد حد ، بل لا نبالغ — اذا استخدمنا التعبير الذى تهرأ من كثرة استخدامه — فقلنا : ان تحقيق التنمية الاقتصادية فى هذا العالم ، مسألة حياة أو موت ، فان نجح العالم الاسلامى فى اكتشاف طريق ينتهى بالتقدم الاقتصادى ، فقد كتبت له الحياة وان ضلها فقد تودع منه .

وطريق التنمية هذا ، هو المنهج الذى يمكن ان يسير عليه هذا العالم صوب التقدم . واذا رنا المرء بعين فكره نحو المناهج الانمائية التى تتنازع الساحة الفكرية فى العالم الثالث أجمع ، والعالم الاسلامى بالذات ، وجد أن هذا الفكر قد ضيق على نفسه مجال اجتهاده حتى ليكاد ان يصاب بالعقم الفكرى ، فهو ينطلق من مقولة مؤداها « ان الموجود من مناهج التنمية هو ما يمكن ايجاده » ، ومن ثم فليس هناك مناهج يمكن استخدامها لتحقيق التنمية الاقتصادية غير المنهج الاشتراكى أو المنهج الرأسمالى . وهو بهذا قد حكم على نفسه بالتردد بين المنهجين مستجيرا من رمضاء أحدهما بنيران الآخر ، فاذا طبق المنهج الرأسمالى ، وتبين بعد فترة أنه يقبض من ثمار التنمية على الهواء ، وخاب أمله فيه ، اتجه صوب المنهج الاشتراكى ليس بناء على اختيار واع ، وانما حنقا من فشل الرأسمالية لديه ، فى الوقت الذى يشاهد فيه نجاح الاشتراكية فى مواطنها ، ولو فكر قليلا لادرك ان الرأسمالية التى فشلت لديه قد نجحت هى الاخرى فى مواطنها ، ومن ثم فنجاح منهج انمائى فى منطقة من المناطق ، لا يقوم شاهدا على امكانية نجاح نفس المنهج فى منطقة أخرى .

والعالم الاسلامى فى الحالتين يشاهد تناقض المنهجين مع مبادئه وقيمه وشخصيته التاريخية ، فيحاول أن يكره تلك المناهج على ان تتلاءم معها ،

فلا تستقيم له المحـاولة ، لانه بها يدخل روحا اسلامية فى جسم غريب ترفضه ويرفضها ، فلا الرأسمالية بمتفقة مع الاسلام ، ولا الاشتراكية بمؤتلفة معـه .

وما كان العالم الاسلامى ليقع فى هـذه الورطة لولا المقولة السـابقة التى سيطرت على مفكريه الا من عصم الله ، فما المناهج الاقتصادية الا محاولات من جانب الانسـان لحل المشكلة الاقتصادية التى تواجهه بالطريقة التى تتفق والظروف الاقتصـادية والنفسـية والتاريخية التى تحيط به(١) ، وهـذان المنهجان ثمرات للفكر البشرى ، واستجابة لمثل هـذه الظروف التى وجدت فى المجتمعـات الاوروبية ، وما عقم الفكر البشرى ، ولم تختزل المجتمعات فى النمط الاوربى ، فكيف نسلم باستقطاب المنهجين للفكر فى العالم الاسلامى ؟

ان مقتضى اختلاف الظروف المحيطة بالانسان المسلم ، عن الظروف التى أحاطت بالانسان الاوربى عند نشأة المنهجين ، يقتضى اختلاف المنهج الذى يمكن أن تتحقق به التنمية الاقتصادية فى العـالم الاسلامى ، وأن يكون المنهج المطلوب مشتقا من بيئـة هـذا العالم وثقافته ، قادرا على أن يجنـد طاقات جماهيره ، باتفـاقه مع القيم والمبادىء التى تؤمن بهـا هذه الجماهير .

وهذا البـاب يناقش المقولة السابقة ، فيعرض المنهجين اللذين استحوذا على أذهان معظم المفكرين فى العالم الاسلامى ، ليبين مدى صلاحيتهما ، وهـل تختلف هذه الصلاحية فى المواطن الاسلامية عنها فى مواطن نشأة هـذه المناهج أم أنها لا تختلف ؟ كمـا يعرض نتائج تطبيق هذه المناهج فى العالم الاسلامى ، ليرى ان كانت هـذه النتائج تحكم لها أم عليهـا ، ثم يلفت النظر الى وجود منهج كامن فى عقائد هذه الشعوب وثقافاتهـا وتراثهـا ، سبق له أن حقق لها النمو والتقـدم عندما التزمت به ، فهل هذا المنهج يحتوى على فكر انمائى ، يستطيع الوقوف بجوار المنهجين المذكورين ؟ وهل يملك ان يضع العالم الاسلامى على جادة الطريق ، لينجح فى اختيار الحياة وتفضيلها على الفناء ؟ انهـا دراسة

---

(١) د. صلاح نامق ، النظم الاقتصادية المعاصرة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، بدون رقم ، سنة ١٩٧٢ ص (ز) .

لتاريخ الفكر الانمائى الاسلامى على مر العصور ، ومن هـذا النقاش نحاول تقويم المنـاهج المعروضة على ساحة الفكر الانمائى ، عملا بالنسبة للرأسمالية والاشتراكية ، ونظريا وعقائديا بالنسـبة للمنهج الاسلامى ، وسيتم ذلك فى فصول هـذا البـاب الثلاثة وهى :

الفصل الاول : المناهج المطروحة على ساحة الفكر الانمـائى فى العـالم الاسـلامى •

الفصل الثانى : الاستقطاب فى مناهج التنمية والعالم الاسلامى •

الفصل الثالث : الفكر الاسلامى فى التنمية الاقتصادية على مر التاريخ •

الفصل الأول

المناهج المطروحة على ساحة الفكر الانمائى فى العالم الاسلامى

تمهيـــــد :

اتضح مما سبق وجـــود مذهبين اقتصـــاديين كبيرين يقتسمان العـــالم والسيادة عليه فكرا وعمـــلا ، وكل منهما يحاول جاهدا استباق السيادة والتفرد بتوجيه العـــالم ليكون المذهب الكونى ، والفكر الوحيد ان استطاع • هـــذان المذهبان همـــا : الرأسمالية والاشتراكية ، أولهمـــا متبنى من العـــالم الاول ، وثانيهمـــا متبنى من العـــالم الثانى ، ويصطرعان على ساحة العالم الثالث ، يود كل منهما لو يجذبه الى فلكه ، ويفرض عليه فلسفته • ودول العـــالم الثالث — وهى تخضع لوسائط الاعلام التى يسطر عليهـــا أصحاب المذهبين ، وغالبية مفكريهـــا قد تربوا على فكر أصحاب المذهبين — تساق الى تجربة هذا المذهب مرة وذاك مرة أخرى ، فان تجرأت على الاجتهـــاد فاقتحمت أسواره وجدت نفسها أسيرة ما تعلمه مفكروهـــا على أيدى اصحاب المذهبين ، فابتكرت اسلوبا ثالثا يأخذ من كل مذهب بطرف ، فنشأ لديهـــا من ذلك أسلوب ملفق تظهر فيـــه آثار الاستقطاب بأكثر مما تظهر فى تبنى أحد المذهبين ، اذ أن ذلك يعنى أنهـــا بذلت جهـــدا للخروج من اسار المذهبين فلم تجـــد الا الجمع بينهمـــا ، فهـــو يؤكد فكرة ســـيادة المذهبين ولا يقـــلل منهـــا •

وفى هـــذا الفصـــل سنعرض بموضوعية تامة كلا من المنهج الرأسمـــالى والمنهج الاشتراكى ، وذلك الذى يجمع بينهمـــا • وذلك فى المباحث الثلاثة التى يتكون منهـــا وهى :

المبحث الأول : عرض موضوعى للمناهج المطروحة على العالم الاسلامى•

المبحث الثانى : مدى امكانية تحقيق التنميـــة بتلك المناهج فى العـــالم الاسلامى •

المبحث الثالث : نتائج تطبيق تلك المناهج فى العالم الاسلامى •

المبحث الأول

عرض موضوعى للمنـاهج المطروحة على العـالم الاسـلامى

تمهيـــد :

علمنـا أن البـلاد الاسلامية والنامية بشكل عام تتردد بين تبنى الاسلوب الاشتراكى مرة والأسلوب الرأسمالى أخرى • فان خرجت عنهمـا لجـأت الى الجمع بينهما ، فاطارها الفكرى محدود بالاسلوبين لا يتجاوزهما ، وبغرض هذه الاساليب نكون قد عرضنـا المنـاهج المطروحة على الساحة الانمائية العملية • وبهـذه المهمة يتكفل هـذا المبحث فى مطالبه الثلاثة الآتية :

المطلب الأول : المنهج الرأسمالى •

المطلب الثانى : المنهج الاشـتراكى •

المطلب الثالث : المنهج الجامع بينهمـا •

المطلب الأول

المنهـج الرأسـمالى

تمهيـــد :

سنركز فى عرض هذا المنهج على جوانب ثلاثة تعطى فكرة واضحة ومختصرة عن جوهر هـذا المنهج • وتتمثل هـذه الجوانب فى بيان خصائصه وسماته ، وفى بيـان مقومات نجاحه ، وأخيرا الظروف التى واكبت هـذا النجاح • وذلك فى فروع هذا المطلب الثلاثة وهى :

الفرع الأول : خصائص المنهج الرأسمالى •

الفرع الثانى : مقومات نجاح المنهج الرأسـمالى •

الفرع الثالث : الظروف التى واكبت نجاح المنهج الرأسـمالى •

الفرع الاول ــ خصائص المنهج الرأسمالى :

توجد مجموعة من الخصائص يتميز بهـا المنهج الرأسمالى عن غيره من المنـاهج وهى :

١ — الملكية الخاصة لوسائل الانتاج :

حيث تعطى الرأسمالية للافراد حق تملك سائر أموال الانتاج ، فضلا عن أموال الاستهلاك ، وتقوم هذه الخصيصة من الرأسمالية مقام الروح من الجسد ، اذا نزعت منه فقد الحياة ، وهي تؤدى وظائف جوهرية فى النظام أهمها تعيين المختص باتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام أموال الانتاج ، كما تقدم الباعث على تراكم الثروة والمحافظة عليها .

٢ — حرية المشروع :

فللمشروعات حرية توجيه جهودها وطاقاتها الوجهة التى تريدها دون تدخل من أحد ، يحدوها فى ذلك حافز الربح الذى هو أحد مقومات النظام الرأسمالى وعوامل نجاحه ، ومن المفترض ان هذه المشروعات تستجيب لاحتياجات الافراد وتلبى طلبهم وهى بسبيل تحقيق أقصى ربح ممكن ، اذ لو قامت بانتاج مالا طلب عليه لمنيت بالخسائر وخرجت من مضمار الانتاج .

٣ — المنافسة وجهاز السوق والأثمان :

تمثل هذه الخصيصة ركنا لا يقل فى النظام الرأسمالى أهمية عن الملكية الخاصة ، وتعنى ان يكون لكل سلعة أو خدمةأو عامل انتاجى سوق يلتقى فيه الطالبون بالعارضين فى ظل المنافسة الكاملة ، حيث يتحدد الثمن المعبر عن قيمة السلعة أو الخدمة أو العامل الانتاجى .

وهذا الجهاز هو الذى يحكم النظام الرأسمالى ، فكمية الانتاج وكيفيته وأسعاره كلها تتحدد وفقا للمواجهة الحرة دون تدخل من الحكومة أو توجيه من خطة قومية ، بل المنافسة هى التى تحدد الكميات والاسعار بما يحقق تعادل العرض والطلب . كذلك فان هذا الجهاز يقوم بتوزيع الموارد الاقتصادية بالمجتمع بين مختلف الاستعمالات ، فالأثمان هي أساس كافة القرارات التى يتخذها الفرد منتجا كان أو مستهلكا ، كذلك يقوم بتوزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع عندما يحدد أسعار عوامل الانتاج فيحدد نصيب الفرد طبقا لما لدية منها .

وبعبارة موجزة فان جهاز الثمن يقوم فى الرأسمالية بمهمة حل كافة جوانب المشكلة الاقتصادية ، ومن ثم فلا غرابة ان يوصف النظام بأنه « اقتصاد السوق » واذا كنا لا نرى له هذه الاهمية فى الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة بعد التدخل الحكومى ، فاننا نستطيع ان نستشف — رغم ذلك — مدى عظم الدور الملقى على عاتق السوق فى حل المشكلات الاقتصادية الرئيسية .

الفرع الثانى — عوامل نجاح المنهج الرسمالى :

غير منكور من أحد أن الرأسمالية حققت فى اوروبا الغربية والولايات المتحدة ، نجاحا كبيرا فى ميدان التنمية الاقتصادية والتقدم المادى ، وانها كانت خطوة كبيرة للانسانية(١) فى مجال السيطرة على الطبيعة عندما حققت الثورة الصناعية ، ذلك الانجاز الضخم بصرف النظر عن استخدامه فى تسخير الانسان نفسه ، كتسخيرها للطبيعة ، بل انها لم تسخره فقط بل استعبدته فعلا عندما قامت باسترقاق شباب غرب أفريقيا لتحقيق التنمية الاقتصادية فى العالم الجديد(٢) .

وللتقدم المادى الكبير الذى حققته الرأسمالية عوامل أدت اليه ، بعضها لصيق بالرأسمالية وخصائصها ، والبعض الآخر صاحب قيامها بالتنمية مصادفة . والعوامل الأخيرة هى محل عناية الفرع التالى ، أما الأولى فهى محل عناية هذا الفرع وهى :

١ — حافز الربح وقيامها عليه ، قدم مساهمة كبرى فى نجاحها ، اذ هو يمثل استجابة من الرأسمالية لشعور كامن فى الانسان ومجبول عليه **« وتأكلون التراث أكلا لما ، وتحبون المال حبا جما »**(٣) فهى من هذه الناحية لا تصادم فطرة الانسان بل انها تطلق لها العنان الى الحد الذى يحيلها الى نهم ،

---

(١) د. احمد جامع ، الراسمالية الناشئة ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ١ سنة ١٩٦٨ ص ١٤٦

(٢) Toynbee, A. : The World and The West, London, Oxford University Press, 1952, P. 8.

(٣) سورة الفجر الايتين رقم ١٩ ، ٢٠

فتجعل الرأسمالى ذلك المخلوق الذى يسعى للمــال من أجل المــال فلا يشبع مهما بلغت ثروته ، والانسان بغريزته « **لو ملك واديا من ذهب لابتغى ثانيا ، ولو ملك واديين لابتغى ثالثا** »(١) فليس لنهمه نهاية الا اذا تدخلت اعتبارات أخرى تهــذب من هذه الغريزة ، وتلك الاعتبارات ليس لها وجود فى الرأسمالية فحافز الربح قد ائتلف مع غريزة الاستحواز ونهم التملك الكامنة فى الانســان فقــاد الى نجاح الرأسمالية الهائل فى عالم الاشياء المــادية ، فحقق التنميــة بمقاييسهــا المعتبرة فى الفكر الوضعى(٢) .

٢ — الملكية الخاصة : فوجودها يعضد الآثار السابقة لحــافز الربح ، بل انه من غيرها ليس له معنى ؛ فالانسان مجبول على حب الاستحواز والتملك كمــا قلنا ، فتقرير الملكية الخاصة يوافق هــذا الطبع فيه ويجعل حافز الربح ذا أثر يحيــل الفرد الى خلية نشطة تقدم على الادخار وتكوين رأس المــال حبــا فى التمتع بالملكية التى جبــل على حبهــا .

كذلك تؤدى الملكية الخاصة الى أن يحافظ الفرد على ما بيــده من عوامل الانتاج ، فتتم المحافظة على رؤوس أموال المجتمع ، ويتحقق النمو الدائم فى ثروته ، وقد كان ذلك بالفعل هو الطريق الذى سارت الرأسمالية على درجة حتى حققت ما حققت من انجازات مادية .

٣ — حرية الفرد فى ممارسة النشاط الاقتصــادى تحمل مدلولا ايجابيــا افرز للرأسمالية طائفة من الناس حملوا على عاتقهم مهمة تحقيق التقدم وكانوا لهــا مهاميز ، ذلكم هم المنظمون الذين قاموا بتطبيق الاختراعات المتتاليــة فى مجالات انتاجيــة جديدة ، وابتكروا من أساليب الانتاج ما مكنهم من أداء أجل

---

(١) الجامع الصغير ، ج ٢ ، ص ٢٦٥.

(٢) سنرى أن للتنمية مفهوما لا يقصرها على عالم الاشياء ولا يجعل المــادة هى كل شىء ، انظر نتــائج الفصل الثالث من هذا البــاب .

الخدمات للنظــام الرأسمالى ، وكانوا من عمد نجاحه ، بل ان بعض المفكرين يرجع معظم ما احرزته الرأسمالية من تقــدم الى هذه الطائفة[١] • وما كان لهــذه الطائفة ان توجد لولا ما تتضمنه الرأسمالية من حرية النشاط الاقتصادى ورفع كل القيود عن ممارســته •

تلك هى العوامل التى تكمن خلف نجاح النظام الرأسمالى ، وتعــود الى جوهره وصميم تكوينه ، وهناك عوامل أخرى ساهمت فى نجاح النظام الرأسمالى دون أن يكون لهــا دخل بجوهره، وانما صــاحبت وواكبت مسيرته مصــادفة وهى ما سنتناوله فى الفرع التــالى :

الفرع الثالث — الظروف التى واكبت نجاح المنهج الرأسمالى :

اتيح للنظام الرسمالى ابان نشأته وصاحبته فى تطوره عوامل ســاعدت وضاعفت النجاح الذى كان يمكن للعوامل السابقة — والتى تعود الى جوهــر النظام — ان تحققه ، فلولا العوامل المصاحبة هذه ما كان الانجاز الرأسمالى بالصورة التى هو عليها ،ويمكن اجمال اهم هذه العوامل فيما يلى :

١ — أتيح للرأسمالية فرصــة السبق التكنولوجى ، عنــدما تمكنت من الاستفادة من مجموعة من الاختراعات ربمــا لم تكن أهم ما عرفته البشرية ، لكن المهم فيهــا كان فى توفر ظروف أهمها التراكم الرأسمالى فى أوربا أثر قيامها بنهب ثروات الشرق ابان الحروب الصليبية • وثروات الامريكتين وبخاصــة ذهب أمريكا الجنوبية • وبذلك تمكنت اوروبا من استغلال مجموعة الاختراعات هــذه ، فتحقق لهــا السبق التكنولوجى الذى مكنها من احلال الصــناعة الآلية محل الصناعة اليدوية تدريجيــا • فكانت بذلك ورشة العــالم او حاضرته ، وهو من حولهــا ريف وتبع ، وتمكنت من غزو أسواق العــالم بمنتجاتها الرخيصة ، والتى لم تكن تستطيع جماهيرهــا استهلاكهــا بسبب ضعف القدرة الشرائية نظرا للاستغلال الواقع عليها • ومن ثم تضاعف التراكم الرأسمالى واستخدم فى تحويل الاختراعات المتوالية الى ابتكارات وتجديدات استغلت فيها خصائص الرأسمالية ممثلة فى حافز الربح وحرية النشاط وحق التملك •

(١) Shompeter, J. : The Theory of Economic Development, Cambridge, Harvard University Press, 1960, P. 68.

٢ ــ أتيح لاوروبا الرأسمالية السيطرة الكاملة تقريبا على معظم أنحــاء المعمورة ، فكانت موارد العالم تحت سلطانها ، وتمكنت صناعاتها من الحصول على امدادات شبه مجانية من المواد التى لا توجــد بأراضيها ، فأعطاها ذلك طاقة على تحقيق فائض القيمة وزيادة التراكم ، وتكوين رأس المــال واثبات نجاحهــا فى عالم المــاديات والأشياء ، وكان ذلك من أهم العوامل التى ساعدتها على اقامة هــذا البنــاء الضخم • ولعــل مثالا مشاهدا لنا ــ مثل مادة النفط ــ يعطينــا مدى ما لعبته سيطرة أوروبا على موارد العــالم من أثر فى نجاحها • لقــد كانت تحصل على بترول العالم الثالث بثمن أقل من أن يوصف بأنه بخس حتى اكتوبر عام ١٩٧٣ ، واعتمدت عليه اعتمادا رئيسيا كمصدر للطــاقة من ناحية ، وكمادة أولية للصناعات البتروكيمائية التى أصبحت على رأس الصناعات التى تمد الناتج القومى فى العالم الرأسمالى ، فهذا المثــال يعطينــا الى أى مدى قام نجاح وتقدم النظام الرسمالى على أكتاف العــالم الثالث بتمكنها من الحصول على موارده ــ حتى اليوم ــ بأثمان مزجاة ، فما البترول الا مادة من بين عشرات مثلها ، تحصل عليها الدول المتقــدمة من العالم الثالث بهذه الأثمان•

ولو قمنــا بتجريد النجــاح الرأسمالى المــادى من مثل هذه العوامل ، فحرمناها من الموارد التى سيطرت عليهــا ، أو حتى كلفناهــا بأن تدفع لنــا أثمانا تعــادل قيمتها ، لمــا بقى للرأسمالية بامكانياتهــا الذاتية شىء ذو بال ، وكتوضيح للفكرة التى أريد اثباتهــا ، فاننا لو طلبنا من المملكة المتحدة أن تعيد للهند فقط ، ما نقلته من مواردهــا خلال القرن التــاسع عشر فقط ، والتى مولت بهــا تقدمها وبفــائدة قدرها ٦٪ فقط ، وافترضنا ان ما نقلته بريطانيا من الهنــد لا يزيد عن ١٠٠ مليون دولار ، لكان المبلغ المطلوب من بريطانيــا اليوم هو ٨٢٠ بليون دولار • فهل تستطيع المملكة المتحدة ان تعــيد للهنــد والباكســتان الفقيرتين اليوم هــذا المبلغ ؟ [1] •

واذا كنــا لسنا فى مجال تقويم الرأسمالية ، وانمــا فى مجال العرض الموضوعى لها ، فيكفى أننا علمنا أن هناك أسبابا وعوامل قد ساعدت الرأسمالية

(١) محبوب الحق ، ستار الفقر ، ترجمة احمد فؤاد بلبع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، سنة ١٩٧٨ ص ١٦٧

على تحقيق النجاح الذى لا ينكره عليهـا أحد بمقاييسـها هى . أما بمقاييس أخرى فربما تكون الرأسمالية قد حققت أكبر فشل وهى بسبيل تحقيق هـدف الانسان عندما قادته الى حربين عالميتين ، وعندما أنبتت الشيوعية كمذهب نبت من أرضية رأسمالية « بسبب انهيـار الدين نتيجة لتحول الفكر الى الاهتمـام بالامور الدنيوية خلال الثلاثة قرون الماضية »(١) ذلك المذهب الذى سنعرضه فى المطلب التالى .

المطلب الثـانى

المنهـج الاشـتراكى

تمهيـــد :

يشارك المنهج الرأسمالى السابق فى السـيطرة على الفكر والعمـل ، فى العـالم الاسلامى ، المنهج الاشتراكى . والاشتراكية مشارب متعددة تطلق على مجموعة من النظم ، لكن الذى نعنيه منهـا هنا هو الاشتراكية العلميـة أو ما يسمى بالمـاركسية ، اذ هى اللون الغالب من ناحية ، وهى المعروضة كمنهج لتحقيق التنمية على العالم الثالث من ناحية ثانيـة ، وهى التى تختفى وراء مختلف الصيغ التى تعيش او عاشت لفترة فى بعض أجزاء العـالم الاسلامى ، مثل الاشتراكية العربية والاشتراكية الجزائرية من ناحية ثالثة ، وهى التى تحظى بوسائط اعلام عالمية ، تعرضهـا وتغرى بهـا ، وتدعم من يتبناهـا ، وتنافس بهـا العـالم الغربى فى السيطرة على العالم الثالث من ناحية أخيرة . كما أنهـا الوصف الرسمى للدول المسماة بالشيوعية(٢) . واذا أمكن فى العـالم المتقدم التفرقة بين الاشتراكية الديمقراطية والاشتراكية الماركسـية فـان هذه التفرقة غير قائمة فى العـالم الثالث الذى يفتقـد الديمقراطية أصلا ، ولكل هـذا فان الاشتراكية فى مفهومنا تعنى الاشتراكية العلمية أو الماركسية .

(١) كاروهنت ، الشيوعية نظريا وعمليا ، دار الكتاب المصرى ، القاهرة ، ص ١٣

(٢) المرجع السـابق ص ١١

وكمـا عرضنا المنهج الرأسـمالى بموضوعيـة نعرض فى هـذا المطلب الاشتراكية بنفس الطريقة ، وذلك من خلال فروعه الثلاثة الاتية :

الفرع الأول : خصائص المنهج الاشتراكى .

الفرع الثانى : مقومات نجاح المنهج الاشـتراكى .

الفرع الثالث : الظروف التى واكبت نجاح المنهج الاشتراكى .

الفرع الاول ــ خصائص المنهج الاشتراكى :

يتفق الكتاب على أن الخصائص التى تميز المنهج الاشتراكى عن غيره تتمثل فى خصيصتين رئيسيتين همـا :

١ ــ الملكية العـامة لوسائل الانتـاج :

تقوم الاشتراكية على مبدأ الملكية ذات الشكل الواحد ــ شأن الرأسمالية ــ بيد أنهـا تستبدل الملكية العامة بالملكية الخاصة ، وتمثل هذه الخصصية جوهر الاشتراكية وروحهـا كالملكية الخاصة فى الرأسمالية .

وهكذا تتميز الاشتراكية بأن كافة وسائل الانتاج المـادية فيها تخضع لشكل الملكية العـامة ، وتقوم هذه الخصيصة بتحديد من يصدر القرارلت ذات التأثير فى الانتاج ، ومن يحدد نوع السلع وأصحابها ، وكيفية انتاجها وتوزيعها بين الانتـاج والاستهـلاك وتوزيع السلع الاستهلاكية بين من سـاهموا فى الانتـاج .... الخ .

ومصدر القرارات هو صاحب الملكية ، ولكن من هو صاحبها فى المجتمع الاشتراكى ؟ تقول الماركسية أن جوهر الاشتراكية هو ان تكون وسائل الانتاج ملكا للشعب ، ولكن لم يتسن حتى الان اكتشاف كيف يمكن للشعب ان يسيطر على هذه الوسائل ، ولهذا اسند أمر الاشراف عليهـا باسم الشعب الى الدولة فأصبحت الملكية الشعبية تعنى فى الواقع رأسمالية الدولة ، فالدولة هى مالكة عوامل الانتاج ، وهى التى تصـدر كل القرارات ذات الصبغة التحديدية السـابقة .

٢ — الخصيصة الثانية للاشتراكية تتمثل فى وجود التخطيط بمـا يعنيه من خطة قومية تضعها هيئة مركزية تحدد أهداف المجتمع وتترجمها فى شـكل مستهدفات كمية لكل قطاع أو اقليم • وتقوم الخطة فى الاشتراكية بالدور الذى يؤديه جهـاز السوق والاثمـان فى الرأسمالية ، وهى التى عن طريقها تصدر الدولة القرارات التى أتاحتها لهـا سيطرتها على الملكية العـامة باسم الشعب ، فتقوم الخطة بتوزيع عوامل الانتاج على أوجه النشاط الاقتصادى بمـا يتيح لكل نشاط تحقيق الهـدف المكلف به ، وتتيح الملكية العامة لوسائل الانتـاج للخطة امكانية القدرة على ادارة الاقتصـاد القومى ادارة كاملة ، فتحدد نوع السلع وكمياتهـا وحجم الاستهلاك وحجم الاستثمار ، وتوزع ثمرات الانتاج على من قاموا به •••• وهـكذا •

هـذا يعنى ان المستهلك فى ظل الاشتراكية ليست له سيادة ولا قدرة على توجيـه الانتـاج ، بمعنى ان رغباته لا تؤخـذ فى الحسـبان عند تحديد نوع السلع المنتجة ، وانمـا رغبات المخططين هى التى تتمتع بهذه السيادة ، وقد يراعون رغبات المستهلكين وقد لا يكترثون بهـا ، اذ غالبـا ما تحدوهم أهداف أخر تجعلهم يسقطون رغبات الفـرد من حسابهم •

الفرع الثانى — عوامل نجاح المنهج الاشتراكى :

بمثل ما يقر الكتاب للرأسمالية بالنجاح ، فانهـم يقرون للاشتراكية بأنه لازمهـا النجاح فى تحقيق التقدم المـادى لروسيا والدول الاشتراكية الاخر ، فحققت التقـدم المـادى وبنت حضارة شيئية ، لاحضارة انسانية بتعبير المفكر المعروف « رشدى فكار »(١) وان كان نجاح المنهج الاشتراكى لا يطاول نجاح المنهج الرأسمالى ، وقطعا هناك عوامل ينسب اليهـا هـذا النجاح ، ونحـن حسب المنهج الذى اتبعناه مع الرأسمالية نعرض فى هـذا الفرع عوامل النجاح اللصيقة بالمنهج ونترك العوامل التى واكبته للفرع التالى •

وفى هذا الفرع ، لانجد من عوامل النجاح ما ينسب الى الماركسية ويعتبر لصيقـا بها الا الاثر المترتب على اعتبارها عقيدة تقدم تفسيرا كاملا لكل شئون

(١) رشدى فكار ، الماركسية والدين ، دار التعاون ، القاهرة ، ط ٢ سنة ١٩٧٨ ص ٧٧

الحيـاة — وانهـا لكذلك عند الماركسيين — فهى تقسيم من قوى الانتـاج فاعلا يحل محل الاله(١) • واذا ترتب على هذا الاعتبار نجاح للمنهج الاشتراكى فانه يعود أساسا الى أهمية الايمـان بشىء والاندفاع وراء هـذا الايمـان • فالاقتناع بشىء والانقيـاد له يعطى النظام قدرة على تحقيق أهدافه ، غـير أن هـذا الحماس سيفتر بعد فترة من تشييد النظام ، ويومئذ ، فان العقيـدة الماركسية لن تكون قادرة فى الميدان الاقتصادى على تعويض أو تغطية الجوانب السلبية فى النظرية الماركسية ، اذ أنها مست الطاقة الانتاجية فى جوهرها عندما ألغت الملكية الخاصـة ، والتى قلنـا أنها تتسق وفطرة الانسان • وعنـدما يفتر الحماس وينكشف الضباب عن الحقيقة المجردة من جانبهـا العقدى الذى يوفر نجاحهـا اليوم ، فيسنتهى المجتمع الشيوعى الحديث كما انتهت سـوابق له كمجتمع القرامطة الذى لم تستقر اوضاعه الا فى فترة تكوينه وتشييده ، حتى لقـد هدد الدولة العباسية ابان مجـدها ، ثم انهـار فى غمضة عين •

٢ — كذلك فان التخطيط الشامل الذى تمارسه الدول الماركسية مع سيطرة الدولة على وسائل الانتاج ، يعطى فرصة كبيرة لتجميع وتراكم رأس المـال فى أقل مدة ممكنة ، ومن ثم يمكن رد كل ما تحقق من نجاح فى الدول الماركسية الى العاملين السابقين •

١ — العقيدة والانقياد لهـا •

٢ — التخطيط الشامل فى ظل الملكية العامة •

الفرع الثالث — الظروف التى واكبت نجاح المنهج الاشتراكى :

عندما بدأ تطبيق المنهج الاشتراكى اتيحت له ظروف كان لهـا أثر كبير على

---

(١) يقول جوزيف شومبيتر « الماركسية بمعنى مهم واحد دين ، فهى بالنسبة الى المؤمن بها تقدم اولا نظاما من غايات نهائية يتجسد فيهـا معنى الحياة وتشكل معايير مطلقـة للحكم على الاحداث والافعال كمـا تقدم من ناحية ثانية مرشدا الى تلك الغـايات يتضمن خطة للخلاص ... ان الاشتراكية الماركسية تنتمى الى تلك المجموعة الشرعية التى تعد بالجنة على هـذا الجانب من القـبر » جوزيف شومبيتر ، عشرة اقتصاديون عظام ، دار النهضة العربية ط ١ سنة ١٩٦٨ ترجمة الدكتور راشـد البراوى ص ١١ •

نجـاحه ، وربما بدون هذه الظروف لم يكن الحماس العقائدى او التخطيـط الشامل ليفعـلا شيئـا • وأولى هـذه الظـروف هى بدايـة تطبيـق المنهج فى الوطن الروسى ، فلقـد اتاح هـذا الوطن لهـذا المنهج فرصة النجـاح التى كان لهـا أكبر الاثر فى سيادته فيما بعد على مناطق أخـر باغراء النجـاح الاول من ناحية ، وبمساعدة الدولة الاولى وتدبيرهـا من ناحية ثانية •

فما هى العوامل التى أتيحت للمنهج الاشتراكى بسبب بداية تطبيقـه فى الاتحـاد السوفيتى ؟

أهم هـذه العوامل ما يلى :

١ — يمتلك الوطن الروسى امكانيات مادية هائلة بسبب ما يضمه من اقاليم شاسعة ذات المناخ المتعدد ، والمحتوية على جميع الثروات المادية المطلوبة ، الى جانب الاعداد السكانية الكبيرة • وقد وضعت هذه الامكانيات تحت قيادة حازمة وضعت لنفسها هدفا وحيدا هو تحقيق التقدم الاقتصادى ، وبناء القوة التى تطاول بهـا الغرب سالكة لذلك كل الطرق مهما بلغت قسوتهـا •

٢ — يتطلب تطبيق المنهج الاشتراكى قدرا غير قليل من الديكتاتورية واكراه الشعب بوسائل القهـر ، ولقـد ألف الروس الخضـوع للحـكام وتقبـل ديكتاتوريتهم حتى « ان موقف الاستسلام هذا الذى يتخذه الروس حيـال نظـام اوتوقراطى للحكم اصبح تقليـدا فى روسيا »(١) ومن ثم صـادف المنهج بيئـة تتفق معـه وتتقبل الى حد ما أسلوبه •

٣ — الشعب الروسى كما يرى « كاروهنت » ذو ميل فطرى الى أن يرى كل شىء ينقلب من النقيض الى النقيض تمـاما ، فهم يأبون ان يقروا أن من الممكن أن يكون التحـول وسطا أو معتدلا »(٢) •

ولمـا كانت المـاركسية نظرية ثورية تؤمن بقلب الاوضاع رأسا على عقب فقـد صادفت فى روسـيا نوعية من الشعوب هى أنسب ما تكون لهـا « ولو أن الماركسية طبقت فى دولة اوربيـة أخرى لمـا قدر لهـا أى نجـاح (٣)» •

(١) Toynbee, A. : The World and The West, Op. Cit. p. 12

(٢) كاروهنت الشيوعية نظريا وعمليا / مرجع سابق ص ٣٠٦

(٣) المرجع السـابق ص ٣٠٤

وهــكذا نرى أن توفر الموارد الضخمة والقيادة الحازمة والشعب المتعود علىتقبل الديكتاتورية ، ذى الميــل الفطرى الى التحول من النقيض الى النقيض كان لهــا أكبر الأثر فى نجاح التطبيق الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى •

وربمــا لو جردنا التجربة من هذه العوامل ، وعدنا الى مبادىء الماركسية النظرية لنرى أثرهــا على تقدم الاتحــاد السوفيتى ، لمــا وجدنا لهــا كبير الأثر ، فالماركسية فى حقيقتها وكما يقول اخصائيو المــاركسية ، ليست الا نظرية عن الرأسمالية وليست نظرية عن الاشتراكية وكل ما أمكن لهؤلاء المتخصصين فى المــاركسية أن يجمعوه من كتابات آباء المــاركسية من مبادىء لا يزيد على أصابع اليــد الواحدة كثيرا وتتمثل فى :

١ ـــ تأميم وســائل الانتــاج •

٢ ـــ تقييم السلعة بما بذل فيهــا من عمل •

٣ ـــ الغــاء التعــامل بالنقــود •

٤ ـــ ديكتاتورية الطبقــة العــاملة •

٥ ـــ توزيع الناتج القومى طبقا للعمــل فى المرحلة الاولى ثم طبقا للحاجة فى المرحلة الثانية (الشيوعية) •

٦ ـــ اختفــاء الدولة فى المرحلة الثانية (الشيوعية) •

هذه هى المبــادىء التى تقدمها المــاركسية ، فأيهــا كان له كبير الاثر على نجــاح التجربة الروسية ؟ ان بعض هذه المبــادىء يتعلق بمرحــلة لم تدع روســيا دخولهــا بعــد ، وبعضها الغى العمل به بعد فترة من تطبيقــه لعــدم صلاحيته « الغــاء النقود » والباقى منها مبادىء عامة • ومن ثم فانهــا ذات أثر محدود على القائمين بالتخطيط ، ولا تفيــد كثيرا فى تقــديم الحلول للمشاكل الفعليــة التنفيذية •

كذلك لا يغيب عن ذهننا أن الماركسية لدى معتنقيها تشكل مجموعة من القوانين الاجتماعية الموضوعية والحتمية والتى تعمل رغم أنف الارادة الانسانية، وبالتالى فاننا نتساءل هل يمكن ان تساعد هذه القوانين الحتمية على صياغة قرارات خاصة بتسيير دفة الاقتصاد الاشتراكى ؟

الحقيقة ان الظروف الخارجية عن العقيدة الماركسية والتى تمثلت فى خصائص المجتمع الروسى السابقة هى التى اتاحت القدر الأكبر من نجاح المنهج الاشتراكى فى روسيا اولا ، ثم مساعدة روسيا غيرها أو اجبارها على سلوك نفس المنهج ، تماما كما اتيحت للرأسمالية ظروف خارجة عن جوهرها ممثلة فى السبق التكنولوجى والسيطرة على موارد العالم وأسواقه .

وفى نهاية هذا العرض الموضوعى لكل من الرأسمالية والاشتراكية لا يفوتنا أن تقرر حقيقة ذات أثر على نجاح كل منهما ، تتمثل هذه الحقيقة فى أنهما منهجان ماديان ينبعان من البيئة الاوروبية المادية ، وطبقا فى نفس البيئة . يقول المؤرخ ارنولد توينبى ان الشيوعية ما هى الا جزء لا يتجزأ من التراث اليونانى اليهودى ، مثل الاسلوب الرأسمالى للحياة سواء بسواء »[1] فكلاهما تفرع من الشجرة اليهودية ، وكلاهما طبق فى بيئة مادية ، فوجدتا تآلفا مع هذه البيئة ، وكلاهما أنتج حضارة مادية جعلت من الانسان حيوان تجارب »[2] .

كذلك لا يفوتنا أن نقرر ان ماقدمناه عن هذين المنهجين انما هو عرض نظرى لهما ربما — بل هو الواقع — يختلف عن الصورة الواقعية لكل منهما بقدر ما ، وعلى سبيل المثال فاننا اذا كنا قد جعلنا من خصائص الرأسمالية حرية الفرد وعدم تدخل الدولة ، ومن خصائص الاشتراكية التوجيه الكامل من قبل الدولة ، فان الواقع يشى بشىء من التدخل فى الدول الرأسمالية ،

---

(1) Toynbee, A. : The World and The West, Op. Cit., P. 47

(٢) د. رشدى فكار ، الماركسية والدين ، مرجع سابق ، ص ٧٧

وبعض العمل لقوى السوق فى الدول الاشتراكية ، وان كان الاصل والمبدأ هو ما فسرناه .

وعليه فان النظامين يكادان يكونان انظمة مختلطة ، لكن هذا الاختلاط لا يقربهما من المنهج الذى يعرف بهذا الاسم ، والذى يأخذ من كل نظام منهما ، ذلك الذى اطلقنا عليه « المنهج الجامع بين النظامين » والذى هو موضوع المطلب التالى ، حيث ان فلسفة هذا المنهج تقوم على الجمع بين الاشتراكية والرأسمالية بينما لجوء أى من المنهجين الى شىء من ذلك انما هو استثناء وليس فلسفة ثابتة .

المطلب الثالث

المنهج الجامع بين عناصر رأسمالية وعناصر اشتراكية

—**—

الفرع الاول — الظروف التى انجبت المنهج الجامع :

من الدول النامية من اتبعت المنهج الرأسمالى ففشل ، ومنها من اتبع المنهج الاشتراكى ففشل ، وبحكم ان هذه الدول مستعمرة فكريا ، فهى تنطلق فى بحثها عن منهج مناسب ، من مسلمة تقول : ان الموجود من المناهج هو ما يمكن ايجاده[1] أو تقول بعبارة أخرى أن أوربا هى منارة الفكر وكل ما يصدر عنها فلابد أن يكون سليما .

ومن هذا المنطلق فان قادة هذه الشعوب — وهم يرون فشل الاستراتيجيات المبنية على الرأسمالية أو الاشتراكية فى تحقيق التنمية الاقتصادية — اجتهدوا فاهتدوا الى أسلوب يجمع بين المنهجين معتقدين أنهم قد اكتشفوا منهجا ، وينسون حقيقة وضعهم التى تعبر عن عدم قدرتهم على الانفكاك من أسر المناهج الغربية ، وانهم عندما فشل المنهجان عجزوا عن طرحهما معا ، فأخذوهما معا ، فيما سمى بالاقتصاد المختلط الذى يضم سمات رأسمالية ، وأخرى اشتراكية نستطيع ان نستعرض خصائصه فى الفرع التالى :

(1) مالك بن نبى ، المسلم فى عالم الاقتصاد ، دار الشروق ، بيروت ، بدون رقم سنة ١٩٧٢ ، ص ٤٩

الفرع الثاني ـ خصائص المنهج الجامع :

أهم ما يتميز به هذا المنهج ما يلي :

١ ـ وجود الملكية الخاصة بجوار الملكية العامة ، حيث يقوم قطاع عام نشأ من تأميم بعض المشروعات الخاصة أساسا ، وتدعم ببعض المشروعات التى أقامتها الدولة ، وذلك الى جانب القطاع الخاص • ولا يمثل ذلك فلسفة معينة ، وانما يمثل رد فعل فشل المنهج الاشتراكي والمنهج الرأسمالي ، أي أنه لا يمثل اختيارا انتقائيا قامت به هذه الدول •

٢ ـ قوى السوق تعمل بجوار خطة قومية : ففى هذا المنهج تترك بعض الحريات للمشروعات الخاصة مع وجود خطة قومية توجه الاقتصاد القومى ، وتهتم بحصر الموارد مادية وبشرية لتوجيهها بما يحقق أهداف المجتمع ، غير أن هذا التخطيط لا يصل الى المستوى الشمولى القائم بالمجتمعات الاشتراكية ، كما أن الحرية المتروكة للمشروعات الخاصة لا تصل الى ما تتمتع به مثيلاتها فى المجتمعات الرأسمالية •

٣ ـ اتخاذ القرارات الكفيلة بحل المشاكل الاقتصادية التى تواجه المجتمع موزع بين الخطة القومية وقوى السوق ، غير أن الخطة ربما تقوم بدور أكثر أهمية نظرا لما تسيطر عليه من المجالات الرئيسية فى الاقتصاد وبخاصة فى مجال توزيع الانتاج بين الاستهلاك والاستثمار ، اذ غالبا ما تدعى الخطة القومية فى ظل هذا الاسلوب شمولها ، وهى فى الحقيقة خطة للاستثمار أكثر من أى شيء آخر ، وهى تعتمد على فائض القطاع العام والايرادات السيادية والقروض والمساعدات الاجنبية ، بينما مدخرات الافراد لا تمثل بالنسبة لذلك الا قدرا ضئيلا •

الفرع الثالث ـ عوامل نجاح هذا المنهج :

لم يتمكن هذا المنهج من الاخذ بيد دولة طبقته الى مدارج الرقى والتقدم الاقتصادى كما شوهد من نجاح الرأسمالية فى غرب أوروبا وغيرها ونجاح الاشتراكية فى اوروبا الشرقية • وربما كان عدم نجاحه أقرب الى

المنطق من العكس ، حيث أن المناهج الاشتراكية والرأسمالية تكمن خلفهـا فلسفة نابعة من ظروف وبيئات الدول التى آمنت بها وطبقتهـا ، كمـا أن كل منهج يترك نوعا من الايجابيات يعطى ثماره كاملة « قوى السوق فى الرأسمالية والتخطيط الشامل فى الاشتراكية » بينمـا المنهج الجامع يمثل « تآلف أسـوأ قسمات الرأسمالية والاشتراكية »(١) حيث تحد قوى السوق من قدرات الخطـة وتشل الخطة قدرات قوى السوق ٠

وفوق ذلك فان بعض الاقتصاديين يرى أن اتبـاع بعض البـلاد الناميـة لهـذا المنهج كان بمثـابة الكارثة عليهـا ، لمـا فيـه من تمييع لايجابيات الاشتراكية والرأسمالية معـا ، اذ منع هذه البلاد من تطبيق حوافز اقتصادية للاداء الجيـد ، كما حرمهـا من السريان الحر لنظـام الاثمـان فى تحقيق الكفاءة فى ظل اطار رأسمالى ، واحل محل ذلك فيضانا من الضوابط الادارية غير الفعـالة وتشويهات للاثمـان ، ومن ناحية أخرى فانه منع هـذه الدول من متابعـة أهدافهـا فى اطار اشتراكى حقيقى ، اذ أن مؤسساتهـا فى ظل المنهج تنتمى فى الغالب الى اطار اشـتراكى فى شكلها ، وتقوم على أسـاس رأسمالى فى جوهرها ، والنتيجة النهائية لهـذا التآلف هى الوقوع بين شيئين كريهين يجمعان ما بين الحوافز الاقتصادية الضعيفة والاشتراكية البيروقراطية فلم تتحقق فائدة من مثل هـذا الخلط فى الاهـداف الاجتماعية والسياسية داخل اطار الاقتصاد المختلط ٠ ويرى نفس هؤلاء أن أيام هـذا المنهج معدودة وان على الدول التى تتبناه أن تختار بين أن تصبح رأسمالية أكثر صراحة أو أن تكون اشتراكية بقدر أكبر من الاصالة(٢) ٠

والباحث يتفق مع هـذا الحكم على هذا المنهج اذ أنه فى حقيقته يخفى هوية معتنقيه ، فهم اما رأسماليون يوهمون الشعب بالاشتراكية ، واما اشتراكيون يريدون ايهـام شعوبهم بانهم ليسوا اشتراكيين ٠ ومن ثم فكما قال محبوب الحق أعـلاه عليهم أن يصبحوا رأسمـاليين اكثر صراحة أو اشتراكيين اكثر أصالة ، بدلا من هذا التميع ٠ ولمـا كان هـذا المنهج ليس الا تآلفـا لاسوأ

(١) محبوب الحق ، ستـار الفقر ، مرجع سابق ، ص ٧٠
(٢) المرجع السابق ، ص ٧٠

قسمات الرأسمالية مع أسوأ قسمات الاشتراكية ولا يحمل فلسفة خاصة به ، واعتناقه غالبا ما يخفى أحد المنهجين ، فاننا لن نتعرض له فى بقية المباحث التالية من هذا الفصل والتى سنحاول أن نتبين منها صلاحية أو عدم صلاحية المناهج المعروضة على العالم الاسلامى • وسنعتبر الحكم على المنهجين حكما عليه •

نتائج المبحث

عقدنا هذا المبحث لعرض المناهج المطروحة على العالم الاسلامى لتحقيق التنمية الاقتصادية وأهم النتائج التى تمخض عنها هى :

١ — تتمثل هذه المناهج فى المنهج الرأسمالى والمنهج الاشتراكى والمنهج الذى يؤلف بينهما •

٢ — يقوم المنهج الرأسمالى على حرية الفرد فى التملك والانتاج والاستهلاك دون قيود أو تدخل من الدولة ، وتقوم قوى السوق بتخصيص الموارد وتحديد كميات الانتاج ونوعه •••• الخ •

٣ — يقوم المنهج الاشتراكى على الملكية العامة والتخطيط المركزى وخضوع الفرد وكافة الموارد للخطة العامة •

٤ — يجمع المنهج المختلط بين قسمات رأسمالية وأخرى اشتراكية ، فيوجد به القطاع العام بجوار الملكية الخاصة ، وقوى السوق بجوار الخطة العامة ، والحرية الفردية بجوار تدخل الدولة ، وهو لا يقوم على فلسفة معينة وانما وجد كرد فعل فشل المنهجين فى بعض البلاد النامية •

٥ — لقد نجح المنهج الرأسمالى فى تنمية الغرب ، كما نجح المنهج الاشتراكى فى تنمية اوربا الشرقية وكان نجاح المنهجين راجعا الى :

(أ) عوامل لصيغة بكل منهج كان لها أثر على نجاحه •

(ب) توفر ظروف خارجية كان لها أكبر الاثر فى ذلك ، أهمها فى الرأسمالية السبق التكنولوجى الذى أتيح لها ، وسيطرتها على معظم موارد العالم وأسواقه ، وأهمها فى الاشتراكية موارد المجتمع الروسى الضخمة وطبيعة الشعب وتعوده على الدكتاتورية •

٦ — لم يحقق المنهج الجامع أى نجاح فى أى منطقة طبق فيها حتى اليوم •

المبحث الثاني

مدي إمكانية تحقيق التنمية فى العالم الاسلامى بتلك المناهج

تمهيد :

بعد أن عرضنا للمناهج التى تذخر بها ساحة الفكر الانمائى على مستوى العالم الثالث ، والذى يمثل العالم الاسلامى أغلبية فيه ، نريد التعرف على الامكانية الحقيقية والقدرات التى تستطيع هذه المناهج أن توفرها للعالم الاسلامى فى مجال تحقيق التنمية الاقتصادية . فهل هى قادرة علي جذبه من حضيض الفقر وحمأة التخلف الى ذرى التقدم ؟ أم أنها تؤدى الى تكريس التخلف وتعميق التبعية ، ومحو الشخصية الاسلامية ،ثم نجد أكفنا تقبض من ثمارها على ريح ، وتحصد من زرعها الشوك والسعدان ؟

هل يتوفر لهذه المناهج الشروط الضرورية التى يقضى الفكر السليم بضرورة توفرها فى أى منهج صالح ؟ أم أنها لا تملك أن تقدم للعالم الاسلامى ما سبق أن قدمته للمناطق التى نشأت فيها فى غرب أوروبا وشرقها ؟ ان هذا المبحث سيجيب على هذه التساؤلات بحيث يتركنا فى نهايته وقد تعرفنا على القدرات الحقيقية لهذه المناهج وامكانية مساهمتها فى تنمية العالم الاسلامى من عدمها ، وذلك من خلال المطالب الثلاثة التى يضمها وهى :

المطلب الاول : المقومات التى يجب توافرها فى المنهج الناجح .

المطلب الثانى : مقومات المنهج الناجح والمنهج الرأسمالى فى العالم الإسلامى .

المطلب الثالث : مقومات المنهج الناجح والمنهج الاشتراكى فى العالم الاسلامى .

المطلب الاول

المقومات التى يجب توافرهـا فى المنهج النـاجح

لم ينكر أحد مهمـا كان اتجـاهه الفكري ان الرأسمالية حققت تقـدما كبيرا(١) ونجاحا هائلا ، وانصارها يؤمنون باستمرار نجاحها ، بينمـا معارضوها يقرون هـذا النجـاح ويقولون — طبقا لنظرياتهم فى التطور — انهـا أدت دورها فى حينه ، وعليهـا ان تتخلى الان ، لمن هو أقـدر منهـا ، وهو المنهج الاشتراكي ، وذلك فى نظرهم حتميـة تاريخية •

والذى يهمنـا من ذلك هو الاجماع على نجاح الرأسمالية كمنهج للتنمية فى غرب أوروبا ، فهل نستطيع ان نتخذ من العوامل التى أدت الى نجاحهـا شروطا موضوعية يجب توافرها فى أى منهج كى يكتب له النجاح ؟ واجابتنـا على هـذا السؤال هى بالايجاب ، فدراسـة الشروط الموضوعيـة التى مكنت الرأسمالية من تحقيق التنمية فى غرب أوروبا ، كفيلة بأن تقـدم لنـا الشروط الموضوعية والمقومات التى لابد من توافرهـا فى المنهج القـادر على تحقيق التنميـة الاقتصادية •

فمـا هى هذه الشروط أو تلك المقـومات ؟

ان ذلك هو موضوع فروع هـذا المطلب الثـلاثة :

الفرع الاول — المـادية فى المنهج الرأسمالى وأوروبا :

ليس هنـاك من خلاف بين المفكرين على أن المنهج الرأسمالى فى التنمية منهج مادى لا يقيم كبير وزن للاخلاق عامة وللاخلاق الدينية خاصة ، فجوهره الاعلاء من شأن حافز الربح المـادى وجعله محرك النشاط والبـاعث اليه •

وليس أدل على مادية المنهج من أن أقطابه يفتخرون بأنهم أول من خلص الدراسات الاقتصادية من الخضوع للاعتبارات الاخلاقية والدين ، ولا يعنينا

(١) احمد جامع ، الرأسمالية الناشئة ، مرجع سابق ، ص ١٤٦ .

هنـــا أكثر من تقرير أن المنهج الرأسمالى منهج مادى ، فلا يوجـــد قطعـــا من يدعى أنه منهج يمت الى الروح بصـــلة • واذا كان هـــذا هو واقع المنهـــج الرأسمالى فما هو واقع المجتمعات التى نجح هـــذا المنهج فى اعطائها التقدم ؟ وما هو نوع التقدم الذى قدمه لهـــا ؟ وهل هناك نتيجة يمكن الوصول اليهـــا من العلاقات بين المنهج والمجتمع ونوع التقـــدم الذى تم •

بخصوص السؤال الاول فان الحضارة الاوروبية نشأة واستمرارا ، هى حضارة مادية لا تمت الى الروحانيات بصلة ، وهى مرت بالمسيحية مرورا عابرا بل الحقيقـــة ان أوربا لم تكن مسيحيـــة قـــط فى يوم من الايام(١) فمـــن الخطأ الفادح أن نعد المدنيـــة الغربية الحديثـــة نتاج النصرانية • ان الاسس الفكرية الحقيقية فى الغرب يجب أن تطلب فى فهم الرومانيين القدماء للحيـــاة على أنهـــا قضية منفعة خالية من أى استشراف مطلق ، ويمكن التعبـــير عنها كمـــا يلى : بما اننا لا نعرف شيئا معينا من طرق الاختبار العلمى والتقـــدير الحسابى — لا عن أصل الحياة الانسانية ولا عن مصيرها بعد موت الجسد — فان من الخير لنـــا أن نحصر قوانا فى وجوه امكاننا المـــادى والفكرى من غير أن نسمح لانفسنا بأن نتقيد بالاخـــلاق المطلقة والقضايا الادبية المبنية على دعاوى تتحدى الادلة العلمية • فلا ريب اذا فى أن هـــذا الاتجاه الذى تتميز به المدنيـــة الغربية الحديثـــة لا يجد قبولا فى التفكير الدينى المسيحى كمـــا لا يجـــد قبولا فى أى دين آخر ، وذلك لانه لا دينى فى جوهره • وهـــكذا تكون نسبة نتاج المدنية الغربية الحديثة الى النصرانية خطأ تاريخيا عظيما(٢) •• ان الاوروبى العـــادى سواء أكان ديمقراطيا أم فاشيا رأسماليـــا أم بلشفيـــا صانعـــا أم مفكرا يعرف دينـــا ايجابيا واحـــدا هو التعبد للرقى المـــادى ، أى الاعتقـــاد بأن ليس فى الحياة هدف آخـــر سوى جعل هذه الحياة نفسهـــا أيسر

---

(١) سيد قطب ، العدالة الاجتماعية فى الاسلام ، لجنـــة النشر للجامعيين ، القـــاهرة ط ١ بدون تاريخ ص ٩ ، ١٠ •

(٢) ليوبولد فايس ، الاسلام على مفترق الطرق ، ترجمة د / عمر فروخ ، دار العـــلم للملايين ، بيروت ط ٩ سنة ١٩٧٧ ص ٤٠ •

فأيسر أو كمـا يقول التعبير الدارج « طليقة من كل قيد » .... وأسمى فارق بين الخـير والشر لدى هـذا الانسـان انمـا هو التقدم المـادى(١) .

تلك كانت التربة التى نمت فيها المدنية الغربية الحديثة ، ولقـد عملت فيها بلاشك مؤثرات أخرى كثيرة غير الفكرة المـادية الرومانية أثناء تطورها ، كما أنهـا بدلت وغيرت فى ارثهـا الذى ورثته عن روما فى أكثر من ناحية « لكن الحقيقة الباقية ان كل ما هـو اليوم حقيقى فى الاستشراف الغربى للحيـاة والاخلاق يرجع للمدنية الرومانية المـادية ، وكما أن الجو الفكرى والاجتماعى فى روما القديمـة كان نفعيـا بحتا ولا دينيا ، لا على الافتراض بل على الحقيقة ، فذلك هو الجو فى الغرب الحديث »(٢) .

فأوروبا مادية وثنيـة وما يدرس فى التـاريخ الوسيط على أنه سيطرة للمسيحية فقد كانت سيطرة للكنيسة وليس للمسيحية ، ثار عليها الاوربيون فلما تخلصوا من تلك السيطرة اقامت اوروبا من نفسها زعيما بكل ما هو ضـد الدين مبدئيـا وعمليـا ، لقـد رجعت اوروبا الى ارثهـا الرومانى ، واضافت عليه عنصرا ماديا جديدا ، وأخذوا يعبدون المـال كما عبد بنـو اسرائيل العجـل الذهبى(٣) .

تلك كانت التربة التى غرس الاوربيون فيها المنهج الرأسمالى ، تربة مادية ترجع الى الوثنية الرومانية ، وغرس فيهـا المنهج الرأسمالى المـادى — مع التجاوز فى هـذا التعبير ، اذ هى أنبتته — فما الذى طرحه لهم ؟ لقـد طرح التقـدم المـادى . وهكذا تتسق المقدمات والنتائج ، تربة مادية ومنهج مادى ، يطرحان تقدما ماديا ، ولقـد كان شيئا طبيعيا أن يكون المنهج الرأسمالى أصلح ما يغرس فى هذه البيئة فمـا كان لغيره قدرة على أن يستمد منهـا غذاءه — بينمـا هو قادر على امتصاص كل العناصر التى تمكنه من أن يستوى على سوقه

(١) المرجع السابق ص ٤٧ — ٤٨
(٢) المرجع السابق ص ٣٩
(٣) المرجع السابق ص ٤٥

ليطرح أفضل ما لديه من ثمـرات ، تقدما ماديا منقطع النظير ، يأتى من منهج مادى من قمة رأسه حتى أخمص قدميه •

لقد حدث توافق بين المنهج والبيئـة ، كان نتيجته تحقق التقـدم ، وهكذا يكون توافق المنهج المطبق مع البيئة التى تنمي بواسطته ، أحد الشروط الجوهرية لنجـاح أى منهج انمائى • فلو لم تكن البيئة الاوروبية مادية لما تمكن المنهج الرأسمالى من تنميتهـا •

الفرع الثانى ــ المنهج الرأسمالى وتجنيد طاقات الاوروبيين للتنمية :

رأينا كيف أن البيئة الاوروبية هى بيئة مادية ورثت الفكر المادى عن روما التى ورثت حضارة اغرق منهـا فى المـادية هى الحضارة اليونانية ، فأوروبا ضليعة فى المـادية ، بنت روما وحفيدة يونان •

فماذا حدث عندما سيطر الفكر الكنسى ــ لا المسيحى ــ فى فترة ما قبل النهضـة ؟

لقد أدركت أوربا روحها المـادية ، فقام « كالفن » يدعو الى اعتبار النجاح المـادى دليلا على اختيار الله للانسان ، وعلى كل فرد أن يتأكد من موقفـه ببذل محـاولات النجاح المـادى ، فان ادركه علم أنه مختار • وهـكذا كانت حركة الاصلاح الدينى عودة الي اعلاء شأن المادية ، ووجهت كل طاقات الانسان للنجاح المـادى والحصول على أكبر قدر من الثروة(١) •

وهكذا تشكلت نفسية الاوربيين أو ظهر معدنهـا الطبيعى ، وأصبح كل فرد مدعوا لتحقيق انجاز مادي ، كى يثبت أنه مختـار ، انجاز مادى بوسيـلة ما ، أيا كانت ، سواء تمثلت فى استغـلال الغير ، أم فى استرقـاق الشعوب ونهب مواردها أم فى خطف الافارقة وبيعهم رقيقـا ، وتكوين الثروات والنجـاح المـادى •

---

(١) د / احمد جامع ، الراسمالية الناشئة ، مرجع سابق ص ٢٠

هذه النفسية جاءها المنهج الرأسمالى أو هى جاءت به ، بما يحمله من حافز الربح ، وحرية النشاط ، والملكية غير المحدودة ، فكان كفيلا بأن يستخلص منها كل طاقاتها الكامنة ويستثمرها لصالح التكوين الرأسمالى وبناء الامبراطوريات المالية ، وتحقيق التقدم المادي ، لقد أتحدت الافكار التى يمثلها المنهج مع الافكار التى يحملها البشر بين جوانحهم وتكنها ضمائرهم ، فاستطاع المنهج أن يفعل فى الافراد فعل السحر ، حيث جند كل قدراتهم لتحقيق ما يرمى الى تحقيقه .

وكان طبيعيا من منهج مادى يطبق فى مجتمع يعلى من شأن كل ما هو مادى ان ينجح فى تجنيد طاقات الافراد ، ويستثير هممهم نحو تحقيق ما يرمى الى تحقيقه .

ان توافق شروط المنهج الرأسمالي مع فكر البشر فى أوروبا قد تمكن من حفز الافراد على القيام بالاعمال الاقتصادية ، وبذل الجهد المضاعف من أجل الحصول على الثروة والاستحواذ عليها بنهم ليس له حدود ، حتى وجد ذلك الشخص الذي يجمع المال للمال حسب تعريف ماركس للرأسمالي[1] لقد تمكن المنهج من أن يجعل من الافراد أدوات طيعة لتحقيق التجميع الرأسمالى لاستخدامه فى زيادة التجميع مرة أخرى ، وبناء التنمية الاقتصادية .

وهكذا يتضح لنا ان قدرة المنهج على حفز همم الافراد ، وتحريك مشاعرهم ، وتوظيف طاقاتهم فى الاتجاه البانى للتنمية ، انما يتحقق بتوافق الافكار التي يحملها الافراد فى ضمائرهم — أى معتقداتهم ونظرتهم الى الكون والحياة والانسان — مع الافكار الرئيسية التى يتكون منها المنهج ، كما

---

(١) كارل ماركس ، راس المال ، ترجمة محمد عيتاني ، مكتبة المعارف ، بيروت ، بدون رقم او تاريخ ج ٣ ص ٨٥٣

يتضح لنا أيضا أن هذه القدرة التى تتاح المنهج شرط جوهرى آخر لابد من توفره فى المنهج القادر والصالح لتحقيق التنمية الاقتصادية ، كما يتضح لنا — كنوع من الاستطراد — ان عدم ادراك هذه الحقيقة كان من أهم عوامل عدم نجاح التنمية فى البلاد المتخلفة اذ أن « الاساليب المستخدمة لم تستطع أن تحرك الامة كلها لمواجهة معركة التخلف »(١) .

الفرع الثالث — المنهج الرأسمالى والظروف المتغيرة :

ان المتتبع لتاريخ الرأسمالية الاوربية فى القرن العشرين ليرى سلسلة من المصاعب لحقت بالبناء الرأسمالى الاوربى ، ولعل أهمها ما لحق بها فى الفترة ما بين ١٩١٧ — ١٩٣٥ مثل :

١ — انهيار التجارة الدولية عقب الحرب الاولى ، تلك التى تعد من العمد الرئيسية للبناء الاقتصادى الرأسمالى .

٢ — الكساد الذى أصاب الرأسمالية عام ١٩٢٩ فضاعف من انهيار التجارة الدولية ، بسبب سعى كل مجتمع الى تحصين نفسه ، باقامة حواجز أعلى فى طريق التجارة الدولية والاتصالات الاقتصادية مع الدول الاخرى ، فعلى امتداد ٥٣ شهرا بعد يناير عام ١٩٢٩ كان حجم التجارة الدولية فى كل شهر منها أقل من الشهر السابق عليه(٢) ، هذا فضلا عن آثار الكساد الاخرى من توقف للنشاط الاقتصادى شبه التام ، الى البطالة الواسعة النطاق ، والتى هددت الرأسمالية فى مبادئها الجوهرية عن التوازن التلقائى .

٣ — نجاح الثورة الاشتراكية فى روسيا متحدية العالم الرأسمالى أجمع ، واوروبا الغربية بالذات ، وتهديدها بقرب سقوطها فى قبضة الشيوعية ، ولقد بات اقطاب الرأسمالية فى وجل من هذا فعلا .

---

(١) د / محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجع سابق ص ٣١

(٢) هايلبرونر ، كيف نصنع المجتمع الاقتصادى لتحقيق التنمية ، ترجمة د / راشد البراوى ، مكتبة الوعى العربى ، القاهرة ، بدون رقم طبعة سنة ١٩٧٦ ص ٣٥٣

تلك أهم الضربات التى تلقتهـا الرأسمالية كمنهج للتنمية الاقتصـادية فى غرب اوروبا ، ومع ذلك لم تنتـه ، وانمـا تمكنت من التغلب على تلك المصاعب واحدة أثر أخرى ، واستطاعت ان تواجه هذه الصدمات وان تجتازها وتخرج منهـا — ربمـا — أكثر قوة عن ذى قبل واستطاعت بغير شك أن تدخل فترة أعظم نمو اقتصادى شهدته الرأسمالية الاوروبية حتى انها تخطت لاول مرة المعدلات الامريكية المعاصرة فى النمو ، وتفوقت عليها »(١) •

فبخصوص الكساد الكبير تمكنت من تعديل موقفها تجاه التدخل الحكومى بمـا يخرجها من هـذا الكساد ، ويحول دون امثـاله ، وكانت من المرونة بحيث تقبلت هـذا التغير فى أصولهـا وقواعدهـا •

وبخصوص انهيـار التجارة الدولية او ضعفهـا ، فلقد تمكنت الرأسمالية الاوروبية من التغلب على النعـرات القومية التى كانت تقسمهـا اقتصاديا ، وقامت بخطوة كبيرة فى مجال الوحـدة الاقتصادية عندما اقامت « السـوق الاوروبية المشتركة » • وبخصوص التحدى الشيوعى فلقـد تمكنت الرأسمالية الاوروبية من سحب البساط من تحت أقدامه ، عندما تبنت سـياسة العـدالة الاجتماعية والعناية بالطبقات الادنى • الامر الذى جعل وضع العمال بأوروبا الغربية فوق احلام العمـال بالدول الاشـتراكية ، وتتبنى هـذه السياسة الحكومات الاصلاحية والمحافظة على السواء ، فحكومات الاحزاب الاشتراكية فى غرب أوروبا هى حكومات اصلاحية ، أى أنهـا حكومات حافظت على الرأسمالية ومنهجها الانمـائى •

وهـكذا نرى المنهج الرأسمالى قـد استجاب للمتغـيرات التى واجهت مسيرته فتـلاءم معهـا ، واستطاع أن يعيش بل وأن يحقق معـدلات نمو اعلى مما كان يحقق أيام البدايات الاولى للرأسمالية • ومعنى ذلك أنه يتمتـع بمرونة كافيـة لكى يحور قليـلا من أسسه بمـا يتفق والظروف المتغـيرة ، ولولا ذلك لانكسر أمام الصعاب التى مرت به • فمرونة المنهج اذا من الشروط الجوهرية التى لابد ان يتمتع بهـا المنهج الصالح لتحقيق التنمية الاقتصادية •

(١) المرجع السابق ص ٣٥٥

والخلاصة أن المنهج الرأسمالى — وقد أجمع أعداؤه واصدقاؤه على أنه نجح فى تنميــة اوروبا الغربية — انمــا تحقق له ذلك للاسـباب الاتيــة :

١ — أنه كمنهج مادى يتفق مع البيئة الاوروبية المــادية التى طبق فيها.

٢ — انه لحمله الافكار التى يكنها الافراد فى ضمائرهم ، قـد تمكن من استثارة هممهم وتجنيد طاقاتهم واستثمارها لصالح التنمية الاقتصادية .

٣ — انه استجاب للظروف المتغيرة ، وقبل التحوير فى أصوله فتمكن من الاستمرار .

ولو قمنــا بدراسة المنهج الاوربى الثانى « الاشتراكية » لرأينا انه يحقق نفس الشروط فى روسيا السوفيتية .

وبالتالى فاننا نستطيع ان نقرر أن أى منهج يود النجاح فى تحقيق التنمية بمنطقــة ما لابد ان يتصف بما يلى :

١ — التوافق مع البيئة التى يطبق فيهـا .

٢ — القــدرة على استثارة همم الجماهير وتوظيف طاقاتهـا لصالح التنمية .

٣ — التمتع بقدر من المرونة امام المتغــيرات المتوقع مواجهتها اثنــاء ســيره .

فهل تتوفر هذه الشروط فى المنــاهج المطروحة على العــالم الاسلامى ؟ ان ذلك هو موضوع المطلبين التاليين .

المطلب الثـانى

مقومات المنهج الناجح والمنهج الرأسمالى فى العالم الاسلامى

تمهيــــد :

حددنا فى المطلب السابق ، الشروط الموضوعية الواجب توفرهـا فى المنهج الانمــائى كى يكتب له النجــاح فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى مجتمــع من

المجتمعات • وعقدنا هــذا المطلب للتعرف على مدى توفر هــذه الشروط فى المنهج الرأسمالى اذا ما طبق فى العــالم الاسلامى ، فهــل الشروط التى توفرت له وتمكن بهــا من تحقيق التقــدم المــادى فى غرب اوروبا تتلازم معــه اذا استعانت به الدول الاسلامية فاتخــذته طريقا تسلكه الى آمالهــا فى التقدم ، أم أنه لا يصحب معه تلك العوامل المؤدية الى نجاحه ؟

ان ذلك ما سنتبينه من الفروع الثلاثة الاتيــة :

الفرع الاول — مدى توافق المنهج الرأسمالى مع البيئة الاسلامية :

لقــد تبين لنــا أن أحد عوامل نجــاح المنهج الرأسمالى فى تنمية غرب أوروبا ، أنه صــادف تربة مادية تعــود بجذورهــا الى الميراث الرومانى الاغريقى ، تفاعل معها فكتب له النجاح ، أى أن المنهج الرأسمالى بماديتــه كان متوافقــا تماما مع البيئــة المــادية التى طبق فيها ، وتوافقه هــذا كان أحد عوامل نجــاحه ، فهل البيئة الاسلامية تتوافق مع المنهج الرأسمالى ؟

وبعبارة أخرى هل البيئــة الاسلامية بيئــة مادية تحتــاج الى منهج مادى ؟ ولكى نجيب على هــذا السؤال يلزمنا أن نتعرف على البيئة الاسلامية أو ما يسمى بالمجتمع الاسلامى ، فما هى سمات هــذا المجتمع ؟

ان المشاهدة والنظر العقلى تخبراننا بأن المجتمع الاســلامى ذا طبيعة خاصة تختلف عن طبيعة أى مجتمع آخــر تعرفه البشرية اليوم ، فالشــأن فى المجتمعات أن تنشأ نشــوءا ذاتيــا ، وفق مقتضيات أرضــية ، وثمرة للصراع الداخلى بين الطبقات ، والمصالح المتعارضة بين التكتلات المتنوعة ، داخل جسم الجمــاعة البشرية[1] • وتقوم المجتمعــات ذات النشوء الارضى الذاتى بانشاء قوانينهــا التى تحكم شتى جنباتهــا وفق التغيرات المحدودة التى تنــال حياتها يوما بعــد يوم •

هذا هو شأن المجتمعات التى تعرفهــا البشرية اليوم ، اما المجتمــع الاسلامى فله شأن آخر ، فهو لم ينشأ نشوءا ذاتيــا ، ولم يضع قوانينــه

---

(1) سيد قطب ، نحو مجتمع اسلامى ، دار الشروق ، بيروت ، ط ٣ سنة ١٩٧٨ ص ٦٣

التى تحكم جنبــاته ، ولم يضع بنفسه تصوراته عن الكون والحياة والانسان• أنه انبثق من الشريعــة الاسلامية المنبثقة من العقيــدة الاسلامية ، فهو بكل خصائصه ومقوماته انبثاق من هــذه العقيدة وتلك الشريعــة المنزلة من الله سبحانه وتعالى ، والتى ليس للبشر عمل فيهــا الا فضل تلقيهــا ، والتكيف بهــا والسير وفق تعاليمهــا ، ثم النمو فى حدودهــا ، يقول الله تعــالى **« كنتم خير أمة أخرجت للناس »**(١) • فالامة الاسلامية أمة مخرجة اخراجا ، وفق نموذج معين ، يحققه نظام معين ، فهى لم تنشأ نشوءا ذاتيــا كغيرهــا ، ولم تخرج نفسهــا وفق نموذج من تصوراتها العقليــة أو ضروراتها العملية ، انمــا وضع لهــا خالقها نظامهــا وأخرجها للنــاس وفق هــذا النظام ، أى وفق الشريعة الاسلامية ، والعقيدة الاسلامية اللتين تظهران فى كل جزئية من جزئيــات المجتمع الاسلامى سواء بعدت هــذه الجزئية فى ظاهرهــا من العقيدة والشريعة أم قربت منها • واذا كان هــذا المجتمع قــد انبثق من العقيدة الاسلامية ، وتكيف وجوده بالشريعة الاسلامية ففى نمــوه وتجدده اليوم يجب أن يستمر خاضعا للاصل الذى انبثق منه ، وللشريعة التى كيفت وجوده ، دون أن ندخل عليه أية عناصر غريبة عنه ، اذ أنه دقيق التكوين متكامل الاجزاء متناسقها ، لا يقبل الترقيع ولا استعارة « قطع الغيــار » من أى مجتمع أو نظام وضعى مهما تكن الجزئيات بعيــدة فى ظاهرهــا عن مجــال العقيدة ، فكل جزئية فى النظام مهما بدت بعيدة عن العقيدة فهى مرتبطة بهــا ارتباطا وثيقــا ومتأثرة بهــا تأثرا عميقــا •

فهل البيئة التى يمثلهــا المجتمع الاسلامى تتوافق مع المنهج الرأسمالى ؟

هل المجتمع الاسلامى ينظر الى الكون والحياة والانسان نظرة المجتمعات الاوروبية ؟ هل مصارعة الطبيعــة والتسلط عليها والعلو المــادى غاية اسلامية تمثــل نظرة المسلم الى العلاقة التى تربطه بالكون ؟ ثم هل الحياة فى الاسلام لقمــة خــبز وشهوة جسد وقناطير ذهب وفضة ؟

ان هــذه النظرة بينها وبين نظرة المسلم الى الكون والحيــاة والانسان بعــد ما بين الموت والحيــاة او ما بين الوجود والعــدم ، اذ أن المسافة بين

(١) سورة آل عمران الآية رقم ١١٠.

السماء والارض لا تعبر عن مدى البعـــد بين النظرتين ، فما الكون فى الاسلام بمجهول النسب ، ولا الطبيعة بعـــدو للانسان يصارع ويغالب ، وانمـــا ارادة الله الكائنة فى كلمة « كن » « **انما أمره اذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون**(١) » وقد صدر الكون عن هذه الارادة الفـــاعلة « **خلق كل شيء فقدره تقديرا** » « **تبارك الذى بيده الملك وهو على كل شيء قدير ، الذى خلق الموت والحياة** »(٢) فهو غير مجهول النسب فى الاسلام ، والطبيعة صديق للانســـان لا تختلف اتجاهاتهما « فليست وظيفته ان يصارعهـــا ، وانمـــا وظيفته أن يعمرهـــــا بمشاركتها عبادة ربها « **هو أنشأكم من الارض واستعمركم فيها** »(٣) « **تسبح له السماوات السبع والارض ومن فيهن وان من شيء الا يسبح بحمده** » (٤) .

أما نظرة الاسلام الى الحياة فهى فيه حقيقة مقصودة وارادة الله نافذة لا فلتة عابرة ، او صدفة عميـــاء كما يؤمن العقل الاوروبى ، وانمـــا روعى فى تصميم الكون ان يسمح للحيـــاة بالظهور ، وان تحصل منه على احتياجاتها ، وقامت عناية الله تعالى بحراسة الجميع « **وجعلنا من المـــاء كل شيء حى** »(٥) « **وجعل فيها رواسى من فوقهـــا وبارك فيهـــا وقـــدر فيها أقواتهـــا فى أربعـــة أيام** »(٦) « **ويمسك السماء أن تقع على الارض الا باذنه** »(٧) والحياة بعـــد ذلك ابتلاء للانســـان لتمييز الخبيث من الطيب « **خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عمـــلا** »(٨) .

أما الانســـان فى الاسلام فهو ارقى نمـــاذج الحياة صيغ من مادة الكون الاولى « **وبدأ خلق الانسان من طين** »(٩) وأفراده متساوون فى هـــذا النسب « أنتم بنوا آدم ، وآدم من تراب »(١٠) وهو فى هـــذه الدنيـــا مبتلى بحيـــاته وسالك طريقه الى الله ليلقى فى نهايته جزاءه « **يايهـــا الانسان انك كادح الى ربك كدحا فملاقيه** »(١١) .

---

(١) سورة يس الآية ٨٢
(٢) سورة الملك رقم ١ ، ٢
(٣) سورة هود الآية رقم ٦١
(٤) سورة الاسراء الآية رقم ٤٤
(٥) سورة الانبياء الآية رقم ٣٠
(٦) سورة فصلت الآية رقم ١٠
(٧) سورة الحج ، الاية رقم ٦٥
(٨) سورة الملك الآية رقم ٢
(٩) سورة السجدة الآية رقم ٧
(١٠) رواه مسلم وابو داود .
(١١) سورة الانشقاق الاية رقم ٦

تلك هى نظرة الاسلام للكون والحياة والانسان ، تجمعها الآيات الكريمة الفاتحة لسورة الملك « **تبارك الذى بيده الملك وهو على كل شىء قدير • الذى خلق الموت والحياة ليبلوكم ايكم احسن عملا ، وهو العزيز الغفور** »[1] فهل بين نظرة الاسلام ونظرة اوروبا الى الكون والحياة والانسان ، نسب أو وشيجة ؟ وبالتالى فهل بين المجتمع الاسلامى الذى انبثق من عقيدة وشريعة الاسلام ومجتمعات اوروبا التى نشأت من تصورات أرضية ومن جهل الانسان بمصدره ومنتهاه ، من نسب أو وشيجة ؟ وبعد ذلك هل بين المنهج الرأسمالى فى التنمية ومجتمع الاسلام من توافق يكفل له النجاح ، اللهم لا ، ان المنهج الرأسمالى لا يصلح ولا يمكن أن يوفق فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى المجتمع الاسلامى •

ان كل منهج انمائى انما يستلهم الغايات التى يرمى الى تحقيقها من القيم التى يدين بها المجتمع ، فاذا استوردنا منهجا يستلهم قيما لا نؤمن بها ، فقد ظلمنا أنفسنا ، وظلمنا ذلك المنهج • وحصيلة ذلك فشل جهود التنمية كما هو واقع من يستورد مالا يصلح مجالا للاستيراد ، وهى المناهج الانمائية •

واذا لم يكن المنهج الانمائى الرأسمالى متوافقا مع البيئة الاسلامية فهل يكون قادرا على استثارة همم الجماهير بها ، وتجنيد طاقاتها لصالح التنمية ؟

ان ذلك هو موضوع الفرع التالى :

الفرع الثانى — مدى قدرة المنهج الرأسمالى على استثارة همم الجماهير الاسلامية وتوظيف طاقاتها لصالح التنمية :

ان أحد الشروط الجوهرية التى لا تتحقق بدونها تنمية اقتصادية هو أن تجند كل طاقات وقدرات البشر فى المجتمع الذى يبغى التقدم لصالح

---

(١) سورة الملك الآيتان رقم ١ ، ٢.

التنمية الاقتصادية . ذلك « أن البشر فى البلاد ذات النمو الاقتصادى البسيط هم أهم قوى الانتاج »(١) وان أحدا لا يستطيع أن يقود التنمية لصالح الشعب دون اسهام من الشعب نفسه(٢) .

ومن ثم يكون من الشروط الجوهرية المتطلبة فى المنهج المطبق أن يكون قادرا على استثارة همم الجماهير وتوظيف طاقاتها — بوصفها أهم قوى الانتاج — لصالح العملية الانمائية . فمشاركة الجماهير أمر لا غنى عنه ، وقدرة المنهج المطبق على تجنيد طاقاتها وتوفير مشاركتها شرط جوهرى فى نجاحه .

فهل يتحقق ذلك للمنهج الرأسمالى اذا طبق فى البلاد الاسلامية كما تحقق له ذلك بالفعل فى غرب أوروبا عندما جعل من الفرد خلية نشطة تسعى بكل طاقاتها فى تحقيق التراكم الرأسمالى وتوفير شروط التنمية .. ؟

ان اجابتنا هنا تستقى من الواقع العملى لمجتماتنا من ناحية ، ومن الاستدلال المنطقى من ناحية أخرى .

فمن الناحية الاولى فلقد جربت مصر هذا المنهج منذ أن اتصلت بأوروبا اتصالا اقتصاديا واسعا فى الثلث الثانى من القرن التاسع عشر ، واستمر تبنينا للاسلوب الرأسمالى فى التنمية حتى منتصف القرن العشرين تقريبا ، عندما حدث تحول عن هذا المنهج ، ووضعنا اليوم كبلد متخلف يشهد بمدى نجاح هذا المنهج . ولم يكن ذلك لعيب فينا ولا كان لعيب فيه ، وانما يكمن العيب فى أن شروط نجاح المنهج الرأسمالى لم تكن متاحة لدينا ، وهى لن تكون كذلك يوما ما . ومن ثم فان العيب كان فى سوء الاختيار ، اذا افترضنا أنه كانت لنا حرية اختيار ، اذ الحقيقة أن مصر منذ

---

(١) شارل بتلهيم ، التخطيط والتنمية ، ترجمة د / اسماعيل صبرى عبد الله ، دار المعارف ، القاهرة ط ٢ عام ١٩٦٨ ص ٦٢

(٢) اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، الاصدارة الثانية ، ط ١ عام ١٩٧٧ ص ٢٣٢

بداية الثلث الثانى من القرن التاسع عشر ، وهى معرضة لخطة استغلال استهدفت نهب ثرواتها واضعاف اقتصادها تمهيدا لاستعمارها الفعلى الذى حدث عام ١٨٨٢ ، ومن يومها نظمت عملية الاستغلال هذه لتخدم أهداف الدولة المستعمرة فى كل المجالات ، وكان من بينها فتح الطريق أمام المنهج الرأسمالى(١) .

ان هذا المنهج لم ينجح فى أن يجند طاقات الشعب المسلم ، فلماذا لم يتحقق له ذلك . مع أنه سبق له القدرة على تجنيد طاقات شعوب غرب أوروبا لاداء نفس المهمة ؟

هناك الكثير من الاسباب التى تكمن خلف فشله فى قيامه بهذه المهمة وأهم هذه الاسباب ما يلى :

١ — تعيش الامة الاسلامية اخلاقيات تختلف عن الاخلاقيات الموجودة فى مجتمعات اوروبا — وقد بيناها — بسبب تاريخ الامة الاسلامية الدينى وبسبب انبثاق المجتمع الاسلامى من شريعة منزلة ، فالانسان المسلم قد ربته رسالات السماء ومر على يديها بتربية دينية مديدة ، مهما ضعفت فانها موجودة بدرجة أو بأخرى داخل العالم الاسلامى ، فالمسلم بطبيعته ينظر الى السماء قبل ان ينظر الى الارض ، ويؤخذ بعالم الغيب قبل أن يؤخذ بعالم المادة والمحسوس ، وهذه الخاصية تجعل المسلم يستجيب للاغراءات المعنوية بقدر ما يستجيب الاوروبى للاغراءات المادية ، أى أن هذه الخاصية لدى الانسان المسلم تحد من قوة اغراء المادة ، وتجعلها حين تتجرد عن الدوافع المعنوية ، قليلة التأثير على سلوكه . ومن ثم فان منهجا يدعو المسلم الى الحصول على الثروة لذات الثروة ، لقليل الفاعلية لديه ، بل لعله يلقى النفور منه ، اذ أن نظرته الى السماء قبل نظرته الى الارض تجعله يتخذ من الارض موقفا سلبيا ، اذا فصلت الارض عن السماء ، وأما اذا البست الارض رداء السماء وأعطى العمل

(١) جون مارلو ، تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ، ترجمة د / عبد العظيم رمضان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ط ١ عام ١٩٧٦ ص ٥ — ١٢ ، ص ١٤٢

فى الطبيعة والتفاعل معها صفة الواجب ومفهوم العبادة ، فسوف تتحـول تلك النظرة لدى الانســان المسلم ، الى طاقة محركة وقوة دفع نحو المســاهمة بأكبر قدر ممكن فى رفع المستوى الاقتصــادى(١) •

وهــذا ما يفتقده المنهج الرأسمالى ولا يملك أن يقدمه للمســلم ، ومن ثم فهــو غــير قــادر على استثــارة همم الجمــاهير فى العــالم الاسلامى وتجنيــد طاقاتهــا لصالح التنميــة •

٢ — ان النظرة التى يرى بهــا الانسان فى العالم الاسلامى المنــاهج الوضعية بعــامة ، والمنهج الرأسمالى بخاصة ، هى أنهــا مناهج أرضية قدمها بشر معرضون للخطــأ والصواب ، ومن ثم فهى لا تلقى منه الاحــترام الكاف الذى يجعله ينفــذ اجراءاتهــا برضا نفس واقتناع حقيقى ، فاذا أكره عليها ، فتنفيذه لهــا رهن بقهر الدولة وسلطتها ، اما ان ترك لذاته فهو أول من يخرج عليهــا ، اذ هى لا تستقيم مع نفسيته ولا تتفق ومزاجه • ومن ثم فلا يمكن أن يكتب لهــا النجاح فى حشد طاقات المجتمع من أجل التنميــة ، اذ أن أهم العوامل فى نجاح المنــاهج هو احترام النــاس لهــا ، وايمانهم بحقهــا فى التنفيذ والتطبيق • ولعل هنــاك من يقول بأن العقيدة الدينيــة لدى العــالم الاسلامى يمكن القضاء عليها حتى لا تقف عقبة أمام نجاح المنــاهج المــادية ، ورغم أن هــذا القول لا تجوز مناقشــته ، اذ أن مثيره خارج عن حــدود الاسلام ، ونحن نتحدث عن مجتمع يؤمن بالاسلام — الا أننا نقول ، هب أنه قضى على العقيدة من اجل سواد عيون المناهج المذكورة ، فــان ذلك لا يكفى للقضــاء على آثارهــا الممتدة عبر أربعة عشر قرنا من الزمان فى تكوين نفسية وفكر الانســان فى العــالم الاســلامى ، هــذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان القضاء على العقيدة الدينية لا يعنى ايجاد الارضية الاوروبية اللازمة لتلك المناهج التى نجحت على يد الانسان الاوروبى لانهــا وجدت التربة الصالحة لهــا فتفاعلت معهــا •

---

(١) د / محمد شوقى الفنجرى ، ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، بدون رقم ، سنة ١٩٧٨ ص ٨٢

وهـكذا نرى ان المنهج الرأسمالي لا يمكن ان ينجح في تجنيـد الجماهير وضمان مشاركتها وحماسها لتحقيق التنميه في العالم الاسلامي لأنه يفتقد احترام النـاس لتعاليمه واجراءات تطبيقيـة .

٣ — للامة الاسلامية تجربة مريرة مع البلاد التي يمثل المنهج الرأسمالي اداتهـا لتحقيق التنميـه الاقتصاديه ، فهـذا المنهج — في اذهان الشعوب الاسلامية — هو منهج المستعمر الذي نكل بهـم واذاقهم العـذاب الوانا ، وهـذا الاحساس من قبل هـذه الشعوب يخلق لديهـا نوعا من الانكمـاش عن المعطيات التنظيميه للانسان الاوروبي ، وشيئا من القلق تجاه الأنظمـه والمناهج المستمدة من الأوضاع الاجتماعيه في البـلاد المستعمرة ، وحساسـية شديدة ضدهـا . وهـذه الحساسية تجعـل تلك المناهج — حتى لو كانت صالحه في ذاتهـا وبعيدة عن الاستعمار كفكرة سياسية — غير قـادرة على تفجير طاقات الامة وقيادتها في معركة البنـاء ، ولن ينجح في ذلك منهج يمت بصلة القرابة — على الأقل في احساس النـاس — الى المستعمر الذي لا يمكن أن تثق جماهير الامة في الفكر الذي يقدمه ، والمنهج الذي يحمـله . وعلى ذلك فان المنهج الرأسمالي برصيده الضخم من النجاح في غرب أوروبا ، غـير قادر على تحقيق النجـاح في العـالم الاسلامي بسبب احسـاس النـاس بأنه يحمل بصمات المستعمر الذي سلبهم حقوقهم وبلادهم طوال عصور الاستعمار ، بل لعلهم يؤمنون — وربما عن صدق — بأن هـذا العالم الذي ينتمي اليه المنهج الرأسمالي ، يبحث عن وسائل جديدة يستبقي بهـا سيطرته على الاقـل في المجال الذي يعنيه أساسا ، وهو المجال الاقتصادي ، وربما يكون من بـين أساليبه الى ذلك تقـديم المنهج الرأسمالي كمنهج للتنمية .واستعداد الغـرب لمسـاعدة من ينتهج نهجا رأسماليـا يؤكد ذلك . وبحمـل المنهج الرأسمالي لاوزار الاستعمار ، مع شيوع الشـعار الذي رفعه لينين والذي يقول : ان الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية(١) تتأكد تلك المشاعر وينمو هذا الاحساس ، الامر الذي يفقـد المنهج الرأسمالي أي قدرة على استثارة همم الجمـاهير وتوظيف طاقاتها لصالح التنميـة .

---

(١) عنوان كتاب من كتب فلاديمير لينين .

ومما سبق يتبين لنــا أن المنهج الرأسمالى يعجز عن تفجير طاقات المجتمع الاسلامى وتوظيفهــا لصالح التنمية الاقتصادية ، بسبب اختلاف الاخلاقيات المسيطرة على العالم الاسلامى والمتمثلة فى عقيدته فى الله وموقفــه من الكون والحياة والانســـان ، وبسبب موقف العالم الاســـلامى من الفكر الوضعى ، والاحساس الكامن فى النفس المسلمة ضد كل ما يمت الى الاستعمار والمستعمرين الســـابقين لمجتمعه بصلة • فالمنهج الرأسمالى وان نجح فى تنمية المجتمعات الاوروبية لعـــاجز تمـــاما عن تحقيق أى تقدم داخل العـــالم الاسلامى •

الفرع الثالث — مدى امكانية تكرار التجـــربة الرأسمالية :

بصرف النظر عن عـــدم توافق المنهج الرأسمالى مع البيئـــة الروحيـــة الاسلامية والعقيدة التى تسود فى المجتمع الاسلامى ، وبصرف النظر عن عجزه عن استثارة همم الجمـــاهير وتجنيد طاقاتها لصالح التنمية ، فهل يمكن بصرف النظر عمـــا سبق أن تتكرر التجربة الرأسمالية مرة أخرى ، بملابساتها وعوامل نجاحها تلك التى حددناها فى فرع سابق[1] ؟ لقـــد سبق أن وضحنا ان المنهج الرأسمالى قد أتيحت له ظروف خاصة ما كان له أن ينجح فى تنمية غرب أوروبا بدونهـــا • ومن ذلك ما أتيح له من سبق تكنولوجى ، وسيطرة شـــبه كاملة على معظم انحـــاء المعمورة ، وحصوله منهـــا على امدادات بالموارد شبه مجانية ، وايجـــاد الاسواق الواسعة والمفتوحة امام منتجـــاته •

فهل هذه الظروف التى اتيحت للمنهج الرأسمالى عند نشأته وصاحبتـــه فى نموه وتقـــدمه تتـــاح له اليوم اذا حاولنـــا أن نطبقه فى العالم الاسلامى ؟ ان السبق التكنولوجى الذى أتيح للمنهج ابان تطبيقـــه فى غرب اوروبا يقابله اليوم تخلف تكنولوجى خطير تعيش فى ظله جميع الشعوب الاســـلامية دون استثناء ، وان سيطرة المنهج ابان تطبيقـــه فى غرب اوروبا على معظـــم موارد العـــالم ، تقابله صورة أكثر من عكسية ، فعلى حين لا يتاح للشعوب الاسلامية أن تسيطر على منـــاطق خارجة عنها ، فانهـــا اليـــوم لا زالت تعـــانى من سيطرة الاجانب عليهـــا ، فرغم استقلالهـــا السياسى فانهـــا لازالت تعـــانى

(١) انظر الفرع الثالث من المطلب الاول من المبحث الاول من هذا الفصل •

من التبعية الاقتصـادية والحصول على مواردها من المواد الخام بأبخس الاسعار ، وحتى البترول الذى يقـال عن ارتفـاع أسعاره الكثير ، فان سعره لا يتناسب مع قيمته الحقيقية ، كمـا أن معظم ما يتحقق من ارتفـاع سعره الحـديث تستفيد منه الدول الغربيـة بوسيلة أو بأخرى •

كمـا أن ما أتيح للمنهج الرأسمالى عند تطبيقه لتنمية غرب أوروبا من أسواق مفتوحه لكل ما تنتجـه الدول الاوروبيه دون منافسـه ، يقابله اليوم ما تواجهه بلاد العـالم الاسلامى والعـالم الثالث من تحـد هائل ومنافسـه رهيبـه ، يمثلهـا الانتاج المتقدم الارخص سعرا ، والافضل من جميع النواحى تقريبـا ، والذى تقدمه البلاد المتقدمه ، وتغمر به جميع الاسواق حتى اسواق العالم الثالث نفسهـا • فانتـاج العالم الاسلامى لا يفتقد السوق الخارجيه فحسب ، وانمـا يزاحم فوق ارضه ، وينازع داخل سوقه المحليـه ، فليست هنـاك أوجه للمقـارنه بين ما أتيح من تلك الظروف للمنهج الرأسمالى ابان تطبيقـه فى تنميـة غرب اوروبا ، وما يمكن أن يتـاح له منهـا اذا استخدم اليوم فى تنميـة العـالم الاسـلامى ، بل ان استمرار المنهج الرأسمالى فى غرب أوروبا وأمريكا الشمالية ربمـا هو رهن باستمرار تلك الظـروف التى لازالت متـاحة أمامهم رغم كل ما حل بالعـالم من تغير ، فلا زال السـبق التكنولوجى معقودا لهم ، ولازالوا يحصلون على موارد العـالم الثالث بأبخس الاسـعار ، بل ربمـا بأسعار تقل عن الاسعار السابقة فى الحقيقة ، ولازالت أسواق العـالم تحت سيطرتهم عن طريق الوسـيلة الجـديدة للسيطرة على الاسواق ، فهم اليوم يبيعون براءات الاختراع وحقوق الانتـاج ، والاسرار التكنولوجية • وتقوم الشركات متعـددة الجنسـية بمهمة كبيرة فى ذلك ، الى جانب الفروع الوطنية للشركات الاجنبية والتى تبـدو فى ظاهرهـا جزءا من الهيكل الاقتصادى الوطنى ، وهى فى حقيقتها وسيلة للقفز فوق أسوار الحماية التى ربمـا تقوم بهـا بعض البلاد لمنتجاتهـا المحلية •

واذا كانت جميع الظروف التى سبق أن مكنت للمنهج الرأسمالى وأتاحت له فرصـة النجاح فى غرب اوروبا غير متوفرة بل موجودة بصورة عكسية فى

العــالم الاسلامى ، فكيف يظن أن هنــاك أية امكانية أمام المنهج الرأسمالى لكى ينجح فى تحقيق تنميــة من نوع ما فى العالم الاسلامى ؟

ان التجــربة الرأسمالية لا يمكن ان تتكرر فى العــالم الاسلامى بسبب غيــاب عوامل امكانية تكررهــا ، ومن ثم فان المنهج الرأسمالى لا يمكن أن يقوم بدوره الذى سبق أن أداه فى غرب أوروبا فى العــالم الاسلامى • ومن ثم فلن يتمكن من النجاح فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى هــذا العالم •

والنتيجة التى يمكن الخروج بهــا من هذا المطلب هى أن مقومات نجــاح المنهج الرأسمالى فى العــالم الاسلامى ، وهى توافقه مع البيئة ، وقدرته على تجنيــد طاقات المجتمع لصالح التنمية ، وتوفر العــوامل التى ســاعدت على نجاحه ، كل هــذه العــوامل لا تتوفر له بأى قدر فى العــالم الاســلامى • وبالتالى فان تطبيق هــذا المنهج فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى هــذا العالم لن يؤدى الى أية نتــائج ايجابية وانمــا يمكن أن يؤدى الى أسوأ العواقب وأقلهــا فشل التنمية وما يترتب عليه من نتــائج اجتماعية وسياسية واخلاقية•

واذا كان المنهــج الرأســمالى لا يستطيع ان يحقق التنمية فى العــالم الاســلامى ، ألا يستطيع ذلك المنهج المــادى الاوروبى الآخــر • المنهج الاشتراكى ؟

ان ذلك ما سنتبينه من المطلب التالى •

المطــلب الثــالث

مقومات المنهج النــاجح والمنهج الاشتراكى فى العالم الاسلامى

فى المطلب الاول من هــذا المبحث توصلنا الى وجود شروط موضوعيــة يستلزم الامر توفرهــا للمنهج المستخدم اطارا لتحقيق التنميــة الاقتصادية كى يكتب لهالنجــاح فى مهمته ، وقمنــا فى المطلب الثانى منه بالتعــرف على مدى امكانية تحقق هذه الشروط للمنهج الرأسمالى ، وفى هذا المطلب نتعرف على مدى امكانية تحقق هــذه الشروط للمنهج الاشــتراكى المعروض كبــديل للمنهج

الرأسمالي ، ومنافس له على ساحة الفكر الانمائى فى العالم الاسلامى ، وسيقوم هذا المطلب بمهمتـــه فى فروع ثلاثة هى :

الفرع الاول : مدى توافق المنهج الاشتراكى مع البيئـــة الاسلامية •

الفرع الثانى : مدى قدرة المنهج الاشتراكى على استثارة همم الجماهير المسلمة •

الفرع الثالث : مدى الرغبة فى تكرار التجربة الروسية فى التنمية •

الفرع الاول ــ مدى توافق المنهج الاشتراكى مع البيئة الاسلامية :

لقـــد تعرفنا على المجتمع الاسلامى فى المطلب الســـابق ورأينا أنه مجتمع لم ينشـــأ نشوءا ذاتيـــا وفق تصورات بشرية أرضية ، وانمـــا هو مجتمـــع اخرج اخراجا بواسطة شريعة سماوية تنبثق من عقيدة الاســـلام جعلت للمجتمع الاسلامى تصورا خاصا عن الكون والحيـــاة والانسان(١) •

أما المنهج الاشتراكى فهـــو نتاج البيئـــة الاوروبية ذات الارث الرومانى الاغريقى التى حددناسماتهـــا من قبل ، فهو يشارك المنهج الرأسمالى النزوع عن مشرب واحد • يقول « توينبى » ان الشيوعية ــ وهى هرطقة غربية اتبعتها ــ روســـيا ــ ما هى الا جزء لا يتجزأ من التراث اليهودى اليونانى مثل الاسلوب الغربى للحياة سواء بسواء »(٢) • غير أنه لا يكتفى بانكار اثر الدين والاخلاق فى النواحى الاقتصادية كما يفعل المنهج الرأسمالى • وانما يجعل من مهمته محاربة الدين والقضاء عليه ، اذ أنه فى نظره «مخدر للشعوب» وأداة تستغله البرجوازية فى الهاء الطبقة العاملة عن واقعها السيىء ، وتعويق لها عن القيام بدورها الطليعى والحتمى فى النضال ضد الرأسمالية •

---

(١) انظر الفرع الاول من المطلب الثانى من هذا المبحث •

(٢) Toynbee, A. : The World and The West, Op. Cit., p. 47

فالاشتراكية هي الامتـداد الطبيعي للفكرة المـادية عن الحيـاة ، تلك الفكرة التي اعتنقها العـالم الغربي منـذ قيامه على الارث الروماني ، والتي ازدادت حدة منـذ أيام « فرانسيس بيكون » الى الطريقة المـاديه التجريبيه التي لا تؤمن الا بمـا يقع تحت الحواس أو تثبته تجـارب المعمل ، وهي امتداد لقـدرة الحـواس •

والاختلاف بين الفكرة الاشتراكية والفكرة الغربية عن الحيـاة ، ليس اختلافا في طبيعة التفكير ، وانمـا هو اختلاف في مدى التفكير ، فالفكرة الماديه عن الحيـاة واحدة ولكن الفـرق هو في حـرية الاستثمار المطلقـه في المنهج الراسمالي والمنعدمه في المنهج الماركسى ، ولو تشئنا الدقة لمـا قلنـا بفكرة غربيه عن الحيـاة وفكرة اشتراكيه عنها • فالفكرة الاشتراكية هي فكرة غربية بمعنى أن الاشتراكية هي قمة الفكرة المـادية الغربية عن الحياة وبنـاء عليها • « ان الشيوعية هي الخطوة الاخيرة والنهـائية في خط سير الحضـارة المـادية وهي تعـترف بأنهـا الحلقـة الأخيرة من حلقات « المـادية الجدلية »(١) •

وعلى حد تعبير المؤرخ الكبير « ارنولد توينبى » الشـيوعية سـلاح من أصل غربي مثل القنـابل والطائرات والمدافع فلو لم يخـترعه غربيان عاشا في القرن التاسع عشر همـا كارل ماركس وفردريك انجلز ، اللذان تربيـا في اقليم نهر الراين وقضيا أحسن جزء من حياتهما العاملة في مدينة لندن ، ثم بعد ذلك في مانشستر ، لمـا أصبحت الشيوعية مذهب روسـيا السياسى ،ذلك أنه لم يكن في التقـاليد الروسـية ما يمكن أن يؤدى بالروس الى اخـتراع الشيوعية بأنفسهم ، ومن المؤكد انهـم ما كانوا قط يحلمون بهـذا السلاح لو لم يكن موجودا في الغرب معدا لان بطبقـه النظام الروسى الثورى في عام ١٩١٧(٢) •

اذا فالفكرة الاشتراكية تشارك الفكرة الرأسمالية في ماديتهـا وتزيـد عليهـا في الاصطدام الصريح بفكرة المجتمع الاسـلامى عن الكون والحيـاة والانسـان ، حيث تنفى المـادية الجدلية كل مؤثر في حياه البشر والكون كله ،

(١) سيد قطب ، نحو مجتمع اسلامى ، مرجع سابق ص ٣١
(٢) Toynbee, A. : The World and The West, Op. Cit., p. 16

يكون خارجيا عن الطبيعة المادية لهذا الكون ، كما أنها تنفي عن الانسان نفسه أن يكون له دور في تطوير الحياه ونظمها وقوانينها وعلاقاتها الاجتماعيه ، وتحل هذه المهمة لأدوات الانتاج • فطبقا للماركسيه فان كل التغيرات والتحولات الاساسية يجب البحث عن اسبابها لا في عقول الناس أو سعيهم وراء الحق والعدل الازليين ، وانما في التغيرات التي تطرا على أسلوب الانتاج والتبادل(١) •

ومن ثم فان المنهج الاشتراكي يصطدم مع فكره الاسلام من أساسها ، في عقيدته عن الله سبحانه وتعالى ، وفي مفهومه عن الكون وعن الحياة وعن الانسان ، ذلك الانسان الذي يعترف به الاسلام خليفة لله في أرضه ، ويجعل له الدور الاساسي في كل ما ينشأ على وجهها من تغيرات ، لا لاسلوب الانتاج والتبادل •

واذا كان المنهج الاشتراكي يصطدم مع الأسس الجوهرية للمجتمع الاسلامي والبيئة الاسلامية ، فانه لن يستطيع النجاح في تحقيق التنميه الاقتصادية في هذه البيئة حيث انه يفقد أول الشروط التي حددناها للمنهج الناجح الا وهو توافقه مع البيئة التي ينميها • ذلك الشرط الذي توفر للمنهج الرأسمالي في غرب اوروبا ، وللمنهج الاشتراكي في شرقها ، حيث أن كلاهما منهج مادي أتيح له أن يتعامل مع بيئة مادية فكتب له النجاح ، وهذا التوافق يفقدانه في البيئة والمجتمعات الاسلامية •

الفرع الثاني — مدى قدرة المنهج الاشتراكي على استثارة همم الجماهير الاسلامية وتوظيف طاقاتها لصالح التنمية :

تبين لنا مما سبق أن الجماهير المسلمة انما يحركها نحو العمل المادي على الارض اعطاء هذا العمل صفة الواجب ومفهوم العبادة والتكليف الشرعي ، وفي هذه الحالة يكون المسلم أوفر عطاء وأسرع استجابة • ورأينا كذلك أن المنهج الرأسمالي بماديته يعجز عن اكتساب ثقة المسلم ، لانه لا يملك هذه الخاصية ، فما هو موقف المنهج الاشتراكي

(١) ليونتيف — الموجز في الاقتصاد السياسي ، ترجمة ابو بكر يوسف ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، بدون رقم ، عام ١٩٦٧ ص ١٢ ، ١٣

بهـذا الخصوص ؟ وهل يملك من القيم والحوافز ما يحرك الجمـاهير المسلمة والتى بينـا الطريق الامثل لاكتساب تعاونهـا ؟

ان المنهج الاشتراكى يطلب من الجمـاهير البذل والتضحية من أجـل جنة يعدهم بها على هـذا الجانب من القـبر • على حد تعبير «شومبيتر »(١) جنـة البروليتاريا على الارض ، وكأن هـذا المنهـج يرى أن ما عليـه الرأسماليون الاحتكاريون من أوضاع يمثل « جنة » فهـو يعد بأن يسلبهم اياهـا ، ويدخل فيها « البروليتاريا » فهل هـذه الفكرة تحـرك من رأس المسلم شعرة ؟ او تلقى منه نوعا من الاستجابة ؟ ان المسلم الذى شجب المادية الرأسمالية كما تبين لنـا فى الفرع السابق ـ لهو أشـد شجبا لقمـة المـادية الغربية ممثلة فى المنهج الاشـتراكى •

واذا كان أنصـار هذا المنهج يأملون فى القضاء على العقيدة الاسلامية ، فان ذلك لا ينفى آثارهـا الكامنة فى التكوين النفسى للامة على مدى ١٤ قرنا ، كمـا أن القضـاء على العقيدة الدينية لا يعنى ايجاد الارضية المناسبة لترعرع المـاركسية ، فليس نفى هـذه اثباتا لتلك •

ان محاولات فرض نوع من الاشتراكية على المجتمعات الاسلامية ، لا يبدو عليهـا أدنى اثارة من نجاح ، بل ان تحول مجتمع مسلم اليهـا يظهـر دائما على أنه بداية لفترة من عدم الاستقرار ، يدخل فيها الحكم صراعا مع الشعب لا ينتهى الا باخفـاق الحكام وضياع فرص التنمية فترة بعـد فترة • ذلك « أن محاولة فرض نظام اجتماعى على مجتمع معين اما بقـوة من الداخل أو من الخارج ، هذه المحاولة ليست طبيعيـة ، ولو اتيحت للمجتمع الحـرية فى التصرف لالغى الكثير مما فرض عليه بالقهـر والاكراه ، ولعـل هـذه الملاحظة تفسر السبب الذى من أجله اخفقت تجـارب اجتماعية فى تحقيق ما كان معقودا عليهـا من آمال ، لانهـا نقلت الى مجتمع وطبقت فيه دون ان تكون البيئـة فيه صالحة أو مهيئـة »(٢) •

---

(١) انظر عشرة اقتصاديون عظام ، مرجع سابق ص ١١

(٢) د / راشد البراوى ، القرآن والنظم الاجتماعية المعاصرة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، بدون رقم عام ١٩٧٥ ، ص ٢٨

ان النمو الاقتصادى انمـــا « يتحقق عندمـــا يكون السكان فى بلد من البلدان على استعداد للعمـــل الشاق وانفاق الوقت فى انتاج السلع الاستثمارية من آلات ومصـــانع وسدود ، وهى السلع التى ستضاعف من كمية الانتـــاج فى ســـنوات مقبلة(١) . ولن يكون السكان بهذه الصفة الا اذا كان المنهج المطبق يلقى منهم القبول والرضـــا ، وليس المنهج الاشتراكى بالذى تتوفر له هـــذه الصفات بل انه انمـــا يلقى من الجمـــاهير المسلمة الرفض والكراهية ، فهـــو أكثر عجزا — من المنهج الرأسمالى — عن تحريك واستثارة همم الجماهير المسلمة ، اذ أن مبادئه تصطدم مباشرة بالعقيدة الاسلامية ، بينمـــا الاصطدام بين الاسلام والرأسمالية بطريق غير مباشر ، فموقف الاسلام الذى بيناه من الكون والحيـــاة والانسان يتصادم بصورة أكثر وضوحا مع موقف الاشتراكية منهـــا أكثر من تصـــادمه مع الموقف الرأسمالى . ذلك أن الموقف الاشتراكى — كمـــا بينـــا — هو قمـــة الاتجـــاه الرأسمالى فى نفس الخط والاتجاه .

الفرع الثالث — مدى الرغبة فى تكرار التجربة الروسية فى التنمية :

بصرف النظر عن عـــدم توافق المنهج الاشتراكى مع البيئـــة الروحيـــة الاسلامية ، وبصرف النظر عن اصطدامه الواقع مع العقيدة الدينية للمجتمع الاسلامى ، تلك العقيـــدة التى لازالت لهـــا السيطرة مهمـــا بدا من تفكك المجتمع الاسلامى وبعده عن حقيقـــة الاســـلام ، وبصرف النظر عن عجـــز المنهج الاشتراكى فى التنمية عن تحقيق الشرط الجوهرى لنجـــاح التنميـــة ، الا وهو مشاركة الجماهير باستثارة هممها وتجنيـــد طاقاتهـــا كاملة فى معركة التنميـــة والقضاء على التخلف ، بصرف النظر عن كل ما سبق — وهو كاف للحكم على المنهج الاشتراكى بعدم صلاحيته التطبيق فى العالم الاســـلامى — فهل الشعب المسلم يرغب فى تكرار التجربة الروسية فى التنمية الاقتصادية ؟

على الرغم من أن الاجابة على هـــذا السؤال تتطلب مواجهة الجماهير المسلمـــة لمعرفة رغبتهـــا ، الا أنه بامكاننـــا أن نحكم على اتجاهات هـــذه

---

(١) روبرت ثيوبالد ، الاغنياء والفقراء ، الدار القومية للطباعة والنشر ، عدد ١٠٢ من اخترنا لك ، ص ١٢

الجماهير من ردود أفعالهـا ازاء الوقائع ذات الصلة القريبة بهـذا الموضوع ، ونظرة سريعة على شعور الراحة الذى بدا على الجماهير الاسلامية فى مصر يوم أن استخلصت نفسها من براثن الدب الروسى فطردت قواته المحتـلة فى شكل خبراء ، ويوم ان الغت المعـاهدة التى كانت تربط حكامهـا بالمعسـكر الشيوعى — وان لم تربط الشعب المصرى يوما — نظرة سريعة الى مشـاعر الشعب المسلم عقب هـذه الاحداث تكفى للحكم على رغبة الجماهير الاسلامية فى السـير على خطى التنميـة الروسـية من عدمهـا ، كما أن حرص حـكام الشعوب الاسلامية على اخفـاء اتجاهاتهم الماركسية وبذل الجهـد فى سبيل اقنـاع الجمـاهير بأن اشتراكيتهم عربيـة وليست ماركسـية يعطى نفس المغزى ، كمـا أن متابعة الجهود البطولية التى يبذلهـا الشعب الافغـانى المسلم فى مقاومة المنهج الاشتراكى الذى يحاول الاتحاد السوفيتى بواسطـة عملائه فرضه على هـذا المجتمع المسلم لتكفى دليـلا على موقف الشعب المسلم والعـالم الاسلامى من هـذا المنهج الاشتراكى المـاركسى .

ومن وجهة عملية ، فانه اذا كانت التجربة الروسية ترتب عليهـا استخدام أساليب بالغـة القسوة والوحشية مع جماهير العمـال والفلاحين الى حد أنه يقـدر أن ستالين فى سبيل فرض المزارع الجماعية قد اعدم أو وضع فى معسكرات العمل خمسة ملايين من « الكولاك » — الفلاحين الاغنيـاء — واتبع مع عمـال المدن سياسة عديمـة الرحمة ، وسمح بتدهور أحـوال معيشتهم الى مستوى منخفض جدا ، فكان تاريخ هذه الفترة من التصنيع الاجبـارى — كمـا يقول هيلبرونر ، بشعـا ويبعث على النفور وخلف آثار جـراح مستمرة فى المجتمع الروسى»(١) .فهل ترغب المجتمعات الاسلامية فى تحقيق التقدم المادى بهذا الثمن ؟ وهل تبرر الديمقراطية التى يتشدق بهـا الجميع فى الشرق والغرب ، الموقف الذى تتخذه حفنـة تقفـز بليل ، فتستولى على مقـدرات شعب وتسوقه نحو

---

(١) هيلبرونر ، كيف نصنع المجتمع الاقتصادى لتحقيق التنمية ، مرجع سابق ص ٣٦٧

التقــدم المــادى ، الذى لا يتمتع بثمــاره الا حفنة من الشعب يضمها « الحزب القــائد » ؟

هل يقبل الحس الاســلامى أن يقتل انسان حرمته عند الله تعــالى أعظم من حرمة الكعبة ، من أجل معارضته الاستيلاء على أمواله ؟

لا نعتقد أن التجربة الروسية بكل ما فيهــا من سلبيات وايجابيات ، مقبولة لدى الجماهير المسلمة أو غير المسلمة ، وهى ليست لهــا الا وسيلة واحــدة هى أن تفرض بالقــوة ، وحتى اليوم فليس هناك مجتمع قبل الشيوعية كمنهــج انمــائى بطريق ديمقراطى • والخلاصة أن المنهج الاشتراكى فى التنمية لا تتوافر له مقومات النجــاح فى العالم الاسلامى ، فهو لا يتوافق مع البيئــة الاسلامية ، وهو غير قادر على جــذب اهتمامات الجمــاهير وتحقيق مشاركتهــا فى جهود التنمية ، كمــا أن وسيلة تحقيقه غير مرغوب فيهــا من الجماهير ، ومن ثم فان تطبيقــه لتحقيق التنميــة فى العــالم الاسلامى ، لن يؤدى الى أية نتــائج ايجابيــة ، وانما يمكن أن يؤدى الى أسوأ النتــائج • وأقلهــا فشل التنميــة وما يترتب على ذلك من ضياع الفرصــة السانحة لتحقيقهــا ، اذا أحسن اختيار المنهج الذى يملك مقومات النجاح وهى :

١ ـ التوافق بين المنهج المطبق والبيئــة الاسلامية •

٢ ـ قدرة المنهج على استثارة همم الجماهير وتحقيق مشاركتها وتوظيف طاقاتهــا لصالح التنميــة •

٣ ـ المرونة امام الظــروف المتغيرة •

نتــائج المبحــث

عقــدنا هــذا المبحث للتعرف على مدى امكانية نجاح المنــاهج المستوردة فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى العــالم الاسلامى ونستطيع أن نلخص أهــم نتــائجه فيمــا يلى :

١ ـ هنــاك شروط لابد ان تتوفر فى المنهج النــاجح وهى : توافقه مع البيئــة التى يطبق فيهــا ، وقدرته على استثارة همم الجماهير وتجنيدهــــا لصالح التنمية ، واستجابته للظروف المتغيرة •

٢ — لا يحقق أى من المنهج الاشتراكى او المنهج الرأسمالى كما لا يحقق الجمع بينهما معا ، أى شرط من هذه الشروط الثلاثة • فلا البيئة الاسلامية تتفق مع هذه المناهج المادية ، ولا هذه المناهج بقادرة على استثارة همم الجماهير وتجنيد طاقاتها ، للثقة المفقودة بين الطرفين ، ولا تجارب التنمية التى نجحت بالمنجهين بممكن تكرارها فى احداهما ولا بمقبول تكرارها فى ثانيتهما •

٣ — وبالتالى فان البحث عن منهج يملك المقومات المطلوبة ، مهمة كل مهتم بالتنمية الاقتصادية فى العالم الاسلامى ، وهى المهمة التى يتصدى لها هذا البحث •

المبحث الثالث

نتائج تطبيق المناهج المستوردة فى العالم الاسلامى

تمهيد :

تبين لنا من المبحثين السابقين ان المناهج المطروحة على ساحة الفكر الانمائى فى العالم الاسلامى تعجز عن تحقيق التنمية الاقتصادية لفقدها التوافق مع البيئة والقدرة على تجنيد طاقة الجماهير .

وبرغم ذلك فان هذه المناهج هى المسيطرة على ساحة العمل فضلا عن سيطرتها على ساحة الفكر ، وتنقلب كل دولة من منهج الى آخر لتلقى على يديه نفس مالقيته على يد المنهج الاول ، فان خرجت عن المنهجين فلتجمع بينهما فى منهج يضم أسوأ قسمات المنهجين معا .

وفى هذا المبحث نرمى الى التعرف على النتائج التى ترتبت على تطبيق هذه المناهج فى العالم الاسلامى لا فى ميدان التنمية الضيق ولكن فى مجالها الواسع الذى يشمل النواحى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

وسنتخذ من العالم العربى منطقة ممثلة للعالم الاسلامى ، وما ينطبق عليه ينطبق على العالم الاسلامى ، فلقد طبق العالم العربى كلا من المنهجين الرأسمالى والاشتراكى ، واعقبت هذه التجارب نتائج فى هذا العالم هى التى نريد الوقوف عليها ، لتتم الصورة التى نبغى الحصول عليها عن هذه المناهج .

وسيتم ذلك فى مطالب هذا المبحث الثلاثة وهى

المطلب الاول : التنمية الاقتصادية والمناهج المستوردة .

المطلب الثانى : الاستقلال ومناهج التنمية المستوردة .

المطلب الثالث : الوحدة العربية ومناهج التنمية المستوردة .

المطلب الاول

التنميـــة الاقتصادية والمنـــاهج المســـتوردة

لقـــد بدأ العـــالم العربى يلج ميدان التنمية الاقتصادية منذ فترة ليست بالقصيرة ، اذ يمكن ارجاع هـــذه البداية ــ فى العصر الحديث ــ الى جهـــود محمـــد على فى مصر ، فى الثلث الاول من القـــرن التاسع عشر .

وبرغم هذه البداية غـــير القريبة نسبيا فان واقع العـــالم العـــربى يصدم الباحث له بخيبة أمل شديدة ، واذا حاول هذا الباحث أن يتعرف على سبب هذا الواقع المخيب للامال ، فانه سيتبين أن علة هـــذا الواقع العربى تكمن فى المناهج المصدرة قبل أن تكون مستوردة ، وأن هـــذا العـــالم بامكانياته الكبـــيرة لو أتيح له منهج مناسب لتمكن من تحقيق معجـــزة انمـــائية لا تقل عما حققتـــه الولايات المتحـــدة أو المـــانيا الغربية فى هـــذا المجال .

وهـــذا المطلب بفروعه الثلاثة سيضع أيدينـــا على حقيقة هـــذا الواقع وكيفية علاجه بالشكل التـــالى :

الفرع الاول : مقومات التنمية فى العالم العربى .

الفرع الثانى : الواقع الانمـــائى ومستقبله فى ظل المناهج المستوردة .

الفرع الثالث : أين يوجد المخرج من هذا الواقع ؟

الفرع الاول ــ مقومات التنميـــة فى العـــالم العربى :

يختلف كتـــاب التنمية حول مقومات التنمية الاقتصادية اختلافا ربمـــا يكون شكليـــا اكثر منه موضوعيا ، فمنهم من يراها تتمثـــل فى النمو السكانى والموارد الطبيعية والتراكم الرأسمـــالى والتقـــدم التكنولوجى(١) . ومنهم من يراهـــا ممثلة فى هيكل المجتمع ، وما عليه من البيئة الطبيعية والنظم السياسية والاطر

(١) R. T. Gill, Economic Development : Past and Present New Jersey, Englewood Cliffs, Prentice Hall, inc, 1961, P. 4.

القانونيـــة ، والتجميع الرأسمالى ، وموقف المنظمات والافراد من التغييرات التى تحدثها التنمية(١) • ومنهم من يرى أنهـــا تتمثل بصورة اجمالية فى الموارد الطبيعية(٢)• فكأن مقومات التنمية تتمثل ــ طبقـــا لكل الآراء السابقـــة ــ فى المقومات البشرية والمقومات المـــادية الاقتصادية ، او المقومات الاجتماعية ، أو ما يسمى لدى كتاب التنمية بالاعتبارات غير الاقتصادية فى التنمية(٣) • وهى تشمل عقيدة المجتمع ونظمه السياسية والاجتماعية وأطره الثقافية (٤)

تلك مقومات التنمية الاقتصادية ، فمـــا هو موقف العالم العربى من هـــذه النـــاحيـــة ؟

« ان نظرة على الوطن العربى فى مجموعه تكفى لادراك انه يملك كل الموارد اللازمة لبنـــاء جماعة اقتصادية قوية ، حتى العلم والتكنولوجيـــا يمكن توفيرهما عربيـــا ، فالافراد العلميون ليسوا نادرين ومنهم كفاءات كثيرة على المســـتوى الدولى ، والتمويل يمكن أن يتـــاح عربيا(٥)

وهـــذا الموقف صادق الى أبعد الحدود فموارد العـــالم العربى الطبيعية من الوفـــرة فى جميع المجالات بصورة لا ينكرهـــا مطلع ، وعرضه البشرى فى صورة ١٢٠ مليونا من البشر ما بين الخليج والمحيط عرض كاف لتحقيق التقدم الاقتصـــادى على هذه الرقعة الغنيـــة بمواردها(٦) ، وبقيت الاطر الثقافيـــة

(١) شارل بتلهيم ، التخطيط والتنمية ، مرجع سابق ص ٥٥ ــ ٦٦

(٢) Lewis, A. : The Theory of Economic Growth, New York : Harper & Row, 1965, P. 10.

(٣) جيرالدماير ، روبرت بولدوين ، التنمية الاقتصادية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، بدون رقم ، طبعة عام ١٩٦٤ ، ج ١ ، ص ٤١

(٤) شوقى دنيا ، الاسلام والتنمية الاقتصادية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ط ١ ، عام ١٩٧٩ ، ص ٤٣

(٥) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، استراتيجية التنمية فى مصر ، ابحـــاث المؤتمر الثانى للاقتصاديين المصريين ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ١٢

(٦) انظر عرضا لبعض موارد العالم بهامش ص ٧٨ من ذاتية الســـياسة الاقتصادية الاسلامية ، د. محمد شوقى الفنجرى ، مرجع سابق .

والسياسية والنظم الاجتماعية المتعددة ، وبخصوصها فان البـاحث لا يستطيع الجزم بصلاحية شئ منهـا غير العقيدة التى يحملها انسان هذه المنطقة ، فهى عقيدة حافزة للتقـدم ، القت اليهم بشريعة تجعل قيـام الفرد بتهيئـة مورد انتاجي للانتفـاع به عملا يستحق الجزاء الاخروى فضلا عن الجزاء الدنيوى واما بقيـة الاطر الثقافية والسياسية وأنظمة الحكم وصانعو القرار فانهـا ان كانت من النوع المعوق فتغييرهـا والنصح به انمـا هو مهمة المنهج ، فاذا غفل عن ذلك فلعيب فيـه ، ذلك ان « المنهج المتكامل فى المجال الانمـائى لابد أن يتضمن مقولات عن الواقع الاجتماعي تفسر عقبـات احداث التغير التنموى ، وأساليب العمل المطلوبة للتغلب عليهـا ، وبتعبير آخر اذا كان الحـكام مثـلا هم المسئولون عن سـوء التطبيق للمنهج ، فلا بد أن تكون النظرية الاجتمـاعية الصحيحة قد تنبأت بذلك •••• وتكون قـد تضمنت مقولات عن تغيير هؤلاء الحكام »(١) ومن ثم فان جمـيع مقومات التنمية الاقتصادية اما متوفرة ــ فى الوطن العربى ــ واما أن ما ينقصه منهـا كان من الواجب على المنهج أن يقـوم بتوفيره ، فاذا لم يحدث ذلك فهو عيب فى المنهج ، ودليل عـدم صلاحيته ، وربما كان ذلك دليـلا على أن المنهج لم يقصد منـه تحقيق التنمية وانمـا الوصول بالمنطقـة الى أوضاع معينة يرصدهـا ويترقبها من يصدرون تلك المنـاهج من ناحية ، ومن يكرهون الشعوب على الخضوع لهـا من ناحية أخـرى • ذلك أنه ــ كما يقول كارل مانهايم أحد اقطاب علم الاجتماع المعرفى ــ «ان كل ايديولوجية تخـدم ــ عن وعى أو غير وعى ــ مصالح مخرجى هـذه الايديولوجية أو من ينشرونهـا »(٢) •

وكمثال على ان الامكانيات لا تنقص العالم العربى نأخذ حالة احدى دولة ،

---

(١) د. سعد الدين ابراهيم : نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية فى العالم الثالث ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، عام ١٩٧٧ ، ص ١١ ، ١٢ وايضا استراتيجية التنمية فى مصر ، مرجع سابق ص ٦١.

(٢) Mannheim, K. Ideology and Utopia : An Introduction to Sociology of knowledge, New York : Harcout, Brace and World, 1970.
مشار اليه فى المرجع السابق ص ٦٢.

والتى لا تتمتع بثروة بترولية هائلة كغيرهـا من الدول العربية ، وهى مصر ، فالدراسات الاحصائية تثبت أن مصر من الطاقات المتعطلة ما يقـدر بما بين ٢٥ — ٣٥٪ من طاقتهـا الانتاجية(١) ، بينمـا تجارب التنمية فى العـالم تثبت « ان أى مجتمع يحـاول الخروج من عمليـة التخلف لا يطمع فى أكثر من تعبئة ما بين ٢٠ — ٢٥٪ من دخـله القومى للقيـام بالاستثمارات بشرط أن تكون فى المجالات الصحيحة وان تدار الطاقة الانتاجية المتولدة عنهـا بوعى يضمن لهـا كفاءة التشغيل »(٢) .

اذا فالامر لا يتطلب أكثر من تشغيل الطاقات التى تحت ايدينا ، والتقـدم من ناحية الامكانيات المـادية متـاح لمصر ، وفى متناول يدهـا لو مدتهـا ، بل هو فى قبضتهـا لو وجد المنهج القـادر على صياغة هـذا الركام المتعفن صياغة تجعله قادرا على أخذ زمام أموره بيديه .

واذا توفـرت هـذه الامكانيـات فى القطـر الذى يعـد اليوم من أقل البـلاد العربيـة مستوى معيشة ، الا يمكن ان تكون متوفرة فى العـالم العربى ككل بصورة أفضل ؟ الحقيقة انهـا كذلك « وأن فى الوطن العـربى من القوى البشرية الضخمة والخبرات العلميـة ومن الموارد الهائلة ورؤوس الاموال الفائضـة ، ما يصلح أساسا لاقامة دولة عظمى تقف جنبا الى جنب مع الولايات المتحدة الامريكية(٣) .

واذا كانت هذه هى الحقيقة فهل سيحدث ذلك فى ظل المنـاهج التى تتخبط الدول العربيـة فيما بينهـا ؟

ان ذلك ما سيتضح لنـا من الفرع التالى

---

(١) د. محمد دويدار ، استراتيجية التطوير العربى ، دار الثقـافة الجديدة ، القـاهرة ، بدون رقم ، طبعة ١٩٧٩ ص ٢١

(٢) المرجع السـابق ص ٢٣

(٣) د. محمد شوقى الفنجرى ، ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية ، مرجع سابق ، ص ٧٨

الفرع الثانى ــ الواقع الانمــائى ومستقبله فى ظل المناهج المستوردة :

عن الواقع الانمــائى تقول احصائيات الامم المتحــدة ان الدول الناميــة حققت فى الفترة ما بين ١٩٥٠ ــ ١٩٧٠ معــدل نمو فى ناتجهــا القومى الاجمالى يزيد قليــلا عن ٥٪ ، وبما أن هــذا المعدل أعلى مما كانت تحققه الدول المتقدمة فى مراحلهــا الاولى ، فان الامم المتحــدة تنتظر أن تتحقق التنمية الاقتصادية فى العــالم الثالث[1] • وتبنت معدلا متوسطا لتحقيق ذلك قدره ٦٪ فى العقــد الانمــائى ١٩٧٠ ــ ١٩٨٠ على مستوى العالم الثالث •

والمعدل الاول يعد رقمــا مضللا فى الحقيقة ، اذ هو يخفى تركز هذه النسبة فى عدد قليــل من البــلاد التى اكتشفت فيهــا حديثا مادة أوليــة أو ارتفع سعر تصديرهــا ارتفاعا كبيرا (البترول مثلا) كما يخفى حقيقة أن هناك ٤٠ دولة ناميــة تضم عدة مئات من المــلايين البشرية لم يصل معــدل النمو بهــا الى ١٪ •

وحتى اذا تم التغاضى عن هاتين الحقيقتين وهما زعيمتــان بأن تجعــلا ذلك المعــدل غير ذى معنى « فان الامر الثابت فى أواسط السبعينيات هو تراجع معــدل النمو وتعثر كل تجارب التنمية »[2] • وبخصوص مصر كعينــة عربيــة فيكفى أن نعــلم أن وضعهــا بين دول العــالم قبل ٤٠ عاما كان يلى اليابان مباشرة[3] فأين هى من اليــابان اليوم ؟ وما الذى وقف بهــا وســار باليابان ؟

ذلك هو واقع التنمية الاقتصادية فى ظل المناهج التى صدرت الينــا أو استوردناها ، فكيف بمستقبلهــا ؟

ان دراسة تمت بواسطة البنك الدولى بالاشتراك مع معهد دراسات التنمية بجامعة «ساسكس» تحت عنوان Redistribution with Growth تضمنت نموذجا

---

(١) د. محمد شوقى الفنجرى ، الاسلام والمشكلة الاقتصادية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القــاهرة ، بدون رقم طبعة ١٩٧٨ ، ص ١٤ •

(٢) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، مرجع سابق ، ص ٤٧ •

(٣) بوكانان ، اليس ، وسائل التنمية الاقتصادية ترجمة محمود فتحى عمر ، ابراهيم لطفى عمر ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، بدون رقم أو تاريخ جـ ٢ ، صفحة الغلاف (رسم بيانى) •

رياضيا(١) للتطورات البديلة لبلد افتراضي تحددت معالمه بحيث تمثل الوضع الوسط لبلدان العالم الثالث ، فهو فقير نسبيا متوسط دخل الفرد فيه ١٠٧ دولار لكنه ناجح بمقاييس التنمية السائدة ، والتي تحققها تجارب التنمية في العالم الثالث ، فهو يحقق معدل نمو قدره ٦٪ وهو يتمتع بتفاوت كبير في الدخول كي يسمح بتكوين الادخارات — وفقا للمقولة القائلة بأن الاغنياء هم المدخرون — فنصيب الخمس الاعلى (الاغنياء) يمثل ٥ر٥٦٪ من الدخل القومي ، بينما يحصل الخمسان التاليان (متوسطو الحال) على ٨ر٣٠٪ من الدخل القومي ، والخمسان الادنيان (الفقراء)يحصلان على٧ر١٢٪ • ولقد اثبت النموذج — رياضيا — وبعد أن أخذ واضعوه في الحسبان الزيادة في السكان والتحسن في الانتاجية ، أنه اذا سار هـذا البلد على استراتيجيات التنمية المتبعة حاليا بنجاح ، فانــه في نهـاية ثلاثين عاما يرتفع فيــه متوسط الدخل الفردي الى ٢٤١ دولار بزيادة قدرهـا ٢ر١٢٥٪ ، ومتوسط دخل الاغنيــاء الفردى سيصبح ٧٥٢ دولار بزيادة قدرها ١١٥٪ أما متوسط دخل الفــرد من متوسطى الحال فسيصبح ٢١٤ دولار بزيادة قدرهـا ١٤٥٪ أما متوسط دخل الفرد من الفقراء فسيصبح ٧٤ دولار وبزيادة قدرها ١١٧٪ ويصبح نصيب الاغنياء من الدخل القومى يمثــل ٥٥٪ ونصيب متوسطى الحال يمثل ٧ر٣٢٪ ونصيب الفقــراء يمثل ٣ر١٢٪ •

والنتــائج المستخلصة من هـذا النموذج تظهر ما يلى :

١ — نصيب ٤٠٪ من السكان بعد ثلاثين عاما نقص من٧ر١٢ الى٣ر١٢٪ من الدخل القومى •

٢ — متوسط دخل الفرد من هؤلاء بعد ثلاثين عاما من التنمية ، ما زال دون مستوى حد الفقــر النسبى الذى يقــدره البنك الدولى اليوم بـ ٧٥ دولار •

٣ — التحسن النسبى الضعيف الذى حصلت عليــه الطبقات الوسطى بارتفاع نسبة ما تحصل علية من الدخل القومى من ٨ر٣٠ الى ٧ر٣٢٪ ، لا يبــدأ الا بعــد خمسة عشر عــاما تسوء خلالهــا أحوال هــذه الطبقــات •

---

(١) أعد هــذا النموذج مونيك اهلواليــا ، هوليس تشينرى ، انظر ص ٢٠٩ وما بعدهــا من الدراسة المذكورة ، انظر د. اسماعيل صبرى عبد الله ، مرجع سابق ص ٢١٥ — ٢١٧

٤ — استمرار التنمية بوضعها الحالى فى ظل المناهج المطبقة لا يؤدى الى تغير ملموس فى مستوى معيشة حوالى ٨٠٪ من السكان ، بل يتدهور مستوى ٤٠٪ من السكان باستمرار ويتدهور مستوى الـ ٤٠٪ الثانية على مدى خمسة عشر عـاما .

٥ — فى العقـد الاول من القرن الحادى والعشرين سيصل هـذا البلد ، الممثل للعـالم الثالث ، الى مستوى معقول بين الدول الفقيرة (لا بين الاغنياء) بمقاييس اليـوم (لا بمقاييس القرن الحادى والعشرين) حيث يبلغ متوسط دخل الفرد فى الولايات المتحدة ٥٠٠٠ دولار ، وليس بغريب ان يتضاعف ليصل الى عشرة آلاف دولار على عتبات القرن القـادم ، فهل يمكن لعـاقل أن يرى بصيصا من الامل أمام جهود التنمية الاقتصادية فى ظل المنـاهج المطبقة اليوم ؟ وهل تؤدى هذه المنـاهج الى أكثر من خنق جهود التنمية ؟ وهل هنـاك جناية على الشعوب النامية اجمع أبلغ من جناية هذه المناهج عليها ؟

ولكن ما هو الحل ؟ انه فى البحث عن منهج لديه القدرة على حشد طاقات هـذه الجماهير ، بحيث يكون نابعا من بيئتهـا وثقافتها وحضارتها ، والاسلام يمثل بيئـة وحضارة وثقافة وضمير جماهير العـالم الاسلامى ، فلنبحث له عن منهج فى الفكر الاسلامى .

الفرع الثالث — أين يوجد المخرج من الواقع الانمـائي القـائم ؟

من الاجزاء السابقة رأينا عجز المناهج المطروحة عن تحقيق التقدم ، وتبين لنـا ان العالم العربى يملك كل مقومات التنمية المـادية والبشرية ، واثبتت دراسـة البنك الدولي Redistribution with Growth المشـار اليها فى الفـرع السابق ، أنه لا أمل امام جهـود التنمية بشكلهـا الحالي ، وكل ذلك يجعـل مهمة البحث عن منهج ملائم فعال ضرورة ملحة لا تحتمل التأجيل أو التسويف .

يقول الدكتور محمد دويدار « ان التطور الاقتصادى والاجتماعى لم يعـد من الممكن أن ينتج من التوسع فى النظام الرأسمالى ، وانمـا من مبادرات تتخذ

على كل المستويات في كل المجتمعات على هدى الحاجات المادية والثقافية للغالبية العظمى من السكان • وهذا القول يصدق بصفة خاصة على المجتمع العربي • لما يتمتع به من امكانيات احتمالية معتبرة »(١) ، وهذا رأى جيد لولا ما يشوبه من تحزب ، وخضوعه لفكرة الاستقطاب ، اذ أنه طالما ان العلة التي يوردها الدكتور دويدار ، لشجب التنمية على المنهج الرأسمالي هي ضرورة الاهتداء بالحاجات المادية والثقافية للغالبية العظمى من السكان ، فهي تنسحب بالتالي على المنهج الاشتراكي من باب أولى ، فثقافة الغالبية العظمى من السكان هي ثقافة الاسلام ، وهي تشجب المنهج الاشتراكي قبل أن تشجب المنهج الرأسمالي ، فضلا عن وجود « شبه استحالة تاريخية في تكرار تجربة التراكم الرأسمالي أو تجربة التراكم الاشتراكي الاول الذي حدث في الاتحاد السوفيتي »(٢) ان المناهج المطبقة تجعل النمط الغربي للاستهلاك تطلعا للجماهير ، يستوى في ذلك التطبيق الاشتراكي أو التطبيق الرأسمالي — وهي اذ تخلق فيهم هذا الشعور تقف عاجزة عن تجنيد طاقاتهم لزيادة الانتاج وفاء بهذا التطلع ، ومن ثم توقعهم في الاحباط النفسي ، عجز عن الانتاج من ناحية ، يقابله تطلع الى الاستهلاك الوفير من ناحية أخرى ، وليس بهذا السلوك تعالج المشكلة • اننا بحاجة الى منهج يحقق أمرين :

١ — مشاركة الجماهير في البذل والانتاج •

٢ — تعالى الجماهير على الاستهلاك المظهري غير الحقيقي •

ولو لم تكن لدينا الشريعة الاسلامية ، بما تفرضه على الجماهير من العطاء غير المحدود عبادة لله تعالى ، ومن ضبط الاستهلاك لدرجة تحريم الاسراف في استخدام الماء فوق شاطىء المحيط ، لو لم تكن لدينا هذه الشريعة ، لوجب على من يريد أن يحقق الخروج من الواقع الانمائي الرهيب ومستقبله المظلم ، البحث عنها بأي طريق ، ليطبق المنهج المشتق منها في

(١) د• محمد دويدار ، استراتيجية التطوير العربي ، مرجع سابق ص ١٦

(٢) د• سعد الدين ابراهيم ، نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث مرجع سابق ص ١٣ • انظر ايضا استراتيجية التنمية في مصر ، مرجع سابق ص ٦٣

تحقيق التنمية الاقتصادية ، فما بالنـا ونحن لا نملك تراثا أو ثقـافة أو حضارة غير ما يمثـله الاسلام . ان المنهج الاسلامى هو القادر — بحكم ايمان الشعب به — على تجنيد طاقات الجماهير لصالح التنمية ، وهو الذى يملك أن يضـع أمامهم أهدافـا أخر غير الاستهلاك المظهرى الذى نقلد فيه غيرنا لانه لا توجد آمال أخر تتطلع اليهـا الجماهير .

ولقـد ولدت فكرة هـذا البحث ، بحثا عن هذا المنهج ، وخصص فيـه الباب الثـانى لرسم حدوده وبيان قدرته على ان يخلق من الانسان الحـالى انسانا فاعلا ايجابيـا ، يساهم بكل طاقاته فى تحقيق التنمية ويكفيه من ثمارها القليل ، رضا وقناعة وتعاليـا على الاستهلاك لا عجزا عنه ، انسانا تزيد انتاجيته ويقل استهلاكه . وهو مع ذلك راضى النفس قرير العين ، اذ هو يمارس الجهـاد المقدس الذى يضع الفكر الاسلامى وجهود التنمية فى اطاره « تفجيرا للطاقات المختزنة فى الفرد المسلم وتحقيقـا للتنميـة الاقتصادية باحالتها الى ممارسـة دينيـة وواقع ايمـانى »(1) .

وهـكذا نرى أنه كى تنقذ جهود التنمية فى العالم العربى والعالم الاسلامى من جنـاية المنـاهج المستوردة عليهـا ، التى وضعتها فى هـذا المـأزق الذى لا خروج لهـا منه فى ظلهـا ، علينـا أن نسارع الى تبنى المنهج الملائم الفعال وهو المنهج الاسلامى .

المطلب الثـانى

الاستقلال ومنـاهج التنميـة المسـتوردة

الفرع الاول — استيراد المناهج والتبعية الفكرية :

منيت بلاد الاسلام عامة والعالم العربى منها خاصة ، بالتبعية السياسية للعـالم الاوروبى ابان الاستعمار السياسى ، الذى كافحتـه حتى حصلت على

(1) د. محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجع سابق ص ٣١

استقلالها ، ورغبة منها فى تدعيم هـذا الاستقلال ، عمدت الى محاولة تحقيق الاستقلال الاقتصادى باتخاذ اجراءات فى سبيل التنمية الاقتصادية ، وخيل اليها فى فترة من الفترات أنها قطعت شوطا كبيرا فى هـذا المضمار ، وخاصة فى عهد الثوريين الذين جعلوا من تحقيق الاستقلال الاقتصادى التعويذة التى تتلى فى كل حديث يوجه منهم الى شعوبهم .

والحقيقـة انه عندما خيل الى هؤلاء انهم قطعوا شوطا فى مضمار تحقيق الاستقلال الاقتصادى ، كدعامة هامة لحفظ الاستقلال السياسى ، نراهم كانوا واهمين ، لانهم عندما عمدوا الى اختيار منهج التنميـة كانوا خاضعين لنوع من الاستعمار اقسى من النوعين السابقين ، الا وهو الاستعمار الفكرى ، الذى عجز المسئولون فى العـالم العربى عن النجاة منه الا من رحم ، فوجدوا أنفسـهم يختارون المنهج الذى طبقه المستعمر ، فلمـا اشتد أوار المعركة السياسية بينـه وبينهم ، لجأوا — وكأنهم يحاربونه — الى اختيـار المنهج الاوروبى الآخـر ، وهـكذا وقعوا فى شرك المناهج المستوردة ، فلم يسلم لهم استقلال اقتصادى ، ولم ينعموا بجوهر الاستقلال السياسى . ذلك « ان المجتمع الذى لا يصنع افكاره الرئيسية لا يمكنه على أية حـال أن يصنع المنتجـات الضرورية لاستهلاكه ، ولا المنتجات الضرورية لتصنيعه ، وان يمكن المجتمع فى عهـد التشييد أن يتشيد بالافكار المستوردة أو المسلطة عليه من الخارج »(١) . فالتبعية فى المناهج تعنى التسليم بامامة الرأسمالية والاشتراكية ، وهى لن تحقق استقـلالا اقتصاديا ولا تقوى على المحافظة على الاستقلال السياسى ، بل انها ستجلب معهـا كل أنواع التبعية الاخر ، اذ الاستقلال الفكرى هو حصن العقل الذى اذا اقتحم فلا يمكن المحافظة على شىء من بعد . ولقـد قيل بحق « ان بعض الدول النامية أصبحت أكثر ارتباطا باقتصاديات الدول الاستعمارية بعد حصولها على الاستقلال ، ومحاولتهـا تنمية اقتصادهـا مما كانت عليه فى ظل السيطرة الاستعمارية »(٢)

---

(١) مالك بن نبى ، انتاج المستشرقين واثره فى الفكر الاسلامى الحـديث ، مكتبة عمار ، القاهرة ، بدون رقم ، طبعة عام ١٩٧٠ ، ص ٦٢.

(٢) محبوب الحق ، ستار الفقر ، مرجع سابق ، ص ٧٧

الفرع الثاني — المناهج المستوردة والتبعية الاقتصادية والسياسية :

لقــد اوضح « كارل مانهــايم » ان كل ايديولوجية تخــدم — بوعى أو بغير وعى — مصالح مخرجى هذه الايديولوجية أو من ينشرونها »(١) وفى هــذا الرأى أصدق تفسير للصراع القــائم بين مصدرى المناهج الى عالمنــا العربى حتى ان الصراع بين أنصــار المعسكر الشرقى وانصار المعسكر الغربى ليعلو فوق الصراع بين العرب واسرائيل ، فهل مصدرو المناهج بعيدون عن الصراع ؟ لا يظن ذلك عاقل ، انكل معسكر يريد السيطرة على هذه المنطقة ، واقوى الاسلحة هى سيطرته الفكرية عن طريق المناهج التى تضمن له بقية أنواع السيطرة ، وتفرض على شعوبنــا بقية أنواع التبعيــة .

ولننظر الى ما يعتبر منطلقا اقتصاديا يكمن خلف المنهج الرأسمالى — على سبيل المثال — لنرى الى أى شىء ينتهى بنــا ؟

ان هــذا المنهج يلبس زى النــاصح الأمين ليقول لنــا ما يلى :

١ — ان متوسط الدخل الفردى لديكم منخفض ، وهذا أهم مؤشرات التخلف .

٢ — ان هــذا الانخفاض فى متوسط الدخل الفردى سيقود الى انخفاض حجم المدخرات فانخفاض مستوى الاستثمار كقيمة نسبية وكرقم مطلق كذلك .

٣ — ان معــدل الاستثمار هو أحد العوامل الحاسمة فى تحديد معــدل زيادة الدخل القومى ومن ثم فمعــدل النمو سيكون بطيئــا جدا .

٤ — فى ظل النمو السكانى ربمــا يتناقص لديكم متوسط الدخل الفردى أو على أفضل الفروض ربمــا يثبت .

٥ — لا مخرج لكم اذا الا بالاستعانة برأس المــال الاجنبى ، ليرتفع معدل الاستثمار ، فمعــدل نمو الدخل القومى حتى يزيد متوسط الدخل الفردى الذى هو مؤشر التقــدم .

---

(١) د. سعد الدين ابراهيم ، نحو نظرية سيوسيولوجية جديدة للتنمية فى العــالم الثالث ، أبحاث المؤتمر الثانى للاقتصاديين المصريين ، مرجــع سابق ص ٦٢

٦ — كذلك عليكم ان تشجعوا الفوارق بين دخــول الافراد حتى تكون لديكم فئــة لديهــا فائض يدخر ثم يستثمر .

ولا نحتــاج الى حدة ذهن لادراك الحــال التى وصلنا اليهــا باتباع هــذا الطريق ، لقد أصبحت بلادنا سوقا لرأس المــال الاجنبى وخلقنا طبقة رأسمالية لا تقوى على الحياة الا اذا جعلت من نفسهــا ذنبا للشركات العابرة للجنسيات أو القارات، والتى تتحكم فى العالم الثالث، الى الحد الذى تفرض على بعض بلاده نوعا من الحكومات كمــا يحدث فى امريكا اللاتينية .

فهل تبينا كيف أن التبعية فى المنــاهج تؤدى الى التبعية الاقتصــادية ثم التبعيــة السياسية ؟ وما تبنى المنهج الاشتراكى بمختلف فى نتــائجه عن تبنى المنهج الرأسمالى ، بل انه ربمــا ينتهى الى أن يجعل من الدولة التى تتبنــاه أداة فى يد الشيوعية العالميــة تجندها لديهــا كما تجند كل دولة مواطنيهــا لتحقيق اهدافهــا ، والفرق ان التجنيد فى حالة تبنى المنهج الاشتراكى يكون لدول لا لافراد ، كتجنيد كوبا أو تجنيــد اليمن الديمقراطية الشعبية أو غيرهما لخوض حروب الدولة الام مصدرة المنهج .

حقيقــة لقد صدق « كارل مانهــايم » فكل ايديولوجية انمــا تخدم بوعى تام مصالح مخرجيها أو ناشريها ، وعلى من يرفض التبعية ويريد الاستقــلال الاقتصادى فالسياسى أن يحقق لنفســه أولا الاستقلال الفكرى ، بأن يكون له منهج مستقل ينبع من ظروفه وبيئتــه وثقافته وحضارته .

الفرع الثالث — عودة الى الكفاح من أجل الاستقلال :

حقيقة لقــد أوشكت جهود العرب والمسلمين من اجل تحقيق الحــرية ، والخروج من تحت نير الاستعمار ، أن تذهب سدى ، بعد أن خضعت تلك البلاد ابان استقلالهــا لنفس المناهج التى اخضعت لها ابان الاستعمار السياسى ، فلقد جرت عليهــا تلك المناهج كل أنواع التبعية ، وموقفهــا اليوم يتطلب منهــا العودة الى الكفــاح من جديد ، وحمل السلاح الذى يمكنهــا من محــاربة المغيرين عليهــا ، وهــذا السلاح يجب أن يكون موازيا للاسلحة التى يحملهــا الغرب أو الشرق ويهاجمنا بهــا ، انه سلاح المنــاهج والافكار .

ان الرأسمالية سلاح ، والاشتراكية سلاح ، وفوهتها موجهة الى صدورنا وعقولنا ، ونحن فى حاجة الى سلاح من نفس النوع حتى نتمكن من مصارعتهما وعدم الفناء فيهما ، اذ التبعية الفكرية فناء بكل ما فى هذه الكلمة من معنى ، وما ينبغى لشعوب ذات حضارة تضرب بجذورها فى أعماق التاريخ ، ان تفنى فى مجتمعات يقاس عمرها ببضع مئات من السنين • وعلى شعوبنا ان تكتشف السلاح المطلوب للنزال المحتوم ، قبل أن تفوت الفرصة فلا يجديها نزال • ان اكتشاف هذا السلاح لا يحتاج الا الى فتح خزائن تراثنا كى نستلمه منها ممثلا فى المنهج الاسلامى لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ذلك المنهج الذى تكفل الباب التالى برسم حدوده وبيان معالمه •

المطلب الثالث

الوحدة العربية ومناهج التنمية المستوردة

الفرع الاول — ضرورة الوحدة العربية :

فى عالم الكيانات الكبيرة الذى انتهى اليه عالم اليوم ، لا يمكن ان تعيش الدول الذرية ، ولابد لها من أن تبحث لنفسها عن مجال تتوحد معه بارادتها والا فانها ستجد نفسها ذيلا لاحد الكيانات الاخطبوطية فى هذا العالم ، رضيت ذلك أم كرهته ، والامة العربية منحت من الله تعالى امكانية تكوين الكيان الكبير ، ودعيت الى ذلك بأمر القرآن الكريم • وفضلا عن ذلك فهو بالمقاييس العصرية مسألة حياة أو موت بالنسبة لها ، وقد وعت ذلك فجعلت من الوصول الى الوحدة بين اقطارها اهم اهدافها فى الاربعين عاما الماضية التى صاحبت فيها تحررها السياسى من نير السيطرة الاستعمارية المباشرة ، غير أنها وهى تدرك أهمية وحدتها ، سعت اليها بما يمزقها لا بما يجمع شملها ، فلقد بدأت طريقها خطأ ، بدأت باستيراد مناهج التنمية الاقتصادية من الخارج ، وما علمت انها بعملية الاستيراد هذه قد وضعت فيما بينها أسافين كثيرة ، يستعصى على المخلصين اقتلاعها من ارضها بسهولة • فما الذى جنته تلك المناهج المستوردة أو المصدرة اليها على وحدتها ؟ ان ذلك هو موضوع الفرع التالى •

الفرع الثانى — جناية المناهج المستوردة على فكرة الوحدة العربية :

أولى ما تعنيه المناهج المستوردة والمتعددة فى الأمة العربية ، انهـا تعمق الفواصل والحدود القائمة بين البلاد العربية ، فبعـد ان كانت الفواصل فيمـا بينهـا تتمثل فى الاسلاك التى وضعها المستعمر ، على ما أسماه بالحدود الدولية بين أقاليم الوطن العربى ، اذا بالمنـاهج المستوردة تقـسم من الأقطار العربية مجتمعات تختلف مذهبيـا ، وتتوزع بين دول تقدمية اشتراكية ودول تقليـدية رأسمالية ، يتكر بعضهم بعضا ، ويتربص بعضهم بالبعض ، فلقـد اوجـدت المنـاهج المستوردة بين الدول العربية شرخا لا يلتئم ، وعامل فرقة لا يستهان بـه ، عامل بغضاء وكراهية ، حمل ويحمل دولا عربيـة على العدوان العسكرى على دول عربية أخرى . فأصبحت الوحـدة العربية اليوم أبعـد ما تكون عن التحقيق .

لقـد ضيع العرب على يد المناهج المستوردة اثمن ما عندهم كزاد طريق ، نعنى الشعور بوحدة وضرورة الحل الواحد الذى لا تجزئه علـة بعثيـة ولا بربرية ولا نزعة أفريقيـة ولا شيوعية مصطنعة .

اننا نستطيع أن نقول — مع طرح المظاهر جانبا — ان العالم العـربى كان قبل أربعين سنة أقرب الى الحل الرشـيد لمشكلته وهو مستعمر ، لأن وحدته الروحية او الايديولوجيـة كانت أمتن منهـا اليوم ، فهو الآن وهو مستقل كأنمـا يبتعـد عن هدفه ، لأن وحدته قد تصدعت من عملية التقسـيم التى أجريت عليه »[1] .

وتلك جناية المناهج المصدرة ولا أقول المستوردة . فهنـاك فيما وراء السهوب وخلف الحـدود من يرصد تحـركات الحـكام وميولهم وأهدافهم الشخصية فى الزعامة ويصدر اليهم الفكر الذى يخـدم أهدافه لا أهدافنـا ، ويؤمن مصالحه لا مصالحنا ، ويوهمهم بأنهم أصحـاب نظريات وفلسفـات وما هم من هـذا الا بمنزلة الببغاء . فأين طريق النجـاة ؟

---

(١) مالك بن نبى — انتاج المستشرقين واثره ، مرجع سابق ، ص ٢٦

الفرع الثالث — المنهج الواحد الملائم هو طريق النجـاة :

لقـد مزقتنـا المنـاهج المستوردة ، فلابد من منهج ينبع من بيئتنـا وظروفنـا وثقافتنـا وقيمنـا ، ولقد مزقتنـا تعددها فلابد من منهج واحد يجمعنـا ، وليس هـذا المنهج الذى يجمع كل هذه الصفات فيجمع ولا يفرق ويوحد ولا يمزق ، الا « حبل الله تعالى » المنهج المستمد من ، والقائم على كتاب الله تعالى « واعتصموا بحبل الله جميعـا ولا تفرقوا » فهـذا هو نداء الله تعالى الينا من وراء الخلود ، وهذا هو ما حمله لنـا مولانا رسول الله صلوات الله وسلامه عليه عن ربه قبل اربعة عشر قرنا من الزمان ، فهل نحن مستجيبون ؟

ان من بدهيات الامور ، اذا كانت الوحدة هدفنـا ، أن يكون لنـا منهج واحـد تتحقق بواسطته التنمية الاقتصادية ، وهـذا المنهج لن يكون الاشتراكية أو الرأسمالية ، فحتى بفرض صلاحيتهما — وقد أثبتنا عدم صلاحيتهما — فكيف نكره الاشتراكيين على قبـول الرأسمالية ، وكيف ندعو الرأسماليين الى تبنى الاشتراكية ؟ ولو تمكن فريق من السيطرة العسكرية وفرض المنهج الذى يتبناه بالقوة فكيف تضمن استجابة الشعوب لهـذا المنهج ؟

ومن هنـا كانت العودة الى الاسلام ضرورة حياتية ، فهو النظام الوحيد القـادر على صهر هذه الشعوب فى بوتقة واحدة ، ومنهجه فى التنمية هو الوحيد القادر على تفجير الطاقات المختزنة فى الفرد المسلم ، وتحقيق التنمية الاقتصادية باحالتهـا الى ممارسة دينية وواقع ايمـانى[1] .

ان تبنى المنهج الاسلامى سيجعل المسئولين عن التنميـة فى كل قطر ، عند وضع خطط تنميـة مجتمعاتهم ، يراعون فيهـا التنسـيق بين امكانيـات كل بلد عربى أو اسلامى بحيث يكمل كل منها الآخر ، وهو ما يحقق اكبر استفادة من امكانيات كل دولة عربية أو اسلامية دون فاقد أو ضائع ، وهو فى النهـاية يؤدى الى الوحدة والى التضـامن الاسلامى »[2] .

(١) د. محمد شوقى الفنجرى ، المذاهب الاقتصادية فى الاسلام ، مرجع سابق ص ٣١

(٢) المرجع السابق ص ٣٢

هذه هى طريق الوحدة واضحة ، وهذا هو طوق النجاة لنـا من براثن المناهج المستوردة ، وهذه هى الوسيلة الوحيدة لرفع ما جنته تلك المنـاهج على أمل الامة العربيـة فى الوحدة ، وايجاد كيـان مستقل فى عالم الكيانات الكبيرة التى تميز عالم اليـوم •

نتـائج البحـث

لقد عقدنا هـذا البحث للتعرف على النتائج التى ترتبت على تطبيق المناهج المستوردة فى العالم العربى كنموذج لمـا ترتب عليهـا من نتائج على مستوى العـالم الاسلامى ككل • وتبين لنـا من هذه الدراسة ما يلى :

١ — فى مجال التنمية عجزت هذه المناهج عن تغيير واقع هذه المجتمعات التى تمتلك كل مقومات التقـدم الى وضع أفضل ، وعلى أحسن الفروض فقـد تركتهـا فى مكانهـا يوم أن تعرفت عليهـا ، بينما انطلق العـالم فى مدارج التقـدم ، ورأينا كيف أن مصر كانت تسبق اليابان فى متوسط الدخل الفردى — وهو معيار التقـدم فى الفكر العالمى — منذ أربعين عاما تخبطنا خلالهـا بين مناهج التنمية المستوردة •

٢ — فى مجال التبعية والاستقلال تبين لنـا أن هذه المنـاهج تمثـل استعمارا فكريا أخطر من أى استعمار آخر ، وأنهـا لعبت دورا كبيرا فى تكريس التبعيـة الاقتصادية للبـلاد صاحبة المنهج المستورد ، وليس هناك استقـلال حقيقى لا يدعمه استقلال اقتصادى ، ومن ثم فهذه المناهج قد حطمت استقلالنا السـياسى •

٣ — فى مجال الوحدة قامت هـذه المناهج كعامل تفريق ومعول هدم لمـا بين شعوبنا من روابط ، وعجزت حتى عن المحافظة على الجامعة كوحدة شكلية ، وتركتنا بعد كثرة المحاولات الوحدوية أبعد ما نكون عن الوحدة ، وبتعبير المفكر الاسلامى مالك بين نبى لقـد ابتعد العالم الاسلامى فى ظلهـا عن هدفه أكثر مما كان أيام الاستعمار السـياسى •

٤ — فى كل هذه المجالات اتضحت الحاجة الى منهج يجمعنا من حوله فلا يمزقنا سياسيا ولا يفرقنا مذهبيا ، ولا يضعنا تحت سلطان الغير فكرا أو اقتصادا . هذا المنهج الذى يجمع مقومات المنهج الملائم لنا ، والفعال فى ظل أوضاعنا وثقافتنا وحضارتنا ، هو المنهج المستمد من القرآن الكريم والسنة المطهرة ، أى منهج الاسلام الذى يأمل هذا البحث أن يكشف عنه باذن الله تعالى .

نتائج الفصل

عقدنا هذا الفصل للتعرف على المناهج المطروحة على الساحة الاسلامية فى ميدان التنمية الاقتصادية ومدى امكانية تحقيقها بها ، والنتائج التى أدت اليها .

ويمكن اجمال أهم نتائجه فيما يلى :

١ — تتمثل هذه المناهج فى المنهج الاشتراكى والمنهج الرأسمالى بصفة أساسية ، واحيانا تجمع بعض الدول بين المنهجين معا .

٢ — حققت هذه المناهج نجاحا لا ينكر فى البيئات التى نبعت منها اذ توفرت لها ثلاثة مقومات هى :

(أ) توافقها مع بيئاتها .

(ب) قدرتها على تجنيد طاقات شعوبها .

(جـ) مرونتها أمام الظروف المتغيرة .

٣ — عند تطبيق هذه المناهج على العالم العربى كمنطقة تمثل العالم الاسلامى تبين أنها لم تحقق على يديها أى تقدم ، ان لم تكن تخلفت ، وذلك شىء طبيعى حيث تفقد هذه المناهج فى المنطقة العربية والاسلامية الشروط التى وفرت لها النجاح فى بيئاتها ، فهى فى عالمنا الاسلامى ، لا تتوافق مع البيئة الاسلامية ، ولا تقوى على تجنيد طاقات الشعب الاسلامى ، ولا يجديها اذا فقدت الشرطين السابقين أن تكون جامدة او مرنة .

٤ — جنت هذه المناهج على العـالم العربى من جميع الاتجاهات ، فقد احبطت جهوده الانمائية ، ومزقته — فوق تمزقه — الى دول تقدمية وأخـرى غير تقدمية ، فاضافت الى عوامل الفرقة أبلغهـا أثرا ، وجعلت الاستقـلال الاقتصادى الذى كان يأمل فى تحقيقه بعد الحصول على الاستقلال السياسى لا وجود له ، بل تهـدد فعلا الاستقلال السياسى لهذه البلاد ، ذلك انهـا خضعت فكريا عندما استوردت المنهج ، والتبعية الفكرية تولد جميع أنواع التبعيـة .

٥ — لا تتـوافر شروط المنهج الناجح الا فى المنهج المشتق من بيئـة وتراث هذه البلاد ، وهو المنهج الاسلامى الذى يتصدى هـذا البحث للكشف عنـه .

الفصل الثانى

الاستقطاب فى مناهج التنمية والعالم الاسلامى

تمهيـــد :

نجح المنهجان الرأسمالى والاشتراكى فى السيطرة على أفكار غالبية المهتمين بشئون التنمية الاقتصادية فى العالم الاسلامى ، سواء على المستوى الفكرى أم المستوى العملى التنفيذى ، فرأينـا بلاده لا تترك منهجا يثبت لديهـا فشـله الا لتجرب المنهج الآخر ، فاذا فشل بدوره عمدت الى الجمع بين قسمات المنهجين معـا ، فهى تدور فى حلقة مفرغة لا طرف لها ، طالمـا ان ضـلالة الاستقطاب مسيطرة على عقول مفكريهـا الاقتصاديين ، ومقبولة من المسئولين الذين يطلبون نصيحة هـؤلاء .

وفكرة الاستقطاب لم تنشـأ من فراغ ولم تنبت شيطانيا فى أرضية هـذا العـالم ، وانما كانت لها تربة ممهدة ، وغراس يتعهدونها حتى تؤتى ثمارها ، وتحصد شعوبنا منها خيبة الامل وضياع الرجاء الذى عقدته على عقود انمائية متتالية ، انتظرت نتائجهـا ، فلم تجدهـا الا سرابا ، كانت تظنه ماء حتى اذا جاءته لم تجـده شيئا ، ووجدت نفسهـا تدور فى دوامة التخلف كمـا بدأت ، ان لم تكن فى وضع أسـوأ .

ويدور هـذا الفصل حول فكرة الاستقطاب هذه فيناقشها ــ منطقيا ــ ليرى ما تحتويه من مضمون ، وما يكمن خلفهـا من أسباب ثم يعرضهـا على الواقع العملى ، والتفكير العقلى ، والفكر الاسلامى ، ليرى الموقف منهـا ، وهل يحكم لهـا أو عليهـا ، ومن نتيجة هـذا الحكم يتحدد موقفنـا منها .

وسيتم ذلك فى المباحث الثلاثة التى يتكون منهـا هـذا الفصل وهى :

المبحث الاول : مضمون فكرة الاستقطاب وجذورها .

المبحث الثانى : سيطرة فكرة الاستقطاب ــ أسبابها ونتائجها .

المبحث الثالث : تقـويم فكرة الاستقطاب .

المبحث الاول

مضمون فكرة الاستقطاب وجذورها

فى هذا المبحث نحاول أن نحدد المفهوم الدقيق لفكرة الاستقطاب كما نحاول البحث عن الجذور العميقة لها ، والاساليب التى اتبعت لتعميقها فى نفوس المثقفين فى هذه البلاد . ثم ما يتبع لتكريسها والمحافظة على بقائها ، وذلك من خلال المطالب الثلاثة الآتية :

المطلب الاول : مفهوم فكرة الاستقطاب .

المطلب الثانى : جذور فكرة الاستقطاب .

المطلب الثالث : تكريس فكرة الاستقطاب .

المطلب الاول

مفهوم فكرة الاستقطاب

الفرع الاول — المفهوم اللغوى والمفهوم الإصطلاحى للكلمة :

فى اللغة يعنى الإستقطاب حالة وجود متضادين كما فى المغناطيس والكهرباء(١) وهو فى المعنى الذى يقصده الباحث لا يخرج عن المعنى اللغوى حيث يعنى به وجود منهجين متضادين كلاهما يشجب الآخر ، ويدعى لنفسه الصلاحية ، لتحقيق التنمية الاقتصادية . ويتوزع المفكرون الاقتصاديون بينهما حيث يؤمن البعض بأن المنهج الاول هو الصحيح ، فيقابلهم البعض الآخر بايمان أقوى بأن المنهج الثانى هو الصحيح . ويقف خلف أحد المنهجين الدول الرأسمالية ، وتقف روسيا وزميلاتها الاشتراكيات خلف المنهج الثانى . والى هذا الحد فلمن شاء أن يؤيد من المناهج ما شاء ، وانما ظهور الاستقطاب يكون عندما يتوزع مفكرو العالم الثالث عامة ومفكرو العالم الاسلامى خاصة بين المنهجين ، فهنا تظهر ظاهرة الاستقطاب ، إذ يوجد قطب يمثله المنهج الرأسمالى ،

(١) المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، مادة « قطب » .

وآخر يمثله المنهج الاشتراكي ، ومفكرو العالم الثالث ينقسمون حولهما ويتهافتون عليهما تهافت الفراش على الضوء ، فكأنهما قطبا الارض ولا ثالث لهما ، بيد أن قطبي الارض احدهما شمالي والآخر جنوبي ، بينما قطبا المناهج احدهما شرقي والآخر غربي ، وعلى من يريد أن يحقق التنمية في زعم المستقطبين ان يختار بين هذين المنهجين ، فان لم يرق له أي منهما فيمكنه أن يجمع بينهما ، ذلك أن الموجود من المناهج هو ما يمكن ايجاده ، اما الاشتراكية واما الرأسمالية واما الاثنتان معا .

وعلى هذا فان مفهوم الباحث للاستقطاب انه لا يكون الا بين مفكري العالم الثالث اذ أنه لا يرى في تحزب المفكرين الغربيين للرأسمالية أو في تحزب المفكرين الشيوعيين للاشتراكية استقطابا ، وانما هو دفاع وايمان بمنهج يتميزون به عن غيرهم ، كما أن هؤلاء المفكرين ثابتون على منهج محدد ، بينما مفكرو العالم الثالث ينجذبون الى هذا تارة والى ذلك تارة أخرى ، أو في بعض الاحيان لا يؤمنون بأحدهما دون الآخر ، وانما يؤمنون فقط بأنهما منهجان قائمان ولا يقبل منطقهم أن يكون لهما ثالث وعلى من يريد أن يتقدم أن يختار منهما .

الفرع الثاني — الاستقطاب المحايد :

بعض المفكرين في العالم الثالث استقطبتهم المناهج المستوردة ، دون أن يكون لهم ايمان بواحد من المنهجين ، فهم يؤمنون بأن المناهج الموجودة هي ما يمكن ايجاده ، وأن على من يبغي التقدم في مضمار التنمية ان يختار من المناهج المجربة والتي لا يقبل منطق هؤلاء وجود مناهج أخرى بجوارها ، فالالوان لديهم أبيض وأسود ، وكذلك الملكية اما عامة أو خاصة ، ومن ثم فالمناهج اما رأسمالية أو اشتراكية وهم لا يفضلون منهجا على آخر ، ومن ثم تراهم يعرضون مزايا الرأسمالية وعيوبها ، ومزايا الاشتراكية وعيوبها ، ويطلبون من الدول النامية أن تكون واحدة من اثنتين ، اما رأسمالية ، واما اشتراكية .

ويمثل الاستقطاب المحايد موقف أحد خبراء التنمية فى العالم الثالث ، وهو يرأس احدى لجان التنمية بالبنك الدولى ، يقول هـذا الخبير : « ينتابنى شعور خاص بأنه على البلاد النامية أن تختار بين أن تصبح رأسمالية على نحو أكثر صراحة ، أو أن تكون اشتراكية بقـدر أكبر من الاصالة(١) • فهو نموذج للمستقطب المحايد لا يهمـه ان تكون هذه البلاد رأسمالية أو اشتراكية ، وانما الذى يعنيه أن تظهر هويتهـا بوضوح ، لكن شعوره الذى انتابه لا يرد اليـه أن تكون البلاد شيئا ثالثا •

ويقول آخر — وهو مصرى — فى تعليقه على بحث يدور حول امكانيـة اختيـار نموذج تنميـة عربى ما نصه : اذا انتقلنـا الى الفكرة التى يطرحها البحث حول امكانية صياغة نموذج عربى ينفلت من اسار النموذج الغـربى للتنمية فقـد يكون من المناسب ان نسمى النمـاذج بأسمائهـا ، فنتحدث عن النموذج الرأسمالى فى مقابل النموذج الاشتراكى ، وبهذا يصبح السؤال : أى نموذج نريد نحن كعرب ان نتبع : النموذج الرأسمالى ، أم النموذج الاشتراكى ؟ والاجابة على هذا السؤال ليست سهلة لان الاقطار العربية مختلفة فى انتماءاتها الايديولوجية ، وهـذا شىء طبيعى ، ومن هنا تبدو صعوبة تحقيق فكرة امكانية وجود نموذج عربى شامل »(٢) •

ولسنا بحاجة الى التعليق على موقف هذا المفكر فلقـد تضمنت هـذه الفقرة كل صفات الاستقطاب ومثالبه ونتائجه التى سنقف عليها ، انه ينكر حتى أن يتحدث أحد عن امكانية وجود نموذج عربى للتنمية ، ويصر على أنه لا يوجد الا الرأسمالية والاشتراكية ، ولا يندى له جبين عندما يقول أن اجتماع العرب على نموذج أمر غير ممكن ، لانهم مختلفون ايديولوجيا حول الرأسمالية والاشتراكية ، ويصف هذا بأنه أمر طبيعى ، ويخرج منه بصعوبة تحقيق فكرة نموذج عربى ، لان معنى هذا النموذج لديه هو أن يتفق العرب على واحد من

(١) محبوب الحق ، ستار الفقر ، مرجع سابق ص ٧٠ •

(٢) د• سيد ياسين ، تعليق على بحث د• ابراهيم حلمى عبد الرحمن ، ابحاث المؤتمر الثانى للاقتصاديين المصريين ، مرجع سابق ص ٤٥ •

النموذجين ، وذلك هو المثال الواضح على فكرة الاستقطاب . وربما اوضح من موقف زميله الباكستانى السابق .

الفرع الثالث — الاستقطاب المغرض :

النوع الثانى من المفكرين المستقطبين هم الذين يركزون على شجب منهج من المناهج بحيث يخيل اليك أنهم مفكرون مستقلون ، فاذا سرت معهم عدة خطوات أخرى وجدت أنهم يخفون التحزب للمنهج المضاد ، وانهم لا يهاجمون ذاك المنهج الا ليفسحوا الطريق للمنهج الآخر ، فانت تسمع لواحد(١) من هؤلاء يتحدث عن أن الطريق الى التنمية تتعدد ، وليس وقفا على منهج دون الاخر وان على البلاد النامية ان تختار المنهج الذى يناسبها . تسمع هذا الكلام فتظن ان صاحبه قد هدى الى جادة الصواب ورفض فكرة الاستقطاب ، وما ان يفلت فكره حتى تكتشف انه غارق فى الاستقطاب حتى أذنيه وأن حديثه هذا ليس الا لكسر شوكة المنهج الذى يعارضه ، وانه يريد أن يصل من اثبات عدم صلاحية المنهج الرأسمالى للبلاد النامية ، أن يقول للجماهير ان المنهج الاشتراكى وحده هو الصحيح ، وان السير عليه حتمية تاريخية ، ويتعامى عن أن منطقه الذى يستخدمه فى شجب المنهج الرأسمالى ، هذا المنطق نفسه يشجب المنهج الاشتراكى أيضا ، فاذا كان لا يجوز ان تختزل حضارات العالم فى شكل المنهج الرأسمالى فلماذا يجوز أن تختزل فى شكل المنهج الاشتراكى ؟

ولو كان هذا الفريق منصفا : لانكر اختزال حضارات العالم فى أى عدد من النماذج مهما كثرت ، فحصر العقل البشرى فيما تحقق من مناهج بالفعل ، أمر يجافى منطق العقل ووظيفته .

ولا يكتفى بهذا بل يعلن أن هذا منه تمثيل لشعوب العالم الثالث عندما يقول معلقا على رأى واحد من محبذى الرأسمالية (هذا هو أقصى ما يمكن ان يصل اليه كتاب هم فى التحليل الاخير جزء من الرأسمالية العالمية ، أما نحن مفكرى العالم الثالث المرتبطين بشعوبنا ، فليس ثمة ما يحول بيننا

(١) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، مرجع سابق ص ١٥٥ ، ١٥٦ .

ويبين أن نقول جهرا ما يردده بعض أولئك الكتاب همسا ، الا وهو أن الرأسمالية طريق مسدود أمام الدول النامية ، وأنه لا سبيل الى تصفية الفقــر والجهل والمرض ، وتوفير مستوى معيشة انساني للملايين الفقيرة فى العالم الثالث ، الا باختيــار طريق الاشتراكية .. فالتنمية اما أن تكون اشتراكية الطابع ، واما ألا تكون أصــلا »(١) ثم يقول « وعنــدنا أن المدخل العلمى للاشتراكية هو المــاركسية »(٢) .

فالاستقطاب — كما تبين لنــا مما سبق اما أنه يعنى الايمــان بأحــد المنهجين ، وشجب الآخر شجبا مطلقــا ، واما انه يعنى الايمــان بالمنهجين ، ولا ثالث لهمــا ، فجوهر الفكرة اذا يتمثل فى الايمان بأن الموجود من المنــاهج هو ما يمكن ليجالده سواء بوقف المفكر موقف الحياد من المنهجين بعد الايمــان بهمــا ، أم تحزب لواحد منهمــا ضد الآخــر .

وهــذا هو مفهوم الاستقطاب الذى سيصحبنا خــلال هذا الفصل .

ولكن كيف نشــأ هــذا الاستقطاب وما هى جذوره ؟

ان ذلك هو موضوع المطلب التــالى .

المطلب الثــانى

جــذور فكرة الاستقطــاب

الفرع الاول — الهيمنــة العــالمية :

من الواضح ان الاستقطاب فى مجال الفكر الانمــائى انما يعكس الهيمنة العالميــة التى تمارسها الرأسمالية والاشتراكية على العالم الثالث ، فهما بشتى الوسائل لا يسمحان له ولا يمكنانه من التفكير المتحرر الذى يخرج به عن نطاق التبعية الواحدة منهمــا ، ومن هنــا كانت الرأسمالية قطبا والاشتراكية قطبا آخر ، جرى من حولهمــا الاستقطاب ، فالاستقطاب أساسا وضع مفروض

(١) المرجع الســابق ص ١٩٦ .
(٢) المرجع السابق ص ١٩٨ .

بوسائلشتى ، وليس اختيارا من هؤلاء المفكرين وان تشدقوا بادعاء الحرية ، وقمة النجاح للمنهجين اذا تمكنا من ان يجعلا هؤلاء المفكرين يعتقدون أنهم يختارون هذا المنهج او ذاك بحرية مطلقة ، ودون فرض عليهم من اصحاب المنهج ، ولكن الحقيقة ان هناك جذورا بعيدة هى التى تفرع منها موقف هؤلاء المفكرين ، اذ هى ترجع الى العصر الذهبى للاستعمار • فكيف كان ذلك ؟

ان هذا ما سيبينه لنا الفرع التالي •

الفرع الثاني — السيطرة الاستعمارية وجذور الاستقطاب :

عندما اخضعت أوروبا العالم الثالث كله تقريبا لسيطرتها الفعلية ، بدأ انسان العالم الثالث يبنى علاقته بأوربا من هذا المنطلق ، منطلق انها الام المسيطرة ، وانسانها هو الانسان الراقى ، وانسان العالم الثالث بجواره متخلف ، وكان علي المتخلف أن يؤمن بامامة المتقدم ، ويعطيه الفرصة لتحقيق رسالته فى ترقيته والتى اطلق عليها « رسالة الرجل الابيض » وأحيانا يسمونها « عبء الرجل الابيض » • وللقيام بهذا العبء لقن الاوروبى انسان العالم الثالث أول دروس التقدم ، وهى تتمثل فى أن يتخذ من حياة الانسان الاوروبي تجربة رائدة له ، حتى يتمكن من بناء مجتمعات تشبه المجتمعات الاوروبية والطريق أمامه واضح وسبق للشعوب الاوروبية أن سلكته • ويومها آمن المفكرون فى العالم الثالث بأن المنهج الرأسمالي هو المنهج المؤدى الى التقدم حقيقة ، أليس قد حقق ذلك لاوروبا ؟ ومن يرد ان يجعل بلاده قطعة من أوروبا فعليه بالمنهج الذى جعل من اوروبا ما هي عليه •

وهكذا نري ان البداية كانت بايمان انسان العالم الثالث بامامة انسان أوروبا ، وأن المنهج الرأسمالى هو طريق التقدم ، ذلك أن السيطرة على العالم الثالث كانت معقودة للدول الرأسمالية ، وربما لم يكن المنهج الآخر قد وجد بعد ، أو على الاقل لم يكن للقطب الآخر وجود فى المياه الدافئة ، فمتى خرج منها ليمثل القطب المقابل للمنهج الرأسمالى على أرضنا ؟

ان ذلك ما سيعرضه لنـا الفرع التالى •

الفرع الثالث — وصول المنهج الاشتراكي :

عبر صراع الامة الاسلامية والعربية الممتـد مع الاستعمار ، ومحاولتهـا التخلص من نفوذ المحور الرأسمالى ، أدرك المفكرون والحكام ، أن بأوروبا التى تعلموا الخضوع لامامتهـا منهجا آخر غير الرأسمالية ، وأنهم يستطيعون الالتجاء اليـه ، الا وهو المنهج الاشتراكى ، وهم بذلك يضربون الدول الرأسمالية ، التى تدور معركة العالم الاسلامى معها ، ويصطدم منهجها بعواطف الشعوب ، وهم فى نفس الوقت يطبقون منهجا لابد أنه صحيح ، فهو انتـاج اوروبا ، التى تعلموا أن أول دروس التقدم هو محاكاتهـا • وهم بهذا الصنيع يوفقون بين الايمان بالانسان الاوروبى كرائد لهم ، وبين الصراع المحتدم مع الكيان السياسى للرأسمالية ، ثم ألم ينجح المنهج الاشتراكي فى تحقيق التقـدم لروسيا ؟

وهـكذا دخل المنهج الاشتراكي حلبة الصراع مع المنهج الرأسمالى على أرض العـالم الاسلامى ليدور الاستقطاب من حولهمـا •

فجذور هـذا الاستقطاب ترجع الى السيطرة الاستعمارية التى علمت الانسان فى بلادنا درس الانقياد للانسان الاوربى • ومن يومهـا وهو يلهث خلف كل انتـاج اوروبى ، مادى أو فكرى ، فاذا كانت أوربا قـد انجبت فى عالم مناهج التنمية كلا من الرأسمالية والاشتراكية ، فان على مفكرى العالم الثالث ان يتوزعوا بينهما ، ويطبقوا واحدا منهمـا تبعـا للعلاقة التى تربطهم بالقطب صاحب المنهج ، ويقينـا لو أن اوروبا انبتت منهجـا ثالثا أو رابعـا لوجـدت هذه المناهج من بيننا انصارا ، فلقـد وضعت اوروبا ابان سيطرتها البذرة ، فربت اجيالا وصنعت اقواما على عينهـا ، بحيث يكونون رجع الصدى لكل ما تنعق به ، ولعلنا لم ننس ذلك القول المرفوض من أحد هؤلاء المستغربين عندما قال داعيـا قومه الى النهضة والتقـدم ، موضحا طريقهما : « ان سبيل النهضة واضحة بينة ، مستقيمة لا عوج فيهـا ولا التواء ، وهى أن نسير سيرة الاوربيين ، ونسلك طريقهم لنكون لهم اندادا ، ولنكون لهم شركاء فى الحضارة ،

خيرهـا وشرها ، حلوها ومرها ، ما يحب منها وما يكره ، وما يحمـد منهـا وما يعاب »(١) .

وليس هناك أبلغ من هـذا النص دلالة على أن العـالم الثالث يضم فعلا من حفظ الدرس ووعاه ، ربمـا بأكثر مما كان يطمع فيه الاوروبيون .

وبهـذا يظهر لنـا أن جذور الاستقطاب تعود الى اليوم الذى اتخـذ فيـه انسان العالم الثالث انسان اوروبا اماما يقتدى به ، ومصدرا للتوجيه فى كل ما يصدر عنه حتى لو كان شرا مكروهـا معـابا .

ولكن هذه الجذور لم تترك لتصارع التربة وحيدة ، بل وجدت من يتعهدها بالغـذاء ويشرف على نموها فى افضل الاجواء ، حتى تترعرع شجرتهـا وتؤتى أكبر كمية من الثمـار ، وهـذا ما سنتبينه من المطلب التالى .

المطـلب الثـالث

رعاية وتكريس فـكرة الاستقطـاب

تمهيـــد :

لم تبذر الدول الاستعمارية بذور فكرة الاستقطاب لتتركها تصارع الاجواء بقواهـا الذاتية ، وانما تعهدتهـا بالرعاية ، وساندتها بشتى الوسائل حتى تتمكن من الاستمرار والبقاء ، وتنوعت هذه الوسائل من المساندة السياسية الى وسائط الاعلام الساهرة عليهـا ، الى جهود تلامذة الفكر الاوربى عندنا . وسيعرض هـذا المطلب لهذه الوسائل التى كرست بها الدول الاستعمارية فكرة الاستقطاب فى عالمنـا وذلك من خلال فروعه الثلاثة التالية .

الفرع الاول — المساندة السياسية :

لا يعتقـد عاقل بأن الدول الرأسمالية والاشتراكية تهتم بتحقيق مصالح

(١) د. طه حسـين ، مستقبل الثقـافة فى مصر ، القـاهرة سنة ١٩٣٨ ، فقرة ٩ ص ٤١

العـــالم الثالث عندما تسعى بكل الطرق الى تصدير مناهجها الى هذه البلاد ، فلو كانت مصلحة العالم الثالث هى التى تحدوها ، لكفت يدهـــا ، ولكانت أعلم من غيرهـــا ، بأن هـــذه المناهج لا تصلح اتنميتهـــا ، وذلك هو ما يعلنـــه المخلصون منهم ، فيقول تشارلس ج . والش « اننا فى ميدان التنمية لا نستطيع أن نكيف العالم وفق رغباتنـــا وما يصلح لنا قد لا يصلح لغيرنا »(١) كما يقول ماسون « ان منهج التنمية الاقتصادية الملائم لبورتريكو مثلا قد يفشل فشلا ذريعا فى بورما ، والدور المخصص للحكومة فى التنمية الاقتصادية فى العراق ، يكون غير مناسب بتاتا لبلد مثل بيرو . فهنـــاك على ما يبدو أشياء فى الارض والسماء اكثر كثيرا مما انطوت عليه احلام الفلاسفة الاحرار أو دعاة التخطيط ، وكما قال الرئيس « ماكينلى » فان ما يبدو أنه يجبهنـــا ليس « نظرية » بل « حالة »(٢) .

ذلك هو الواقع وما تدركه البلاد الرأسمالية ، وأيضا الاشتراكية ، لكن الصراع الكبير الذى تدور رحـــاه بين القطبين اللذين يتجاذبان أطراف المعمورة ، يأبى الا أن يسلك كل طريق ويستخدم كل سلاح ويرتاد كل مجال ، فى سبيل تحقيق النصر النهـــائى على خصمه . وجر العالم الثالث بواسطة المنـــاهج هو أحد هذه الاسلحة ، ويهم كل طرف أن يستحوذ على أكبر رقعـــة من ميدان الصراع ، ومن ثم فهو يقف خلف فكرة الاستقطاب ويساند من يتبنى منهجـــه سياسيا وعسكريا ، ومن ثم تتغـــذى فكرة الاستقطاب ، ويجـــد بعض حكام العـــالم الثـــالث فى التحول من هذا المنهج الى ذاك ، والارتماء فى احضان هذه الفكرة أو تلك ، وسيلة من وسائل الابقاء على سلطانهم والاحتفاظ بمقاعد الحـــكم التى يجلسون عليهـــا(٣) .

وهكذا يمثل الدعم السياسى الذى تقدمه الدول الرأسمالية أو الاشتراكية لكل من يتبنى منهجها ، أداة من أدوات تكريس فكرة الاستقطاب وتأصلهـــا

(١) E. S. Mason, Economic Planning In Under developed Areas, Fordham University Press, New York, 1958, P. 5.

(٢) Ibid. P. 30

(٣) ليونارد بايندر ، الثورة العقائدية فى الشرق الاوسط ، تعريب خيرى حماد ، دار القـــلم عام ١٩٦٦ ، ص ٤٠١ .

وخاصة بين الحكام والقادة السياسيين ، أما المفكرون فان لتدعيم فكرة الاستقطاب لديهم أسلوبا آخر يعرضه لنا الفرع التالى .

الفرع الثانى — التلمذة على الفكر الاجنبى :

ان اهم ما يغذى فكرة الاستقطاب ويدفع بالكثير من المفكرين لدينا الى الوقوع فى هاويتها ، من حيث لا يشعرون ، تلمذتهم على علماء الغرب أو الشرق فى شتى مناحى الحياة ، اولئك العلماء الذين يصدرون احكامهم علينا من ابراج عاجية ، اذ يكفى أن يعمل الواحد منهم عدة سنين فى اقسام الشرق الاوسط بوزارات الخارجية ، ثم يقرأ عدة مؤلفات للمبشرين والمستشرقين ، حتى يكون خبيرا فى شئون الشرق الاوسط ، وليعقد له لواء الصدارة فى اقتصاديات البلاد الاسلامية ويأتى تلامذتهم منا « وقد ألفوا الاخذ بكل ما يقال فى جامعات الغرب على أنه العلم الخالص لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه »(١) فيعتبرون احكامهم حجة صادقة ، ينطلقون منها فى دراساتهم ، واتجاهاتهم ومواقفهم . ومن ثم ارشاداتهم وسياساتهم التى ربما تتاح لهم فرصة تطبيقها اذا وصلوا الى مواقع التنفيذ . وأن نظرة الى موقف مؤلفى كتاب من أشهر كتب التنمية التى اعتمد عليها كل كتاب التنمية فى مصر فى العقدين الاخيرين ، ترينا أثر التلمذة على الفكر الاجنبى ، وهذا الكتاب هو « وسائل التنمية الاقتصادية » لمؤلفيه ، بوكانان ، اليس . فى حديث هذا الكتاب عن معوقات التنمية فى العالم الثالث ، يصدر حكما بأن اديان العالم الثالث هى أكبر معوق للتقدم ، ويسلكون فى نفس المستوى الاسلام مع البوذية مع الكونفشيوسية مع الطاوية مع عبادة النار والبقر(٢) .

هكذا يصدر الحكم عاما وكأن هذه الاديان مجرد شعب لدين كبير هو دين العالم الثالث ، ومع ذلك فهم يدعون العلمية فى ابحاثهم ، ويأتى المتتلمذون على مثل هذا الكتاب من مفكرينا — وهو كما قلنا مرجع لا يخلو منه كتاب عن

---

(١) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، مرجع سابق ص ١٥٧

(٢) بوكانان ، اليس ، وسائل التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ج ١ ص ١٥٦

التنمية فى مصر — لينطلقوا من قاعدة لديهم تقول : أن أديان العـالم الثالث عقبة فى سبيل التقـدم • وطبعـا فان كتابات الشرق أو الغرب التى يتتلمذ عليهـا مفكرونا لا تقول لهم مباشرة اتركوا دينكم كى تتقدموا ، فهم ليسوا بأغبيـاء ، وانمـا تتركهم ليقرروا لانفسهم ، اما ان يحتفظوا بأديانهـم ويستمروا على تخلفهم ، واما ان يتخلوا عن أديانهم ليحققوا التقـدم • فلا يعقل فى نظرهم ان يكون لدى دين من أديان العالم الثالث التى يتحدث عنها الاساتذة الغربيون ذلك الحديث ، منهجا اصلح من الرأسمالية او الاشتراكية أو حتى منهجا على الاطـلاق •

ولا تكتفى رعاية فكرة الاستقطاب بهـذا ، وانمـا تقدم ما يجعل مهمة هؤلاء المفكرين سهلة فى قيادة الشعوب نحو فكرة الاستقطاب عن طريق وسائط الاعلام الجبارة ، والتى تسكب الحجج فى آذان وعقول الشعوب حول صلاحية المناهج المستوردة ، والجنة الموعودة التى ستدخلها هذه الشعوب بعد فترة من تطبيقهـا لهـذا المنهج او ذاك • وهـذا ما سيوضحه لنـا الفرع التالى •

الفرع الثالث — تأثير وسائط الاعلام :

وسائط الاعلام فى عالم اليوم تخضع كلها « تقريبا » لهيمنة المعسكرين المتصارعين ، بوسيلة أو بأخرى ، وتؤدى تلك الوسائط دورا بالغ الاهميـة فى تكريس فكرة الاستقطاب ، حيث تتخصص الاذاعات المسموعة والمرئية والسينما والكتب فى تأييد المنهج الذى ينتمى اليهـا ، وتسكب فى آذان شعوب العـالم الثالث وعقوله ، ما يبرر ويؤيد هـذه المناهج ، ويلقى بتبعة أى فشل يتحقق على يديهـا ، على عاتق هذه الشعوب ، لانهـا لم تحسن التطبيق والالتزام بقواعد المنهج ، بسبب ما لديهـا من ثقافات وحضارات وأديان معوقة ، مع انهـا تعلم كمـا بينا أن بيت الداء هو رفض هـذه الشعوب لتلك المناهج لعـدم صلاحيتها لهـا •

ومثقفو العالم الثالث لا يعرفون مصدرا للمعرفة ولا نافذة للثقـافة الا اذاعات ونشرات وكتب العالم المتقدم التى تلقى اليهم بوجهة نظر الاجـانب فى

الحيــاة ، فهم لذلك أسرى هذه النظم المعلومات والثقافة ، لدرجة أن ثقــافة أحدهم تقاس بمتابعته لهــذا الكم الرهيب من المعلومات المعرضة التى تطرحها هذه الوسائط الاجنبية ، وكلما أدرك الفرد وجهــة النظر الاجنبية كان أكثر ثقافة ، وبالتــالى فكلما كان أغرق فى الاستقطاب اقترب من أن يكون مفكرا يشار اليــه بالبنــان •

هذا ولم تبحث جماهير هذه الشعوب عن سبب تسابق دور النشر التابعة للمعسكرين فى اغراق العالم الثالث بالكتب التى تحمل وجهة نظرها بأسعار دون الثمــن البخس بكثــير ، كــدار الشرق ومؤســســة فرانكلين — مثلا — والتى تؤدي دورهــا فى رعاية فكرة الاستقطاب فلا تترك فرصة لصوت يرتفع مطالبا بكسره •

ان مصدرى فكرة الاستقطاب ومكرسيها اول من يدرك عدم صلاحية المناهج المطروحة لتحقيق التنمية الاقتصادية فى العالم المتخلف — كما بينا — ولا يشك البــاحث فى انهم يهدفون من ورائها الى الابقــاء على تخلفــه حتى يستمر استنزافهم لخيراته ، بواسطة الشركات الرأسمالية ، أو حتى يسقط ثمرة ناضجة — نتيجة تخلفه — فى براثن الشيوعية الدولية ، فتحل محل الرأسمالية فى استنزاف خيراته ، وما تغذية فكرة الاستقطاب الا عملية الهاء للمفكرين فى العالم الاسلامى عن جوهر التنمية الذى يتطلب منهجــا لديه القــدرة على حشــد طاقات الامة وتجنيدهــا لصالح تحقيق التقــدم فى ظل الاستقــلال الفكرى والســياسى والاقتصادى ، وحدوث ذلك يعني نهــاية عصر الاستغلال لنا من المعسكرين ، فهم يستخدمون كل الوسائل السابقة للتمكين لفكرة الاستقطاب وعدم الخروج عليها •

ويصدق تماما من قال « كثيرا ما أخضعت البــلاد النامية لمفــاهيم للتنمية وأنظمة للقيم صيغت الى حد كبير فى الخارج ، وبينمــا كانت التنمية الاقتصادية هى الشغل الاول للبلاد النامية ، فان الذين كتبوا عنها أو ناقشوها حتى الآن كانوا الى حد كبير من بلاد اخرى • كمــا أن وسائط الاعلام الجماهيرى التى تشكل بدرجة كبيرة الرأى العام العــالمى تخضع فى المقام الاول للدول الغنية »(١) •

(١) محبوب الحق ، ستار الفقر ، مرجع سابق ص ١٨٨

نتائج البحث

عقدنا هذا البحث للتعرف على مضمون فكرة الاستقطاب وجذورها ووسائل تكريسها ونستطيع أن نجمل أهم نتائجه فيما يلى :

١ — يعنى الاستقطاب ايمان معظم المفكرين فى العالم الاسلامى والعالم الثالث بأن مناهج التنمية تنحصر فى الرأسمالية والاشتراكية دون ثالث لهما ، ومن ثم فهم يتوزعون بينهما ويتحزبون لواحد منها ، كل حزب بما لديهم فرحون .

٢ — تمتد جذور هذه الفكرة الى اليوم الذى آمن فيه انسان العالم الثالث بامامة الفكر الاوروبى واتخاذه انسان اوروبا قدوة له فى سلوكه ، وذلك ابان سيطرة اوروبا على العالم الثالث اجمع تقريبا .

٣ — تهتم دول المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى بتكريس فكرة الاستقطاب تحقيقا لمصالحهما وأملا من كل معسكر فى أن يجذب العالم الثالث اليه أو يبقى على خضوعه له ، ووسائل التكريس تتعدد ما بين المساندة السياسية وصناعة التلاميذ النجباء للفكر الاجنبى ، والسيطرة على اذهان الشعوب بوسائط الاعلام الجبارة التى تستطيع ان تقلب الحق باطلا والباطل حقا .

٤ — الهدف النهائى لتكريس الاستقطاب هو افشال التنمية فى العالم الثالث تحقيقا لاستمرار استغلاله أو أملا فى أن يسقط ثمرة ناضجة فى أيدى الشيوعية نتيجة الظروف المترتبة على فشل التنمية .

المبحث الثانى

سيطرة فكرة الاستقطاب — أسبابها ونتائجها

تمهيد :

رأينا كيف ومتى نشأت فكرة استقطاب الفكر الانمائى فى العالم الاسلامى بين المنهجين الرأسمالى والاشتراكى ، غير أن الامر لم يقف عند هذا الحد وانما تمكنت هذه الفكرة من السيطرة فى المجال النظرى بين الكتاب والمنظرين ، وفى المجل التنفيذى بين القائمين على شئون التنمية الاقتصادية فى العالم الاسلامى •

وكان لهذه السيطرة اسبابها التى نبعت منها ، كما كان لها نتائجها التى أدت اليها • وسنتبين — باذن الله تعالى — من هذا المبحث مدى هذه السيطرة ، ثم النتائج التى جنيناها منها • وذلك فى المطالب التالية :

المطلب الاول : سيطرة فكرة الاستقطاب •

المطلب الثانى : أسباب السيطرة التى كتبت لفكرة الاستقطاب •

المطلب الثالث : نتائج سيطرة فكرة الاستقطاب •

المطلب الاول

سيطرة فكرة الاستقطاب

الفرع الاول — مفهومنا عن السيطرة :

يهمنا أن نوضح أننا لا نقصد من سيطرة فكرة الاستقطاب ان جميع المفكرين فى العالم الاسلامى قد ركنوا اليها ، وآمنوا بها ، فهذا يتناقض مع وجود هذه الدراسة من ناحية ، كما يخالف الواقع الذى نشاهد به فئة عصمها الله ، فكانت على قدر من العقل والاصالة ، جعلها تتبين زيف الفكرة وتنجو من سيطرتها فلا يلحقها لهبها ، وصدق رسول الله صلى الله علية وسلم — اذ يقول : لاتزال طائفة من أمتى قوامة على أمر الله لا يضرها من خالفها »[1] •

---

(١) رواه ابن ماجه ، انظر الكنز الثمين فى أحاديث النبى الامين ، لابى الفضل الحسنى ، مطبعة السعادة بمصر القاهرة ، ١٩٦٨ ص ٦٤٢ رقم ٤٣٢٧

غير أن هذه الطائفة من الناحية العددية لا تكاد تعد قياسا بعدد من أصابتهم لوثة الاستقطاب وجرفهم تيارها • فالذى يعنيه الباحث بسيطرة فكرة الاستقطاب اذا ، هو سيادة هذه الفكرة وسيطرتها على الغالبية العظمى من المفكرين والباحثين فى ميدان التقــدم والتنمية ، الى جانب سيطرتها المطلقة على الميدان التنفيذى •

الفرع الثانى — السيطرة على الميدان النظرى :

يلاحظ المراقب للعالم الثالث ، ان الذين تصــدوا لتحليل ظاهرة التخلف الاقتصادى على المستوى الاكاديمى واقتراح استراتيجيات التنمية لدول العالم الثالث ، قد استقر فى أذهانهم بشكل عام ان التخلف الاقتصادى مجرد تأخــر زمنى ، ولعل الوصف الذى يعبر به الفكر الانمــائى عن هذه البلاد « البلاد المتخلفــة » يوحى بما استقر فى أذهان هؤلاء ، واستقرار هــذا الفهم فى اذهانهم استلزم ان يكون اللحاق بالمتقدمين لا يعنى اكثر من سلوك نفس الطريق ، بل لعلهم يقولون ان وضع هذه الدول أفضل من وضع الدول التى تقدمت ، حيث أن دول العالم الثالث اليوم تجــد المناهج قائمة والطرق الانمائيــة معبــدة •

ومن ثم رأينا سيطرة المناهج المستوردة على الميدان النظرى ، بأوضح صورهــا وبخاصة فى مؤلفــات التنمية الاقتصادية التى ملأت ارجــاء الوطن العربى فى العقود الاخيرة ، مواكبة الجهود التى اتخذتهــا هذه البــلاد لتحقيق التنميــة الاقتصادية •

ولمــا كانت هذه المؤلفات — فى معظمها — تكاد تكون رجع صدى للفــكر الغربى الرأسمالى من ناحية أو الفكر الشرقى الاشتراكى من ناحية أخرى ، فانها تعالج موضوعات التنمية الاقتصادية داخل فكرة الاستقطاب ، فهى تبسط القول فى عقبات النمو الاقتصادى وأجراءاته ، وتعطى أهمية كبرى لمــا يسمى بطرق التنمية الاقتصادية ، وتعنى بها مناهج التنمية الاقتصادية ، فتتحدث عن الطريق الرأسمالى والطريق الاشتراكى • والمحايد يكتفى بعرض المنهجين ، لكن الغالبية العظمى منهم وفى مصر بالذات قــد مالأت التطبيق الذى تم فى

الستينيات ، والذى كان تطبيقــا ماركسيا(١) فكانت تركز على شجب المنهج الرأسمالى وبيان مثالبه وعدم صلاحيته لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ثم تثنى على المنهج الاشتراكى وتشيد بقدراته الخارقة على تحقيق التقدم الاقتصادى .

والسبب الجوهرى الكامن وراء الاستقطاب فى هذا الميدان ، هو عــدم وجود اسهام حقيقى قام به هؤلاء فى الميدان الذى تصدوا له ، فهم نقلة جيدون لمـا يكتب فى الشرق أو الغـرب لا يكتبون الا تأييـدا للمنهجين القائمين . ولقد أصاب كبد الحقيقة من قال : بينما كانت التنمية الاقتصادية هى الشـاغل الاول للبلاد النامية فان الذين كتبوا عنها أو ناقشوها حتى الآن كانوا الى حـد كبير من بلاد أخرى ، هى البلاد الغنيــة(٢) .

الفرع الثالث ـــ السيطرة فى الميدان التطبيقى أو التنفيذى :

من الطبيعى ان يكون الميدان التطبيقى تابعا لمـا عليه الوضع فى الميــدان النظرى ، فما التطبيق الا وضع الافكار النظرية موضع التنفيذ ، ولقد خضع التطبيق فعلا لما خضع له الميدان النظرى ، أى لفكرة الاستقطاب ، انطلاقا من الايمان بأن المناهج لا تخرج عن الرأسمالية أو الاشتراكية .

غير أن التطبيق ـــ وهو يرى النتائج ويمسـكها بيديه ـــ وهى نتائج غير مؤيدة لأى من المنهجين ، كان يجد نفسه فى موقف صعب ، فهو يطبق الوصفات التى تنصح بها الرأسمالية أو الاشتراكية ، ولا يرى أمامه الا استحكام الازمة وتفاقم المشكلة فماذا يفعل ؟

لقد لجأ التطبيق الى مخرج من هذه الأزمة يقول : الله علمنا أن المنهج الرأسمالى فاشل لدينا ، وكذلك الاشـــتراكى ، ونحن نؤمن بوعى أو بغير وعى بامامــة أوربـا ، وأوربـا لم تنجب غـير هـذين المنهجـين ، فلمـــاذا لا نجرب الجمع بينهما فلعلهما معا ينجحان فيما فشل فيه كل منهما على حدة ؟

---

(١) يقول الرئيس السادات : ان الاشتراكية التى طبقتها مصر فى الستينيات كانوا يقصدون منها الماركسية ، ولكنهم لم يفصحوا عن الشعب ذلك . انظر حديثه الى نقابات الاطباء والصيادلة المنشور بجريدة الاخبار ١٩٧٩/٨/١٥ عمود ٨ ص ٥

(٢) محبوب الحق ، ستار الفقر ، مرجع سابق ص ١٨٨

ويظن التطبيق أنه بذلك قد حل المعضلة ذات الشعبتين ، فهو يؤمن بأن المناهج لا تخرج عن الرأسمالية والاشتراكية ، وهو يرى فشل كل منهما باديا أمامه ، فالحل الذى يوفق بين هاتين المسلمتين لديه هو أن يجمع بين المنهجين . تلك هى قمة مأساة الاستقطاب ، اذ ترتب على هـذه العملية الجمع بين عناصر ينتمى كل منها الى فلسفة تختلف عن الفلسفة التى ينتمى اليها الآخر ، وأصبح فى ميدان التطبيق عناصر المفروض أنها متعاونة وواقع الأمر أنها متعـارضة . وبتعبير أحد المهتمين بشئون التنمية فى العالم الثالث والاسلامى ، لقد ترتب على هذه العملية « تآلف أسوأ قسمات الرأسمالية والاشتراكية لا أفضلها » (١) فلم تستفد من السريان الحر للاثمان فى الرأسمالية ولا من التوجيه الكامل للاقتصاد فى الاشتراكية .

وربما يظن البعض أن المنهج المختلط هذا خروج عن فكرة الاستقطاب ولكن المتفحص يرى فيه ايمانا مطلقا ، وخضوعا بلا حـدود لفكرة الاستقطاب ، اذ مضمونه يعنى ان هذه البلاد وهى ترى فشل المنهجين المستوردين قد عجزت عن التخلى عنهما فقررت الجمع بينهما ، وليس ذلك الا لفرط سيطرة المنهجين على عقول المسئولين عن التطبيق فكأنهـم بحثوا عن منهج ثالث يغـاير المنهجين ، فلما خيل اليهم أنهم وجدوه ، نظروا فيه فلم يجدوه واحدا من المنهجين وانمـا وجدوه المنهجين معا . فهم يدورون فى حلقة مفرغة تبدأ بالرأسمالية فالاشتراكية فالجمع بينهما فالعودة الى الرأسمالية . وهكذا تستمر اللعبة غير المسلية والشعوب التى رزئت بعقمهم الفكرى تتحمل نتائج ذلك .

ولكن ما هى الأسـباب التى جعلت الغالبية العظمى من المهتمين بشـئون التنمية الاقتصادية فى العالم الاسلامى تؤمن بهذه الفكرة .

ان ذلك هو ما سيتكفل به المطلب التـالى .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٧٠.

المطلب الثانـــى

أسباب السيطرة التىكتبت لفكرة الاستقطاب

تمهيـــد :

لوقوع الغالبية العظمى من المهتمين بشـــئون التنمية على المستوى الفكرى أو المستوى التنفيذىفى احبولةالاستقطاب أسباب لا تخفىعلى العقل المتفحص الذى يربط الظاهرة بأسبابها الحقيقية ، وهذه الاسباب — فى رأى الباحث — تتعلق بأسلوب التربية الذى تلقاه هؤلاء من ناحية ، كما ترجع الى اعطاء صفة المفكر لكل من لديه القدرة على السيطرة على وسائل الاعلام والنشر بوســيلة أو بأخــرى ، كما ترجع الى الظروف التى جعلت نوعيات من الناس فى مواقع تنفيذية مسئولة عن تحقيق التنمية وهى غير مؤهلةلهذه المواقع •

وهذا المطلب سيتناول هذه الاسباب بالبيان ، فى فروعه الثلاثة التالية :

الفرع الأول — أسلوب التربية فى العالم الاسلامى : (١)

ان اسلوب التربية والتعليم المتبع فى معظم انحاء العالم الاسلامى يعتبر المسئول الأول عن تكريس وســيطرة فكرة الاســتقطاب بين المناهج الانمائية المستوردة ، اذ أن كل المفكرين الذين رضخوا لهذه الفكرة بوعى أو بغير وعى، انما كانوا فى الحقيقة ضحية نمط تعليمى معين ، واســلوب تربية خاص • فلقد ألفت جامعاتنا أن تقوم على أساس المتخرجين من جامعــات أوربا الشرقية أو الغربية الا فيما ندر ، كما ألفت جامعاتنا ان تعيش فى مناهجها عالةعلى المؤلفات والنظرياتالتى يتمخض عنها الفكر الاوربى ، ومن ثم فان معظمالمتعلمين فىالعالم الاسلامى قد تربوا وتعلموا على النمط الغربى أو الشرقى فى جامعاتنــا أو فى جامعات أجنبية ، وكذلك مراحل التعليم السابقة عليها ، يقول الدكتور طهحسين « والتعليم عندنا على أى نحو أقمنا صروحه ، ووضعنا مناهجة مــنذ القرن المــاضى ؟ على النحو الاوربى الخالص ، مافى ذلك شك ولا نزاع•نحن نكون أبناءنا فى مدارســنا الاولية والثــانوية والعالية تكوينــا أوروبيا لا تشوبه شــائبة » (٢)

---

(١) انظر المبحث الثانى من الفصل الاول من الباب الثانى من هــذا البحث •

(٢) د• طه حسين ، مستقبل الثقافة فى مصر ، مرجع سابق ص ٣٦

والنظام التعليمى الذى يخضع له الانسان يذيب شخصيته ويعيد تكوينه من جديد وفق ما يحب ويهوى . يقول اقبال ، ان التعليم هو الحامض الذى يذيب شخصية الكائن الحى ثم يكونها كما يشاء ، ان هذا « الحامض » هو أشد قوة وتأثيرا من أى مادة كيمائية ، هو الذى يستطيع ان يحول جيلا شامخا الى كومة تراب (١)

ولاهمية التعليم فانه لا توجد دولة متقدمة تسمح باستيراد نظرية تعليمية من غيرها ، لأنها تدرك أن « التعليم ما هو الا سعى للاحتفاظ بنظرية سبق الايمان بها ، وعليها تقوم حياة الأمة وجهادها فى سبيل تخليدها ونقلها للأجيال التالية » (٢)

ومن العجيب ان يكون العالم الاسلامى بهذا الاعتماد المطلق على نظريات التعليم الأجنبية فيترك لها مهمة تشكيل ابنائه وصياغة قادته ، وها هو يجنى من وراء ذلك الاستقطاب القائم حول المناهج التى انجبتها البلاد الاجنبية . فما دام المفكرون قد تخرجوا وتربوا على المناهج الاجنبية سواء فى جامعاتنا أم الجامعات الاجنبية ، فمن الطبيعى أن لا يهضموا امكانية وجود مناهج للتنمية غير ما درسوه فى هذه الجامعات ، وهذه الجامعات موزعة بين الايمان بالرأسمالية ، والايمان بالاشتراكية ولعل البعض يغفل عن أن الجامعات الغربية تخرج النوعين من أطراف الاستقطاب تخرج الرأسماليين كما تخرج الاشتراكيين ، فليس الاشتراكيون هم الذين تعلموا بروسيا والدول الشرقية فقط ، بل الجامعات الغربية وبالذات جامعات انجلترا وفرنسا والمانيا الغربية تخرج الكثير من هؤلاء ، بل ان معظم المؤلفات التى يرجع اليها مفكرونا عن الاشتراكية هى مؤلفات غربية .

وهكذا خضع مفكرونا لنمط التعليم الاجنبى الذى صنعهم على عينه ، فألفوا الأخذ بكل ما تقوله المراكز العلمية الأجنبية على أنه العلم الوحيد الصحيح ، ولم تقل هذه المراكز أن هناك مناهج تصلح لتحقيق التنمية غير الرأسمالية

(١) محمد اقبال ، مشار اليه فى : الصراع بين الفكرة الاسلامية والفكرة الغربية ، ابو الحسن الندوى ، دار الانصار ، القاهرة ، ط ٣ عام ١٩٧٧ ص ١٦٩ .
(٢) بروفسور Clark مشار اليه فى المرجع السابق ص ١٧٥ .

والاشتراكية ، فتراهم أسرى لهذا القول ، وأشد ايمانا به من أصحابه ، فالببغاء لا يستطيع أن يحور فى الجملة الملقاة اليه ، بينما مدربه حرفى اختيار ما ينطق بـــه .

الفرع الثانى ــ اسناد مهمة التفكير الى من لا يجيدهـــا :

من أهم أسباب الاستقطاب القائم حول مناهج التنمية فى العالم الاسلامى ان من اسندنا اليهم مهمة التفكير ، أو تصدوا بأنفســهم لها ، لا يملكون ــ فى غالبهم ــ ملكة التفكير وصفات المفكر الحقيقية ، ومن ثم يجترون ما تعلموه فى هذا المجال ، وقد تعلموا ان المناهج اثنان رأسمالية واشتراكية ، وهكذا يغيب العقل المبتكر فنرى من يكتبون فى التنمية الاقتصادية الآن ــ فى معظمهم ــ نقلة جيدين لمـــا يكتب فى الشرق والغـــرب ، ولما كان الشرق والغرب لا يتحدث الا عن الاساليب والمنـــاهج التى ابتكرهـــا ، فمن الطبيعى ان لا يجد النقلة ما ينقلونه ويتقسمون حوله غـــير ما يتحدث عنـــه الشرق والغرب .

فهـــل ينتظر من هؤلاء أن يفكروا فى منهج ثالث ؟ ان العـــالم الذى تلقـــوه لم يقل ذلك ، ومن ثم لا يكون هنـــاك منهج ثالث . وحتى لو اقتنعوا بأن هناك منهجا ثالثا ، فانهم لا يملكون هضمه ، ولن يستطيعوا أن يكونوا فرسانه ، ومن ثم فالافضل تجاهل وجوده والاستمرار فى الايمـــان بفكرة الاستقطاب ، فهم قد كونوا لانفسهم هالة تجب المحافظة عليها .

كذلك فان الكثير من قادة العالم الثـــالث والذين تضطرهم مواقعهم ان يتخذوا اجراءات انمائية قد وضعوا بالصدفة فى هذه المواقع ، فهم ليسوا ساسة أساسا ، وعليهم ان يحققوا التنمية ، فهم واقعون فى غيابة الاستقطاب لا محالة لسبب من اثنين :

١ ــ سيلجأون الى منظرى التنمية ليضعوا لهم سبل تحققها ، وهـــؤلاء المنظرين قد تلقفهم الاستقطاب بعباءته .

٢ ــ بحكم أنهم فى الغالب ممن تلقى تعليمه على يد الغرب أو الشرق فهم اما مستقطبون من الأساس ، واما أنهم مستعدون للايمـــان بفكرة

الاستقطاب ، وأما أنهم غير مستعدين للدخول فى تجارب ، فأيسر السبل هو اختيار منهج « جاهز » يستورد من الخارج ، وليكن الرأسمالية ، فان دخلنـــا مع بلادها معارك فلنستورد الاشتراكية ، ولنعطها ما شئنا من الصفات حتى يقبلها المسلمون ، واذا فشل المنهجان فأمامنـــا امكانية تطبيقهما معـــا .

هذا هو السبب الثانى الكامن وراء فكرة الاستقطاب ، أما السبب الثالث فهو الوجه الاخر للسبب الاول (اسلوب التعليم الاجنبى) الذى جعل المفكرين يجهلون كل شىء عن الفكرة التى تحمل منهجـــا آخر للتنمية ، كان يمكنهم أن يتعرفوا عليه لولا جهلهم بكل شىء عنه .

وذلك هو موضوع الفرع التـــالى .

الفرع الثالث ــ الجهـــل بالفكر الاسلامى :

ربمـــا يكون من أهم أسباب سيطرة فكرة الاستقطاب جهـــل المفكرين بالفكر الاسلامى ، بحكم نشأتهم بين أحضان المدارس ذات الانظمـــة الاجنبية ، أو المدارس الاجنبية قلبا وقالبا ، والتى تقوم على أرض الوطن الاسلامى ، بل ربما تكون هذه المدارس تهدف الى التبشير بصفة رسمية معلنة ، ثم تلقفتهم بعد ذلك جامعات علمنا من الفرع السابق أنهـــا جامعات أجنبية سواء قامت على أرضنا أم فى الخارج .

وهكذا حجبت عظمة الفكر الاسلامى واصالته عن مفكرينا ومنظرى التنمية لدينا ، فلقد تشبعت عقولهم بما درست من الفكر الغربى أو الشرقى واستتبع ذلك ولاؤهم الثقافى وتبعيتهم الفكرية ، فلم يتح لهم الوقت أو الرغبة أو القدرة على الاطلاع على الفكر الاسلامى(١) ولو أن لهـــؤلاء أدنى عـــلاقة بالفكر الاسلامى لمـــا اقتنعوا بالفكر المستورد حتى ملك عليهم كل عقولهم وحرمهم نعمة التفكير الصحيح . ولسنا هنا فى مقام تبرير موقفهم ، فهم بالقطع مسئولون عن جهلهم ، فلدينا من العلمـــاء والمفكرين ، من تعرض مثلهم لنار التعليم الغربى ، ومن حملة لواء المنهج الاسلامى فى التنمية الاقتصادية(١) .

---

(١) انظر تجربة د. زكى نجيب محمود ، المطلب الثـــالث من المبحث الاول من الفصل الاول من الباب الثانى .

بل ان هنـاك من مفكرى الغرب من تمكن من ادراك ان الاسلام يكون طريقـا ثالثا ، ومنهجا مستقلا متميزا فى التنمية الاقتصادية ، طريقا يرجح الطريقين اللذين استقطبا هؤلاء المفكرين ويفضلهما(٢).

ومن ثم فليس لهؤلاء من عذر فى جهلهم بالمنهج الاسلامى ، ومن ثم عداؤهم له ، — والانسان عدو لمـا جهل — ذلك أن عداء الشىء جهلا به انمـا يتصور من الشخص العادى ، اما من يدعى انه مفكر ومنظر ، فان معاداة فكر ما جهلا به ، تسلبه صفة المفكر ، وبخاصة انهم يعيشون فى بيئة يتشدقون فى مؤلفاتهم بضرورة أخذ ظروفها فى الحسبان ، ومن ثم كان من الواجب عليهم أن يدرسوا هذه البيئة ، ولو درسوها لوجدوا الاسلام هو المنهج الوحيد القادر على تغيير ظروفها الى الافضل . ولو تمعنا الامر لوجدنا أن موقفهم من الاسلام هو ضرب من الجمود والف العادة والتعصب لما تلقوه من معارف ، يعز عليهم أن يكون هناك ما هو خير منهـا ، فهم يشبهون أضرابهم الذين أعرضوا عن الاسلام من قبلهم بحجة تمسكهم بما وجـدوا عليه آباءهم قائلين ما حكاه القرآن عنهم :

« انا وجـدنا آباءنا على أمة ، وانا على آثارهم مقتدون . قال : اولو جئتكم بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم ؟ قالوا : انا بما ارسلتم به كافرون»(٣)

أما تأثير الغرب أو الشرق عليهم فهو مجرد دعوة وهم مسئولون عن قبولها **« وما كان لى عليكم من سلطان الا أن دعوتكم فاستجبتم لى ، فلا تلومونى ولوموا أنفسكم »(٤)** .

---

(١) انظر د. محمد شوقى الفنجرى فى بحثه المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجع سـابق .

(٢) انظر للمفكر الفرنسى ، جاك اوسترى « كتابه » الاسلام فى مواجهة التقدم الاقتصادى فى طبعته ألفرنسية عام ١٩٦١ أو فى ترجمته العربية ، دار الفكر ، دمشق ، ترجمة الدكتور نبيل الطويل .

(٣) سورة الزخرف ، الآيتـان رقم ٢٣ ، ٢٤ .

(٤) سورة ابراهيم ، الآية رقم ٢٢ .

وهكذا تعددت الاسباب التى جعلت فكرة الاستقطاب تسيطر ، ويتكرس الايمان بها ويشتد ، ويتسع مداها ويمتد ، من أسلوب التربية الى اسناد مهمة التفكير لغير المفكرين الى جهل يكاد يكون تاما من المستقطبين بالفكر الاسلامى ، الامر الذى ترتب عليه أوخم العواقب وأسوأ النتائج مما سنتبينه فى المطلب التالى.

المطلب الثالث
نتائج سيطرة فكرة الاستقطاب

لقد تمخضت سيطرة فكرة الاستقطاب بين المناهج الواردة من أوربا عن الكثير من النتائج السيئة ، وعادت بأوخم العواقب على الفكر الانمائى والتنمية الاقتصادية فى العالم الاسلامى ، وهذا المطلب سيضع ايدينا على هذه النتائج وذلك فى فروعه الثلاثة الآتية :

الفرع الأول — تعقيم العقل :

أول ما جنته سيطرة فكرة الاستقطاب وأخطره هو ما أدت اليه من تعقيم العقل وشل قدراته التى اتيحت له كى يبحث ويفتش من أجل الوصول الى ما نحن فى حاجة اليه فى ميدان منهجة التنمية الاقتصادية ، فلقد حبسته الفكرة فى مدارها ، ووجهت كل قواه نحو فحصها والتشدق بصدقها ، وتقديم البراهين والادلة على صحتها ، فانقسمت جهود العقل فى عالمنا ما بين منافحة عن المنهج الرأسمالى ، وداعية للمنهج الاشتراكى ، فاذا فشل احدهما فى تحقيق ما علق عليه من آمال ، انصرفت جهود العقل الى اصطناع تبريرات ، تلقى المسئولية عن كاهل المنهج المتهم ، لتعلقها برقبة الاستعمار ، والحرب التى يشنها على دعاة التقدمية ورسل المادية التاريخية ، ان كان المنهج الفاشل هو المنهج الاشتراكى ، وتنصرف جهود العقل الى تحميل عملاء الشيوعية المندسين هنا وهناك مسئولية تعويق عمل الاداة الخفية للمنهج الرأسمالى ، ان كان المنهج الفاشل هو الرأسمالية ، وفى الحالتين لم يسمح المستقطبون لانفسهم عند الشعور بالفشل والوقوف عليه ، لم يسمحوا لانفسهم بالتفكير فى أى منهج بديل لهذين المنهجين اللذين انجبتهما التجربة الاوربية الحديثة فى الشرق والغرب ، وبذلك تم ما نسميه بتعقيم العقل وتعطيله عن أداء مهمته ، فليس مهمة العقل فى هذا المجال غير البحث الدائب والتفكير

المستمر لصياغة منهج يستجيب لمتطلبات المرحلة والظروف التي تمر بها البلاد الاسلامية ، ولم يخلق ليحصر نفسه فيما القاه اليه العقل الاوربي من مناهج .
ولو كان لدى هؤلاء المستقطبين عقل غير معطل ، لاتضح لهم عند أول نظرة عقلية ان موقفهم فيه من التناقض اضعاف ما فيه من الانسجام . فلو كان الممكن من المناهج الانمائية هو الموجود منها ، لما وجد المنهج الاشتراكي ، ولتم الاكتفاء بالمنهج الرأسمالي ؟ واذا تركنا هذا جانبا فأي منطق عقلي يعطي عقول الاوروبيين حق ابتكار المناهج ويحـول بيننا وبين ذلك ؟ ومتى تم الاتفاق على قفل باب الاجتهاد في ميدان المناهج الانمائية ؟ لكنه العقل الذي تم تعقيمه من الصعب ان تجعله يستجيب للتفكير على هذا النحو ، فقد جنت عليه فكرة الاستقطاب وحرمتنا من أثمن ما تملك الامم ، الا وهو فكرها ونتائج عقلها ، يوم أن رضى مفكرونا الاستقطاب مبدأ لهم .

الفرع الثاني ــ اقامة الأمة على الطريق الخاطىء :

الجناية الثانية التي جنتها فكرة الاستقطاب علينا هي وضعها الأمة الاسلامية على طريق خاطىء لا يصل بها الى هدف ولا يقربها من غاية ، بل يجعل جهـود التنمية المبذولة تصب كلها في اناء بغير قاع لا يمسك منها شيئا . تنقضى الفترة تلو الفترة والحقبة تلو الحقبة ، وتنظر الامة فيما حققته فتجد الاناء فارغا ، ويطالبها المستقطبون باعطاء الاناء فرصة أخرى فلعله لعلة ما لم يتمكن من الاحتفاظ بما وضع فيه من جهود ، وما دروا ان الاناء لا يصلح للاحتفاظ بشىء داخله .

ان الطريق الرأسمالي والطريق الاشتراكي لن يصلا بنا الى تحقيق التنمية الاقتصادية مهما اتيحت امامهما الفرص ومهما مد المستقطبون لهما آجال التطبيق ، ذلك أنهما يفقدان القدرة على النجاح ، فهما منهجان أرضيان نبتا من أرض معينة وبيئة معينة وكانا فعالين في هذه البيئات ، وليس هناك ما يجعل لهما صلاحية أو يضمن لهمـا فعالية خارج البيئـات التي يحمـلان خصائصها ويمثلان وجهـة نظرها في الحياة وأهدافهـا .

ومن ثم فان فكرة الاستقطاب حرمت الأمة الاسلامية من فرصة انتشال نفسها بسرعة عقب أول فشل أصيبت به على يد المنهج الاول ، وما كان لها ان تجرب المنهج الثاني ولا ان تتخبط بالعودة مرة أخرى الى منهج سبق فشله أو أن

تجمع بين المنهجين اذا فشل كل منهما بمفرده لولا سيطرة فكرة الاستقطاب وجنايتها على الامة • وبهذا ضلت الامة طريق التنمية ومنهجها المستقيم ، وجنت ذلك استمرار التخلف وتعقد مشاكل التنمية •

الفرع الثالث — اعاقة أكتشاف المنهج الأسلامى :

بينا أن الايمان بفكرة الاستقطاب من الغالبية العظمى من دارسى التنمية الاقتصادية ومنظريها ، قد أدى الى تعقيم العقل وحرمان الامة من امكانياته ، أى أن الامة حرمت من الجهود العقلية التى كان من الممكن أن تصل الى منهج يملك القدرة على الاخذ بيدها فى مدارج التقدم ، اذ يضعها على الطريق السليم ، ويحشد طاقاتها لصالح التنمية الاقتصادية ، فتؤتى ثمارها فى أقرب وقت ممكن•

لقد حرمتنا فكرة الاستقطاب هذه من اكتشاف المنهج النابع من بيئتنا المتضمن لعناصرحضارتنا والمعبر عنخصائصنا ، الا وهو المنهج الاسلامى ، ففكرة الاستقطاب كانت أكبر عائق فى طريق اكتشاف المنهج الاسلامى لتحقيق التنمية الاقتصادية ، لأنها لو لم تسيطر لكانت الفرصة أكبر لتوجيه الطاقات الفكرية — التى استنزفت فى الاستقطاب والتصارع بين المنهجين الرأسمالى والاشتراكى — الى عملية اكتشاف هـذا المنهج ، ولكنا اليوم نملك من الدراسات الانمائية الاسلامية التىصقلتها التجربةوأثرتها التطبيقاتمايغنينا عن استيراد مالا يستورد اطلاقا الا وهو الفكر ، ولكان لنا من منهجنا المستقل ما يحمى ذاتيتنا ، ويصون هويتنا ، ويمنع أمتنا من أن تذوب فى غيرها كما يراد لها ذلك ان التقليد الفكرىانما ينشأ من اعجاب المقلد بالمقلـد ، واذا اعجبت امة بأمة أخرى ، كان ذلك بداية لذوبانها فيها ، وكانت بداية التحلل ، وكم كان المصطفى صلوات الله وسلامه عليه محقا عندما حذرنا من التشبه بغيرنا من الامم حتىفىوحدات السلوك الصغيرة أو فى الهيئة والمظهر حتى لا تجر هذه الى ما هو أكبر منها ، وتصل الىالتقليدالفكرى واستيراد المناهج وعندها يحدث لنا ما نشكو منه اليوم ونجنى نتائجه تخلفا وضياع شخصية وفقدان هوية ، لولا بقية من رمق يحفظها علينا ديننا مع بعدنا عنه •

نتائج المبحث

عقدنا هذا المبحث لبيان المدى الذى وصلت اليه فكرة الاستقطاب رسوخا وسيطرة ، ولتحديد الاسباب التى مكنت لها من ذلك ، والنتائج التى ادت اليها. وفى هذا السبيل توصل المبحث الى ما يلى :

١ — سيطرت فكرة الاستقطاب على المجالين النظرى الاكاديمى والعلمى التنفيذى فمؤلفات التنمية لدينا لا تعرف من المناهج التنموية الا ما يدور فى فلك المنهجين الاشتراكى والرأسمالى ، كما أن التطبيق لا يعرف الا الصور المشتقة منهما أو الجامعة بينهمـــا .

٢ — ترجع اسباب هذه الظاهرة الى اسلوب التربية الذى يقـــوم على امامة اوربا وسيادة نظرياتها التربوية من ناحية ، وعلى اعطاء مهمة التنظير الى مـــن لا يملك مقوماتها من ناحية ثانية ، والى جهل هؤلاء بتراثهم وتنكرهم له من ناحية ثالثـــة .

٣ — أما نتائج هذه السيطرة فقد جناها العالم الاسلامى تعقيما لأثمن ما يملك وهو العقل ، وتعويقا لجهود التنمية بوضعها على طريق خاطىء لا ينتهى بتقدم، وحرمانها من امكانية اكتشاف المنهج السليم فى وقت مبكر ، ووضـــع العقبات الخطيرة أمام هذا المنهج السليم ، حيث تربت اجيال شبت على ادمان الاستقطاب، فردها الى الفطرة السليمة أمر امامة الكثير من الصعاب والعقبات .

ولكن ما مدى صحة الفكرة فى ذاتها ، وهل تقبل الصمود أمام النظر السليم ، وهل كان لمعتنقيها من عذر فى اعتناقها ، ان ذلك ما سنبحثه فى المبحث التالى .

المبحث الثالث

تقويم فكرة الاستقطاب في مناهج التنمية

تمهيـــد :

قامت فكرةالاستقطاب على المستوى النظرى الاكاديمى وعلى المستوى العملى التنفيذى ولم ينج من سيطرتها الا أولئك الذين منحوا عقلا عصمهم وهداهم الى النظرة الاعمق والرؤية الافسح ، فلم يحجروا على عقولهم ولم يحرموها نعمة الانطلاق فى التفكير والبحث والاكتشاف • وفكرة الاستقطاب تحتاج منا الى ان نحسم الحديث حولها بتقديم تقويم منطقى لها يضعها فى نصابها الصحيح ، ويكشف عن حقيقتها وقيمتها العملية •

فما وزن هذه الفكرة بين الافكار ؟ وما قيمتهـا الذاتية ؟ وهل نجـد لهـا اثباتا من منطق عقلى ، أو تأييدا من واقع عملى ، أو دليلا من وحى الهى ؟

ان مهمة هـذا المبحث هى عرض هذه الفكرة على المنطق العقلى والواقع العملى والفكر الاسلامى، لنتبين ان كانت هذه الفكرة تحتوى على اثارة من علم أو تمت بوشيجة الى عقل ، أو تستند الى نجاح واقعى عملى ؟

وقد تكفل بذلك فى مطالبه الثلاثة الآتية :

المطلب الاول : الواقع العملى وفكرة الاستقطاب •

المطلب الثانى : المنطق العقلى وفكرة الاستقطاب •

المطلب الثالث : المنطق الاسلامى وفكرة الاستقطاب •

المطلب الاول

الواقع العملى وفكرة الاستقطاب

تمهيـــد :

ايمكن لنـا الحكم على فكرة الاستقطاب من سلوك مصدريهـا الينـا تجاههـا ؟ هل يمكن اعتبار تطبيقهم لها من عدمه مؤشرا ، على مدى صحتها ؟ فان كانوا طبقوهـا أو يطبقونها فى واقعهم العملى كان ذلك دليلا على صحتها ،

وان كانوا يرفضونها اليوم ورفضوها فى المــاضى كان ذلك دليلا على بطلانها وعدم تأييد واقعهم لهــا ، ومن ثم يكون تصديرها الينــا لحاجة فى نفس يعقوب •

فلنسأل اصحاب المناهج التى يدور حولها الاستقطاب على أرضنا ، هل قام مجتمع رأسمالى باستيراد المنهج الرأسمالى من غيره ، أم هل قــام المجتمع الاشتراكى باستيراد منهجه من غيره ؟ وهل يستوردون الفكر حتى على المستوى الادنى ، مستوى حل المشكلات ؟

ان ذلك ما سيتضح لنا من فروع هــذا المطلب الثلاثة الاتيــة :

الفرع الاول : هل استورد مجتمع رأسمالى المنهج الرأسمالى من غيره ؟

نقصــد بهــذا التساؤل أن نتبين : هل استوردت فرنسا مثلا المنهج الرأسمالى من انجلترا ؟ أم قامت الاراضى المنخفضة باستيراد المنهج الرأسمالى من الاراضى الالمــانية ؟

ولو تمعنــا تاريخ هذه البلاد وقيامها بتحقيق تنميتها لوجدنا واقعهــا العملى يشهد بأن شيئا من ذلك لم يحدث ، فلقد نشأ المنهج الرأسمالى واستنبت داخل كل مجتمع ، فجاء فى كل بلد منها يحمل سماتهــا الخاصة بهــا الى جانب السمات المشتركة للمنهج ، والتى تعكس السمات المشتركة للشعوب الاوروبية الغربية ، ومن ثم فاننا نسمع عن الرأسمالية الفرنسية ومدرستها الاقتصادية • كمــا نسمع عن الرأسمالية البريطانية ومدرستها الاقتصادية ، وما السمات المشتركة فى المنهج الرأسمالى فيهما الا انعكاس للسمات المشتركة بين الشعبين •

وهــكذا نرى أن أيا من الدول الغربية لم يقم باستيراد منهجه فى التنمية ، ومن ثم فهم لا يعترفون باستيراد المناهج ، ولعل الموقف التالى أبلغ دلالة على ذلك وهو خاص بالاشتراكية •

الفرع الثانى ــ هل استوردت روسيا الاشتراكية من غرب أوروبا :

لا خلاف فى أن الشيوعية والاشتراكية هى انتاج أوروبى غربى ، ومن ثم فلعل اعتناق روسيا لها دليل على صحة استيراد المنــاهج لدى البعض ، لكن

الحقيقة التى تظهر لدى الفحص الدقيق تظهر عكس ذلك تماما . وأن روسيا لم تقم باستيراد الاشتراكية من غرب أوروبا قط . بل بنت المنهج الاشتراكى من واقع البيئة الروسية ، بل لو كان المنهج يستورد ويتبنى دون علاقة لذلك بالواقع وما يناسبه ويصلح له لما قامت الاشتراكية فى روسيا . فالأفكار الاشتراكية كانت أكثر انتشارا فى غرب أوروبا عنها فى روسيا ، والأحزاب الاشتراكية كانت فى الاولى أقوى منها فى الثانية وأعرق . فلماذا قامت الاشتراكية فى روسيا ولم تستطع أن تتخذ لها موطىء قدم فى انجلترا التى رشحها ماركس لقيام الثورة الشيوعية بها قبل غيرها ؟

الواقع أن المجتمع الروسى وطبيعة الحكم به منذ مئات السنين والسمات التى صبغ بها الشعب الروسى نتيجة ذلك ، هى التى جعلت الاشتراكية يمكن ان تستقيم منهجا للتنمية بها . يقول أرنولد توينبى « منذ بواكير القرن الرابع عشر كانت الاتوقراطية والمركزية هما الصفتان الغالبتان على نظم الحكم المتعاقبة فى روسيا ، وربما كان هذا التقليد بغيضا الى نفوس الروس لكنهم تعلموا لسوء الحظ ان يتحملوا هذا التقليد ربما لمجرد العادة جزئيا ، ولانهم من ناحية أخرى شعروا بأنه أخف ضررا من مصيرهم الآخر الا وهو انهزامهم على يد جيرانهم المعتدين ، ان موقف الاستسلام هذا الذى يتخذه الروس حيال نظام اوتقراطى للحكم أصبح تقليدا فى روسيا »(١) وهذا التقليد الذى درج عليه الشعب الروسى واصبح جزءا من تكوينه هو الذى مكن الاشتراكية بما تمثله من قهر وتسخير من ان تنبت فى الواقع الروسى وتعيش كمنهج وتحقق تنمية اقتصادية ، لكنه بالقطع لم يستورد من غرب اوربا ، فقد بينا (٢) ان الفكر الشيوعى الذى يمثله ماركس وانجلز ليس أكثر من نظرية لهدم الرأسمالية او نظرية فى الرأسمالية ، ولا علاقة له قريبة بالبناء الاشتراكى الذى قام فى روسيا وغيرها من الدول الاشتراكية . وهكذا لا نرى فى موقف الدول الاشتراكية التى نجح فيها هذا المنهج فى البداية أى نوع من الاستيراد فقد كان الفكر الشيوعى يملأ جنبات أوربا ، ولم ينجح الا فى البيئات التى يصلح لها وتصلح له .

(١) Toynbee, A. : The World and The West, Op. Cit. P. 12.

(٢) انظر الفرع الثالث من المطلب الثانى من المبحث الاول من الفصل الاول .

الفرع الثالث — هل تستورد الأمم المتقدمة الفكر على مستوى حل المشكلات العـادية :

هنـا نريد أن نقف موقفا أكثر دلالة لننظر ان كانت البـلاد المتقدمة والتى تغـرى العالم باستيراد المناهج تقوم بالاستيراد حتى على المستوى الادنى والاقل أهمية ، أى مستوى حل المشكلات ، أم لا تقوم •

يجيبنا على ذلك الاقتصادى الامريكى المعروف « هلبرونر » عندما يتحدث عن ضرورة تغيير الكثير من الرأسمالية الامريكية فى الاتجاه الذى أشارت اليه الرأسمالية فى شعوب أخرى فيقول : هـذا لا يعنى بالطبع أن أمريكا تستطيع أو ينبغى أن تقلد انجازات البلاد الاخرى • ان الانظمة شأنها شأن الانبـذة الجيدة لا تنتقل بسرعة وسوف يتعين علينا أن نجـد أساليبنا فى معالجة مشكلات الصحة والمدن والتخطيط القومى والفنون والتلوث والتعليم ، وهى أساليب قد تستمد الوحى من الانجازات الاجنبية ولكن يجب فى النهـاية أن تعكس اساليبنا نحن فى عمل الاشياء »(١) •

وهكذا يشجب المفكر الرأسمالى أن تستورد بلاده أسلوبا لحل المشكلات من مجتمع رأسمالى آخر ، ويقرر أن ذلك غير مجـد ، وعلى كل مجتمع أن يبحث عن أساليبه الخاصة لحل مشكلاته ، وان كان هناك تقليد فهو تقليد الغير فى انجاز التقـدم كما انجزه الغير ، أما منهج الانجاز فيجب أن يكون خاصا بالبـلد ، عاكسا لظروفه ، اذ لا يجـدى فيه استيراد •

وهكذا نتبين أن البـلاد التى تغرينـا بالاستقطاب من حول مناهجهـا ، تشجب هـذا الاتجاه فى واقعها ، ولا ترضى به سلوكا لمجتمعاتها ، ولم يحدث قط أن قلد مجتمع منها آخر حتى على مستوى حل المشكلات ، فهى تؤمن بأن الفكر لا يستورد • ويقوم موقفهـا هذا دليلا على بطلان فكرة الاستقطاب ، وعلى أن جهودهم المبذولة من أجل تكريسه لدينـا ، انما تهدف الى شىء آخر هو تحقيق مصالحهم ، وقد نقلنـا من قبل قول أحد علمائهم « ان كل ايديولوجية انمـا تخدم بوعى أو بغير وعى مصالح مخرجيها او من ينشرونها » •

---

(١) روبرت هيلبرونر ، كيف نصنع المجتمع الاقتصادى لتحقيق التنمية ، مرجع سابق ص ٥٠٣

المطلب الثـــانى
المنطق العقـــلى وفكرة الاستقطـــاب

تمهيـــــد :

بينـــا فيما سبق أن مضمون فكرة الاستقطاب يعنى الايمـــان بأن الموجود من المناهج هو ما يمكن ايجاده • وتقضى هـــذه الفكرة بأن يتوزع المفكرون فى العالم الثالث بين المنهج الرأسمالى والمنهج الاشتراكى ويتصارعون عليهمـــا ، وتؤدى هذه الفكرة الى نتـــائج يمكن اجمالهـــا فى :

١ — الطريق الذى سلكته أوروبا هو الطريق الذى يتحتم على شعوب العالم الثالث أن تسلكه ، فللحضارة مسار واحد لا تحيـــد عنه •

٢ — على شعوب العالم النامى أن تتطلع جهة الشمال لتلقى الفكر القادم من أعلى حيث تقطن الشعوب التى تفكر ، وعلى شعوب العالم الثالث ان تلهج بحمد الذين فكروا لهـــا وقدموا لهـــا المناهج جاهزة لتحل بها مشكلاتها •

هـــذا هو مضمون فكرة الاستقطاب وما تعنيه حقيقة • فهل هى فكرة تقف تقف امام النقـــد الموضوعى ، وتستساغ من العقل ؟

ان اجابتنـــا على هـــذا التساؤل تحملهـــا الفروع الثـــلاثة الآتيـــة لهذا المطلب وهى :

الفرع الاول : موقف العقل من فكرة السير الخطى للحضارة •

الفرع الثانى : موقف العقل من فكرة الاختلافات العقلية بين الشعوب •

الفرع الثالث : موقف العقل من أن الموجود من المناهج الانمائية هو ما يمكن ايجـــاده •

الفرع الاول — موقف العقل من فكرة السير الخطى للحضارة :

رأينا أن مضمون فكرة الاستقطاب يستلزم تسليم المؤمنين بها بأن التنمية عملية وحيدة المحتوى والاتجاه ، وتستلزم سير الحضارة الانسانية فى خط واحد

وعليه يكون التخلف الذى تعانيه البلاد النامية هو مجرد تأخر زمنى فحسب ، وأن الدول النامية ستصل الى ما وصلت اليه الدول المتقدمة بعد فترة من الزمن ، وما عليها الا أن تسير على الطريق وتسلك نفس السبيل ، وتستخدم ذات المناهج ، فللحضارة مسار خطى سارت فيه من قبل ، وستسير فيه من بعد ، وكل الذى يتبدل هو مركز الاشعاع الذى انتقل من الشرق الادنى القديم الى روما واليونان ، ثم الى العرب ثم اوروبا ، وأخيرا امريكا . فالحضارة واحدة وصورتها الاخيرة هى الحضارة الاوروبية ، وان كان مركز الاشعاع هو امريكا ، فليست امريكا الا امتدادا وجزءا من الحضارة الاوروبية .

هذه هى الفكرة التى تتضمنها فكرة الاستقطاب فهل هذه الفكرة صحيحة ؟ وهل لدى العقل ما يثبتها ؟ أو على الاقل مالا ينكرها ؟

للننظر ثم نحكم ، ان الفكرة السابقة يمكن أن يرد عليها ما يلى :

أولا : المسار السابق المحدد لسير الحضارة يجتزىء الحضارات العالمية فى حضارة حوض البحر الابيض المتوسط ، متجاهلا حضارات أخرى لم تسلك فى هذا التسلسل ، وربما كان لها شأن أكبر من حضارات البحر الابيض المتوسط مثل الحضارات الهندية والصينية واليابانية وحضارات أمريكا الجنوبية التى عاصرت الفراعنة .

ثانيا : ليس هناك دليل على أن حضارات حوض البحر الابيض هى حلقات فى حضارة واحدة .

اذا فالتسلسل السابق منقوض جوهريا بتجاهله حضارات عريقة فى مواطن أخرى ، ولا يقوم دليل عليه فى نفس المنطقة التى صيغت الفكرة عنها .

ومن ثم فان العقل لا يقبل أن الطريق واحد وان التخلف مجرد تخلف زمنى ، كما أن هذه الحجة تعنى أن تقدم البلاد المتخلفة رهن بتخلف البلاد المتقدمة ريثما ينتقل مركز الاشعاع وموطن الحضارة ، وكلها مقولات لا يقوم عليها دليل ولا يصدقها الواقع . فلماذا تقدمت اليابان ولم تنتظر ان يحل عليها الدور فى الحضارة مع بقية اخواتها من دول العالم الآسيوى ؟

وحتى لو كانت الفكرة السابقة صحيحة فهل البلاد النامية تريد أن تصل فعلا الى ما وصلت اليه الحضارة الاوروبية ؟ أن هذه الحضارة ليست فى جوهرها كما يبدو مظهرها خالبالالباب ، فان القريبين منها ، الذين وهبوا بصيرة نفاذة لا يرضونها حضارة ويعلنون أنها حضارة « شيئية » أى تقوم على الاشياء لا على انسانية الانسان ، بل انها سحرت الانسان لعالم الاشياء سواء فى ذلك صورتها الليبرالية أم صورتها المخططة »(١) .

انهم كذلك يشجبون نمطها الانمائى ويرمونها بأنها حضارة مستنفدة ومبددة للموارد غير المتجددة بصورة غير طبيعية . ملوثة للبيئة ومخربة لها بصورة غير عادية ، حملت المجتمعات تكاليف باهظة دفعتها الشعوب ولازالت تدفعها(٢) وهى من بعد ذلك لم تقض على الفقر حتى فى أرقى دول هذه الحضارة ومركز اشعاعها(٣) وآخر مثالبها ما يحسه الفرد فى ظلها من شقاء . فهل مثل هذه الحضارة ينشد العالم الثالث ؟ وهل مثلها يستحق أن نتخلى من أجله عن قيمنا وحضارتنا وثقافتنا لنصبح مسخا مشوها لها ، استجابة لفكرة لا يؤيدها واقع ولا يشهد لها دليل ؟

ان العقل السليم يدرك ان الطرق الحضارية عديدة وان مساراتها كثيرة وان الاستقطاب فكرة لا يقرها الا من يرتضى العيش الفكرى السهل والثياب الفكرية الجاهزة ، يقول ادوارد ماسون « ان تجارب الغرب فى التنمية الاقتصادية قد لا تكون ملائمة لاحوال بعض البلاد المتخلفة ، وذات فائدة محدودة للبعض الآخر(٤) .

ويقول محمد أسد « ان ما يبدو لنا من الناحية العلمية البحتة — مفيدا

---

(١) د. رشدى فكار ، الماركسية والدين ، مرجع سابق ، ص ١٨

(٢)دونليا هـ. ميدوز وآخرون ، حدود النمو ، ترجمة محمد مصطفى غنيم ، دار المعارف القاهرة ط ١ عام ١٩٧٦ ص ٤١ — ٧٥

(٣) روبرت هيلبرونر ، كيف نصنع المجتمع الاقتصادى من أجل التنمية ، مرجع سابق ص ١٥

(٤) E. S. Mason, Economic Planning, Op. Cit. P 68.

لطائفة من الناس أو أمة من الامم لا يجب أن يكون — وفى الغالب لا يكون — مفيدا لطائفة أو أمة أخرى »(١) •

ومن ثم فان تجارب الغرب التى يشير اليهـا ادوارد ماسون ، ومحمد أسد لا يعقل فى ظل ذلك ان يتم حولهـا هذا الاستقطاب ، فلا الحضارة ذات مسار واحد ، ولا الحضارة الاوروبية بصورتها اليوم مقبولة من المفكرين ، ولا تجاربهـا بمقطوع بفائدتها للغير •

الفرع الثانى — موقف العقل من فكرة الاختلافات العقلية بين الشعوب :

تعنى فكرة الاستقطاب ان الشعوب تتكون من فصيلتين ، شـعوب ذات قدرة على ابتكار المناهج ، واخرى عليها ان تتلقى المناهج التى ابتدعتها الشعوب الاولى ، ورغم أن هـذه الفكرة تتناقض والفكرة السابقة عن مسار الحضارة ، والتى تعترف بحضارات العالم الثالث وقدرتها على الابداع ، الا أن فكرة الاستقطاب لا تتنبه لهـذا التناقض فهى فكرة غير منطقية فى ذاتها ومن الطبيعى أن تتناقض الاسس التى تقوم عليهـا •

وبرغم ذلك هل يقر العلم أو العقل أو الواقع المشاهد وجود فروق عقلية بين الشعوب ؟ أما العلم فقد اثبت ان تركيب العقل البشرى لا يختلف من شعب الى آخر بل ان العلم لم يجد فرقا بين مخ «اينشتين» والمخ البشرى لاى انسان• وأما الواقع المشاهد ، فان العالم الثالث يقـدم اليوم للعالم المتقدم العـديد من العقول التى تقوم عليها حضارته عن طريق ما يعرف باستنزاف العقـول الذى تمارسه الدول المتقدمة باغراء علماء العالم الثالث على الهجرة والاقامة بهـا •

ومن ثم فان الفكرة منقوضة علما وعملا ولا نجد لها حياة فى غير الفلسفات النازية ، وان اضمرتها نفوس الغربيين فعلا ، وليست التفرقة العنصرية بالولايات المتحدة وأوربا ، وامتداداتها الاستيطانية فى جنوب أفريقيا وروديسيا واسرائيل

---

(١) ليوبولدفايس« محمد أسد » منهاج الحكم فى الاسلام ، ترجمة منصور محمد ماضى ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ٥ ، عام ١٩٧٨ ص ٢٢

الا اضمارا لهــذه الفكرة ، كذلك فان ما عرف باسم رسالة الرجل الابيض أو عبء الرجل الابيض ، انمــا ينم عن هــذه الفكرة الباطلة والتى على أساسها قامت ظاهرة الاستقطاب حول مناهج التنمية الاقتصادية .

الفرع الثالث — موقف العقل من أن الموجود هو ما يمكن ايجاده من المنــاهج الانمــائية :

تلك هى جماع فكرة الاستقطاب ومظهرها فى نفس الوقت ، ففى نظــر المستقطبين لابد من أن نتبع منهجا من المنهجين لانه لابد من منهج للتنميــة ، وأوربا قد توقفت عند انتاج هاتين النسختين ولا يمكن ايجاد مناهج أخرى .

وليس هناك امتهان للعقل البشرى فوق امتهــان هذه الفكرة له ، والامتهان هنــا غير موجه للعقل فى العالم الثالث شأنه شأن الفكرتين السابقتين ، وانمــا هو امتهــان موجه للعقل الاوروبى أيضا ، ولعله لو تنبــه المستقطبون لهــذه السقطة لاقلعوا عن فكرة الاستقطاب .

أما كيف أن هذه الفكرة امتهان للعقل الاوربى فلانها تنكر عليه قدرته على ايجاد منــاهج جديدة غير ما اوجد ، وذلك تقييد له وتعطيل لقدراته . فالحقيقة أن العقل الاوروبى الذى انجب الرأسمالية والاشتراكية قادر على انجاب غيرهما لو تغيرت الظروف لديه وتطلبت منــاهج أخرى ، لانه عقل غير مستقطب ولا مستعمر فكريــا كعقول ابنــــاء العــالم الثالث . بل ان العقــل الاوربى عندما يلقى للعالم الثالث بفكرة الاستقطاب يقوم هــو بالتحوير فى المنــاهج التى يطبقها حتى ليمكن القول بأن المناهج المطبقة اليوم فى اوربا الشرقية لا تمت الا من بعيد للاشتراكية التى عرفتها روسيا على يد « لينين » ومن هنــا جــاء الاتهــام الصينى لروسيا بالخروج على الاشتراكية « الماركسية اللينينية » كمــا أن الرأسمالية المطبقة اليوم فى اوروبا لا تمت الا من بعيد لرأسمالية آدم سميث ... فالاستقطاب والايمان بأن الموجود من المناهج هو ما يمكن ايجاده لا يقوم الا فى عقــول المستقطبين بوعى أو بغير وعى فى العالم الثالث .

واذا نظرنا الى أن جوهر التنمية هو الاعتماد على الفائض الاقتصادى

وطريقة استخدامه(١) فما الذى يجعل المنهج الاشتراكى أو الرأسمالى أو غيرهما هو طريق التنمية لا غير ؟ وما علاقة ذلك بجوهر التنمية ؟ ولمـــاذا لا تكون هناك عشرات الطرق والمناهج ؟ وكلها تملك القدرة على تجميع الفـــائض الاقتصادى وتحسن استخدامه بمـــا يحقق التنميـــة •

وهـــكذا يتبين لنـــا أن فكرة الاستقطاب لا تثبت أمام النقد ، ولا يؤيدها دليل من عقل ، ولا وجود لها فى غير عقول المستقطبين الذين بليتبهم الدول النامية• أما من يصدرون الفكرة فهم أول من يدرك بطلانهـــا ولا يطبقونها فى تعاملهم مع واقعهم •

المطلب الثالـــث

المنطق الاسلامى وفكرة الاستقطاب

تمهيـــــد :

بينا ان فكرة الاستقطاب لا يؤيدها الواقع العملى فى البلاد التى تصدرها ، كما لا يؤيدها نظر عقلى • ويهمنا ان نعرض الفكرة على المنطق الاسلامى مرجعنا الحقيقى الذى نقر ما يقر ، ونشجب ما يشجب• فاذا اتجهنا صوب الفكر الاسلامى نستلهمه الرأى فى هذه القضية فأنه سيدلى بأكثر من موقف ، فهو بذاته ووجوده اجابة ، وباحترامه للعقل الانسانى يقدم اجابة ، وبانفتاحه على الفكر الانسانى الرشيد يقدم اجابة ، وبتعبير آخر هو يقدم اجابته الواحدة بثلاث طرق نتعرف عليها من فروع هذا المطلب الثلاثة الآتية :

الفرع الأول ـــ احترام العقل الانسانى فى الاسلام وفكرة الاستقطاب :

ليس هنـــاك فكر عرفته البشرية أكثر احتراما للعقل من الاســـلام ، تلك حقيقة لا يجهلها ملم بجوانب هذا الفكر ، فلقد جعل الاسلام العقل مناط التكليف، والتصديق بالاسلام والايمان بالله انما يقوم على أساس النظر العقلى فى الادلة

(١) بول أ. باران ، الاقتصاد السياسى والتنمية ، ترجمة أحمد فؤاد بلبلع ، دار العلم ، القاهرة ، بدون رقم ، عام ١٩٦٧ ، ص ٨٢

العقلية التى يقدمها الاسلام على صحته ، ولا يطلب من الانســان أكثر من ان يخلو الى عقله بعيدا عن غوغائية الجماهير ثم يعرض الاسلام على عقله فان أقره فليؤمن ، وان لم يقبله فليرفضه • يقول تعالى **«انما أعظكم بواحدة ، أن تقوموا لله مثنى وفرادى ثم تتفكروا »**(١) والى هذا الحد بلغ احترام الاسلام للعقل•

ولكن ما علاقة ذلك بقضيتنا ؟

ان العلاقة لجد وثيقــة ، فاذا كان الاسلام قد احترم العقــل وجعــله مناط التكاليف وطريق الوصول الى معرفة الحق ، فان مثله لا يقبل امتهان العقل باكراهه على وقف نشاطه بحجة ان عصر صياغة المناهج الانمائية قد انتهى ، وان ما قدمته أوربا منها فيه الكفاية ، فذلك امتهان للعقل لا ينفق فى سوق الاسلام• بل ان المنهج الذى يقدمه الاسلام ، يقدم القواعد الجوهرية المتعلقة بالناحية المذهبية ثم يترك للعقل أن يبتكر ويبدع من النظم ما يصلح لتنمية المجتمعات المتخلفة ، ومن ثم يقول الفكر الانمائى الاسلامى ان لدينا مذهبا واحدا والعديد من النظم تبعا لاختلاف الزمان والمكان وما ينتجه ذلك من تغير الظروف(٢) بل ان الفكر الاســلامى يقدم على لسان الامام الغزالى مبدأ بالغ الاهمية مضمونه انه لا يجوز بالنسبة للمسائل الاجتماعية الاحتجاج بأقوال السلف أو بما يقال له الاجماع على صورة الاطلاق (٣) فما بالنا اذا كان هذا السلف آدم ســميث ومالتس وماركس ؟

ان احترام الاسلام للعقل البشرى يجعله يشجب الفكرة المعطلة لنشاطه فى ميدان المناهج الانمائية ، أى يشجب فكرة الاستقطاب التى عششت فى رءوس مسئولى التنمية فى العالم الثالث والاسلامى •

---

(١) سورة ســبأ ، الآية رقم ٤٦

(٢) د. محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجع سابق ص ٧٠

(٣) د. راشد البراوى ، قادة الفكر الاسلامى ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ط ١ عام ١٩٦٩ ص ٣١٥

الفرع الثانى — الانفتاح على الفكر الانسانى فى الاسلام وفكرة الاستقطاب :

يؤمن الفكر الاسلامى بأن الحكمة « الفكرة الصحيحة فى اى ميدان » هى ضالة المؤمن ينشدها ويبتغيها ، وحيثما وجدها أخذها ، لا يعنيه من اين جاءت • فهو انسانى النزعة لا عنصرى النزعة ، فأيا كان موطن العلم فالاسلام يحث اتباعه على طلبه فى مواطنه مهما تناءت • يقول عليه الصلاة والسلام « الحكمة ضالة المؤمن انى وجدها أخذها » هكذا يتحدث الرسول صلوات الله وسلامه عليه ، فالمؤمن يتشوف الى الفكرة الصحيحة « الحكمة » تشوف من فقد حاجته اليها • ويقول عليه الصلاة والسلام « اطلبوا العلم ولو فى الصين »[1] أى مهما بعدت الشقة وطال السفر فان العلم خليق بأن تتكبد من أجله المشقات •

فهل هذا الفكر الانسانى ينظر بأدنى قدر من الاحترام الى فكرة الاستقطاب فى المناهج الانمائية ؟ انه لا ينظر اليها الا شذرا ، ولا تلقى منه الا المقت ، ولا ينال معتنقها منه الا الرثاء له على ما فرط فى المنحة الالهية الكبرى الا وهى العقــــل •

وهكذا نرى ان انسانية الفكر الاسلامى انفتاحه على كل فكر سليم يستفيد منه ، يجعله ينكر فكرة الاستقطاب ويشجبها •

الفرع الثالث — وجود الاســلام ينفى فكرة الاستقطاب :

بينا ان احترام الاسلام للعقل وانفتاحه على الفكر الانســانى يجعلانه يشجب فكرة الاستقطاب ، وفى هذا الفرع نناقش طريقا ثالثا نستقى منــه موقف الاسلام من فكرة الاستقطاب • هذا الطــريق هو ما يمثله الاســلام بوجوده ، ذلك ان وجود الاسلام وان عميت عنه ابصار أطراف فكرة الاستقطاب هو فى حد ذاته نفى للفكرة ، ذلك ان الاسلام — كما يراه المنصفون من الغربيين لا كما نراه نحن فقط — طريق ثالث للتنمية يفضل المنهجين اللذين جرى حولهما هذا الاستقطاب • يقول المفكر الفرنسى « جاك اوسترى » ان طريق التنمية الاقتصادية لا تنحصر فى الطريق الراسمالى والطريق الاشتراكى ، وانما هناك

---

(١) الجامع الصغير ، ج ١ ، ص ١٠٩

طريق ثالث راجح هو الطريق الاسلامى .. وان على المسلمين ان يبحثوا فى دينهم عن بذور التجديد الفعال ، فعندهم الرغبــة فى ذلك — ولديهم كل العناصر الضرورية له » (١) . ولن نطيلها هنا الحديث عن الاسلام كمنهج للتنمية — فان هذا البحث ليست له غاية غير ذلك — ونكتفى بأن نقول : ان وجود الفكــر الاسلامى بما يمثله من منهج مستقل للتنمية الاقتصادية يختلف عن الاشتراكية والرأسمالية ، ينقض فكرة الاستقطاب من أساســها ، فالمناهج التى تعيش فى عالم اليوم هى على الأقل ثلاثة ، الرأسمالية والاشتراكية والاسلام الذى يعيش نظريا وعقائديا فى حياة الامة الاسلامية وان كان معزولا عن مجال التطبيق .

وبناء على ما سبق فانه اذا جاز لفكرة الاستقطاب ان تعيش فى العالــم الثالث غير الاســلامى ، فمــا كان لها ان تعيش لدينا حيث تعيش الشريعة الاسلامية ، والاطلاع عليها فى متناول ايدى المستقطبين وقد زعموا انهم من أهل العلم وحصلوا منه منتهاه .

« فهل عسيتم أن توليتم أن تفسدوا فى الارض وتقطعوا ارحامكم ؟ اولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى ابصارهم ، أفلا يتدبرون القــرآن ؟ أم على قلوب اقفالها(٢) ؟

ولعل هذا البحث يستطيع ان يرفع الغشاوة عن اعين هؤلاء فيقرب المنهج الاسلامى خطوة الى ميدان التطبيق ، بتوفيق الله تعالى .

نتائج البحــث

عقدنا هذا البحث لتقويم فكرة الاستقطاب الذى تحقق حــول المناهج الانمائية المستوردة فى العالم الثالث عامة والعالم الاسلامى خاصة . ومن أجل ذلك قمنا بعرض الفكرة على الواقع العملى ، ثم المنطق العقــلى ، ثم الفكر الاسلامى ومنطقه ، ونستطيع ان نلخص نتائجه فيما يلى :

(١) جاك اوسترى ، الاسلام فى مواجهة التقدم الاقتصادى ص ٢٥ — ٦٩ مشار اليه فى د. محمد شوقى الفنجرى ، المدخل الى الاقتصاد الاسلامى ، مرجع سابق ، ص ٢٠٩ وهامش ٢١٠.

(٢) سورة محمد صلوات الله وسلامه عليه الآيات رقم ٢٢ — ٢٤

١ — ان الواقع العملى فى البلاد التى صدرت لنا هذه الفكرة لا يقيم لها وزنا فهى فكرة للتصدير كغيرها مما يصدره العالم المتقدم للعالم الثالث دون ان تستهلك محليا لديه ٠

٢ — ان المنطق العقلى يشجبها اذ يشجب فكرة السير الخطى للحضارة أو فكرة الاختلافات العقلية بين الشعوب وانقسامها الى شعوب مفكرة واخرى مستقبلة للفكر ٠

٣ — ان الفكر الاسلامى يشجبها بوجوده ذاته من ناحية ، كما أن موقفه من العقل الانسانى واحترامه ، وانفتاحه على الفكر الانسانى يشجبها من ناحية أخرى ٠

نتائج الفصل

عقدنا هذا الفصل لدراسة فكرة الاستقطاب القائم حول مناهج التنمية المستوردة فى العالم الاسلامى لنتبين مضمونها واسباب سيطرتها ثم قيمتها الحقيقة ٠ ونستطيع ان نعرض أهم نتائج هذا الفصل فيما يلى :

١ — مضمون فكرة الاستقطاب يتلخص فى ايمان البعض بأن مناهج التنمية تنحصر فى الرأسمالية والاشتراكية دون ثالث لهما ، وتمتد جذور هذه الفكرة الى اليوم الذى آمن فيه العالم الثالث بامامة الفكر الاوربى غداة السيطرة الاستعمارية لاوروبا على هذا العالم ٠ وتقوم الدول صاحبة المناهج بتكريس فكرة الاستقطاب ومدها بالحياة سياسيا وفكريا واعلاميا لما يحققونه من ورائها من اهداف ومصالح ٠

٢ — ولقد سيطرت هذه الفكرة على المجالين الاكاديمى والتطبيقى لدينا وترجع أسبابها الى اسلوب التربية المؤمن بامامة أوربا ، كما ترجع الى اسناد مهمة التفكير الى من لا يحسنها ، والى جهل المفكرين التام بالاسلام ٠

٣ — ترتبت نتائج عدة على هذه الفكرة وسيطرتها . فقد عقمت العقل عن البحث ووضعته على طريق خاطىء لا يؤدى الى تقدم ، كما أعاقت أمكانيـــة اكتشاف المنهج الصحيح .

٤ — ومع كل هذا فهى فكرة لا يصدقها واقع العالم المتقدم الذى يصدرها ، كما أنه لا يقرها منطق العقل السليم ، ويشجبها وجود منهج ثالث معترف به منا ومن المخلصين من المفكرين الغربيين ، وهو يعيش نظريا وعقائديا فى حياة الامة الاسلامية ، ووجوده هذا يكسر فكرة الاستقطاب ويقضى عليها من أساسها .

الفصل الثالث

الفكر الاسلامى والتنمية الاقتصادية على مر التاريخ

تمهيـــــد :

بينا فى الفصـــل السابق أن العدد الأكبر من المهتمين بشـــئون التنميـــة الاقتصادية على المستويين النظرى والتطبيقى ، قد استقطبهم المنهج الرأسمالى والمنهج الاشتراكى ، فبينما يرى الكتاب الاشـــتراكيون ان الرأســـمالية طريق مسدود أمام الدول النامية وأنه لا سبيل لتصفية الفقر والجهل والمرض ، وتوفير مستوى معيشة انسانى للملايين الفقيرة فى العـــالم الثالث الا باختيار طريق الاشتراكية(١) ، اذ بالكتاب الرأسماليين يعلنون أن الطريق الاشتراكى فى التنمية لن يصل بالدول النامية الا الى العبودية ، وفقدان انسانية الانسان ، ثم لا يعودون بعد ذلك الا بما يعود به الحيوان من اشباع بيولوجى •

وهكذا يرى الرأسمالى بأخلاص ان الحضارة البشرية مهددة بالزوال اذا حلت الاشتراكية محل الحرية الاقتصادية ، ويرى الاشتراكى بأخلاص لا يقل عن اخلاص زميله الرأسمالى انه لا يوجد سوى وسيلة واحدة لصيانة الحضارة البشرية وهى الغاء النظام الرأسمالى واحلال النظام الاشتراكى محله ، وكلا الفريقين يضع قوانينه الخلقية على أساس من نظرياته الاقتصادية(٢) •

والمفكرون المسلمون فى هذه المعـــركة التى لا ناقة لهم فيها ولا جمل ، يرون صدق الطرفين • فالطريق الرأسمالى مثله مثل الطريق الاشتراكى ،كلاهما مسدود — على الأقل أمام العالم الاسلامى — ان لم يكن امام العالم الثالث أجمع ، كما يتهم انصار كل منهج المنهج الآخر • وأنه لابد من طريق ثالث يسلكه العالم الاسلامى ، ويكون قادرا بالسير فيه على حل مشـــكلاته ، التى فشلت المناهج المستوردة فى حلها ، بحيث يطبق منهجا يملك القدرة على حشد طاقات الجماهير ، وتجنيدها لتحقيق التنمية الاقتصادية •

---

(١) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جـــديد ، مرجع سابق ، ص ١٩٦

(٢) محمد أسد ، منهاج الحكم فى الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٢٣

لقد أصبح واضحا من الفصلين السابقين ، أنه ليس فى وسع نظام من الانظمة المتصارعة — سواء منها ما يقوم على الحرية الاقتصادية أم ما يقوم منها على التخطيط الاقتصادى — ان يحيل الفوضى القائمة فى العالم الاسلامى، الى ما يشبه النظام ، اذ هى تعالج مجتمعات ومناطق ليست لها بها خبرة ، ولا سابق معرفة ، تريد اكراهها على ان ترتدى زيا لم يقطع على قدها .

ان الحلول التى تقدمها هذه المناهج تقوم على مصالح متوهمة لفئات او طبقات قد لا تكون قائمة فى عالمنا الاسلامى ، والا فمتى قامت لدينا طبقة « بروليتاريا » أم متى كانت لدينا طبقة رأسمالية ؟ واذا كانت هذه أو تلك موجودة على سبيل الفرض فان هذه النظم تقوم على مصالح متوهمة لهذه الطبقة أو تلك ، تقوم على أهواء الناس ومطالبهم المادية ، وهيهات ان يتفق الناس على منهج اذا كانت مصالحهم المادية المتعارضة هى الحكم فى تحديد المنهج الصالح من غير الصالح .

فما لا شك فيه ان المنهج الرأسمالى يحقق مصالح فئة على حساب فئة أخرى ، كما ان المنهج الاشتراكى يضر بالفئات التى يخدمها المنهج الاول ، ولن نرضى الجميع ، طالما اننا نطبق مناهج يعترف مبدعوها ، بأنها تقوم على اساس طبقى ، بل ان واحدا منها يعلن ان من بين اهدافه الأساسية ، اذكاء نيران الصراع الطبقى .

ان العالم الاسلامى لا يصلحه ويبنيه هذا المنهج أو ذلك ، وانما هو فى حاجة الى منهج لاينتمى الى هذه الطبقة أو تلك ، الى منهج لا يتحزب للعمال او يمالىء رأس المال ، الى منهج ينظر الى الجميع على أنهم أعضاء أسرة واحدة ، « وان التناقضات الاجتماعية تعتبر فى نظر الاسلام كالسالب والموجب ، للتعاون والتكامل ، لا للتصارع والاقتتال »(١) ليكونوا جماعة تكمل بعضها بعضا ، لا ليتوزعوا شيعا واحزابا ، أو فئات وطبقات . لقد وجدت الفروق بينهم — ولا يملك أى منهج فى الوجود ان يمحوها — ليعود صاحب الفضل بفضله على من لا فضل له ،

(١) د. محمد شوقى الفنجرى ، ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية ، مرجع سابق ؟ ص ٨٦

ليستخدم صاحب المال ماله فى سد مصالح المجتمع والوفاء بمصالح ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ، حتى ليكون هـو وغيره فى الانتفاع بمـاله سـواء « فما الذين فضلوا برادي رزقهم علي ما ملكت ايمانهم فهم فيه سـواء »(١) هذا هو المنهج الذى يحتـاج اليه العالم الاسـلامى ، وهو فى متناول يديه ، اذ هو يعيش فى ضمير الامة نظريا وعقائديا ، انه المنهج الاسلامى فى التنمية المشتق من الكتاب الكريم والسنة المطهرة ، وفهم المسلمين لهما .

أنه منهج ينبع من بيئة الاسلام ، بقيمها الخاصـة التي تختلف عن قيم الغرب أو الشرق ، ومن ثم فله أهدافه الخاصة ومفاهيمه المستقلة ، ومصطلحاته وتعبيراته .

هذا المنهج بعد طول الفشل الذى لقيناه على يد المناهج المستوردة ، يمثل اليوم طوق النجاة الذى ان لم نتلقفه بسرعة ، هوينا الى ظلمات القاع . فهو المنهج الذى يحفظ هويتنا ، ويجعل لنا وجودا مستقلا لا وجودا ذنبيا ، هـو المنهج الذى يتحقق به التوافق بين مفاهيمنا واهدافنا الانمائية وبين قيمنا التى هى نحن ونحن هى ، هو المنهج الذى يحقق لنا المعاصرة والأصالة فى وقت واحد .

ولتحديد هذه المفاهيم وتلك الأهداف ، وبيان المصطلحات ، سنغوص فى أعماق تاريخنا الاصيل لنقف على هذا المنهج ، على مفاهيمه واهدافه ومصطلحاته وتعبيراته ، من ذلك التراث الضخم الذى خلفه لنا المفكرون الاسلاميون فى ميدان الانماء على مر العصور وعلى امتداد ١٤ قرنا من الزمان ، وذلـك من خـلال مباحث هذا الفصـل والتى تمثل الانتقال الطبيعى الى الباب الثانى الخاص بدراسة منهج التنمية فى الاسلام عقب دراسة تاريخ الفكر الانمائى فى هذا الفصل بمباحثه الثلاثة الاتيـة :

---

(١) سورة النحل الآية رقم ٧١

المبحث الاول : طرف من العطـاء الفكرى الاسلامى للتنمية على مر العصور .

المبحث الثانى : من القمم الشامخة فى الفكر الانمائى « الامام على كرم الله وجهه » .

المبحث الثالث : من القمم الشامخة فى الفكر الإنمائى « الامام أبو يوسف رحمه الله » .

وسنتعرف من هذه الدراسة التاريخية على مفاهيم وأهداف ومصطلحات التنمية فى الإســـلام .

المبحث الأول

طرف من العطاء الفكري الاسلامي للتنمية على مر العصور

تمهيد :

لم ينقطع اسهام المفكرين المسلمين فى اثراء الفكر الاقتصادى بعامة ، والانمائى منه بخاصة منذ عصر صدر الاسلام حتى اليوم ، وانما يتفاوت هذا العطاء بتفاوت حظ هذا الفكر من حكم الحياة الاقتصادية ، فيوم ان كانت الدولة الاسلامية تعيش عصرها الذهبى ، واستقلالها الفكرى ، واعتمادها على العباقرة من ابنائها فى حل مشكلاتها ، كان هذا العطاء وفيرا والاسهام غزيرا ويوم ان تبدلت أحوال الدولة ، انزوى هذا الفكر بين دفات الكتب وأضابير المؤلفات . فلقد توزعت الدولة دويلات ، وانقسمت الوحدة الى شيع وأحزاب ، تشاغلت عن التنمية والعمارة بالمنازعات التى انتهت بها الى الوقوع فى براثن الدول الأوربية ، فمزاحمة فكر هذه البلاد للفكر الاسلامى ، بل حكم الواقع والحياة ، واستمر الفكر الاسلامى بين دفات الكتب واضابير المؤلفات . واليوم يحاول هذا الفكر ان ينتهز يقظة المسلمين الحديثة ، ويأمل ان يعود الى حكم الحياة من جديد ، بعد أن افلست كل الأفكار التى استوردت من الشرق أو الغرب .

وهذا المبحث سيختص بالقاء الضوء على الفكر الاسلامى فى مجال التنمية ، خلال عصور الاسلام المنقضية منذ هجرة المصطفى صلوات الله وسلامه عليه ، الى هذا العام المتمم للمائة الرابعة عشر من عمر الاسلام .

وسنرى من خلال هذا العرض الموجز ان العطاء الاسلامى لم ينقطع طوال هذه القرون وان اتصف بالغزارة فى عصر والاقلال فى عصر آخر ، طبقا لما عليه حال الدولة الاسلامية من نهضة أو تخلف ، وسنرى ان هذا الفكر فى غزارته أو قلته هو فكر أصيل فى الحالتين ، ينم عن عبقرية فذة ونظرات عميقة .

ومطالب هذا المبحث المتضمنة لهذا العرض هى :

المطلب الاول : الظروف المحيطة بالفكر الانمائى الاسلامى .

المطلب الثانى : مسار الفكر الانمائى الاسلامى ٠

المطلب الثالث : النهضة الحديثة للفكر الانمائى الاسلامى ٠

المطلب الاول

الظروف المحيطـة بالفكر الانمـائى الاسلامى

لقد احاطت ظروف بالفكر الانمائى الاسلامى ، جعلت له سمات معينـة يختلف فيها عن غيره من الافكار التنموية لدى المجتمعات الاخرى ، تتمثل هذه الظروف فى أنه فكر كان يجب أن يخرج الى حيز الوجود بحكم الاسلام من ناحية ، وكان عليه أن ينشـأ داخل اطار الدراسات الاسلامية الفقهية من ناحية أخرى ٠ وهذان الظرفان استلزما ثالثا لهمـا ، هو حيوية هذا الفكر واستمراره مزدهرا برغم العوامل المحيطة المثبطة ٠ وسنتبين كل هذه الظروف فى الفروع الثـلاثة الاتية :

الفرع الاول — ضرورة الفكر الانمـائى لفهم الاسلام :

لقـد جاء الاسلام منهجا شاملا للحياة بشتى جوانبها ، وكان على المسلمين أن يتوافروا على فهم الكتاب الكريم والسنة المطهرة ، أصلا الاسلام ، ومتضمنا منهجه للحيـاة فى مناحيها المختلفة ٠ فتلك فريضة اسلامية لابد من القيام بها ، والجانب الاقتصادى من الحياة بصفة عامة ، وما يتعلق بالتنمية الاقتصادية ، وتحقيق العمـارة على وجه الارض بصفة خاصة منه ، يمثل جانبـا من أهم الجوانب التى يتضمنهـا منهج الاسـلام ٠

لذا كان من الطبيعى أن يكون فهم هذا الجانب والوقوف عليه أمرا ضروريا لفهم الاسلام ككل ، وكان على المفكرين المسلمين أن يتنـاولوا شـئون التنمية الاقتصادية بالبيـان ، وان يستخلصوا الصورة التنظيمية أو التطبيقية للمذهب الاسلامى ، والتى تتفق مع ظروف العصر والمكان فى صورة تنظيم يحكم الحياة الاقتصـادية ٠

فكون الاسلام منهجا للحياة فى شتى جوانبها جعل من واجب المفكرين الذين يتعرضون لتبيــان هذا المنهج ان يتعرضوا للجوانب الاقتصادية فى المنهج الاسلامى العــام •

ومن هنا كان طبيعيا ان يكون المفكرون المسلمون هم أول من أسهم فى اثراء الدراسات الاقتصادية عامة والانمائية بوجه خاص الى حد افرادها بمؤلفــات خاصة بهــا[١] • فلقــد قدموا هذه الدراسات وهم بصدد توفرهم على فهم شريعة الاسلام وشرح أصولهــا ، وبيان احكامها التى تضمنها القرآن الكريم والسنة المطهرة ، ومن هنا كان قولنا ان من الظروف الخاصة بنشأة الفكر الانمائى الاسلامى ، انه نشــأ استجابة ضرورية لفهم الاسلام والوقوف على هــديه فى كل مجالات الحياة والتى منها بلا شك المجال الاقتصادى الانمــائى •

الفرع الثانى — الفكر الانمائى الاسلامى نشأ فى حضن علوم الفقه والتفسير :

انطلاقا من الفكرة السابقة والخاصة بأن الفكر الانمــائى الاسلامى كان ضرورة لفهم الاسلام فى هذا المجال من مجالات الحياة ، فان ذلك قــد ترتب عليــه أن هــذا الفكر قد نشأ فى أحضان علوم الفقه وتفسير القرآن الكريم • فعلماء التفسير عندما يتناولون الكتاب الكريم بالبحث والدراسة فانهم يوضحون الجانب المتعلق بالتنميــة الاقتصادية وهم بمعرض شرح آيات القرآن • كما أن الفقهــاء وهم يفصلون احكام الشريعة وما تتضمــنه من جوانب اقتصــادية وانمــائية يدلون بنظراتهم واجتهاداتهم فى هذا المجال • ومن هنــا فانه لا يخلو مؤلف فقهى من تناول الجــانب الاقتصادى للمجتمع الاسلامى — اذ الفقــه الاسلامى هو شرح لشريعة الاسلام التى تحكم مختلف جوانب الحياة — ان لم يكن هذا الجانب يستغرق معظم صفحات هذه المؤلفات ، ممثلا فى دراسة الركن الاجتماعى الاقتصادى من اركان الاسلام الا وهــو الزكاة ، وممثــلا أيضا فى دراسة جانب المعاملات ، وقيــام الافراد بكسب معاشهم ، بل ممثلا كذلك فى

---

(١) د. محمد شوقى الفنجرى : المذهب الاقتصادى فى الاســلام ، مرجع سابق ص ١١٧.

دراسة النظام السياسى ودور الدولة فى الحيــاة الاجتماعية بعامة والاقتصادية بوجه خاص ، فهــذه الجوانب التى تمثل المنهج الاسلامى فى المجال الاقتصادى والانمائى تمثل الجانب الاكبر مما اشتملت عليـــه مؤلفات الفقهاء .

« ولاشك انه لو استخلصت الاحكام الاقتصادية من بين ثنايا هــذه الكتب الفقهيــة ودونت فى أبحاث مستقــلة لتوفر لدينــا منها ما نسميه الاقتصـــاد الاسلامى » وهو اقتصاد يتضمن دراسات عميقة ســـواء فى مجال الكشف عن المبادئ الاقتصادية التى جاء بهــا الاسلام ، أو فى مجال بيــان حلول الاسلام لمشاكل ذلك العصر الاقتصادية ، وكيفية اعمال مبادئه الاقتصادية(١) .

والى جانب الدراسات الاقتصادية والانمائية التى تضمنتها فصول ومباحث الكتب الفقهية فان بعض هؤلاء الفقهاء قام بافراد الدراسات الاقتصادية بمؤلفات خاصة بهــا لا تشتمل الا عليها . ولقــد كان لارتباط الدراسات الاقتصـــادية الانمائية بدراسات الفقه الاسلامى فضل سرعة ظهور تلك الدراسات منذ الصدر الاول للاسلام ، حيث أن المجالات الفقهية كانت أول المجالات التى ألف فيهــا المفكرون المسلمون ، ومن ثم كانت المجالات الاقتصادية من أولى المجــالات المطروقة . وترتب على اقتصار البعض على تناولها داخل مؤلفاتهم الاقتصادية ، واهتمام البعض الآخر بافرادها بالتأليف ان اختلف مقدار اسهــام كل مفكر فى هــذا الجانب ، فتراوح بين الآراء الاقتصادية المتناثرة — والتى تجئ اثنــاء بحث موضوع من الموضوعات ، أو تفسير آية من آيات القرآن الكريم ، أوشرح حديث من أحاديث المصطفى صلوات الله وسلامه عليه — الى تخصيص أقسام للجانب الاقتصادى داخل المؤلف ، الى افراد الجــوانب الاقتصادية بكتب مستقلة . كذلك اختلفت هذه الاسهامات من حيث اهميتها وعمقهــا ، من مجرد الملاحظات الاقتصادية البسيطة الى النظرة الاقتصادية العميقــة الى النظريات والقوانين الاقتصادية العــامة .

وهكذا كان لنشأة الدراسات الاقتصادية والانمائية الاسلامية داخل احضان علوم الفقة والقران ، ما أعطاها سمات خاصة منعكسة عليها بحكم هذه النشأة .

(١) المرجع السابق ص ١٦

الفرع الثالث — عدم تقيد الفكر الانمائي الاسلامي بالادوار التي مرت بها الدولة :

يرى الباحث أن الاسهام الفكرى الاسلامى فى مجال التنمية لم يرتبط بالادوار التى مرت بها الدولة الاسلامية من قوة وضعف أو من وحدة وتفرق ، صحيح أن حظ هذا الفكر من حكم الحياة الواقعية وترشيد حياة المجتمع قد اختلف بين فترات القوة والضعف ، فترات الوحدة والفرقة ، الا أن الاسهام الفكرى لم يتأثر كثيرا بهذا وانما استمر فى العطاء وبقوة خلال العشرة قرون الاولى على الاقل ، ان لم يكن خلال الاثنتى عشرة قرنا الاولى ، والسبب فى هذا — فى رأى الباحث — يرجع الى الخاصية المحيطة به والمتمثلة فى ارتباطه بالفقه الاسلامى من ناحية ودراسات القرآن والحديث من ناحية أخرى • فلقد استمرت هذه الدراسات فى نموها وازدهارها حتى فى عصور ضعف الدولة وتفرق كلمتها ، وتعدد الخلفاء وتكاثر الملوك والسلاطين ، بل لعل عددا كبيرا من أمهات كتب الفقه والتفسير والتى تحتوى على نظر اقتصادى وانمائى ثاقب ، كتب معظمها بعد خمسة قرون أو أكثر من صدر الاسلام • فبداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد « الحفيد » كتب فى القرن السادس هـ ، والجامع لاحكام القرآن للقرطبى كتب فى القرن السابع هـ ، والشرح الكبير للامام الدردير كتب فى القرن الثانى عشر هـ •

بل أهم وأكبر مصنف فى الفقه الحنفى وهو مبسوط السرخسى كتب فى القرن الخامس الهجرى ، وكذلك تحفة الفقهاء للامام علاء الدين السرقندى وشرحه بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع للامام علاء الدين الكاسانى « ملك العلماء » كلاهما كتب فى القرن السادس هـ •

أما فى الفقه الشافعى فان مجموع النووى كتب فى القرن السابع هـ والاشباه والنظائر للسيوطى كتب فى القرن التاسع هـ ونهاية المحتاج الى شرح المنهاج للامام شمس الدين الرملى كتب فى القرن العاشر هـ •

وأما فى الفقه الحنبلى فان « المغنى » لابن قدامة كتب فى القرن السابع هـ

واعلام الموقعين عن رب العالمين ، والطرق الحكمية فى السياسة الشرعية وكلاهما لابن القيم قد كتبا فى القرن الثامن الهجرى(١) .

ناهيك عن مفخرة الفكر الاقتصادى والاجتماعى فى الاسلام وهى مقدمة ابن خلدون والتى كتبت فى القرن الثامن الهجرى (الرابع عشر الميلادى) ومن ثم يتضح لنا بما لا يدع للشك مجالا ، أن الفكر الانمائى الاسلامى لم يتوقف عن العطاء بانحلال وحدة الدولة الاسلامية وانتهاء فترة المد الاسلامى ، كما يوضح لنا أن عباقرة الفكر الاسلامى لم يخضعوا للحكم الجائر القاضى بقفل باب الاجتهاد ، والحياة على تراث الآباء والاجداد ، فهو حكم يتناقض مع الاسلام وحكمه للحياة فى جميع مجالاتها . ومن ثم رأينا فى هذه الفترة مفكرين مسلمين ذوى اسهام كبير فى ميدان الفكر الانمائى ، ووضع الاصول السليمة لتحقيق العمران على ظهر الارض ، وان لم يكن هذا الاسهام بمثل الغزارة التى كان عليها فى صدر الاسلام والقرون الاربعة أو الخمسة الاولى . ان الخاصية التى ربطت الفكر الانمائى بفقه الشريعة بصفة عامة قد كفلت لهذا الفكر استمرار العطاء رغم الحالة العامة للمجتمع .

المطلب الثانى

مسار الفكر الانمائى الاسلامى

لقد سلك الفكر الانمائى الاسلامى خلال مسيرته الطويلة منذ صدر الاسلام الى اليوم عدة مسالك ، وانتهج عدة طرق ، قدم من خلالها نفسه ، وأخذ بيد المجتمع الاسلامى فى طريق التقدم والازدهار يوم أن كان هذا الفكر يحكم المجتمع خلال عصر النهضة وصعود المجتمع الاسلامى ، ثم حفظ للمجتمع الاسلامى ذاتيته ، وأعلن عن حيويته اذ استمر فى العطاء برغم انتهاء فترة الرجوع اليه فى التطبيق بعد قفل باب الاجتهاد :

(١) انظر المرجع السابق بخصوص تواريخ هذه المؤلفات ، ص ١٤ ، ١٥ .

وتتمثل مسارات الفكر الانمائى الاسلامى فى ثلاثة مسالك هى :

١ — العطاء من خلال الدراسات الفقهية والقرآنية .

٢ — العطاء من خلال الدراســات المستقلة .

٣ — العطاء من خلال الدراسات المتعلقة بشئون الحضارة والعمران .

وسنتناول هــذه المسالك فى الفروع الثلاثة الاتيــة :

الفرع الاول — مسار الدراسات الفقهية والقرآنية :

كان هذا المسار هو اولى المسارات التى سلكتها الدراسات الخاصة بالفكر الانمــائى الاسلامى ، ولقــد قلنــا ان الفقهــاء كان ولابد أن يتناولوا المنهج الاسلامى للحياة من شتى جوانبه ، ومنها جانب الاقتصــاد والتنمية ، كما أن مفسرى القــرآن الكريم ، كان لابد من أن تكون لهم نظراتهــم الاقتصادية والانمائية ، وهم يتعرضون لفهم آيات الكتاب الكريم ومنها ما يضع أصول التنمية وتحقيق العمارة ، ويحــدد أهدافها ومراميهــا ويوضح سبلها وطرق تحقيقها . ولا نستطيع أن نحصى عدد من أسهم فى الفكر الانمائى الاسلامى من خــلال هذا المسار ، فهم فوق الحصر وأعصى على العــد ، فكل من كتب فى الفقــه الاسلامى كان يتعرض فى دراسته لموضوع الزكاة وكان يحدد لنــا وهو بهــذا الصدد ، موقف الاسلام من التخلف الاقتصادى « الفقر » وخطة الاسلام فى التخلص منه ، وتحقيق الغنى والتقــدم الاقتصادى . لقــد كانوا وهم بصدد تحديد ما يعطى الشخص من الزكاة يحددون مفهوم الغنى ومفهوم حد الكفاية ، والضمان الاجتماعى وكيف يتحقق ، والانتــاج وضرورة ممارسته ، والعمــل وضرورة اتخاذه رفيقا فى الحياة ، وكل ذلك من صميم الدراسات الانمائية ، بل كانوا وهم بهــذا الصدد يناقشون قضايا مثل مبدأ تقسيم العمل وأثره على الانتــاج ، وهم يستخلصون هذه الفكرة من حديث للمصطفى صلى الله عليــه وسلم يقول « اختلاف أمتى رحمة » فيفسره الغزالى بأنه اختلاف هممهم فى الصناعات والحرف حيث تقوم الحيــاة الاجتماعية على مبدأ تقســيم العمل ،

فيقول : فانتظام امر الكل بتعاون الكل ، وتكفل كل فريق بعمـل ، ولو أقبـل كلهم على صنعة واحدة لتعطلت البواقى وهلكوا »(١) بل ان الغزالى يسم أحـد أبواب كتابه بعنوان « علم الكسب وطرقه »(٢) •

والدراسات الانمائية التى تضمنتها المؤلفات الفقهية تمتد على مسـاحة الزمن الذى مر على الامة الاسلامية ، فلا ينقطع عطاؤها فى هـذا المجال حتى يومنـا هـذا ، فمؤلفات الفقه الاسلامى يكاد لا يخلو من احدها عقـد من العقود ، ناهيك عن قرن من القرون منذ صدر الاسلام ، ابتداء بمؤلفـات الامام الشافعى ومالك مرورا بمؤلفات الامام الدردير منذ قرنين مضيا وحتى نهضة الفقه الاسلامى الحديثة ممثلة فى مؤلفـات الامام ابى زهرة والشيخ محمد يوسف موسى والشيخ يوسف القرضاوى فى مؤلفه القـيم « فقه الزكاة » •

هـذا المسار من أهم المسارات التى سلكها الاسهام الاسـلامى فى الفكر الاقتصادى والانمائى ، ولو قيض له من يقوم بجمع الجوانب الاقتصادية من هذه الدراسات لتكون لدينـا فعلا ما نسميه الاقتصاد الاسلامى ، بما يتضمنه من دراسات عميقة سواء فى مجال الكشف عن المبادىء الاقتصادية التى جاء بهـا الاسلام أم فى مجال بيـان حلول الاسلام لمشاكل ذلك العصر الاقتصادية ، وكيفية أعمـال مبادئه الاقتصادية(٣) •

ونفس المسار سلكته النظرات الاقتصادية العميقة التى نراها عند مفسرى القرآن ، وجامعى أحكامه ، ابتداء من ابن جرير الطبرى مرورا بالجصاص فى كتابه « أحكام القرآن » (القرن الرابع) والقرطبى فى كتابه « الجامع لاحكام القرآن » (القرن السابع) فتفسير القرآن العظيم للحافظ عماد الدين ابن كثير (القرن الثامن) ثم تفسير الالوسى فى القرن المـاضى ، فتفسير المنـار ،

---

(١) الامام الغزالى ، احياء علوم الدين ، طبعة دار الشعب ، القاهرة جـ ٢ ص ٧٥

(٢) المرجع السابق جـ ٤ ص ٧٦٠

(٣) د. محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجع سابق ص ١٦

لرشيد رضا ، أوائل القرن الحالى ، فتفسير الشيخ شلتوت منــذ سنوات خلت ، ولا يخلو تفسير من التفاسير الكثيرة خلال الأربعة عشر قرنا المــاضية من فكر إنمــائى على قدر من العمق والاهمية ، نحن فى حاجة الى اضافته الى ما يمكن استخلاصه من المؤلفات الفقهية ، فكلاهما نبع واحد ، كلاهما (التفسير والفقه) يرجع الى القرآن العظيم ، والســنة المطهرة .

الفرع الثانى — مسار الدراسات المستقــلة :

ذلك هو المسار الثانى الذى سلكه الفكر الانمائى الاسلامى بقيــادة عدد من أعلام الفكر الاسلامى بتخصيص مؤلفات تتناول الجوانب الاقتصادية من منهج الاسلام للحيــاة ، أى تتناول المنهج الاسلامى فى ميدان الاقتصاد ، على وجه العموم وميدان الفكر الانمــائى بالتالى .

وهذه المؤلفات المستقلة فى الميدان الاقتصادى الاســلامى تمتد امتــداد الدراسات التى تضمنتها كتب الفقه ، فتشمل تاريخ الاسلام كله ، تبــدأ بمؤلف الامام ابى يوسف المعروف باسم « كتاب الخراج » فمؤلف يحى بن آدم القرشى والذى يحمل اسم الخراج أيضا . والمؤلفان ظهرا خلال القرن الثانى من الهجرة ، وهمــا يشتملان على فكر انمــائى متقدم[١] ، وهما اللذان جعلا الفكر الاسلامى يقــدم اولى محاولات البشرية لافراد الفكر الاقتصادى بالتآليف المستقلة ، فلا يعرف تاريخ العالم المدون كتابا اقتصاديا يسبق هــذه الكتب وبخاصة كتاب أبى يو سف .

وتستمر الدراسات المستقلة فى ميدان الفكر الاقتصادى فى مسارها فتعرض لنــا الفكر الانمائى للاسلام خلال القرون التالية ، حتى لا يخلو قرن منهــا من مؤلف اقتصادى انمــائى ذى شأن .

فها هو ذا الامام محمد بن الحسن الشيبانى (متوفى ٢٣٤ هـ ٨١٥ م) صاحب الامام ابى حنيفة وزميل الامام ابى يوسف صاحب الخراج ، يقــدم فى

(١) خصصنا لواحد منها وهو كتاب الخراج لابى يوسف المبحث الثالث من هذا الفصل لعرض فكره كنموذج للفكر الانمائى الاسلامى .

الثلث الاول من القرن الثالث الهجرى مؤلفة الاقتصادى الانمائى الموسوم « الاكتساب فى الرزق المستطاب » وفى نفس الفترة من القرن الثالث الهجرى يقدم الامام أبو عبيد القاسم بن سلام (المتوفى ٢٢٤ هـ ٨٠٥ م) لوسع كتاب وأجمعه لكل ما يتعلق بالاموال فى الدولة الاسلامية(١) • ثم تخلف هذه المؤلفات مؤلفات تشبهها فى الموضوع وان حملت اسما مختلفا هو « الاحكام السلطانية أو السياسة الشرعية أو الحسبة » كلها تتحدث بصفة أساسية عن سياسة الدولة ودورها فى الحياة الاقتصادية ، نجد منها فى القرن الرابع الهجرى الاحكام السلطانية للماوردى الشافعى والاحكام السلطانية لابى يعلى الحنبلى ، ثم السياسة الشرعية لابن تيمية فى القرن السابع ثم تعود كتب الخراج الى الظهور ، فيؤلف الحافظ ابن رجب الحنبلى كتابه الاستخراج فى أحكام الخراج فى القرن الثامن الهجرى •

وهكذا تتصل سلسلة اعلام الفكر الاقتصادى الاسلامى فتغطى الفترة من تاريخ الاسلام حتى العصر التركى عندما يصل الامام محمد أمين الملقب بابن عابدين ما لم ينقطع من هذه الدراسات خلال القرن التاسع عشر الميلادى ، ليأتى القرن العشرون الميلادى ، الرابع عشر الهجرى ليشهد النهضة الحديثة ، وعطاءها الفكرى فى ميدان التنمية الاقتصادية بمؤلفات اقتصادية اسلامية متخصصة سنتناولها فى المطلب التالى بمشيئة الله تعالى •

الفرع الثالث — دراسات فى الحضارة وأسباب العمران :

وذلك هو المدخل الثالث الذى ولج منه الفكر الاسلامى ليقدم لنا موقفه من الفكر الانمائى الاسلامى •

ولو لم يكن فى هذا الميدان غير مقدمة ابن خلدون لكفت اسهاما فكريا فذا للعالم الاسلامى فى ميدان الحضارة وأسباب الثروة وقيام العمران ، وتحقق التنمية الاقتصادية وعوامل هذا التحقق ، ثم أسباب الانهيار الذى يصيب المجتمعات فيعيدها الى حالة التخلف •

---

(١) د. محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجع سابق ص ١٨ •

ان ابن خلدون يقدم لنــا دراسة مستفيضة فى نمو الثروة وأسبابه بلغ فيهــا مستوى لم يسبق اليه ، تماثل — ان لم تفق — دراسات آدم سميث فى نفس الموضوع والتى يضمها كتاب « ثروة الامم » ، ورغم أن بين صدور الكتابين ٣٩٤ عاما أى اربعة قرون فقــد بحث فى مقدمته مقومات الحضارة ونشوءها ، وانتــاج الثروة وصور النشاط الاقتصادى ، ونظريات القيمة وتوزيع السكان ، ولا يختلف الكتابان الا اختلافا بيئيــا .

ويمكن أن نقــدم سطورا مقتضبة من الفكر الانمــائى لابن خلدون :

لقــد تناول أول ما تناول الشروط الضرورية الممكنة لبداية التنمية ، وجعل من أهمهــا وجود حكومة عادلة ذات سياسة رشيدة ، وقوانين مرعية ، تمنع الظلم وتحفظ للمواطنين حقوقهم وتفسح المجال لآمالهم فيقول :

ان الملك اذا كان رفيقــا انبسطت آمال الرعايا ، وانتشطوا للعمــران وأسبابه ، فتوفر . ويعقد فصلا بعنوان « الظلم مؤذن بخراب العمران »يقول فيه: اعلم ان العدوان على الناس فى أموالهم ذاهب بآمالهم فى تحقيقها واكتسابهــا لمــا يرونه من أن غايتهــا ومصيرها انتهابها من أيديهم ، واذا ذهبت آمالهم فى اكتسابها وتحصيلها ، انقبضت ايديهم عن السعى فى ذلك ... والعمران ووفوره ، ونفاق اسواقه انمــا هو بالاعمال ، وسعى النــاس فى المصالح والمكاسب ذاهبين وجائين . فاذا قعد الناس عن المعاش ، وانقبضت ايديهم عن المكاسب كسدت اسواق العمران ، وانتقصت الاحوال وابذعر الناس فى الآفاق ، فخف ســاكن القطر ، وخلت دياره وخربت امصاره ، واختل باختلاله حال الدولة والسلطان ، لمــا انهــا صورة للعمران تفسد بفساد مادتهــا ضرورة »[١] ... ان حصول النقص فى العمران عن الظلم والعدوان أمر واقع لابد منه لمــا قدمنــاه ، ووباله عائد

---

(١) مقدمة ابن خلدون ، طبعة دار الشعب ، بدون رقم أو تاريخ فصل ٤٣ ص ٢٥٥

على الدول ، ولا تحسبن الظلم انمـا هو أخذ المـال أو الملك من يد مالكه من غير عوض ، ولا سبب كما هو المشهور ، بل الظلم أعم من ذلك ، وكل من أخذ ملك أحد أو غصبه فى عمله أو طالبه بغير حق ، أو فرض عليه حقـا لم يفرضه الشرع فقـد ظلمـه(١)••• واعلم أن هذه هى الحكمـة المقصودة للشـارع فى تحريم الظلم ، فلما كان الظلم مؤذنا بانقطاع النوع لمـا أدى اليـه من تخريب العمران ، كانت حكمة الحظر فيه موجودة فكان تحريمه لهـا ، وأدلته من القرآن والسنة كثيرة أكثر من أن يأخذهـا قانون الضبط والحصر •

ومن أشد الظلمات وأعظمها فى افساد العمران تكليف الاعمـال وتسخير الرعايا بغير حق ••• لان الرزق والكسب انمـا هو قيم أعمال أهل العمران ، فاذا كلفوا العمل فى غير شأنهم واتخذوا سخريا فى معاشهم بطل كسبهم واغتصبوا قيمة عملهم ذلك ، وهو متمولهم فدخل عليهم الضرر •• وان تكرر ذلك أفسـد آمالهم فى العمارة وقعدوا عن السعى جملة ، فأدى ذلك الى انتقاص العمـران وتخريبه(٢) •

ثم تحدث عن انشاء المدن وتعميرهـا بوصفها من أهم اجراءات تحقيـق التقدم والتنمية الاقتصادية ، فجاء بمـا ليس فوقه فى هـذا المجال ، يقول الدكتور محمـد صالح فى ذلك :

عنى الاقتصاديون الاقدمون بشروط انشاء المدن ومواقعها ، ونخص بالذكر منهم آدم سميث ، وجان بابتست ساى ، ولا يتسع المقـام لمقارنة آراء ابن خلدون بآراء هذين العالمين • ويكفى ان نقرر أن آراء ابن خلدون طريفـة فى بابهـا ، صحيحة فى مجموعهـا ، وهى تدل على قوة ملاحظته وانه استفاد من تنقـله بين مدن المغرب والمشرق فاستطاع ان يستخلص قواعد تعتبر أول ما وضع من نوعهـا(٣) •

---

(١) المرجع السابق ص ٢٥٦

(٢) المرجع السابق ص ٣٥٧ ، ٣٥٨ .

(٣) د• محمد صالح ، مجلة القانون والاقتصاد ، حقوق القاهرة السنة الثالثة ؛ ١٩٢٣ ص ٣٤٩

أما حديث ابن خلدون عن السكان وعلاقتهم بالتنمية الاقتصادية فانه حديث خبير بشئون التنمية فعلا ، اذ يرى ان زيادة السكان تؤدى الى تقسيم العمل وان تقسيم العمل يؤدى الى زيادة الانتاج ، وزيادة الانتاج تؤدى الى زيادة السكان مرة أخرى فيحدث تقسيم للعمل مرة أخرى يعقبه زيادة فى الانتاج وهكذا مرة ثالثة ورابعة ، فيكثر العمران ويتحقق التقدم • وهذه هى عبارة ابن خلدون •

« ثبت أن الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته فى معاشه ، وأنهم متعاونون جميعا فى عمرانهم على ذلك ، والحاجة التى تحصل بتعاون طائفة منهم تسد ضرورة الاكثر من عددهم أضعافا ، فالقوت من الحنطة مثلا لا يستقل الواحد بتحصيل حصته منه ، واذا انتدب لتحصيله الستة أو العشرة ••• وتوزعوا على تلك الاعمال او اجتمعوا ، وحصل بعملهم ذلك مقدار من القوت فانه حينئذ قوت لاضعافهم مرات(١) •

فأهل مدينة أو مصر اذا وزعت أعمالهم كلها على مقدار ضروراتهم وحاجاتهم اكتفى فيها بالاقل من تلك الاعمال ، وبقيت الاعمال كلها زائدة على الضرورات فتصرف فى حالات الترف وعوائده وما يحتاج اليه غيرهم من أهل الامصار ويستجلبونه منهم باعواضه وقيمه ، فيكون لهم بذلك حظ من الغنى •

وقد تبين أن المكاسب انما هى قيم الاعمال ، فاذا كثرت الاعمال كثرت قيمها بينهم ، فكثرت مكاسبهم ضرورة ، ودعتهم احوال الرفه والغنى الى الترف وحاجاته من التأنق فى المساكن والملابس واستجادة الآنية والماعون واتخاذ الخدم والمراكب ، وهذه كلها أعمال تستدعى (أى تطلب) بقيمها ويختار المهرة فى صناعتها والقيام عليها ، فتنفق اسواق الاعمال والصنائع ويكثر دخل المصر وخروجه •• ومتى زاد العمران زادت الاعمال ثانية ثم زاد الترف تبعا للكسب وزادت عوائده وحاجاته ، واستنبطت الصنائع لتحصيلها ، فزادت قيمها

(١) ليس هناك فرق بين هذا المثال ، ومثال الدبابيس المشهور الذى ضربه آدم سميث ليبين به اثر مبدأ تقسيم العمل فى زيادة الانتاجية •

وتضاعف الكسب فى المدينة لذلك ثانية ، ونفقت سوق الاعمال بها اكثر من الاول وكذا بالزيادة الثانية والثالثة(١) ».

وهكذا يظهر لنا ان ابن خلدون يجعل العمل هو العنصر الحاسم فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، بشرط أن تفسح الآمال أمام الناس وتصان قيم أعمالهم ، ولا تنتهب فتقضى على آمالهم ويقعدون عن السعى ، ومن ثم تسلب الامة اهم عناصر تحقيق التنمية وهو العمل . ولهذا نجد ابن خلدون يذكر للتخلف وخراب البلاد سببا نفسيا لم يسبق اليه احد من قبل ، وربما كان هو السبب الجوهرى للتخلف اللاحق بأقطار العالم الاسلامى اليوم ، هذا السبب يتمثل فى القهر الذى يوقعه الحكام الطغاة على شعوبهم ، مما يفقدهم الشعور بالعزة والرجولة والانسانية ، حتى اذا ندبهم الطغاة للدفاع عن الاوطان دعوا منهم نفوسا مستذلة ، وقلوبا وجلة ، ورجولة مفقودة ، فلم يصبروا على الحرب ساعات ، فهم قد تربوا على الجبن ، وليس هناك كبير فرق بين ذل هم فيه وذل متوقع من العدو . يقول ابن خلدون ان الملك اذا كان قاهرا باطشا منقبا عن عورات الناس وتعديد ذنوبهم ، شملهم الخوف والذل ، ولاذوا منه بالكذب والمكر والخديعة فتخلقوا بها وفسدت بصائرهم ، وربما خذلوه فى مواطن الحروب والمدافعات ... وان دام امره عليهم وقهره ، فسدت العصبية وفسد السياج من أصله بالعجز عن الحماية »(٢) .

بل انه يقرر أن الاستعباد يؤدى الى اسراع الفناء الى الامة المستعبدة ، بسبب ما يحصل فى النفوس من التكاسل .. فيقصر الامل ويضعف التناسل ، والاعتمار انما هو عن جدة الامل ، وما يحدث عنه من النشاط .. فاذا ذهب الامل بالتكاسل .. تناقص عمرانهم وتلاشت مكاسبهم ومساعيهم ، وعجزوا عن المدافعة عن انفسهم بما خضد الغلب من شوكتهم ، فأصبحوا مغلبين لكل متغلب ، وطعمة لكل آكل(٣) .

(١) المقدمة ، مرجع سابق ص ٣٢٥

(٢) المرجع السابق ص ١٣١

(٣) المرجع السابق ص ١٣٣

ثم يتحدث ابن خلدون عن وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية وصور النشاط التى من خلالها تتحول اعمال السكان الى قيم ومنتجات وعمران وتقدم ، فيتحدث عن الزراعة وعن التجارة وعن الصناعة . يتحدث عنها حديث العبقرى الذى لا يفرى فريه ، فيقول انها تمثل أوجه المعاش الطبيعية ويذكر ان المجتمعات تزاول الزراعة أولا ، فاذا تقدمت نسبيا ضمت الانشطة التجارية الى الزراعة ، فاذا ارتقى عمرانها ضمنت النشاط الصناعى الى الزراعة والتجارة(١) ، ويتحدث عن تقدم الصناعة التدريجى فيقول : لا يزال الفكر يخرج اصنافها ومركباتها من القوة الى الفعل بالاستنباط شيئا فشيئا على التدريج حتى تكمل ، لا يحصل ذلك دفعة واحدة ، وانما يحصل فى ازمان وأجيال ، اذ خروج الأشياء من القوة الى الفعل (أى تحول الفكرة الى تطبيق) لا يكون دفعة لا سيما فى الأمور الصناعية ، فلا بد له اذن من زمان ، ولهذا نجد الصنائع فى الامصار الصغيرة ناقصة ، ولا يوجد منها الا البسيط ، فاذا تزايدت حضارتها ، ودعت أمور الترف الى استعمال الصــنائع خرجت من القوة الى الفعل(٢) .

وفى ثنايا المقدمة يتضح موقف ابن خلدون من التدخل الحكومى فى شئون الاقتصاد فيرى للدولة دورا كبيرا فى تحقيق العمران والتقدم ، غير أن هذا الدور يتمثل فى ازالة العقبات من امام نشاط الافراد ، وتمهيد السبل لهم كى تنبسط آمالهم ، وينشطون لتحقيق العمران . ويرى ان اشتغال الدولة بالتجارة مثلا مضر بالعمران مؤذن بخراب البلاد(٣) .

وليس ابن خــلدون الا احــد المفــكرين الذين أثروا الفــكر الانمائى الاسلامى ، بسلوك هــذا المسار . ومنه يتبين أن الفكر الاسلامى — حتى فى الفترة التى تعتبر انتكاسا للدراسات الاقتصادية الاسلامية — يقدم مثل مقدمة ابن خلدون ، ذلك الأسهام العبقرى فى الدراسات الاقتصادية ، الى جانب العديد من الدراسات التى ظهرت فى هذه الفترة بالذات «القرن الخامس عشر الميلادى»

---

(١) المرجع السابق ص ٣٤٥ ، ٣٤٦

(٢) المقدمة ، مرجة سابق ص ٣٦٠

(٣) المقدمة ، مرجع سابق ص ٢٥٠ — ٢٥٢

ممثلة فى دراسات المقريزى فى الخطط وكتاب اغاثة الامة بكشف الغمة . العينى (بدر الدين محمود) مؤلف كتاب عقد الجمان ، والدلجى (على بن احمد)مؤلف كتاب الفلاكةوالمفلكون. تلك الدراسات التى ركزت، على كيفية تحقق العمـــران والتنمية والتخلص من الفقر والتخلف . وتعتبر كتابات هؤلاء المفكرون خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلادى « نقطة البدء » للمدرسة العلمية الحديثة فى الاقتصاد(١) .

المطلب الثالـــث

نهضـــة الفكر الانمائى الاسلامى الحديثة

تمهيـــــد :

يمر الفكر الاسلامى فى المجال الاقتصادى بشتى فروعه بمرحلة مهمة فى مساره الطويل ، تمثل النهوض بعد كبوة ، واليقظة بعد غفلة . صحيح انالعطاء الفكرى كما قلنا لم ينقطع خلال عصور الاسلام كلها ، لكن الذى انقطع فعـــلا هو حكم هذا الفكر للواقع ، الأمر الذى جعل منهفكرا مجردا ، لذات الفكر دون ان يكون له صدى فى جنباتالمجتمع ، ودون أن يأخذ بيد المجتمع بالتالىمن التخلف الى التقدم ، ودن ان يســـتفيد الفكر من تجـــدد الحادثات ووقوع التغيرات الاجتماعية ، فلهذا فان النهضة الحديثة للفكر الاسلامى تمثل ثورة على هذا الوضع ، فهى ترفض الحكم الجائر بقفل باب الاجتهاد وان كان لم يخضع له كثير من مفكرى الاسلام على مر العصور ، وهى ترفض ان يظلالفكر الاسلامى يدور حول نفسه بين جنبات الكتب واطروحات العلماء ، وانما تصر على أن يخرج لميدان التطبيق ليحكم المجتمع وليأخذ بيده من واقعه المشين الى وضع يليق بتلك الأمة التى كتبت على جبين الدهر وفى سجل الحضارة صـــفحات وضـــاءة . وسنتناول تلك النهضة فى الفروع الثلاثة الآتيـــة :

الفرع الأول : فتح باب الاجتهاد .

---

(١) د. محمد صالح ، الفكر الاقتصادى العربى فى القرن الخامس عشر ، مرجع سابق ، ومشار اليه عند الفنجرى — المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجع سابق ص ١٨ .

الفرع الثانى : تأصيل الفكر الاقتصادى الاسلامى •

الفرع الثالث : ولوج الميدان التطبيقى فى المجال الاقتصادى •

الفرع الاول — فتح باب الاجتهاد :

أولى علامات النهضة الحديثة فى الفكر الاسلامى هى الدعوة القوية التى يحملها المفكرون المسلمون فى شتى المجالات بعامة وفى المجال الاقتصادى والانمائى بخاصة ، ويدعون فيها الى فتح باب الاجتهاد بعد ان افتى بعض العلماء فى القرن الخامس الهجرى بقفله ، فانتهى فى نظرهم عهد الاجتهاد المطلق ليحل محله الاجتهاد المذهبى ، اى الاجتهاد الذى يتم داخل قواعد المذهب • ولقد كان ذلك ضربة اصابت الفكر الاسلامى •

فلقد جاءت الشريعة الاسلامية كمنهج يحكم الحياة فى جميع المجالات وفى جميع الأزمان ، ولذا فانها وضعت القواعد الاساسية وتركت التفصيلات ليضعها المجتهدون على ضوء الظروف المتغيرة بتغير الازمان والاماكن ، ومن ثم فلا بد أن يستمر حق العلماء بهذه الشريعة فى انزال احكامها على الوقائع التى تحدث فى عصورهم والاقطار التى يعيشون فيها ، ويكون قفل باب الاجتهاد بمثابة تعطيل الشريعة الاسلامية ، والغاء الهدف من انزالها • والفكر الاقتصادى الاسلامى اليوم على هذا الرأى ، بل انه لم يكتف بالدعوة الى فتح باب الاجتهاد وانما تقدم وولج هذا الباب ، وقدم لنا موقف الاسلام من شتى القضايا التى استجدت وتتطلب ان يحدد موقف الاسلام منها • وهكذا فتح باب الاجتهاد قولا وعملا وامسك المجتمع الاسلامى بيديه أولى ثمار النهضة الحديثة •

الفرع الثانى — تأصيل الفكر الاقتصادى الاسلامى :

من أهم المجالات التى ارتادها المفكرون المسلمون اثر ولوجهم باب الاجتهاد الذى فتح لهم أو فتحوه بأنفسهم ، هو المحاولة الناجحة لتأصيل الفكر الاسلامى ، ووضع المفاهيم الاساسية له فى متناول المفكرين ، ليستخدموها فى ابحاثهم وينطلقوا منها فى دراساتهم •

ومن أهم المفكرين الذين يمثلون هذه الظاهرة المفكر العراقى محمد باقر الصدر فى كتابه القيم الذى وسمه بـ «اقتصادنا» والضمير هنا يعود على المسلمين . لقد قدم باقر الصدر محاولة طيبة لتأصيل الفكر الاسلامى فى الميدان الاقتصادى ، وليجعله يقف فى شموخ أمام الاقتصاد الرأسمالى والاقتصاد الاشتراكى اللذين اهتم هذا المؤلف بتقييمهما تقيما موضوعيا شاملا ، وانتهى منه الى تفوق الفكر الاسلامى ، والذى قدم غيه هذه الدراسة المسهبة . كذلك من أهم المفكرين الممثلين لظاهرة تأصيل الفكر الاقتصادى الاسلامى المفكر المصرى الدكتور / محمد شوقى الفنجرى فى سلسة الاقتصاد الاسلامى التى قدم منها : ذاتية الاقتصاد الاسلامى ، الاسلام والمشكلة الاقتصادية ، التأمين فى الاسلام ، الى جانب مؤلفه الموسوم بـ « المدخل الى الاقتصاد الاسلامى » .

وقد وضع الدكتور الفنجرى مفاهيم واضحة للمذهب الاقتصادى الاسلامى وللنظام الاقتصادى الاسلامى والفرق بينهما ، كما كان له فضل تحديد مفهوم «حد الكفاية» فى الاسلام ، ذلك المفهوم الذى اتخذ منه هذا البحث جوهر المنهج الاسلامى لتحقيق التنمية ، وبفضل هذين المفكرين وأمثالهم ، توجد لدينا فكرة واضحة عن الاقتصاد الاسلامى وامكانية تطبيقه وطرق هذا التطبيق .

الفرع الثالث — ولوج ميدان التطبيق للاقتصاد الاسلامى :

لم تقتصر نهضة الفكر الاقتصادى الاسلامى الحديثة ، على ولوجها باب الاجتهاد وقيامها بتأصيل الفكر الاقتصادى الاسلامى فقط ؛ وانما اصرت على الخروج الى ميدان التطبيق ، لتجعل من الفكر الاسلامى الاقتصادى حاكما للمجتمع فى هذا المجال ، آملة فى ان تتمكن من الاخذ بيد هذا المجتمع الذى استهوته المناهج المستوردة حتى ضيع من جهوده الكثير دون طائل ، بسبب ضياع الطريق الصحيح من بين أقدامه .

وتمثلت بواكير هذا الاتجاه فى المؤسسات التمويلية التى أشرف عليها مفكرون اقتصاديون مسلمون ، حملوا على عاتقهم مهمة وضع الفكر الاسلامى فى جانب التمويل موضع التطبيق ، ولقد حورب بعضها من اعداء الاسلام الذين لهم

مواضع اقدام كثيرة فى حكومات الدول الاســـلامية ، حتى تمكنوا من اخراجه من الميدان (١) ، ويصارع بعضها الآخر التيارات المعادية للاسلام والارضيات الاسلامية بالاسم ، المتنكبة جادة الطريق فى الحقيقة ، ولكنها برغم هذا وذاك محاولات شجاعة لتطبيق الفكر الاسلامى فى الميدان الاقتصادى فى واقع المجتمع ، حيث تتشوف الجماهير الاسلامية لان يتم حكمها بمنهج الاسلام فى شتى المجالات • وتلك المحاولات اذا تعددت مجالاتها أمكنها أن تخدم الفكر الاسلامى من نواح عدة ، تخدمه بتفاعلها مع الجماهير فتوقظ فيهم الروح الاسلامية وتغرس فيهم الايمان بصلاحية منهجهم قولا وعملا ، وهى تخدم الفكر الاسلامى من ناحية اخرى هامة تتمثل فى صقل هذا الفكر وتقديم الوقائع المحـــددة التى تجعل الفكـــر يستجيب لها فيقدم حلولا لمشكلاتها ، وبذلك تثرى الدراسات الاقتصـــادية الاسلامية • وتضم المكتبة الاقتصادية الاسلامية الحديثة العديد من الدراسات التى نتجت عن هذا الاتجاة التطبيقى للفكر الاسلامى ، منها على سبيل المثال ، البنك اللاربوى فى الاسلام ، لمحمد باقر الصدر ، ومنهج الصحوة ، للدكتور أحمد عبد العزيز النجار وغيرهم كثير •

وهكذا كانت نهضة الفكر الاسلامى الاقتصادى الحديثة والتى كان للجانب الانمـــائى منها قدر كبير ، بل ان كل هذه الدراسات مهما تعـــددت صـــورها الاقتصادية ، انما تهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية لرفع الوصمة التى تصم المجتمعات الاسلامية ، الا وهى وصمة التخلف الاقتصادى ، وتمكن الفقر من جنبات هذه المجتمعات رغم الإمكانيات الكامنة بها ، والتى تستطيع ان هى وجدت الفكر السليم والمنهج الملائم الفعال ان تحقق التقدم الاقتصادى والاجتمـــاعى فى فترة وجيزة •

وبعد هذا العرض الموجز لمسار الفكر الاقتصادى الانمائى الاسلامى من مصدر الاسلام الى اليوم ، فاننا سنتناول فى المبحثين التاليين نموذجين لهذا الفكر ، ونركز عليهما بقدر اكبر من العمق ، حتى نقف على نظراتهم الانمائية ، تلك النظرات التى ما زالت الى اليوم موضع العطاء ومكمن الاستفادة ، اذ هى بحق

---

(١) انظر د. احمد عبد العزيز النجار ، منهج الصحوة الاسلامية •

استجابة لدعوة الاسلام الى بذل الجهد الفكرى والعلمى لتعمير الارض وتحقيق التنمية الاقتصادية • ذلك ان مبادىء العمارة وأسسها لا تختلف من عصر الى عصر أو من مكان الى مكان ، وانما الذى يختلف هو أعمال هذه المبادىء فقط ، فجوهر العمارة غير مختلف ، ولكن طرقها ، ووسائل تحققها وكيفية اعمال مبادئها هـو الذى يناله التغير من عصر الى عصر ومن مكان الى مكان•ومن ثم فاننا واجدون فى فكر هؤلاء الاسس الجوهرية لمنهج الاسلام فى التنمية الاقتصـادية كما فهموها من الكتاب والسنة اللذين هما أكبر عون لنا اليوم على كشف هذاالمنهج والذى يمثل الكشف عنه هدف هذا البحث وغايته الاساسية ولعل اختيار هذين المفكرين لضرب المثل على عمق الفكر الانمائى الاسلامى ، يمثل لنا مشكلة كبيرة ، فأمامنا الكثير من هؤلاء ، فمن نأخذ ومن ندع ؟ اننا نتعمد اختيار مفكرين لم يتناولهما احد من قبل بالدراسـة المحددة ، فلن نختار عمـر بن الخطـاب رضى الله عنه ، ولن نختار ابن خلدون او المقريزى او غيرهم ممن كتب فى فكره الاقتصادى المؤلفات ذوات العدد ، وانما نختار مفكرين لم يصل الى علمنـا افراد فكرهم الاقتصادى بالدراسة كما تم بالنسبة لغيرهم ممن ذكرنا ،هذين المفكرين هما :

١ — الامام على بن أبى طالب كرم الله وجهه •

٢ — الامام ابو يوسف صاحب ابى حنيفة رحمه الله تعالى •

حيث نخصص للامام على كرم الله وجهه المبحث التالى ، وللامام ابى يوسف رحمه الله تعالى المبحث الذى يليه •

نتائج المبحث

عرضنا فى هذا المبحث للاسهام الفكرى الاسلامى فى مجال التنمية منذ صدر الاسلام حتى اليوم ، وللمسارات التى سلكها هذا الاسهام • ولقد ابرز لنا هذا العرض ما يزخر به التاريخ الاسلامى من عباقرة ، افذاذ ، فى ميـدان الدراسات الاقتصادية سواء فى مسار الدراسات الفقهية والتفسير ، أم فى

مسار الدراسات المستقلة ، أم فى مسار دراسات الحضارة والتاريخ الاقتصادى وخرجنا من هذا المبحث بما يلى :

١ — لم ينقطع عطاء الفكر الاسلامى فى مجال التنمية منذ صدر الاسلام حتى اليـــوم •

٢ — هذا العطاء يبحث عنه فى مسالك ثلاثة ســـار فيها هى : مســـلك الدراسات الفقهية وتفسير القرآن ، مسلك الدراسات الاقتصادية المستقلة ، مسلك دراسات الحضارة والتاريخ الاقتصادى •

٣ — ان نهضة الدراسات الاقتصادية الاسلامية الحديثة قد فتحت باب الاجتهاد من جديد ، وتقوم بدورها فى تأصيل الفكر الاقتصادى الاسلامى ، وترتاد مجال التطبيق فى بعض الميادين •

المبحث الثانى

الفكر الانمائى عند الامام على كرم الله وجهه

تمهيـــد :

من الذين قدموا اسهاما فكريا رائعا ،ونظرات انمائية عميقـة ، الامام على بن ابى طالب رابع الخلفاء الراشدين رضوان الله تعالى عليه وعليهم . ولقد ولى الامر وقت اضطرابه وحمل المسئولية فى احرج الاوقات ، فلم تستقر له الاوضاع ، ولم تتح لة الفرصة ليطبق هذه النظرات الانمائية العميقة على واقع الحياة ، اذ شغلته المعارك والحروب الاهلية التى اسـتغرقت كل ايام خلافته رضى الله عنه ، حتى ليقول ، لو استوت قدماى من هـذه المداحض لغيرت اشياء (١) .

وبرغم ذلك فان خطبه فى المسلمين ، ونصائحه لعامتهم وتوجيهاته لولاته ، وكتبه الى الامراء الذين اوفدهم لادارة أقاليم الخلافة ، تتضمن فكرا انمائيا يسامق أعلا النظريات الحديثة صدقا واكثرهـا صحـة .

لقد حفظ لنا التاريخ بعض تلك النظرات فى الكتاب الذى جمع فيه الشريف الرضى ما وصله من خطب ونصائح وكتب وعهود وتوجيهات الامام ، فى الكتاب الذى يحمل اسم«نهج البلاغة»(٢) ويكفى شهادة على عمق فكر الامام على وسعة علمه ، قول النبى صلى الله عليه وسلم «انا مدينة العلم وعلى بابها»(٣) وقول عبقرى الاسلام عمر بن الخطاب (ض) « لا بقيت لمعضلة ليس فيها ابو الحسن » .

وقارىء كتاب نهج البلاغة يقع نظره على جمل من القول يتمثل فيها فكر

---

(١) نهج البلاغة — ج ٤ ص ٦٦ (انظر الهامش الاتى) .

(٢) كتاب نهج البلاغة ، جمع الشريف الرضى ، نشر دار المعرفة ، بيروت : بدون رقم أو تاريخ ، شرح الشيخ محمد عبده ، وقد شرح النهج من قبل شرحا أوفى ابن ابى الحديد ، وقد طبع بدار الشعب ، القاهرة كما طبع عدة طبعات أخرى .

(٣) رواه الطبرانى والحاكم ، انظر الكنز الثمين : ص ١٨٩

الامام الاقتصادى ، وموقفه من عدة قضايا تمثل جوهر التنمية الاقتصادية او ما اطلق عليه هو رضى الله عنه ، لفظ « العمارة » ذلك المصطلح الذى يعنى به فى الفكر الاسلامى معنى اوسع من مفهوم « التنمية الاقتصادية » بمفهومها الحديث انطلاقا من قول الله تعالى **((هو انشأكم من الارض واستعمركم فيها))**(١) اى طلب منكم عمارتها • واهم القضايا التى سنعرف رأى الامام على كرم الله وجهه فيها ، مضمون العمارة « التنمية » وما تعنيه وما تهدف اليه ، وسائل العمارة وكيف تتحقق ، ثم دور الدولة فى تحقيقها • وسنتناول ذلك فى مطالب ثلاثة هى:

المطلب الاول : مضمون العمارة وما تهدف اليه عند الامام على •

المطلب الثانى : وسائل العمارة فى فكر الامام على •

المطلب الثالث : دور الدولة فى تحقيق العمارة عند الامام على •

المطلب الأول

مضمون العمارة وما تهدف اليه عند الامام على

الفرع الأول — حكم العمارة :

فى مقدمة العهد الذى كتبه الامام للاشتر النخعى حين عينه على ولاية مصر يقول : هذا ما أمر به عبدالله على أمير المومنين ، مالك بن الحارث الاشتر ، فى عهده اليه حين ولاه مصر ، جباية خراجها ، وجهاد عدوها ، واستصلاح أهلها ، وعمارة بلادها(٢) •

فى هذه المقدمة تلخيص لوظائف الوالى التى كلفه بها أميرة ، فهى تحدد لناوظائف الدولة عند الامام على كرم الله وجهه • وقد جمعها فى الاربعة المذكورة ، والتى منها عمارة البلاد • فعمارة البلاد اذا أمر واجب على الدولة ، ومهمة اساسية من مهامها •

---

(١) سورة هود الاية رقم ٦١
(٢) نهج البلاغة ، مرجع سابق ، ج ٣ ص ٨٢ — ٨٣

لكن لماذا كانت عمارة البلاد على هذا المستوى من الاهمية عند الامام على كرم الله وجهه ؟ وبعبارة أخرى لماذا يرى الامام الوجوب حكما لقيام الدولة لتحقيق عمارة البلاد ؟

ان الاجابة على هذا السؤال تكشف عن هدف العمارة التى تهدف الى تحقيقه ، وهو ما سيتضمنه الفرع التالى .

الفرع الثانى — هدف التنمية الاقتصادية ((العمارة)) عند الامام على :

لقد حدد الامام هدف التنمية الاقتصادية فى كتابه الذى كتبه لمحمد بن أبى بكر رضى الله عنهما والى مصر من قبله ، وأمره أن يقرأه على أهل مصر ، وان يعمل بما احتواه . والذى احتواه الكتاب هو مواصفات المجتمع الذى يبغى الامام أن يقيمه على أرض مصر والاسلام ، ويدعو أهل مصر الى أن يشاركوا فى اقامته . ولقد كانت مصر أعز اجزاء الخلافة وأقربها من نفس الامام(١) ، يقول فى هذا الكتاب ((يا عباد الله ، ان المتقين حازوا عاجل الخير وآجله ، شاركوا أهل الدنيا فى دنياهم ولم يشاركهم أهل الدنيا آخرتهم ، اباح لهم الله الدنيا ما كفاهم به وأغناهم . قال الله عز وجل : **((من حرم زينة الله التى أخرج لعباده والطيبات من الرزق؟ قل هى للذين آمنوا فى الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة ، كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون))**(٢) سكنوا الدنيا بأفضل ما سكنت ، وأكلوها بأفضل ما أكلت ، وشاركوا أهل الدنيا فى دنياهم ، فأكلوا معهم من طيبات ما يأكلون ، وشربوا من طيبات ما يشربون ، ولبسوا من أفضل ما يلبسون ، وسكنوا من أفضل ما يسكنون ، وركبوا من أفضل ما يركبون ، أصابوا لذة الدنيا مع أهل الدنيا وهم غدا جيران الله يتمنون عليه فيعطيهم ما يتمنون ، **لا ترد لهم دعوة** ، ولا ينقص لهم نصيب من اللذة ، **فالى هذا يا عباد الله يشتاق من كان له عقل ويعمل له بتقوى الله ، ولا حول ولا قوة الا بالله))**(٣) وهذا الكتاب الرائع

---

(١) يقول الامام ((أعظم اجنادى فى نفسى أهل مصر)) ج ٣ ص ٢٩ من نهج البلاغة .

(٢) سورة الاعراف ، الاية رقم ٣٢

(٣) نهج البلاغة ، مرجع سابق ج ٣ ص ٢٦ — ٢٨ وايضا امالى الشيخ الطوسى ، مشار اليها فى اقتصادنا للباقر ، مرجع سابق ص ٥٧٢ واللفظ رواية الشيخ الطوسى .

لم يكن قصة يتحدث فيهـا الامام عن واقع المتقـين على وجه الارض ، أو واقعهم فى التاريخ ، وانما كان يستهدف التعبير عن نظرية المتقين فى الحياة ، وهو أميرهم — والمثل الذى يجب أن يحققه مجتمع المتقين على هذه الارض ، ولذا أمر بتطبيق ما فى الكتاب ، ورسم السياسة فى ضوء ما جاء فيـه من وصايا وتعليمـات • فالكتاب اذا واضح كل الوضوح فى ان اليسر المـادى الذى يحققه نمو الانتاج ، واستثمار الطبيعـة الى أقصى حـد ، هدف يسعى اليه مجتمع المتقين ، وتفرضه النظرية التى يتبناها ويسير على ضوئها فى الحياة(١) •

فالتنمية الاقتصادية ، وهى التى تسمح للمجتمع بأن يحقق هذا اليسر المـادى فى كل الوجوه ، انمـا تهدف — كما يلاحظ من الكلمات التى وضعنا تحتهـا خطا من كلامه — الى تحقيق الكفاية والغنى لافراد المجتمع ، وذلك بأن يحققوا أفضل مستوى من الاكل واللباس والسكنى ووسائل المواصلات وسائر أنواع الملذات والطيبات التى أباحها الله تعالى • وتحققها هدف يجب أن يسعى المجتمع اليه ، ويعمل بكل طاقته من أجله ، مع ملاحظة التزام تقوى الله تعالى التى هى جماع كل خير كمـا يقول الامام عنها عندما يخطب المسلمين فيقول :

ان تقوى الله تعالى دواء قلوبكم ، وشفاء مرض اجسادكم ، وصلاح فساد صدوركم ، وطهور دنس أنفسكم •• ومن أخذ بالتقوى غربت عنه الشدائد بعد دنوهـا ، واحلولت له الامور بعد مرارتها ، وانفرجت عنه الامواج بعـد تراكمهـا ، وأسهلت له الصعاب بعد انصبابها ، وهطلت عليه الكرامة بعـد قحوطهـا ، وتحدبت عليه الرحمة بعد نفورهـا ، وتفجرت عليه النعـم بعد نضوبها ، ووبلت عليه البركة بعد ارذاذها »(٢) •

ذلك هو هـدف العمارة عند الامام ، اقامة مجتمع المتقين ، ذلك المجتمع الذى يتمتع بأعلى مستوى من طيب الماديات والتزام تقوى الله تعالى ، ذلك

(١) محمد باقر الصدر ، اقتصادنا ، مرجع سابق ج ٥٧٣
(٢) نهج البلاغة ، مرجع سابق ج ٢ ص ١٧٣ — ١٧٤

الهدف الذى يزداد أمامنا وضوحا عندما يحدد لنا الامام مضمون ومفهوم التنمية والعمارة والذى سيتبين من الفرع التالى •

الفرع الثالث — مضمون ومفهوم التنمية « العمارة » :

رأينا أن الامام رضى الله عنه يرى وجوب تحقيق التنمية الاقتصادية والسعى الى ذلك بتقوى الله تعالى ، وأنه يرى تحقق مجتمع المتقين على ظهر الارض هدفا لهـا ، ذلك المجتمع الذى يتمتع فى ظله كل فرد بأفضل مستوى من المعيشة • وجعل هذا المجتمع هدفا للتنمية ، يبين لنـا موقف الامام من توزيع ثمار التنمية ، حيث يتاح فى ظل المجتمع الذى يدعو الى اقامته مستوى كريم من العيش لكل فرد ، غير أن الامام يحدد موقفـه هذا صريحا وبكلمات واضحة ، فى موطن آخر عندما يرى أن التنمية الاقتصادية او العمـارة لا يكفى لتحقيقهـا رفع مستوى الانتاج الى أقصى حد فقط ، أى أنها ليست مجـرد زيادة الدخل القومى أو زيادة دخل الفرد فى المتوسط ، كما يرى ذلك الفكر الحديث ، وانما تتطلب الى جانب ذلك مستوى الاستهلاك المرتفع لجميع أفراد المجتمع ، سواء منهم من لديه القدرة على تحقيق ذلك لنفسه أم من يعجـز عن ذلك ، اذ على الدولة أن تقوم بتحقيق هذا المستوى للصنف الثانى من الناس •

ويتضح موقف الامام هـذا من نصوص ثلاثة نوردهـا تباعا فيما يلى :

١ — يقول الامام على كرم الله وجهه :

« ما جاع فقير الا بما متع غنى »(١) •

اذ يستشف من هذا النص أن الامام يرى ان النقص فى مستوى الاستهلاك الذى يصاب به فقير ، هو الوجه الآخر لشخص متخم استخدم من متاع الدنيا فوق احتياجاته أو على الاقل فوق حقه فى موارد المجتمع — تلك الموارد التى يرى الامام ان بهـا الكفاية لسد حاجات الناس انطلاقا من قوله تعالى **« وآتاكم من كل ما سألتموه »**(٢) • وان وجود هذا الوضع ، فقير يجوع وغنى يتمتع ، علامة

(١) نهج البلاغة ج ٤ ص ٧٨
(٢) سورة ابراهيم الاية ٣٤

على سوء التوزيع فى المجتمع ، وان الله سبحانه وتعالى سيحاسب على سوء التوزيع هـذا ، ومن ثم تجب ازالته اتقـاء لعـدم قيام الحجة للمجتمع عند الله تعالى **« وكل فاعذر الى الله فى تأدية حقه اليه »**(١) .

٢ — يقول الامام على لواليه على مصر ، بعد أن أمره بتحقيق العمـارة وأتخـاذ الوسائل المؤدية اليها من زراعة وصناعة وتجارة ، يقول له عن الفقراء الذين لا يحققون لانفسهم المستوى المعيشى المطلوب ، **« احفظ الله ما استحفظك من حقه فيهم ، واجعل لهم قسما من بيت مالك ، وقسما من غلات صوافى الاسلام فى كل بلد ، فان للاقصى منهم مثل الذى للادنى ، وكل قد استرعيت حقه ، فلا يشغلنـك عنهـم بطر »**(٢) ، فورود هذه الاوامر ، بعـد الامـر بتحقيـق العمارة والتنمية من العناية بشئون التجارة والصناعة والزراعة واحكام الولايات والامانات،يوضح موقف الامام من كيفية توزيع ثمـار التنمية ، بأن يكون لهؤلاء نصيب محدد من الدخل القومى يتكفل به لهم « بيت المال » ويوضح الامام ان ذلك حقهم وحق الله تعالى الذى جعـله لهم فى ثمرات التنمية **« احفظ اللـه ما استحفظك من حقه فيهم »** وينبه الامام الى آفة خطيرة تصيب المجتمعات عندما تحقق الغنى والوفرة المـادية ، اذ تطغى هذه الوفرة ذوى القدرة الاقتصادية والسياسية فتنسيهم تحقيق جانب هام من العمـارة والتنمية هو « العدالة الاجتماعية » فيقول كرم الله وجهه **« كل قد استرعيت حقه ، فلا يشغلنك عنهم بطر »** والبطر هو طغيان بالنعمة(٣) والغفلة عن حق جميع الفئـات فى نصيب عادل من الدخل القومى يتناسب مع العمل والبذل من ناحية ، ومع الحاجة من ناحية أخرى طبقا لمنهج الاسلام فى التوزيع (٤) .

٣ — بلغ الامام الغـاية التى ما بعدهـا غاية فى اشتراط « العـدالة الاجتماعية » جزءا جوهريا من مضمون ومفهوم العمارة عندما يقول : ان الرعية

---

(١) نهج البلاغة ج ٣ ص ١٠١

(٢) المرجع السابق ، ج ٣ ص ١٠١

(٣) محمد عبده ، شرح نهج البلاغة ، دار المعرفة ، بيروت ، بدون رقم أو تاريخ ، ج ٣ ص ١٠١

(٤) يوسف ابراهيم ، النفقات العامة فى الاسلام ، رسالة ماجستير ، تجارة الازهر ، ١٩٧٤ ، ص ١٣٣

لا يصلح بعضها الا ببعض ، ولا غنى ببعضها عن بعض ، فمنها جنود اللـــه ومنها كتاب العـــامة والخاصة ، ومنهـــا قضاة العدل ، ومنها عمال الانصاف والرفق ، ومنها أهل الجزية والخراج من أهل الذمة ومسلمة الناس ، ومنهـــا التجار وأهل الصناعات ، ومنها ذوو الحاجة والمسكنة ، وكلا قد سمى الله سهمه ، ووضع على حده فريضته •• وفى الله لكل سعة ، ولكل على الوالى حق بقدر ما يصلحه »[1] « وكل فاعذر الى الله فى تأدية حقه اليه »[2] •

فهذه هى فئات الامة قد جعل الله فى خزائن أرضه وجهود عباده وطيبات رزقه ما يسعهم « فى الله لكل سعة » ، ومن ثم يكون حصول كل فرد منهم على ما يصلح شأنه ، ويعيش به فى مستوى مجتمع المتقين السابق تحديده ، حق على الدولة ، « ولكل على الوالى حق بقدر ما يصلحه » •

فمضمون العمارة أو مفهومها عند الامام على كرم الله وجهه،لا يقتصر على زيادة الانتاج أو رفع مستوى الدخل القومى ، وانما تقوم عدالة توزيع الدخل المنتج جزءا لا يتجزأ من مضمون تحقيق العمارة • ويكل الامام مهمة تحقيق عدالة التوزيع هذه الى الدولة ، فهى جزء من مشاركتها فى تحقيق العمارة — اذ هى تشارك بدور هام فى تحقيق العمارة والتنمية لا يقتصر فقط على تحقيق عدالة توزيع ثمار العمارة — ويجعل الامام عدم قيام الدولة بتحقيق العمارة بعامة وجانب عدالة التوزيع منها بخاصة ، خيانة عظمى ، فيقول كرم الله وجهه **« ان أعظم الخيانات خيانة الامة ، وأفظع الغش غش الائمة »**[3] كما يقـــول عن جانب العدالة من العمارة وعظم مسئولية الدولة عنه **« بؤسا لمن كان خصمه عند الله الفقراء والمساكين والسائلون والمدفوعون والغـــارم وابن السبيل »**[4] فهولاء سيكونون خصما للدولة ممثلة فى رئيسها امام الله تعالى ان هى لم تقـــم بدورهـــا فى تحقيق الجانب الهـــام من العمارة والتنمية الاقتصادية ، الا وهو تحقيق العـــدالة فى توزيع ثمـــار التنمية • فالتوزيع العادل لثمار التنمية جزء

(١) نهج البلاغة ، مرجع سابق ج ٣ ص ٨٩ — ٩١
(٢) المرجع السابق ج ٣ ص ١٠١
(٣) المرجع السابق ج ٣ ص ٢٧
(٤) المرجع السابق ج ٣ ص ٢٦

من مفهومها فى فكر الامام على كرم الله وجهه وبهـذا يتبين لنـا ان التنميـة والعمـارة التى يجب على الدولة أن تقوم بهـا تهدف الى تحقيق مسـتوى الحيـاة الكريمة كأفضـل ما يكون عليه مجتمع المتقين ، وأن هـذا المسـتوى يتضمن لتحققه تحقق العدالة الاجتماعية وان التوزيع العادل جزء جوهرى من مفهوم ومضمون العمارة والتنمية الاقتصادية فى فكر الامام على كرم اللـه وجهـه ٠

المطلب الثـانى

وسائل العمـارة فى فكر الامـام على (ض)

تبينـا موقف الامام رضى الله عنه من القيـام بالتنميـة والهدف من ذلك وما تعنيه التنميـة فى فكره ٠ أما كيف تتحقق بالفعـل ، فلقـد رسم الامام لعامله على مصر الطريق واضحا ، وبين له كيف يسير عليه موفقـا ، حدد له شروطا يجب استيفاؤها قبل بذل الجهد المباشر للقيـام بالعمارة ، فهى شروط ممهـدة لابد منها لنجاح اى سعى انمـائى وتتمثل فى :

١ — تحقيق التماسك الاجتماعى وتوفير الرضـا الشعبى أولا ٠

٢ — اقرار الامن والنظام ثانيا ٠

٣ — القيام بصور النشاط المختلفـة من زراعة وصناعة وتجارة وسائر الاعمـال الاخرى ٠

وسنتناول كل ذلك فى فروع هـذا المطلب الثلاثة كما يلى :

الفـرع الاول — التماسك الاجتماعى والتنميـة :

يجعل الامام على كرم الله وجهه من تحقيق التماسك الاجتماعى بـين المواطنين ، بما يعنيه من اقامة العدل الاجتماعى وتحقيق المساواة ، لتحقيق رضاء النـاس عن حكومتهم ونظامهم ، يجعل منه شرطا لابد منه لتحقيق العمارة وبنـاء التنمية الاقتصادية ، فهو الذى يمكن قوى التنمية من الانطلاق ٠ واذا لم يتحقق هذا التماسك ، فان كل جهود تبذل لتحقيق التنمية لن تثمر غـير

الايغـــال فى التخلف ، واضطراب الامر وعدم استقامته • يقول الامام لواليه : « اياك والاستئثار بمـــا الناس فيه أسوة »(١) ، « أنصف النـــاس من نفسك ، ومن خاصة أهلك ، ومن لك فيه هوى من رعيتك ، فانك ان لم تفعل تظلم •• وليس شىء أدعى الى تغيير نعمة الله ، وتعجيل نقمته من اقامة على ظلم »(٢)

« لا تقطعن لاحد من حاشيتك وحامتك قطيعة ، ولا يطمعن منك فى اعتقاد عقـــدة تضر بمن يليهـــا من الناس فى شرب أو عمل مشترك »(٣) ثم يقول له : أن احتجاب الولاة عن الرعية شعبة من الضيق ، وقلة علم بالامور ، والاحتجاب منهم يقطع عنهم علم ما احتجبوا دونه ، فيصغر عنـــدهم الكبير ، ويعظـــم الصغير ، ويقبح الحسن ويحسن القبيح ويشاب الحق بالباطل •• ثم ان للوالى خاصة وبطانة فيهم استئثار وتطاول وقلة انصاف فى معاملة الناس ، فاحسم مادة اولئك بقطع أسباب تلك الاحوال »(٤) •

هـــذه هى نصائح الامام لواليه فى هـــذا المقـــام ، مقام تحقيق التماسك الاجتماعى ، اذ كلهـــا موجهة الى هدف محدد ، هو أن يكون الحكام وخاصتهم ومن يلوذون بهم والناس سواء ، فينصف الحاكم كل مواطن من نفسه وخاصة أهله ومن له هوى فيه من رعيته وان يحول بين هـــؤلاء والاستئثار بشىء من المكاسب والمغانم فوق غيرهم من عامة النـــاس • ولكى يتحقق ذلك بالفعل يطلب من الوالى ان يخرج للناس ويختلط بهم ليعرف الحقائق على وجهها ، حتى لا تتكون من حوله « مراكز القوى » التى تريه الامور كمـــا تراها ، الى حد أن يصغر عنده الكبير ويعظم الصغير ويقبح الحسن ويحسن القبيح ويشاب الحق بالبـــاطل ، ويأمره بحسم مادة هؤلاء وقطعهـــا •

وتلك هى المقدمة الاولى لتحقيق التماسك الاجتماعى بين فئـــات المجتمع فلا تتكون فئات تجعل من أداة الحكم وسيلة لتحقيق المنـــافع لها ، وتتكون

---

(١) نهج البـــلاغة ، مرجع سابق جـ ٣ ص ١٠٩
(٢) المرجع السابق جـ ٣ ص ٨٥
(٣) المرجع السابق جـ ٣ ص ١٠٥
(٤) المرجع السابق جـ ٣ ص ١٠٣ ، ١٠٤

مراكز القوى ، التى تفتت المجتمع الى طبقة ذات حظوة ، وجماهير ذات سخط وغضب لا يجمعها الا ترقب زوال الحكم والخـلاص من سيطرة مراكز القوى هذه. وهذه النتيجة هى ما يحذر الامام واليه منها ، فيدعوه الى أن يكون من بين أهدافه التى يعمل لها المقدمة الثانية لتحقيق التماسك الاجتماعى ، وهى الظفر برضا الجماهير الشعبية عن سياسة الحكم ، بتفقـد شئونها وجعـل الحكم وسيلة لتحقيق مصالحها فيقول « ان افضل قرة عين الولاة استقامة العدل فى البلاد وظهور مودة الرعية ، وانه لا تظهر مودتهم الا بسلامة صدورهم ، ولا تصح نصيحتهم الا بحيطتهم(١) على ولاة امورهم وقلة استثقال دولهم . وترك استبطاء انقطاع مدتهم ، فافسح فى آمالهم وواصل فى حسن الثنـاء عليهم ، وتعديد ما أبلى ذوو البلاء منهم ، ثم اعرف لكل امرىء منهم ما أبلى ، ولا تضيفن بلاء امرىء الى غيره ، ولا تقصرن به دون غاية بلائه ، ولا يدعونك شرف امرىء الى أن تعظم من بلائه ما كان صغيرا ، ولاضعة امرىء ان تصغر من بلائه ما كان عظيما(٢) .

وبهذه العدالة ، واعطاء كل ذى حق حقه ، واضافة الجهد الى صاحبه ، تستقيم الامور ، ويتحقق الرضا الشعبى عن سياسة الدولة وتحرص الجماهير على دوام العهد الذى تنعم فيـه بتلك الرعاية ، وتتسع فى ظله آمالهم التى تفسح الدولة المجال لتحققها فتحقق التنميـة الاقتصادية .

غير ان الامام يلاحـظ ان الجماهير ربمـا ترى فى تصرفات الدولة غير ما فيها ، وتفسرهـا على غير حقيقتهـا ، مما يوشك أن يفصم عرى التماسك الاجتماعى ان استشرى ذلك الشـعور . فلهـذا ينصح واليه بمـا يمكنه من المحافظة على التماسك الاجتماعى وحمايته من الهزات ، وذلك بالوضوح ، وتفسير سياسته للشعب ، والاسباب الكامنة وراء سلوكه فيقول « وان ظنت

---

(١) حيطة من مصدر حاطه بمعنى حفظه وصانه اى بمحافظتهم على ولاة أمورهم وحرصهم على بقائهم — محمد عبده — شرح نهج البلاغة ج ٣ ص ٩٢

(٢) نهج البلاغة ، مرجع سابق ، ج ٣ ص ٩٣

بك الرعية حيفا ، فأصحر[1] لهم بعذرك ، واعدل عنك ظنونهم بأصحارك ، فان ذلك رياضة منك لنفسك ورفقا برعيتك ، واعذارا تبلغ به حاجتك من تقويمهم على الحق »[2] — فاذا فهمت سياسة الدولة على غير حقيقتها ، فان الحكمة تتطلب توضيح هذه السياسة وازالة أسباب الاتهام بتوضيح الامور التى ربما تجهلها العامة — ويرى الامام فى هذا المسلك عدة فوائد ، منها :

١ — تدريب الحكام على العدالة وعدم التجبر والتعالى على الجماهير .

٢ — الرفق بالرعية حيث لا يتركها فى بيداء الجهل بأسباب تصرفات الدولة الامر الذى يدعوها الى ركوب شطط الامر .

٣ — ومنها أيضا ، تقويم الرعية واعادتها الى الطريق الصحيح أى طريق التماسك الاجتماعى والرضا عن سياسة حكامها ، بسبب اصحارهم باعذارهم وراء كل تصرف لا يفهم من الرعية على وجهه الصحيح .

ثم يوجه الامام نظر واليه الى أن يجعل من تحقيق الرضا الشعبى غاية اساسية من غايات حكومته ، مهما كره ذلك أصحاب المصالح الخاصة أو سخطوا عليه ، فيقول :

ليكن أحب الامور اليك اوسطها فى الحق وأعمها فى العدل وأجمعها لرضا الرعية ، فان سخط العامة يجحف برضا الخاصة ، وان سخط الخاصة يغتفر مع رضا العامة ، وليس أحد من الرعية اثقل على الوالى مؤنة فى الرخاء ، وأقل معونة له فى البلاء ، وأكره للانصاف ، واسأل بالالحاف ، وأقل شكرا عند الاعطاء ، وابطأ عذرا عند المنع ، واضعف صبرا عند ملمات الدهر من الخاصة ، وانما عماد الدين وجماع المسلمين ، والعدة للاعداء ، العامة من الامة ، فليكن صفوك لهم وميلك معهم »[3] .

---

(١) الاصحار الظهور ، من أصحر اذا برز فى الصحراء اى وضح لهم سبب قرارك .

(٢) السابق جـ ٣ ص ١٠٥

(٣) نهج البلاغة ، مرجع سابق ، جـ ٣ ص ٨٦

فالحكم عند الامام على ، لمصلحة العامة من الامة ، صفوه وفوائده وجهوده لهم ، وميله وهواه معهم . فهم عماد الدين وجماع المسلمين وباذلوا الجهود فى الشدة والرخاء .

واذا كانت هذه هى أهمية العامة من الناس ، فكيف ينصح الامام عامله بخصوص دور الدولة تجاههم ؟ يقول الامام فى ذلك : ليس شىء بأدعى الى حسن ظن راع برعيته من احسانه اليهم وتخفيفه المئونات عليهم ، وترك استكراهه اياهم على ماليس قبلهم ، فليكن منك فى ذلك أمر يجتمع لك به حسن الظن برعيتك(١) أى فليكن منك احسان لهم وتخفيف عليهم وعدم اكراه لهم على مالا يحبون . او بتعبير الامام فى موطن آخر « **فافسح فى آمالهم وواصل حسن الثناء عليهم** »(٢) « واشعر قلبك الرحمة للرعية والمحبة لهم واللطف بهم ، ولا تكونن عليهم سبعا ضاريا تغتنم أكلهم ، فانهم صنفان : اما اخ لك فى الدين ، واما نظير لك فى الخلق ، يفرط منهم الزلل ، وتعرض لهم العلل ، ويؤتى على ايديهم فى العمد والخطأ ، فأعطهم من عفوك وصفحك مثل الذى تحب ان يعطيك الله من عفوه وصفحه ، فانك فوقهم ، ووالى الامر عليك فوقك ، والله فوق من ولاك »(٣) .

وبمثل هذه السياسة الحكيمة واستشعار الاخوة بين الحاكم والمحكوم ورعاية الحاكم للمحكوم ، والعدل بين الجميع يتحقق الرضا الشعبى ، ويشتد ويقوى الترابط الاجتماعى ، ويوجد الاساس الصالح للبناء عليه واحداث ما يسميه الامام « جميل الاثر فى البلاد »(٤) عمارة وتنمية ، تقدما وازدهارا ، وبناء وتشييدا لمجتمع المتقين ، ووضعا للاسس التى يمكن أن تحقق فى المجتمع الامن والنظام كمطلب آخر يتطلبه تحقيق العمارة والتنمية ، وهو ما سنتناوله بالبيان من فكر الامام فى الفرع التالى .

الفرع الثانى — اقرار الامن والنظام والتنمية :

يرى الامام — وهو كذلك — ان الامن والنظام ضروريان لانصراف الناس

---

(١) نهج البلاغة ، مرجع سابق ، ج ٣ ص ٨٩

(٢) المرجع السابق ج ٣ ، ص ٩٣

(٣) المرجع السابق ج ٣ ص ٨٤

(٤) المرجع السابق ج ٣ ص ١١٠

الى تحقيق العمارة والتنمية ، وهما مترتبان على تحقيق التماسك الاجتماعى الذى بيناه فى الفرع السابق ، فعندما يتحقق التماسك الاجتماعى بما يعنيه من رضا شعبى تكون مهمة الامن وضبط النظام يسيرة ، يقول الامام :

لا يكون المحسن والمسىء لديك بمنزلة سواء ، فان ذلك تزهيدا لاهل الاحسان فى الاحسان ،وتدريبا لاهل الاساءة على الاساءة ، والزم كلا منهم ما الزم نفسه[1] أى عاقب المسىء وكافىء المحسن ، وهذا يعنى القدرة على الضرب على يد كل خارج على النظام وتحقيق الامن داخل المجتمع• ولذلك جاء ذكر حفظة الامن ومقرى النظام فى أول الفئات التى تتكون منها الامة فى تعداد الامام للفئات المتعاونة على تحقيق العمارة والتنمية فى المجتمع وهم « جنود الله » ويزيد الامر توضيحا فيقول : فالجنود باذن الله حصون الرعية ، وزين الولاة وعز الدين وسبل الامن وليس تقوم الرعية الا بهم »[2] •

ومن هذا تظهر مدى الاهمية التى يعطيها الامام لمهمة الامن والنظام فى المجتمع ، فهى مهمة اساسية ان وجدت امكن ان يتحقق كل خير ، وان فقدت فقد كل خير ، ويكفى أن الرعية لا تقوم الا بها ، ولا يكون لها وجود الا بحفظة الامن ومقرى النظام اذ هم الحصون التى يتحصن بها المجتمع ، والدروع التى يحتمى بها ، وهم الطريق المؤدى الى الامن ، والامن يعدل الاطعام من الجوع ان لم يتفوق عليه ، واذا كانت الحياة لا تقوم بغير الطعام فانها لا تقوم بغير الامن من باب أولى « الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف » [3] ولا أدل بعد هذه الآية على اهمية الامن والنظام فى حياة المجتمع من قول النبى صلى الله عليه وسلم « اذا مررت ببلدة ليس بها سلطان فلا تدخلها ، فان السلطان رمح الله فى الارض »[4] •

وما الرعية الا المجتمع بكل ما يعنيه ذلك من عمل ونشاط وحرف وصناعات وزراعات وتجارات ومعاملات ونظم اجتماعية وثقافية ، اى ان بقاء المجتمع

---

(١) المرجع السابق جـ ٣ ص ٨٨
(٢) المرجع السابق جـ ٣ ص ٨٥
(٣) سورة قريش ، الاية ٣
(٤) الجامع الصغير ، جـ ، ص ٨٥

ونموه وتحقيق العمارة والتنمية بين جنباته ، لا قيامه بغير مهمة الامن وتحقيق النظام فى فكر الامام على كرم الله وجهه •

فهو الى جانب ما تحدثنا عنه فى الفرع السابق ، ضرورة لا بد منها لبدء التنمية واثمار الجهود التى تبذل فى سبيلها •

الفرع الثالث — الوسائل المباشرة لتحقيق العمارة :

بعد تحقيق التماسك الاجتماعى واقرار الامن وسيادة النظام يرى الامام ان الجهود المادية لتحقيق العمارة وقيام مجتمع المتقين بمستواه من الاشباع المادى المرتفع ، يمكن انتنتج آثارها ، وان تنبت بذرتها فىهذه الارض الصالحة والتربة الطيبة ، وتتمثل هذه الجهود فى فكر الامام فيما يلى :

(أ) تشجيع الدولة للمبادرات الفردية : اى ان تعين بقدر الامكان كل فرد على ان يحقق ذاته فى المجال الاقتصادى ، وان تقوم بكل ما من شأنه جعل الجهود الفردية فى ميادين الانتاج مجزية ومربحة ، يقول الامام لواليه على مصر :

« فافسح فى آمالهم وواصل فى حسن الثناء عليهم وتعديد ما أبلى ذوو البلاء منهم فان كثرة الذكر لحسنافعالهم تهز الشجاع وتحرض المتكاسل ان شاء الله »[1] اى اجعل الظروف المحيطة بالعملية الانتاجية فى شتى الميادين تستجيب للامال المتسعة التى تجيش بها نفوسهم ، وشجعمن يحقق نجاحا فىميدان منميادين الخير والانتاج، فان ذلك يغرى غيره بفعل مماثل ، ونجاح مشابه ، ومن ثم تتضافر النجاحات الفردية وتتكاثر محققة النجاح الاقتصادى علىمستوى المجتمع •

(ب) عندما تنفسح آمال الناس وتتجه الى ميادين العمل والانتاج فان الامام يقرر ان هذه الميادين تنقسم الى اربعة ميادين رئيسية هى : الزراعة والصناعة والتجارة والكتابة العامة والخاصة • ويطلب من

---

(١) نهج البلاغة ، مرجع سابق ج ٣ ص ٩٣.

واليه على مصر ان يهتم بهذه المجالات والعاملين فيها فهم قـوام المجتمـع •

١ — **يقول عن الزراعة :** تفقد امر الخراج بما يصلح أهله فان في صلاحهم صلاح لمن سواهم ولا صلاح لمن سواهم الا بهم . لان النـاس كلهم عيال على الخراج وأهله »(١) •

فالخراج هو نصيب الدولة من الانتاج الزراعى فى أراضى الجمـاعة التى يزرعها الافراد ، ويطلب الامام من واليه ان يعتنى بشئونه ، فما العناية بشئونه التى يطلبها ؟ هل هى جمعه وتحصيله وتكثيره والتفنن فى الاستزادة منه ؟ كلا •

ان المطلوب هـو تفقـده بمـا يصلح أهـله ، أى بما يصلح القطاع الزراعى ويزيد انتاجيته ، اذ هو عند الامام — وهو كذلك — القاعدة الاساسية لانتاج المجتمع • وجميع القطاعات الأخرى تقوم عليه ، وبتعبير الامام « عيال عليه » اى يعولهم هذا القطاع ويقوم بهم من حيث توفير الطعام لهم والذى لا تقوم حياتهم بدونه • فالزراعة هى عماد الاقتصاد القومى ، كانت كذلك فى الماضى وهى كذلك اليوم •

واذا تفقدت الدولة القطاع الزراعى بغير طريقة الامام ، أى تفقدته للبحث فى طرق اعتصاره وامتصاص الفائض منه فقط دون العناية بشئونه ، فقد عجلت بخراب القطاع الزراعى وخراب المجتمع بالتالى . وذلك هو حال بعض بلاد العالم الاسلامى اليوم والتى قامت فيها التنمية على اساس من الاهتمام بالقطاع الصناعى ، وانتهى بها الامر الى عدم تحقيق تقدم صناعى يذكر وفقدان مركزها فى الميدان الزراعى • يقول الامام فى هذا لواليه على مصر — ومصادفة ان يكون كل فكر الامام الاقتصادى تقريبا قد جمعه فى كتبه التى يوجه فيها حكام مصر — يقـول :

« وليكن نظرك فى عمارة الارض ابلغ من نظرك فى استجلاب الخراج ، لان ذلك لا يدرك الا بالعمارة ، ومن طلب الخراج بغير عمارة اخرب البـلاد

(١) المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٩٦

وأهلك العباد ولم يستقم أمره الا قليــلا .. ولا يثقلن عليك شىء خففت به المئونة عليهم فانه ذخر يعودون به عليك فى عمارة بلادك »(١) .

وفى هذه الفقرة يقرر الامام ان تخفيف الاعباء على القطاع الزراعى انما هو استثمار فى هذا القطاع يعقب الادخار الذى يقومون به عندما تزداد دخولهم بسبب تخفيف الاعباء عليهم ، ويقومون باستخدامه فى تحسين اراضيهم ، وتمويل الاستثمارات اللازمة بها ، وينعكس ذلك فى تحقيق التنمية الاقتصادية بتوسيع الموارد التى يملكها المجتمع (وهى اهم صورة زيادة الانتاج) وتعود فوائد ذلك على المجتمع أجمع . وعبارة الامام ابلغ من كل تفسير ، «فأنه ذخر (أى ادخار) يعودون به عليك (اى يستثمرونه فى ارضهم فيعود عليك) فى عمارة بلادك » ولكن ما فائدة الدولة من ذلك كجهاز من ناحية وكمجتمع من ناحية أخرى ؟ ان الامام يوضح هذه الفوائد المترتبة على تحقيق العمارة بافساح الامال للمواطنين وتخفيف الاعباء عليهم ، حتى تكون لهم شحوم يعقدون عليها لحوما ، بأن الدولة تستطيع أن تعتمد عليهم فى الظروف الطارئة فتجدهم قطاعا قويا يمكن ان يمد المجتمع بحاجاته بعكس مالو كانت الدولة قد اعتصرت قواهم من قبل ، فانها لن تستطيع ان تعتمد عليهم فى ظرف طارىء ، يقول الامام « فربما حدث من الامور ما اذا عولت فيه عليهم من بعد ، احتملوه طيبة انفسهم به ، فان العمران محتمل ما حملته ، وانما يؤتى خراب الأرض من اعواز اهلها ، وانما يعوز اهلها لاشراف أنفس الولاة على الجمع ، وسوء ظنهم بالبقاء ، وقلة انتفاعهم بالعبر »(٢) .

اى فكر تقدمى هذا الذى يتدفق من فى الامام رضى الله عنه ، وأى نظــر انمــائى عميق هذا الذى ينظر به كرم الله وجهه ؟ لماذا يخرب القطاع الزراعى ؟

يقول الامام من اعواز أهله ، فان كانوا معوزين فقراء فلن يكون بأيديهم ما يقيمون به الاستثمارات المطلوبة لرفع انتاجية القطاع .

---

(١) نهج البلاغة ، مرجع سابق ج ٣ ص ٩٦ — ٩٧

(٢) المرجع السابق ج ٣ ص ٩٧

وما السبب الجوهرى لاعواز المزارعين ؟ يقــول الامام : انه تطلع الدولة واشرافها على جمع المال ، وتحميل القطاع الزراعى بما يستنزف كل امكانياته ، فلا يبقى بأيدى أهله ما يمكنهم من بناء استثمارات جديدة به ، فتتدهور قدراته الانتاجية ويحدث به الخراب ، اى التخلف الاقتصادى ، وما يعرف اليوم بضعف انتاجية هــذا القطاع • وما اثر هذا الخراب الذى يحل بالقطاع الزراعى على المجتمع ؟ يقول الامام بمفهوم المخالفة انه ستحدث بالمجتمع ملمات ، ولن يجــد المجتمع عندها فى القطاع الزراعى كبير غناء ، ولن يتمكن المجتمع عندها من التغلب على ما حل به •

ولكن لماذا يجعل الحكام جمع المال همهم وشغلهم •

يقول الامام « ان ذلك راجع الى سوء ظنهم بالبقاء وقلة انتفاعهم بالعبر » فعندما ينفصل الحاكم عن شعبه ويتخذ من منصبه وسيلة لجمع المــال لصالحه الشخصى يكون بقاؤه رهنا بفرصة تتاح للشعب كى يتخلص منه ،ولذا فان مثل هذا الحاكم يسابق نفسه فى جمع المال والاستحواز عليه (وايداعه البنوك الاجنبية بأرقام سرية فى العصر الحديث) وهو فى نفس الوقت لا ينتفع بالعبر وبما مــر بأمثاله من الحكام الذين لم ينفعهم مال سرقوه ، ولا عرض خزنوه ، عندما تلفظهم شعوبهم • فتضيق الارض عليهم بما رحبت •

ونستطيع ان نلخص موقف الامام من التنميــة فى القطــاع الزراعى فيما يلى :

(١) القطاع الزراعى هو القاعدة الاساسية للانتاج فى المجتمع ، وقيــام الدولة عليه بما يصلح اهله ، وينمى طاقته واجب اساسى من واجباتها •

(٢) تخفيف اعباء هذا القطاع ينعكس فى نمو الادخارات به التى تنعكس فى انتعاش آمال اهله بسبب جدتهم ، وينعكس ذلك فى قيامهم باســتثمار هــذه المدخرات بما يرفع من انتاجية القطاع ويوسع من امكانيته •

(٣) باتساع موارد القطاع الزراعي وزيادة انتاجيته ورضا اهله يمثل قطاعا قويا اقتصاديا ، ومن ثم يتمكن من تحمل التبعات التى تلقى على كاهله ، وبسهولة وبرضا من اهله اذ ان « العمران محتمل ما حملته » •

(٤) خراب القطاع الزراعي ينتج من ثقل الاعباء عليه فوق قدراته، اذ يحرمه من توفر الادخارات ، ومن ثم يحرمه من الاستثمارات الجديدة به ، فلا يتمكن من المحافظة على انتاجيته ، فتتدهور قدرة الأرض ، وتقل انتاجيتها ، وتخرب عمارتها، وذلك يحدث بسبب خرق السياسة الزراعية للدولة ، وعدم ادراكها ان قوة القطاع الزراعى قوة لكل القطاعات ، وان بناء غيره لايجدى شيئا اذا ترتب عليه خرابه •

٢ — **يقول عن التجارة :** استوص بالتجار •• وأوص بهم خيرا ، المقيم منهم والمضطرب بماله ، والمترفق ببدنه ، فانهم مواد المنافع ، واسباب المرافق وجلابها من المباعد والمطارح ، فى برك وبحرك ، وسهلك وجبلك ، وحيث لا يلتئم الناس لمواضعها ولا يجترئون عليها[١] • ففى هذا المقطع من حديث الامام طلب العناية بالتجارة والاهتمام بشئونهم ، ويعلل ذلك الطلب بدورهم الكبير ومهمتهم الملقاة على عاتقهم فى سد حاجات المجتمع ، بما يقدمونه من منافع ، ويجلبونه من مكاسب ، سواء منهم من يعمل فى التجارة الخارجية أم الداخلية •

فالتجارة اذا تقوم فى فكر الامام — وهى كذلك — بدور اساسى فى سد حاجات المجتمع ، بل ان القائمين بها هم مواد المنافع واصلها وأسبابها وجلابها من المباعد والمطارح • وكفى بقطاع اهمية ان يكون كذلك ، مادة للمنافع وسببا لها • ومن ثم فكل قطاع انتاجى آخر — زراعى او صناعى — يحتاج الى خدمات قطاع التجارة وتلعب دورا جوهريا فى تقدمه من عدمه • ومن ثم فقطاع التجارة يلعب دورا حاسما فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، يسرع بها او يحد منها ، ولذلك فان الامام كرم الله وجهه يدعو الى تنظيم القطاع التجارى واعطائه من الاهمية وعناية الدولة ما يكفل تمتع المجتمع بخيراته ، ويقيه مضار انحرافه عن اداء مهمته •

---

(١) المرجع السابق جـ ٣ ص ٩٩

يقول كرم الله وجهه ، تفقد امورهم بحضرتك ، وفى حواشى بلادك ، واعلم مع ذلك ان فى كثير منهم ضيقا فاحشا وشحا قبيحا ، واحتكارا للمنافع ، وتحكما فى البياعات وذلك باب مضرة للعامة ، وعيب على الولاة ، فامنع من الاحتكار فان رسول الله صلى الله عليه وآله منع منه ، وليكن البيع بيعا سمحا ، بموازين عدل واسعار عدل لا تجحف بالفريقين ، البائع والمبتاع ، فمن قارف حكرة بعد نهيك اياه فنكل به ، وعاقب فى غير اسراف(١) .

ذلك هو أسلوب الامام فى تنظيم التجارة ، رغبة فى حصول فوائدها وتجنب اضرارهـا .

ونظرا لدورها الخطير ، وسيطرتها وامكانيـة التحكم وتكوين الاحتكارات والشركات القابضة ذات الاثر الخطير عن طريقها ، وما تغرى به افرادها من انحراف عن اعتبارها خدمة للمجتمع ، واتخاذهم منها اداة للاستغلال ، يطلب الامام ـ لكل هذا أن تراعى الدولة ـ مع عنايتها بشئون التجارة والتجار ، والاخذ بيدهم ـ ان لا يضروا بغيرهم من المواطنين ، لان حدوث ذلك ، مع ما فيه فى حـد ذاته من ضرر ، عيب فى الدولة نفسها ، اذ هو ينم عن عـدم قيامها بواجب العدل بين المواطنين ، وترك بعضهم يأكل بعضا ، الامر الذى يلغى شرط نجاح التنمية المتمثل فى تحقيق التماسك الاجتماعى ورضا الجماهير .

ويقرر الامام مبدأين يتم من خلالهما تنظيم التجارة هما :

١ ـ المنع من الاحتكار وعدم السماح بقيامه ، ومن مارسه بعد تحريمه عوقب عقابا رادعا ـ فى غير اسراف .

٢ ـ تدخل الدولة بتحديد السعر ، الذى يطلب الامام ان يكون وفقا لنظريته فى « الثمن العادل » والتى تتلخص فى اشراف الدولة وقيامها بتحديد الاسـعار بما يحقق مصلحة الطرفين ، البائع والمبتاع ، مع استشعار تقوى الله تعالى ، وارشاد المصطفى صلى الله عليه وسلم فى ذلك ، الذى نهى عن الاحتكار ودعا الى

(١) المرجع السابق ج ٣ ، ص ١٠٠ .

التســامح فى المعامـلات فقال : رحم الله امرءا ســمحا اذا باع واذا اقتضى واذا اشترى(١) وبهذا يقول الامام « ليكن البيع بيعا سمحا بموازين عدل واسعار عــدل » .

وبهذه الأمور الثلاثة التى حددها الامام وهى :

١ ـ عناية الدولة بشئون التجارة ورعايتها للتجار .

٢ ـ منعهم من الاحتكار والاضرار بالناس بأى طريق .

٣ ـ تطبيق فكرة الثمن العادل وما يتبعه من ضبط الموازين والمكاييل ، وارشاد الناس الى السماحة فى البيع والشراء وشتى انواع التعامل .

بهذه الامور الثلاثة تقوم التجارة بدورها فى تحقيق العمارة ودفع كل من القطاع الزراعى والقطاع الصناعى الى الامام فى مجال التقدم والازدهار ، ومن ثم تتحقق العمارة والتنمية الاقتصــادية وبناء مجتمع المتقين ، هدف التنميــة الاساسى .

٣ ـ عن الصناعة يقوم الامام ، ترتيبا على ان الجند لايقومون الا بمــا يخرج اليهم من القطاع الزراعى ، وان الجنود واهل الخراج معا لا يقومون بغير الا من والعدالة ، وبقية المنافع والخدمات التى يقدمها القضاة والكتاب والعمــال وسائــر الموظفين ، يقول عن كل هؤلاء : « ولا قوام لهم جميعا الا بالتجار وذوى الصناعات . فيما يجتمعون عليه من مرافقهم ، ويقيمونه من اسواقهم ، ويكفونهم من الترفق بأيديهم مالا يبلغه ترفق غيرهم(٢) فاستعوص بذوى الصناعات وأوص بهم خيرا »(٣) .

وهكذا نرى أن الصناعة برغم بدائيتها على عهده الا انهالقيت منه هذه العناية نظرا لما لمحه بفكرة الثاقب من الدور الهام الذى تقوم به والمتمثل فى :

---

(١) صحيح البخارى ، طبعة دار الشعب ، جـ ٣ ، ص ٧٥
(٢) المرجع السابق جـ ٣ ص ٩٠ — ٩١
(٣) المرجع السابق جـ ٣ ص ٩٩

ان الصناع يبلغون من الرفق بالشيء وصناعته درجة لا يبلغها غيرهم ، وهذا راجع الى تخصصهم بالطبع ، فهم يكفون المواطنين هذه المهمة ويقدمون لهم سلعا وخدمات لا يستطيع غير الصانع ان يوفرها لنفسه بالمستوى الذى يقدمه الصانع. ومن أجل هذا وتحقيقا لهذه المنافع للمجتمع ، يجب على الدولة ان تهتم بشئونهم وتعتنى بأحوالهم . ويسلكهم الامام فى حديثه السابق عن التجار والذى دعا فيه الى تنظيم التجـــارة .

٤ — عن بقية المنتجين لمنتجات غير مادية (خدمات) يفرد الامام حديثـــا طويلا لأولئك الذين يقومون بأعمال الادارة والقضاء والحكم بين الناس وكتاب الخاصة والعامة ، وكل من يقوم بعمل نافع للمسلمين ، ويطلق عليهم وصـــــف « الصنف الثالث » من التقسيم الذى اورده فى صدر عهده للاشتر النخعى فيقول « الصنف الثالث من القضاة والعمال والكتاب لما يحكمون من المعاقد ، ويجمعون من المنافع ويؤتمنون عليه من خواص الامور وعوامها »(١) .

وهذا الصنف من الناس يقوم بدور فى مجال تحقيق العمارة والتنميـــــة الاقتصادية لا يقل أهمية عن دور الصناع او التجار او الزراع ، حيث لاقوام لهذه القطاعات الا بالمنافع التى يقدمها هؤلاء .

وهكذا يبلغ الامام قمة الفكر الانمائى عندما يصل الى الدور الهام الذى يقوم به الانتاج غير المادى ، ويعتبره جوهريا من مجموع المنافع التى تسد حاجات المواطنين الذين يهدفون من وراء التنمية الى بناء مجتمع المتقين، بل ان هذه المنافع التى يقدمها الصنف الثالث بتعبير الامام تشغل مكانة أكبر من غيرها فى سد حاجات مجتمع المتقين .

ولقد سبق الامام بنظرته هذه الى المنافع المتمثلة فى الخـــدمات التى تقدمها تلك النوعيات من الناس واعتبارها انتاجا مطلوبا لتحقيق العمارة وبناء

(١) المرجع السابق ج ٣ ص ٩٠

التنمية ، سبق الفكر الحديث بأكثر من اثنتى عشر قرنا من الزمان ، حيث ان الفكر الحديث لم يصل الى هذا الفهم الا بعد عصر التجاريين •

وهكذا يتلخص موقف الامام من جهود التنمية بأنها تتمثل فى :

١ — تحقيق التماسك الاجتماعى المترتب على اقامة العدل وتحقيق المساواة بين المواطنين والمنعكس فى شعور الجماهير بالرضا عن الحكم الذى يقوم بينهم •

٢ — تحقيق الامن والنظام الذى يستمد جوهره وامكانية تحقيقه من البند الاول ، ويتمثل فى أمن كل انسان على نفسه وممتلكاته ، وانفساح آماله بالتالى •

٣ — العناية بشئون القطاعات الرئيسية للانتاج من زراعة وصناعة وتجارة باعانتها وتنظيمها وسلك كل الطرق لتدعيمها •

٤ — توفير المنافع التى يمثلها المتهنون بفكرهم من قضاة وكتاب وعمال لشتى الادارات بالمجتمع •

٥ — تتضمن مواقف الامام هذه سبقا للفكر الحديث فى الكثير من الاتجاهات ، وتتصف نظراته كلها بالعمق والصدق والعمومية مما يجعلها اصلح ما نهتدى به فى محاولاتنا للكشف عن المنهج الاسلامى لتحقيق التنمية الاقتصادية •

المطلب الثالث

دور الدولة فى تحقيق العمارة عند الامام على

لم يعد مما يحتاج الى اثبات لدينا ، بعد الجولات التى قمنا بها مع فكر الامام على رضى الله عنه فى مجال تحقيق التنمية وتشييد صرح العمران ، ان نقول ان للدولة دورا كبيرا فى تحقيق التنمية الاقتصادية عند الامام على ، ولكننا رغم ذلك سنقدم هذا الاثبات ونبرهن على ان الامام على كرم الله وجهه من

المؤمنين بأن للدولة ـــ وخاصة الدولة الاسلامية والتى هى خلافة عن صاحب الشرع فى سياسة الدنيا بالدين ـــ دورا أساسيا القاه الاســـلام على عاتقها لتحقيق عمارة الارض بتكوين واقامة مجتمع المتقين الذى يجعلة الامام على ، هدف العمارة والتنمية الاقتصادية •

وسنرى ذلك فى فكر الامام كرم الله وجهه من خلال فروع هذا المطلب الثلاثة وهى :

الفرع الاول : مكانة تحقيق العمارة بين وظائف الدولة فى فكر الامام

الفرع الثانى : سياسة التنمية الاقتصادية فى فكر الامام •

الفرع الثالث : الاطار الذى تقوم الدولة بدورها فى التنمية من خلاله •

الفرع الأول ـــ مكانة تحقيق العمارة بين وظائف الدولة فى فكر الامام :

لقد حدد الامام على كرم الله وجهه الوظائف التى يرى ان على الدولة مهمة القيام بها فى صدر عهده لمالك بن الحارث الاشتر عندما ولاه النيابة عنه فى تولى شئون أعز اجناده الى نفسه الا وهى مصر ، قال الامام فى ذلك :

هذا ما أمر به عبدالله على أمير المؤمنين ، مالك بن الحارث الاشتر فى عهده أليه حين ولاه مصر ، جباية خراجها ، وجهاد عدوها ، واستصلاح أهلها، وعمـــارة بلادها(١) •

ففى هذا تلخيص للوظائف التى أمر أمير المؤمنين ابن الحارث الاشتر بالقيام بها ، فهى تحدد لنا وظائف الدولة فى فكر الامام ، وقـــد جمعـــت فى أربع :

١ ـــ جباية الخراج • ٢ ـــ قيادة الجيش والجهاد •

٣ ـــ استصلاح الشعب • ٤ ـــ عمـــارة البـــلاد •

فهذه هى وظائف الدولة ، وتمثل وظيفة تحقيق العمارة وظيفة اساسية منها ، كان من الممكن أن يقوم أمير المؤمنين بتكليف شخص مستقل من قبله للقيام بها ،

(١) المرجع السابق جـ ٣ ص ٨٢ ـــ ٨٣

كما كان يحدث لبقية الوظائف الاخرى للدولة ، فكثيرا ما كانت الدولة الاسلامية فى عصر الخلافة الراشدة ، وبالذات على عهد عمر بن الخطاب تعين شخصا لقيادة الجيش وجهاد العدو ، وآخر لجباية الخراج وثالثا للقضاء . ولقد حدث هذا كثيرا بمصر بالذات ، فكأن الامام اذ يذكر هذه الوظائف الثلاثة — التى اعتادت الدولة ان تعين لها ثلاثة أشخاص — ويضيف اليها وظيفة تحقيق عمارة البلاد ، قد جمع للأشتر — لما كان يراه من كفاءته — الوظائف الاربع والتى كان من الممكن سيرا على سنة سابقة ان يعين لها أربعة أشخاص كلا منهم يؤدى وظيفة منها ، حيث يختص احدهم بتحقيق عمارة البلاد «التنمية الاقتصادية» . ونص التصدير السابق يقطع بأن الامام يرى مهمة التنمية الاقتصادية مهمة مستقلة ، تمثل جانبا جوهريا من مهام الدولة . ولو فعل الامام وعين شخصا مستقلا لهذه الوظيفة لسبق بذلك كل تنظيم انمائى حديث درج على تعيين مجلس أعلى لشئون التنمية ، لو فعل الامام ذلك لسبق الفكر الحديث بأربعة عشر قرنا من الزمان ، وان كان فى فعله بذور لمثل هذا المجلس ، ولو اتيحت للامام الظروف المناسبة ، ولم يضطر الى خوض ماخاض من حروب لرأينا من فكره الانمائى العجب العجاب . غير أنه لا عجب ، اذ هو « باب مدينة العلم » التى يمثلها المصطفى صلوات الله وسلامه عليه .

وبعد هذا التصدير الذى يضع مهمة تحقيق عمارة البلاد من بين وظائف الدولة، علينا ان نلاحظ كلمة « أمر » فى التصدير ، فما ذكر ليس مجرد تعداد للوظائف، وانما هو أمر من أمير المؤمنين لمالك بن الحارث بأن يحقق عمارة مصر، ذلك الجزء العزيز من الدولة الاسلامية وأقرب اجزائها الى نفس الامام رضى الله عنه . فتحقيق عمارة البلاد اذا هو واجب مأمور بالقيام به وتنفيذه .

وفوق هذا التصدير ودلالته فان بقية الفقرات التى يتكون منها هذا العهد مليئة بما يزيد الامر وضوحا فوق وضوحه ، ويقطع بما لا يدع مجالا لاى شك بأن للدولة دورا اساسيا تقوم به ممثلا فى تحقيق التنمية الاقتصادية وعمارة البلاد . فعلى سبيل المثال وليس الحصر ، يقول الامام بعد تعدادا

فئات المجتمع .. وفى الله لكل سعة ولكل على الوالى حق بقدر ما يصلحه[١] ثم يأتى الامر الصريح للاشتر قائلا ، وليكن نظرك فى عمارة الارض ابلغ من نظرك فى استجلاب الخراج[٢] وفى هذا المقطع — فوق مايدل عليه من الامر بالنظر فى تحقيق التنمية الاقتصادية وعمارة الارض — ما نحن بحاجة الى الاستفادة منه فى التعرف على مكانة وظيفة العمارة من بين الوظائف الأربع التى انيط بالدولة تحقيقها فى فكر الامام على كرم الله وجهه . لقد رأيناهذه الوظيفة تحتل فى الذكر الدرجة الرابعة فهل هذا تحديد لمكانتها بين الوظائف ؟

ان المقطع السابق يبين لنا ان ذكرها فى الدرجة الرابعــة من الترتيب لا علاقة له بأهميتها ، وانه من حيث الاهمية ربما تفوق كل الوظائف الباقيــة للدولة ، او على الاقل تفوق بعضها وتزاحم البعض الاخر ، فالمقطع محــل عنايتنا الان يقول : وليكن نظرك فى عمارة الارض ابلغ من نظرك فى استجلاب الخراج.وهذا الامر من أمير المؤمنين يفيد ان وظيفة تحقيق العمارة أهم وأبلغ من وظيفة جباية الخراج ، فاذا علمنا ان جباية الخراج هى أولى الوظائف من حيث الذكر فى ترتيب امير المؤمنين للوظائف الاربع ، علمنا ان الترتيب لا يعنى منزله كل وظيفة من الاخرى طالما ان العمارة وهى الرابعة من حيث الذكر أهم من جباية الخراج وهى الاولى من حيث الذكر ، وعلمنا كذلك ان وظيفــة تحقيق العمارة ليست أقل الاربع أهمية .

وبهذا يتضح لنا ويثبت بالبرهان القاطع ان الدولة فى فكر الامام على — كرم الله وجهه — الانمائى ، تقوم بدور كبير فى مجال تحقيق عمارة البــلاد بكل الوان العمارة وانها تسلك لذلك سبلا كثيرة ، أى ان لهــا سياسة للتنميــة الاقتصادية هى التى سنتعرف عليها من الفرع الثانى .

---

(١) المرجع السابق ج ٣ ص ٩١
(٢) المرجع السابق ج ٣ ص ٩٦

الفرع الثانى

سياســة التنمية الاقتصادية فى فكر الامام

من التمعن فى فقرات عهد الامام على لمـالك بن الحارث الاشتر يدرك الباحث بذورا لسياسات التنمية يلمسها الامام على من قـريب ، صحيح أنه لا يستفيض فى شرحها فلم يكن الكتاب او العهد الا ليحدد رؤوس الموضوعات وأمهات الافكار ، وبخاصة اذا ادركنا ان الامام على كان له من الشبه بالمصطفى صلوات الله عليه فيما أوتيه من جوامع الكلم الحظ الوفير ، فهو باب مدينة العلم ، والمصطفى صلى الله عليه وسلم هو « مدينة العلم » وباب المدينة هو ما يخرج منه ما تحتوى عليه .

ونستطيع ان نلمس السياسات التى توحى بها افكار الامام على من بعض الفقرات الواردة فى عهده للاشتر محل عنايتنا هنا .

١ — يقول الامام « وليكن نظرك فى عمارة الارض ابلغ من نظرك فى استجلاب الخراج » وفى هذا المقطع ترى الامام يعقد مفاضلة بين وظيفتين من وظائف الدولة هما العمارة ، وجباية الخراج ، ويفضل العمارة ويوليها أهمية تربو على أهمية الجباية . ولكن هذا المعنى القريب ليس هو كل ما تحمله عبارة الامام ، فهو اولا لم يطلب التركيز على العمارة واهمال الجباية ، ولكن يتحدث عن افضل جمع بين المهتمين ،وكانه يفاضل — وهى الحقيقة — بين جمع ايرادات كبيرة مع نسبة نمو وعمارة اقل ، أم جمع ايرادات قليلة وتحقيق نسبة نمو وعمارة أعلى ، تلك هى المفاضلة الحقيقية التى تتضمنها عبارة الامام كرم الله وجهه ، وواضح منها انه يفضل السياسة الثانية ، بأن يكون صالح العمارة هو المراعى ، وصوتها أعلى من صوت الاموال المجموعة من أهل الخراج .

وهو هنا ينطلق من صالح الوظيفتين معا ، وظيفة العمارة ووظيفة الجباية ، اذ ان السياسة الثانية ، اى التحيز لصالح تحقيق العمارة والتنميــة ، يعنى تحقيق الوظيفتين معا فى الامد الطويل ، حيث ان الخراج والجباية لا تدرك الا بتحقيق التنمية والعمارة أولا . ولــو اتبعت السياسة الاخرى وأعطيت

مهمة الجباية أولوية على مهمة العمارة فقد فرطنا فى المهمتين معا ، فلم ندرك خراجا ولم نحقق عمارة ، فمن طلب الخراج بدون عمارة أخرب البلاد واهلك العباد ولم يستقم أمره الا قليلا •

فلهذا يتبنى الامام سياسة تحقيق نسبة نمو اعلى مع جمع ايرادات أقل، ويفضلها على السياسة البديلة ، نسبة ايرادات أكبر مع نسبة نمو أدنى •

٢ — ويترتب على هذه السياسة المتنباة من الامام ، تبنى موقفين آخرين فى مجال سياسات التنمية والعمارة هما :

(أ) ان الامام يفضل تأجيل الاستهلاك الحالى من أجل توجيه نسبة كبيرة من الدخل القومى لتحقيق التنمية والعمارة •

اى أنه يفضل الاستثمار مع استهلاك أعلى فى المستقبل ، على الاستهلاك فى الوقت الحاضر ، اذ ان الاموال المجباة ستنفق على الاستهلاك بينما الامــوال المتروكة للافراد ســتنفق على الاستثمار بعد ان تنض فى يد الافراد فى صورة مدخرات حيث يقول الامام •

ولا يثقلن عليك شىء خففت به المؤنة عنهم فانه ذخر (ادخار) يعودون به عليك فى عمــارة بلادك(١) • ولاشك فى صحة نظر الامام حيث ان مهمة تحقيق التنمية والعمارة تتطلب القيام باستثمارات كبيرة بهدف توسيع الموارد القومية ، وهذا يتطلب تأجيل الاستهلاك الحالى ، وبأن يكون النظر فى العمارة ابلغ من النظر فى استجلاب الخــراج •

(ب) الموقف الثانى الذى يتبنــاه الامام يتعلــق بجزئية هــامة من سياسات التنمية الا وهو الاجابة عن تساؤل يقول :

من يقوم بالادخارات ، الدولة أم الافراد ؟

وبعبــارة أخرى اذا كان من المسلم به ان أى اســتثمار

---

(١) المرجع السابق ج ٣ ص ٩٧

لا بد ان يسبقه ادخـــار ، فمن يفضـــل الامام ان يقوم بمهمـــة الادخـــار ؟

القطاع الخاص (الافراد) أم القطاع العام (الحكومة)؟

ان الامام كرم الله وجهه يفضل ترك هذه المهمة للقطـــاع الخاص اذ الافراد أقدر — فى نظره على توجيه هذه المدخرات الى الاستثمارات الاكثر انتاجية وخاصة فى ظروف عصره عندما كانت الاستثمارات تتمثل فى اضافات قليلة على الموارد الانتاجية فى شـــكل تحسين آلة ، او شق قناة أو اضافة الى ثروة حيوانية

ويستفاد تفضيله القطاع الخاص قائما بالادخار والاستثمار، على القطاع العام قائما به ، من قوله السابق ايراده « ولا يثقلـــن عليك شىء خففت به المؤنة عنهم فانه ذخر يعودون به عليك فى عمارة بلادك وتزيين ولايتك » .

فهذا يعنى ان الامام يدعو الى تخفيف الجباية قدر الامكان ، بمعنى ان لا يجبى منهم الا القدر الضرورى اللازم لتســـيير ادارة البلاد،ولتكن الدولة مدركة ان ما تتركه من جباية انما يتحول فى ايدى المواطنين الى مدخرات ستتحول الى استثمارات تنتج اثرها فى عمارة البلاد وتزيين الولايـــة .

وهذا يعنى ان الامام يفضل قيام الافراد بتكوين المدخـــرات والقيام بالاستثمارات على ان تقوم الدولة بالادخار الاجبارى ممثلا فى شكل ضرائب ، وجباية أكبر قدر من الاموال لتوجيهه الى تحقيق التنمية والقيام بالاستثمار .

ورب قائل يقول ، ان الامام يفضل ذلك لان الجهاز الادارى فى تلـــك الايام لم يكن على قـــدر من الكفاءة تجعـــل الامام يفضل الاستثمارات العامة على الاستثمارات الخاصة ، وربما يروج هذا السبب لدى الكثيرين ويحلو لهم ترديده لانهم يجهلون موقف الاسلام

من الملكية الخاصة ، ونشر نطاقها فى حدود انواع الاموال التى تجوز ملكيتها ملكية خاصة ، وفى حدود الحجم الذى يراه الفكر الاسلامى نموذجيا للملكية الخاصـــة .

فالامام فى تفضيله الاستثمار الخاص على الاستثمار العام انما يحقق هدفا انمائيا آخر سنتعرف عليه تفصيلا فى الباب الثانى من هذا البحث بمشيئة الله تعالى(١) .

ويشهد لهذه الفكرة ما رواه ابو يوسف عن الامام قوله لعامله على عكبـــرا :

اذا قدمت عليهم ، فلا تبيعن لهم كسوة ، شتاء ولا صيفا ولا رزقا يأكلونه ، ولا دابة يعملون عليها ولا تبع لاحد منهم عرضا فى شىء من الخراج ، فانما امرنا ان نأخذ منهم العفو(٢) .

فالامـــام هنا لا يرى ان يؤخذ من المواطنين فى شكل ايرادات عامة غير العفو الفاضـــل عن حاجتهم ، ومنهـــا حاجتهم الى القيام بالاستثمارات اللازمة لتوسيع مواردهم وتحسين انتاجيـــة رؤوس اموالهم، وقيامهم بكل ذلك مقدم على مساهمتهم فى الايرادات العامة، عملا على نشر نطاق الملكية الخاصة ، وقياما بتحقيق العمارة والتنمية على افضل وجه باستغلال القدرات الغريزية والملكات النفسية الكامنة لدى الفرد فى محافظته على ماله الخاص والعمل على تنميته بصورة افضل من اهتمام مدير القطاع العام بأمواله .

٣ — اخيرا فان فكر الامام يكشف لنا عن سلوك للدولة يلزم لكل سياسة انمائية ، وبدونه لن تكون جهودها كبيرة الفعالية ، هذا السلوك هو غرس الشعور والاحساس لدى الناس بأهمية التنمية وفائدة العمارة لكل واحد منهم ، وذلك بتعميق الانتماء والولاء للدولة والبلاد ، وذلك عندما يتحـــدث الامام عن مآل

---

(١) انظر الفصل الثانى من الباب الثانى من هذا البحث .

(٢) ابو يوسف ، الخراج ، المطبعة السلفية ومكتبتها ، القاهرة ط ٦ ، سنة ١٣٩٧ هـ ص ١٧

الاموال التى تتركها الدولة فى صورة تخفيف الجباية عن الافـراد ، ويقرر أنه « ذخر يعودون به عليك فى عمارة بلادك وتزيين ولايتك » .

وهنا لنا موقف من كلمة « بلادك » وكلمة « تزيين ولايتك »فاضافة البلاد الى ضمير المخاطب توحى بأن الامام يريد ان يصل الى ضمان استجابة الـوالى وصولا لطيفا عندما يوضح له ان ما يتركه سيعود اليه فى صورة عمارة البلاد ، ولكن فى صورة عمارة بلادك ، فالبلاد هى بلادك اذ انت واحد من المسلمين ، وما تركته فى ايدى المولين عائد اليك ، اذ عندما ترتقى وتتقدم البلاد فانت أول من يتقدم ويرتقى معها ، ولو نظر كل فرد هذه النظرة لرأينا تضافر كل الجهود على بناء العمارة وتحقيق التنمية .

اما كلمة « تزيين ولايتك »فربما اضافت لنا شيئا الى مفهوم التنمية عند الامام اذ تجعل منها زينة ، وهنا ملحظ جمالى فى الكلمة ، فليلاحظ اذا فى بنـاء المصانع والدور ، والمرافق والجسور ، والابنية ووسائل المواصلات ، ان يكون فيها الجانب الجمالى الى جانب الجانب الموضوعى ، حتى تكون زينة للبلاد .

ومن ثم فالتنمية لا تقتصر على سد الحاجات الموضوعية فقط بل تتضمن اشباع الحاجات النفسية والذوقية والادبية والجمالية وسـائر ما يبنى منـه مجتمع المتقين .

٤ ــ كذلك فان تعبير الامام الدقيق عن العمارة باضافتها الى البلاد عندما تكون وظيفة للدولة ، واضافتها الى الأرض عندما يتحدث عن القطاع الزراعى ، تعطينا موقفا آخر له من سياسات التنمية ، فهو يتبنى سياسة التنمية الشاملة لكل قطاعات المجتمع ، وليس تنمية قطاع منها على حساب قطاع آخر .

ولعل الامام هو اول من استخدم تعبير « عمارة البلاد » بدلا من تعبير عمارة الأرض الذى درج على استخدامه المفسرون والفقهاء الا قلة منهم ادركت ما ادركه الامام ــ وبتأثيره ــ ادركت الفرق الدقيق بغرض التوضيح والـدقة على الاقل ، ذلك اننا لا نشك فى ان من يستخدم تعبير « عمارة الارض » انما يقصدمنها تحقيق التنمية الاقتصادية فى جميع القطاعات .

غير ان الامام رضى الله عنه — باب مدينة العلم — يستخدم اللفظ الاصح فى مكانه الاصح ، فيستخدم تعبير « عمارة الارض » عندما يتحدث عن القطاع الزراعى ، ويستخدم تعبير عمارة البلاد عندما يتحدث عن العمارة فى كل القطاعات، وما يراه الامام وظيفة للدولة ويضعه صدر ما أمر به مالك بن الحارث كوظيفة اساسية للدولة هو « عمارة البلاد » اى تحقيق التنمية الاقتصادية فى شتى المجالات ، الزراعية والصناعية والتجارية والادارية والعلمية ... ألخ أى بما يرفع من مستوى فئات الامة من فلاحين وتجار وذوى صناعات وجنود وكتاب وقضاة ومديرين بشتى الأعمال ... الخ .

ومن ثم فان من سياسات الامام الانمائية اتباع اسلوب التنمية الشاملة الذى يأخذ بيد القطاعات كلها الى معارج التقدم والازدهار فى ظل اطار محدد سنبينه فى الفرع التالى .

الفرع الثالث — الاطار الذى تقوم الدولة بدورها فى التنمية من خلاله :

هناك اطار تقوم الدولة من خلاله بدورها فى تحقيق التنمية الاقتصادية وعمارة البلاد ، والامام رضى الله عنه فى كل حديثه عن التنمية ، مفهومها وهدفها ، اساليبها ووسائلها ، يحرص على التذكير بهذا الاطار ، وان تتأكد الدولة فى سيرها انها داخل هذا الاطار ، اذ ان خروجها عنه يحبط كل اثر لعملها فى فكر الامام رضى الله عنه ، ولا نعجب من تركيز الامام على اهمية هذا الاطار ، اذا علمنا ان هذا الاطار هو « شريعة الاسلام » .

ذلك ان القيام بالتنمية وتحقيق العمارة ليس الا قياما بواجب القته الشريعة على عاتق الدولة وولاة الامر فيها ، عندما جعلتهم مسئولين عن كل كبيرة وصغيرة، مسئولية الراعى عمن كلف برعايته والحدب عليه « كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فالامام الذى على الناس راع وهو مسئول عن رعيته »[1] ولذا فمراعاة احكام هذه الشريعة فى كل جهد انمائى يبذل ، امر لا بد من توفيره ، ونلمسه فى كل فقرة من فقرات حديث الامام .

---

(١) رواه البخارى واحمد ومسلم وابو عبيد .

١ ــ فعند تحديده لمفهوم التنمية ودعوته لمجتمع المتقين نجده يختم الدعوة الى ذلك بقوله « فلمثل هذا ياعباد الله يشتاق من كان له عقل ويعمل له بتقوى الله تعــالى » •

٢ ــ وعندما يأمر مالك بن الحارث بتحقيق عمارة البلاد فى مصر نجده ينصحه بأن يحل المشكلات التى تواجهه بالرجوع الى الكتاب والسنة فيقول« اردد الى الله ورسوله ما يضلعك من الخطوب ،ويشتبه عليك من الامور ، فقد قال الله تعــالى لقوم احب ارشادهم » ««يأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول، وأولى الامر منكم فان تنازعتم فى شىء فردوه الى الله والرسول » فالرد الى الله الاخذ بمحكم كتابه ،والرد الى الرسول الاخذ بسنته الجامعة غير المفرقة »(١) •

٣ ــ بل ان صدر عهده الى مالك بن الحارث ذلك الذى يتضمن معظم آرائه فى التنمية قد أردفه بقوله :

«أمره بتقوى الله وايثار طاعته واتباع ما امر به فى كتابه من فرائضه وسننه التى لا يسعد احد الا باتباعها ، ولا يشقى الا مع جحودها واضاعتها »(٢) •

فهذا هو الاطار الذى تمارس الدولة دورها فى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلاله ، سواء تمثلت جهودها الانمائية فى جهود مباشرة تبذلها قياما بواجب تحقيق العمارة ، امتمثلت تلك الجهود فى تشجيع القطاع الخاص على القيام بها بشتى الوسائل المادية والادبية ، فتلك الجهود كلها يجــب ان تكــون فى اطار الشريعة الاسلامية التى لا يسعد احد الا باتباعها ولا يشقى الا مع جحودها واضــاعتها •

وهكذا يجول بنا الامام على كرم الله وجهه فى ميدان التنمية الاقتصادية ، لينتهى الى الاصل الذى بدأ منه والشجرة التى تفرع منها ، كتاب الله تعــالى وسنة نبيه ، عليه الصلاة والسلام ، ليجعل منهما سياجا لكل فكر ، واطارا لكل

(١) نهج البلاغة ، مرجع سابق ج ٣ ص ٩٣ — ٩٤

(٢) المرجع السابق ج ٣ ص ٨٣

بحث ، حتى لا يندبنا قول ، ولا تشطح بنا فكرة ، «تركت فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا بعدى كتاب الله وسنتى ، عليكم بسنتى ، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى »(١) .

نتائج البحث

عقد هذا المبحث للتعرف على فكر الامام كرم الله وجهه فى مجال التنمية الاقتصادية كأحد الامثلة على ما يزخر به التاريخ الاسلامى من فكر انمائى عميق ونظرات صادقة .

ولقد جلنا مع فكر الامام فى شتى جنبات التنميـة ، حتى لنكاد نظفر عنده بنظرية متكاملة فى التنمية الاقتصادية ، ونستطيع ان نجمل نتائج هذه الجولات فيما يلى :

١ — مفهوم التنمية عند الامام يتمثل فى اقامة مجتمع المتقين الذى يعنى تحقيق أعلى مستويات الانتاج ، لتحقيق أعلى مستويات الاستهلاك ، فى ظل تقوى الله تعالى التى تعصم من كل انحراف وتحول دون بطر الاغنياء وذل الفقراء .

٢ — التنمية واجب تسعى الدولة الى تحقيقه ، وستحاسب بين يدى الله تعالى ان فرطت فى ذلك ، فالتنمية وظيفة اساسية من وظائفها .

٣ — لكى تحقق الدولة هذا الواجب فان هناك شروطا يجب توافرها قبل الدخول فى الميدان الفعلى لتحقيق التنمية تتمثل هذه الشروط فى :

(أ) تحقيق التماسك الاجتماعى باقامة العدل الاجتماعى وتحقيق المساواة بين المواطنين والحرص على رضا الجماهير عن الحكم .

(ب) اقرار الامن والنظام فى انحاء البلاد .

٤ — تتمثل جهود التنمية المباشرة فى :

(أ) تشجيع المبادرات الفردية .

---

(١) الجامع الصغير ، ج ١ ، ص ٣٢٥

(ب) تنظيم القطاع الزراعى والتجارى والصناعى والعناية بشئون كل بما يكفل مساهمته فى الانتاج بأقصى طاقاته .

(ج) توفير المنافع التى يمثلها وجود المتهنين بفكرهم من قضاة وكتاب واداريين .... الخ هذه الفئات .

٥ — للامام نظرات عميقة فى سياسات التنمية تتمثل فى :

(أ) تفضيل قيام الافراد بجهود التنمية فى ظل مسئولية كاملة من الدولة عن القيام بها ، اى ان المسئولية تقع على الدولة ، وتصل الى القيام بهذه المسئولية عن طريق حث الافراد وتشجيعهم وتمهيد الطـرق امامهـم .

(ب) يتبنى تحقيق التنمية عن طريق استثمارات فردية كثيرة يتكون من تجمعها نسبة نمو عالية ، عملا على نشر نطاق الملكية الخاصة .

(ج) الاستثمار لابد ان يسبقة ادخار ، ويؤمن الامام بان تخفيف الاعباء التى تفرضها الدولة على المواطنين يرفع من مستوى الادخار وبالتالى مستوى الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية بالتالى .

٦ — يرى الامام ان الاطار الذى تبذل فى ظله كل تلك الجهود لا يكون الا الشريعة الاسلامية ، وانه لا يمكن تحقيق اى تقدم بالخروج عليها ، فلا خير ولا نمو على الاطلاق الا بالتزام ما تدعو اليه الشريعة الاسلامية .

٧ — فكر الامام على الانمائى يمثل ثروة هامة لا غنى عنها اليوم ، وتملك ان تهدينا سبل الرشاد فى بحثنا عن منهج يحكم سيرنا، واطار تتم الجهود الانمائية فى داخله ، ففكره يحتوى على ذلك المنهج ويوضح ذلك الاطار .

المبحث الثالث

الفكر الانمائى عند الامام ابى يوسف

تمهيد :

الامام ابو يوسف، هو يعقوب بن ابراهيم ، قاضى القضاة فى العصر الذهبى للدولة العباسية ، واشهراصحاب الامام ابى حنيفة ، حتى ليشاركه فى لقب المشيخة عند علماء المذهب الحنفى ، فيقالعن ابى حنيفةوابى يوسف «الشيخان» ولا ينال هذا الشرف من اصحاب ابى حنيفة سواه ، بل لم ينل شرف حمل لقب الصحبة لابى حنيفة غير ابى يوسف ومحمد بن الحسن ، اذ يطلق عليهما معا لقب « الصاحبين » اما غيرهما فهم تلاميذ الامام ابى حنيفة ، حتى من كان منهم أكبر سنا من ابى يوسف ومحمد ، مثل الامام زفر الذى رأس الحلقة بعد ابى حنيفة لكنه تلميذ فحسب .

فأبو يوسف من اعلام أئمة المذهب الحنفى ، ويلى ابا حنيفة مباشرة ولد عام ١١٣ هـ وانتقل عام ١٨٢ هـ .

تفرد ابو يوسف بما لم يشاركه فيه غيره من مفكرى المسلمين ، عندما قدم لنا اول دراسة اقتصادية مستقلة عن الدراسات الفقهية التى حملت الفكر الاقتصادى لغير ابى يوسف ممن عاصروه من الفقهاء ، بينما خصص ابو يوسف لفكره الاقتصادى كتابا مستقلا هو المعروف اليوم ادينا باسم — كتاب الخراج — ومن ثم فعلى يديه ظهرت اولى الدراسات الاقتصادية المستقلة فى العالم(١) .

ذلك المؤلف الذى يراه البعض اشبه ما يكون بمؤلف « دلتون » استاذ المالية العامة ، فى الضرائب فى القرن العشرين(٢) . لكنة مع

(١) محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجع سابق ، ص ١٧

(٢) د. صلاح نامق ، تقديم كتاب د. على عبد الرسول ، المبادىء الاقتصادية فى الاسلام ، دار الفكر بدون رقم سنة ١٩٦٨

ذلك يحتوى على فكر انمائى رفيع المستوى جاء فى ثنايا بحث الامام ابى يوسف لموضوعاته الاساسية ، عند من يرى ان غرض الكتاب الاساسى غرض مالى ، لكن الباحث المتعمق يدرك من وراء تأليف ابى يوسف لكتاب الخراج هدفا آخر هو المقصود من وضع كتاب الخراج ، هذا الهدف يتمثل فى اجراء اصلاح مالى واقتصادى فى البلاد بهدف تحقيق العمارة والتنمية الاقتصادية. يقول ابو يوسف فى مقدمة بحثة مخاطبا هارون الرشيد الذى كتب البحث بتكليف منه .. انى لارجو ان عملت بما فيه .. ان يوفر لك خرجك .. ويصلح لك رعيتك » كما أنه يعقد فصلا بعنوان « ما عمل به فى السواد » يتحدث فيه عن الوضع القائم ، ثم يعقد فصلا آخر بعنوان «ما ينبغى ان يعمل به فى السواد» يتحدث فيه عن آرائه التى يريد ادخالها .

ويطلب من الخليفة سرعة العمل والبدء فى الاصلاح فيقول :

ان القوة فى العمل ، وانما يدعم البنيان قبل ان ينهدم(١) فالكتاب اذن كان خطة للاصلاح المالى والاقتصادى من اجل وقف التدهور وتحقيق العمارة ، ومن ثم فان الفكر المالى الذى يتضمنه الكتاب هو وسيلة للهدف من الكتاب وهو تحقيق العمارة والتنمية الاقتصادية ،فخلاصة الكتاب هى أنه خطة للاصلاح المالى والاقتصادى لتحقيق العمارة وبيان الأسس التى تقوم عليها ، واجراءات تحقيقها .

كما انه لم يغفل — وهو فقيه — ان يبين موقف الاسلام من تحقيق التنمية وحكم القيام بها .

وسنحاول ان نتعرف على فكر الامام ابى يوسف فى هذا المبحث من خلال مطالبه الثلاثة الاتية :

المطلب الاول — الاصلاح المالى والاقتصادى الذى يقدمه كتاب الخراج واهدافه :

المطلب الثانى — الاسس التى تقوم عليها التنمية عند ابى يوسف :

المطلب الثالث — اجراءات تحقيق التنمية عند ابى يوسف :

(١) ابو يوسف — الخراج — مرجع سابق ص ٣

المطلـب الاول

الاصلاح المـالى والاقتصادى الذى يقدمه كتاب الخراج واهدافه

تمهيـد :

اتضح للباحث ان الجانب الجوهرى من كتاب الخراج يتمثل فى الاصلاح المـالى والاقتصادى الذى كلف به الخليفة هارون الرشـيد ، الامام أبا يوسف، حيث ان الأرض قد لحق بها الكثير من الخراب عما كانت عليه ايام الخلافـة الراشدة والاموية ، وترتب على ذلك نقص الخراج ، كما بدا واضحا عجز الارض عن تحمل ما يفرض عليها من خراج الوظيفـة الذى كان معمولا به من قبـل . ولاصلاح هذه الاوضاع قدم ابويوسف خطته هذه اجابة على اسـئلة كانت تشغل بال الخليفة ، ويريد ان يصل فيها الى اجابة شافية تحقق صلاح احوال المسـلمين .

ولقد تمثلت خطة الاصلاح المـالى والاقتصادى هذه فى :

١ — استبدال خراج المقاسمة بخراج الوظيفة .

٢— تطبيق نظام العشر وليس الخراج على ارض القطائع .

٣ — اجراء تغييرات جوهرية فى نظم الجباية ونظم استخدام العمال فى شتى المجالات .

تلك هى خطة الاصلاح المالى والاقتصادى التى يتضمنها كتاب الخراج لابى يوسف ، ويقينا هى أول خطة من هذا القبيل فى التاريخ المعروف .

ولقد جعل ابويوسف لخطته هدفين اساسيين هما :

١ — تحقيق العمـارة .

٢ — زيادة الايرادات العامة .

والهدف الثانى كما يبدو وسيلة لتحقيق الهدف الاول فكأن الخطة كلهـا تهدف اساسـا الى تحقيق التنمية الاقتصادية والعمارة .

وسيتضح لنا ذلك بصورة اكثر من تناول بنود الخطة فى الفروع الثلاثة الآتيــة :

الفرع الاول — استبدال خراج المقاسمة بخراج الوظيفــة :

يقول ابو يوســف :

نظرت فى خراج السواد ، وفى الوجوه التى يجبى عليها ، وجمعت فى ذلــك اهل العلم والخبرة بالخراج ، وغيرهم وناظرتهم فيه ، فكل قال فيه بما لا يحل العمل به ، فناظرتهم فيما كان وظف عليهم فى خلافة عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى خراج الارض ، واحتمال ارضهم اذ ذاك لتلك الوظيفة ... فذكروا ان العامر كان من الارضين فى ذلك الزمن كثيرا وان المعطل منها كان يسيرا ، ووصفوا كثرة العامر الذى لا يعمل وقلة العامر الذى يعمل وقالوا :

لو اخذنا بمثل ذلك الخراج الذى كان ، حتى يلزم للعامر المعطل مثــل ما يلزم للعامر المعتمل ، ثم نقوم بعمارة ما هو الساعة غامر ، ولا نحرثه لضعفنا عن اداء خراج ما لم نعمله ، وقلة ذات ايدينا . فأما ما تعطل منذ مائة سنة وأكثر واقل فليس يمكن عمارته ولا استخراجه من قريب ، ولمن يعمر ذلك حاجة الى مؤنة ونفقة لا تمكنه ، فهذا عذرنا فى ترك عمارة ما قد تعطــل .

فرأيت وظيفة من الطعام (كيلامسمى او دراهم مســماة) فيه دخل على السلطان وعلى بيت المــال وفيه مثل ذلك على اهل الخراج[1] .

ذلك هو الوضع الذى واجه ابا يوسف ، نظام للخراج ترتب عليه ضياع عمارة جزءكبير من الارض زحف عليه الخراب ، وعجز الناس عن استصلاحه قائم لقلة ما بأيديهم ، وعدم توفر مؤنة ذلك لديهم ، وجزء آخر من الارض لم يزل عامرا لكنهم يعجزون عن زراعته ايضا ، لعجزهم عن اداء خراج ما لم يزرع ، فنظام الوظيفة يحمل الارض بالخراج زرعت أم لم تزرع .وفكر ابو يوسف وناظر أهل

---

(١) المرجع السابق ص ٥١ ، ٥٢ و « الدخل » الفساد . انظر المعجم الوسيط مرجع سابق جـ ١ ص ٢٧٥ مادة « دخل » .

العلم والخبرة ولم يجد لدى احد منهم رايا يفيده ، ثم رأى ان العلة تكمن فى خراج الوظيفة هذا ، فهو السبب فى خراب الارض وعجز الناس عن زراعة العامر فضلا عن استصلاح ما قد خرب منها بعد عهد عمر بن الخطاب (ض) .

فما علاج هـذا الموقف ؟

يقترح ابو يوسف خراج المقاسمة بدلا من خراج الوظيفة فيقول :

لم اجد شيئا اوفر على بيت المال ولا اعفى لاهل الخراج من مقاسمة عادلة خفيفة ، فيها للسلطان رضا ، ولاهل الخراج راحة وفضل[1] .

هذه هى المشكلة ، وهذا هو حلها عرضناه بأسلوب ابى يوسف ونستطيع ان نستلخص منه ما يلى :

١ — تتطلب التنمية جهودا ونفقات ، وتستغرق وقتا طويلا ، فهى عملية طويلة الاجل لا قصيرته .

« فاما ما تعطل منذ مائة سنة وأكثر واقل ، فليس يمكن عمارته ولا استخراجه فى قريب ولن يعمر ذلك حاجة الى مؤنة ونفقة » .

٢ — نظام خراج الوظيفة ادى الى ضعف اهل الخراج عن عمارة ارضهم وقيامهم بالتنمية الاقتصادية ، وهم يرون ان نظام الخراج هو سبب خراب ارضهم ويوافقهم فى ذلك ابو يوسف .

٣ — ان الامر يتطلب حلا يمكن من عمارة الارض ويزيد من الايرادات العامة وذلك اثر العمـارة .

٤ — ان الحل عند ابى يوسف يتمثل فى احلال خراج المقاسمة محل خراج الوظيفة ، على ان تكون مقاسمة خفيفة عادلة حتى يتمكن أهل الخراج من توجيه جزء من دخولهم الى عمارة ما خرب من ارضهم وزراعة العامر الذى لا يعمل فى ظل النظام السـابق .

« مقاسمة عادلة خفيفة فيها للسلطان رضا ولأهل الخراج راحة وفضل » .

(١) أبو يوسف ، الخراج ، مرجع سابق ، ص ٥٣ — ٥٤

وهكذا نرى ان الهدف من البند الاول من بنود الاصلاح المالى والاقتصادى الذى قدمه كتاب الخراج هو تحقيق العمارة والتنمية الاقتصادية فى البلاد •

ولقد صرح ابو يوسف بان هدفه من تخفيف الخراج فى مقترحاته السابقة هو تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على مستوى الانتــاج القائم أولا ثم رفع مستواه ثانيــا •

فلقــد قيل لابى يوسف :

لم رايت ان يقاسم اهل الخراج ما أخرجت الارض ، ولم تردهم الى ما كان عمر رضى الله عنه وضعه ؟ ••• وقد كانو بذلك راضــين وله محتملين(١) فأجاب :

لمــا رأينا ما كان على ارضهم يصعب عليهم •• ورأينا اخذهم بذلك داعيا الى جلائهم عن ارضهم وتركهم لها •• اتبعنا ما أمر به وتقدم فيه ، ورجونا ان يكون الرشد فى امتثال امره ، فلم نحملهم ما لا يطيقون ، ولم نأخذهم من الخراج الا بما تحتمله ارضهم(٢) •

الفرع الثانى — تطبيق نظام العشر على أرض القطائع :

الاقطاع فى الاسلام يكون من الارض الموات المملوكة للدولة تقطعها من يقدر على عمارتها واحيائها كوسيلة من وسائل تحقيق التنمية الاقتصــادية ، « فمن احيا ارضا ميته فهى له » •

ويرى ابو يوسف ان هذه الارض بمنزلة المــال العام للامام العادل ان يجــيز منهــا ، ويعطى من كان له غنــاء فى الاسلام ، ويضع ذلك موضعــه ولا يحابى به »(٣) •

ويرى ابويوسف كجزء من خطته فى الاصلاح المــالى ان هذه الارض وان كانت فى الاصل ارضا خراجية وخاصة اذا سقيت بماء الخراج ، الا انه يقترح على الامام ان يفرض عليها العشر • فلماذا هــذا الاقتراح ؟

(١) المرجع السابق ص ٩١
(٢) المرجع السابق ص ٩٢
(٣) المرجع السابق ص ٦٣

يقــول أبو يوســف :

انمــا يؤخذ منها العشر لمــا يلزم صاحب الاقطاع من المؤنة فى حفر انهارها وبناء البيوت ، وعمل الارض ، وفى هذا مؤنة عظيمة على صاحب الاقطاع ، فمن ثم صار عليه العشر لما يلزم من المؤنة ، والامر فى ذلك اليك ، ما رأيت انه اصلح فاعمــل به(١) .

فهو يرى ان القطائع تقطع لمن يقدر على عمارتها ، وعمارتها تكون باقامة بيئة اجتماعية فوقها ، وتتمثل فى المبانى والمنشآت السكنية ومنشآت الرى ، ثم عمل الارض من تمهيد واستصلاح واستزراع..وكل هذا يتطلب نفقات كبيرة ، يجب ان تشجع الدولة عليها فتعين بنقل هــذه الارض من « الخــراجية » الى « العشرية » وفى هذا اعانة على العمارة حيث ان العشر لن تبدأ جبايته الا بعد الانتاج فعلا ، فهو نسبة من الخارج وليس كذلك الخراج .

وهكذا يقدم ابويوسف الوسيلة الثانية لتحقيق الاصلاح المالى والاقتصادى . ومن الواضح ان هذا الجانب من خطة الاصلاح موجه مباشرة الى تحقيق التنمية الاقتصادية وليست له أهداف تمويلية ، ويؤكد أبو يوسف نصيحته هذه فى موضع آخــر فيقول :

وكل ارض اقطعها الامام رجلا فعمرها،فان كانت فى ارض الخراج أدى عنها الذى اقطعها الخراج وان كانت من ارض العشر أدى عنها الذى أقطعها العشر ، وان رأى الامام ان يجعل على الاولى العشر فعــل »(٢) .

الفرع الثالث — اجراء تغييرات جوهرية فى نظم اســتخدام العمال فى شتى المجــالات :

البند الثالث من خطة الاصلاح المالى والاقتصادى التى تضــمنها كتاب الخراج هو الاصلاح الادارى ، ونظم الجباية ويتمثل ذلك فى :

١ — احداث تغيير جوهرى فى نظم الجباية واهم هذه التغييرات الغــاء

(١) المرجع السابق ص ٦٣
(٢) المرجع السابق ص ٦٥

نظام التقبيل(١) الذى ترتب عليه نقص الايرادات العامة من ناحية ، وارهاق أهل الخراج من ناحية أخرى ، الامر الذى ادى الى عجزهم عن تعمير أرضهم ، وادى الى خراب وضياع العمارة التى كانت بها .

يقـول ابو يوسف :

« رأيت ان لا تقبل شيئا من ارض السواد ، ولا غير السواد من البلاد ، فان المتقبل اذا كان فى قبالته فضل عن الخراج عسف أهل الخراج ، وحمل عليهم مالا يجب ، وظلمهم واخذهم بما يجحف بهم ليسلم مما دخل فيه ، وفى ذلك وامثاله خراب البلاد ، وهلاك الرعية ... وانما اكره القبالة لانى لا آمن ان يحمل هذا المتقبل على أهل الخراج ما ليس يجب عليهم فيعاملهم بما وصفت لك ، فيضر ذلك بهم فيخربوا ما عمروا ويدعوه فينكسر الخراج ، وليس يبقى على الفساد شىء ولـن يقل مع الاصـلاح شىء ، ان الله نهى عن الفسـاد فقال « ولا تفسدوا فى الارض بعد اصلاحها »(٢) .

وهكذا يشجب ابو يوسف نظام التقبيل بسبب ما يؤدى اليه من خـراب البلاد وهلاك العباد ، فالمنع منه يهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية ايضا ، وذلك بالمحافظة على العمارة القائمة حتى لا يتطرق اليها الفساد الذى حـذر الله منه ونهى عنه وتوعد مرتكبه .

٢ — احداث تغييرات جوهرية ايضا فى نوعيات القائمين على نظم وادارة الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى البلاد ، ايمانا من ابى يوسف بان اسـلوب التنفيذ لاى خطة هو الحاسم ، واية خطة محكمة سليمة الاسس واقعية الاهداف يمكن ان يؤدى تطبيقها الى لا شىء اذا لم يتوفر لها منفذون اكفاء ، وذلك مبـدأ انمائى هام يقدمه لنا ابو يوسف ، قبل ان يعرفه الفكر الانمائى الحديث باثنتى عشر قرنا .

(١) التقبيل يعنى ان يتعهد شخص بان يقدم للدولة مقدارا معينا من المـال مقابل ان تطلق يده فى جمع خراج جهة من الجهات وهو ما عرف بمصر فيمـا بعد بنظام « الالتزام » .

(٢) المرجع السابق ص ١١٤

ويضع ابو يوسف عدة شروط يجب توفرها فيمن يتولى الاسهام فى تنفيذ تلك الخطة التى وضعها لتحقيق الاصلاح المالى والاقتصادى فى البلاد فيقول :

« رأيت (ابقى الله أمير المؤمنين) ان تتخذ قوما من اهل الصلاح والدين ، والامانة فتوليهم الخراج ، ومن وليت منهم فليكن فقهيا ، عالما ، مشاورا لاهل الرأى ، عفيفا لا يطلع الناس منه على عورة ، ولا يخاف فى الله لومة لائم ما حفظ من حق وادى من امانة احتسب به الجنة ، وما عمل من غير ذلك خـاف عقوبة الله فيما بعد الموت .. فانك انما توليه جباية الاموال واخذها من حلهـا وتجنب ما حرم منها .. فاذا لم يكن عدلا ثقة أمينا فلا يؤتمن على الاموال ، انى قد اراهم لا يحتاطون فيمن يولون الخراج ، اذا لزم الرجل باب احدهم اياما ولاه رقاب المسلمين ، وجباية خراجهم ، ولعله ان لا يكون عرفه بسلامة ناحية ولا بعفاف ولا باستقامة طريقة ، ولا بغير ذلك ، وانما يجب الاحتيـاط فيمن يولى شيئـا من امر الخـراج .. كما يجب ذلك فيمن اريـد للحكم والقضـاء »(١) .

وهكذا نرى ان ابا يوسـف يتطلب فيمن يتولى الادارة المالية وتنفيـذ خطته فى الاصلاح المالى والاقتصادى ان يجتمع فيـه الشروط التى تطلب فى القضاة والحكام ويجمعها فى سبعة شروط هى :

١ — الدين .
٢ — الصـلاح .
٣ — الامانة
٤ — العفـة وعدم الطمع .
٥ — المشاورة لاهل الرأى والخبرة .
٦ — العلم والمعرفة بأحكام الشريعة ، فهو يطبقها فى عمله ، فكيف يجهل القـانون الذى يطبقـه ؟

واثر هذه الصفات واضح لا يحتاج منا الى تعليق .

وهكذا نجد ان كتاب الخراج يمثل اول خطة للاصلاح المالى والاقتصادى فى التاريخ المعروف لنا ، وليس ذلك منا تزيدا فى القول ولا استخداما لمصطلحات حديثة ، بل ان ذلك هو جوهر وحقيقة كتاب الخراج ، كما وصفه أبو يوسف ، وكما كان يطلبه هارون الرشـيد .

---

(١) المرجع السابق ص ١١٥

المطـلب الثانى

الأسس التى تقوم عليها التنمية عند ابى يوسف

تمهيـد :

اذا كان كتاب الخراج هو — كما يرى الباحث — خطة للاصلاح المـالى والاقتصادى تهدف الى تحقيق عمارة البلاد واصلاح شئـونها الاقتصادية ، فانه لا بد ان يكون قد تعرض للاسس التى تقوم عليها التنمية الاقتصادية أو الشروط الاساسية اللازم توفرها لا نطلاق قوى التنمية من عقالها ، تلك القوى التى كبلتها الظروف التى واجهها ابو يوسف وقدم خطته للتغلب عليها • والامر كذلك ، فان كتاب الخراج يتضمن فعلا الاسس التى يرى ابو يوسف انه لابد منها كى تقوم التنمية الاقتصادية وتضطرد امكانيات التقدم والتعمير• ويجمع ابو يوسف هذه الاسس فى ثلاثة هى :

١ — سيادة العـدل وتحقيق الانصـاف •

٢ — المحافظة على الملكية الخاصة وتدعيمها •

٣ — تدخل الدولة وقيامها بدور ايجابى فى المجال الاقتصادى •

وسنتناول هذه الاسس بالبيان فى فروع هذا المطلب الثلاثة •

الفرع الاول — سـيادة العدل وتحقيق الانصاف :

يقول أبو يوسف :

ان العدل وانصاف المظلوم وتجنب الظلم مع ما فى ذلك من الاجر ، يزيد به الخراج وتكثر به عمارة البلاد ، والبركة مع العدل تكون ، وهى تفقـد مع الجور ، والخراج المأخوذ مع الجور تنقص البلاد به وتخرب»[1] •

ففى هذه الفقرة من كتاب الخراج نجد ابا يوسف يستخدم تعبير « عمارة البلاد» بدلا من التعبير الذى تعود ان يستخدمه فى حديثه عن عمارة القطاع الزراعى ، وهو تعبير « عمارة الارض » • ومن هـذا ندرك ان هناك فرقا بين التعبيرين عند الامام أبى يوسف •يتبع فى التفرقة بينهما الامام على كرم الله وجهه ، الذى راينا فى المبحث السابق انه يفرق بين التعبيرين ويستخدم كلا منهما فى موضعه •

(١) المرجع السابق ص ١٢٠ — ١٢١

ومن هنا فان ابا يوسف عندما يتحدث عن اسس العمارة واصول بنائهـا ، لا يستخدم تعبير « عمارة الارض » وانما يستخدم التعبير الاعم الذى يشمل عمارة كل القطاعات فيقول ، « ان تجنب الظلم تكثر به عمارة البلاد » اى عمارة جميع القطاعات • كما نلاحظ ان ابا يوسف يستخدم مرادفا آخر للرفاهية والتقدم وهو « البركة » والبركة فى الفكر الاسلامى هى الوفرة ووفاء الانتاج باحتياجات المواطنين ، وشعورهم بتحقيق رغباتهم واشـباع احتياجاتهم ، مهما بدا حجم الماديات التى بايديهم ، فهى تتضمن جانبا من الاحسـاس الروحى الى جانب الاحساس المادى ، والبركة عند ابى يوسف ملازمة للعدل وتنتفى عندما يوجد الجور والظلـم •

وهكذا نتبين ان سيادة العدل وانتفاء الجور والظلم من المجتمع ، أساس جوهرى لامكانية تشييد صرح التنمية وبناء العمارة ، وانطلاقها فى طريقها المرسوم ، وشعور المواطنين فى ظل تحققها المادى بالرضاء والوفرة والرخاء •

الفرع الثانى ــ المحافظة على الملكية الخاصة :

الاساس الثانى من اسس تحقيق التنمية وامكانية قيام العمارة فى البلاد عند الامام ابى يوسف هو المحافظة على الملكية الفردية وتدعيمها ، وتمكين كل فرد من ان تكون له ملكية يعتقدها ، ويبذل جهوده فى تنميتها واتساعها ، فتتسع بذلك موارد المجتمع ، ويطرد تقدمه •

ويتبين لنا موقف ابى يوسف من هذه الفكرة مما يلى :

١ ــ يدعو الى المحافظة على الملكية الفردية وصيانة حق اصحابها فيها فيقول : ليس للامام ان يخرج شيئا من يد احد الا بحق ثابت معروف(١) وبذلك يقرر عدم جواز الاعتداء على الملكية الخاصة •

٢ ــ يطلب من الدولة ان تسلك الى التنمية وتحقيقها طريق تدعيم الملكية الخاصة ونشر نطاقها ، وذلك بان يتم اقطاع الارض الموات لمن يقدر على عمارتها ، وتخفيف الاعباء عليهم مساعدة منها فى تحمل تكاليف الأحياء • اذ يقول :

(١) المرجع السابق ص ٧١

ولا ارى ان يترك (الامام او الدولة) ارضا لا ملك لاحد فيها ولا عمارة حتى يقطعها الامام ، فان ذلك اعمر للبلاد(١) فالملكية الفردية عند ابى يوسف اداة انمائية ووسيلة استثمارية بواسطتها تجند الدولة طاقات الافراد وقدراتهم لتحقيق التنمية الاقتصادية • كما أنه يردف رأيه هـذا بايراد الكثير من الاسباب التى جعلت الخلفاء الراشدين يقطعون الارض للافراد فيقول :

فقد جاءت الاثار بأن النبى صلى الله عليه وسلم اقطع اقواما ، وان الخلفاء من من بعده اقطعوا ، ورأى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاح فيما فعل من ذلك ، اذ كان تأليفا على الاسلام ، وعمارة للارض ، وكذلك الخلفاء انمـا اقطعوا من رأوا ان له غناء فى الاسلام ، ونكاية العدو ، ورأوا ان الافضـل ما فعلوا ، ولولا ذلك لم يأتوه »(٢) •

٣ — وهو ثالثا يدعو الدولة الى القيام بالنفقات التى من شأنها أن تعود بالنفع على افراد المجتمع بما يدعم من ملكيتهم وبما يقوى عمارة ما بايديهم ، عندما يقول بتحمل الدولة لنفقات المشروعات الاساسـية دون ان تحمل منها شيئا على أهل الخراج(٣) •

ومما يلزم ان ننبه اليه هو ان ابا يوسف يرى ان ارض الخراج مملوكـة ملكية خاصة لاهلها ، ويتصرفون فيها تصرف الانسان فيما يملك حيث يقول :

وايما ارض افتتحها الامام عنوة ••• ورأى الصلاح فى اقرارها فى ايدى اهلها ، كما فعل عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى السواد ، فله ذلك ، وهى ارض

(١) المرجع السابق ص ٦٦

(٢) المرجع السابق ص ٦٨

(٣) المرجع السابق ص ١١٩

خراج ، وليس له ان يأخذها بعد ذلك منهم وهى ملك لهم يتوارثونها ، ويتبايعونها(١) .

والباحث وان كان لا يوافق ابا يوسف فى هذا الرأى الا ان لذلك موضعه من البحث ، والذى يعنينا هنا ان نقرر ان النفقات العامة التى يرى ابو يوسف انفاقها لزيادة عمارة ارض الخراج وتحسين انتاجيتها ، هى تدعيم للملكية الخاصة التى هى الاساس الثانى الذى تقوم عليه العمارة والتنمية فى البلاد .

وهكذا يرى ابو يوسف تدعيم الملكية الخاصة ونشر نطاقها واستخدامها طريقا لحشد طاقات الافراد وتشجيعهم على تحقيق التنمية الاقتصادية .

الفرع الثالث — تدخل الدولة :

يجعل ابو يوسف من تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى وقيامها بدور ايجابى اساسا من اسس انطلاق التنمية الاقتصادية واستمرارها . فللدولة فى رأيه مهام كثيرة عليها ان تقوم بها ، وفى مقدمتها بناء المجتمع ، وتحقيق العمارة والتنمية الاقتصادية .

يقول ابو يوسف :

« ... يا أمير المؤمنين .. ان الله قلدك امر هذه الامة فاصبحت وامسيت تبنى لخلق كثير ، قد استرعاكهم الله وائتمنك عليهم ، وليس يلبث البنيان اذا اسس على غير التقوى أن يأتيه الله من القواعد فيهدمه على من بناه واعان عليه ، فلا تضيعن ما قلدك الله من امر هذه الامة والرعية ، فان القوة فى العمل ... وانما يدعم البنيان قبل ان ينهدم »(٢) .

---

(١) المرجع السابق ص ٦٩.

(٢) المرجع السابق ص ٣

فمهمة الدولة هى بناء المجتمع بالعمل ، وبناء المجتمع يعنى تحقيق التنمية الاقتصادية ، والنكوص عن ذلك تضييع للامة ، « وان الراعى المضيع يضمن ما هلك على يديه مما لو شاء رده عن اماكن الهلكة باذن الله ، واورده موارد الحياة والنجاة ، فاحذر ان تضيع رعيتك ، ولا تنس القيام بامر من ولاك الله أمره ، فلست تنسى ، ولا تغفل عنهم فليس يغفل عنك »[1] •

وبعد هذا الاجمال لمهمة الدولة فى بناء المجتمع ، ينتقل ابو يوسف الى تحديد موقفها من البناء الاقتصادى فيقول :

« لا ارى ان يترك ارضا لاملك لاحد فيها ولا عمارة حتى يقطعها الامام فان ذلك أعمر للبلاد »[2] ثم يقول « انظر الخراب •• واصلحه حتى يعمر »[3] أى ان الخليفة التى تحددت مهمته فى صدرهذا الفرع بالبناء يوضح له ابو يوسف ان أهم مجالات البناء هى تعمير البلاد وتحقيق التنمية بتشغيل كل موارد المجتمع •

ثم يرتقى فى فكره الانمائى قمة شاهقة فيقول للخليفة « ••• ورايت ان تأمر عمال الخراج ، اذا اتاهم قوم من أهل خراجهم ، فذكروا لهم ان فى بلادهم انهارا عادية ، وارضين كثيرة غامرة ، وانهم ان استخرجوا لهم تلك الانهار ، واحتفروها واجرى الماء فيها عمرت هذه الارضون الغامرة••كتب بذلك اليك فامرت رجلا من اهل الخير والصلاح يوثق بدينه وامانته فتوجهه فى ذلك حتى ينظر فيه ، ويسأل عنه أهل الخبرة والبصيرة به ، ومن يوثق بدينه وأمانته من أهل ذلك البلد ويشاور فيه غير اهل ذلك البلد ممن له بصيرة ومعرفة •• فاذا اجتمعوا على ان فى ذلك صلاحا وزيادة فى الخراج امرت بحفر تلك الانهار ، وجعلت النفقة من بيت المال ولا تحمل النفقة على أهل البلد ، فانهم ان يعمروا خير من أن يخربوا ، وان يفروا خير من أن يذهب مالهم »[4] •

---

(١) المرجع السابق ص ٥ (٢) المرجع السابق ص ٦٦
(٣) المرجع السابق ص ٩٧ (٤) المرجع السابق ص ١١٨ — ١١٩

فهنا يضع ابو يوسف اسلوبا خاصا لتحقيق التنمية يشبه الى حد كبير وضع خطة قومية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، اذ يجعل من مهمة عمال الخراج تفقد الاماكن التى تحتاج الى تعمير ، اى الاماكن التى يجدى فيها قيام مشروعات جديدة ، ويكتبون بذلك الى الخليفة والدولة حيث تكلف شخصا خبيرا يعقد الاجتماعات ، ويجرى المشاورات مع الخبراء ومن لهم بصر ومعرفة فى مجال هذا الاستثمار ، ومن اقاليم متعددة فى انحاء البلاد • ورأى هذه المجموعة هو الذى يعمل به ، ونفقات التنمية هذه تكون على الدولة وليس على الاقليم الذى سيقام به المشروع ، لان الهدف هو تعمير هذه المنطقة بما يعود بالنفع على المسلمين عامة لا على أهل الاقليم خاصة ، كما ان تحقيق الوفرة والغنى والرفاهية لاهل هذا الاقليم من اهداف التنمية على المستوى القومى ، حيث ان الدولة مسئولة عن رفاهية كل فرد •

وما خطة الاصلاح الاقتصادى والمالى التى يتضمنها كتاب الخراج الا تعبيرا عن الدور الكبير الذى يجب ان تقوم به الدولة فى ميدان تحقيق التنمية الاقتصادية • فدور الدولة فى مجال التنمية دور اساسى ، بل ان الجانب الموكل الى الافراد باستثمار ملكياتهم التى تحت ايديهم ، تكون الدولة مسئولة عن قيامهم بهذه المهمة ، وعليها ان تساعدهم على القيام بواجبهم نحو ملكياتهم ، كما بينا فى موقفها من الارض الغامرة وضرورة اقطاعها لاحيائها ، أو احيائها بنفسها وزراعتها لبيت المال ••

فهو يرى ان تتذرع الدولة بكل السبل وتسلك جميع الطرق كى تجعل الموارد الانتاجية للمجتمع فى حالة تشغيل ، فان لم يستجب الافراد لاغراءاتها لهم ، قامت وحملت على عاتقها مسئوليتها ، وادت المهمة بنفسها •

وهذا هو الاساس الثالث من الاسس التى يرى ابو يوسف ضرورة توفرها للبدء فى تحقيق التنمية الاقتصادية الا وهو تدخل الدولة وقيامها بدور ايجابى فى تحقيق التنمية الاقتصادية •

المطلب الثالث

اجراءات تحقيق التنميـــة عند ابى يوســف

تمهيـــد :

يرى ابو يوسف ان هناك اجراءات ثلاثة تمثل جوهر التنمية ، والقيام بها اسهام مباشر فى بنائها ، وخطوات على طريق تحققها ، وتتمثل هذه الاجراءات فى :

١ — اقامة شبكة طرق جيدة •

٢ — ادخال كل الموارد فى نطاق الانتاج •

٣ — اقامة المنشآت اللازمة للرى والامداد بالمياه •

وسيتكفل هذا المطلب ببيـــان ذلك فى فروعه الثلاثة الاتيـــة :

الفرع الاول — اقامة شبكة طرق جيدة :

يرى ابو يوسف ان اولى اجراءات تحقيق التنمية الاقتصادية يتمثل فى تمهيد الطرق واقامة شبكة مواصلات تربط بين اطراف البلاد ، وتتضح اهمية ذلك فى فكرة من تفـــرده بين من اطلع الباحث على آرائهم فى توزيع اســـهم الصدقات ، بجعل هذه الاسهم تسعة لاثمانية كما يقول كل الفقهاء ، اذ يضيف ابو يوسف فوق الاسهم الثامنية الواردة فى آية الصدقات سهما تاسعا « فى اصلاح طرق المسلمين »(١) اى ان ابا يوسف يعطى تمهيد الطرق اهمية كبرى حتى ليشركها فى سهام الزكاة ، وليس هذا خروجا منه عن تخصيص الزكاةلمن سمى الله تعالى من السهام الثمانية ، لكنها سعـــة افق منه ، فتفرد بالقول بتخصيص سهمين لابناء السبيل ، سهم ينفق عليهم بشق الطرق وبنائها ، وآخر ينفق عليهم بتوفير المؤن والراحة عليها • ومعلوم انه لا يشترط فى الزكاة ان تقسم بالتساوى بين الاصـــناف الثمانية وانما توزع بحســـب الاهميـــة(٢) حتى ان جعلها الامام فى صنف واحد ممن سمى الله تعالى أجزأه »(٣) •

---

(١) المرجع السابق ص ٨٧

(٢) يوسف ابراهيم ، النفقات العامة فى الاسلام ، مرجع سابق ص ١٩٨

(٣) أبو يوسف ، الخراج ، مرجع سابق ، ص ٨٨

كذلك يرى أبو يوسف أن من مهمة الدولة — ومن اجراءات التنمية — ان تبعث فى كل ناحية بمن يشرف على الطرق ، ويتتبع ما يحدثه الناس بها فيزيله ويتوعد عليه ، لان طرق المسلمين ليس لاحد ان يحدث بها شيئـــا »(¹) •

فهذا هو اول اجراء مباشر تبدأ به الدولة جهود تحقيق التنمية الاقتصادية ، ولقد اصاب ابو يوسف كثيرا بموقفه هذا ، حيث ان اقامة شبكة طرق صالحة وجيدة ، تنعكس علىجميع القطاعاتالانتاجية من زراعية وصناعية ، بل لا تستطيع تلك القطاعات ان تنهض وتتقدم دون ان يكون هناك شبكة طرق جيدة ، والفكر الحديث اليوم يجعل من سمات التخلف عدم توفر شبكات الطرق ويجعلتوفرها علامة على التقدم ، وهو مؤشر صحيح تماما •

الفرع الثانى — ادخال كل موارد المجتمع فى نطاق الانتاج :

يرى ابو يوسف ان الاجراء الثانى الذى يجب اتخاذه بعد توفر شبكة طرق جيدة هو الاستفادة منها ، وذلك باستخدام القطاعاتالانتاجيـــة لها • ولن تستطيع هذه القطاعات ان تستخدمها الا اذا كان لها وجود قائم ، ومنثم يجعل ابو يوسف الاجراء الجوهرى فى تحقيق التنمية هو ان نجعل كل موارد المجتمع فى حالة تشغيل واسهام فى تيار الدخل القومى• ويكون ذلك باحياء هذه الموارد • فليس الاحياء فى فكر ابى يوسف مقصورا على احياء موات الارض ، بل كل مورد ليس فى حالة انتاج هو مورد ميت ، والامـــر بالاحياء يشملة •كما ان احياء الارض ليس معناه زراعتها فحسب ، بل انه يعنى عمارتها بشتى طرق العمارة ، زراعة او بناء او اقامة مشروع صناعى فوقها ••• الخ استخدامـــات الارض • يقول أبو يوسف سألت يا أمير المؤمنين عن الارض التى افتتحت عنوة او صولح عليها اهلها وفى بعض قراهـــا اراض كثيرة لا يرى عليها اثر زراعة ولا بناء لاحد، ما الصلاح فيها ؟ فاذا لم يكن فى هذه الارضين اثر بناء ولا زرع ولم تكن فيئا لاهل القرية ولا مسرحا ، ولا موضع مقبرة ولا موضع محتطبهم ولا مراعى اغنامهم ودوابهم ••• فهى موات ، فمن احياها او احيا منها شيئا

(١) المرجع السابق ص ١٠١

فهى له ولك ان تقطع منها .. تعمل فيه بما ترى انه صـــلاح »(١) فانظر الى مفهوم الاحياء عنده تجده يعنى ان كل أرض تحقق نفعا للمسلمين فهى حية ، سواء اكانت مسرحا للقوم او مرعى لدوابهم او محتطبا لهم .

ومن اهم الموارد التى يطلب ابو يوسف احياءها وادخالها حلبة الانتاج، مورد العمل ، بل يرجع اليه — عن حق — كل قوى الانتاج والتنمية فيقول : « ان القوة فى العمل » ويطلب من كل انسان أن يبذل قصارى جهده تحقيقــا لامله قبل ان يوافيه اجله وهو مضيع لما يجب أن يعمله ، فعلى كل فرد — عند ابى يوسف — ان يبادر باستغلال كل لحظة من عمره فى عمل نافع له وان يؤدى كل عمل فى موعده المناسب حتى يكون اكثر انتاجية ، سواء تمثل هذا العمل فى الزراعة ام الصناعة ام فى قطاع ثالث فيقول : لا تؤخر عمل اليوم الى غد فانك ان فعلت ذلك اضعت ، فان الاجل دون الامل فبادر الاجل بالعمل ، فانه لا عمل بعد الاجل »(٢) .

فتأجيل عمل اليوم الى الغد تضييع ، والتضييع فقد وتعطيل لقوى الانتاج وتأخير للعمارة . يقول أبو يوسف « لا يحبس الطعام اذا صار فى البيادر الشهر والشهرين والثلاثة لا يداس ، فان فى حبسه ضررا على السلطان وعلى أهل الخراج ، وبذلك تتأخر العمارة » .

انظر كيف ان تأخير دياس القمح مثلا يعنى تأخر العمارة ، لانه ينقص من كميات الانتاج لاســباب كثيرة ، ونقص ذلك نقص فى الدخل القومى ، ومن ثم يكون فى فكر ابى يوسف تأخير للعمارة ، وهو كذلك ، اذ هو ارجاء لعمل كان يجب القيام به من قبل وترتب على تأخير القيام به فقد فى الناتج القومى ، ومن ثم تنخفض نسبة النمو فى هــذا العــام والذى يليه .

الفرع الثالث — اقامة منشآت الرى وامدادات الميــاه :

يركز ابو يوسف كذلك على اجــراء ثالث من اجراءات تحقيق التنمية الاقتصادية ، هو الذى يتمثل فى اقامة منشــآت الــرى ومشروعاته التى توفر

---

(١) المرجع السابق ص ٦٩

(٢) المرجع السابق ص ٤

المياه للزراعة واحياء موات الارض من ناحية ، وتوفر طرق المواصـلات النهرية من ناحية اخرى ، فهى اذا اجراء لا بد منه لتحقيق الاجراءين السابقين ، شبكة الطرق الجيـدة ، احياء موات الموارد .

فيرى ابو يوسف ان كل ما فيه مصلحة للناس من حفـر الانهار واقامـة الجسور .. الخ واجب على الدولة ان تقوم به وتنفق عليه من بيت المـال ، مثل بناء الجسور على الانهار لتمنع بثوقها ، واقامة السدود والمسنيات فى وجه الماء حتى يرتفع مستواه ليصل الى الارض ، وعليها ان تجعل للنهر مفاتيح (بريدات) يفتح منها ويقفل ، وعليها ان تضع نظاما لصيانة هذه المشروعات والسـهر على حفظها حتى لا تنفجر فتغرق غلات الناس وتخرب قراهم ومنازلهم ، وان تزيل من الانهار والمجارى المـائية كل ما يعوق تدفقها او يؤذى السفن المـارة بها ، وان تقوم بكرائها «تطهيرها» كلما احتاجت ذلك[1] ، فجميع هذه الاجراءات يستلزمها تحقيق العمارة والتنمية الاقتصادية .

وهكذا نرى ان ابا يوسف يرى حصر الاجراءات المادية المباشرة لتحقيـق التنميـة فى :

١ـ شبكة طرق جيدة .

٢ ـ ادخال كافة موارد المجتمع فى مجال الانتاج .

٣ ـ اقامة المنشآت اللازمة للرى والامداد بالمياه .

نتائج المبحث

عقدنا هذا المبحث لنتعرف على الفكر الانمائى لمفكر اسلامى فذ هو الامام ابو يوسف ، صاحب اول دراسة اقتصادية مستقلة فى العالم .

ولقد تبينا من خلال عرض الافكار الانمائية التى احتواها كتاب الخراج أن لابى يوسف فكرا انمائيا عميقا ، وبصرا بشئون العمارة وتحققها ، ويتمثـل ما وصلنا اليه من نتائج فى :

(١) المرجع السابق ص ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١٠١

١ — ان كتاب الخراج ليس كتابا يهتم بشئون الجباية والخراج كما يبدو من اسمه ، وانما هو فى جوهره خطة للاصلاح المالى والاقتصادى يهدف لرفع مستوى الانتاج فى الدولة الاسلامية وتحقيق التنمية الاقتصادية .

٢ — ان ابا يوسف قد وضع فى خطته هذه كيفية تحقيق التنمية ، عندما حدد الاسس الضرورية لبدايتها ، وعندما حدد الاجراءات المباشرة التى تدخل فى صميم القيام بشئون العمارة .

٣ — ان ابا يوسف يكل الى الدولة مهمة تحقيق التنمية الاقتصادية ويجعلها مسئولة عنها ، حتى نصيب الافرادمنها على الدولة أن تشرف على قيامهم به ، تحثهم وترعاهم ، وتساعدهم عليه .

٤ — يطلب لتنفيذ خطته تنفيذا سليما احداث تغييرات جوهرية فى نظم استخدام الافراد حتى لا تعوق نوعياتهم تحقق اهداف خطة الاصلاح التى وضعها، وهو بذلك يدرك اثر البشر الفعال فى كل خطة .

٥ — يجعل العمل هو كل شىء واساس القوة حيث يقول « القوة فى العمل» وتلك نظرة صائبة وعميقة الى ابعد الحدود . ما أحرانا الى الاستفادة منها اليوم بدلا من انتظار بركات رأس المال الاجنبى ان تمطر علينا .

نتائج الفصل

تكفل هذا الفصل بتقديم عرض عام لمسار الفكر الاسلامى على مدى اربعة عشر قرنا من الزمان هى عمر الاسلام على الارض وذلك فى المبحث الاول، ثم قدمنا عرضا او دراسة مسهبة نوعا ما لمفكرين من قمم مفكرى الاسلام فى الميدان الاقتصادى ، هما الامام على كرم الله وجهه فى المبحث الثانى ، والامام ابو يوسف رحمه الله تعالى فى المبحث الثالث .

وبذلك اتيحت امامنا فرصة للتعرف على الفكر الانمائى الاسلامى فى منابعه الاساسية ، وتبين لنا خلال هذا العرض تفرد هذا الفكر بمفاهيم انمائية خاصة، وانه يستخدم لمفاهيمه هذه مصطلحات خاصة ، كما تبين لنا انه يهدف الى تحقيق اهداف انمائية قد تختلف او تتفق مع الاهداف التى تتوخاها تجارب التنمية التى

تقوم بها الدولة النامية فى العصر الحديث •• ولذلك فان نتائج هذا الفصل تتمثل فى تعرفنا على اهداف ومفاهيم ومصطلحات التنمية فى الفكر الاسـلامى ، الى جانب الفائدة الاساسية والتى يمثلها وجود منهج محدد ينصح المفكرون المسلمون باتخاذه اطارا تنظيميا لجهود التنمية الاقتصادية •

وسنبرز هذه النتائج بصورة اوضح فيما يلى :

اولا — اهداف التنمية فى الفكر الاسلامى :

استبان لنا من المبحث الثانى من هذا الفصل ان هدف التنمية هو اقامة مجتمع المتقين بمواصفاته التى بيناها ، ونريد هنا ان نبسط القول فى بيان هـدف التنمية فى الفكر الاسلامى بما يظهر قربه او بعده من الاهداف التى يلهث وراءها الفكر الانمائى الحديث •

فما الذى يعنيه اقامة « مجتمع المتقين » هـذا ؟

انها تعنى — كما بينا من قبل — اقامة مجتمع يتمتع باعلى مستويات المعيشة الطيبة ، والتى يصل اليها بزيادة الانتاج الى اقصى حد ممكن ، مع استشعار تقوى الله تعالى فى كل مرحلة من ذلك ، بما يعنيه هذا الاستشعار من حرص تام على سيادة المبادىء الاسلامية وتغليب كل تصرفات المجتمع بها •

وتتمثل اهم هذه المبادىء فى :

١ — تحقيق مبدأ الاسلام فى التوزيع والذى يعنى تحقيق حد الكفاية لكل انسان فى المجتمع سواء بجهوده الخاصة ام عن طريق ميزانيـة الزكاة لمن يعجز عـن تحقيقه بنفسه • فلقد ارتبطت المشكلة الاقتصادية فى الاسلام منذ البداية بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسينه ، وليس بهـدف توفير الضروريات الاساسـية للمعيشة[1] حتى ليرى الغزالى « المتصوف » ان توفر الحاجات الاساسية للفرد دون زيادة امر فى غاية القبح لمـا فيه من سقوط جميع العبـادات التى نيطت بالغنى[2] •

---

(١) د. محمد شوقى الفنجرى ، الاسلام والمشكلة الاقتصادية ، مكتبة الانجلو ، القـاهرة ، ط سنة ١٩٧٨ ص ٢٩

(٢) الغزالى ، احياء علوم الدين ، مرجع سابق ، ج ٢ ص ٩٧

٢ — تحقيق المساواة فى ثمار التنمية اخضاعا للمال والملكية لوظيفتيهما فى المجتمع وهى سد حاجات الجميع **« فما الذين فضلوا برادى رزقهم على ملكت ايمانهم فهم فيه سواء »**(١) •

فمجتمع المتقين بمواصفاته المبينة هو مجتمع يحقق الوفرة الاقتصادية الى جانب الرفاهية الاجتماعية ، والسعادة الروحية ، اذ هو مجتمع نظرية الاسلام فى علاقة الانسان بموارد الثروة ، عندما يستخدم الانسان كل طاقته من اجل تحقيق اليسر المادى الذى يحققه الوصول بالانتاج الى اعلى المستويات قياما بواجب الخلافة عن الله ، وعبادة لة بشكر نعمته تعالى •

فمجتمع المتقين اذا هو مجتمع يقضى على الفقر ويتخلص منه نهائيا ، اذ هناك تناقض بين هذا المجتمع ووجود الفقر — فالتقوى هى قمة الايمان والفقر يعدل الكفر ، فلا يجتمعان « سئل النبى صلى الله عليه وسلم عن الفقر والكفر ايعدلان ؟ فقال : نعم »(٢) •

فليس هناك فقير فى مجتمع المتقين ، وانما الكل فيه غنى بجهوده وعمله ، او بوصول حقه الذى فرضه الله له فى موارد المجتمع اليه دون مشقة او طلب « روى ابو سعيد وابن مسعود (ض) عنهما قول النبى صلى الله عليه وسلم لا قدست امة لا يعطى الضعيف فيها حقه غير متعتع »(٣) •

ومفهوم « حد الكفاية » لكل انسان ، هو التعبير الحقيقى عن ايمان مجتمع المتقين بالمساواة وعدالة التوزيع •

ومن ثم فان مفهوم الدخل الفردى المتوسط ، ليس له وزن لدى الفكر الاسلامى ، ولا يستخدمه مؤشرا على تحقيق اهدافه . اذا كان بمعزل عن تحقيق « حد الكفاية » لكل انسان • ذلك ان مفهوم الدخل الفردى فى المتوسط — والذى

---

(١) النحل رقم ٧١

(٢) رواه ابو داود والنسائى •

(٣) نهج البلاغة ، مرجع سابق جـ ٣ ص ١٠٢ ورواه أبو يعلى عن ابى سعيد والطبرانى عن ابن مسعود ، الكنز ص ٦٥

يقيم له الفكر الحديث(١) وزنا كبيرا — هومفهوم مضلل لا يعبر عن تحقيق التنمية الاقتصادية ، فقد يرتفع متوسط الدخل الفردى ويسوء التوزيع ، فلا تكون هناك تنمية بالمقاييس الاسلامية ، وربما يقل متوسط الدخل الفردى وتتحقق عدالة التوزيع فتتحقق التنمية الاقتصادية ، ذلك ان توزيعا افضل لحجم من الدخل اقل ، انما يفضل من وجهة النظر الموضوعية توزيعا سيئا لحجم اكبر من الدخل .

ومن ثم فان هدف مجتمع المتقين هو القضاء على الفقر بصورة مادية حقيقية، بصرف النظر عن ارتفاع او انخفاض متوسط دخل الفرد الذى لا يعنى شيئا ذا مغزى ، ان نظرنا اليه نظرة موضوعية . فربما تتمثل هذه الزيادة فى سلع ترفية ، او سلع ضارة بالعقل والصحة ، او انشطة لا يقرها الاسلام . ووجود الفقر فى البلاد التى يمثل الدخل الفردى المتوسط فيها اعلى ما وصل اليه فى العالم(٢) دليل على خرافة هذا المتوسط « فالهدف من القيام بالتنمية الاقتصادية فى الاسلام ، طبقا لمفهوم مجتمع المتقين هو « تعمير الدنيا واحياؤها ، وان ينعم الجميع بخيراتها ، وليس هو التحكم او السيطرة الاقتصادية او استئثار فئة .. بخيرات الدنيا كما هو الشأن فى كافة النظم الاقتصادية الوضعية »(٣) .

ان هناك هدفا اعلى لمجتمع المتقين فوق الرخاء المادى الذى يوجد فى هذا المجتمع ، هو ان يكون المجتمع فى سلوكه ووجوده قائما بخلافة الله تعالى ، التى تعنى عبادة الله تعالى ، بتعمير الارض واحيائها وتسخير طاقاتها لمصلحة الانسان، قياما بتكليف الله تعالى بتعمير الارض ، واتخاذ هذا التعمير طريقا الى لقاء الله تعالى « **يأيها الانسان انك كادح الى ربك كدحا فملاقيه** »(٤) .

---

(١) United Nation Group of Experts, "Measures of Economic Development of underdeveloped countries. New York 1962, P. 3.

(٢) انظر — هيلبرونر ، كيف تبنى المجتمع الاقتصادى لتحقيق التنمية ، مرجع سابق ص ٦٥

(٣) د. محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجع سابق ص ٦٧

(٤) سورة الانشقاق ، الاية رقم ٦

فالهدف النهائى للتنمية الاقتصادية فى الفكر الاسلامى اذا هو : عبادة الله تعالى ، وطلب رضائه بعمارة الارض ، يقول تعالى : **وابتغ فيما آتاك الله الدار الاخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا** »[1] • فكل انسان له نصيب من الدنيا مكلف بعمارته وعبادة الله تعالى بسلوكه نحوه ، اى ان آية القصص هذه عجزها بيان لصدرها ، اى لا تنس نصيبك من الدنيا ان تبتغى به وجه الله والدار الاخـرة ، وان فعل ذلك يكون قد قابل احسان الله تعالى بالاحسان فيما يجعله تحت يده من موارد ارضه « **وأحسن كما أحسن الله اليك ولا تبغ الفســاد فى الارض ان الله لا يحب المفســدين** »[2] •

فهذا هو هدف التنمية فى الفكر الاسلامى ، وتلك اولى النتائج التى توصلنا اليها من العرض السابق لهذا الفكر فى هذا الفصل •

ثانيا — مفهوم التنمية الاقتصادية فى الفكر الاسلامى :

ان النتيجة الثانيةالتى اردنا الوصول اليها من العرض السابق للفكر الاسلامى فى الميدان الانمائى هى التعرف على مفهوم التنمية فى هذا الفكر • هل يتفق مع المفهوم الحديث لها ام يختلف معه ، والى اى حد ؟ فلننظر اولا ما هو المفهوم الحديث للتنمية ؟

ان الفكر الحديث فى مفهوم التنمية يدور كله تقريبا حول فكرة زيادة الدخل الفردى فى المتوسط[3] ، حيث يقتصر بعض المفكرين على هذا ، ويضيف البعض الاخر شرط توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية فى المؤسسات الانتاجيـة القائمة فعلا أو التى ينتظر انشاؤها فيما بعد[4] حتى اولئك الذين يربطون فكرة النمو الاقتصادى بفكرة القضاء على الفقر فى المجتمع فانهم يستخدمون فكـرة زيادة الدخل الفردى فى المتوسط كمقياس يثبتون به ارتفاع مستوى المعيشـة ونقص الفقر •

---

(١) ، (٢) سورة القصص الاية رقم ٧٧

(٣) انظر استعراضا لهذه المفاهيم عند د. صلاح نامق ، محددات التنميـة الاقتصادية ، دار النهضة سنة ١٩٧١ ص ٢١ وما بعدها .

(٤) المرجع السابق ص ٢٢

اما الكتاب الماركسيون فيفهمون التنمية على انها « القضاء على الرأسمالية قضاء مبرما ثم التحول بعد ذلك الى الاشتراكية بما تعنيه من قضاء على الطبقات[1] ثم يشاركون من بعد فى الحديث عن نمو الدخل الفردى فى المتوسط ، فكأن زيادة الدخل الفردى فى المتوسط ، هى القاسم المشترك بين مفاهيم التنمية التى يتبناها الفكر الحـــديث •

فما هو موقف الاسلام من هـــذه الفكرة ؟ وما هو مفهوم التنمية بالتالى ؟

ان حديثنا السابق عن هدف التنمية فى الاسلام قد توصل الى شجب مفهوم الدخل الفردى فى المتوسط ، طالمـــا انه بمعزل عن تحقيق حد الكفاية لكل انسان فى المجتمع •وحقيقة فان متوسط دخل الفرد مجردا عن هذه الفكرة لا يعنى شيئا، فماذا يفيد الفقير من عيشة فى دولة متوسط دخل الفرد فيها آلاف الجنيهات •• اذا كان لا يصل اليه من هذه الالاف شىء ؟ انه ربما كان معدما وهو يعيش فى ظل اغنى المجتمعات ، كما هو حال البعض فى الولايات المتحدة[2] • وفى اعتقادنا ان معيار الحكم فى الاقتصاد الاسلامى على اى بلد ليس هو بمقدار ما يملك من ثروة مادية او بشرية ، ولا هو بمقدار ما يخص كل فرد من الدخل القومى (الدخل الفردى المتوسط) وانما هو بالحد الادنى الذى يتوافر او تضمنه الدولة لاقل او اضعف مواطن[3] •

ان الذى يهم الفرد هو ما يصل اليه فعلا من الدخل القومى ، وليس نصيبه فى قسمة حسابية يسمع عنها ولا يرى منها شيئا ، الذى يهم الفرد هو ما يتمتع به من سلع وخدمات حقيقية ، فاذا توفر لكل فرد منها قدر مناسب كان المجتمع غنيا ، ذلك ان المجتمع ليس الا مجموع الافراد ، ومن ثم فان مفهوم زيادة الدخل الفردى فى المتوسط الناتجة عن زيادة الدخل القومى بنسبة تربو على معدل الزيادة السكانية، تلك التى ولع بها الفكر الحديث ليست مقياسا صحيحا ، ولا مؤشرا على تحقيق التنمية الاقتصادية فى الفكر الاسلامى •

---

(١) المرجع السابق ص ٣٠ — ٣٣

(٢) هيلبرونر — كيف نبنى المجتمع الاقتصادى — مرجع سابق ، ص ١٥

(٣) د• محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجـــع سابق ص ٣٤

ومن ثم فان مفهوم التنمية فى الفكر الاسلامى يختلف عن مفهومها فى الاقتصاد الرأسمالى والاشتراكى معـا •

ان مفهوم التنمية الاقتصادية فى الفكر الاسلامى يعنى القضاء على الاسباب التى تؤدى الى حدوث المشكلة الاقتصادية فى هذا الفكر ، والمشكلة فى الفكـر الاسلامى تنشأ من امرين (١) :

١ ـ القصور فى استخدام الموارد الممنوحة من الله •

٢ ـ سوء توزيع الناتج بين المواطنين ، اما ندرة الموارد ولا نهائية الرغبات فان الفكر الاسلامى لا يعترف بهما ، فالموارد فى الارض مقدر كفايتها للبشر ، والرغبات مكلف الانسان بعدم الخضوع لها ، واتيان سلوك معين يتمثل فى عدم الاسراف او التقتير ، ومن ثم التوسط فى الاستهلاك ، مهما كانت الامكانية تسمح بالاستهلاك • ولنلاحظ ان الاسلام يحرم على من يتوضأ من عرض البحر ان يسرف فى استخدام المياه برغم ان البحر ليس قليل المياه ، كما أنه لن ينقص مهما اسرف المتوضىء ، كما ان الاستهلاك الكثير فى عرف الاسلام من خصائص الكفار ، بينما للمسلم هدف آخر فى هذه الدنيا ، فليست هى مبلغ همه ، « **ذرهم يأكلوا ويتمتعوا ويلههم الامل فسوف يعلمون** »(٢) • وحجم الطعام الذى يكفى الكافر يفيض عن حاجة المؤمن « المؤمن يأكل فى معى واحد والكافر يأكل فى سبعة امعاء »(٣) •

وعلى هذا فان المشكلة الاقتصادية تقبل الحـل فى الاسلام ، وحلها يعنى القضـاء على السببين السابقين اللذين تنشـأ منهما •

فكأن التنمية الاقتصادية فى الفكر الاسلامى تعنى قيام المجتمع باستخدام الموارد التى وضعها الله تعالى تحت تصرفه افضـل استخدام ممكن فى ظل المعرفة الفنية السائدة ، وتوزيع الناتج بما يحقق « حد الكفاية » المتناسـب مع حجـم هذا الناتج لجميع الافراد •

---

(١) د. محمد شوقى الفنجرى ، الاسلام والمشكلة الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ٥٨
(٢) سورة الحجر ، الاية رقم ٣
(٣) رواه البخارى ومسلم واحمد والترمذى وابن ماجه ، انظر الكنز الثميـن ص ٦٠٢ رقم ٣٩٨٩

واذا تحقق هذا المجتمع فقد حقق التنمية الاقتصادية بمفهومها الاسلامي، أما ارتباط ذلك بمتوسط معين لدخل الفرد فهذا خضوع لمفاهيم مفروضة على الدول النامية ، من الدول المتقدمة اليوم ، « وكثيرا ما اخضعت البلاد النامية لمفاهيم للتنمية وانظمة للقيم صيغت الى حد كبير فى الخارج »[1] كنوع من الاستعمار الفكرى الذى تخضع له اليوم البلاد النامية كلها ، ان علينا كعالم اسلامى له ذاتية ان نتخلى عن المفاهيم التى صيغت فى الدول المختلفة عنا فى ظروفها ، ولنتبين المفهوم الاسلامى للتنمية ، لينتهى بذلك الفصل القائم بين الانتاج والتوزيع — والذى تؤكده المفاهيم الاجنبية — ونؤمن طبقا لمفهومنا عن التنمية بدمج التوزيع فى الانتاج ، بان يتم التوزيع من خلال الانتاج . فالاسلام لا يعالج الانتاج مستقلا عن التوزيع كما لا يعالج التوزيع مستقلا عن الانتاج .

ان المفهوم الاسلامى يعنى اعطاء الفرد نصيبه من الدخل القومى عن طريق توفير العمل له ، حيث لا يقدم بواسطة الزكاة اعانة استهلاكية ، وانما يقدم وسائل انتاجية تجعل من آخذ الزكاة وحدة انتاجية قبل ان تجعل منه وحدة استهلاكية ، فتدمج الانتاج فى التوزيع بصورة لا تسمح بظهور سوء التوزيع . « ان الفصل بين سياسات الانتاج والتوزيع زائف وخطير فسياسات التوزيع يجب ان تصاغ فى نمط تنظيم الانتاج »[2] وان معدل النمو العالى لم يكن فى السابق وهو ليس الآن ضمانا ضد ازدياد الفقر سوءا .

وطبقا للمفهوم الاسلامى عن التنمية ، فان المجتمع الذى يستخدم الموارد المتاحة له أفضل استخدام ، ويوزع انتاجه توزيعا عادلا يراعى مفهوم « حد الكفاية » هو مجتمع قد حقق التنمية الاقتصادية ،حتى ولو كان متوسط دخل الفرد دون مستوى الفقر طبقا للمقاييس السائدة فى العالم الغربى او فى الفكر الحديث.

ان الاسلام لا يعرف الرأى القائل « بان الطريق الى المساواة آخر الامر يمر بنا من خلال عدم المساواة فى اول الامر »[4] وانما يعرف « ان الناس لا يهلكون على انصاف بطونهم» ولو حدث نقص فى السلع والخدمات « لادخلنا على اهل

---

(١) محبوب الحق ، ستار الفقر ، مرجع سابق ص ١٨٨

(٢) المرجع السابق ص ٦٠

(٣) المرجع السابق ص ٥٨

(٤) المرجع السابق ص ٢٩

كل بيت مثلهم » كما يعرف ان عدم المساواة فى ثمار التنمية كفران بنعمة الله تعالى وجحود بها « **فهم فيه سواء ، افبنعمة الله يجحدون** » ؟ (١)

وبمفهوم التنمية هـــذا ـ الاستخدام السليم للامكانيات والتوزيـــع العادل للدخل القومى ـ حقق النظام الاسلامى ايام عمر بن عبد العزيز « حـــد الكفاية » لجميع الافراد وقضى على الفقر نهائيا فلم يوجد فى المجتمع مدين او محتاج او من يقبل اخذ الاموال ، فقد اغنى النظام الاسلامى جميع الناس •

وهكذا لا يعرف مفهوم التنمية الاســـلامى التركيز على مفهـــوم الناتج الاجمالى او الناتج الفردى فى المتوسط ، وانما يعرف مؤشرا على تحقيق التنمية الاقتصادية ، توفر « حد الكفاية » ، لكل فرد فى المجتمع •

ان معيار الحكم فى الاقتصاد الاسلامى على اى بلد ليس هو بمقدار ما يملك من ثروة مادية أو بشرية ، ولا هو بمقدار ما يخص كل فرد من الدخل القومى ، وانما هو بالحد الادنى الذى يتوافر او تضمنه الدولة لاقل او اضعف مواطن»(٢)•

ثالثا ـ مكانة التنمية فى الفكر الاســـلامى :

وتلك هى النتيجة الثالثة المستخلصة من دراستنا للفكر الاسلامى الانمائى فى هذا الفصل ، فما هى مكانة التنمية فى الفكر الاسلامى ؟

لقد علمنا ان الامام على كرم الله وجهه يرى وجوبها عندما يامر واليـــه بان يقوم بها ، وقررها وظيفة اساسية من وظائف الدولة ، كما راينا ابا يوسف يرى القيام بها واجبا على الدولة وان النكوص عن ذلك تضـــييع ، وتخـــل عن الواجب •

ونبسط القول هنا فى ادلة وجوبها المتناثرة فى الفكر الاسلامى •

---

(١) سورة النحل الاية رقم ٧١
(٢) د• محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجـــع سابق ص ٣٤

ان الاحكام فى ظل الاسلام خمسة ، الوجوب والحرمة ، والندب والكراهة والاباحة . والتنمية الاقتصادية وتحقيقها يتعلق بها الحكم الاول ، اى الوجوب، فما هى ادلة ذلك ؟

١ — ان هدف التنمية كما بينا هو التخلص من الفقر ، والفكر الاسلامى يرى ان القضاء على الفقر واجب لانه يتنافى مع الاسلام ، اذ هو يعدل الكفر، ولقد استعاذ المصطفى صلى الله عليه وسلم من الفقر والكفر ، فسأله رجل : أيعد لان ؟ قال : نعم[1] . وليس الفقر الا التخلف الاقتصادى بالمفهوم الحديث ، فالمجتمعات المتخلفة هى المجتمعات الفقيرة ، فالتخلص من التخلف ، وتحقيق التنمية الاقتصادية ، امر واجب . يقول الامام على «لو كان الفقر رجلا لقتلته»، ويقول رضى الله عنه ان الفقر منقصة للدين»[2] والنقص فى الدين تجب ازالته. واننا نشاهد اليوم كيف ان التخلف الاقتصادى يجعل الدول الاسلامية تقبلمن العالم المتقدم ما يتعارض مع دينها ، وتعيش فعلا فى نقص منه ، ولاستكمال ايمانها يجب عليها ان تحقق التنمية الاقتصادية .

٢ — يفهم المفسرون من قول الله تعالى « **هو أنشأكم من الارض واستعمركم فيها** »[3] ان التعمير والتنمية واجب على المسلمين اذ ان السين والتاء فى قوله تعالى « **استعمركم** » تفيد الطلب ، والطلب المطلق من الله تعالى على الوجوب »[4] .

٣ — يرى الفكر الاسلامى ان القيام بالتنمية الاقتصادية واجب يقتضيه التكافل بين الاجيال المسلمة ، بحيث يترك كل جيل للذى يليه ، وضعا صالحا لاقامة حياة سليمة تسهل الاضافة اليه بغير عقبات كاداء ترجع الى تركة مثقلة موروثة عن جيل سابق ، ويوصى النبى صلى الله وسلم ببذل الجهد والعمل حتى اذا لم يكن للشخص فائدة قريبة منه « اذا قامت الساعة وفى يد احدكم فسيلة ،

---

(١) رواه ابو داود والنسائى .
(٢) نهج البلاغة ، مرجع سابق ج ٤ ص ٧٦
(٣) سورة هود ، الاية رقم ٦١
(٤) القرطبى ، الجامع لاحكام القرآن ، دار الشعب ، القاهرة ، بدون تاريخ ص ٣٢٨٤

فان استطاع ان لا تقوم حتى يغرسها فليغرسها »(١) ، فعلى كل جيل من اجيال المسلمين ان يحقق التنمية الاقتصادية فى عصره ليقوم بواجب التكافل مع الاجيال التالية من الامة ، ولقد كان القيام بهذا الواجب دافع عمر بن الخطاب رضى الله عنه عندما رفض تقسيم اراضى الفتوح على من حضر قائلا « وماذا يبقى لمن بعد » فعلى كل جيل أن يهتم بمن يأتى بعده ، اقتداء بعمر بن الخطاب رضوان الله عليه ، فيحافظ على ما بيده من رؤوس اموال انتاجية من ناحية ويوسعها ويضيف اليها من ناحية اخرى ، وما ذلك الا تحقيق التنمية الاقتصادية .

٤ — ان تطبيق احكام الشريعة الاسلامية رهن بتحقيق التنمية الاقتصادية ، وطالما ان الفقر يعشش بين الناس ، فجانب كبير من الشريعة لا يمكن تطبيقة ، وهذا ما يدل عليه قول عمر رضى الله عنه عندما سأل عاملا له : ماذا تفعل ان جاءك سارق ؟ قال العامل اقطع يده . فقال سيدنا عمر اذا اقطع يدك ، ياهذا ان الايدى قد خلقت لتعمل فاذا لم تجد فى الحلال عملا ، التمست فى الحرام اعمالا ، يا هذا ان الله قد استخلفنا على عباده لنسد جوعهم ونستر عورتهم ، ونوفر لهم حرفتهم ، فاذا اعطيناهم هذه النعم تقاضيناهم شكرها » (٢) .

فتنفيذ حد السرقة يتطلب اغناء الناس اولا بسد جوعتهم وتوفير كسوتهم، وايجاد العمل المناسب لكل منهم فعند ذلك يمكن تنفيذ حد السرقة ، الذى لم يقمه الامام عمر ايام الرمادة لعدم تحقق هذه الشروط . وهكذا نرى ان تمام الشريعة الاسلامية لا يتحقق الا بتطبيق التنمية الاقتصادية .

ومن كل ما سبق يتبين لنا مدى المكانة التى يحتلها تحقيق التنمية الاقتصادية فى الفكر الاسلامى .

رابعا — مصطلحات التنمية الاقتصادية فى الفكر الاسلامى :

تبين لنا من العرض السابق للاسهام الفكرى الاسلامى فى ميدان التنمية

---

(١) أخرجه البخارى فى الادب المفرد واحمد عن انس بن مالك .

(٢) محمد الغزالى ، ظلام من الغرب ، دار الكتاب العربى ، القاهرة ، بدون رقم او تاريخ ص ١٣٩ .

أن هناك مصطلحا خاصا يستخدمه المفكرون المسلمون ، ويعالجون قضايا التنمية داخل اطاره ، هذا المصطلح هو مصطلح « العمارة » .

ورأينا ان هناك اطلاقين للعمارة ، تبعا لما تضاف اليه ، فهناك عمارة الارض، وهناك عمارة البلاد ، وربما يستخدمهما بعض المفكرين كمترادفين ، فيوسع من مدلول « عمارة الارض » ليشمل كل ما يعنيه لفظ « عمارة البلاد » .

لكن رأينا أن المدقق من مفكرى الاسلام يستخدم كل تعبير منها بما يعطى مدلولا محددا يختلف عن مدلول التعبير الاخر ، فراينا ان الامام على كرم الله وجهه ، يستخدم تعبير « عمـــارة البلاد » عندما يتحـــدث عن تحقيق التنمية الاقتصـــادية فى شتى القطاعات التى يتكون منهـــا المجتمع ، بينما يقصر معنى تعبير « عمارة الارض » على احداث التنمية داخـــل القطاع الزراعى ، فعندما يتحدث عن العمارة كوظيفـــة من وظائف الـــدولة ويأمر عامله بتحقيقها بمصر يستخدم تعبير « عمارة البلاد » فيقـــول « جباية خراجهـــا وجهـــاد عدوها واستصلاح اهليها ، وعمارة بلادها » اذ العمارة هنا مطلوبة فى جميع القطاعات. وعندما يأمره بتحقيق العمارة فى قطاع الزراعة ، كجـــزء من اجراءات العمارة الشاملة ، يســـتخدم تعبير « عمارة الارض » فيقول : ليكن نظرك فى عمـــارة الارض ابلغ من نظرك فى اســـتجلاب الخراج ، « ويتابع الامام ابو يوســـف الامام على فى التفرقة بين التعبيرين ، فنراه عندما يتحـــدث عن اسس العمارة يستخدم تعبير « عمارة البلاد » اذ هـــو يضع اسس العمارة فى جميع القطاعات فيقول : ان العدل وانصاف المظلوم ... تكثر به عمارة البلاد » بينمـــا يستخدم تعبير « عمارة الارض » عندما يتحـــدث عن القطاع الزراعى .

واذا كان اصطلاح « عمارة الارض » يشمل مضمون التنمية الاقتصادية وزيادة(١) ، فان اصطلاح عمارة البلاد « يشمل مضمون التنمية الاقتصـــادية واكثر من الزيادة ،وهو المصـــطلح الذى يجب على الفـــكر الاســـلامى ان

---

(١) محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجع سابق ص ٢٧

يستخدمه ، اذ هو الذى يعبر عن المضمون الحقيقى للبناء الذى نريد اقامته ، اى بنـاء المجتمع من جميع النواحى بما يحقـق مفهـوم « مجتمع المتقين » الذى يدعو اليه الفكر الاسـلامى ، ذلك المجتمع الذى يتطلب تنمية القطاعات كلها زراعية وصـناعية وخدمية • فى ظل مفهوم الاسلام للعمارة وما يتضمنه من انتـاج متزايد وتوزيع عادل يكفل ضمـان « حد الكفاية » لكل انسـان ، الذى يقيمه الاسـلام مؤشرا على تحقيق العمارة ، وبنـاء مجتمع المتقين • فلمفهوم العمارة اذن ابعاد اجتماعية وثقافية ودبنيـة وحضارية لا يتضمنها مفهوم التنمية الاقتصادية ، الذى ربما يكون مقصورا على الجانب المـادى من الحياة على الاقل فى ظل مفهوم الغرب الرأسـمالى والشرق الشـيوعى له ، والـذى نقل العالم الثالث مصطلحاته فى التنمية عنهمـا • ولقد كان معظم الاقتصاديين من ابناء العالم الثالث فريسة « لتلك المفاهيم » نتيجة لدراستهم فى الغرب « او الشرق الشيوعى » او على ما الفه الغربيون(١) •

واننا لنرجو ان ينتشر اسـتخدام تعبير العمارة فى العالم الاسـلامى عندما يستيقظ وياخذ فى نقض الفكر الاستعمارى من عقل مفكريه ، ويعود الى اصـالته وما لديه من مصطلحات اكثر دقة من ذلك المصطلح الذى لم يستقر مخترعوه على معنى محدد له حتى اليوم ، الا وهو مصطلح التنمية الاقتصادية•

خامسـا ــ ملامح المنهج الاسـلامى :

لقـد تبين لنا من استعراضنا للفكر الاسـلامى فى ميـدان العمارة ان هذا الفكر يستطيع ان يقدم لنا ــ كما قدم لمن قبلنا ــ حلا لمشـكلة الفقـر والتخلف الاقتصـادى التى ترزح تحتها شعوب العالم الاسلامى ، وان لديه خطة او منهجا يصلح للتطبيق ويستطيع ان يقف على قدم المساواة مع ارقى الافكار الانمائية التى تشغل ساحة العالم الاسلامى اليوم ، وتستقطب مفكريه الا من رحم الله • ونستطيع ان نرى ملامح هذا المنهج من دراسـتنا لتاريخ الفكـر الانمائى الاسلامى السابق فيما يلى :

---

(١) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، مرجع سابق ، ص ١٣٧

١ — يركز هـذا المنهج على صفات جـوهرية يجب ان تتوفر فى البشر الذين يكل اليهم هـذا المنهج مهمـة تحقيقه على وجه الارض ، ولقد عـدد ابو يوسف الصـفات المطلوبة فى الشخص الذى يسـاهم فى تنفيذ خطتـه لتحقيق العمارة ، وهى صفات تطلبها الشريعة الاسلامية من كل فرد ، وتعمـل على غرسها فى كل فـرد ، ومن ثم تكون اولى ملامح هذا المنهج الذى يقدمه الفكر الاسلامى لتحقيق العمارة ، هى ضرورة بناء الافراد فى العـالم الاسلامى بهـذه الكيفية •

٢ — يركز هذا المنهج على تدعيم الملكية انفـردية وعدم طغيان الملكية العامة عليهـا ، ومن ثم يوجب اقامة توازن بين نوعى الملكية الموجـودين فى التشريع الاسـلامى ، الملكية العامة والملكية الخاصـة ، اى ان هـذا المنهج يقوم — بخصوص الملكية — على نظام الملكية المزدوجة وليس الملكيـة ذات الشـكل الواحد •

٣ — يركز هـذا المنهج — كما تبين لنا من قبل — عند دراسـة فكـر الامامين ابى يوسف وعلى بن ابى طالب رضى الله عنهما ، يركز على دور الدولة فى تحقيق التنمية الاقتصادية • ومن ثم تكون احدى ملامح المنهج الاسلامى فى تحقيق العمارة هى تـدخل الـدولة فى المجال الاقتصـادى وقيامها بدور ايجابى فى تحقيق العمارة •

٤ — يجعل هذا الفكر من « حد الكفاية » مؤشرا على تحقيق العمـارة من عدمه ، فاذا كان المجتمع يحقق او يضـمن وينفذ لكل فرد « حد الكفاية » بمفهومه الاسلامى ، فانه يكون مجتمعا قد حقق العمارة ، والا يكون مجتمعـا متخلفا • هـذا هو المؤشر الـذى يقيس به الفكر الاسلامى ، مـدى ايغال المجتمع فى ميدان العمارة والعمران •

ومن ثم فان « حد الكفاية » يحتل مكانة كبرى فى منهج الاسـلام لتحقيق العمارة ، حيث يتخذ منه مؤشرا ومن تحقيقـه اداة لتحقيق العمـارة ، اى ان المنهج يقوم على بذل الجهود الرامية لتحقيق « حد الكفاية » وتلك الجهـود هى جهوده لتحقيق العمارة والتنمية الاقتصادية •

وهكذا نستطيع ان نلخص المنهج الاسلامى فى التنمية الاقتصادية فى كلمات قليلة هى :

١ — بناء الانسان الذى يمثل عصب العمارة على القيم التى تمكنه من البذل والعطاء لها ، وعلى التضامن والاخاء الاسلامى فى ظل سيادة المذهب الاسلامى وحكمهُ للحياة •

٢ — تنظيم الملكية تنظيما خاصا يجعل منها اداة تنموية تتضافر فيه الملكية الخاصة مع الملكية العامة لتحقيق العمارة •

٣ — تدخل الدولة وقيامها بدور ايجابى فى تحقيق العمارة •

٤ — اتخاذ مفهوم « حد الكفاية » مؤشرا انمائيا ، الى جانب اتخاذ وسائل تحقيقه وسائل لتحقيق التنمية الاقتصادية •

هذه هى ملامح المنهج الاسلامى الذى يعيش نظريا وعقائديا فى ضمير كل مسلم ، والذى يكسر به الفكر الاسلامى الاستقطاب القائم بين المنهج الرأسمالى والمنهج الاشتراكى على ساحة الفكر التنموى فى العالم الاسلامى اليوم •

وسيتناول الباحث فى الباب الثانى من هذا البحث هذا المنهج بالدراسة من شتى جوانبه التى اشارت اليها السطور القليلة التى قدمناها عن ملامح هذا المنهج كنتيجة مستخلصة من دراسة تاريخ الفكر الانمائى الاسلامى فى هذا الفصل •

نتائج الباب

عقدنا هذا الباب لدراسة موقف العالم الاسلامى من المناهج التى تملأ ساحة الفكر الانمائى فى عالمنا • وقد تناولنا فى الفصل الاول منه المناهج المطروحة على هذا العالم وتتمثل فى المنهج الرأسمالى والمنهج الاشتراكى ، وعرضناها عرضا موضوعيا ثم عرضناها على الشروط المطلوبة فى المنهج القادر على احداث عمارة فى مجتمع من المجتمعات ، فوجدناها لا توفر هذه الشروط

فى العالم الاســلامى ، فهى لا تتناسب مع البيئة الاسلامية ، كما انها لا تقوى على حشد طاقات الجماهير المسلمة لصــالح التنمية وتحقيقهــا .

ثم تناولنا فى الفصل الثانى من هذا الباب وضع الاستقطاب القائم حول هذين المنهجين بحيث ينجذب المفكرون والمنفذون للتنمية الى منهج من المنهجين، فان تخلوا عن احد المنهجين تمسكوا بالاخر ، فان تبينو فشلهما قاموا بعمليــة جمع بينهما ، فجمعو أسوأ قسماتهما . وبينا الاســباب التى تكمن خلف هــذا الاستقطاب والوســيلة الى كسره فى العالــم الاســلامى . وكيف انه فكــرة لا يقرها منطق او عقل . ثم انتقلنا الى الفصل الثالث فخصصناه لعرض الفكــر الذى يمكن ان يكسر فكــرة الاستقطاب التى لا ســند لها من منطق او فكــر ســليم ، فعرضنا الفكر الاسلامى فى مساراته المختلفة والتى عبر من خلالهــا عن نفسه ، ثم عرضنا مثلين لهذا الفكر بصورة اكثر عمقا . واستطعنا من خــلال هذا العرض ان نتعرف على مفهوم التنمية واهدافها ومكانتها ومصطلحاتها التى يعبر بها عنها الفكر الاسلامى ، ثم اخيرا ملامح المنهج الاســلامى فى التنميــة ذلك المنهج الذى سيتكفل بدراسته الباب التالى من البحث .

الباب الثانى

منهج التنمية فى الاسلام

تمهيد :

فى هذا الباب نتناول ـ بتوفيق الله تعالى ـ تحديد المنهج الذى يتبناه الفكر الاسلامى لتحقيق التنمية الاقتصادية • ومن ثم فهذا الباب جوهر دراستنا ، وما سبقه كان تمهيدا له ، وما يلحقه باذن الله تعالى سيكون تعضيدا له •

ومنهج الاسلام لتحقيق التنمية الاقتصادية لا يتكون من عناصر اقتصادية تقليدية (مما جرت عادة الاقتصاديين ان يعتبروه جزءا من دراستهم) فحسب ، وانما يتكون من عناصر اقتصادية واخرى غير اقتصادية ، ذلك ان جزءا مما يكون التنمية الاقتصادية هو فى الحقيقة غير اقتصادى ، ولا يمكن تجاهل ذلك الجزء ، كما اننا فى دراسة عن الاسلام والتنمية الاقتصادية لا يمكن ان نخضع حرفيا لما جرى عليه عرف الاقتصاد التقليدى بصدد ما هو اقتصادى وما هو غير اقتصادى •

ان منهج الاسلام لتحقيق التنمية الاقتصادية يتمثل فى الطريق الذى يسلكه الفكر الاسلامى للنهوض بالمجتمع والخروج به من وضع لا يرضاه الاسلام الى الوضع المرضى عنه من الاسلام ، والذى فيه تتحقق اهداف الاسلام فى المجتمع ، وذلك بحياة المجتمع « حياة طيبة » كما وعد الله تعالى بانه « **من عمل صالحا من ذكر او انثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة** »[1] •

فهناك شرطان للحياة الطيبة هما :

١ ـ تحقيق صفة الايمان بالله تعالى فى المجتمع حتى يكون لاعماله معنى ، ذلك انه فى وزن الاسلام لا قيمة لعمل لا ينطلق من الايمان بالله تعالى •

٢ ـ تطبيق شريعة الله تعالى فى كل ما توصى به فى هذا المجال ، وهى توصى بكثير فى شتى مناحى الحياة مما يكون منهجا متكاملا لتحقيق التنمية

---

(١) سورة النحل الاية رقم ٩٧

الاقتصـــادية ، وكل ذلك هو العمل الصـــالح الذى صـــدرت به الاية الكريمة السـابقة .

ونتيجة ذلك ان يحيا المجتمع حياة طيبة ، اى حياة مجتمع حقق التنميـــة الاقتصادية على النهج الاســلامى .

ومن هذا المنطلق فان منهج الاسلام لتحقيق التنمية الاقتصـــادية يتطلب اول ما يتطلب ان يكون المجتمع مؤمنا بالله تعالى ، ومقتضى الايمان بالله تعالى ان يصـــاغ افراد المجتمع صياغة اسلامية ، كما ان مقتضى الايمان بالله تعالى ان نحقق اوامره فى مجتمعنا ، والا كان الايمان شقشقة لفظية تخلـــو من كل مضـــمون . ومقتضى تحقيق اوامر الله تعالى فى مجتمعنا ان نحقـــق النظام الاسلامى الذى وضعه ليحكم الحياة كلها ، ومنها الجانب الاقتصادى بالذات. وان نحقق النظام الاسلامى فى علاقة شعوبنا بعضـــها ببعض ، وان نهتـــدى بغايات الاسلام فى تحديد اهدافنا الاقتصادية ووســـائلنا الى تحقيق هـــذه الاهـــداف.

ولمـــا كان هذا الباب يهدف الى تحديد هذا المنهج فانه سيتكون من فصول ثلاثة ، تبدأ بوضع الركائز الاساسية التى بدونها لا يمكن ان تحقق تنميـــــة اقتصادية تنتسب الى الاسلام ، وتثنى بان تحدد لنا كيفية تنظيم المـــلكية فى الاسلام ، ذلك الموضوع الذى بلغت به درجة الجذرية انه المحـــدد الجوهرى للانظمة الاقتصادية التى تسود عالم اليوم ، حيث يحدد موقف النظام مـــن الملكية هويته، ونظامنا الاسلامى كما ســـنرى يتمتع بهوية مســـتقلة نبعت من تنظيمه الخاص للملكية .

واخيرا فان هذا الباب سيضع ايدينا على الاستراتيجية التى يتبعهــــا الاسلام فى مجال الانتاج لتحقيق التنمية الاقتصادية ، فيقدم لنا استراتيجية محددة تأخذ بيدنا نحو تحقيق الحياة الطيبة التى ينعم فى ظلها المجتمع .

ان دراستنا فى هذا الباب — اذا ستتمثل فى الفصول التالية :

الفصل الاول : المرتكزات الاساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية .

الفصل الثانى : تنظيم الملكية والتنمية الاقتصادية فى الاسلام .

الفصل الثالث : استراتيجية الانتاج فى الاسلام .

الفصـــــل الأول

المرتكزات الاساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية فى الاســلام

تمهيــــد :

فى هذا الفصل سنتناول بتوفيق الله تعالى تحديد المرتكزات الجوهرية التى يجب على المجتمع المسلم الذى يريد ان يحقق التنمية الاقتصـــادية ان يحققها قبل ان تكون اى خطوة له على درب التنمية الطويل منتجة ، بل ان عدم تحقق هذه المرتكزات ربما يجعل جهوده لتحقيق التنمية الاقتصادية — فضلا عن صعوبتها — جهودا ترتد به الى الوراء ، فتجعله يعيش فى ضنك اشد مما كان فيه قبل بداية هــذه الجهود • تلك هى السمة الاولى لهذه المرتكزات ، اما الســمة الثانية لها فان تحقيقها يعطينا الظروف الموضوعية السليمة للبداية فى تحقيق التنمية الاقتصـــادية ، فهذه المرتكزات التى لا بد منها ، اما انهـــا تجمع جهودنا فى اتجاه واحد ، وتحميها من التشتت والضرب على غير هدى فى دروب متشعبة ، السير فيها مضل قبل ان يكــون هاديا ، واما انهـــا توفر لنا اوضاعا استراتيجية لا غنى لاى تنمية عنها باى اســلوب كانت ، الى غير ذلك بما سيتضح تفصيلا من خلال هذا الفصل والذى سنتناوله فى المباحث الثلاثة الاتيـــة :

المبحث الاول : حسم النزاع الايديولوجى فى المجتمع المسلم •

المبحث الثانى : بناء الانسان على قيم الاسلام •

المبحث الثالث : تحقيق التـــآخى والتكامل الاقتصــــادى بين الشـــعوب الاسلامية •

المبحث الاول

حسم الصراع المذهبى فى المجتمع المسلم

تمهيد :

أولى المرتكزات التى تقوم عليها بداية سليمة لتحقيق التنمية الاقتصاديه فى المجتمع المسلم هى حسم الصراع المذهبى فيه . فلن يستطيع مجتمع ما ان يحقق تنمية طالما انه لم يجمع على أسلوب عام للحياة يرضاه افراده ، ولم تحقق التنمية الاقتصادية فى مجتمع من المجتمعات قبل أن يجمع هذا المجتمع على عقيدة أو مذهب اجتماعى . ولم يحدث ان تبنى مجتمع مذهبا ما ثم سمح للمذاهب المناوئة بأن تتخذ لنشر مذاهبها من ارضه مسرحا ، ومن شعبه هدفا ، ومن افراده ابواقا وسدنة . ذلك امر لم يشاهد فى مجتمع بدأ تنمية ونجح فيها قط ، لكنه يشاهد لدينا ، فالمجتمع الاسلامى اليوم مسرح للمذاهب المختلفة تنوشه من كل جانب وتعتوره من كل جهة وتقسم ابناءه الى دعاة متعارضين لمختلف المذاهب ، ذلك يتبنى الرأسمالية ويدعو اليها ، وهذا يتبنى الاشتراكية ويطالب بتطبيقها ، هـذا تربى على مائدة الغرب وأخلص له وكرس نفسه لنشر مبادئه ، وذلك استهوته الاشتراكية فاعتبر نفسه رسولها والمبشر بها ، وكلاهما جهل دينه ونسى واقعه وغاب عن وعيه ، فليست مجتمعاتنا بالمجتمعات التى ينقصها مذهب حتى تستورده ، فليس الاسلام اقل صلاحية من المذاهب التى يدعون اليها ، وليست هـذه المذاهب بقادرة على أن تحرك من هذا الشعب انامله ، لكنها المؤمرة التى حيكت بليل لهذا الشعب حتى تحول بينه وبين احتلال مكانته فوق اديم الارض ، حتى لا ينازع ذوى المكانة فيها ، وحتى تستمر بلادنا تابعا لهم يستنفدون مواردها ويحلبون ضروعها .

ان النزاع الايديولوجى الدائر فى المجتمع الاسلامى العديد من الاهداف يبغى تحقيقها ، وفى صحوتنا اليوم يجب أن نفوت على من يغذون هـذا النزاع أهدافهم، وذلك بأن نفعل ما يفعله أى مجتمع واع فى مثل هذه الظروف

وذلك بحسم هـذا النزاع على هدى من تعليمات وارشادات الإسلام فى مثل هـذه الاحـوال .

وسنتناول ذلك فى مطالب ثلاثة هى :

المطلب الاول : طبيعة الصراع المذهبى الدائر فى العالم الاسلامى .

المطلب الثانى : اهداف الصراع المذهبى الدائر فى العالم الاسلامى .

المطلب الثالث : كيفية حسم هـذا الصراع .

المطـلب الاول

طبيعة الصراع المذهبى الدائر فى العـالم الاسـلامى

الفرع الاول — المذهب والنظام الاقتصادي فى كل مجتمع :

فى النظام الاقتصادي الاسلامي كمـا فى غيره من النظم الاقتصادية ، العقيدة هى التى تحكم الاقتصاد وتتخذ منه أداة لتحقيق اهدافهـا ، أي أن النظام الاقتصادى فى المجتمع يتبع المذهب الاجتماعى الذي يدين به المجتمع . فالنظام الشيوعى يخضع السلوك الاقتصادى لوحداته للمذهب الاجتماعى الذى يدين به « المادية التاريخيه » وكذلك يفعل النظام الاقتصادى الرأسمالى حيث يخضع سلوكه الاقتصادى لمذهبه الاجتماعى « الحرية » ، وفى الوقت الذى تخضع فيـه شئون الاقتصاد لعقيدة المجتمع فى شتى الانظمة فان واقع العـالم الاسلامى يبدو غاية فى الشذوذ ، اذ تعلن بلاده على لسان حكامها ، وتسطر فى دساتيرهـا ، ان عقيدتها ومذهبها هو الاسلام ، بينما تخضع شـئون الاقتصاد فيهـا للفكر الشيوعى تارة وللفكر الرأسمالى تارة أخرى .

وهى بهذا تقع فى اكثر من تناقض ، فهى تتناقض مع عقيدتها من ناحية ، وتتناقض مع النظم التى تخضع شئونها الاقتصادية لهـا من ناحية أخرى ، فكون الاسلام عقيدة لها يجعل من الواجب والمنطقى ان تحكمه فى شئونها الاقتصادية وكونهـا تحتكم الى الفكر الشيوعى الاقتصادى أو الفكر الرأسمالى الاقتصادى ،

تجزىء هـذه النظم وتطبقها فى بيئة غير بيئتها ، الامر الذى يجعلها غير مفيـدة ويسىء اليهـا ، اذ يطبقها فى مناخ لا يسمح لهـا بالنجاح .

وهـكذا تعيش هذه البلاد صراعا بين عقيدتها والنظم التى تطبقها فى ميدان الاقتصاد ، ويتخذ الصراع المذهبى فى هـذه البلاد أكثر من بعد ، فهو يتمثل فى صراع النظم والمذاهب المستوردة فيما بينها على الارض الاسلامية من ناحية ، وصراع المذاهب المستوردة مع المذهب الاسـلامى من ناحيـة ثانية ، وهـذا ما سنقف عليه فى الفرعين التاليين :

الفرع الثانى — الصراع بين المذاهب المستوردة على أرض الاسلام :

صورة الانقسام التى عليها العالم الاسلامى بين الاشتراكية المـاركسية والرأسمالية الحرة ، لا تمثل عملية اختيار قامت بها هـذه البلاد ، كل وفق ظروفه ، وانما هى فى جوهرهـا تمثل تيارات خفية للصراع بين هـذه الانظمة على السيطرة العالمية تديره اجهزتهـا من وراء ستار ، وما لابنـاء الوطن الاسلامى الذين ينقسمون بين المذهبين الا دور الدميـة فى مسرح العرائس يحركها من يمسك بالخيط رأسماليا كان أو شيوعيا ، ان تغـير ماسك الخيوط تغير سلوك العروس .

ولم يعـد هذا الصراع مقصورا على السيطرة الاقتصـادية وانما انتقل أخيرا الى مرحلة أعلى ، فأصبح صراعا بينها على قلب المسلم ، أيهـا تحتـل فيـه مكان العقيدة ، وتلك هى اعلا المراحـل التى وصل اليهـا ، مفصحا عن وصول العالم الاسلامى الى أشد مراحل الضعف التى لم يصل اليهـا حتى أيام السيطرة العسكرية الاجنبية على أراضيه ، ففى ايام هـذه السيطرة لم يكن احد ليجرؤ على اثارة أية مذاهب تزاحم الاسلام فى أرضه ، امـا اليوم فقـد طرحت الشيوعية وغيرها كمذهب يقارن بالاسلام ويفاضل بينهما ان لم يكن على صفحات الصحف ، ففى نفوس بعض ابنـاء الوطن ، وفى دهاليز الاحزاب اليسارية والاشتراكية ، والسيطرة على مقاليد الحكم فى عـدد من البـلاد الاسلامية .

وخطورة الوضع تتمثل فى ان الجماهير المسـلمة تقاد وهى لا تدرى الى البعد عن عقيدتها شيئا فشيئا ، كما ان بلادها توجه لتبعيـة اصحاب المـذاهب المستوردة ، وهى لا تدرى ، حيث الخضـوع لمذهب اجنبى يعنى الخضـوع لمصدريه ، وليس ادل على ذلك من تذبذب علاقات الدول الاسـلامية بالدول المسيطرة مذهبيا تبعا للفكر الذى تتبناه الاولى ، فنرى اعتناق دولة اسـلامية للفكر الاشتراكى يعنى اوثق الروابط بالبلاد الشـيوعية حتى لتجلب جنـودا من كوبا وغيرها لتقيم لديها ، فان خـرجت عن الخط الاشـتراكى فمعنى ذلك العداء للدول الشيوعية والاقتراب من الدول الغربية • وتستمر هذه البلاد فى ترددها بين اليمين واليسـار تبعا لمـا يحققه كل مذهب من نجاح فى تمكنه من القبض على الخيوط التى تشد اليها الدمية فى واقعنا هذا •

وهذا يعنى ان الصراع المذهبى الذى يدور على الارض الاسـلامية هو فى صـورته الاولى صراع بين القوى العالميـة التى تريد السـيطرة والغلبة وتسلك لتحقيق هدفها كل طريق • اما الصورة الثانية لهـذا الصراع فسيكشف عنهـا الفرع التالى :

الفرع الثالث — الصراع بين المذاهب المستوردة والمذهب الاسـلامى :

عندما صعدت المذاهب المستوردة الصراع ليدور على قلب المسلم ، فانها قد اعتقدت ان ارض الاسلام تخلو من مذهب ، وانها منطقة فراغ تتسـابق فيما بينها على ملئها ، وقد قدم لها حكام الدول الاسلامية هذه الفرصة عنـدما تجاهلوا الاسلام بل وعادوه فى كثير من مناطق الاسـلام •

وهنا ظهرت بوضوح الصورة الثانية للصراع المذهبى ، اى الصراع بين المذاهب الدخيلة وبين الاسلام • والحقيقة ان هذا الصراع لم تخب له جذوة منذ اصيب العالم الاسلامى بصدمة اللقاء بالفكر الاوربى ، كل ما فى الامر ان هذا الصراع ، كان يختار الصورة التى يبـدو عليها طبقا للمرحلة التى يمر بها ، فهو تارة صراع حول القوانين والشرائع ، حتى اذا انتصر الفكر الـدخيل نقل الصراع حول السفور والحجاب ، حتى اذا فرغ من هذه المرحلة نقل الصراع

الى الانظمة الاقتصادية ، حتى اذا خيل اليهم انهم احرزوا شيئا فى هذا السبيل نقل الصراع الى مرحلته الاخيرة ، صراع على المذاهب ذاتها لاعلى تطبيقاتها وتلك هى الصورة الاخيرة للصراع المذهبى الذى تدور رحاه على ارض الاسلام .

هذه هى طبيعة الصراع المذهبى بصورتيه ، فهو صراع لا يقتصر على الانظمة الاقتصادية وانما يتجاوزها لفرض مذاهب مستوردة كعقيدة على ارض الاسلام ، وهو صراع يخفى من اهدافه أكثر مما يظهر منها وسنحاول ان نقف على الاهداف التى تكمن خلف هذا الصراع ، وذلك فى المطلب التالى :

المطلب الثانى

اهداف الصراع المذهبى الدائر فى العالم الاسلامى

ليس من الصعب على من ينظر بعين مبصرة الى الصراع المذهبى الذى يشمل الرقعة الاسلامية ، ان يتبين الاهداف المبتغاة من وراء اذكاءاواره ، وبخاصة ان اطرافه من الوضوح بحيث يعلنون عن انفسهم .

وسنحاول فى هذا المطلب ان نتعرف على تلك الاهداف والسبب الكامن وراءها من الفروع الثلاثة الاتية :

الفرع الاول — مستويات الصراع المذهبى :

قلنا ان هناك مستويات للصراع المذهبى فى العالم الاسلامى .

١ — صراع بين المذاهب المستوردة بعضها مع بعض

٢ — صراع بين المذاهب المستوردة والمذهب الاسلامى .

والصراع على المستوى الاول يشمل رقعة العالم الثالث اجمع بما فيها البلاد الاسلامية بينما الصراع على المستوى الثانى يدور على ساحة الوطن الاسلامى ، وهناك اهداف مشتركة بين المستويين من الصراع بقدر اشتراك العالم الاسلامى مع بقية اجزاء العالم النامى ، وهناك اهداف خاصة بالمستوى الثانى من الصراع ، اى الذى يدور بين المذاهب المستوردة والمذهب الاسلامى .

وهذا شيء طبيعي طالما ان نوعية الارض الاسلامية تختلف عن بقية ارض العالم الثالث ، وتتميز بوجود مذهب يملك القدرة على المناوأة ومن ثم يجب ان يحسب حسابه في ادارة دفة الصراع .

الفرع الثاني — اهداف الصراع المذهبي على مستوى العالم الثالث :

الصراع الذي يدور بين المذاهب الراسمالية والاشتراكية على مستوى العالم الثالث — بما فيه العالم الاسلامي — هو صراع على السيادة والسيطرة واستغلال تلك المناطق لمصلحة الدولة صاحبة الايديولوجية . فكما هو معروف ليست هناك ايديولوجية محايدة ، وانما كل ايديولوجية . تخدم مصالح الذين انتجوها . فاذا تغلبت الراسمالية في منطقة ما ، فان ذلك يحقق مصلحة اوروبا الغربية وامريكا ، واذا تغلبت الايديولوجية الماركسية فان ذلك يخدم مصالح الكتلة الشيوعية سواء من حيث المواقع المتقدمة التي تحتلها في مواجهة الكتلة الاخرى ، ام من حيث السيطرة على منطقة غنية بالمواد الاولية يمكن الاستفادة منها ، ام من حيث ايجاد اضافة جغرافية جديدة الى السوق الراسمالي او السوق الشيوعي . من اجل هذا يشتد الصراع بين المذهبين ، لايجاد موطيء قدم لاى منهما ، في اى منطقة من مناطق العالم الثالث ، وهم يستخدمون في ذلك ابناء نفس المنطقة ، حيث يستقطب كل مذهب مجموعة منهم تحمل افكاره وتنادي بمذهبه ، وتجعل من نفسها مقدمة له وطليعة .

الفرع الثالث — اهداف الصراع على مستوى العالم الاسلامي :

والصراع على هذا المستوى يشترك في الاهداف مع الصراع على المستوى السابق باعتباره دائرا بين الرأسمالية والاشتراكية ، وله اهدافه الخاصة باعتباره صراعا يدور بين هذه المذاهب المادية — رأسمالية واشتراكية — وبين المذهب الاسلامي . فالاستغلال والسيطرة واكتساب المواقع لازالت هدفا هنا لكل من الاشتراكية والراسمالية ، لكنه يضم اليها اهدافا اخرى نشات بحكم الصفات الخاصة التي تتصف بها رقعة الصراع وهي الارض الاسلامية .

ذلك ان العالم الاســـلامى انما يتميز عن بقية اجـــزاء العالم النامى بانه يضم بين جنباته الشعب الــذى يحمل تلك الرســالة الخــالدة التى كانت — وما زالت — قذى فى عيون الاوروبيين ، شرقيهم وغربيهم على الســـواء ، ذلك الشعب الذى لم تلن له قناة طوال اثنى عشر قرنا من الــزمان قضاها يجالــد هؤلاء واولئك حتى تمكنوا منه فى نهاية الامر ، واستطاعوا الســيطرة على مقـــدراته .

ان الصراع المذهبى الذى يدور على الارض الاسلامية بين الفكر الاصيل والمستورد ، انما هو امتداد للصراع المسلح الذى دار بيننا وبينهم على مــدى قرون عديدة ســواء فيما عرف باسم الحروب الصليبية ام الحروب الاستعمارية ام الحروب بين الخلافة الاســلامية وروســيا القيصرية .

انهم ان اصطرعوا فيما بينهم فذلك بغية السيطرة والاستئثار والمغــانم التى يحققها من يسيطر على بقعة او اقليم ، اما صراعهم مع الفكر الاســلامى فهدفه ان لا يسمحوا لهــذا الفكر بان يعود للسيطرة وتوجية مقدرات الامــور فى بلاده ، لان سيطرته تعنى نهاية تبعية هذه البلاد لهم ، فطالمـا ان هذه البلاد تختلف حول الراسمالية والاشتراكية فلا خوف منها ، ويستطيع الســادة ان يتفقوا فيما بينهم بحيث يبدو انهم مختلفون متنازعون ، بل يتصارعون من اجل صالح هذه البلاد حتى يخلص لها المذهب الافضل ، وفى الحقيقة هم متفاهمون ، ان فقد مذهب موقعا هنا عوضه بموقع هناك فيما يسمى بلعبة التوازن .

واذا كان الصراع فى العالم الثالث اجمع يستخدم ابناء المنطقة نفســها حطبا له ، فانه على مستوى العالم الاسلامى يستخــدم أيضــا أبناء الوطن الاسلامى يحركهم أدوات طيعة فى يده ، وقد تم تجنيــدهم لتحقيق هــدف ازاحة المذهب الاسلامى عن مجال السيطرة والتأثير ، اما بقطع علاقتهم بدينهم وتراثهم عندما نجحوا فى فرض نظــام للتربية والتعليم يقــوم على العلمانية ويجعــل المثقف العصرى — الا من رحم الله — منبت الصلة عن الاســلام ، فيكون مهيئا للعداء لكل ما هو اسلامى ، لانه يجهله من ناحية ، ولانه علم ان

الفكر الغربى هو كل شىء ، وما عداه لا شىء ، والفكر الاسـلامى ليس غريبا فيكون فى نظره لا شىء ، وعليه ان يعاديه • هكذا دون تفكـير او تمحيص ، يعاديه لانه يجهله ، ويعاديه تشبثا بما يعرف وتحزبا له ، ولان اعترافه به يعنى أنه جاهل بشىء يستحق المعرفة وهو بحكم انهماكه فى حياة هيأها له وضعـه بين مديرى الصراع المذهبى ، لا يملك ولا يستطيع ان يعرف هذا الفكر(١) •

وهناك بعض اخر من ابناء هذا الوطن ، يعادى الفكر الاسلامى لانه باع نفسه لاحد طرفى الصراع العالمى ، ولا يعنيه ان كان الفكر الغربى ام الشرقى ام الاسلامى هو الصحيح ، وانما الذى يعنيه هو مصلحته ، وقـد وجدها فى عمالته لهؤلاء او اولئك ، وليست هناك جهة تدفـع لمن يناصر الفكر الاسلامى حتى يكـون عميلا لها •

ان الهدف النهائى الذى ترمى اليه المذاهب المـادية من صراعها مع الفكرة الاسلامية ، وهو أملها فى أن تقضى على هذا الدين الذى عجزوا عن القضـاء عليه حتى بعد أن حطموا شوكته كقـوة عسكرية ، ومن ثم لجأوا الى اثارة هذا الصراع المذهبى ، ولاشـك أنهـم مغتبطـون بمـا حققـوا من نتـائج فقد وصل الامر الى حد أن ينازع الاسـلام كعقيـدة فوق أرضه ، وان يصبح معروضا على ابنائه المفاضلة بين الاسلام وبين الشيوعية أو غيرها من الاديان ، فحتى عندما كانت بلاد العالم الاسلامى محكومة بقوات اجنبية لم يكن أحد ليجرؤ أن يعلن طرح هـذه المفاضـلة ، اما اليوم فعلى المسـتوى الرسمى وجدت دول أعلنت الشيوعية ، ورؤسـاء اعلنوا الجمـع بين الشيوعية وانهم مسلمون •

أما السبب الجوهرى الذى يجعل أرضنا ميدانا لهذا الصراع فهو ضعفنا الفكرى الذى يعطى غيرنا فرصة فرض فكره علينا ، وهذا الضعف يعود الى أن اللقـاء بيننا وبين الفكر الحديث تم ونحن فى غفلة عنه ، فلم نتخـذ لـه

---

(١) انظر واقعا لذلك فى المطلب التالى •

أهبـة الاستعداد ، بعد الجمود الطويل الذى ران على الفكر الاسـلامى منذ اغلاق باب الاجتهاد ، والاجتهاد هو العـامل الجوهرى فى بقاء الفكر الاسلامى حيـا يموج بالحركة ويحكم الحياة ، فكان ان اصيب الفكر الاسلامى بصدمة اللقاء بالفكر الحديث الذى قدم الينـا على فوهات مدافع الحملة الفرنسية فانشعب اصحاب الفكر لدينـا شعبا عديدة ، فهنـاك شعبتان على طـرفى نقيض احداهما فزعت من الفكر الاروبى ولاذت منـه بمكمن من التراث ، والثانية فرحت بالثقافة الاوربية فرحـة الطفل بلعبة جديدة يقبلها ولا يحللها ، يلمس منها السطح ولا يتعمقهـا ، هؤلاء فى فرحتهم الغـامرة بهذه اللعبـة الجديدة يفزعهم أن تذكر شيئا من تراث لنـا ينبغى أن نحيـا به ويحيـا بنا ، وبين هؤلاء وأولئك صنوف شتى من الأمزجة التى تأخذ بشىء من هنـا وشىء من هنـاك بنسب متفاوتة .(١)

ومن هنا رأى المستعمرون ضالتهم فشجعوا الاتجاه الثانى ومكنوه من السيطرة على مقاليد الحكم فى البلاد الاسلامية بعد اضطرارهم للجـلاء عنها عسكريا بجهود الفريق الاول وعامة الشعب الأسلامى ، فخرجوا عسكريا وهم مطمئنون على بقائهم فكريا حيث قـد خلفوا وراءهم من يختلف على كل شىء الا على ابعاد الفكر الاسلامى ، فتراهم يختلفون حول الاشتراكية والرأسمالية، ولا ضير فى ذلك فهم لا يخرجون عن الحدود التى رسمت لهم وصيغت عقولهم على ضوئها ، فاذا حاول بعضهم التمرد على من صنعوه فكريا عجز عن الخروج عن الدائرة ، فاستبـدل فـكرا مستوردا بمثيل له أيضـا ، ان تمـرد على الرأسمالية ذهب الى الاشتراكية ، وان خرج عن الاشتراكية ارتمى فى احضان الرأسمالية . والفكر مستورد فى جملته اوربى فى حقيقته ، وفى الحالتين هـو خصم لدود للفكر الاسلامى ، فكر أمته القـادر على قيادتها وتحرير ارادتهـا وتفجير طاقاتهـا .

لقد عرضنا بانفسنا ارضـنا كى تكون مسرحـا لصراع المذاهب والافكار عندما عاديـنا الفكر الاسلامى واهدرناه ، فظن أصحاب هذه المذاهب أن هذه

(١) د. زكى نجيب محمود ، تجديد الفكر العربى ، مرجع سابق ، ص ٢٩١ — ٢٩٢.

أرض بلا فكر ، وان لديهم الفكر ، فلماذا لا تملأ هـذه الارض بفكرهم فتكون لهم ، حيث أن الخضوع لمذهب يعنى الخضوع لاصحابه • فالمذاهب غير محايدة ، وكل ايديولوجية تخـدم اصحابها من غير شك •

وهكذا يدور هـذا الصراع على هذه الارض مستهدفا طمس هويتهـا وحرمانها من فرصة تحقيق تنميتها بتطبيق المنهج الكفيل بتحقيق ذلك ، حيث ان أى منهج مستورد يفتقد القدرة على ذلك لفقده الشرط الجوهرى اللازم ، الا وهو ابتناؤه على مذهب ينبع من اعماق الشعب ووجدانه ، الامر الذى يوجب حسـم هذا الصراع حتى تخلص الارض لابنائهـا • ولكن كيف ذلك•

ان هـذا هو موضوع المطلب التالى •

المطلب الثـالث

ضرورة حسـم الصراع المذهبى فى العـالم الاسـلامى

تمهيـــد :

ليس هنـاك شك فى ان الصراع المذهبى داخـل أمة من الامم هو أكثر ما يمكن أن تبتلى به هـذه الامة من شر ، انه يمزقها شيعا واحزابا يعـادى بعضها بعضا ، ويجهض بعضها جهود بعض • وشر تعصب هو التعصب بالباطل لمذهب من المذاهب • انه تعصب يعمى صاحبه فلا يجعله يرى الحق البين ، وان رآه تمـادى فى غيه وعاداه •

وان اول شروط التنمية الاقتصادية أن تكون الامة على قلب رجل واحد ، توحـد جهودها من أجـل هدف محـدد هو تحقيق التنمية ، ولن تتقـدم أمة متنـاحرة تفرقهـا الاهواء وتقسمها ، ولن تبنوا العلى متفرقين « كما يقول اقبـال » •

اذا فليس من صالح أية أمة أن يدور على ارضها صراع أيا كان نوعه ، فلن يصل بهـا الصراع الا الى الفنـاء والذوبان فى الغير فى النهاية •

والامة الاسلامية اليوم تقف على مفترق طرق بعـــد أن أخذ منها الصراع ما أخذ ، ونال منها ما نال ، فوصل الى حـــد طرح الشيوعيـــة فى بعض بلاد الاسلام بديلا عنه • فهى تقف على مفترق الطرق هذا لتختار : اتســـتمر فى هذا الصراع المدمر الذى يأكل الاخضر واليابس ويقيمها فى مهب الرياح تلقيها ذات اليمين وذات اليسار ؟ أم تحزم أمرها وتختار لنفسها المذهب الذى يستطيع أن يخلصها من هذا الصراع ، ويأخذ بيدهـــا فى مدارج التقدم ؟

لاشك أن القيام بعملية الحسم هذه هى الاختيار العـــاقل الذى لا يملك أحـــد أن يختار سواه والا كان مصيرنا هو الفنـــاء والزوال •

ولكن أى مذهب يفوز فى عملية الحسم هـــذه ؟ وعلى أى أساس يتم ذلك ؟ ان ذلك ما سنعرفه من فروع هـــذا المطلب وهى :

الفرع الاول — اى المذاهب المتصارعة تفضل الامة الاسلامية ؟

لعل السؤال بهذه الصيغة يبدو غير منطقى ، أو أنه لا يصدر من عاقل ، ولكن امور الامة وصلت الى هذا المستوى •

فالسؤال يكون منطقيا لو ان هذه الامة كانت بغير هوية ، وتريد أن تختار لها هوية ، باختيار مذهب تنتمى اليه ، ان كانت المذاهب مما يعرض فى الاسواق• أما أن تكون هذه الامة كما نصفها — اسلامية — ثم نتساءل حول المذهب الذى عليهـــا ان تختاره فذلك هو التناقض بعينـــه •

فهل هى اسلامية أم انهـــا ليست كذلك ؟

ان هذا سؤال على جانب كبير من الاهمية اذ لو تبين لنـــا أن هـــذه الامة اسلامية ، لمـــا كان هنـــاك جدال حول مذهب تختاره ، اذ تكون قد اختارت لنفسهـــا • اما ان كانت غير اسلامية فهناك يكون امامها مجال الاختيار واسعا بين الانظمة والمذاهب المعروضة • أمامها المذهب الفردى ونظـــامه الرأسمالى ، وأمامها المذهب الجماعى ونظام الاشتراكية فالشيوعية ، وامامها المذهب الاسلامى ونظامه المشتق منه • تلك هى المذاهب ويكون على الامة فى حالة الفرض الثانى أن تختار من بينها • فأى أمة امتنـــا ؟

لا توجد اجابة محددة على هذا السؤال وذلك هو سبب البلبلة التى تعيشها هــذه الامة • وللاجابة على هذا السؤال تلزمنـــا التفرقة بين فئتين :

١ — جمـاهير الامــة •

٢ — قادة الفكر والرأى فيهــا الا من عصم الله •

فأما جماهير الامة فان الاسلام هو دافعهم ، وهو المسيطر على شغاف قلوبهم ، يتمنون أن يعيشوا فى ظله ، وان يحكموا بشريعته ، وان تطبق عليهم أحكامه ، وان لا يعلو فى بلادهم غير صوته ، فان نظرنا الى هذه الفئـــة قلنـــا أن هــذه الامة اسلامية •

أما بعض القادة وذوى الرأى فينا، فهم اطراف الصراع الذى نتحدث عنه ، وهم الذين بليت الامة بفريق منهم يعيش على أرضهــا وينتسب لغيرها ، يأكل خيرهــا وولاؤه لاعدائهــا ، وهم الذين يتخبطون بين مناصرة الفكر الشيوعى مرة ، والرأسمالى مرة أخرى ، وهم الذين بحكم اعداد المستعمر لهم ، يحيطون بالحكام ويوجهونهم •

ولهؤلاء يقف انصار المذهب الاسلامى ينيرون الطريق ويرشدون الضال ويدعون أخوتهم فى الوطن الى كلمة سواء خلاصتها تحكيم العقل والمنطق ، واعطاء الفرصة لهما كى يقارنا بين المذاهب المستوردة والمذهب الاسلامى ، لنختـــار مذهبا منها على ضوء ما يثبت له من تفوق •

لكن المستقطبين يرفضون حتى مجرد الاطلاع على الفكر الاسلامى ، ويقفون منه موقف العــداء دون معرفة ، وذلك أول ما يثبت بطلان موقفهم •

والحقيقة ان انصار الفكرة الاسلامية يعرفون سر موقف هؤلاء ، وهو جهلهم بالاسلام — والمرء عدو لمــا يجهل — الى جانب معرفتهم بعض الشىء بنتاج العقل الاوربى ، وتبعيتهم له ، فهــم لا يستحسنون الا ما يحســنه ولا يستقبحون الا ما يستقبحه ، وعندما تختلف أوربا فيما بينها فلا يملك هؤلاء الا ان ينقسموا فيما بينهم ما بين اشتراكى ورأسمالى • أما موقفهم

عن الاسلام فطالما أن اوربا بشقيها تعاديه ، فلا يملكون الا معاداته ، لانهم لا يعرفونه من ناحية أخرى . وخير من يوضح موقف قادة الرأى والفكر هو واحد منهم استطاع ان يخرج من موقف العبودية للغرب ، وكتب لنا تجربته فهى تشرح موقف هؤلاء شرحا وافيا . ان هذا المفكر هو الاستاذ الدكتور زكى نجيب محمود الذى يشرح لنا موقف هؤلاء كما مر به شخصيا وخرج منه . يقول « بدأت بتعصب شديد لاجابة تقول : انه لا أمل فى حياة فكرية معاصرة الا اذا بترنا التراث بترا . وعشنا مع من يعيشون فى عصرنا علما وحضارة ووجهة نظر الى الانسان والعالم (يعنى المذهب) بل انى تمنيت عندئذ ان نأكل كما يأكلون ، ونجد كما يجدون ، ونلعب كما يلعبون ، ونكتب من اليسار الى اليمين كما يكتبون ، على ظن منى ان الحضارة وحدة لا تتجزأ ، فاما ان نقبلها من أصحابها — وأصحابها هم ابناء أوربا وأمريكا بلا نزاع — واما ان نرفضها ، وليس فى الامر خيار بحيث ننتقى جانبا ونترك جانبا ، كما دعا الى ذلك الداعون الى اعتدال . بدأت بتعصب شديد لهذه الاجابة السهلة ، وربما كان دافعى الخبىء اليها هو الملمامى بشىء من ثقافة اوربا وجهلى بالتراث العربى جهلا يكاد يكون تاما ، والناس — كما قيل بحق — اعداء ما جهلوا .

ثم تغيرت وقفتى ... وأخذت انظر نظرة التعاطف مع الداعين الى طابع ثقافى عربى خالص يحفظ لنا سماتنا ، ويرد عنا ما عساه ان يجرفنا فى تياره ، فاذا نحن خبر من اخبار التاريخ ، مضى زمانه ولم يبق منه الا ذكراه . لكننى حين أخذت اتعاطف مع هذه النظرة كنت ازاءها بلا حول . فهذا مجال لم يكن لى فيه نصيب يذكر ، فلا أنا قد اتيحت لى أيام الدراسة فرصة كافية للالمام بقسط وافر من تلك الثقافة العربية الخالصة ، ولا انا استطيع أن أجد الفراغ لا توفر على الدراسة من جديد .

وأحمد الله أن أتاح لى آخر الأمر فرصة هذا الفراغ كما اتاح لى مكتبة عربية اقضى فيها بعض ساعات النهار[1] » .

---

(١) د. زكى نجيب محمود ، تجديد الفكر العربى ، دار الشروق ، بيروت ط ٤ ، سنة ١٩٧٨ ص ١٣ ، ١٤

وهذه هي مشكلة المستقطبين ، لا يعرفون الاسلام ، وليس لديهم الفراغ اللازم لمعرفته ، وتلك هي مشكلة الامة الاسلامية معهم ، وتتطلع الى أن يصلوا الى ما وصل اليـه الاستاذ الدكتور زكى نجيب محمود ، وان يكون موقفه حافزا لهم للتعرف علي ثقافة امتهم ، وعندها سيتم حسم الصراع لمصلحـة المذهب الا صلح لنـا ولن يكون غير الاسـلام ، والا فبأى المقـاييس يكون المذهب هو الاصلح ؟

١ ـ هل هو المذهب الذى تعتنقه جماهير الامة ، ام الذى يتطلب فرضه الدخول فى حرب طاحنة مع الجماهير المتمسكة بدينها وعقيدتها حتى آخر قطرة من دمائهـا ؟ وهل من صالح التطور والتقـدم ان تقضى المئات من السنين لتستأصل العقيدة من نفوس الجماهير حبـا فى الاشتراكية مثلا .

٢ ـ هل هو المذهب الذى يضرب بجذوره فى أرض امتنا وينبع من اعماق جما هيرنا أم هو المذهب الذى انبتته ظروف لا تمت الينـا بصـلة ؟

٣ ـ هل هو المذهب الذى يرفع التناقض بين دسـاتير الدول وشعارات الحكام أم المذهب الذى يعمق هـذا التناقض ؟

٤ ـ هل هو المذهب الذى يحفـظ هويتنـا أم المـذهب الذى يطمس شخصيا ويذيبينا فى غيرنا فاذا نحن خبر من اخبار التاريخ ؟

٥ ـ هل هو المذهب الذى نعـرف به ويعرف بنـا ، أم المـذهب الذى لا تقوم بيننـا وبينـه وشيجة أو نسب ؟

ان هـذا النقاش لمن اعجب العجب ، فهل تقـوم المفاضلة بين مذهبنا ومذاهب غيرنا ؟ وهل المذاهب تستورد ؟ واذا كانت تستورد اليس لهـا ثمن يدفع فيهـا ككل شىء نسـتورده من الخارج ؟ واذا كان لهـا ثمن الم يفكر انصارهـا فى هذا الثمن الذى يطلبه اصحابها ؟

واذا كانت بدون مقابل فلماذا هانت عليهم الى هذه الدرجة وهم يرفضون أن يمنحوا الدول النامية مجتمعة ١٪ من دخولهم القومية ؟ فلماذا تهون عليهم

فيقدمونها مجانا ، وهب اننا سنستورد مذهبا فلماذا يجبرنا هؤلاء على مذهب بعينـــه ؟

انه ليس هناك ادنى مجال لان يختار عاقل للامة الاسلامية الا المذهب الذى تعرف به ويعرف بها ، وهو المذهب الاسلامى ، فهو المذهب الذى عليهـــا أن تختاره اختيارا عقليـــا قبل أن يكون اختيارا عاطفيا •

واذا كان الامر كذلك فلم هـــذا الصراع ؟

ان هـــذا هو مجال الحـــديث فى الفرع التالى :

الفرع الثانى — عدم وضوح مفهوم الاسلام لدى المسلمين :

الحقيقة ان سبب التناقض الذى تقع فيه هذه الامة وتعيشه والذى يعطى الفرصة للمناهج المستوردة كى تتصارع على أرضها ، انمـــا يرجع الى عـــدم وضوح مفهوم الاسلام فى نفوس غالبية المسلمين ، الجماهير والحكـــام وقادة الفكر المستقطبين •

انهم يفهمون الاسلام كما يفهم الغربيون المسيحية — ولقد علمهم الغرب طريقة فهم الاديان — علاقة بين الفرد وربه ، لا شأن لهـــا بنظام الحيـــاة وسلوك الانسان فيهـــا ، وهـــذا أبعد ما يكون عن مفهوم الاسلام •

ان المرء لا يصبح مسلما الا اذا كان الاسلام منهج حياته وموجه سلوكه ومرجعه الاول والاخير ، فى كل ما يأخذ أو يدع • ولا يكون المجتمع مسلمـــا الا اذا طبق الاســـلام على سائر شـــئونه الدينية والاقتصادية والسياســـية والثقافية والاخلاقية • ولا نكون مسلمين اذا دار جدال حول افضلية الاسلام أو الشيوعية أو الرأسمالية ، ولا نكون مسلمين اذا ولينـــا وجهنا شطر اعداء الاسلام نستقى منهم مناهج الحيـــاة ، نتبنى مواقفهـــم ونعيش قضاياهم ومشاكلهم •

ولو فهم الاسلام بحقيقته لا نحسم الصراع المذهبى الدائر اليوم تلقائيا، ذلك أنه لا توجد امة تسمح للمذاهب المستوردة أن تناوىء مذهبها على أرضها ، والمثل لديكم فى روسيا والصين فهل من هذه الدول من يسمح للعقيدة المناوئة له بأن يكون لها صوت ؟

وذلك هو ما طبقه النبى صلى الله عليه وسلم والمسلمون من بعده ، فلم يكن يسمح فى الدولة الاسلامية بأن ينتشر بين المسلمين فكر مذهبى غير فكر الاسلام وهم فى ذلك لم يكونوا بدعا من الامم فقد رأينا اليوم ان الامم الجادة لا تسمح بان يناهض مذهبها فوق ارضها سواء فى ذلك دول الشرق او الغرب •

الفرع الثالث — ضرورة الحسم باختيار الاسلام لمصلحة التنمية الاقتصادية :

ان الحسم لهذا الصراع ولصالح المذهب الاسلامى ضرورة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، فالاخذ بيد هذا الشعب الذى خيم عليه الفقر والتخلف سنين عديدة الى مدارج الرقى والتقدم ، لن يكون قط فى ظل صراع مذهبى ، بل لابد من جمع الكلمة وتوحيد الصف والنزوع عن مذهب محدد لن يكون غير الاسلام ، اذ انه لن تكون التنمية ناجحة الا اذا تحولت الجماهير العريضة الى قوى فاعلة ، ولن تتحول الجماهير الى قوى فاعلة الا بعقيدة تحركها ، وليست هناك عقيدة تستطيع أن تحرك هذه الجماهير الا الاسلام ، فلن تستطيع الشيوعية أو الليبرالية أن تفعل ذلك • فلقد جربنا الطريقتين ، طبقنا الرأسمالية وفشلت فطبقنا الاشتراكية ففشلت ، وما زلنا نتردد بين هذه وتلك ، افليس من المنطق أن نعطى الاسلام الفرصة مرة لنرى ايثبت صلاحيته أم يفشل كما فشلت الرأسمالية والاشتراكية ؟ فان فشل فهى تجربة من التجارب الفاشلة التى نخوضها كل يوم ، وان اثبت صلاحيته فقد كسبنا أنفسنا وحققنا ذاتنا وهدينا سواء الصراط • ام ترانا وصلنا فى موقفنا من الاسلام الى ما وصل اليه جوليان هيكسلى « من الاعتراف بوجود الله ؟ » فقد توصل « جوليان هيكسلى » بعقله وبالبحث العلمى الى فساد نظرية « داروين »

وعدم صحتها لكنه يقـــرر أنه برغم ذلك مضطر للاخذ بها اذ البديل لذلك هو الاعتراف بوجود الله تعـــالى :

ونحن فى ترددنا بين الاشتراكية والرأسمالية والانتقال من فشل احداهما الى فشل الآخر نقول بعملنا مقالة (جليان هيكسلى) « لقـــد تأكدنا من فشل النظامين وعدم صلاحيتهما ، لكنا مضطرون للاخذ بهـــذا مرة وذلك اخرى ، لان البديل لهـــذا هو تطبيق الاسلام » .

ان استمرار الصراع ليس من مصلحة الامة فى شىء ، واذا كنـــا نريد له نهـــاية باختيار عاقل فقد رأينـــا انه ليس غير الاسلام مذهبا يصح اختياره ، فهو القادر على ان يجعلها تعطى كل جهـــودها وتوظف كل طاقاتها فى ســـبيل التقـــدم ، وهـــذا الحسم يمثل فى المنهج الاسلامى اللبنـــة الاولى لتحقيـــق التنميـــة الاقتصادية . ذلك أنه اذا كنا نبغى تطبيق المنهج الاسلامى فلن يكون ذلك الا فى مجتمع اسلامى ، ولن يكون بغير حسم الصراع المذهبى لمصلحـــة الاسلام . ومن ثم فان قيام الدولة الاسلامية فى المجتمع شرط لتطبيق المنهج الاسلامى لتحقيق التنمية الاقتصادية .

نتـــائج المبحـــث

عقدنا هذا المبحث للتعرف على طبيعة الصراع المذهبى الذى يدور بين العالم الاسلامى واهداف هذا الصراع وموقف المنهج الاسلامى منه ، ووصلنا من النقاش الطويل الذى دار خلال صفحاته الى :

١ — هـــذا الصراع يدور بين قوى تريد أن تسيطر علينا وتستغل ثرواتنـــا شأننا فى ذلك شأن بقية دول العالم الثالث ، بالاضافة الى انه صراع دينى امتدادا للحـــروب الصليبية وغيرهـــا من الحروب التى دارت بين

حملة الاسلام واوربا طوال ثلاثة عشر قرنا • وصل ذروته عندما أصبح الصراع يدور على قلب انسان العالم الاسلامى لتحتل هـذه المذاهب فيه مكان العقيدة •

٢ — ان هذا الصراع يستخدم ابنـاء الوطن الاسلامى الذين يجهلون الاسلام بعد أن تربوا على الفكر المستورد الذى يقوم على العلمانية والالحاد، وهم اليوم يحملون الدعوة لهـذه المذاهب التى تناوىء الاسلام •

٣ — ان مبعث هـذا الصراع الاساسى هو تنحى الاسلام عن القيـادة حتى يخيل للمراقب أن أرضه فارغة من الفكر تحتاج الى الفكـر الذى يقوم بملىء هـذا الفراغ •

٤ — ان هذا الصراع يشتت جهـود الامة ويحـول دون قيـامهـا بـأى تنمية اقتصادية ناجحة •

٥ — ان الاسلام يجعل من الشروط الجوهرية لمنهجـه ان يتم حسم هـذا الصراع كمقدمة منطقية او كمرتكز أساسى تقوم عليه عملية البناء والتشييد، وبدون أن تخلص أرض الوطن لفكر مذهب واحد هو الاسلام ، فلا يمكن أن تبدأ عليهـا جهود منتجة •

٦ — ان حسم الصراع المذهبى هو الاجراء الذى تأخذه كل الامم الجادة فليس من بينها من يسمح للمذاهب المناوئة بأن تمارس الدعوة اليها •

المبحث الثاني
بناء الانسان على قيم الاسلام

تمهيد :

قررنا فى المبحث السابق أن اللبنة الاولى والاساسية فى بناء التنمية ليست الا حسم الصراع المذهبى الذى تدور رحاه على أرض الاسلام ، وان هذا الحسم يكون فى صورة ادراك للحقيقة التى تطبقها كل الامم الجادة عندما تحظر على أى مذهب ان يناوىء مذهبها فوق أرضها وعلى قلوب ابنائها ، ويظهر فى شكل ايمان مطلق واعلان واضح بتبنى المجتمع الاسلامى للاسلام دينا ، عقيدة وشريعة ، مذهبا ونظاما .

تلك هى اللبنة الاولى فى منهج التنمية الاسلامى ، تخليص المجتمع من الصراع المذهبى وتوحيد جهوده وتوجيهها كلها اتجاها واحدا ، يجمعها الايمان بالله تعالى وتنفيذ توجيهاته فى واقع المجتمع .

أما اللبنة الثانية والتى تأتى بصورة منطقية تابعة للبنة الاولى ونابعة منها ، فهى أن نصنع الافراد على عينى الاسلام ، وأن نجعل منهم افرادا من نوع خاص ، هو النوع القادر على تحمل المسئولية والنهوض بتبعاتها ، النوع الذى يسلك سلوكا رشيدا يدفع بالتنمية خطوات الى الامام . أى أن نقوم ببناء أفراد يتحلون بالقيم المطلوب توفيرها فى الفرد القادر على الاسهام فى تحقيق التنمية الاقتصادية الا وهى القيم الاسلامية .

ومهمة هذا المبحث هى بيان هذه القيم وأهميتها ودور الانسان الذى يتحلى بها فى القيام بالتنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال المطالب الثلاثة التى يتكون منها وهى :

المطلب الاول : الانسان والتنمية الاقتصادية .

المطلب الثانى : أهم القيم التى يربى عليها المسلم .

المطلب الثالث : مدى التلاؤم بين القيم التى يربى عليها المسلم واحتياجات التنمية الاقتصادية .

المطلب الاول

الانســان والتنميـــة الاقتصـــادية

تمهيـــد :

ليست هناك قضـية يؤيدها المنطـق والواقع وتلقى اجماع علماء الاقتصاد والاجتماع والتاريخ مثل دور الانسان فى التنمية الاقتصادية • وليس هـذا بغريب ، فلولا الانسان لما كانت هنـاك قضية تخلف وتقـدم ، ولولاه لما كانت هنـاك حياة اجتماعية بكل ما يترتب عليهـا من مشكلات فى شتى نواحيها •

فدور الانسان فى التنمية الاقتصادية حاسم ، وبدونه لن تتحقق مهمـا توفرت الموارد المـادية ، وبوجوده الفعـال يمكن ان تتحول أكثر المنـاطق فقرا فى الموارد الى أكثرهـا تقـدما وازدهارا ، ومن هنـا فان المجتمعات تكون متقدمة أو متخلفـة للعـديد من الاسـباب ، لكن رأس هـذه الاسباب هو الانسان ودوره الفعـال ومكانته ومنزلته فى المجتمع ، وهل هو غاية أم وسيلة ، ويكون من الممكن القول « بأن اهمـال أو تجاهل قضية الانسان هى من الامور التى أفقدت تجارب الدول النامية الشرط الاساسى لنجاحها[1] وان المجتمعات التى حققت التقدم انمـا حققت ذلك باعتمادها دائمـا على انسانها العامل ، فالانسان يلعب دورا بالغ الاهمية فى مجـال التنمية كمـا ثبت من الدراسات العميقـة لمشكلة التخلف ، ومن التحليلات العملية لاسباب اختلاف مستويات التقـدم الاقتصادى بين الدول[2] ••• « وان ما يتم من اعمال فى اى مجتمع انمـا يتم على أيدى أولئك الناس الذين يكونون هـذا المجتمع ومن ثم فان ما سوف ينجزونه فعلا يتوقف على الدوافع والحوافز الملزمة كمـا يتوقف على الموارد الاقتصادية التى بين ايديهم[3] •

---

(١) مالك بن نبى ، المسلم فى عالم الاقتصاد ، مرجع سابق ص ٦٨.

(٢) د. صلاح نامق ، محددات التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، بدون رقم سنة ١٩٧١ ص ٩٥

(٣) بوكانان ، اليس ، وسائل التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ١٩١.

وهذا المطلب يهتم بابراز هــذه الحقيقة فى فروعه الثلاثة التى يتكون منها وهى :

الفرع الاول : الانسان وسيلة التنمية وغايتها •

الفرع الثانى : التنمية تغيرات جوهرية تصيب الانسان •

الفرع الثالث : التغيرات تصيب النفس والارادة الانسانية •

الفرع الاول ــ الانسان وسيلة التنمية وغايتهــا :

علاقة الانسان بالتنمية علاقة عضوية ، علاقة بين الشىء ونفسه ، بحيث يكون الحــديث عن التنمية حديث عن الانسان فى نفس الوقت ، فالانسان هو صانعهــا والقائم بها ، وهــو فى نفس الوقت الهــدف منها ، فهو الوســيلة والغــاية ، السبب والنتيجة ، وغياب دوره الفعــال غياب لها ، ورغبتــه فى تحقيقهــا هى نقطة البدء فيها كما يجمع على ذلك خــبراء التنمية فى العصر الحــديث(١) •

ومن ثم فان البحث عن كيفية تحققها والاسراع بهــا يكون ــ فى الجانب الاكبر منه ــ بحثا فى جوانب نفسية الانسان ، وكيف تصاغ الصياغة القادرة على أن تجعل منه وسيلة تصل الى غايتهــا من اقصر الطرق • ولا نقصد من ذلك ان نجعل الانسان آلة لخدمة التنمية الاقتصادية ــ كما جعلته المناهج المادية ــ فان ذلك قضاء على الانسان لا بناء له • فماالتنمية عندنا الا جانب من جوانب الحياة الانسانية ، وانمــا الذى نقصده ان نبذل غايتنــا لنجعل من الانسان انسانا على أكمل وجه ، فاذا حققنا ذلك نكون بالقطع قد وصلنا بــه الى الانسان الملائم لبنــاء التنمية والنهوض بتبعاتها ، بل نكون قــد حققنــاها بالفعــل ، ذلك أن التنميــة وما يترتب عليهــا من تغيرات ان هى فى الحقيقــة الا تغيرات تصيب الانسان على المدى الطويل وهــذا هو ما سنتبينه من الفرع التــالى :

(١) Lewis, A. : The Theory of Economic Growth, London, George Allen & Unwin Ltd., 1961, P. 23 - 25.

الفرع الثانى ــ التنميــة والتغيرات الجوهرية التى تصيب الانسان :

اذا كان الانسان هو العنصر الجوهرى فى أى تغيير يطرأ على الحيــاة بأوضاعهــا المختلفــة ، فان ما يشاهد من تغيرات طويلة المدى فى العــالم الاقتصادى ، (تنميــة أو تخلف ، ازدهار أو اضمحلال) انما هو فى الحقيقة تغييرات جوهرية تصيب النفس الانسانية أولا ، ثم تؤثر فى الحياة التى يصنعها الانسان • فما لم يتغير الانسان فى آرائه واتجاهاته ، وما لم يتغير محتواه النفسى ، فلن يتغير شىء فى محيطه المــادى ، وصدق الله العظيم اذ يقول : « **ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم** »(١) فكل التغيرات التى تصيب حياة الانسان انما ترجع الى ما يحدثه فى نفسه من تغير ، وكل تغــير مادى يكون تابعا لتغير نفسى أصاب افراد المجتمع •

وعليه فان الشرط الجوهرى لتغير الواقع الذى يحيط بنا مــن تخلف الى تقــدم لا يكون بالبحث عن مصادر الثروة والجرى وراء رءوس الاموال ، فتلك امور ثانوية ستتوفر كرد فعل لمــا يصيب الانسان من تغيير ، ولو جمعنا اموال قارون الى فوائض البترول واعطيناها لمجتمع ينقصه الانســان الصالح لمــا اجداه ذلك شيئا ، والواقع المحيط بنا خير شــاهد •

ان الشرط الجوهرى لتحقيق التنمية اذا هو شرط معنوى لا مادى ، وهو توفر الارادة التى تحرك المجتمع نحو تحديد مهماته والاضــطلاع بها ، وذلك بتغييرات تصيب الانسان فتجعله متصفا بصفات معينة وحاملا لقيم خاصــة تنتج التنمية الاقتصادية •

فهذه التغيرات فى الحياة بمثابة ما يسمى فى مجال البحوث العلمية «بالمتغير المستقل » واما التنمية الاقتصادية فهى « المتغير التابع » بمعنى انه كيفمــا يكون للانسان من تلك الصفات فان الاقتصاد يتغير تبعا لها(٢) • واذا توفــر العامل المستقل فان الشروط المادية الضرورية لتحقيق التنميــة الاقتصــادية

---

(١) سورة الرعد ، الاية رقم ١١

(٢) د. زكى نجيب محمود ، مجتمع جديد أو الكارثة ، دار الشروق ، بيروت ، طبعة سنة ١٩٧١ ص ٨٤

لا تخرج عن ان تكون وسائل سيوجدها الانسان ان لم تكن موجودة ، وقد شاءت ارادة الله تعالى ان يتوافر منها قدر ليس بالقليل فى اى مجتمع • بل ان الاعتماد على الجوانب المادية للتنمية الاقتصادية والاندفاع فى البدء بتحقيقها قبل توافر الجوانب غير المادية ممثلة فى الانسان وظروفه الثقافية والاجتماعية والاخلاقية ليس غير كاف فحسب ، بل مؤد الى اوخم العواقب(١) •

فالتنمية ليست قضية اقتصادية فحسب بل انها جهد ضخم لا يقتصر على اقامة مجاور الانتاج ، بل قبل ذلك يجب أن ينصرف الى تهيئة الفرد ماديا ومعنويا لمجابهة عملية الانماء الاقتصادى الشامل ، وان هذا الجهد المنصب على بناء الفرد والنتائج المترتبة عليه تمثل فى النهاية الصرح الشامخ الذى نطلق عليه التنمية الاقتصادية ، فهى فى جوهرها تغيرات تصيب انسان المجتمع قبل ان تصيب اى شىء اخر •

ولكن اى جانب من جوانب الانسان هو المسيطر ، والتغيرات التى تصيبه هى الحاسمة ؟ ان ذلك ما سيجيب عليه الفرع التالى :

الفرع الثالث — تغيرات النفس والارادة الانسانية :

ان التغيرات التى تصيب الانسان والتى اعتبرناها هى التقدم او التخلف الاقتصادى على المدى الطويل ، هى فى المقام الاول المواقف الفكرية والنفسية التى تتصل اساسا بالهياكل المذهبية ، والتى لا يمكن بدونها ان يوجد نظام اقتصادى يكفل اطلاق قوى التنمية ويضمن استمرار تقدمها • ذلك ان التنمية فى صورتها الحقيقية عملية تفاعل بين مجموعتين من العوامل :

١ — عوامل خارجة عن ذات الفرد ، وتتمثل فى العناصر الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التى تحيط به فى لحظة زمنية معينة •

(١) د. محمد على رفعت ، تقديم كتاب وسائل التنمية الاقتصادية فى طبعته العربية لبوكانان واليس ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ج ١ ص س •

٢ — عوامل داخلية فى ذاتية الفرد وتتمثل فى مجموعة القيم التى يحملها والتصورات الاعتقادية التى يؤمن بها •

والمجموعة الاولى اما ان تكون معوقة للمجموعة الثانية او دافعة لها ، وفى الحالتين فان الموقف الحاسم بيد المجموعة الثانية ، اى القيم التى يحملها الفرد والتصورات الاعتقادية التى يؤمن بها • اذ عندما تكون المجموعة الثانية من النوع المعوق للتنمية ، وتكون المجموعة الاولى دافعة للتنمية وقواها ، فلن يفيدنا شيئا توفر المجموعة الاولى ، وسيبددها ويقضى عليها الفرد بقيمه الفاسدة وتصوراته المعطلة • وعندما تكون المجموعة الاولى من النوع المعرقل لخطوات الانسان المحد من انطلاقه فان المجموعة الثانية من العوامل ، اى القيم والتطورات الاعتقادية ، اذا كانت صالحة فانها لن تستسلم للتحدى المفروض عليها من المجموعة الاولى ، بل ستعمل على مقاومة سلطانها وما تحاول ان تفرضه من تخلف ، وستنتصر وتحقق التقدم ما فى ذلك شك ، والتجربة العربية الاسلامية فى العصور الوسطى ، وتجربة اليابان فى العصر الحديث ، أكبر شاهد على قدرة الانسان بقيمه على الانتصار على تحدى الواقع الذى يحيط به •

وهكذا نرى ان التغيرات التى تصيب الانسان فينتج عنها تغير واقعه ما بين تخلف وتقدم هى — فى الاساس — ما يتعلق بقيم الانسان وتصوراته الاعتقادية والاخلاقية ، وليست اية تغيرات اخرى • وهذا هو القانون الذى وضعته الاية الكريمة « **ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم** »[1] فالتغير النفسى الذى يصيب النفس الانسانية فيمنحها الارادة الصلبة والقدرة على المغالبة والتصدى للمشكلات وتحديها ، هو أول ما يتطلبه بناء الانسان من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية ، وارادة الصمود والمغالبة هذه لا يمكن ان تتحرك فى الانسان الا من خلال فكرة او عقيدة يؤمن بها ، ويستمد القوة من معينها • ومن ثم فان العقيدة هى جوهر بناء الانسان ، ومن هنا تظهر لنا اهمية

(١) سورة الرعد الاية رقم ١١

المرتكز الاول من مرتكزات تحقيق التنمية الاقتصادية فى المنهج الاسـلامى ، والتى تمثلت فى ضرورة حسم الصراع المذهبى فى العالم الاسلامى ، وجعـل الفرد المسلم يحيا فى ظل عقيدة الاسلام ، ثم بنائه بناء اسلاميا ، اى جعـل الفرد فى مجتمعنا يتركب ويبنى من مجموعة القيم التى يمثلها الاسلام ، او تمثل هى الاسلام ، تلك القيم التى سنبينهـا فى المطلب التالى .

المطلب الثانى

القيم التى يربى عليها الانسان فى المنهج الاسـلامى

تمهيـــد :

فى هذا المطلب سنتعرف على القيم التى يغرسها الاسلام فى ابنائه عـن طريق منهج التربية الاسلامى ، وسنبين فى الفرع الاول اهمية اسلوب التربية وضرورة ان يكون للمجتمع اسلوبه التربوى الخاص به والا فـلا امل فى اى تقدم ، لاننا باستيراد اسـلوب التربية من الخارج ــ كما هو واقع المجتمعات الاسلامية اليوم ــ نقوم بتخريب بيوتنا بايدينا وايدى الكافـرين ، وتحطيم حصـوننا بانفسنا وبمناهج المشركين ، ثم فى الفرعين الثانى والثالث نستعرض بايجاز موضوعا يحتاج الى مجلدات وهو القيم التى يغرسها المنهج الاسـلامى

الفرع الاول : اسلوب التربية القائم ومنهج التربية الاسلامى .

الفرع الثانى : مفهوم العبادة كقيمة فى منهج التربية الاسلامى .

الفرع الثالث : اهم القيم ذات الصلة بالتنمية الاقتصـادية فى منهـج التربيـة الاسـلامى .

الفرع الاول ــ اسلوب التربية القائم ومنهج التربية الاسلامى :

قبل ان ندخل الى اسلوب التربية القائم فى مجتمعاتنا اليوم ، يهمنا ان نحدد مفهوم التربية كما يراه المختصون بها لنرى على ضوء هذا المفهوم موقفنا على حقيقته ، وهل يتفق حتى مع مفهوم التربية الذى يؤمن به من ننقل عنهـم اساليب التربية ام لا ؟

ان مفهوم التربية لدى الشـعوب الواعية يعنى نظاما لغرس الحقائـق والعقائد التى يؤمن بها الشعب فى قلوب ناشئته وتغذيتهـا كى يؤمنـوا بهـا ويتحمسوا لها ويحيون بها • وقد اصبح من المقرر لدى علماء التربية فى الغرب « ان كل شعب من شعوب العالم انما يصوغ نظامه التعليمى وفق نظرية الحياة التى يؤمن بها يقول Sir Percy Neinn ان التعليم هو الجهد الذى يقوم به آباء شعب ومربوه لانشاء الاجيال القادمة على اساس نظـرية الحياة التى يؤمنون بهـا(١) •

ويقـول John Dewey فى كتـابه Democracy and Education ان الامة انما تعيش بالتجديد ، وان التجديد يقوم على تعليم الصغار • ان الامة بطرق متنوعة تكون من الافراد ورثة صالحين لوسائلها ونظرية حياتها وتصوغهم فى قوالب عقائدها ومناهج حياتها(٢) •

ويقول Prof. Clark مهما قيل فى تفسير المعارف فمما لا محيص عنه أنه سعى للاحتفاظ بنظرية سبق الايمان بها ، وعليها تقوم حياة الامة وجهادهـا فى سبيل تخليدها ونقلها الى الاجيال القادمة(٣) •

ذلك هو مفهوم التربية الذى تاخذ به الامم التى تحرص على وجـودها واستمراريتها وعدم تهـديد ابنيتها من الداخل ، فمـا هو الحال فى غالبية الدول الاسلامية ؟ ان لديها نظاما للتربية يقوم على ازدواجية خطيرة من ناحية ويكل معظم شئون التربية لخبراء فرضوا عليهـا ايام الاحتلال ، فلما خرجوا تركوا بصماتهم على نظام التربية فاخرج لنا هذا النظام اجيالا فقدت صلتها بحقيقة رسالتها فى هذا العالم ، او فقدت جوهر عقيدتها • ولم تستطع البلاد الاسلامية ان تكون على مستوى الوعى الكافى لتدرك ان عملية التربيـة فى امة ما ليسـت بضاعة تصدر الى الخارج او تستورد الى الداخل شأنها شأن المواد الخام ، وانما هى لباس يفصل على قامة كل شعب وملامحه القومية وتقاليده الموروثة

---

(١) ، (٢) نقلا عن أبو الحسن الندوى ، الصراع بين الفكرة الاسلامية والفكرة الغربية ، دار الانصار ، القاهرة ، ط ٣ ، سنة ١٩٧٧ ، ص ١٧٥

(٣) المرجع السابق ص ١٧٥

وآدابه المفضلة واهدافه التى يعيش ويموت من اجلها • فليست التربية الا وسيلة لدعم العقيدة التى يؤمن بها شعب ما ، ونقلها سليمة الى الاجيال القادمة •

ولو اردنا ان نصوغ تفسيرا لنظام التربية مشتقا من اقوال كبار التربويين الذين نقلنا رايهم اعلاه لقلنا : ان التربية هى السعى الحثيث المتواصل الذى يقوم به الاباء والمربون لانشاء ابنائهم على الايمان بالعقيدة التى يؤمنون بها والنظرة التى ينظرون بها الى الكون والحياة والانسان ، ومن ثم تمكينهم من ان يكونوا ورثة صالحين للتراث الذى ورثه هؤلاء الاباء عن اجدادهم ، مع الصلاحية الكافية للتقدم والتوسع فى هذه الثروة بما يتفتق عنه الفكر البشرى السليم المتفاعل مع هذا التراث •

فما موقفنا فى البلاد الاسلامية من هذا المعنى ؟ ان اسلوب التربية فى البلاد الاسلامية اليوم يقوم على استيراد النظريات والمناهج والاسلوب فى جملته ، وذلك بفعل التبعية الفكرية للعالم الغربى ، التى تمكن المستعمر من ان يؤصل جذورها فى المجتمعات الاسلامية قبل ان يفارقها بوجوده العسكرى •

وهذا الاسلوب هو ظل لعقائد واضعيه ، وموقفهم من الكون والحياة والانسان • وتسرى هذه الروح فى جميع العلوم والمعارف من الفلسفة والتاريخ الى الاقتصاد والسياسة وسائر العلوم بحيث لا يمكن تجريدها منها •

وبالتالى فانه من العجيب ان تكون لنا عقيدتنا الخاصة ونظرتنا المستقلة الى الكون والحياة والانسان ، ثم تكون علومنا وتربيتنا مستوردة من امم تخالفنا هذه النظرة وتسرى فى علومها روح عقائدها وفلسفاتها ، ولن ينتج من هذا الصنيع الا البلبلة والحيرة الفكرية • والتى تنتهى بالصراع الفكرى المدمر ، وتأرجح المجتمع بين هذا الفكر وذاك ، ومن ثم لا يجتمع له عقد ، ولا تتوحد له جهود ، ولا يصل الى هدف • فما هو المخرج من هذا ؟

ليس امامنا — اذا كنا نبغى الوجود والتقدم — الا ان نعيد صياغة نظامنا التعليمى واسلوبنا التربوى بما يلائم عقائدنا ومقومات حياتنا ، بحيث نخرج

من مواده روح المادية والتمرد على الله ، والثورة على القيم الخلقية والروحية ، وننفخ فيه روح الانابة الى الله تعالى فمن علوم اللغة والاداب الى العلوم العمرانية الى علوم الاقتصاد والسياسة يجب ان لا تسيطر فيها الا روح الاسلام ، ولنكفر بامامة الغرب والشرق ، ولنجعل علومهما ونظرياتهما موضع الفحص فلا نقبل منها الا ما يوافق عقيدتنا ويناسب احتياجاتنا ونرفض ما عداه[1] .

ولقد أدركت البلاد الاسلامية أهمية تحقيق الاستقلال السياسى فكافحت حتى نالته ، ثم تبين لها انه استقلال مظهرى طالما أنها تابعة اقتصاديا ، فبدأت تدرك أهمية تحقيق الاستقلال الاقتصادى ، وهى تبذل قصارى جهدها لتحقيقه حتى يكون للاستقلال السياسى معنى ، لكنها وهى بسبيل تحقيق ذلك لا تدرك ان المجتمع الذى لا يصنع افكاره الرئيسية لا يمكنه على أية حال أن يصنع المنتجات الضرورية لاستهلاكه ولا المنتجات الضرورية لتصنيعه ، ولن يمكن لمجتمع فى عهد التشييد ان يتشيد بالافكار المستوردة أو المسلطة عليه من الخارج سواء كانت تمت الى الاستشراق (الافكار الغربية) أو الشيوعية[2] فعلينا ان كنا جادين فى صون استقلالنا الاقتصادى ، ان نستعيد أصالتنا الفكرية واستقلالنا فى ميدان الافكار حتى نحقق بذلك استقلالنا الاقتصادى والسياسى[3] ، علينا اذا وكجزء أساسى من استعادة شخصيتنا التى هى الركيزة الجوهرية لتحقيق انطلاقة انمائية أن نحقق الاستقلال الفكرى ، وان نستقل بأسلوب للتربية ينبع من عقيدتنا ويقوم على تأصيلها وتعميقها فى نفوس ناشئتنا ، وذلك باتباع أسلوب يقوم على غرس القيم الاسلامية فى نفسية الافراد ، تلك القيم التى بدونها سيظل الانسان فى هذه البلاد اكبر عقبة فى سبيل التنمية ، بينما هو نفسه

(١) أبو الحسن الندوى ، نحو التربية الاسلامية ، المختار الاسلامى ، القاهرة ط ٣ سنة ١٩٧٦ ص ٣٩

(٢) مالك بن نبى ، انتاج المستشرقين واثره فى الفكر الاسلامى الحديث ، مكتبة عمار ، القاهرة ، ط ١، سنة ١٩٧٠ ، ص ٦٢

(٣) المرجع السابق ص ٦٢.

سيتحول الى محرك رئيسى لقوى التنمية ان هو صيغ صياغة اســلامية وتحركت من خلال سلوكه قيم الاســلام الانمائيــة ٠

فما هى أهم القيم التى يغرسها أسلوب التربية الاسلامى والتى هى ذات صلة وثيقــة بتحقيق التنمية الاقتصادية ؟ ان ذلك ما سيجيب عليــه الفرعان التاليــان :

الفرع الثانى — مفهوم العبادة كقيمــة فى منهج التربية الاسلامى :

يبدأ منهج التربية الاسلامى بوضع اعمــال الانسان كلهــا — التى كلف بهــا — فى وضعها المحــدد فى عرف هــذا المنهج ، الا وهو وضع العبــادة ، فلم يخلق الانسان فى مفهوم الاسلام الا لعبادة الله سبحانه وتعالى ، وليس لــه هــدف آخر ومن ثم فكل ما يكلف به من الاسلام فهو عبادة يؤجــر عليها من الله سبحانه وتعــالى ٠

يقول سبحانه « **وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون** »(١) ، فلم يخلق الانسان الا ليعبد الله تعالى ٠ وفى نفس الوقت فان الله تعــالى يقرر أنه خلق الانسان ليقوم بالخلافة على الارض ، « **انى جاعل فى الارض خليفة** »(٢) ، فاعباء الخلافة والقيام بها اذا هى العبادة ، وهى تتمثل فى عمارة الارض اذ يقول تعالى : « **هو أنشأكم من الارض واستعمركم فيها** »(٣) أى انشأكم من الارض وطلب عمارتكم اياها (والطلب من الله تعالى على الوجوب) قياما بواجب الخلافة طبقا لشروط المستخلف ، وهو ما يمثل العبادة له سبحانه ٠

وهكذا يتضح مفهوم العبادة فى المنهج الاسلامى كقيمة تغرس فى الفرد قبل أن يبدأ سلم الفقــه والمعرفة ، وحتى يكون لهــا أثرها فى بقية القــيم التى سيتخلق بهــا الفــرد تدريجيــا ٠

---

(١) سورة الذاريات ، الاية رقم ٥٦
(٢) سورة البقرة ، الاية رقم ٣٠
(٣) سورة هود ، الاية رقم ٦١

فكل ما يدخل فى اطار تعمير وتنمية الحيـاة فوقها وجعلها أيسر سبيلا وأقوم طريقـا فهو عبادة لله تعالى • ولقـد جاءت السـنة المطهرة لتقرر هـذا المفهوم فلا تدع مجالا للبس فيـه ، فقد ذكر للنبى صلوات اللـه وسلامه عليه اخوان ، أمر ثالثهما ، وانه لا ينتهى من صـلاة الا الى صلاة ، ولا يفرغ من صوم الا الى صـوم • فسألهمـا النبى صلوات الله وسلامه عليه عمن يرعى ابله ويسعى على ولده ، فقالا : نحن • فقال النبى صلوات الله وسلامه عليه : أنتما أعبد منه • وهكذا تقرر السنة المطهرة ان الصـلاة والصـيام ورعى الابل والسـعى على الاولاد ، عبادة لله تعـالى لا تفتـرق أحدهـا عن غيرهـا • بل ان السعى على الاولاد ورعى الابل وعمارة الارض بأى وسيلة مباحة افضل من صلاة وصوم النفل ، وذلك موقف اسلامى مقرر ، يقول الامام على كرم الله وجهه ورضى عنه « اذا أضرت النوافل بالفرائض فارفضوها »(١) ويروى عن أنس (ض) قال : كنا مع النبى صلى الله عليـه وسلم فى سفر فمنا الصائم والمفطر قال فنزلنا منزلا حارا أكثرنا ظلا صاحب الكساء ، فمنا من يتقى الشمس بيـده قال : فسقط الصوام وقام المفطرون فضربوا الابنية وسقوا الركاب فقـال النبى صلى اللـه عليه وسلم : ذهب المفطرون اليوم بالاجر كله » فهنـا صيام لا ينكر أحـد انه عبادة بل ركن جوهرى من أركان الاسلام واحد فرائضه الخمسة •وهنا عمل عادى ـ ضرب الخيام وسقى الركاب ـ فمن فاز بالاجر ؟ الصائم أم من مارس العمل العادى ؟ لقـد فاز به الثانى ومعلوم أن الاجر لا يكون الا على العبادة • فهـذا الحديث يفيـد أن العمل عبادة من ناحية كما يفيد أنه أفضل من الصيام فى بعض المواطن وليس بعد ذلك دليـل على أن العمل بمعناه الاقتصـادى عبادة من افضل العبـادات فى الاسلام •

واذا ربى الفرد على هذا المفهوم للعبادة ، انغرس فى وجدانه مراقبـة الله تعالى فى كل عمل يقوم به اذ هو يعبد الله تعالى ، ونظافة اليـد والقلب مطلوبة فى العبادة ، فان الله تعالى طيب لا يقبل من العمل الا طيبا •(٢) وبهـذا المفهوم يمـارس المسلم عمله على الارض مرتديا ثوب السماء فلا يحتاج الى

(١) الامام على ، نهج البلاغة ، مرجع سابق ، ج ٤ ، ص ٦٨.
(٢) رواه مسلم والترمذى ، الكنز ، ص ١٠٥ ، رقم ٦٩٦.

رقيب من البشر ذلك أنه يعلم ان اتقـان العمل أو حسن القيـام به لا ظاهرا فقط وانمـا باطنا ايضا ، جزء من التكليف الذى عليه ان يقوم به « انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرىء ما نوى »[١] « **قل كل يعمل على شاكلته فربكم أعلم بمن هو أهدى سبيلا** »[٢] أى يعمل على حسب نيته [٣] .

وهكذا تكون جميع أعمال المسلم عبادة الله تعالى اذا جاء بها بهـذه النية ، حتى ما يظنه الناس بعيدا عن ذلك . فاتيـان الشهوة فى موضعها عبادة للـه تعالى يقول عليه الصلاة والسلام « وفى بضع احدكم صدقة » فيقول الصحابة يارسول الله (صلوات الله وسلامه عليه) أيأتى احدنا شهوته ويكون له فيهـا أجر ، فيقول صلوات الله وسلامه عليه : أرأيتم لو وضعها فى حرام أكان عليه وزر ؟ قالوا نعم .. فقال : فكذلك لو وضعها فى الحلال كان له أجر »[٤] .

فالعبادة فى الاسـلام ليست محصورة فى أعمـال من الخشوع الخالص كالصلاة والصيام مثلا ، ولكنها تتناول كل حياة الانسان العملية أيضا .. فيجب أن نأتى اعمالنـا كلهـا — حتى تلك التى تظهر تافهة — على أنهـا عبادات ، «فالاسلام لا يعرف الفصل بين ما هو مادى وما هو روحى ، ولا يفرق بين ما هو دنيـوى وما هـو أخـروى »[٥] وانمـا الاسـلام وحدة واحدة تأتلف فيها الارض والسماء وتذوب الدنيـا فى الآخرة ، ويصدق ابن تيمية عندما يقـول : ان الله تعالى انما خلق الاموال اعانة على عبادته لانه انما خلق الخلق لعبادته[٦] .

وهذا المفهوم كقيمة اسلامية يغلف كل القـيم التى سنتناولها فى الفرع التـالى :

(١) صحيح البخارى ، طبعة دار الشعب ، جـ ٦ ص ٢١
(٢) سورة الاسراء ، الاية رقم ٨٤
(٣) صحيح البخارى ، مرجع سابق ، جـ ١ ص ٢١
(٤) صحيح مسلم ، جـ ٢ ، ص ٤٠٢
(٥) د. محمد شوقى الفنجرى ، ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية ، مرجع سابق ، ص ٥٤
(٦) ابن تيمية ، السياسة الشرعية ، دار الشعب ، سنة ١٩٧١ ، ص ٤٠

الفرع الثالث — أهم القيم ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية فى منهج التربيـة الاســلامى :

بعد مفهوم العبادة الســابق كقيمة أســاسية فى منهج التربية الاسلامى نرى هــذا المنهج يهتم ببنــاء الانسان من مجموعة من القيم تجعل منه لبنــة صالحة دافعــة للتنمية الاقتصادية ومحققة لعمارة الارض كمفهوم أعم وأشمل من مفهوم التنمية كما بينا فى البــاب الاول • ولا يتسع المقــام للاتيان على هــذه القيم ، وانمــا يكفى أن نشــير الى عدد منها ربما لا يكون أهم ممــا سنتركه،ولكنه مجرد تمثيل يظهر عظمة هــذا المنهج وما يمكن أن يفعله لو خلى بينه وبين ابناء المجتمع ، اذا لجعل منهم بناة للحضارة وقادة للتقــدم تضرب بهم الامثال كما جعل من اشياعهم من قبل •

ولنضرب مثــلا بموقف الاسلام من :

١ — العــلم •

٢ — العمــل •

٣ — المــال والانتاج والاستهلاك •

ففى هــذه الامثلة ما يكفى :

أولا — موقف المنهج الاسلامى من العــلم :

من أهم ما يغرسه منهج التربية الاسلامى فى نفســية وعقل المسلم موقفه من العلم والعلماء ، اذ يبدأ فيغرس فى نفس المسلم النهم للعــلم ، فيعلمه أن يعيش حيــاته كلها طالبا له مستزيدا منه باذلا وسعه فى تحصيله ما استطاع الى ذلك سبيلا ، لا يمنعه تقدم فى السن ولا تحصيل قدر منه مهما بلغ ، ولا بعد الشقة بينه وبين مصادره ما تمكن من الوصول اليهــا ، يقول عليه الصــلاة والسلام : « اطلبوا العــلم من المهــد الى اللحد »(١) ولا يزال المرء عالمــا ما طلب العلم فاذا ظن انه علم فقــد جهل ، ويعلمه ربه ان يدعــو «رب زدنى

(١) الجامع الصغير ، جـ ١ ص ٢٠٨ .

علمـا »[1] ويوجه المسلمين عليه الصلاة والسلام قائلا « اطلبوا العـلم ولو فى الصـين »[2] •

ومن ايحاءات النصوص الثلاثة الاولى يبدو لنـا أن المنهج الاسلامى يرى فى العلم طريقـا يسار عليه مدى الحياة ، وليس نهاية معينة يوصل اليهـا • وهـذه القيمة تستتبع قيمة أخرى تتعلق بمكانة العلماء فى الامة الاسلامية ، ويربى المسلم على التحلى بها وهى احـترام العلماء ومعرفة قدرهم ، فهـم حملة العلم ومن ثم تكون لهم الصدارة فى المجتمع ولهم حق القيادة والتوجيـه فيه • يقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه « يوزن مداد العلمـاء بدماء الشهداء يوم القيامة ويقول ايضا : لمداد جرت به اقلام العلمـاء خير من دماء الشهداء فى سبيل الله » ومن ثم فان الكلمة العليـا فى المجتمع الاسلامى لا ينبغى أن تكون لغير ما خطه العلماء بمدادهم الطاهر النبيـل • ويصون هذه القيمـة ويكملها ، ان العلم فى الاسلام مسئولية ، ويهـدف الى بناء الحياة ، فلا يعرف الاسلام « العـلم للعـلم » وانمـا العلم لبنـاء الحياة ولفائدة كل من يطلبه فمن كتم العلم فى الاسلام فقـد باء بالخسران وخان الميثـاق الذى أخذه الله تعالى على العلماء ببيـان العلم وعدم كتمانه ، ولا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن عمره فيم افناه ، وعن علمه ماذا عمل به»[3] ويتفرع من موقف الاسلام من العلم ومكانة العلمـاء ، موقفه من الخبرة واهلهـا ، فما أهل الخبرة فى فرع من الفروع الا علماء هـذا الفرع ، فيربى المسلم على احترام صفة التخصص فى المتخصصين• ومن منطلق المسئولية عن كل كلمة ينطق بهـا المسلم « قولوا قولا سديدا »[4] « **ما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد** »[5] فانه يربى على عدم اقتحام الموضوعات بغوغائية • فالاسلام لا يعرف من يعرف كل شىء وانمـا يعرف الخبراء المتخصصين فى كل مجال ، وهم القادرون على

---

(١) سورة طه ، الاية رقم ١١٤
(٢) الجامع الصغير جا ص ١٠٩
(٣) رواه الترمذى ، انظر الكنز الثمين ، مرجع سابق ، ص ٦٤٢ ، رقم ٤٣٣٣
(٤) سورة الاحزاب الاية رقم ٧٠
(٥) سورة ق — الاية رقم ١٨

الفتوى فيه يقول تعـالى « **ولا ينبئك مثل خبـير** »(١) فليس كل من تسـأل يجيبك الاجابة السليمة وانمـا الخبير فقط هو القـادر على اعطـائك الرأى السديد والمشورة الصادقة « **فاسألوا أهل الذكر أن كنتم لا تعلمون** »(٢) « **ولو ردوه الى الرسول والى أولى الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم** »(٣) فأهل الاستنباط أى البـاحثون هم القـادرون على الوصول الى صواب الرأى فى الموضوع المطروح ، فهم أهل الخبرة والثقـة معا . بل ان معرفة الله تعـالى لهـا خبراؤهـا الذين يمكنهم ان يرشدوا اليه سبحانه من يريد التعـرف عليـه « **الرحمن فاسأل به خبيرا** »(٤) .

وهكذا ينشأ المسلم ويربى على هـذه القيم ، يطلب العلم وينمى دائمـا معارفه ، ويحـترم من يحمله ولا يلجأ فى شئونه الى غير خبير متخصص فى كل فرع من فروع الحيـاة ، وهو ما يعنى ضرورة توفر كل الفروع العلمية بالمجتمع الاسـلامى .

ثانيـا — موقف المنهج الاسلامى من العمـل :

من القيم التى يحرص الاسـلام على غرسها فى معتنقيه تقديس العمـل واحترامه لذاته ، والارتقـاء به الى درجة العبـادة التى ليس فوقها درجـة فى الاسلام ، فهى التى من أجلهـا وجدت الحياة . فكأن الانسان فى الاسـلام خلق ليعمل ، ومن ثم فان الجزاء سيكون يوم القيـامة على أساس العمل ويجب أن يكون كذلك فى الدنيـا .

فالرسول صلى الله عليه وسلم وهو الصورة المطبقة للاسـلام المقتدى بهـا « **ماروُى فارغا فى أهـله قط أما يخصف نعـله أو يخيـط ثوبه أو ثوبا لمسكين** »(٥) **وليس ذلك غريبا بعد أن قال الله تعالى له** : «**فاذا فرغت فانصب**»(٦) أى اذا انتهيت من عمل فادخل فى عمـل آخر .

(١) سورة فاطر ، الاية رقم ١٤
(٢) سورة النحل ، الاية رقم ٤٣
(٣) سورة النساء ، الاية رقم ٨٣
(٤) سورة الفرقان ، الاية رقم ٥٩
(٥) الوصابى ، مرجع سابق : ص ٧
(٦) سورة الانشراح ، الاية رقم ٧

ولا يعرف الاسلام سنا تبيح للشخص ان يتقاعد عن العمل متى بلغها ، بل يربى المسلم على أن يكون وحدة منتجة طالما هو على قيد الحياة ، ما دام يملك القدرة على العمل فهو مسئول عن عمره فيم أفناه(١) ولن يستطيع الاعتذاربأنه تجاوز الستين او السبعين، بل ان قيام الساعة لا ينبغى أن يحول بينه وبين أداء عمل منتج • يقول المصطفى صلوات الله وسلامه عليه « اذا قامت الساعة وفى يد أحدكم فسيلة فاستطاع أن يغرسها فليفعل »(٢)وقدلخصتذلك الحكمة الاسلامية التى يظنها الناس (لفرط صدقها واتفاقها مع موقف الاسلام من العمل) من كلام المعصوم صلى الله عليه وسلم « اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا ، واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا » فالانسان فى كل وقت يعمل ، فان كان مخلدا فىالدنيا فان كل عمله سيكون لها ، وان كان سيموت غدا فان كل عمله سيكون مخصصا لما هو قادم عليه ، فكيف يوفق المسلم بين العملين ، ان الاسلام قد وفق له بينهما ، حيث علمه أن يبتغى وجه الله فى كل عمل ، فاذا هو عبادة ، يصلح معاشه ويبتغى وجه الله • يناجى ربه فيعينه على اصلاح معاشه ، يخلد بينهما الى الراحة ليكون اكثر اقبالا عليهما فاذا هو يعبد الله ، ويقول الامام على كرم الله وجهه موزعا وقت المسلم « للمؤمن ثلاث ساعات : ساعة يناجى فيها ربه وساعة يرم معاشه ، وساعة يخلى بين نفسه وبين لذتها فيما يحل ويجمل »(٣) وكل الساعات عبادة •

فالعمل فى الاسلام عبادة لها نفس أهمية الصلاة ولا يقل فى قوة طلبه عنها ، بل ان الامر بصلاة الجمعة جاء مع الامر بالعمل •• يقول تعالى : « **يأيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع •• فاذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الارض وابتغوا من فضل لله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون** »(٤) •

(١) رواه الترمذى ، انظر الكنز (م • س) ص ٦٤٢
(٢) الغزالى ، المستصفى ، ج ١ ص ٧١
(٣) نهج البلاغة ، مرجع سابق ، ج ٤ ، ص ٩٣
(٤) سورة الجمعة ، الايتين ٩ ، ١٠

فلقـد أمر المسلم بخمسة أوامر فى هـذا المقطع من كتاب الله تعـالى الذى يحكى شريطا لاحداث يوم مسلم .. يقوم هـذا المسلم باصلاح معاشه بوسيلة من الوسائل ، فاذا جاء وقت الصلاة من يوم الجمعة فعليه ان يترك العمل الذى يمارسه وليسع الى بيت الله يستمع الى توجيهات رئيس دولته أو نائبه ، فاذا فرغ من أداء صلاته فليعد الى ما كان عليه من اصلاح معاشه .

فهل هناك فرق فى الدرجة بين هذه الاوامر الخمسة ؟ انها كلها على درجـة من الاهمية تفيد الوجوب فان كانت الصلاة فرضا — وهى كذلك — فان العمل لا يختلف عن الصلاة فى فرضيته ، وكيف تختلف منزلة العمل عن منزلة الصلاة وكلاهمـا عبادة خلق لهـا المسلم « **وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون**»(١)

وثمة جانب آخر فى موقف المسلم من العمل . فهو يربى على أن العمـل معيـار التفاضل بين النـاس وليست آية قيمة أخرى .

ويقول الله تعالى : « **من عمل صالحا من ذكر أو انثى وهو مؤمن فلنحيينه حيـاة طيبـة** »(٢) ويقول تعـالى « **من يعمـل سوءا يجـز به** »(٣) ويقول المصطفى صلوات الله وسلامه عليه « يا فاطمة بنت محمد اعملى لا أغنى عنك من الله شيئا »(٤) ويقول : يا بنى هاشم لا يأتينى النـاس بالاعمال وتأتوننى بنسبكم الى رسول الله يوم القيامة »(٥) .

ويقول عمر رضى الله تعالى عنه « لو جاءت الاعاجم بالاعمال فهم أولى برسول الله صلى الله عليه وسلم منـا » .

وهكذا يقف العمل فى المنهج الاسلامى معيارا أساسيا بل ووحيدا فى الدنيا والاخرة ، فالعمل مع الايمـان هو كل شىء ، ولا يجدى فى الاسلام ايمـان بلا عمـل ، كمـا أنه لا قيمة لعمل بلا ايمـان . ومن ثم قرن الايمـان بالعمل الصالح فى كل المواطن التى ورد فيها فى القرآن الكريم .

---

(١) سورة الذاريات — الاية رقم ٥٦ .
(٢) سورة النحل ، الايـة رقم ٩٧
(٣) سورة النساء الاية رقم ١٢٣
(٤) رواه البخارى فى الوصايا واحمد بن حنبل .
(٥) رواه البخارى ومسـلم .

وتلك قيمة يربى عليها المسلم وينشــأ ، وهى ذات أثر بعــيد فى تحقيق التنميـــة الاقتصادية من غير شك ، بل ان أشد ما ينقص العالم الثـــالث اليوم ويحبط سعيه نحـــو التنمية هو افتقـــاد جماهيره لهذه القيمة • ويظهـــر بالتالى مدى الخسارة التى لحقت بالمجتمع الاسلامى اليوم عندما فقد هذه القيمـــة ، ومدى جوهرية الاحتياج الى المنهج الاسلامى فى هـــذا المجتمع •

ثالثا ــ موقف المنهج الاسلامى من المـــال والانتاج والاستهلاك :

المـــال فى تربية المسلم هو قوام الحياة ، واصلاحه والقيام عليه اصلاح للحياة نفسهـــا ، واضاعته صفة لا تقل فى أثرهـــا عن تفرق كلمة الامة وانفراط عقدهـــا • يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : ان الله تعالى يرضى لكم ثلاثا ، ويكره لكم ثلاثا ، يرضى لكم : أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا ، وان تعتصموا بحبـــله جميعا ولا تفرقوا ، وان تناصحوا من ولاه الله عليكم ، ويكره لكم قيل وقال ، وكثرة السؤال ، واضاعة المـــال(1) •

لقـــد تضمن هـــذا الحديث قواعد بنـــاء الامم وهى :

١ ــ عبادة الله تعـــالى •

٢ ــ لزوم الجمـــاعة •

٣ ــ الشورى فى الحكم والنصح للحكام •

٤ ــ التفرغ للعمل والبعـــد عن التفاهات •

٥ ــ ترك اللجـــاج •

٦ ــ المحافظة على عصب الحياة الاقتصادية وما به قوام المجتمع ألا وهو المـــال • ولكن كيف يحافظ المسلم على المـــال فلا يضيعه ؟

انه يربى على أن يكون أداة للاستثمار وتكوين رأس المـــال ، لا أن يكون أداة للاستهلاك وتبديد الثروات ، فلا اسراف ولا تبذير ، ولكن اقتصاد وتدبير

(1) صحيح البخارى ، ط دار الشعب ، م سابق جـ ٣ ص ١٥٧

ولا خضوع لنزوات النفس وشهواتهـا ، ولكن كبح لجماحهـا . فليس كل ما تشتهى يقـدم لها ، وان ركب فى ذلك الصعب . وانمـا على المسـلم ان يكون عقلانيا فى تلبية مطالبها . يقول عمر (ض) مستنكرا الخضوع لشهوات النفس الحلال « أو كل ما اشتهيتم اشتريتم » وفضلا عن ترشيد الاستهلاك هـذا فان المسلم من ناحية اخرى يربى على أن الانتاج وزيادة رأس المـال سلوك لا ينبغى ان يحول دونه حائل مهما بلغ حتى ولو كانت أهـوال القيامة « فاذا قامت الساعة وفى يد أحدكم فسيلة فاستطاع أن لا تقوم حتى يغرسها فليفعل » .

واذا كان لدى المسلم مال منتج (رأس مال) فان الاسـلام يوجهه الى عدم جواز تحويل هـذا المـال الانتاجى الى مال استهلاكى ، فان فعل فقـد خالف توجيهـات الاسلام ، ولن يبارك الله تعالى فى تصرفه هـذا ، بمعنى أن تحويل المـال الانتاجى (رأس المـال) الى مال استهلاكى فيه تخفيض لمستوى الرفاهية العـامة واضرار بالمجتمع ، وهـذا هو مدلول عدم البركة .

يقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه مرشدا الى ما ذكرنا : لا يبارك فى ثمن ارض او دار الا أن يجعل فى أرض او دار « وفى رواية » من باع دارا أو عقـارا ، فلم يجعل ثمنـه فى مثله كان قمينا أن لا يبارك فيه »(١) .

وهكذا ينشأ المسلم وتغرس فى تكوينه تلك القيم تجـاه المـال والانتاج والاستهـلاك .

فالمـال قوام الحياة تجب صيانته والمحافظة عليه وعلى انتاجيته ، ورأس المـال منـه تجب زيادته ومداومة تجميعه . والانتاج ومزاولته أمر مقـدس لا يصح النكوص عنه فى أى ظرف ، ولا ينبغى السماح بتوقف عجلتـه حتى لو كانت القيـامة آزفة . والاستهلاك فى حـد التوسط والاعتدال « فلا اسراف ولا تقتير « والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما »(٢) .

---

(١) رواه الامام احمد فى مسنده وابن ماجه فى سننه ويحيى بن آدم فى كتاب الخراج ، مرجع سابق ، ص ٧٩

(٢) سورة الفرقان ، الاية رقم ٦٧

هــذه هى القيم التى يقوم منهج التربية الاســلامى بغرسها فى نفوس الناشئة حتى يشبوا وهى جزء من تكوينهم ، تطبع سلوكهم وتوجه مسيرتهم ، وهى — كما قلنــا من قبل — ليست أهم القيم التى يغرسها المنهج الاسلامى فى تكوين المسلم ، بل لو كان المجــال يسمح لعددنا صفات وقيمــا اسلامية لا تقل عما ذكرناه أثرا فى دفع قوى التنمية واتاحة الفرصة لها ، من امثــال قيمة الحرص على الوقت وعدم تضييعــه فيما لا يفيــد ، حيث روينــا عن رسول الله صى الله عليه وسلم انه لن تزول قدما عبد حتى يسأل بين ما يسأل عنــه عن عمره فيم أفناه ، وتضم سنته الشريفة قوله « ما من يوم يطلع الا وينــادى : يا ابن آدم انا خلق جديد وعلى عملك شهيد فاغتنمنى فانى لا أعود الى يوم القيــامة » •

هناك أيضا قيمة لزوم الجماعة وعدم شق عصا الطاعة ، ما دام دســتور الاسلام منفــذا • « يقول النبى صلوات الله وسلامه عليه » ليس أحــد يفارق الجماعة شبرا فيموت الا مات ميتة جاهلية(١) • ويقول عليه الصلاة والســلام اسمعوا وأطيعوا وان ولى عليكم عبد حبشى ما اقام فيكم كتاب الله «وفى رواية» اسمعوا وأطيعوا ولو استعمل عليكم عبد حبشى كان رأسه زبيبــة »(٢) ويقول « السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب أو كره ما لم يؤمر بمعصية فاذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة(٣) •

وهناك قيمة الانتماء الى الجماعة والاهتمام بأمورهــا والبذل فى سبيلها • يقول عليه الصلاة والسلام « من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم » •

الى غير ذلك من القيم التى يربى عليها المسلم • وسنرى فى المطلب التالى كيف أن هــذه القيم تتوافق تماما مع مقتضيات تحقيق التنمية والقيــام بعمارة الارض •

---

(١) رواه احمــــد •
(٢) الجامع الصغير جـ ١ ص ١٠٢
(٣) رواه البخارى ومسلم وابن ماجه والنسائى •

المطلب الثالث ــ مدى التــلاؤم بين القــيم التى يربى عليها المسلم واحتياجات التنمية الاقتصــادية :

تمهيــــد :

عرضنا فى المطلب السابق القيم التى تمثل بعض ما يهتم المنهج الاسلامى بغرسه فى نفسية المسلم وجعله جزءا من تكوينه ، وفى هــذا المطلب نحاول أن نتبين أثرهــا على التنمية الاقتصادية • ونحن اذا امعنا النظر فى القيم التى مرت بنــا امكننا ان نقسمها الى ثلاثة أنواع ، نوع بمثابة الشروط الممهدة للتنمية الاقتصادية ، ونوع بمثابة الاسهام المباشر فيها ، وثالث يمثل سياجا واقيــا لهــا ، وضامنا لاستمرار تقدمها • ومن ثم نستطيع أن نتناولها بهــذا التقسيم فى فروع هــذا المطلب الثلاثة وهى :

الفرع الاول : القيم التى تمثل شروطا ممهدة للتنميــة •

الفرع الثانى : القيم التى تمثل اسهاما مباشرا فى التنميــة •

الفرع الثالث : القيم التى تمثل سياجا لاستمرار التقــدم •

الفرع الاول ــ القيم التى تمثل شروطا ممهــدة للتنميــة :

هنــاك شروط يجب أن تكون متوفرة فى المجتمع حتى يمكن ان يبنى هذا المجتمع صرح التقدم الاقتصادى ، وتخلف هــذه الشروط يجعل جهود التنمية التى ربمــا تبذلهــا المجتمعات تصب فى اناء بدون قاع • واهم هــذه الشروط هى الامن والاستقرار وسيادة النظام ونظرة الافراد الى دورهم فى الحيــاة • فهل يهتم المنهج الاسلامى فى التربية بغرس قيم تجعل هــذه الشروط متوفرة ؟ لننظــر فى مضمون القيم الاتيــة :

١ ــ الخلافة عن اللــه تعالى •

٢ ــ لزوم الجمــاعة •

٣ ــ المحافظة على الوقت •

أولا — قيمة الخلافة عن الله سبحانه وتعالى :

فمن أعمق العقائد واثبت القيم التى يغرسها منهج التربية الاسلامى فى نفوس الناشئة ، مفهومه عن الحياة ودور الانسان فيهـا ، والذى يتلخص فى : الخلافة فى هذه الارض عن مالك الارض ، ومضمون هـذه الخلافة تنفيذ ارادة المستخلف • وارادته سبحانه قضت كمـا قرر القرآن — ان يقوم الخليفـة بعمارة الارض ، وان يحقق بهذه العمارة عبوديته لله تعالى ، فيعبده بكل حركة من حركاته وسكنة من سكناته •

ومفهوم الاسـلام هـذا لدور الانسان على الارض يؤكد قدرة الانسـان وطاقاته التى تجعل منه خليفة السيد المطلق فى الكون سبحانه • « لان الخلافة تستبطن معنى المسئولية تجاه ما يستخلف عليه ، ولا مسئولية بدون حـرية وشعور بالاختيـار والتمكن من التحكم فى الظروف »[1] • فهل تلائم هـذه القيمة تحقيق التنمية الاقتصادية ام لا تلائمهـا ؟

ان هـذه القيمة — عندنا — هى أكبر محرك يمكن أن يدفع بقوى التقدم الاقتصادى الى الامام ، وتوفر أرضية صلبة لانطلاقات طاقات الانسان ، اذ تجعل الهـدف الذى خلق من أجله هو عمارة الارض ، وتجعل عمارة الارض هى مطلوب الله تعالى من عباده ، وتجعل السعى فى تحقيق ذلك عبادة لله تعالى ، والتى أمر المسلم بأن لا يكف عن مزاولتهـا آناء الليل وأطراف النهـار •

فكيف لا تحقق التقـدم الاقتصادى أمة ربيت على هذه القيمة ؟

ويهمنـا هنا ان نوضح ان مثل هـذه القيمه ووجودهـا كامنة لدى الامة الاسلامية اليوم ، يجعل امكانية تحريك جموع الامة بمحفزات أرضية ، مستمدة من الاشتراكية أو الرأسمالية أمرا ميئوسا منه تمـاما ، لان هـذه الامة تكونت تاريخيـا فى اطار الاسلام وقيمه التى تربط الارض والسماء ، فتجعل انسان الارض لا يتحمس لعمارتها الا بأوامر الله تعالى ، فاذا حيل بين الامة وهذه الاوامر فقدت محركها الاول ودافعها الاساسى ، ولهـذا صدق من قـال :

---

(١) محمد باقر الصدر ، اقتصادنا ، مرجع سابق ، ص ع

« ان الباس الارض اطار السماء يفجر فى الانسان المسلم طاقاته ويثير امكاناته ، بينما قطع الارض عن السماء يعطل فى الخلافة معناها ويجمد نظرة الانسان المسلم الى الارض فى صيغة سلبية • فالسلبية لا تنبع عن طبيعة نظرة انسان العالم الاسلامى الى السماء ، بل عن تعطيل قوى التحريك الهائلة فى هذه النظرة ، بتقديم الارض الى هذا الانسان فى اطار لا ينسجم مع تلك النظرة »(١) •

ولقد حقق مفهوم الخلافة دوره فى هذه الدنيا يوم أن طبقته الامة الاسلامية فكانت تحركها هذه القيم ، فلما تخلت عنها اصابها ما أصابها ، وكان العنصر الذى خلق قوة العالم الاسلامى من قبل ، هو المسئول الآن عن ضعف المسلمين ، فالمجتمع الاسلامى بنى منذ أوله على أسس دينية ، وضعف هذا الاساس اليوم قاد الى ضعف البناء الثقافى فيه وربما كان سببا لاضمحلاله(٢) • ويوم أن يعود منهج التربية الاسلامى فيغرس هذه القيمة فى ناشئة المسلمين ، فانها ستؤدى دورها فى التمهيد لتحقيق التنمية الاقتصادية •

ثانيا — قيمة لزوم الجماعة :

ان لزوم الجماعة وعدم شق عصا الطاعة ، طالما أن شريعة الله تعالى منفذة ، توفر شرطا لا قيام للتنمية بدونه • فبناء التنمية لا يمكن أن يعلو ولا أن يبدأ الا فى ظل الاستقرار وسيادة الامن والنظام • وطالما ان الجميع مكلف بلزوم الجماعة والانضواء تحت لوائها فى ظل دستور الهى لا يخضع لاهواء حاكم ، ولا يفصل على هوى جماعة ، فان الاستقرار السياسى جزء لا يتجزأ من الحياة الاجتماعية للمجتمع الاسلامى • هذا الشرط الذى يجهض عدم توفره كل محاولات العالم الثالث فى ميدان التنمية الاقتصادية •

ان الاسلام عندما أمر اتباعه بلزوم الجماعة وطاعة ولى الامر ايا كانت مواصفاته ما حقق شرطا واحدا هو اقامة الشريعة الاسلامية . قد جعل الاستقرار

(١) المرجع السابق ص ٤

(٢) محمد أسد ، الاسلام على مفترق الطرق ، ترجمة عمر فروخ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ص ١٤ .

السياسى أمرا سهل المنـــال قريب التحقق ، ومن ثم فان تطبيق الاســـلام يكفل تحقيق الاستقرار والامن والنظام ، تلك الشروط الجوهرية فى التمهيد للتنميـــة الاقتصـــادية •

ثالثا — قيمـــة المحافظة على الوقت :

ليس هناك انسان يقـــدر الوقت حق قدره كما يفعل المسلم ، اذ هو يعلم انه مسئول عن كل لحظة من حياته فيم أنفقها • أفى مصلحته ومصلحة المجتمع أم فى العبث والفساد ، وليست طاقات المجتمع الا أوقات افراده • ولو حافظ المجتمع على أوقاته وصانها من الضياع لحقق التنمية الاقتصادية فى اقصر زمن• فهل قيمة المحافظة على الوقت ، وقيمة لزوم الجماعة السابقة ، وقيمة الخلافة عن الله تعالى الاسبق تتوافق مع تحقيق التنمية الاقتصادية أم تتعارض ؟ ان العقـــل السليم يشهد بأن القيم الاسلامية المذكورة تمثل شروطا ممهـــدة لا يمكن للتنميـــة الاقتصادية ان تخطو قيد أنملة الا اذا توفرت •

الفرع الثانى — القـــيم التى تمثل اسهاما مباشرا فى التنميـــة :

تحدثنـــا فى الفرع السابق عن قيم اسلامية تمهـــد للقيـــام بالتنمية ، وفى هـــذا الفرع نتحدث عن القيم التى يعتبر توفرها قياما فعليا بجهود انمائيـــة ، ويمثـــل هـــذا النوع من القـــيم التى أوردناهـــا من قبل قـــيم :

١ — العمـــل وضرورته •

٢ — المحافظة على المـــال •

٣ — زيادة الانتاج وضبط الاستهلاك •

أولا — العمـــل وضرورته :

لقـــد بينـــا ان العمل فى الاسلام هو الحيـــاة نفسها ، وان استمراره فريضة مثل الصلاة والصيام ، وانه مصدر الكسب ومعيـــار التفاضل بين الناس فى الدنيـــا والآخرة • تلك هى القيمة التى يربى عليها المسلم بخصوص العمل •

فهل تتلاءم والتنمية الاقتصادية ام تتعارض معهــا ؟ • الحقيقة ان التنميــة الاقتصادية تقوم أولا وأخيرا على العمل بمختلف أنواعه : الذهنى الفكرى ، والبدنى العضلى وفى جميع مجالاته •

ان هــذه القيمة عندما تجعل العمل المصدر الأساسى للكسب انما تضــع اللبنــات السليمة لبنــاء التنمية الاقتصادية ، فالمــال لا يلد المــال وانما العمل هو الذى يلد المــال ويخلق الثروة وينميها • وهى قيمة تعطى قوى الانتــاج قوة دافعة طالمــا ان العمل هو القوة الاساسية التى لا تستغنى عنها عمليــة انتاجيــة •

ومن ناحية أخرى فان التنمية التى تتحقق فى ظل سيادة هــذه القيمــة تكون بلا شك محققة للعــدالة الاجتماعية ، والتى هى جزء لا يتجزأ من مفهوم التنمية فى الاسلام[1] أو أقرب ما تكون الى تحقيق العــدالة الاجتماعية ، حيث انها تركز على عنصر انتاجى متاح ومملوك للغالبية العظمى من الناس ، ومن ثم فان الجميع سينالون حظوظا متقــاربة من ثمــار التنميــة الاقتصادية •

تلك هى قيمة العمل ودورهــا وهى اذا وجدت وجدت التنمية الاقتصادية •

ثانيــا ـــ قيمة المحافظة على المــال وقيمة زيادة الانتاج وضبط الاستهلاك :

تلك قيم بينــا ان المسلم يربى على انهــا جزء من سلوكه وتكوينه ، فاما المــال فهو قوام الحياة والمحافظة عليه وتثميره وتنميته وعــدم تبديده وتحقيق التراكم الرأسمالى واستخدامه فى زيادة الانتاج فريضة يجب القيــام بهــا • والانتاج الدائم واستخدام ارقى الاساليب من أجل زيادته ، حتى تكون يــد الانسان هى العليا فيعطى ولا يأخذ ، تكليف اسلامى معروف • وضبط الاستهلاك وتحريم الاسراف والتبذير ، حتى عندما يتوضأ المسلم من عرض البحــر ، هو سلوك اسلامى وقيم يربى عليهــا المسلم •

فهل هــذه النظرات وذلك السلوك وتلك القيم تدفع التنمية الى الامام أم

---

(١) انظر نتــائج الفصل الثالث من الباب الاول من هــذا البحث .

تشدهـا الى الخلف ؟ هل هى نظرة تتوافق مع متطلبات التنميـة الاقتصادية أم تتنـافر معهـا ؟

الحقيقة ان هذه القيم لا تدفع قوى التنمية الى الامام فحسب ولا تتوافق معهـا فقط ، وانمـا هى اجراءات مباشرة واجزاء جوهرية من مضمون التنمية الاقتصادية • فاننا لو اردنا أن نضع برنامجا لتحقيق التنمية الاقتصادية فلن نجـد الا تلك القـيم ، وكأنهـا وضعت لتكون برنامجا لتحقيق التنميـة الاقتصـادية •

ولن يكون ذلك غريبا بعد أن علمنـا ان هدف المسلم فى هـذه الارض هو عمارتها ، وان عمارتها فى مفهوم الاسـلام هو ما يترجم اليوم ويعـرف باسم « التنميـة الاقتصادية » بمعناها الواسع •

الفرع الثالث — القيم التى تمثل سياجا لاستمرار التقـدم :

لقـد تضمن منهج التربية وبناء الانسان فى الاسلام قيما رأينـا فيها تمهيـدا للتنمية ، وقيما رأينا انها تمثل برنامجا لتحقيق التنمية ، وهـا نحن الآن ننظر فى قيم تضمنها هـذا المنهج وتمثل المحافظة على كل ما سبق من تمهيد وتحقيق للتنميـة الاقتصادية •

هـذه القيم التى نرى فيها سياجا واقيا للتنمية من ان تنتكس وترتد على اعقابهـا ، تتمثل فيما بيناه من قيمة العلم وطلبه الدائم ، وقيمة اجـلال العلماء واعطائهم مقاليد قيادة الامة ، وقيمة احترام التخصص والتزام الموضوعية فى كل قول ، وقيمة النظر الى العلم على أنه منهج يسار عليـه لا غاية يوصـل اليها ، وما يعنيه ذلك من ان العلم تيار متدفق لم يقصره اللـه تعالى على فرد من الافراد أو جيل من الاجيال أو أمة من الامم •

تلك القيم الاسلامية تمثل السياج الذى يقى جهود التنمية من الانتكاس والانهزام ، فقيادة العلماء كفيلة بسـيادة النظـرة الموضوعية الى الامور ، وصيانة قرارات التنمية من عبث وأهواء الجاهلين ، وكون العـلم منهجا يسار

عليه كفيل بتقـدم البحث العلمى ، وتطبيق نتائجه على أساليب اداء العمليات الانتاجية فى المجتمع ، ومن ثم خلق وتكوين التكنولوجيـا الذاتية ، تلك التى تنمو وتتدعم بجهود التنميـة وتنبت من خلال عملياتها(١) •

وان قيمة الطلب الدائم المستمر للعلم بما يعنيه ذلك من تنمية خـبرة جميع العاملين المساهمين فى جهود التنمية ، لاكبر ضـمان ضد توقف التنميـة ، واكبر مساعد على اندفاعهـا الى الامام بصفة مستمرة •

فهذه القيم لا تتلاءم فقط مع التنمية الاقتصادية وانمـا بدونها ليس هناك ضمان لاستمرار التقـدم ، وانما يكون تقدما مهددا بالانتكاس فى كل لحظة ، وان نجـا مرة فلن ينجو الثانية والثالثة • وان نظرة الى الامم التى نمت وتلك التى تخلفت فى عالم اليـوم ، نجـد أن اعطاء هـذه القيم مكانتهـا ودورهـا فى دفع التنمية ، هو الفـاصل بين هذه الامم وتلك •

وهـكذا نرى أن القيم التى يضمها منهج التربية الاسلامى لكى يبنى بهـا الانسان المسلم هى اما قيم ممهدة للقيـام بالتنمية الاقتصادية واما قيم محققة لهـا ، واما قيم حارسة لمسيرتهـا •

نتـائج المبحـث

عقدنا هـذا المبحث لدراسة المرتكز الثانى الذى يضعه المنهج الاسلامى لبنـاء التنميـة الاقتصادية ، والذى يتمثل فى بنـاء الانسان وفقـا للقيم التى جاء بهـا الاسلام ، حتى يكون من يحمل لقب المسلم له مضمون وجوهر المسلم • وبينـا فى المطلب الاول أن بنـاء الانسان هو الجانب الجوهرى من تحقيق التنمية ، وانه لا وجود لهـا بدون الانسان الفعـال ذى المواصفات البانية ، كما بينـا فى المطلب الثانى أن المنهج الاسلامى يضم قيمـا عديدة ذات أثر فعـال فى بنـاء الانسان الصالح • وبينا فى المطلب الثالث ان هذه القيم اما انهـا ممهـدة للتنميـة ، أو محققة لها ، أو حافظة لسياجهـا ، وخرجنـا من هذا المبحث بالنتـائج التاليـة :

(١) انظر المبحث الاول من الفصل الثالث من الباب الثالث الاتى .

١ — ان الاسلام عندما وضع منهجا لتحقيق التنمية الاقتصادية فانه وضع الشروط الموضوعية اللازمة لتنفيـذ هـذا المنهج .

٢ — ان المنهج الاسلامى يرى أن بنـاء الانسان شرط جوهرى لتحقيـق التنميـة ، وبدون بنـائه فلا يمكن تحقيق شىء .

٣ — ان الاسلام لا يجعل هذا الشرط خارجا عن المنهج ، وانمـا يدمجه فيه بحيث يبدو الشرط والمنهج وحدة واحدة ، وبحيث يكون تحقيق الشرط تحقيقا للمنهج ، أى أن بناء الانسـان والتنمية متلازمان ، ينتج عن احدهمـا وجود الآخر لا محالة ، فاذا وجـد الانسـان بمواصفاته الاسلامية تحققت التنمية الاقتصادية ، واذا تخلف هذا الشرط انهارت كل جهود التنمية مهما توفرت المقومات الاخرى .

٤ — الانسان فى عرف الاسلام هو عصب التنمية الاقتصادية ، وبناؤه على القيم الاسلامية يخلق منه نوعية انمائية ، وتحقيق ذلك أمر حياة او موت للامة الاسلامية التى أهملت قيمها فران عليهـا التخلف ، وهى اليوم لا غنى لهـا عن العودة الى تلك القيم حتى تعود الى بعض ما كانت عليـه .

المبحث الثالث

تحقيق التآخى والتكامل الاقتصادى بين الشعوب الاسلامية

تمهيد :

المرتكز الثالث من مرتكزات بناء التنمية الاقتصادية وفق المنهج الاسلامى هو سيادة الاخوة الاسلامية وما يترتب عليها من واجبات وحقوق بين الاخ وأخيه والدولة الاسلامية واخواتها الاسلاميات .

وهذا مرتكز لم نقل به بعد شيوع فكرة التجمع تحقيقا لمغانمه ، وانما هو جوهر الاسلام وعموده الفقرى منذ ان وجدت للاسلام دولة . ذلك ان الاسلام هو خاتم رسالات السماء الى الارض وهو رسالة للبشرية ، ومن المنطقى والطبيعى أن يسمو فوق كل ما يقسم البشر من قوميات وعصريات والوان ومواطن ضيقة . لقد سما الاسلام عن ان يجمع الناس حول أمر لا دخل لهم فيه ، بل هو مفروض عليهم . فليس فى مقدور الانسان أن يختار موطنه الذى يولد على ثراه ، ولا القومية التى يرفع شعارها ، ولا اللون الذى يصبغ جلده ، ولا الجنس الذى ينتمى اليه . وانما فى مقدوره أن يختار شيئا واحدا ، هو العقيدة التى يؤمن بها ، ومن ثم فلم يجعل الاسلام للناس جامعة تربطهم الا العقيدة الذين هم احرار فى اعتناقها ، فيكونون احرارا فى اختيار الحزب الذى ينتمون اليه ، فاما اسلام واما كفر . وكلاهما جامعة تجمع من يقبل الانضواء تحت جناحها ، المسلمون فى الاسلام امة واحدة كما أن الكفر — فى عرف الاسلام — كله ملة واحدة .

يقول تعالى : « **انما المؤمنون أخوة** »(١) هكذا بأسلوب القصر البلاغى أى ليس المؤمنون شيعا ولا فرقا ولا طبقات ولا اجناسا بل اخوة « **والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء لبعض** »(٢) ويقول المصطفى صلوات الله وسلامه عليه

---

(١) سورة الحجرات — الاية رقم ١٠

(٢) سورة التوبة الاية رقم ٧١

« المسلم أخو المسلم »(١) « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا »(٢)

وهذه الاخوة قدمت على أخوة النسب فى كل شىء وقت بناء الدولة الاسلامية فهى اذا الملجأ والملاذ للمسلمين ، يتمسكون بها أكثر كلما حزب الامر وأدلهم الخطب ، كما هو واقعهم اليوم لكنهم عنها غافلون •

والمنهج الاسلامى عندما يقدم لنا منهجه لعمارة الارض يجعل من الاخوة الاسلامية منطلقا ارتكازيا يجب تحقيقه ، مثل بقية المرتكزات السابقة • أى اعلان الايمان بالله ربا وبالاسلام مذهبا ، وحسم الصراع الذى يتخذ من أرض الاسلام ميدانا ، ثم بناء الفرد من مجموعة القيم التى يضمها هذا المنهج ، واخيرا وبترتيب منطقى يأتى المرتكز الثالث الذى يتمثل فى ضرورة انضواء المسلمين تحت راية الاسلام ، تظللهم وتجمع شملهم ، ويحققون من خلالها ما وعدهم الله تعالى به من تمكين لهم واعزاز لشأنهم ، ان هم وفوا بعقدهم وعهدهم معه سبحانه وتعالى •

وادنى مظاهر الاخوة الاسلامية ومظهرها الاقتصادى ، هو التكامل الاقتصادى بين بلاد الاسلام ، فهو جزء من منهج الاسلام لتحقيق التنمية الاقتصادية ، اذ هو الذى يحقق الكثير من الشروط الموضوعية التى لا بد منها لابتداء التنمية وانطلاقها ثم وصولها الى أهدافها •

وهذا المبحث سيتكفل بابراز هذا المرتكز ودوره فى تحقيق التنمية الاقتصادية وفق منهج الاسلام ، وذلك من خلال مطالبه الثلاثة التالية :

المطلب الاول : الاخوة الاسلامية — مفهومها واساسها •

المطلب الثانى : صور تطبيق الاخوة الاسلامية •

المطلب الثالث : دور الاخوة الاسلامية فى تحقيق التنمية الاقتصادية •

---

(١) رواه البخارى ومسلم واحمد وابو داود ، انظر الكنز ص ٦٠٧

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٠٣ ، رواه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

المطلب الاول

الاخـوة الاسلامية — مفهومهـا وأساسهـا

للاخوة الاسلامية فى المنهج الاسلامى مفهومها المحدد ، والذى يعكس حقوق الاخ على أخيه وواجبـاته قبله • كما أن لهـا اساسها الذى تقوم عليـه ، وسيتكفل هـذا المطلب ببيـان ذلك فى فروعه الثلاثة الاتيـة وهى :

الفرع الاول : مفهوم الاخوة الاسلامية •

الفرع الثانى : موقف الاسلام من الاسس غير العقائدية للتجمع •

الفرع الثالث : الاساس الذى يقـره الاسلام للتجمع •

الفرع الاول — مفهـوم الاخوة الاسلامية :

يقصد بالاخوة الاسلامية ، تلك الرابطة التى تجمع بين مجموعة من الافراد ارتضوا الاسلام منهجا للحياة فأخضعوا تصرفاتهم لشريعته ، ومن بين ما تتضمنه شريعته ان يتجمع المرتضون لهـا حكما بينهم ، تحت لواء رابطة تربطهم تسمى « الوحدة الاسـلامية » التى تتخـذ من الاشـكال ما يناسب التطور الذى وصلت اليه احوال المجتمعات •

فالاخوة الاسلامية اذا جامعة تجمع المسلمين وتربط بينهم برباط وثيق مقدم على أية رابطة تربط الانسان بغيره ، فهى مقدمة على رابطة النسب والدم ، وعلى رابطة التراب والارض ، وعلى الروابط الاخرى المتصور وجودها بين انسان وانسـان • تتخذ لهـا مظهرا ماديا فى شـكل من الوحـدة الاسـلامية ، وجوهرا موضوعيا فى شكل الحقوق والواجبات للمسلم قبـل المسلم ، وعلى المسلم للمسلم ، اظهرهـا التكافل الاجتماعى والتكامل الاقتصادى • يقول الله تعـالى : **لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو ابناءهم او اخوانهم ، أو عشيرتهم ، اولئك كتب فى قلوبهم الايمان وايدهم بروح منه ، ويدخلهم جنات تجرى من تحتها الانهار خـالدين**

فيهـــا ، رضى الله عنهم ورضوا عنه ، أولئك حزب الله الا ان حزب الله هـــم المفلحـــون »[1] •

فالوحدة الاسلامية تعنى التنظيم الذى اقامه الاسلام ليجمع الفريق الذى استجاب لدعوته ، والاطار الذى من خلاله يستطيع هؤلاء ان ينظموا أنفسهم ، وأن تكون لهم الامكانيات اللازمة للقيام بواجب الشهادة على الناس بعد تبليغ الاسلام اليهم حتى يتـــاح للناس فرصة الاختيـــار **« فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر »**[2] •

هـــذا هو مفهوم الاخوة الاسلامية • فما هو الاساس الذى تقوم عليه ؟

ان ذلك هو ما ســـنعرفه من الفرع الثالث بعد أن نعـــرف موقف المنهج الاسلامى من أسس التجمع بين البشر فى ظل المناهج الوضعية •

الفرع الثانى ـــ موقف الاسلام من الاسس غير العقائدية للتجمع :

يؤمن الفكر الاسلامى بأهمية العقل البشرى الذى جعله منـــاط التكليف والمحاسبة فى الدنيا والاخرة • وهو بالتالى يؤمن باعطائه الحرية المطلقة فى اختيار ما يحدده هويته ، والسبيل الذى يبـــذل فيه جهوده ، ان الانسان ـــ ومنـــاط تكليفه العقل ـــ قـــد اختاره الله تعالى لحمل الامانة دون بقية خلقه ، وسيحاسبه على هذه الامانة بصفته الفردية **« وكلهم آتيه يوم القيامة فردا »**[3] ومقتضى هذه المسئولية والمحاسبة الفردية عليها ، ان يكون للانسان الحرية المطلقـــة ليحـــدد لنفسه انتماءهـــا •

ومن هـــذا المنطلق ينظر الاسلام الى كل الفكر التى يتجمع النـــاس حولها فى القـــديم والحديث ، فما يوافق احترام العقل يقـــره ، وما لم يوافق ذلك يشـــجبه •

ولنناقش الافكار التى يتجمع البشر اليـــوم أو تجمعوا حولهـــا بالامس لنرى ان كانت تثبت أمام هذا المقياس ، مقياس احترام العقل •

(١) سورة المجادلة ، الاية رقم ٢٢
(٢) سورة الكهف الاية رقم ٢٩
(٣) سورة مريم ، الاية رقم ٩٥

١ — ان فكرة الجنس مثلا هى مجرد اشتراك فى الدم أساسه نطفة الاب والام التى تخلق بين الناس رابطة ثم تتسع لتكون اسرة ثم قبيلة ثم جنسا ، فهل يستطيع الانسان أن يختار الجنس الذى يولد منه وينتمى اليه ، انه لا دور له فى ذلك ، فكيف يكبل اذا بهذا القيد ؟ وأى سبب يدعوه للفخر بأنه من هذا الجنس أو ذاك .

ان التجمع على أساس الجنس لا يمت الى الاختيار والحرية بأدنى وشيجة .

٢ — اما وحدة الوطن فانها اكثر وهما وخيالا ، حيث يولد الانسان فى متر مربع من الارض فلماذا يمد حدوده الى عدة آلاف أو ملايين من الكيلو مترات ، دون ان يمدها الى ابعد من ذلك فتكون الارض كلها له وطنا ، وأخوه من يشاركه الحياة على ظهرها ؟ وهل يختار الانسان المنطقة التى يولد فيها ؟ واذا لم يكن له خيار فى ذلك فلماذا يكبل نفسه بهذه العقيدة ، ويكره عقله على أن يخضع لمقتضيات هذا الاقليم بالذات .

٣ — أما وحدة اللون فليست وهما وانما هى لغو باطل فوق ذلك ، فاللون صفة بدنية وخاصة جسدية لا أكثر ولا أقل ، والانسان شرف بانسانيته وليس بلون بشرته — ودعاة التفرقة العنصرية لا يفرقون بين لبن البقرة الصفراء ولبن البقرة البيضاء فلماذا يتفرق البشر تبعا لالوانهم ؟

انه ليس الا العقل المعوج ، وهل يختار الانسان لون بشرته التى يصطبغ بها ، واذا لم يكن يختار ذلك اللون فلماذا يتجمع على أساس لا دخل له فيه ، ولا فضل له فى بياض بشرته ولا ذنب له فى سواد لونه ، ان كان السواد عيبا ؟

تلك هى أقوى العناصر التى تشاد فوقها قلاع القوميات ، تبين لنا أنها — عند النظرة الاشمل — فروق مادية تتحطم كل دائرة منها باتساع الافق ، ويرتكز قيامها وبقاؤها على انتشار الجهل وظلمته ، وضيق العقل وافقه ، وبقدر ازدياد المعرفة الحقة ، وتفتح العقل والقلب تهوى هذه العناصر وتتفتت .

ولقد شجب الاسلام هذه العناصر منذ أول لحظة له على ظهر الارض ،

فبخصوص الرابطة الجنسية يقرر أن أصل الانسان واحد **« خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء »**(١) فاختلاف الحدود وموطن الميلاد ومكان المدفن ليس شيئا ذا بال فى عرف الاسلام **« وهو الذى انشأكم من نفس واحدة فمستقر ومستودع »**(٢) فليس من الضرورى ان يرتبط الانسان بمساحة من الارض يذل فيها أو يهان ، فأرض الله واسعة ، وحيثما حل فثم ارض الله ، **«الم تكن ارض الله واسعة فتهاجروا فيها»**(٣) ، **« ومن يهاجر فى سبيل الله يجد فى الارض مراغما كثيرا وسعة»**(٤) فاختلاف الاجناس والقبائل والشعوب انما هو للتعارف لا للاختلاف والتباعد **« يأيها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم »**(٥) •

وهكذا لا نجد فى القرآن الكريم كلمة تؤيد الجنسية أو الوطنية أو القومية أو العنصرية أو أى لون من الوان العصبية ، بل نجده يشن عليها حربا شعواء ، هى أقسى ما شنه على فكرة بعد الكفر ، بل انه الحق دعاتها بالكافرين ، يقول صلوات الله وسلامه عليه : عن العصبية لهذه الالوان : دعوها فانها منتنة « ويقول صلوات الله وسلامه عليه ، ليس منا من مات على عصبية ، وليس منا من دعا الى عصبية ، وليس منا من قاتل على عصبية • وقرر تساوى الجميع « لا فضل لعربى على عجمى ولا لعجمى على عربى كلكم ابناء آدم »(٦)•

وهكذا قوض الاسلام الاسس المادية التى بنيت عليها القوميات المختلفة فى العالم ، حيث انها لا تستند الى عقل أو منطق ، والاسلام يرفض اكراه العقل على أن يخضع لما ليس له دخل فى اختياره ، حتى تمكن محاسبته على اسس عادلة • لقد قوض الاسلام كل ما تقوم عليه فكرة الدول القومية التى خلقتها أوربا للعالم • ولكن أى أساس يقره الاسلام للتجمع ؟

---

(١) سورة النساء ، الاية رقم ١
(٢) سورة الانعام ، الاية رقم ٩٨
(٣) سورة النساء ، الاية رقم ٩٧
(٤) سورة النساء ، الاية رقم ١٠٠
(٥) سورة الحجرات ، الاية رقم ١٣
(٦) رواه البخارى ومسلم •

الفرع الثالث ــ الاساس الذى يقره الاسلام للتجمع :

عندما شجب الاسلام كل الاسس المـادية التى يتجمع حولهـا البشر ، امتهانا منهم للعقل وضربا فى متاهات الجهل ، فانه بنى وحدة جديدة على أسس عقليــة مغــايرة ، تحترم العقل وتعطيه حقه فى الاختيار ، تمهيــدا لتحمل المسئولية وتلقى الجزاء • هــذه الاسس التى أقام عليها الاســلام التجمع الجديد ، تعتمــد فى جوهرهــا على الاختلاف الروحى الجوهرى لا على الفرق المــادى الارضى ، فوضع امام الانسان حقيقة فطرية هى الاسلام ، من استجاب لهــا فهم حزب الله وأمة الاسلام ايا كانت أجناسهم أو الوانهم أو لغــاتهم أو موطنهم ، ومن اعرض عنها فهم حزب الشيطان •

وهكذا اتيح للانســان ان يختــار القومية التى ينتمى اليهــا لاول مرة فى التاريخ البشرى ، قومية تقوم على فكرة يستطيع العقل ان يقبلهــا كما يمكنه أن يرفضها دون اكراه على شىء ، ومن خلال هذا الاختيار يختار الانسان المعسكر الذى يبذل جهوده فى سبيله ، ويختــار بالتالى طريقه الى ربه الذى سيصل اليه ســواء انخرط فى معسكر الكفر أم فى معسكر الايمان • « **يأيهــا الانسان انك كادح الى ربك كدحا فملاقيه** »(١) •

تلك هى الاسس التى يقيم عليها الاسلام التجمع بين المسلمين ، والذى تمثــله الاخوة الاسلامية بمفهومها السابق ، والذى يتطلب تنظيمــا يجسده ، هو الوحدة الاسلامية فى صورة تتفق وظروف العصر • وهو ما سنعرفه من المطلب التالى •

المطلب الثــــانى

صور تطبيق الاخــوة الاســلامية

ان الاخوة الاسلامية ــ فى رأى البــاحث ــ هى القومية التى تجمــع المسلمين ــ اذا كان ولابد من استخدام لفظ القومية ــ غير أنهــا تزيد عن القومية انهــا عنصر ايجابى لا سلبى ، بمعنى أن الاخوة الاسلامية تتطلب ان

(١) سورة الانشقاق ، الاية رقم ٦.

يعبر عنها فى شكل تنظيمى معين ، بينما « القومية » لا تتطلب ذلك ، ويمكن ان تكون موجودة وجودا واقعيا دون ان يمثلها شكل تنظيمى معين .

ومن هنا فان الاخوة الاسلامية تشمل معنى القومية وزيادة تتمثل فيما تتطلبه الاخوة الاسلامية من ضرورة وجود شكل تنظيمى يعبر عنها ، وان غاب هذا الشكل نقص ايمان المسلمين بقدر هذا الركن من أركان البناء الاسلامى ، فلابد أن تتمثل الاخوة الاسلامية فى شكل تنظيمى يعبر عنها ، هذا الشكل هو الوحدة الاسلامية التى يتكفل هذا المطلب ببيانها فى الفروع الثلاثة الاتية :

الفرع الاول : حكم الوحدة الاسلامية .

الفرع الثانى : شكل الوحدة الاسلامية .

الفرع الثالث : خطوات تنفيذ الوحدة الاسلامية .

الفرع الاول — حكم الوحدة الاسلامية :

يقول الله تعالى : « **يأيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وانتم مسلمون ، واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ، واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته اخوانا ، وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها ، كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون** »[1] .

فالامر بالوحدة فى الايات والنهى عن الفرقة فيها ، جاء بأوضح بيان لا يبقى أدنى شبهة لمجادل فى فرضية الوحدة . بل ان سياق الآيات يشير الى أن عدم الاعتصام بحبل الله تعالى ينفى عن المرء وصف الاسلام اذ يقول « **ولا تموتن الا وانتم مسلمون ، واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا** »

وهذا الفهم من كتاب الله تعالى ليس بعيدا عن كبد الحقيقة . فلقد وضح النبى صلى الله عليه وسلم صحة هذا الفهم عندما ارشدنا الى أن من يمت

(١) سور آل عمران ، الايتين ١٠٢ ، ١٠٣ .

وهو مفارق لجماعة المسلمين ، أى وهو غير منضو تحت لواء الوحدة الاسلامية فليس بمسلم ، وانمـا هو من الحزب الآخر الذى يؤمن بأهداف أخـرى ، تلك الاهداف التى يموت عليهـا اهل الجاهلية لا أهل الاسلام • يقول صلوات الله وسلامه عليه « من فارق الجماعة قيد شبر فمات ، مات ميتة جاهلية »(١)•

فيجب أن تكون هنـاك جماعة يرأسها امام المسلمين ، ومن شذ عنهـا فقد خلع ربقة الاسلام ، وان مات قبل أن يتوب ويرجع الى الوحدة الاسلامية مات على ما يموت عليه أهل الجاهلية من مبادىء • وبالمثل الدول والاقاليم ، فمن شق الطاعة وخرج على الدولة الاسلامية فقد خالف دستور الاسـلام ووقف على شـفا حفرة من النـار •

واذا كان يلزم لايمـان المرء أن يكون عضـوا فى الجماعة الاسـلامية الا يعنى ذلك ان تكون هذه الجماعة قائمة ؟ فالوحدة واقامتها بين المسلمين فرض من ينكره يتهم فى ايمـانه دون شـك •

الفرع الثـانى ـ شكل الوحدة الاسلامية :

فرض الله تعالى على المسلمين ان يعتصموا بحبل الله • وحبل الله تعالى كما يبين الرسول صلوات الله وسـلامه عليـه هو القرآن الكريم • فالوحدة الاسلامية اذا تعنى ان تظلل المسلمين سلطة تعمل بكتاب الله تعـالى وسنة نبيه ، أى تقيم حكم الاسـلام ، فتحل حـلاله وتحرم حرامه ، وتدعو الى اللـه • اما شكل الوحدة فان الاسلام لا يهتم كثيرا بالشكليـات ما لم تخف وراءها مضمونا يمنعه الاسلام • فهل تكون الوحدة فى شكل الخلافة ؟ هل تكون فى صورة الجمهورية ؟ هل تكون فى صورة اتحاد لدول اسلامية ؟ هل تكون فى غير هـذه الاشكال ؟ ان مرد ذلك الى الشورى ، فالمسلمون من حقهم أن يختاروا الشكل المحقق لوحدتهم المعبر عن اخوتهم ، القـائم على تعاونهم فى جميع المجالات •

ان معنى الوحدة الاسلامية هو الذى نريده وهو غايتنـا ، وهو أن نعتبر انفسنا مهمـا تناءت الديار مرتبطين بروابط وثيقة تمتـد جذورهـا فى أعماق

---

(١) رواه البخارى ومسلم •

أنفسنا »(١) بمعنى أن يكون ولاء كل فرد فينا للاسلام قبل أن يكون لاى معنى آخر ، والا كان الفرد مشاقا لرسول الاسلام معاندا لله متبعا غير سبيل المؤمنين« **ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا** »(٢) .

الفرع الثالث — خطوات تنفيذ الوحدة الاسلامية :

اذا كانت النظرة فيما عليه المسلمون من تفرق وتقاطع وتدابر — حتى ليستعين بعضهم بالاجنبى ضد اخوته ، وحتى لتستخدم جيوش بعض دولهم فى ضرب المسلمين خدمة للدول الملحدة — اذا كانت النظرة فى أحوال المسلمين هذه تجعل حديثنا هذا أقرب الى الخيال منه الى الواقع ، الا أن المؤمن لا يفقد الامل فى الاصلاح ولا يلقى من يده السلاح قط ، وبخاصة اذا علمنا اننا لم نكلف الا بالاخذ بالاسباب وبذل الجهد وصدق النية ، والباقى كله على القوى القادر الذى لو شاء لهدى الناس جميعا . فمن هذا المنطلق ومن منطلق اننا نحاول الكشف عن المنهج الاسلامى فى التنمية ، ذلك المنهج الذى يجعل من تحقيق الوحدة الاسلامية مرتكزا من مرتكزاته ، نتحدث عن خطوات تنفيذ الوحدة الاسلامية .

ان هذه الخطوات يمكن ترتيبها فيما يلى :

١ — الدعوة الى الاسلام فى الاقاليم الاسلامية وتبصير المسلمين بحقيقة دينهم، تمهيدا لحسم الصراع الذى تحدثنا عنه فى المبحث الاول من هذا الفصل .

٢ — اعلان الولاء للاسلام فى بلاد الاسلام ، وشجب أى دعوة لاى مذهب يناوئه .

ولقد بينا ان الامم الجادة لا تسمح لمذهب يعارض مذهبها بأن ينازعه السيادة على قلوب مواطنيها . فالولاء للاسلام ليس تشدقا بالفاظ ولا

(١) الامام محمد ابو زهرة ، الوحدة الاسلامية ، دار الرائد العربى ، بيروت ، بدون رقم طبعة او تاريخ ص ٢٤٣
(٢) سورة النساء ، الاية رقم ١١٥

نصوصا فى الدساتير ، وانمـا يكون بتطبيق الاسلام عقيدة وشريعة ، دينـا ودولة ، مذهبا ونظاما ، سياسة واقتصادا .

٣ — خلع النفوذ الاجنبى وشجب الولاء القائم بين حكام المسلمين ودول الشرق والغرب ، وتحويل ولائهم للاسلام والدول الاسلامية ، وتبصير الحكام بخروجهم عن الاسلام بهـذا الولاء اذ يقول تعالى **« لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء من دون المؤمنين ، ومن يفعل ذلك فليس من الله فى شىء »**(١) .

٤ — التنـادى الى تجمع اسلامى أو اتحاد اسلامى وتخويله صلاحيات الحكومة الاعلى فوق الحكومات الاسلامية ، وطبقـا لمـا يتفق عليه من شكل .

٥ — يقوم هـذا التجمع برعاية مصالح المسلمين فى العالم اجمع ويعمل على نشر الخير وتحقيق صالح الانسانية .

هـذه الخطة يمكن ان تنفذ تلقائيا اذا نفذنا خطوات المنهج الاسـلامى التى اشرنا اليهـا فى الصفحات السابقة من هـذا الفصل ، فاذا تـم حسم الصراع المذهبى فخلصت بلاد الاسـلام للاسلام ، وقمنـا ببنـاء الفرد على القيم الاسلامية ، فعند ذلك لن تقف الحكومات المسماة اليوم بالاسلامية ضـد الدعوة الى الله تعالى ، لانهـا ستكون قد آمنت معنا بأن الاسلام هو الوسيلة الوحيدة للمحافظة على وجودنا بين الكتل العقائدية التى تتنازع العـالم .

المطلب الثـالث

دور الاخوة الاسلامية فى تحقيق التنميـة الاقتصادية

تمهيـــد :

تبينـا من المطلب السابق ان الاخوة الاسلامية تتطلب فى حكم الاسلام وحدة اسلامية بصورة من الصور ، هـذه الوحدة اذا وجدت ستؤدى الى قلب أوضاع العالم الاسلامى رأسا على عقب ، فتحيله من منطقة راكدة الى منطقة تموج بأسباب القوة ، من منطقة متخلفة الى منطقة تسعى قدما الى تحقيق التقدم

(١) سورة آل عمران ، الاية رقم ٢٨

من منطقة مستغلة الى منطقة تسيطر على مقدراتها ومواردهـا وتستخدمها لصالحهـا • وليس هـذا فحسب بل ان الوحـدة امر لابد منه لتحقيق التنمية الاقتصادية ، فالتكامل الاقتصادى الذى هو مظهـر الوحـدة فى الجـانب الاقتصادى ، أمر لا غنى للتنمية الاقتصادية فى هـذه المنطقة عن تحقيقـه ، وبدونه فليست هنـاك تنمية اردنا أم لم نرد فتلك طبيعة الامور •

وهـذا المطلب يبين لنـا هذه الحقائق فى فروعه الثلاثة الاتيـة :

الفرع الاول : الوحدة وضرورتها لتحقيق التنمية •

الفرع الثانى : التكامل الاقتصادى ومشكلة المنهج •

الفرع الثالث : التكامل الاقتصادى والشروط المـادية للتنمية الاقتصادية•

الفرع الاول ــ الوحدة وضرورتهـا لتحقيق التنميـة :

من العجيب أن تمنح جماعة كل مقومات التقـدم والنمو فاذا هى تلقى بهـا وراءهـا ظهريا ثم تجرى هنـا وهنـاك تتسول ما يعينهـا على تحقيق التقـدم ، أو يساعدها على الخروج من تخلفهـا الذى ترزح تحتـه ، وأعجب منه ان ما يقـدم لهـذه الجماعة المتسولة لا يقـارن اطلاقا بما لديهـا • وفى احسن الفروض يقدم لها بعض ما لديهـا ، فان قيل لها أن ضالتك بين يديك ، اشاحت بوجهها وو لتـه شطر الغرب أو الشرق تستورد منه ما يضرها ولا ينفعها، ما يؤخرهـا ولا يقدمهـا •

ان ذلك هو حـال الامة الاسـلامية ، لديهـا من المناهج اقومها ، ومن النظم اسلمهـا ، ومن الادوات اكثرهـا فعاليـة ، بيـد أنه ران على قلوب ابنائهـا ما كانوا يكسبون •

ان احـدى حقائق هـذا العصر هى أن الشظيات الدولية لن تستطيع أن تعيش فى عالم الدول العملاقة بنفسها أو بتكتلاتهـا ، وانه لا بقاء لهـا الا اذا تجمعت ووحـدت قواهـا • وتدرك الشعوب الاسلامية هذه الحقيقـة وتوافق

عليهـا ، وتحاول أن تحققهـا ، لكنها عند المحاولة تضل الطريق ، فمنهـا من يسعى الى التكتل على أسس عرقية ، ومنهـا من يسعى الى التكتل على أسس جغرافية ، وبعضها يفضل التكتل على أسس ثورية • وجميع هذه التكتلات — كمـا يشهد بذلك الواقع — انمـا تمثل قبض الريح ولا تجدى هـذه البلاد فتيلا ، فهى تعاند بهـا واقعها ، ويغيب عنهـا ان هـذا المجتمع انمـا وجـد على أساس الدين الاسلامى ، ولن يستعيد مجده الا على نفس الاساس • فلا توجـد فكرة تستطيع ان تجمع العالم الاسلامى — او بعض مناطقـه — الا الفكرة الاسلامية • ولقد حاولت الدول العربية ان تتجمع على الاساس العرقى وتحت لواء القومية العربية فما أجداها ذلك شيئا • والحقيقة اننا اذا طرحنـا بعض المظاهر جانبا نستطيع أن نقول ان العالم الاسلامى « كان قبل اربعين سنة أقرب الى الحل الرشيد لمشكلته وهو مستعمر منه اليوم وهو مستقل ، لان وحدته الروحية او الايديولوجية كانت امتن منها اليوم ، فهو الان وهـو مستقل ، كأنما يبتعد عن هدفه ، لان وحدته هذه قد تصدعت من عملية التقسيم التى أجريت عليه منـذ اربعين سنة • اننا اذا حكمنـا بأن المجتمع الاسلامى (ككل يواجه نفس المشكلة) قد تخلف منذ ربع قرن وتقهقر ، فليس فى حكمنا اى اجحاف بالحقيقة ، والخطـأ اننا تعودنا تقدير الاشياء بالمقياس السياسى ، ذلك المقياس الذى يجعلنا نقـارن الوضع فى حالتين مرت بهما الدول الاسلامية على ضفتين قريبتين من التـاريخ ، قبل الحرب العالمية الثانية وهى تحت نـير الاستعمار ، وبعد تلك الحرب وهى متحررة سياسيا فى أغلبهـا ، دون أن نقف على حقيقة هـذا التحرر الذى لم يحم تلك الدول حتى من غيلة دويلة اسرائيل ، بينمـا يكشف لنـا هـذا التطور مند ربع قرن على أن المجتمع الاسلامى ضيع فيـه بين ضفتى التـاريخ المشار اليهمـا اثمن ما عنده كزاد طريق ، فقـد فقد الشعور بوحدة المصير ، وضرورة الحل الواحد ، الذى لا تجزىء عنه بعثيـة ولا بربرية ولا نزعة افريقية ولا شيوعية مصطنعة »[1] •

واملنـا الآن — فلقـد قلنا ان المسلم لا ييأس — هو فى دعـوة الامـة الاسلامية الى دينهـا وتنفيذ فريضة الوحدة الاسلامية بما تعنيه فى الجانب

(١) مالك بن نبى ، انتاج المستشرقين ، مرجع سابق ، ص ٢٥ — ٢٦

الاقتصادى من تكامل بين البـلاد الاسلامية الذى لا غنى عنه لتحقيق التنميـة شئنـا أم أبينا ، وان لم نحققه مع الدول الاسلامية فى ظل الاستقـلال ، حققناه مع الدول الرأسمالية أو الشيوعية فى ظل التبعية لهـا — ذلك ان أى تنمية خارج الدول العملاقة لابد من ان تتم عن طريق التكامل مع جهـة ما • فنحن ان اردنا التنمية باستيراد المنهج الرأسمالى — رغم انه لن يحققهـا — اضطررنا الى تحقيق التكامل مع العالم الرأسمالى والتبعية له ، وان استوردنا المنهج الاشـتراكى — وهو لن يحقق التنمية — انتهى بنـا الى التبعية للنظام الشيوعى العالمى ، والتبعية نوع من التكامل ، فلا بديل أمامنا الا الوحدة الاسلامية ، والتكامل الاقتصادى بين بلاد الاسـلام •

الفرع الثانى — التكامل الاقتصادى ومشكلة المنهج :

اذا انطلقت الدول الاسلامية من فكرة الوحدة وضرورة التكامل الاقتصادى حتى من منطلق ايمان الاقتصاديين الغربيين به ، فان ذلك ربمـا يعيد الاتزان الى عقول المسئولين عن التنمية الاقتصادية بها ، فتتفتح فكرة التكامل الاقتصادى عقولهم على فكرة حل مشكلة المنهج الذى تحقق التنمية الاقتصادية به فى هـذه البـلاد •

والحقيقة ان الباحث ليعجب لوضع دعاة التكامل الاقتصادى فى المنطقـة العربية كيف لم يهتدوا الى فكرة المنهج الواحد — المنهج الاسلامى — وكونه الحل الوحيد لمشكلتهم ، كيف يقضون هذه السنين يدعون الى وحدة بين بلاد اشتراكية وبلاد رأسمالية داخل العـالم العربى ؟ ومن منهم يريد أن يبتلع الاخر ؟

ولعل الرغبة فى التكامل يمكن ان تفتح عيوننـا على ضرورة المنهج الواحد حتى تتحقق به التنمية الاقتصادية ، اذ ان رؤيتنـا له ستحقق النتائج التالية :

١ — سنتخلص من التردد غير الواعى بين المناهج المستوردة من الشرق والغرب ، والتى اثبتنـا من قبل أنهـا لن تحقق تنميـة اقتصادية •

٢ — التنمية على أسـاس المنهج الاسـلامى فى ظل التكامل الاقتصادى ستحقق لهـذه البلاد استقلالهـا الذى كافحت من اجله ، وقد خيل اليهـا انها

حصلت عليه بعد الحرب الثانية ، فلما بدأت تطبق مناهج التنمية المستوردة ، تبين لها انهـا انتهت الى الوضع الذى حسبت نفسهـا قد تخلصت منه وهو التبعيـة للاجنبى ، وغالبـا ما يكون نفس المستعمر السابق ، وربمـا يكون الدب الروسى القـادم من صقيع الشمال يبحث عن الدفء فى ربوع هذه البـلاد • ذلك ان منـاهج التنميـة واساليبهـا ليست محايدة ، وانمـا تخـدم البيئـة التى انجبتها ، وتحقق مصالح من ينشرها • فالدول التى طبقت المنهج الرأسمالى اصبحت تابعة للعالم الرأسمالى ، والدول التى طبقت المنهج الاشتراكى وقعت فى براثن الشيوعية الدولية بحيث لن تستطيع الفكاك الا بمـا يشبه الانقلاب الذى غالبـا ما ينقلهـا الى تبعية المعسكر الآخر ، وفى جميع الحالات فان التنميـة لم تقطع من مشوارها الطويل خطوة واحـدة •

٣ — هـذا المنهج سيمنح الدول الاسلامية الشخصية الذاتية ، ويحميها من أن تكون ذيولا ، بل يدفعهـا الى ان تحتل مكانهـا فى قيادة العالم ، وتستعيد دورهـا شاهدة على الامم « **وكذلك جعلناكم أمة وسـطا لتكونوا شهداء على الناس** »(١) وهـذا الشعور يولد فيها « الاعتماد على النفس » فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، فيحميها من الوقوع فى تلك الاحبولة التى وقعت فيها جميع البلاد الناميـة ، احبولة رأس المـال الاجنبى ، التى نسجت خيوطها الدول المتقدمة لكى تبقى على الدول النامية تابعة لهـا فتستنزف مواردهـا بهـذا الطريق •

ان المنهج الاسلامى يؤمن بأن الاعتماد على الخارج فى أستيراد رأس المال يتنافى مع مفهوم التنمية الحقيقية • ولعل واقع البلاد النامية اليوم يؤكد صدق هـذه النظرية حيث أن الاحصاءات المتاحة تثبت أن تدفقات رأس المـال الى خارج البلاد النامية تفوق تدفقات رأس المـال اليها(٢) • مما يصدق قولنا ان فكرة الاعتماد على رأس المـال الاجنبى هى فـكرة استعمارية ، وطعـم ابتلعته الدول النامية ، وما هو الا اداة للاستعمار الجديد • ذلك ان التجارب تثبت انه لا تطور الا بالابتعاد عن رأس المـال الاجنبى(٣) بل أن احد خبراء البنك

---

(١) سورة البقرة ، الاية رقم ١٤٣

(٢) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظـام اقتصادى عالمى جـديد ، مرجع سابق ، ص ٨٠

(٣) د. محمد دويدار ، استراتيجية التطوير العربى ، مرجة سابق ص ٩١

الدولى يعلنها صريحة فيقول : ان العالم الثالث كان سيكون فى وضع أفضل لو لم تقــدم له القروض التى قدمت له(١) •

والمنهج الاسلامى عنــدما يؤمن بالاستقلال التــام وينفخ فى العــالم الاسلامى روح الاعتماد على النفس ، يولد فيه روح المغالبة والقدرة على تجميع الفائض الاقتصادى المتاح • ولن يعجز اقليم فيه عن توفير متطلبات التنمية • أى أن هــذا المنهج انما يقــدم لهــذه البلاد وقبل كل شىء العــزم والارادة اللازمين لتطبيق سياسة الاعتماد على النفس والتى بدونهــا لن تتحقق تنمية قط ــ فلم يحدث فى تاريخ الدنيا بأسرهــا ، ان حقق شعب التنمية بجهود الاخرين •

الفرع الثالث ــ التكامل الاقتصادى والشروط المــادية للتنمية الاقتصادية :

التكامل الاقتصادى احد شروط المنهج الاسلامى فاذا تحقق فانه سيضع بين يدى هــذه البــلاد ما يلى :

١ ــ يقدم لهــذه الامة امكانيات كبيرة لا تقارن بامكانياتهــا الحالية ، فضلا عن أن تقــارن بامكانيات كل قطــر على حــدة • ذلك أنه من المعروف اقتصاديا ، والمجمع عليه بين كتاب التنمية ، ان امكانيــات مجموعة من الدول تفوق بمراحل مجموع الامكانيات الفردية للاقطار المكونة لتلك المجموعة »(٢)•

ومن ثم فان ادخال البعد الاسلامى على مقومات استراتيجية التنميــة القطرية ، وتجميعها فى استراتيجية واحدة « يحقق اكبر استفادة من امكانيات كل دولة اسلامية دون فاقد أو ضائع »(٣) ويضيف امكانيات كبيرة لكل اقليم ولمجموع الاقاليم معــا • وهو اذ يؤدى الى ذلك فانه يرفع عن كاهل الدول ما تتعرض له اليوم فرادى ــ شأنها شأن بقية دول العــالم الثالث ــ من استغلال بشع عن طريق شروط التبادل الدولى ، والتى تلعب دورا كبيرا فى عملية التنمية سلبا أو ايجــابا ، فهى ان كانت لصالح الدولة أمكن ان تدفع التنمية

---

(١) محبوب الحق ، ستار الفقــر مرجع سابق ، ص ٧١.

(٢) د. محمد دويدار ، المرجع السابق ص ٤٢

(٣) د. محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجع سابق ص ٣٢.

خطوات الى الامام ، وان كانت ضدهـا فهى كفيلة باستنزاف كل امكانياتها ، ووضع أكبر القيود على التنمية الاقتصادية فيها[١] .

٢ — كذلك فان التكامل الاقتصـادى وما يعنيـه من تنسـيق بين استراتيجيات التنمية على مستوى العالم الاسـلامى ، يلفت نظرنا الى دور فوائض البترول التى يملكها العالم الاسلامى ، والتى تقيه احبولة رأس المال الاجنبى التى تحدثنا عنها ، ذلك أن هذه الفوائض وهى ناشـئة عن ركاز موجود فى باطن الارض الاسلامية ، هو طبقا للنظرية الاسلامية ملك للشعب الاسلامى اجمع « فكل معدن أو ركاز فى باطن ارض اسلامية للمسلمين جميعا » وحتى اذا لم نأخذ بهـذه النظرة فاننـا نقول ان ٢٠٪ من هذه الاموال ليست من حق الاقلـيم التى توجـد هـذه الثروات به ، بل هى لعـامة المسلمين المحتاجين لهـا ، فكم تبلغ هـذه النسبة ؟ انهـا لا تقل عن ٥٠ بليون دولار من اجمالى الارصدة للدول الاربع كبرى منتجى البترول فى العالم العربى ، ناهيك عن امكانيات ايران البترولية وغيرهـا . وهذا المبلغ يمثل ثلاثة امثال ما تكلفـه مشروع مارشال لتعمير اوربا .

أليس فى هذه الاموال أفضل وسيلة لتمويل التنميـة على مسـتوى العـالم الاسلامى ؟

٣ — ولا تقتصر الفوائد التى يجنيها العالم الاسلامى على توفير التمويل، بل انه يوفر لهـا فرصة الاستغلال الامثل لموارد هـذا العالم الموزعة توزيعـا كأنه يدعوهـا بنفسه الى التكامل . فحيث توجد الفوائض المالية لا يوجـد العمل ولا الارض الزراعية ، وحيث توجـد الارض الزراعية (السودان مثلا) لا توجـد الايدى العـاملة ولا الفوائض المـالية ، وحيث توجـد الايدى العاملة (باكستان ومصر) تقل الفوائض المالية والارض الزراعية . وان ضـم هـذه الموارد بعضها الى بعض لكفيل بأن يحقق التنمية الاقتصادية فى افضل

---

(١) روبرت بولدين ، جيرالد ماير ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة يوسف صايغ ، مكتبة التعاون ، بيروت ، بدون رقم للطبعة سنة ١٩٦٤ جـ ١ ص ٤٠١

الظروف ، فتتمكن السودان من انتاج ما يكفى حاجة العالم الاسلامى من الحبوب ، وتتمكن مصر من سد حاجة العالم الاسلامى من بعض الخبرات النادرة ، كما يتمكن اقليم ثالث من سد حاجة أخرى . وهكذا . ان فى الوطن العربى وحده من القوى البشرية الضخمة ، والخبرات العلمية ومن الثروات الهائلة ورءوس الاموال الفائضة ، ما يصلح اساسا لاقامة دولة عظمى تقف جنبا الى جنب مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . ولكن هذه العوامل لم تلعب دورها بعد بسبب افتقاد العالم العربى للتضامن والتكامل والوحدة ، بل ما زال العالم العربى يعتمد على الخارج فى غذائه رغم ما هو معروف ان به ما لا يقل عن ٢٥٠ مليون فدان قابلة للزراعة ولم تستغل بعد ، منها ٩٠ مليون بالسودان وحدها(١) . وهذه امكانيات العالم العربى ناهيك عما لو تضافرت معها امكانيات العالم الاسلامى اجمع .

٤ — كذلك لا يقل اهمية عما سبق ما يتيحه التكامل الاقتصادى من الاسواق المتسعة امام أى سلعة تنتج فى هذا العالم لسد احتياجات ابنائه ، بحيث نستطيع ان نستغنى عن التصدير للعالم الخارجى ، كما نستغنى عن الاستيراد منه الا فى افضل الظروف التى تحقق مصلحتنا على قدم المساواة مع مصالح الدول الاخرى التى تستنزف خيراتنا اليوم ، اذ نواجهها فرادى وفقراء ومحتاجين .

تلك خطة للنهوض والتقدم يضعها المنهج الاسلامى بين أيدى الشعوب الاسلامية فهل تقوى هذه الشعوب على أن تمسك بها ؟

ان الامل معقود على الصحوة الاسلامية الحالية علها تعود بنا الى الاسلام ، فاذا لم يحدث ذلك فان مستقبل العالم الاسلامى — كغيره من شعوب العالم الثالث — لا يبشر بأى خير فى ظل السيطرة الشرسة للمعسكرين اللذين يلعبان بمقدرات العالم الثالث ، ويتخذان من أرضه ميدانا للتنافس فى الاستغلال واستنزاف موارده لصالح شعوب العالم المتقدم رأسماليا كان أم اشتراكيا .

---

(١) د. محمد شوقى الفنجرى ، ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية ، مرجع سابق ، ص ٧٨

نتـــائج المبحـــث

عقدنا هــذا المبحث للمرتكز الثالث من مرتكزات التنمية الاقتصادية فى ظل المنهج الاسلامى ، ولقــد توصل هــذا المبحث الى النتائج التاليـــة :

١ — الوحدة الاسلامية فريضة ومضمونهـــا هو انضواء المسلمين تحت راية الاســـلام ، ولا يهم الصورة التى يكون عليها شكل هــذه الوحــدة •

٢ — يشجب الاسلام كل فكرة أخرى للتجمع ، سواء القومية أم الثورية أم البعثية أم غيرهـــا •

٣ — التكامل الاقتصادى هو جوهر الوحدة الاسلامية واذا تحقق يستطيع أن يخلص العالم الاسلامى من التخبط بين المناهج ، كما يستطيع ان يحقق له التنمية الاقتصادية فى أفضل الظروف ومن اقصر السبل •

٤ — موارد العالم الاسلامى اذا اجتمعت امكنها ان تقيم دولة عمـــلاقة تطاول بل وتتفوق على الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى •

٥ — اذا لم يعــد العالم الاسلامى الى الاسلام والمنهج الاسلامى فان طريق التقدم امام دوله فرادى مقفول ، ومن ثم فمستقبل التنمية القطرية لا يبشر بأى خير ، واذا افلتت منه فرصة التجمع والتكامل القائمة اليوم فربما لا تتكرر مرة أخرى •

نتـــائج الفصـــل

عقــد هــذا الفصل لتحديد المرتكزات الجوهرية التى يجب على المجتمع المسلم أن يحققها قبل أية خطوة ناجحة فى ميدان التنمية الاقتصادية • وهــذه المرتكزات هى :

١ — ضرورة حسم الصراع المذهبى الذى يدور على أرض العـــالم الاسلامى ، فطالمـــا ان هــذا الصراع دائر فلن تتجمع جهــود الامـــة • ولن يمكن توجيهها نحو هــدف واحد طالمـــا أنها موزعة بين شتى المذاهب فلا توجد أمة جادة تسمح للصراع المذهبى بأن يتسرب الى أرضها • ومن ثم فان

أول خطوة يخطوها العالم الاسلامى فى طريق التنميــة الاقتصادية هى تطبيق الاسلام ، الذى لا يقبل ان يشاركه غيره من المذاهب فى الصراع على قلوب ابنــاء الاسلام • وبدون اتخــاذ خطوة حاسمة ، تتمثــل فى اعلان الدول الاسلامية تبنى الاســلام دينا ودولة ، مذهبــا ونظاما ، وشجب المذاهب الدخيلة فلا يمكن بدء أية تنميــة •

٢ — الخطوة الثانية والتى تعقب فى ترتيب منطقى عمليةحسم الصراع ، هىأن نقوم ببنــاء الانسان وفق القيم الاسلامية التى تمثل أفضل قيم يمكن ان يتحلى بهــا شعب يريد ان يبنى التنميــة ، فهذه القيم اما انهــا شروط ممهــدة للتنمية الاقتصادية ، واما أنهــا اسهام مباشر فى جهودهــا ، واما انهــا حارسة لاستمرارها والحيلولة دون انتكاسها ، وبناء الفرد منهــا يجعله أداة انمائية دافعة لجهود التنمية ومحققة لهــا •

٣ — المرتكز الثالث لمنهج التنمية الاسلامى ، هو تحقيق الوحــدة الاسلامية بما تعنيه من تحقيق التكامل الاقتصادى بين أجزاء العالم الاسلامى • ذلك انه فى عالم اليــوم لا يمكن فى غير الدول العملاقة بطبيعتها ، وهى فى العالم أقل من عدد اصابع اليــد الواحدة ، ان تتحقق التنمية الاقتصادية الا عن طريق التكامل الاقتصادى •

وان بلاد العالم الاسلامى ان لم تتجمع وتتكامل فيما بينها فستجد نفسها — كما هى اليوم — اذنابا للعالم المتقــدم • تلك هى المرتكزات الثــلاثة بصفة أساســية ، وتلك هى النتيجة الخاصة بكل مرتكز منها ، وهنــاك نتــائج أخرى يدلى بهــا هــذا الفصل من واقع ارتباط المرتكزات بعضهــا مع بعض وأهمها ما يلى :

١ — تلك المرتكزات تمثل فيما بينهــا حلقات فى سلسلة واحــدة ، وهى بترتيبها السابق لا يمكن ان يتحقق مرتكز منها دون ان يتحقق المرتكز السابق له أولا • فلابد من حسم الصراع ، يليه بنــاء الفــرد ، ثم تحقيق التكامل والوحــدة الاقتصــادية •

٢ — اذا حسم الصراع المذهبى فى العالم الاسلامى خلصت الارض لدينهــا فقــاد ذلك الى أن ينشــأ الافراد مسلمون • فاذا وجد الافراد المسلمون

فى المجتمع ادى ذلك الى اختيار حكام مسلمين ، واذا تولى أمر الشعوب الاسلامية حكام مسلمون فانهـم سيتولون بعضهم بعضـا ، ولن تكون ولايتهم للكافرين اذ انه « **لا يتخـذ المؤمنون الكافرين أوليـاء من دون المؤمنين ، ومن يفعل ذلك فليس من الله فى شىء** »(١) . واذا انتهت ولاية الحكام للدول الاجنبية وحلت محلهـا ولاية بعضهم لبعض تحققت الوحدة الاسلامية ، وتحقق التكامل الاقتصادى ، وساد منهج الاسلام ، فتحققت التنميـة الاقتصـادية .

٣ — الامل معقود على الصحوة الاسلامية فى العقود الاخيرة من ان تتمكن من قيـادة الشعب الاسلامى الى طريق الاسلام ، وان تمسك الشعوب التى هى بطبيعتها مسلمة ، زمام أمرهـا ، ولا تسمح بأن يحكمها من لا يؤمن بمبادئهـا .

٤ — اذا نجحت الشعوب الاسلامية فى أن تجعل الخطوات السابقة تسـير بالصورة التى وضحت ،استطاعت أن تخرج من تخلفهـا ، وان تبنى دولة عملاقة تتفوق على المعسكرين القائمين . وان كان هـذا التوقع هو سبب الحرب الضروس التى تشنهـا الدول الكبرى ضد كل ما هو اسلامى .

٥ — اذا اخفقت الصحوة الاسلامية الاخيرة فى العودة الى الاسلام ، فربمـا تكون هـذه آخر فرصة يمكن للعـالم الاسلامى ان يتطلع من خلالهـا الى التقـدم ، حيث أن مستقبـلا مظلما يبدو أنه يلف العالم النـامى بعباءته ، وربمـا تتسع هـذه العباءة لتلف العـالم أجمع ، فالامـل معقود على أن يترك العـالم المتقـدم الفرصـة للمنهج الاسلامى كى ينقـذ البشرية مما هى موشكة على التردى فيـه .

٦ — بالخطوات السابقـة (حسم الصراع ، بنـاء الفـرد ، تحقيق الوحدة والتكامل الاقتصادى) يكون المنهـج الاسـلامى قد وضع المرتكزات الاساسية التى لابد منهـا كى يتقدم المنهج الاسلامى خطوة أخرى فيقدم لنـا تنظيمه للملكية كجزء جوهرى من منهج التنميـة الاسلامى ، ذلك التنظيم الذى سنتناوله فى الفصـل التالى .

(١) سورة آل عمران ، الاية رقم ٢٨.

الفصل الثانى

تمهيـــــد :

تنظيم الملكية والتنميــة الاقتصادية فى الاســلام

لعبت وتلعب الملكية دورا هاما فى تاريخ البشرية ، فهى موضوع قـــديم جـــديد ، بلغ من أهميتهـــا انها الفيصل فى تحـــديد النظـــم الاقتصـــادية المتصارعة فى هـــذا العـــالم • ومن ثم فان دراستها تمثل أهمية كبيرة عند دراستنا للمنهج الاسلامى لتحقيق التنميـــة الاقتصادية ، حيث يتخذ الاسلام من تنظيمه للملكية اداة من ادوات تحقيق التنميـــة الاقتصادية ، هـــذا الى جانب ان تنظيم الملكية الاسلامى يمثل خصيصة من خصـــائص المذهب يجب ابرازها ونحن بصدد الكشف عن المنهج الاسلامى لتحقيق التنمية الاقتصادية •

فتنظيم الاسلام للملكية مرحلة جوهرية من المراحل التى بدأت بالمرتكزات الاساسية التى بحثناها فى الفصل الاول • ونثنى بتقـــديم تنظيم للملكية ذى طبيعـــة خاصة فى هـــذا الفصل ، من خلال مباحثه الثلاثة التى يتكون منهـــا وهى :

المبحث الاول : الملكية والنظم الاقتصادية •

المبحث الثانى : تنظيم الاســـلام للملكية •

المبحث الثالث : دور التنظيم الاســـلامى للملكية فى تحقيـــق التنميـــة الاقتصـــادية •

المبحث الاول

الملكية والنظم الاقتصادية

تمهيد :

ان موقف النظام الاقتصادى من الملكية وطريقة تنظيمها يمثل فيصلا فى الحكم على هذا النظام، اذ عندما يقوم النظام على نوع معين من الملكية فانه بذلك يحدد سمات نفسه ، والمذهب الذى يركن اليه وينزع عنه . وفى نفس الوقت يكون قد حدد لنا من المسئول عن القيام بالتنمية الاقتصادية . ومن هذه الجزئية تتبين اصالة النظام ، ومدى صحة الاصول التى بنى عليها .

ولقد خصصنا هذا المبحث لنتبين منه موقف النظم التى تتقاسم العالم اليوم من كل نقطة من النقاط المذكورة ، وموقف النظام الاسلامى منها ، وسيتم ذلك من خلال مطالب المبحث الثلاثة التالية :

المطلب الاول : دور الملكية فى تحديد سمات النظام الاقتصادى .

المطلب الثانى : تنظيم الملكية وتحديد القائم بالتنمية الاقتصادية .

المطلب الثالث : مدى اصالة تنظيم الملكية فى كل نظام .

المطلب الاول

دور الملكية فى تحديد سمات النظام الاقتصادى

الفرع الاول — وضع الملكية بين خصائص الانظمة :

لكل نظام مجموعة من الخصائص يعطيه اجتماعها ما يفصل بينه وبين غيره من الانظمة فصلا دقيقا ، ورغم ان تعريف النظام تعريفا دقيقا انما يكون بتحديد مجموعة الخصائص التى تميزه عن غيره (١) ، الا ان خصيصة من بين هذه الخصائص وهى الملكية والتى توجد — مع غيرها — فى كل نظام ، قد اكتسبت

(١) د. احمد جامع ، الراسمالية الناشئة ، دار المعارف ، القاهرة بدون رقم طبعة ، ١٩٦٨ ص ١٣٠

وضعا خاصا من بين جميع الخصائص ، حتى لقــد اصبحت الفارق الجوهرى بين نظام اقتصادى وآخر ، وخاصة فى هــذا العصر الذى اشــتد فيه الصراع بين نظامين يقوم احدهمــا على الملكية الخاصة ، ويقوم الآخر على الملكية العامة •

فبرغم ما يوجد بالنظامين من خصائص اخرى الا أن طريقة تنظيم الملكية هى التى تنعكس على غيرهــا من الخصائص ، وتلقى بظلالهــا على كل جوانب النظام ، وتجعله يقف فى هــذا الصف أو ذاك •

فتنظيم الملكية الخاصة — فيما يتعلق بأموال الانتاج مثــلا — أســاس جوهرى لوجود النظام الرأسمالي — ولو قمنا باحلال نظام آخر — فى مجتمع ما — محل النظام الرأسمالى فان ذلك سيؤثر حتمــا على تنظيم الملكية الفردية(1) •

وهكذا نرى ان خصيصة الملكية من بين خصائص النظــام ذات أهمية أكثر من غيرهــا ، حيث تنعكس على غيرهــا وتؤثر فيها وليس العكس •

الفرع الثانى — الانظمة العالمية التى انتجها الموقف من الملكية :

اختلاف الموقف حول الملكية وتنظيمها ، وهل تكون بيد الافراد أم بيــد المجموع والدولة التى تمثله ، قد انتج انقســام العالم الحاضر الى نظامين عالميين مسيطرين • فحيثمــا يكون النظام مؤمنا بالشكل الفردى للملكية ، أى مؤمنــا بالملكية الخاصة كقــاعدة عامة فيسمح للافراد بأن تغزو ماكيتهم جميع أموال الانتــاج ، من ارض وآلات ومبان ومعــادن وغير ذلك من أشــكال الثروة ، ولا يعترف بالملكية العامة الا عندما تضطره ظروف استثنائيــة فيلجــأ الى تأميم هــذا المرفق أو ذلك خروجــا عن القاعدة العــامة فى الملكية ، عندما يكون الموقف هو هــذا ، فان هذا النظام يكون رأسماليا •

أما ان كان النظام يقوم على أساس من الملكية العامة لادوات الانتاج ، كقــاعدة اساسية له يطبقها على كل اموال الانتــاج ، فلا يسمح للافراد بأن يعتقدوهــا ملكية خاصة لهم ، الا اذا اضطرته الظروف للخروج عن هــذا المبــدأ

---

(1) المرجع السابق ، ص ١٣٤

العـــام ، مما يعتبره من قبيل الاستثناء والشذوذ فى الاوضاع ، والذى تتحين الفرص للتخلص منه ، فان هـــذا النظام يوسم بأنه اشتراكى •

وهـــكذا تقوم نظرة المجتمع الى ملكية اموال الانتاج وهل هى من حقـــوق الافراد أم من حق الدولة والمجتمع ، بتحديد سمة النظام الاقتصادى والمجتمع الذى يسود فيه هـــذا النظام • فنطلق وصف « المجتمع الرأسمالى » على كل مجتمع يؤمن بالملكية الخاصة كقاعدة ، وان الملكية العامة استثنـــاءوعلاج لضرورة اجتماعية • كما يطلق وصف « المجتمع الاشتراكى » على كل مجتمع يؤمن بالملكية العـــامة بوصفهـــا القاعدة العامة والمبـــدأ الوحيـــد ، فان اضطر الى السماح بالملكية الخاصـــة ، فان ذلك يكون استثناء فرضته الظروف ، وعلاجـــا لمشاكل يواجهها النظـــام •

وهـــكذا ينقسم العالم اليوم الى النظامين المعروفين على أساس هـــذا الموقف من الملكية ، وان كان لا يمنع ذلك — كما قلنا — ان هنـــاك خصائص أخرى تميز كل نظام منهما عن الاخر تميزا دقيقـــا باجتماعها معا ، غير أن الموقف من الملكية هو الذى يقود الى معظم الخصائص الاخرى وينعكس عليها•

وتكاد البشرية اليوم أن تكون موزعة بين هذين النظامين ، حتى المجتمعات التى تعرف « اسميا » بالمجتمعات الاسلامية ، تجدهـــا موزعة ما بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى ، فان لم يكن حقيقة وعملا . فادعاء من قادتها وأولى الامر فيهـــا •

الفرع الثـــالث — النظام الاسلامى بين الانظمة العالميـــة :

هل يقوم النظام الاسلامى على أساس من الايمـــان باحدى وجهتى النظر السابقتين ؟ بمعنى هل يؤمن بالملكية الخاصة كقاعدة عامة فيكون رأسماليـــا ؟ أم يؤمن بالملكية العـــامة كقاعدة عامة فيكون اشتراكيا ؟ أم أن لديه نظـــرية خاصة تجعله ذا سمات مختلفـــة عن أى من النظامين السابقين ؟

ان النظام الاسلامى يقر الملكيتين الخاصة والعامة فى وقت واحد ، كلاهما أصل وليس استثناء ، وكلاهما ليس مطلقا بل هو مقيــد بالصالح العام(1) فهو لا يؤمن بالملكية الخاصة مبــدأ أساسيا وقاعــدة عامة له . كما يرى النظــام الرأسمالى . كما أنه لا يؤمن بالملكية العــامة مبدأ أساسيا وقاعدة عــامة ، كمــا يرى النظام الاشتراكى . ومن ثم فهــو كنظــام ليس بالاشــتراكى ولا بالرأسمالى . ذلك انه يقوم على الاعتراف بالاشكال المختلفــة للملكيــة فى وقت واحد ، فهو يقر الملكية الفردية ، وعلى نفس المستوى يقر الملكية العامة.

فليست احداهما اصل والاخرى استثناء ، بل الكل اساس ، ولكل مجــاله الخاص الذى يعمل فيه ، فليس هنــاك شذوذ أو استثناء او عــلاج لضرورات مؤقتــة ، كما هو السبب فى وجود النوع الاخر من الملكية فى الانظمــة القائمة اليــوم .

وانعكاسا لهــذا الموقف الفكرى ، فانه من غير الصواب ، بل من الخطــأ ، ان يسمى المجتمع الذى يقوم فى كنف الاسلام ، مجتمعا رأسماليا ، وان سمح بالملكية الخاصة لبعض رؤوس الاموال ووسائل الانتاج ، لان الملكية الخاصــة ليست هى القاعدة العامة . كما ان من الخطــأ ان نطلق على المجتمع الاسلامى اسم « المجتمع الاشــتراكى » ، وان أخذ بمبــدأ الملكية العــامة ، فى بعض الثروات ورؤوس الاموال ، لان الشكل الاشتراكى للملكية ليس هو القــاعدة العامة فى نظامه . وكذلك من مجانبة الصواب ان يعتبر مركبا منهما ، ذلك لان تنوع الاشكال الرئيسية للملكية فى المجتمع الاسلامى لا يعبر عن المزج بين فكرتين تجاه الملكية ، وانما يعبر عن تصميم مذهبى اصيل قائم على أسس وقواعد فكرية خاصة ، وموضوع ضمن اطار خاص من القيم والمفاهيم تناقض القيم والمفاهيم والاسس والقواعد ، التى قامت عليها الانظمة الرأسمالية الحرة والاشتراكية الماركسية .

---

(1) د. محمد شوقى الفنجرى ، ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية ، مرجع سابق ص ٤٢

وهكذا نرى أن الموقف الفكرى من الملكية وهل تكون خاصة أم عامة أم تخضع لتنظيم يجمع بينهما فى تصميم خاص أصيل ، قد وزع النظم ما بين رأسمالية واشتراكيه ونظام اسلامى مستقل ومتميز • وسنرى أن هذا التنظيم له ما بعده ، اذ سيوضح لنا من الذى تقيمه الانظمة وتجعل فى يده سلطة اتخاذ القرار ، والقيام بتحقيق التنمية الاقتصادية • وذلك هو ما خصصنا له المطلب التالى :

المطلب الثانى

تنظيم الملكية وتحديد القائم بالتنمية الاقتصادية

الفرع الاول — الملكية واتخاذ القرار :

اذا كانت الملكية — خاصة أم عامة أم متعددة الاشكال — تعطينا الفارق الجوهرى بين الانظمة الثلاثة الرأسمالية والاشتراكية والاسلام ، فانها فى الوقت نفسه تقوم بمهمة اساسية فى تحديد المختص باتخاذ القرارات المتعلقة بأوجه وكيفية استخدام الاموال الانتاجية • اى أنها تعين لنا القائم بالعملية الانتاجية ، ذلك أن عملية الانتاج لا يمكن ان تتم ما لم يتدخل شخص ما ، أو مجموعة من الاشخاص فى نطاق الاقتصاد القومى باتخاذ قرارات آمرة ، لمختلف عوامل الانتاج والوحدات الانتاجية ، كى تعمل هذا العمل أو ذاك ، وبهذه الطريقة أو تلك »[١] •

ونوع الملكية الذى يتبناه النظام هو الذى يقوم بتحديد هذا الشخص أو مجموعة الاشخاص الذين يتخذون القرارات ويكونون مسئولين عن اتمام العملية الانتاجية ، وهم الاشخاص الذين بيدهم أموال الانتاج ، فحق الملكية للمال الانتاجى يتبعه حق اصدار الاوامر لهذا المال بأن يعمل هذا العمل ويؤدى هذا الاداء ، بالكيفية والطريقة التى يقرها من بيده حق الملكية •

وهكذا يتبين لنا أن حق الملكية يتبعه اضفاء صفة اتخاذ القرارات على من بيدهم ملكية وسائل الانتاج ، طبقا للموقف الفكرى الذى يقوم عليه النظام•

---

(١) د• أحمد جامع ، الرأسمالية الناشئة ، مرجع سابق ص ١٣٤•

وينعكس هـذا بالتالى على تحـديد القـائم بتحقيق التنمية الاقتصادية ، كما سيتضح لنـا من الفرعين التاليين :

الفرع الثانى — القائمون بتحقيق التنمية فى ظل الانظمة الوضعية :

لا يخرج تحقيق التنمية الاقتصادية فى جانبه الاجرائى عن كونه مجموعة من الاجراءات وعمليات الانتاج التى تتم عن طريق تصرفات من بيدهم الاموال الانتاجية ، أى لا تخرج عن تصرفات مالكى عوامل الانتـاج ، الذين لهم حق أصدار الاوامر اليهـا كى تعمل بكيفية خاصة وفى ميدان خاص . وعلى هـذا فان تنظيم الملكية الذى يقره المجتمع ، وعن طريق تحديد من له اتخاذ القرار ، يحدد لنـا القائم بتحقيق التنمية الاقتصـادية . ذلك أن حق الملكيـة ليس الا « سلطة » مخولة للمالك ، فردا كان أو جماعة على شىء ليستعمله ويستغله ويتصرف فيه بكل التصرفات فى حـدود القـانون .

ومن هذا المنطلق فان النظام الرأسمالى عندما يقوم على الملكيـة الخاصة ويجعلهـا المبـدأ العـام لديه ، فانه يلقى انجاز التنميـة الاقتصادية على عاتق الفرد أساسا ، ولا يجعل للدولة — من الناحية النظرية — دورا فى هـذا المجال ، اللهم الا اذا اضطربت الامور ، فتطلبت استيلاء الدولة على بعض اموال الانتاج ، فيكون لهـا قدر من المشاركة فى تحقيق التنمية ، بقدر ما فى يدهـا من هـذه الاموال .

كذلك فان النظام الاشتراكى عنـدما لا يبيح أن يمتـلك الفرد الاموال الانتاجية ، ويجعل مبدأه العـام هو الملكية العامة ، فانه بذلك يلقى بمسئوليـة تحقيق التنمية الاقتصـادية على عاتق من يملكون اتخاذ القرارات لتوجيـه الموارد الانتاجية نحو مجالات الانتاج المحددة ، وهم من بيدهم مقاليد السلطة فى المجتمع ، لجنة مر كزية ، قيادة حزبية ، رئاسة دولة ... الخ ، ولايجعـل النظـام الاشتراكى للفرد دورا فى تحقيق التنمية الاقتصادية الا دوره كعـامل من عوامل الانتاج ، شأنه شأن الارض ورأس المـال ، ونحن هنـا نتحـدث عن المسئولية عن تحقيق التنمية الاقتصادية والنابعة من طريقة تنظيم الملكية .

وهــكذا ترتب على قيام الانظمة الوضعية — رأسمالية أم اشتراكية — على شكل واحــد من أشكال الملكية ان انحصر القيام بالتنمية من ناحية المسئوليــة فى جانب واحد من طرفى المجتمع ، اما الافراد بصفاتهم الفردية ، كما هو الحــال فى النظام الرأسمالى ، واما الدولة بمؤسساتها فقط — دون الافراد — كمـا هو الحال فى النظام الاشتراكى •

فما هو انعكاس الموقف الاسلامى من تنظيم الملكية على هــذا الجانب ؟ ان ذلك هو موضوع الفرع التــالى :

الفرع الثالث — القــائمون بالتنمية فى النظام الاسلامى :

يقوم تنظيم الاسلام للملكية(١) على توزيع السلطة على موارد الانتــاج بين الافراد والدولة عندما يقوم على قاعدة الملكية المزدوجــة ، وهو بهذا يلقى بمسئولية تحقيق التنمية الاقتصادية على عاتق كل من الافراد والدولة معــا ، فكل فــرد من الافــراد مســئول عن مســاهمة المــوارد الانتاجيــة التى وضعت — طبقــا لشريعــة الاســلام — تحت تصرفــه ، فى تحقيــق التنمية الاقتصادية • ومن الناحية الاخرى فان الدولة — فى ظل الاسلام — بما تسيطر عليه من قدر لا يستهان به من موارد المجتمع تكون مسئولة عن القيام بالدور الاكبر فى تحقيق التنمية الاقتصادية • هــذا فى حدود ما تلقيه الملكيــة على عاتق الافراد والدولة من اعباء ومسئوليات عن تحقيق التنميــة الاقتصــادية ، والا فهنــاك مسئولية متبادلة بينهمــا عن التنمية وتحقيقهــا تنبع من اساس آخر ، مؤداها ان الافراد مسئولون عن قيام الدولة بعبء التنمية طبقا لمسئوليتهم عن الاشراف عليها ، كما أن الدولة مسئولة عن قيــام الافراد بعبء التنميــة طبقا لما منحه لهــا النظام الاسلامى من حق الاشراف على حسن اداء القطــاع الخاص لمهماته وقيامه بمسئولياته • لكن هــذا موضوع آخــر له موضعه من هــذه الدراسة(٢) •

---

(١) انظر المبحث التالى من هذا الفصل •

(٢) أنظر المبحث الثالث من هذا الفصل •

ومن منطلق ان تنظيم الملكية فى كل نظام يحــدد لنــا القائمين بتحمل اعباء ومسئوليات تحقيق التنمية الاقتصادية • يتبين لنــا أهميــة دراســة تنظــيم الاسلام للملكية كجزء من استراتيجيته لتحقيق التنميــة الاقتصادية ، حيث ان النظــام الاسلامى يعتبر الملكية بتنظيمهــا الخاص لديه ، اداة انمائية وليست مجرد شكل قانونى • بحيث تسقط شرعية الملكية سواء كانت خاصــة أو عامة اذا لم يحسن الفرد أو الدولة استخدام هــذا المــال فى مصلحته ومصلحــة الجمــــاعة(١) •

المطــلب الثــــالث

مدى اصـــالة تنظيم الملكية فى كل نظــــام

الفــرع الأول ــ معيــار الاصـــالة :

هل نملك معيارا نحكم به على مدى اصالة أو افضليــة تنظيم للملكية على آخــر ؟ ان الفكر العقلى المجرد ربمــا لا يسعفنا فى هــذا الموقف ، فكل حــزب فرح بما لديه ينسج هالات الصحة والصواب من حوله • ومن ثم فلا يوجد معيــار صالح للحكم على اصالة تنظيمات الملكية وصوابها الا اللجوء الى الفطرة السليمــة ، والتى يدل عليهــا الاضطرار الذى يلزم النظم التى قامت على شكل معين ، ان تخالف ما آمنت به من فكر مكرهة غير مختــارة • فهــذا منها نزول على حكم الفطرة التى فطر النــاس عليهــا • وبهــذا نملك معيارا نستطيع أن نحكم به على مدى الاصالة التى يتمتع بهــا كل من النظام الاشتراكى والنظــام الرأسمالى والنظام الاسلامى • هــذا المعيار يتمثل فى الواقع الذى عليــه المجتمعات من النــاحية العملية سواء اتفق هــذا الواقع مع ما يفرضه النظام أو تعــارض معــه •

فمــا هو واقع هــذه المجتمعات التى تقوم بيننا اليوم وتؤمن نظــريا بشكل الملكية الخاصة أو الملكية العامة ، هــذا ما سيجيبنا عليــه الفرع التالى •

---

(١) د. محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجع سابق ص ٢٧

الفرع الثانى — واقع تنظيم الملكية فى المجتمعات القائمة :

أولا — فى المجتمعات الرأسماليـــة :

تقوم المجتمعات التى توصف بأنهـا رأسماليـــة على الايمـــان بالشـــكل الواحـــد للملكية ممثـــلا فى الملكية الخاصة ، هـــذا هو مبدأهـــا الذى تؤمن به •

غير أنهـــا بعد فترة من نشوئهـــا وقيامها ما لبثت ان تبينت أن التمســـك بمبدئهـــا هـــذا يحمل فى طياته اخطار القضـــاء على النظام والاتيان عليـــه من القواعد ، فعملت على تطعيمه بالشكل المقابل للملكية ، وأخذت بفكرة التأميم ووجـــد بهـــا قطاع عام ، يعيش جنبا الى جنب مع القطاع الخاص المسيطر •

ويمثل هـــذا الموقف من هذه المجتمعات ، اعترافا ضمنيا بعدم جدارة مبدئها فى الملكية ذات الشكل الواحد ، ومن ثم فهى تحـــاول عـــلاج ما ينجم عنه من مضاعفـــات • كمـــا أن موقفهـــا هـــذا يمثل عودة منها الى الوضع الذى يمكن أن تستقر فى ظله اوضاع المجتمع •

فما هو موقف المجتمعات التى تتبنى الملكية العامة ؟
هـــذا ما سيجيب عليه البنـــد التـــالى ••

ثانيـــا — فى المجتمعات الاشتراكية :

من الناحية المقابلة للمبدأ الرأسمالى فى الملكية ، توجـــد المجتمعات التى تؤمن بالملكية العـــامة مبـــدأ وحيـــدا ، وتشجب الملكية الرأسمالية وتعتبرهـــا « سبب كل المشكلات الاجتماعية[1] •

فما هو الواقع الذى أصبح عليـــه التطبيق ، بعـــد ان اصبح للفـــكر الاشتراكى المـــاركسى دول عديدة تطبقـــه وتسير على هديه ؟

---

(١) د• محمد شوقى الفنجرى ، ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية ، مرجع سابق ، ص ٤٢

ان هذه المجتمعات — ولنأخذ الدولة الام للاشتراكية مثلا — وهى فى سبيل تطبيق نظريتها قد وجدت نفسها مضطرة الى الاعتراف بالملكية الخاصة ، بشكل قانونى حينا ، وبشكل غير قانونى احيانا أخرى • « ان الدستور السوفيتى ينص فى مادته السابعة على أن لكل عائلات المزارع التعاونية بالاضافة الى دخلهـــا الذى يأتيهـا من اقتصــاد المزرعة التعاونية ، ان تمتلك قطعة من الارض خاصة بهـا ، ولهـا فيها منزل للسـكن وماشية منتجة وطيور وادوات زراعية بسيطة ، وكذلك سمحت المـادة التاسعة بتملك الفلاحين الفرديين والحرفيين لمشـاريع اقتصادية صغيرة ، وبقيـام هذه الملكيات الصغيرة الى جانب النظام الاشتراكى السـائد(١) •

وبتعبير الاقتصادى السوفيتى ل•أ• ليونتيف «فان جزءا من وسائل الانتاج يظل ملكية خاصة للفـلاحين الكلخوزيين »(٢) •

وهـكذا يقر الواقع الذى عليه التطبيق الروسى أن شكل الملكية ليس هو الملكية العـامة وحدها ، وانما الى جانبها توجـد الملكية الخاصة على استحياء ، وذلك نزولا منـه على مقتضيات الضرورة ،•ولو كانت روسيا تملك نسف الملكية الخاصة من جذورها لـما ترددت فى ذلك لحظـة •

الفرع الثالث — التنظيم الاصيل بين تنظيمـات الملكية :

تبين لنـا من الفرع السابق ان كلا من النظامين الرأسمالى والاشتراكى قد الجأته الضرورات الى الاعتراف بقيام الشكل الذى يشجبـه مبدؤه فى بعض الاموال بصورة استثنائية ، وذلك نزولا منهما على حكم الضرورة ومقتضيات استقرار المجتمع ، أفلا يكون ذلك دليـلا على أن التنظيم الذى يقـوم على

(١) د. اسماعيل هاشم ، مبادىء الاقتصاد التحليلى ، دار النهضة ، القاهرة ، ٧٨ ص ٤٥٦

(٢) ل. أ. ليونتيف ، الموجز فى الاقتصاد السياسى ، ترجمة ماهر عسل ، دار الكتـاب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط ١ سنة ١٩٦٧ ص ٢٠٩

الشكل المزدوج ، دون ضغط من الضرورة أو نزولا على حكم واقع الحيـاة هو التنظيم الاصيل الذى تعود اليه المجتمعات مهمـا آمنت نظريا بفكر مخالف ؟

وما الشكل المزدوج للملكية الا التنظيم الاسلامى لهـا .

وهكذا نصل بتطبيق معيار الواقع العملى الى أن تنظيم الاسلام للملكية هو التنظيم الاصيل الموافق للفطرة الى فطر الله عليهـا النـاس ، اذ هو التنظيم الذى أقر كلا من الملكية الخاصة والملكية العـامة منـذ أن وجد الاسـلام منذ اكثر من ١٤ قرنا من الزمان دون ضغط من حاجة ولا نزول على حكم الضرورة .

وهـذا يبرهن على اصالة هـذا الفكر وصحته فهو ليس انتاج عقـل بشرى قاصر مهمـا ارتقى ، وانما هو تنزيل من حكيم حميد ، يعلم ما يصلح المجتمعات ويقيمهـا على الجادة ، ولطفـا بخلقه وحماية لهم من التخبط فى ظلام الفـكر البشرى المحـدود ، شرع لهم هـذا التنظيم **« ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبـير »**[1] .

نتــائج المبحـث

عقدنا هـذا المبحث للتعرف على اثر تنظيم الملكية المتبع فى تشكيل النظم الاقتصادية ، ولقـد خرجنـا من هـذا المبحث بالنتـائج الاتيـة :

١ — موقف النظام الاقتصادى من تنظيم الملكية يمثل أهم الخصائص التى تحدد سماته وتميزه عن غيره من الانظمة ، فيوجـد النظام الاشتراكى حيث توجد الملكية العـامة ، ويوجـد النظام الرأسمالى حيث يوجـد الايمـان بالملكية الخاصة .

٢ — النظام الاسلامى نظام مستقـل لا يقبل أن يوصف بأنـه رأسـمالى أو اشتراكى حيث لا يقوم على مبدأ الشكل الواحد للملكية الذى تقوم عليه

(١) سورة الملك ، الايـة رقم ١٤

كل من الرأسمالية والاشتراكية ، وانمـــا يقوم على مبدأ الشـــكل المزدوج للملكية والذى يتحدد فيه لكل من الملكية الخاصة والملكية العامة دور مستقل لا يغنى احدهمـــا فيه عن الآخر .

٣ ــ ان شكل التنظيم يحدد المسئولين عن تحقيق التنمية الاقتصادية فى المجتمع، حيث يقوم بها القطاع الخاص فى النظام الرأسمالى بينما يقوم بها القطاع العام فى النظام الاشتراكى وتتضافر جهود القطاعين على القيام بهـــا فى ظل النظام الاسلامى .

٤ ــ ان الانظمة التى قامت على الشكل الواحد للملكية تضطرها ظروف الحياة وتفرض عليهـــا الضرورات ، ان تطعم تنظيمها بأثارات من الشكل المقابل فتثبت لنـــا أن التنظيم الاصيل للملكية هو الذى اعترف بالشكلين دون ان تكون هنـــاك ضرورات ملحة .

المبحث الثانى

تنظيم الاسلام للملكية

تمهيد :

علمنا ان المنهج الاسلامى يضم نظاما اقتصاديا اصيلا ، لا ينتمى الى الرأسمالية ولا يدلى بنسب الى الاشتراكية ، وان له تنظيما خاصا للملكية لا يتفق مع تنظيم كل من الرأسمالية والاشتراكية لها .

ومهمة هذا المبحث تحديد هذا التنظيم بعد ان عرفنا بصورة مبدئية أنه يقوم على الشكل المزدوج للملكية ، فما هو هذا الشكل المزدوج لها ، وما الذى يتآلف فيه ليكون هذا الازدواج ؟ وما الحدود بين الانواع التى تتكون منها أشكال الملكية ؟ وهل هى حدود مفتوحة ام ان هناك سياجا يحول دون انتقال المال من احد اشكال الملكية الى الشكل الاخر ؟

ان هذا المبحث سيجيب على هذه التساؤلات من خلال المطالب الثلاثة الاتية :

المطلب الاول : انواع الملكية فى الاسلام .

المطلب الثانى : مفهوم كل من الملكية الخاصة والملكية العامة فى الاسلام .

المطلب الثالث : نطاق كل من الملكية الخاصة والملكية العامة فى الاسلام .

المطلب الاول

أنواع الملكية فى الاسلام

تمهيد :

سنسلك الى تحديد انواع الملكية فى الاسلام طريقا يمر باستقراء النصوص القرآنية ونصوص من السنة الى جانب استقراء بعض مواقف كبار الفقهاء المجتهدين الذين يمكن ان نطلق عليهم وصف « الشراح المعتمدين للنظرية

الاسلامية » ولنحاول على ضوء هذا الاستقراء ، ان نحصل من هـذه النصوص وتلك المواقف على ما تدلى به من أنواع للملكية تعترف بهـا الشريعة الاسلامية ، وسيكون ذلك من خلال الفروع الثلاثة الاتيــة :

الفرع الاول : نصوص ومواقف اسلامية من نوع معين •

الفرع الثانى : نصوص ومواقف اسلامية من نوع آخـر •

الفرع الثالث : انواع الملكية التى ادلت بها النصوص والمواقف السابقة •

الفرع الاول — نصوص ومواقف اسلامية من نوع معين :

١ — يقول الله تعالى : « **وان تبتم فلكم رؤوس اموالكم** »(١)

وهـذا خطاب من الله تعالى لقوم كانوا يستخدمون اموالهم فى اقراضهـا بالربا فى التجارات وغيرهـا فهى رؤوس اموال ، أى اموال انتاجية اضيفت الى آحاد النـاس وقرر القرآن الكريم بهـذا النص ان رأس المـال يكون موضعا للملكية الفردية •

٢ — يقول تعالى : « **للفقراء المهـاجرين الذين اخرجـوا من ديارهـم واموالهم** »(٢) •

وفى هـذا النص اضيفت الاموال الاستهلاكية والعقارات الى احاد الناس وبه يقـر الاسـلام ان العقارات والاموال الاستهلاكية كذلك تكون موضعـا للملكية الفردية •

٣ — يقول تعالى : « **يوصيكم الله فى اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين** »(٣) •

ويقول : « **ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك وهـو يرثهـا ان لم يكن لهـا ولد** »(٤) • ويقول النبى صلوات الله وسلامه عليه :

« **انما فرض الله المواريث من اموال تبقى بعدكم** »(٥) •

---

(١) سورة البقرة الاية رقم ١٧٩

(٢) سورة الحشر الاية رقم ٨

(٣) ، (٤) سورة النساء الاية رقم ١١ ورقم ١٧٦

(٥) الجامع الصغير ج ١

فآيات المواريث وما ورد فيها من احاديث توضح بصراحة مطلقة حق الشخص فى أن تكون له ملكية خاصة تزيد عن حاجته الشخصية حتى ليترك منها قدرا عند وفاته .

٤ — يقول النبى صلى الله عليه وسلم : « من احيا ارضا ميتة فهى له »(١) .
وهذا نص صريح فى ان الارض وهى أهم الاموال الانتاجية تكون موضعا للملكية .

٥ — ويقول عليه الصلاة والسلام « لا يأخذ احدكم متاع أخيه جادا ولا لاعبا واذا اخذ احدكم عصا أخيه فليردها عليه »(٢) .

وهذا نص صريح فى تملك الاموال المنقولة ملكية خاصة .

وهكذا نرى نصوص القرآن والسنة تقر الملكية الخاصة شكلا من اشكال الملكية فى النظام الاسلامى ، بل ان اقرارها مما يصح ان يقال فيه « انه يعلم من الدين بالضرورة فهو يتجلى فيما نزل وفيما فرض من فرائض وفيما ندب اليه من صدقات على وضع يزول معه كل شبهة وريبة »(٣) واذا كان الامر كذلك فان من ينكر الملكية الخاصة لا يكون منتسبا الى الاسلام لانكاره معلوما من الدين بالضرورة .

وهذا النوع من الملكية يشمل جميع الاموال الانتاجية والاستهلاكية ، وأظهر الادلة العقلية على تقرير الملكية الخاصة فى الاموال الانتاجية ، الارض ورؤوس الاموال والمصانع والمتاجر وغيرها ، هو فريضة الزكاة وكونها ركن من اركان الاسلام ، وهى انما تجب على الافراد ، فقام الدليل العقلى على ان الافراد يتملكون الاموال الانتاجية فى الاسلام .

(١) رواه البخارى ، شرح الكرمانى ج ١٢ ص ١٦٠
(٢) رواه احمد وابو داود والترمذى ، انظر الكنز الثمين ، مرجع سابق ص ٦٥٣
(٣) الشيخ على الخفيف ، الملكية الفردية وحدودها فى الاسلام ، المؤتمر الاول لمجمع البحوث ، القاهرة ، ص ١١٠

الفرع الثانى — نصوص ومواقف اسلامية من نوع آخــر :

الى جانب النصوص السابقة والتى اقرت الملكية الخاصة ووصلت من شدة تقريرهــا الى حد أن اصبحت معلومة من الدين بالضرورة ، يوجــد لدينــا نصوص تثبت نوعا آخــر من انواع الملكية . فمــا هى هذه النصوص ؟

١ — عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ان الرسول صلى الله عليــه وسلم لمــا قدم المدينــة جعلوا له كل أرض لا يصلهــا المــاء يصنع بهــا ما يشــاء(١) .

فهنا ظهر منــذ أول يوم لقيــام الدولة الاسلامية نوع من الملكية مملوك للسلطة التى تقيم النظام فيهم ، أى مملوك للدولة الاسلامية ومن ثم فهو ملكية عــامة .

٢ — قال النبى صلى الله عليه وسلم « عادى الارض لله ولرسوله ثم هى لكم من بعــد »(٢) . وهنا يقرر النبى صلى الله عليه وسلم أن الارض التى لا يعرف لها مالك هى ملك للدولة ، « اذ ما كان لله فهو لرسوله ، وما كان للرسول فهو لاولى الامر من بعــده كما يقرر أبو عبيــد »(٣) .

وخلاصة ما يدلى به هذين النصين ان الارض كمال انتاجى ، يمكن ان تظهــر فيهــا الملكية العــامة .

٣ — يقول النبى صلى الله علية وسلم « الناس شركاء فى ثلاثة الماء والكلأ والنــار » وفى رواية « الملح »(٤) .

وقــد فهم الائمة المسلمون ان هذه الثلاثة أو الاربعة انما جاءت تمثيلا لا حصرا بدليل تعدد الروايات ، واختلاف ما يضرب مثلا من الاشياء . أى

(١) أبو عبيد ، الاموال ، مكتبة الكليات الازهرية ، القاهرة ، ط ١١ لسنة ١٩٦٨ ص ٣٩٧ رقم ١٩٣

(٢) المرجع السابق ص ٣٨٦ رقم ٦٧٤

(٣) المرجع السابق ص ٣٩٣

(٤) رواه احمد وابو داود وابن ماجــة .

أن النبى صلى الله عليه وسلم ، لا يقصد هـذه الانواع بأعيانهـا بل ينظـر الى ما بهـا من خصائص تتلخص فى •

(١) تعلق مصلحة النـاس بها فهى ذات نفع عام للمواطنين •

(٢) حياتها بصورة طبعبية فلا تتطلب جهدا بشريا كبيرا ليبعث فيهـا الحيـاة •

وهذه الخصائص هى ما لاحظه صحابى جليل كان يجلس مع المصطفى صلوات الله وسلامة علية عندما قدم « ابيض بن حمال » رضى الله عنه وطلب من النبى صلوات الله وسلامه عليـه أن يقطعه الملح الذى بمأرب باليمن فأقطعه اياه • فلمـا ولى ابيض بن حمال قال الصحابى الجليل : يا رسول الله انى قد وردت هـذا الملح بالجاهلية ، وهو بأرض ليس فيها غيره ، من ورده من الناس أخـذه ، فهو مثل المـاء العد بالارض ، فقال النبى صلوات الله وسلامه عليه• فلا اذن ، واسترد الملح من ابيض بن حمال(١) •

تلك الخصائص التى لا حظها الصحابى الجليل فى معـدن الملح هـذا ، جعلت النبى صلى الله عليه وسلم يعدل عن اقطاع المعدن المذكور ، وابقاه ملكية عامة ، ولا يجوز أن يملك ملكية خاصة ، اذ لو جاز ان يملك ملكية خاصـة لمـا استرده النبى صلوات الله عليه من ابيض بعد ما اقطعه ، فمـا كان النبى صلى الله عليه وسلم يمنع شيئا يسأله اذا كان مما يجوز أن يعطى •

٤ — عندما فتح الله على المسلمين ارض السواد اختلف الصحابة فيمـا يصنعون بها ، اتقسم بين الغانمين أم لا تقسم ، ثم وقع الاجماع منهم على أن توقف على المسلمين ملكية جماعية لا يجوز التصرف فيهـا بغير اذنهم(٢) •

وهـذه هى الملكية الجمـاعية التى هى شـكل من اشكال الملكية العامة فى الاسـلام •

---

(١) رواه أحمد وأبو داود والترمذى وأبو عبيد ص ٣٩٠

(٢) انظر فى تفصيل ذلك : أبو يوسف — الخراج ص ٢٥ — ٢٦ يحيى آدم الخراج ص ٤١ أبو عبيد ، الاموال ، ص ٢٤ (مراجع سابقة) .

٥ — روى البخارى فى صحيحه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم « حمى النقيع لخيل المسلمين »(١) والحمى انشاء اشكل من اشكال الملكية العامة على مال كان مملوكا ايضا ملكية عامة لكن فى شكل آخر .

وهكذا نرى تلك النصوص والمواقف السابقة تقرر نوعا من انواع الملكية فى الاسلام يختلف عن النوع الاول ، الا وهو الملكية العامة باشكالها المتعددة ، من ملكية الدولة الى الملكية الجماعية الى الحمى الى ملكية الناس « المباحات » . يتعدى الى جميع الاموال أيضا الانتاجية والاستهلاكيةوهذا النوع من الملكية شأنه فى ذلك شأن النوع الاول ، أى الملكية الخاصة .

الفرع الثالث — أنواع الملكية فى الاسلام :

من النصوص التى ناقشناها فى الفرعين السابقين نستطيع ان نقرر ان الملكية فى النظام الاسلامى تتضمن نوعين رئيسيين هما :

١ — الملكية الخاصة :

وهى ما يختص به الفرد ويكون له عليه سائر الحقوق فى حدود الشريعة الاسلامية ، وبالتعبير الفقهى هى اختصاص بالشىء يمنع الغير عنه ، ويمكن صاحبه من التصرف فيه ابتداء الا لمانع شرعى(٢) وهى من ضرورات قيام الفرد بمهمته فى الاسلام ، حيث ان الفرد مكلف بأن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، ومقتضى ذلك أن يكون له مورد رزق يحرره من عبوديته للدولة ، اذ لا يمكن ان يقوم بواجب الامر بالمعروف والنهى عن المنكر من قوته فى يد الدولة .

٢ — الملكية العامة :

وهى ما لا يختص به فرد معين أى ما يقابل الملكية الخاصة ولها فى التشريع الاسلامى صور عديدة أهمها ما يلى :

---

(١) صحيح البخارى — طبعة دار الشعب ، مرجع سابق جـ ٣ ص ١٤٨

(٢) الشيخ محمد على السايس ، ملكية الافراد للارض ومنافعها فى الاسلام ، المؤتمر الاول لمجمع البحوث ص ١٩٦

أ — ملكيـــة الدولة :

وهى ما يكون ملكا للشخص المعنوى الذى يتولى سياسة دنيـــا المسلمين بالشريعة الاسلامية •

ب — ملكيـــة الجماعة :

وهى ما يربط على جماعة المسلمين من اموال وتديرهـــا الدولة باسمهم ، وتتمثل فى الحمى والوقف وغيرها ، وتتفق جميع صور الملكية العـــامة فى مغزاها الاجتماعى فكلها يقصد منه تحقيق مصالح المسلمين ، سواء فى ذلك ملكية الجماعة أم ملكية الدولة ، وان كانتـــا مختلفتين من حيث الشكل والاحـــكام (بل ان الصور المندرجة تحت ملكية الجماعة من وقف الى حمى •• الخ تختـــلف بعضها عن بعض من حيث الاحكام التفصيلية) فمن حيث الشكل ، فان ملكية الدولة مملوكة لشخص معنوى هو الدولة ، بينما ملكية الجماعة لشخص معنوى آخر هو جماعة المسلمين • ومن حيث الاحكام فان ملكية الجماعة لا يجوز للدولة ان تقطعها اقطاع تمليك لاحد ، فهى موقوفة على المســـلمين ، والوقف لا يباع ولا يوهب،بينما ملكية الدولة (ان كانت ارضا مثلا) يجوز للدولة ان تســـمح للافراد باحيائها ولها ان تقطعهم اياها بعد احيائها بواسطتها(١)• وهكذا نصل الى ان شـــكل الملكية فى الاســـلام ، يقوم على ائتلاف نوعين من الملكية معاهمـــا الملكية الخاصة ، والملكية العامة •

المطلب الثانى

مفهوم كل من الملكية الخاصـــة والملكية العامة فى الاسلام

تمهيـــــد :

علمنا ان الاسلام يقـــيم نظامه على مبدأ الملكية المزدوجة ، أى تتـــآلف الملكية الخاصـــة والملكية العامة •

فهل مفهوم الملكية الخاصة فى الاســـلام هو المفهوم المعـــروف لها لـــدى الفكر الذى يعتمدها شكلا رئيسيا فى نظامه ، واعنى به الفكر الراسمالى ؟ •

(١) يوسف ابراهيم ، النفقات العامة فى لاسلام — مرجع سابق ، ص ٦٨

هذا من ناحية ومن ناحية اخرى ، هل مفهوم الاسلام عن الملكية العامة هو نفس مفهوم الفكر الاخر الذى يجعلها القاعدة العـامة لنظامه واعنى به الفكر الاشتراكى المـاركسى ؟ .

لقد عقدنا هذا المطلب لنصـل الى معرفة مدى قـرب او بعد المفاهيـم الاسلامية للملكية الخاصـة والملكية العامة ، عن مفاهيمها فى الانظمة الوضعية التى تؤمن بنوع من هذين الشكلين ، وذلك من خلال الفروع الثلاثة الاتيـة :

الفرع الاول : مفهوم الملكية الخاصة فى النظام الراسمالى .

الفرع الثانى : مفهوم الملكية العامة فى النظام الاشتراكى .

الفرع الثالث : مفهوم كل من الملكية الخاصه والملكية العامة فى النظـام الاسـلامى .

الفرع الاول — مفهوم الملكية الخاصة فى النظام الرأسمالى :

من المعروف ان الراسمالية ورثت من بين ما ورثت عن الفكـر الرومانى مفهـوم الملكية الخاصة لدى القانون الرومانى ، الذى يرى ان الملكية الخاصة حق مطلق للفرد يتصرف فيهـا كيف يشاء دون ما ضـابط او رقيب ، ومـن ثم فان الراسمالية تعطى الفـرد حرية تملك ما شـاء من اموال الانتـاج او الاستهلاك ، أيا كان نوعها او مقدارها او طريقة الحصـول عليها (فى حـدود القانون) وتستمر ملكيته لها ايا كانت طريقة استغلاله لها والتصرف فيهـا ، فمن حقه ان يعطلها عن الانتاج ، ومن حقه ان يستخدمها فى اى غرض يشاء . فالملكية الفردية فى مفهوم الراسمالية تعنى سلطان الفرد المطلق على ما يملك دون اية قيود .

هذا هو بايجاز مفهوم الملكية الخاصة عند الجناح الذى يعتبرها القاعدة العامة لديه من الفكر الوضعى . فما هو مفهوم الجناح الاشتراكى للملكيـة العامة ؟ هـذا هو موضوع الفرع التالى :

الفرع الثانى ـ مفهوم الملكية العامة فى النظام الاشتراكى :

يتمثل مفهوم الملكية العامة فى الفكر الاشتراكى فى تملك الدولة لوسائل الانتاج باسم الطبقة التى يمنحها هذا الفكر حق فرض ديكتاتوريتها على بقية الطبقات تمهيدا لاذابتها كلها فيها ، اى ان تقوم طبقة « البروليتاريا » بالسيطرة على اموال الانتاج بعد تخليصها من ايدى الملاك الفرديين ، الامر الذى يعنى سيطرة الطبقة الحاكمة على هذه الملكية وتمتعها بالمضمون الحقيقى لها ، والذى يتمثل فى سيطرتها على مقدرات البلاد وثروتها ، وحصولها على نفس الفرص التى كان يحصل عليها الاحتكاريون الراسماليون من الملكية الراسمالية ، ذلك انه فى ظل مبدا « دكتاتورية » الطبقة العاملة الذى تؤمن به الاشتراكية الماركسية تقوم الطبقة الحاكمة باحتكار حق تمثيل هذه الطبقة من المجتمع الاشتراكى اللاطبقى •

هذا هو بايجاز ايضا مفهوم الملكية العامة فى الفكر الاشتراكى وما يؤدى اليه من سيطرة فئة قليلة فى النهاية على كل اموال الانتاج ، تتمتع فى ظلها بمضمون الملكية الاحتكارية ، فما هو قرب او بعد المفهوم الاسلامى لكل من الملكية الخاصة والملكية العامة عن مفهوميها السابقين ؟ • هذا هو موضوع الفرع التالى :

الفرع الثالث ـ مفهوم كل من الملكية الخاصة والملكية العامة فى النظام الاسلامى :

يتضح لنا مفهوم كل من الملكية الخاصة والملكية العامة فى الاسلام من نظرته الى المال فى اصله وفى علاقته بالناس • وفى هذا الصدد فان الفكر الاسلامى ينظر الى المال فى مستويات ثلاثة هى :

١ ـ المستوى الاول :

وفيه يؤمن الفكر الاسلامى بان المال كله انتاجيا كان ام استهلاكيا ، ملك لله سبحانه وتعالى « **لله ملك السموات والارض** » فكل ما فى الارض

وما على ظهرها من أموال تصلح لان تملك ملكيه خاصة او عامة ، انما هـو فى الحقيقه والاصل ملك لله • وفضلا عن الـدليل القرآنى على صاحب الملكيـه فى هذا المستوى ، فان هناك اعتراف العقل المقريربوبيه الخالق بان انه تعالى خالق كل شيء ، فاذا كنا نقر عقلا ، انعمل كسبب لتملك نتائجه ، يجب أن نقر بملكية الله تعالى لكـل ما فى الوجود فهو عمل الله وخلقه دون سـابق مثال « **بديع السموات والارض** »(١)

٢ ـ المستوى الثانى من الملكية :

يظهر هذا المستوى من الملكيه عندما يمن الله على عباده فيملكهم بالخلافة عنـه ، ما ملكه بالابداع والايجـاد ، فيعطيهم جميعا هـذه الارض جميعا ، « **خلق لكم ما فى الارض جميعا** »(٢) وتلك هى ملكيه البشر بما تعنيه من ملكية جميع الافراد للارض وما فيها وما عليها ، لكل فرد منهم فيها نصيب بحكـم انه احد افراد الجنس البشرى المسـتخلف فى هذه الارض ليعمرها عبادة لله سبحانه وتعالى « **هو انشأكم من الارض واسـتعمركم فيها** »(٣) « **وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون** »(٤) « **انى جاعل فى الارض خليفة** » (٥) ، والخلافة هنا لافـراد الجنس البشرى ، ومن ثم فالارض مملوكة لأفراد هذا الجنس بوصفهم من اعضاء المجتمع الانسانى « بمعنى ان ملكية البشر هـذه ملحوظ فيها ملكية كل فرد لهذه الثروات الممنوحة من الله تعالى لافراد الجنس والمجتمع البشرى •

٣ ـ المستوى الثالث من الملكية :

هذا المستوى يتعلق بامر ادارة الاموال واسـتخدامها فى تحقيق الهدف الذى خلقت من اجله ، وهو تحقيق العمارة باستخدام الصلاحيات التى اودعها الله تعالى العقل والجسم البشرى • فى هذا المستوى يقرر الفكر الاسـلامى

---

(١) سورة الانعـام الاية رقم ١٠١
(٢) سورة البقـرة رقم ٢٩
(٣) سورة هود ، الاية رقم ٦١
(٤) سورة الذاريات الاية رقم ٥٦
(٥) سورة البقرة الاية رقم ٣٠

ان تربط ملكية انواع معينة من المال باسم الجماعة ، وان يربط بعضها الاخر باسم الافراد ، تحديدا للمسئولية عن العمارة من ناحية ، وتمكينا لكل فرد من ان يستخدم صلاحياته وامكانياته تمهيدا لمساءلته عن سلوكه ازاء ما اودع فيه من طاقات « عن عمره فيم افناه ، وعن شبابه فيم أبلاه ، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم انفقه ، وعن علمه ماذا عمل فيه »(١) ، ولاتمام عملية ربط الملكية فلا بد ان يكون هناك سبب خاص يقتضى ان يختص فرد دون آخر بنصيب من هذه الملكية،هذا السبب ينحصر اسلاميا فى الجهد الذى يبذله الفرد كى يثبت احقيته للخلافة او ان شئنا الدقة كى يمارس دوره فى عبادة الله باستخدام صلاحياته فى تحقيق العمارة ، حيث لا ينفك اكتساب حق الملكية عن تحقيق العمارة ، فليس هناك طريق لانشاء واكتساب الملكية الفردية ابتداء ، الا الجهد يبذل فى تحقيق العمارة وجعل الثروات الممنوحة من الله تعالى فى وضع يتيح لها المساهمة ، او المساهمة بصورة افضل فى اشباع الحاجات البشرية • اما ما سوى الجهد البشرى من وسائل اصطلح على انها تؤدى الى اكتساب الملكية ، فانها تؤدى الى نقل ملكية ثابتة من شخص لاخر ، اما ابتداء الملكية فلا يكون الا بالعمل ، فالعمل فى الفكر الاسلامى هو المصدر الوحيد لاكتساب حق الاختصاص بجزء من مائدة الله التى بسطها للناس •

وهذا الجزء من الموارد التى تخللها الجهد البشرى فى صورته الفردية فغير من صلاحيتها لاشباع الحاجات : هو الذى يطلق عليه فى الاسلام ، الملكية الفردية • اما بقية الموارد التى لم يتخللها الجهد البشرى ، او تخللها فى صورته الجماعية ، فانها تربط باسم الجماعة أو الدولة ، وتكون الدولة مسئولة عن استخدام الطاقات والامكانيات والصلاحيات الكامنة لدى المجموع فى استثمارها وعمارتها واشباع حاجات الجماعة منها ، تلك الحاجات التى لا تخص فردا بعينه ، بل تخص الامة بأسرها •

وفى هذا المستوى من الملكية « فاننا لا ننسى المستويين الاعلى منه اذ المستوى الادنى لا يلغى المستوى الاعلى ، بمعنى ان ملكية البشر لا تنسى فيها

(١) من حديث رواه البزار والطبرانى عن معاذ رضى الله عليه — الكنز الثمين ، مرجع سابق ص ٤٧٤ رقم ٣٠٥٠.

ملكية الله تعالى ، والملكية الفردية والملكية العامة لا تنسى فيهما ملكية البشر من جهة ، وملكية الله تعالى من جهة اخرى .

فالفـــرد والجمـــاعة فى الفكر الاســـلامى كل منهمـــا ينظـــر الى ما فى يده من ملكية على انه ملك للبشر ومن قبل ذلك ملك لله تعالى ، وهنا يكمن الفرق الدقيق الجوهرى بين الملكية الفردية فى الاسلام والملكية الفردية الراسمالية ، وبين الملكية العامة فى الاسلام والملكية العامة فى الفكر الاشتراكى الماركسى .

ان المسلم ينظر الى مابيده من ملكية خاصة على انه ملك لله تعالى اولا ، ثم هو له من بعد تفضـــلا من الله تعالى ، الذى من عليه بالجهـــد الذى بذله ليكتسب هذه الملكية ، فى الوقت الذى يرى الراسمالى فيـــه انه يملك ويسيطر على ممتلكاته وينحى الله جانبا فى تصرفاته ، فالمسلم يبحث عن مراد الله تعالى من هذه الملكية ليحققه ، والرأسمالى يبحث عن جاهه وسلطانه وجبروته ، لينميه ويعليـــه ويؤكده . ذلك هو جوهر الفرق بين مفهوم الملكية الفردية الاسلامية والملكية الفردية الراسمالية .

اما الملكية العامة الاسلامية . فان الدولة تشعر بانها مستخلفة فى هـــذا المـــال عن الله تعالى لتحقق به مراد الله تعالى وعبادته بعمارة ارضـــه ، فلا تعطى هذه الملكية الحاكم جبروتا ، وانما تجعله اكثر الناس مسئولية وآخرهم استحقاقا « انما مثلى وهذا المـــال كولى اليتيم ان استغنيت اســـتعففت ، وان احتجت اكلت بالمعروف » ولا ينبغى له ان يترك ثروة دون ان تستغل ولا مرفقا من مرافق الخدمات غير ميسر ، فلو عثرت بغلة باقصى أطراف البلاد فهو مسئول عن ضياعها بسبب عدم تمهيده لها الطريق(١) . هذه هى مسئولية وشـــــعور من يتصرف فى الملكية العامة الاسلامية ، اما شعور من يتصرف فى الملكية باسم طبقة « البروليتاريا » ، فهو شعور طاغوت يرى فناء هذه المفـــردات فى ذاته ، يجعل من نفسه الها تقام له التماثيل على قمم الجبال . وتتقدم اليـــه القرابين . ومن لا يعجبه ذلك ففى المعتقلات ومعسكرات التأديب متسع للملايين .

---

(١) د. سليمان الطماوى ، عمر بن الخطاب وأصول السياسة والحكم ، ص ٢٠

من هذا يتضح لنا مفهوم الاسلام لكل من الملكية الخاصة والملكيــة العامة هذا المفهوم الذى يمكن تركيزه فى كلمات قليــلة هى :

الملكية الخاصـــــة :

امانة فى يد الفرد استودعه الله اياها استخلفه عليها ، فجعــله بمــا بذل من جهد وقدم من عمل ، احق من غيره بها . ليستخدم من خــلالها امكانياته وصلاحياته ، ويستخدمها فى تحقيق مصالحه الخاصة ومصالح المجتمع عامة ، فهى ملكية مجازية ربطت على الفرد لتحديد مسئوليته عنها وعن قــدراته التى اودعها الله تعالى فيه .

الملكية العامة :

هى مسئولية الجماعة عن ادارة اموال معينة يحددها الفكر الاســلامى ومقررة لها باعتبارها جماعة مؤلفة من افراد ذوى انصــبة ازلية فيها ، جاءتهم من خلافتهم عن الله تعالى الــذى خلق لهم جميعــا ما فى الارض جميعا ، لا باعتبارهم جماعة يضيع فيها كيان الافراد ، ولا باعتبارهم افرادا يضيع فيهم الالتحام الجماعى ، فالحق الجماعى المنطوى على انصــبة الافــراد هو قوام الملكيــة العــامة .

المطلب الثـــــالث

نطاق كل من الملكية الخاصـــة والملكية العامة فى الاسلام

تمهيـــــد :

فى تحديد الاسلام لنطاق الملكية الخاصة والملكية العامة علمنا مما ســبق أن الاســلام يبدأ فيقصر بعض الميادين على الملكية العامة فلا يسمح للملكيــة الخاصة بارتيادها، ثم يثنى فيجعل اكتساب الملكية الخاصة فى الميادين الاخرى مشروطا ببذل العمل الذى ينقل المورد الانتاجى من الموت الى الحيــاة ، فكأنه يضع قيدين على اكتساب المــلكية الخاصــة : الاول هو حرمانها من ارتيــاد مجالات معينة . الثانى : اشتراط العمل وسيلة للحصول عليها . وسوف يتكفل

هـذا المطلب بوضع ايدينا على الحدود الفاصلة بين النوعين من الملكية ، وذلك من خلال الفروع الثلاثة الاتيـة :

الفرع الاول : مواصفات المورد العام فى الاسلام .

الفرع الثانى : مواصفات العمل المفضى الى الملكية الخاصة فى الاسلام .

الفرع الثالث : نطاق كل من الملكية الخاصة والملكية العامة فى الاسلام .

الفرع الاول — مواصفات المورد العام فى الاسـلام :

١ — وفد ابيض بن حمال على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وطلب ان يقطعه الملح الذى بمأرب فاقطعه اياه ، فلما ولى قال احد الصحابة الحاضرين : يارسول الله ، انى قد وردت هذا الملح فى الجاهلية ، وهو بارض ليس فيها غيره ، من ورده من الناس اخـذه ، فهو مثل الماء العد بالارض . فقال عليه الصلاة والسلام ، فلا اذا واسترد الملح من أبيض بن حمال[1] .

ما الذى نستنبطه من هذا النص ؟ نستنبط منه ان هناك مواصفات معينة لما اخبر المصطفى صلى الله عليه وسلم بانها متوفرة فى هذا المورد الانتاجى قرر عدم تمليكه ملكية خاصة وابقاءه ملكية عامة . فما هى هذه المواصفات ؟ انهـا تتمثل فى :

(أ) انه « بارض ليس فيها غيره » فهو ذو نفع ضرورى لا هل المنطقة ، ولو ملك ملكية خاصة فليس هناك موضع آخر به ملح يستفيد منه الناس، فلا يمكن الفرد من السيطرة على اكثر من حاجته ويترك الفرصـة للباقين .

(ب) من ورده من الناس اخذه فهو كالمـاء « العد »[2] هكذا بدون مشقة أو تكلفة يستفيد منه الانسان « من ورد اخـذ » ، فهو يشبه المـاء

---

(١) رواه احمد وابو داود والترمذى وابو عبيد ص ٣٩٠

(٢) المـاء « العد » هو الماء الجارى الذى له مادة لا تنقطع ، القاموس المحيط مادة « عد » .

الجـــارى » من عطش شرب ومن رغب اغـــترف ، فهـــو حى بطبيعته لا يقبل ان يدعى احد انه مارس عليه عملية احياء ، ومن ثم فلا تتوفر فى هذا الملح الصفات التى يشـــترطها الاسلام لكى يملك ملكية خاصة ، فهو لا يحتاج الى بذل عمل ، وتعلقت به مصالح الناس كلهم فهو ذو نفع ضرورى لهم • واذا توفرت هاتان الصفتان فى اى مورد انتاجى فيجب تطبيقا لهذا الحديث الشريف ان يكـــون « ملكية عامـــة » •

٢ — تطبيقا لذلك اصـــدر النبى صلى الله عليه وسلم الامر التنفيـــذى الاتـــى :

« قال صلى الله عليه وسلم الناس شركاء فى ثلاثة ، الماء والكلأ والنار »(١) وفى رواية زيادة « المـــلح » • فهذه المصادر الانتاجية امثلة لمـــا كان على عهد النبى صلى الله عليه وسلم وتتحقق فيـــه الشروط التى تمنـــع تملك المـــرفق ملكية خاصة ، فهى ذات نفع عام لجميع الناس وهى لا تحتاج فى الاستفادة منها الى كبير عمل ، بل يمكن الحصول على منفعتها بسهولة ، ولقد جاء هذا الامـــر التنفيذى بخصوص هذه الاصناف الاربعة تطبيقا للموقف الذى دل عليـــه الحديث الذى سبقه فلا يقصد من ذلك اقتصار تحريم الملكية الخاصة على هذه الاربعة بأنواعها ، بل كل مرفق تتحقق فيـــه الشروط التى تمنع ورود الملكية الخاصة عليه ، لا يجوز ان يدخل الملكية الخاصة ويبقى على حكم الملك العام • ويكون الامر التنفيذى الخاص بمثل هذه المرافق العامة متمثلا فيما فهمه أئمة المسلمين وقرروه فى شرح هذا الحديث ، فهم اولوا الامر من بعده صلى الله عليه وسلم فماذا قرروا ؟ •

٣ — يقول الامام الشافعى رضى الله عنه ومثل هذا « المـــاء والكـــلأ والنار » كل عين ظاهرة كنفط او قار او كبريت او حجارة ظاهرة فى غير ملـــك لاحد ، فليس لاحـــد ان يحتجزها دون غيره ، ولا لسلطان ان يمنعهـــا لنفسه ولا لخاص من النـــاس(٢) •

---

(١) رواه احمد وابو داود وابن ماجه وابو يعيم فى الحلية وابو عبيد ص ٤١٣

(٢) الامام الشافعى ، الام ، طبعة دار الشعب ، جـ ٣ ص ٢٦٥ — ٢٦٦

٤ — يقول ابو يعلى ، اما المعادن وهى البقاع التى اودعهـا الله تعالى الجواهر فى الارض فهى :

(١) ظاهرة •

(٢) وباطنـة •

اما الظاهرة فما كان جوهرها المستودع فيها بارزا كمعادن الكحل والملح والنفط(*) فهو كالماء الذى لا يجوز اقطاعه والناس فيه شرع يأخذه من ورد اليه، واما المعادن الباطنة فهى ما كان جوهرها مستكنا فيها لا يوصل اليه الا بالعمل كمعادن الذهب والفضة والصفر والحديد ، فهذه وما اشبهها معادن باطنة سواء احتاج المـأخوذ منها الى سـبك وتصفية وتخليص او لم يحتج ، فلا يجوز اقطاعها كالمعادن الظاهرة وكل الناس فيها شرع(١) •

فقد لاحظ ابو يعلى رحمه الله ان خصائص هذه المعادن تشبه المـاء الذى ورد فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فقاسها عليه ، انظر اليه يقول « فهو كالمـاء » • وجميع المعادن التى خلقها الله تعالى ظاهرة أو باطنة تأخذ هذا الحكم بلا خلاف بين الفقهـاء ان كانت فى ارض مملوكة ملكية عامة ، فان كانت فى ارض مملوكة ملكية خاصة فقد اختلف الفقهاء ، لكن الذى يتفق مـع نظرية الاسلام — فى راى الباحث — هـو موقف المـالكية ويمثلهم النقـل التالـى :

« يرى المالكية فى اشهر اقوالهم ، ان ليس شىء من المعادن فى محالهـا « مناجمها » مالا مباحا حتى يمتلكها من يستولى عليهـا ، وان كان اسـتيلاؤه عليها لم يحدث الا بعمل قام به او نفقة انفقها فى سبيله وانما هى ملك للمسلمين جميعـا»(٢) •

(*) يتحدث السرخسى عن المعادن السائلة ومنها النفط فيقول انها تفور من العين ولا تستخرج بالعلاج ، انظر للسرخسى ، المبسوط جـ ٢ ص ١٢.

(١) ابو يعلى — الاحكام السلطانية — مكتبة مصطفى الحلبى ط ٢ سنة ١٩٦٦ ص ٢٣٥ — ٢٣٦

(٢) الشيخ على الخفيف ، الملكية الفردية وتحديدها فى الاسلام ، مرجع سابق ، ص ١١٢

وهكــذا نقف على مواصفات المورد العام الذى لا يبح الاسلام ان يكون محلا للملكية الخاصة ولا يعتبر العمل المبــذول عليه مهما بلغ مكســبا التملك الخاص ، ذلك ان العمل الذى يؤدى الى الملكية الخاصة له مواصفات ايضا وهى التى سنقف عليها من الفرع التالى .

الفرع الثانى — مواصفات العمل المفضى الى اكتســاب الملكية الخاصــة فى الاســلام :

علمنا انه كى تكون هناك ملكية خاصة ، فلا بد من بذل عمل معين ، فــلا يعترف الاسلام بغير العمل وسيلة للسيطرة على جزء من موارد المجتمع ، اما غيره من الاسباب مثل الارث والهبة والبيع ... الخ فانها اسباب لنقل الملكية وليس لاكتساب ملكية لم تكن موجودة .

يقول الله تعالى « وان ليس للانسان الاما سعى »(١) فليس للانسان فى عرف الاسلام الا ما يكون نتيجة لعمله ومسعاه ، غير انه ليس كل عمل يبــذل يفضى الى اكتساب الملك الخاص ، بل ان لهذا العمل مواصفات يجب توافرهــا كى ينتج العمل اثره فى اكتساب الملكية الخاصة .

يقول النبى صلى الله عليه وسلم « من احيا ارضا ميتة فهى له » والاحياء انما يكــون ببذل الجهــد والعمل فى الارض حتى تتحول من موات غير منتج ، الى ارض تنبض بالحيــاة وتفيض بالخير والنمــاء ، يقول عمر بن الخطــاب رضى الله عنه لبلال بن الحارث « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انمــا اقطعك لتعمل » فالهدف من الاقطاع هو تحويل الارض الى مصــدر انتاجى عن طريق العمل وليس عن طريق شىء آخر « لتعمل » ومن ثم فلا تملك الارض بالتحجــير ولا تمــلك بالسـيطرة والغلبــة « الحمى » « لا حمى الا للــه ورسوله »(٢) ليس لمحتجر حق بعد ثلاث .

---

(١) سورة النجــم الاية رقم ٣٩

(٢) رواه البخــارى ومســلم

وعلى هذا فان العمل وبذل الجهد الذى يكون ذا شأن فى تحويل المـورد الانتاجى من وضع لا تتحقق فيه منه فائدة ، الى مورد انتـاجى تتحـقق منه الفائدة « الارض المحياة » هو الذى يعتبره الاسـلام وسيلة لاكتساب الملكية الخاصـة ، وبالتالى اداة لتحديد نطاق الملكية العامة والخاصة •

فاذا كان المورد الانتاجى حيا بطبيعته فلا يقبل ادعاء احد بانه مارس عليه عملا نقله من المـوات الى الحياة فهذه مغالطة • واذا كان المورد الانتـاجى يعطى انتاجه بوفرة كثيرة لادنى عمل يبذل فيه فلا يقبل ادعاء احد بانه مارس عملا كان له فضـل نقله الى حالة الحيـاة • لان الجهد المبذول لا يتناسب مع الفائدة المجنيـة •

واذا كانت الملكية الخاصة تعنى كما قلنا ربط بعض الامـوال على بعض الافراد ليستخدموا فيها صلاحياتهم فى اشباع حاجاتهم الخاصـة فيجب ان تكون الاموال التى يبذل العمل لتملكها ملكية خاصة فى هذه الحدود ، حـدود اشباع الحاجات الخاصـة للافراد ، فان تجاوزت هذا النطاق فان الاسـلام لا يبيح ادخالها فى نطاق الملكية الخاصة • فاذا كان المورد الانتاجى ذا نفع عام لجميع المواطنين امتنع ادخاله نطاق الملكية الخاصة مهما كان حجم العمـل المبذول فيه • غير ان العمل هنا يمكن من تملك ما يحتاج اليه من هـذا المورد اى فى حدود حاجته الخاصـة •

الفرع الثالث — نطاق كل من الملكية الخاصة والملكية العامة :

نستطيع مما سبق ان نصل الى تحديد دقيق لمـا يصلح ان يملك ملكيـة خاصة ، وما لا يصلح ان يكون محلا لهذه الملكية ، ومن ثم يبقى على الملـك العام فى شكل من اشكاله • لقد اتضح لنا مما سبق ان هناك شرطين اذا تحققا وجب ان يكون المورد الانتاجى خاضعا للملكية العامة ، هذان الشرطان همـا :

١ — ان يكون المورد الانتاجى ذا نفع ضرورى للمجتمع •

٢ — ان يكون المورد الانتاجى حيا بطبيعته ، لا يحتاج الى بذل عمل كبير فى الحصول على منافعه ، او بتعبير آخر ان يكون الحصول على منفعـة

المورد الانتاجي متحققا بسهولة ، اى دون بذل عمل يتناسب مع الفائدة المجنية من المـــورد •

فاذا تحقق هذان الشرطان ، وجب ان يكون المورد ملكية عامة ، ولا يجوز للدولة ان تملكه لا حـــد ، لا بالبيـــع ولا بالهبـــة ، ولا بأية وســيلة أخـــرى • فاذا انتفيا ، فان ذلك يعنى صلاحية المورد لكى يملك ملكية خاصة وصلاحيته لان يبقى على حكم الملكية العامة ، كما هو الاصل فيه • ولكى يملك ملكية خاصة لا بد ان يتحقق شرط ايجابى ، هو بذل عمل ذى اثر فعال يحول المورد مـــن حالة عدم الانتفاع به ، الى حالة يمكن فيها الانتفاع به ، احياء الارض ، صيد الحيوان ، جمع الحطب ••• الخ • حيث ان العمل فى الاســـلام — كما قلنا — هو المبرر الوحيد للحصـــول على الملكية الخاصة ابتداء •

هذا الضابط الذى توصلنا اليه من الكتاب والسنة وفهم الفقهـــاء منهما ، يحدد لنا مالا يجوز ان يكون محلا للملك الخاص ، وما يجوز ان يكون محلا له• كما يحدد لنا ما يجب ان يملك ملكية عامة ، وما يجوز ان يكون محلا لها فقط • والنوع الثانى من الملكية العامة يشمل جميع انواع المـــال التى لا تدخـــل فى النوع الاول ، فاذا وجد مقتض لظهور الملكية الخاصة فيه ، عمل به ، والا فهو على الملك العام • اذ القاعدة انه « لا سائبة فى الاسلام » فالارض الموات كلها ملك للدولة فى الاسلام • والملكية الخاصة اذا باد مســـتحقوها فهى ملك لبيت المال اى ملكية عامة ، والارض التى يحييها الفرد ويملكها ملكية خاصة تزول يده عنها وتعود ملكية عامة اذا اهملها حتى خربت • فلدينا اذا نوعان من الملكيـــة العـــامة •

١ — موارد يجب ان تكون داخل نطاقها •

٢ — موارد يجوز ان تكون داخل نطاقها •

فالنوع الاول منها هو ما يتحقق فيه الشرطان اللـــذان حددناهما وهـــو ما يسمى بملكية جماعة المسلمين ، وملكية الجماعة هى ملكية عامة ، لكنها لا يصح

ان تملك ملكية خاصة فلا يجوز اقطاعها ولا بيعهـا ولا التنازل عنها بحال من الاحوال(١) •

اما النوع الثانى فيعرف فى الاسلام بانه مملوك للدولة ، وملكيـة الدولة نوع من الملكيـة العامة ، لكنها موكولة للدولة تتصرف فيها بما يحقق مصـلحة المسلمين باى طريقة تراها ، فيمكن ان تبيعها ، ويمكن ان تقطعها بمقابل او بدون مقابل ، اى تهبها •

ويمكن ان نقول ان اى مال يصلح بطبيعته ان يكون مملوكا ملكية عامـة فى صورة من صورها ، ولكن ليس كل مال يصلح لان يكون مملوكا ملكية خاصة، اذ هناك من المرافق ما يتحقق فيه شروط معينة توجب ان تكون مملوكة ملكيـة عامة فى صورة ملكية جماعة المسلمين •

نتـائج المبحـث

نستطيع ان نخرج من هـذا المبحث بالنتـائج التالية :

١ ــ للاسلام تنظيم خاص للملكية يسلكهـا فى شكلين مختلفين هما : الملكيـة الخاصة والملكية العـامة ، اى ان تنظيم الاسلام للملكيه يقوم على الشكل المزدوج لهـا • وانكار الشكل المزدوج للملكية ينفى عن المجتمع وصف الاسلام •

٢ ــ تختلف الملكية الخاصة الاسلامية عن الملكية الخاصة الرأسمالية ، حيث نراهـا فى الرأسمالية مطلقة من كل قيد ، بينمـا هى فى الاسلام مقيدة من حيث اكتسابها ومن حيث مجالاتهـا وحدودها ، بل ومن حيث استعمالها ، ولعل ادق تصوير لهـا بأنها وظيفة اجتماعية ، اذ المالك الحقيقى للمال فى الاسلام هو الله ، والبشر مستخلفون فيه •

---

(١) يوسف ابراهيم ، النفقات العامة فى الاسلام ، مرجع سابق ص ٧٢

٣ — تختلف الملكية العــامة الاسلامية عن الملكية العــامة الاشتراكية ، حيث تشــعر الدولة الاسلامية بأنهــا مستخلفة عن الله تعالى فى ادارة هــذه الاموال ، لتحقيق مراد الله تعالى منها ، فهى مقيدة بالصالح العام ، بينما تكون سيطرة القلة على أموال المجتمع الاشتراكى تسلطا لا يخضع الا لرقابة هــذه الفئــة نفسهــا .

٤ — يحدد الاسلام نطاقا لكل نوع منهما لا يتعداه ، فلا يسمح للملكية الخاصة ان ترتاد انواعا معينة من الميادين ولا يسمح للملكية العامة ان تسيطر على جميع الميادين ، حيث أن تقرير الملكية الخاصة يدخل فى نطاق ما هو معلوم من الدين بالضرورة .

٥ — هــذا التنظيم لم يجىء اعتباطا ، وانمــا جاء بوصفــه اداة من ادوات تحقيق العمارة ، فلقد كان وراء هذه الاشكال من الملكية المقررة فى الاسلام ، ان يتيح للبشر القيام بالواجب الملقى على عاتقهم ، أى عبادة الله تعالى بتعمير الارض ، وذلك عندما خلقهم الله ليعبدوه ، وطلب منهم تحقيقا لهذه العبادة ان يعمروا الارض ، « **وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون**»(١) «**هو انشأكم من الارض واستعمركم فيها** »(٢) وهذا ما سنتناوله فى المبحث التالى باذن الله تعالى .

---

(١) سورة الذاريات ، الاية رقم ٥٦

(٢) سورة هــود ، الاية ٦١

المبحث الثالث

دور التنظيم الاسلامى للملكية فى تحقيق التنميــة الاقتصادية

ان الخصائص الجوهرية لتنظيم الاســلام للملكية — الذى مر بنـا فى الصفحات السابقة — تتمثل فى اقامة الاسلام لهـذا التنظـيم على دعامتـين رئيسيتين همـا : الملكية الفردية والملكية العـامة • ووكل أمر ادارة كل نـوع منهمـا الى جهة معينــة ، اذ وكل ادارة الملكية الخاصة الى الافراد ، كل يمـارس صلاحياته ، ويقوم بواجب عبادة الله تعـالى بعمـارة ما بيده من مال الله • ووكل ادارة الملكية العامة بأشكالها المتعددة الى الدولة ، تتصرف فيها بالطريقة التى تحقق مقصود الله تعالى من خلقها ، وهو عمـارة الارض ، وتحقيق التنمية الاقتصادية •

فهل يؤدى هـذا التنظيم الى تحقيق هـذه الاهداف فعـلا ؟ هل اقـامة الملكية على دعامتين متساندتين ، هما الملكية الخاصة ، والملكية العامة اكثر قدرة على تحقيق العمارة من اتخاذ الملكية الشكل الواحد ، سواء أكان الشـكل الخاص أم الشكل العـام ؟

ان ذلك هو مهمة هـذا المبحث من خلال المطالب الثلاثة التى يتكون منهـا وهى :

المطلب الاول : تنظيم الاسلام للملكية وفطرة الانسان وواقع العالم •

المطلب الثانى : تنظيم الاســلام للملكيــة ودوره فى تحقيق التنميــة الاقتصــادية •

المطلب الثالث : استخدام ثمرات الملكية فى الفكر الاسلامى وتحقيق التنمية الاقتصــادية •

المطلب الاول

تنظيم الاسلام للملكية وفطرة الانسان وواقع العـــالم

الفـــرع الاول ــ تنظيم الاسلام للملكيـــة :

لاغراض التذكرة فقط نستعيد هنـــا فى جمل قصيرة تنظيم الاسلام للملكية ، حتى يكون أكثر حضورا فى الذهن ، ونحن نستخدمه خـــلال هـــذا المبحث ، الذى ينصب كله على التعرف على آثار هـــذا التنظيم على تحقيق التنمية الاقتصادية ، وكيف أنه تنظيم لم يقصـــد لذاته ، وانمـــا قصد منه أن يكون اداة لتحقيـــق التنميـــة الاقتصادية ، بحيث يظهـــر لنـــا أن مجـــرد تطبيق هـــذا التنظيم يكفل تحقيق التنميـــة الاقتصادية • ان هذا التنظيم يتمثل فى :

١ ــ اعتماد الشكل المزدوج للملكية وشجب الشكل الواحد لهـــا •

٢ ــ يقوم الشكل المزدوج للملكية فى الاسلام على دعامتين متساندتين هما : الملكية الخاصة والملكية العـــامة •

٣ ــ يحدد الاسلام نطاق كل نوع منهما ، بحيث يكل الى كل نوع مجالا محـــددا يقـــوم المسئول عن ادارته باستخدام صلاحيـــاته فى تحقيق التنميـــة الاقتصادية باستغلال الموارد الموكولة اليـــه •

٤ ــ يجعل النظام العمل هو السبب المؤدى الى اكتساب الملكية الخاصـــة ابتداء • ولهـــذه الخاصية اثرهـــا الكبير فى تحقيق التنمية كما سنرى •

٥ ــ للاسلام مفاهيمه الخاصة للملكية العـــامة والملكية الخاصـــة ، تلك المفاهيم التى تجعل منهما اداتين متساندتين ، تكمل احداهما الاخرى ، وتساعدها على اداء المهمة الموكولة اليهـــا •

فالى اى مدى يجد هـــذا التنظيم ما يشهـــد بسلامته من فطرة الانسان وطبيعتـــه التى خلق عليهـــا • ومن الواقع الذى تضطر المجتمعـــات الى اللجوء اليـــه بعد طول العنـــاء ؟

ان بيـــان ذلك هو مهمة الفرعين التاليين من هـــذا المطلب •

الفرع الثانى — الواقع المشاهد وتنظيم الاسلام للملكيـــة :

اين يقف واقع العـــالم الذى نشاهده فى ظل الانظمة الاقتصــادية التى تسيطر عليه ، وتفرض فكرهـــا وتنظيمها للملكية ؟

ان العالم كما نعلم يتنازعه عمليـــا النظامان الرأســمالى والاشتراكى ، وكلاهمـــا يقوم على الملكية ذات الشكل الواحد ، اذ تقوم الرأسمالية على الملكية الخاصة ، وتقوم الاشتراكية على الملكية العامة ، ويهـــدف كل نظام الى تحقيق التنمية الاقتصادية أو استمرارهـــا ، ويقـــيم نظامه فى الملكية على أســـاس أنه هو الشكل الذى يحقق أعلى مستوى ممكن من التقـــدم .

فهل اثبتت تجاربهما ، صحة نظرهما ؟ ، وهل جاءت ممارستهمـــا للواقع ، وخروجهما الى ميدان التطبيق بما يؤكد صـــدق هـــذه الافكار ، ويبرهن على سلامتهـــا ؟

ان واقع المجتمعات الرأسمالية ينطق بأن الملكية الخاصة عجزت عن اثبـــات جدارتهـــا بارتياد جميع القطاعات فى الاقتصاد القومى ، بنفس الكفاءة ، وان هـــذا العجـــز قد تأكد بتجارب طويلة خاضتها تلك المجتمعات وانتهت من خلالها الى أن تسمح مضطرة ، ومخالفة لفلسفتهـــا التى تؤمن بهـــا بظهور الملكية العـــامة فى بعض القطاعات ، فظهـــر بهـــا قطـــاع عام تديره الدولة ، بهـــدف التقليل من مساوىء اطلاق الحرية للملكية الخاصة .

يقـــول سومبـــارت ان روح النظـــام الرأسمالى هو الملكية الخاصة لعوامل الانتاج ، ولقـــد تركزت هذه الصفة فى النظام الرأسمالى ، ولصقت به منـــذ أول نشأته ، وحتى تطوره الكبير فى القرن العشرين ، عندما تدخلت الدولة بالتنظـــيم والتهذيب وسلبت نظام الملكية الخاصة بعض أصوله(1) .

فالضرورات العملية أجبرت المجتمعات التى تؤمن بالملكية الخاصة شكلا وحيـــدا للملكية ، على أن تسمح — مخالفة لاصولهـــا — بالملكية العامة فى بعض القطـــاعات .

---

(1) د. صلاح نامق ، النظم الاقتصادية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ٦٥ — ٦٦.

أما المجتمعات الاشتراكية والتى تؤمن بالمذهب الجماعى ، الذى تكون الملكية العامة لعوامل الانتـاج حجر الزاوية فيه ، فان نتـائج التطبيق ، توضح لنـا الى أى حـد يكون الشكل الوحيـد للملكية — جديرا بتحقيق مصالح الجماعة .

فمـا هى نتـائج التطبيق فى روسـيا ؟

لقـد فرض « لينين » الملكية العامة غداة الثورة ، ونصت المـادة الاولى من الدستور الروسى الذى صدق عليه فى شهر يوليو سنة ١٩١٨ على :

(أ) كل ملكية خاصة للارض تعتبر لاغية ، وجميع الارض هى الان ملك للدولـة .

(ب) جميع الغابات وثروات الارض والمياه وكافة المعدات سواء كانت حية أم جامدة ، والمزارع الجماعية والمشروعات الزراعية وجميع الورش والمصـانع والسكك الحديدية والمناجم ستئول ملكيتها للامة[1] .

فماذا كان واقع الحـال بعد صدور هـذا الدستور بثلاثة أعوام فقط ؟ ان حكومة لينين سنة ١٩٢١ اضطرت لان ترفع التأميم عن جميع المصـانع التى تستخدم اقل من ٢٠ عاملا ، وأقامت اسواقا حرة لتزويدهـا بحاجاتهـا من الخـامات والموارد الاولية والعمال[2] .

وما هو واقع الملكية الزراعية فى روسـيا اليـوم ؟ انها تتكون من :

١ — المزارع المملوكة للحكومة « السوفخوز » .
٢ — المزارع المملوكة ملكية تعاونية لاعضائهـا « الكلخوز » .
٣ — الحقول المملوكة ملكية خاصة للفلاحين ، والتى تتراوح مساحتها بين ٣ : ½ هكتار لكل عائلة ، ويقوم الفلاحون بزراعتهـا لحسابهم الخاص ، وانتاجهـا حق خاص لهم بمـا تضمه من حيوانات وطيور وادوات زراعية[3] .

(١) د. صلاح نامق : النظم الاقتصادية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ١٦٩

(٢) د. على عبد الواحد وافى ، د. حسن سعفان : قصة الملكية فى العـالم ، ص ١٩٣

(٣) د. اسماعيل هاشم : مبادىء الاقتصاد التحليلى ، مرجع سابق ، ص ٤٥٦

فماذا يعنيه وجــود ملكية خاصــة ــ مهمـــا صغرت فى دولة الريادة الاشتراكية ؟ انه يعنى عدم قدرة الملكية ذات الشكل الواحد على الصمود امام الظروف التى يفرضهـا الواقع العملى ، والممارسة الفعلية للشعوب ، حتى أن روسيا بعد أكثر من ٦٠ عاما من التطبيق الاشتراكى لا زالت تعترف عمليا بوجود الملكية الخاصة فى عوامل الانتــاج لديهــا(١) .

وفضلا عن ذلك الا يوحى هــذا الواقع المشاهد بأن الشكل المزدوج للملكية هو الشكل الذى يتفق وطبيعة الشعوب او بعبارة أدق الشكل الذى يتفق وفطرة الانسان ؟

لكن ذلك هو موضوع الفرع التالى .

الفرع الثالث ــ التنمية وفطرة الانسان فى تنظيم الاسلام للملكيــة :

يقوم التصور الاسلامى للانسان ، على أنه مادة وروح ، فله فى جســده متعــة وحق ، وله فى روحه متعة وحق ، ومن عناصر التقويم الروحى الذى أريد للانسان « الفردية » ليكون لكل انسان احساسه الذاتى بالتكليف الذى القى على عموم الناس بعمارة الارض ، ولتكون مسئوليته الخاصة عن ذلك التكليف **« وكــل انسان الزمنــاه طائره فى عنقه(٢) » « وكلهم آتيه يوم القيامة فردا »(٣)** وفى نفس الوقت الذى يكون فيه لكل انسان فرديته أو شخصيته المستقلة عن بنى جنســه ، بحكم فطرته وطبيعة تكوينه ، تكون له شخصية متصلة ببنى جنسه ، بحكم انتمائه الى الهيئة الاجتماعية . « مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثــل الجسد ، اذا اشــتكى منه عضو تداعى له سائر الاعضاء بالســهر والحمى »(٤) .

---

(١) ذكر الرئيس أنور السادات أن السيد/خروشوف اسر اليه هو وعبد الناصر وعبد الحكيم عامر سنة ١٩٦٤ بسر هو نصيحته لهم بأن لا يطبقوا فى اشتراكيتهم الملكية العامة على البيوت والحرفيين عامة اذ أن ذلك سيكون مشكلة لا حــل لهــا . جريدة الاخبار ١٩٧٩/٨/١٩ ص ٥

(٢) سورة الاسراء الاية رقم ١٣

(٣) سورة مريم الاية رقم ٩٥

(٤) رواه الامام احمد فى المسند والامام مسلم فى صحيحه . انظر الكنز الثمين ص ٥٣٣ ، رقم ٣٤٥٤

وللانسان بكل من هاتين الشخصيتين حقوق وعليه واجبات ، وسعادة الانسان لا يمكن ان تكون الا بتنظيم حقوقه وواجباته فى ذاته وفى مجتمعه [١].

ومن مقومات الفردية فى نظر الاسلام اعطاء الانسان فرصة اثبات شخصيته بالعمل والطموح والنزوع الى الافضل والرغبة الدائمة فى الاحسن مهما وصلت اليه الشخصية من فضل ، يقول عمر بن عبد العزيز : « ان لى نفسا تواقة ، ما تاقت الى شىء فادركته الا طلبت ما فوقه ، وها أنذا انتظر الجنة » ويقول النبى صلى الله عليه وسلم « لن يشبع المؤمن من خير حتى يكون منتهاه الجنة »[٢] .

واذا اعطى الفرد فرصة العمل ثم حرم من ثمار عمله فقد صودرت فيه فطرة الطموح . ولذلك كان لتمام فطرة الطموح هذه تقرير حق الفرد فى الاستيلاء على ناتج عمله ، فاذا كان الله تعالى ، قد جعل من خصائص النفس التعلق بحصيلة العمل ، فقد قضى بعدالة حصول الفرد على حصيلة أى عمل ينجزه فى الدنيا والاخرة **« من عمل صالحا فلنفسه ، ومن أساء فعليها »**[٣] **« ولكل درجات مما عملوا »**[٤] **« وان ليس للانسان الا ما سعى »**[٥] .

فالحافز الفردى اذا « قانون نفسانى ذو خصائص ايجابية يؤدى بها المرء دوره فى عمارة الارض ، على أتم وجه »[٦] . ولكى يؤدى هذا القانون أثره الذى أراده الله تعالى له قرر الاسلام الملكية الفردية ، وأباح للفرد الاستيلاء على حصيلة عمله ، وتملكه ملكية فردية .

---

(١) ابراهيم دسوقى أباظة — الاقتصاد الاسلامى — مرجع سابق ، ص ٤٦

(٢) رواه الترمذى وابن حبان ، انظر الكنز الثمين ، مرجع سابق ص ٤٧٤ ، رقم ٣٠٥٥ .

(٣) سورة فصلت الاية رقم ٤٦

(٤) سورة الانعام الاية رقم ١٣٢

(٥) سورة النجم الاية رقم ٣٩

(٦) البهى الخولى ، الثروة فى ظل الاسلام ، مرجع سابق ص ٧٨

وبهــذا المعنى فان « الملكية الفردية أمر من مشيئة الله — وهى بهــذا المعنى أيضا ، ليست مجرد وضع اقتصادى يختاره أناس ويعرض عنه آخرون ، بل هى استجابة ضرورية لقــانون أو غريزة ، مجبولة على تحقيق ذاتها فى مجال صاحبهــا الواقعى الاقتصادى ، بما لهــا عليه من قوة الاغراء والتوجيه(١) .

لقــد قدر الله الحافز الفردى ليسوق به الانسان الى العمــارة ، وليجعله يساهم فى تحقيق التنمية بأوفر نصيب ، ويكون تقرير الملكية الفردية اذا تستلزمه طبيعة الانسان وفطرته ، « فهى منبثقــة من الملكية البشرية العــامة بدوافع فطرية عمرانية لتحقق اهدافا للجماعة لا تتحقق الا بالمجهود الفردى »(٢) .

ولكن ماذا عن شخصية الانسان المتصلة ببنى جنسه ، بحــكم انتمائه الى الهيئــة الاجتماعية ؟

اذا كانت الملكية الفردية نتيجة لحافز يسوق الله به الفرد للمشاركة فى عمارة الارض ببذل عمــله على مورد انتاجى يبعث فيه الحياة بعد الموت — كمــا سبق أن بينــا — فما هو موقف الموارد التى لا تحتاج الى هــذا الجهــد من الفرد ؟

انها تكون ملكا لهــذا الفرد ، بالوصف الاخر من شخصيته التى قررناها فى صدر هــذا الفرع ، وهى شخصيته المتصلة ببنى جنسه بوصفه عضوا فى الهيئة الاجتماعية ، انهــا تكون مملوكة للجميع ، وتقوم الدولة النــائبة عــن الجماعة بتحقيق مقصود الله تعالى من خلق هــذه الموارد الجماعية ، وهــو تعمير الارض وتحقيق التنمية الاقتصادية ، اذ هى القادرة على ذلك ، أما جهود الفرد والتى فى حدودهــا يسمح له الاسلام بالاستيلاء على ناتج عمــله ، فلن تقوى على عمارة الموارد العــامة بما يحقق أفضل وضع .

وهــكذا يتبين لنــا ان تنظــيم الاســلام للملكية القــائم على اتســاق الملكية الفردية مع الملكية العــامة ، فى نمط معين يتفق مع الفطرة ، بل توجبــه

(١) البهى الخولى — الثروة فى ظل الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٨١
(٢) المرجع السابق ص ١٣٠

الفطرة التى فطر الله عليها بنى الانسان ، واننـا اذا اردنا أن نستخدم كل الامكانيات التى اتيحت لنـا فى تحقيق التنميـة الاقتصادية ، فلا بد من اعتماد شكل الملكية المزدوجة ، ذلك اننـا بينا أن الملكية الفردية ، بحكم فطرة الانسان هى الوحيدة القادرة على جعله يبذل جهودا ذات مواصفات معينـة ، لن يبذلها اذا حرم من تملك ناتج عمـله ، ومن ثم فان الملكية الخاصة تؤدى للجمـاعة وظائف لا يمكن تحقيقهـا بغير هـذا الطريق ، كذلك فان الملكية العامة تؤدى للجمـاعة وظائف معينـة لا يمكن ان تؤدى بغير هـذا الطريق ، واعتمـاد اى شكل غير الملكية المزدوجة يتعارض مع فطرة الله التى فطر عليها الانسان •

المطلب الثـانى

تنظـيم الاسلام للملكية وتحقيق التنميـة الاقتصـادية

تمهيـــد :

يعـترف التنظيم الاسـلامى للملكية بفطرة الانسـان ، فيقر الملكيـة الخاصة ، كمـا يعترف هـذا التنظيم بعجز الافراد عن ادارة مرافق معينة ، أو عدم تحقق الصـالح العام من وراء ادارتهم لهـا ، ومن ثم يقـيم الملكية العـامة • وهـكذا يقف تنظـيم الملكية فى الاسلام على ساقين من القطـاع العـام والخاص •

فلمـاذا اختار الاسلام هـذا التنظيم للملكية ؟

يرى الفكر الاسلامى أن السبب الجوهرى لهـذا الاختيار القـاضى يربط ملكية بعض الاموال على بعض الافراد ، والبعض الاخـر على الجماعة أو الدولة هو اعتبار هذا التنظيم وسيلة انمائية وحافزا من حوافز التنمية[1] •

فتنظيم الملكية فى الاسلام ، خاصة وعامة ، وما يتبع ذلك من حق الفـرد والجماعة فى الملكية الخاصة ، وواجبات كل من الافراد والدولة فى ادارة الاموال التى بأيديهم ، وطريق اكتسـاب الملكية الخاصة ، كلهـا اجـراءات تدور

(١) د. محمد شوقى الفنجرى : المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

— اسلاميــا — فى حــدود ذلك الاطار ، وهو اعتبار تنظيم الملكية فى الاسلام وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية •

وبناء عليه فانه — وكما ســنعرف — كلما كان القطــاع أكثر قــدرة على الاسهام فى تحقيق التنميــة ، تمكن من ان يضم بين دفتيه قــدرا اكبر من موارد المجتمع ، وكلما قلت كفــاءته ، كان ذلك مدعاة لان يتقلص دوه نســبيا ، محافظة على القوى الدافعة لتحقيق التنمية الاقتصادية • مع ملاحظة جوهرية هنــا ، وهى ان الاسلام لا يسمح اطلاقا بالغاء واحد من شــكلى الملكيــة ، فوجودهما معا هــدف مقصود للاسلام فى ذاته ، حيث يحقق وجود كل شــكل مصالح لا يمكن ان تتحقق بدونه ، حتى ان المجتمع الذى ينكر احــد النوعين من الملكية لا يمكن ان يعد مجتمعا اسلاميا ، اذ ان ذلك يعنى انكار معلوم من الدين بالضرورة ، وهو الخروج عن دائرة الاسلام • وليس الاسلام فى ذلك بدعا من النظم ، فنوع الملكية كما بينا من قبل يحدد سمات النظام ويجعله اشــتراكيــا او راسماليا او اسلاميا ، والمجتمع الذى ينكر الملكية العامة لا يمكن ان يكــون اشتراكيا ، والذى ينكر الملكية الفردية لا يمكن ان يكون راسماليا ، فكذلك مــن ينكر احداهما لا يمكن ان يكون مســلما •

ومهمة هذا المطلب ان يبين لنا كيف ان تنظيم الملكيــة الخاصة والملكيــة العــامة ، بالصورة التى جاءت عليهــا فى الاسلام يمثل اداة لتحقيق التنميــة الاقتصــادية وذلك من خلال الفروع الثلاثة التى يتضمنها وهى :

الفرع الاول : اكتساب الملكية وتحقيق التنمية الاقتصادية •

الفرع الثانى : وجود الملكية العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية •

الفرع الثالث : نشر نطاق الملكية الخاصة وتحقيق التنمية الاقتصادية •

الفرع الاول — اكتساب الملكية الخاصة وتحقيق التنمية الاقتصادية :

الملكية اساسا — كما بينا — لله سبحانه وتعالى ، تفضل بهــا على عباده ، فوجدت ملكية البشر ، ومنها تفرعت الملكية العامة والملكية الخاصة ، فاذا وجد سبب مشروع تم اكتساب الملكية الخاصة ، فان لم يوجد كانت الملكية عامــة •

وعلمنا ان الاسلام لا يعرف سببا لانشاء الملكية الفردية ابتداء الا العمل والجهد الـــذى يبذله الفرد ، فيدخل به الحياة والنماء على مرفق او مورد تنقصـــه هذه الصفة ، ويتحقق بذلك اضـــافة الى رأس مـــال المجتمع ، والثروة المتاحة امام افـــراده .

وبهذا يكون نشوء أية ملكية فردية فى ظل الاسلام مرتبطا لا محالة بزيادة فى ثروة المجتمع ورأس ماله ، وبالتالى دخله القومى ، فهناك تلازم لا ينفك بين نشوء الملكية الفرية ابتداء ، وتحقق عمارة على ظهر الارض ، ومن ثم مســـاهمة فى تحقيق التنمية الاقتصادية . فكان تنظيم الاســـلام للملكية الذى يقوم على مبدا الملكية المزدوجة ، ويجعل الملكية الخاصة تنبثق من ملكية البشر ، ببذل جهد بشرى ينقـــل المورد الانتاجى من حالة الموات التى لا يســـاهم فيها فى ثـــروة المجتمع ، الى حالة الحياة التى يضـــيف فيها هذا المورد الى الدخل القومى ، هذا التنظيم عندما لا يسمح بنشوء الملكية الفردية الا على هـــذا الاساس انما يجعل تحقيق التنمية الاقتصادية متلازما مع سيادة هذا التنظيم ، وان تحقيقها هو السبب الجوهرى الذى يكمن خلف الايمان بهذا التنظيم المعين .

ولقد كانت طريقة اكتساب الملكية الخاصة هذه هى اولى الوســـائل التى سلكتها الدولة الاسلامية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، اى كان توزيع الملكيـــة بين القطاع العام والقطاع الخاص واقامة التـــوازن بينهما ، هو الوسيلة التى ســـلكتها الدولة الاسلامية الاولى لتحقيق التنمية الاقتصـــادية ، اســـتغلالا للفكرة التى تربط بين نشوء الملكية الخاصة وتحقيق العمارة فى بقعة من البقاع. ولقد عرفت هذه الوسيلة باسم « احياء الموات » وما دلالة اللفظ على تحقيـــق التنمية الاقتصـــادية ببعيدة . لقد واجه المصطفى صلوات الله وسلامه عليـــه وضعا كان تنظيم الملكية فيه مختلا لصالح الملكية العامة ، فكانت الموارد معطلة لعدم قـــدرة الدولة على استغلال الموارد التى تمثلها الملكية العامة فى هذا الوقت وكان اظهرهـــا واكثرها اثرا الارض ؛ فماذا فعل النبى صلى الله عليه وســـلم ليحقق العمارة والتنمية ؟ انه عمد الى تشجيع بث الحياة فى الارض المـــوات ، وادخالها حيز الارض المنتجـــة التى تضيف الى الدخل القومى ، سالكا عـــدة

طرق تصل كلها الى نهاية واحدة تتمثل فى جعل الملكية الفردية للارض مكافأة لكل من يدخلها حلبة الانتاج .

١ — واول هذه الطرق ، اصدار امر تنفيذى يقضى بحق كل انسان فى ملكية الارض الميتة التى يتمكن من احيائها فقال : من احيا ارضا ميتة فهى له وفى رواية اخرى « فهو احق بها »(١) والاحياء هو نقل الارض من حالة هى فيها غير منتجة بسبب من الاسباب الى حالة اخرى تكون فيها منتجة . وبهذا يجعل النبى صلى الله عليه وسلم العمل المنقذ للارض من الضياع ، والمحول لها الى مرفق منتج ، سببا فى تملكها ملكية خاصة ، مقررا بذلك ان تنظيم الملكية المخصوص فى الاسلام انما يهدف الى ان يكون وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية .

٢ — لم يكتف النبى صلى الله عليه وسلم بالملكية الخاصة فى الارض حافزا على التنمية وانما اضاف الى ذلك حافزا معنويا آخر ذا اثر كبير فى تحقيق التنمية عندما قال : « من احيا ارضا ميتة فله بذلك أجر »(٢) بعد ان تقرر أن من احيا ارضا ميتة فهى له وهو احق بها ، وبذلك يكون لمحى الارض فوق الملكية الخاصة لها ، اجر عند الله سبحانه وتعالى ، لقاء ما عبد الله تعالى ببذل المجهود فى تحقيق عمارة الارض ، وهذا شىء منطقى فى ظل النظرية الاسلامية التى تقوم على ان البشر خلقوا لعبادة الله تعالى بعمارة الارض ، ومن يعبد الله تعالى له اجره الاخروى الى جانب الاجر الدنيوى المتمثل فى ملكية الارض المحياة ، وملكية ما ينتج عنها من ثمرات .

ومن هذا الحديث ناخذ ان الاحياء وتحقق التنمية والعمارة هدف فى ذاته قبل ان يكون وسيلة للملكية ، وان الاسلام يستغل فطرة الانسان التى فطر عليها من حب التملك وحب الحصول على ناتج عمله ، فى تحقيق الهدف المقصود لذاته وهو التنمية الاقتصادية، بمعنى ان الاسلام لا يهتم بنشر الملكية الخاصة لذاتها ، وانما لانها الوسيلة التى بها يغرى الافراد على بذل الجهد لتحقيق التنمية .

---

(١) الكرمانى ، شرح صحيح البخارى ، المطبعة المصرية ، القاهرة ١٣٥٢ هـ ، جـ ١٠ ، ص ١٦٠

(٢) رواه النسائى واحمد فى مسنده .

ووجود الوعد بالاجـــر الاخروى على احياء الارض يجعل من المتصـــور اســـلاميا ان يوجد من يمارس عملية الاحياء عبادة وطلبا للاجر الاخـــروى دون الاجـــر الدنيـــوى ، اى يتصور فى ظل النظرية الاســـلامية ان يوجـــد من المسلمين من يمارس عملية الاحياء ، حتى اذا فرغ منها ، واصبحت الارض منتجة ، تبرع بها لغيره ، وانتقل يمارس عبادة الله تعالى وطلب الاجر منـــه بعمارة واحياء منطقة اخرى .

٣ — لا يكتفى عليه الصلاة والسلام بالدعوة النظرية الى احياء المـــوات وحفز الهمم للقيام بها ، وانما يسلك مسلكا عمليا عندما يمارس اقطاع الارض لبعض من راى فيهم القدرة على عمارة الارض واحيائها . والجـــديد فى هـــذا الطريق انه يضع الفرد فى مواجهة عملية الاحياء مباشرة ، اى هو تكليف باحيـــاء وليس مجرد دعوة اليه ، وسيحاسب الفرد على هذا التكليف بعـــد ثلاث سنين ، هل قام خلالها باحياء الارض المقطعة له ام عجز عن ذلك فيعان او تعطى لمـــن هو اقدر ، اى تنزع يد من اقطع ارضا اذا لم يحيها خلال ٣ سنين . فقـــد روى علقمة بن وائل عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقطعه ارضا بحضر موت وبعث معه معاوية ليقطعها اياه(١) واخرج ابو عبيد عن بلال بن الحارث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقطعه العقيق اجمع ، كما روى ان النبى صلى الله عليه وسلم اقطع فرات بن حيان ومجاعة بن مرارة — من اشراف بنى حنيفة — ارضا باليمامة(٣) .

فلماذا كان هذا الاقطاع مع ان اى مسلم لديه الاذن العام باحياء الارض وتملكها ؟ انه كان رغبة من النبى صلى الله عليه وسلم فى ان يضع الافراد الذين يرى فيهم القـــدرة على تحقيق العمارة امام مســـئولية محدودة ، يحاســـبون عليها بعد فترة . ان الاقطاع هنا جهد ايجابى من الدولة تـــذهب به لتحقيـــق ما اوجب الله تعالى عليها من عمارة الارض ، الى مدى ابعد مما هو فى الاحياء ، فهى تترفق لتحقيق هذا الواجب باختيار ذوى المواهب فى التعمير ، فلا تنتظر ان يقدموا بانفسهم ، بل تختارهم كأنها تكرمهم وتعـــرف لهم قيمة مواهبهـــم ،

(١) رواه الترمذى وابن حبـــان وصححاه .
(٢) ابو عبيد ، الاموال ، مرجع سابق ، ص ٣٨٧ رقم ٦٧٧
(٣) ابو عبيد ، الاموال ، مرجع سابق ، ص ٣٩٧

مستغله بالطبع ما فيهم من طموح الى السعى والحيازة فطرة وغريزة ، فهـو ضرب من التحليف سلكت اليه الدولة مسلك التشريف .

٤ — ولا يقف الامر عند هذا ، بل ان الدولة فى الاسلام — وقد علمنا أن سبب الملكية هو الجهد الذى يـدخل الحياة فى المرفق — تجعل حق الفرد فى هذه الملكية رهنا بمحافظته على صفة الحياة فى هذا المرفق ، أى استمرار وجـود الصفة التى اوجدها فيها الفرد بجهده وسعيه ، فاذا زالت هذه الصـفة ، زال حقه فيها . وهذا هو مدلول المخالفة للحديث الشريف : من احيا ارضا ميتة فهى له »[1] اذ مدلول المخالفة ان من زالت على يديه حياة الارض ، زالت ملكيتـه لها ورفعت يده عنها . وهذا هو ما يقرره الفقهاء المسلمون . يقول الكمال ابن الهمام يتفق المالكية وبعض الاحناف على انه اذا عادت الارض مواتا فقـد زال سبب الملك وغدت مالا مباحـا مرة أخرى[2] . ويقـول محمد باقر الصـدر « لمـا كان هـذا الحق فى نظر الاسلام يقوم على العمـل الذى انفقه الفـرد على الارض فهو يزول بطبيعة الحال اذا استهلكت الارض ذلك العمل وتطلبت المزيد من الجهد لمواصلة نشاطها وانتاجها ، فامتنع صاحب الارض عن عمرانها وأهملها حتى خربت ، والارض فى هـذه الحالة تنقطع صلتها بالفرد الذى كان يمارسـها لزوال المبرر الشرعى الذى كان يستمد منه حقـه الخاص فيهـا ، وهو عمله المتجسـد فى عمران الارض وحياتهـا[3] .

وهكذا تثبت الملكية الفردية لمن يقوم ببذل الجهد المـؤدى الى حياتها ، كما تسقط ملكية من لا يحافظ على ما احياه منها ، اى ان تنظيم وتشريع الملكية الخاصة انما هو رهن بتحقيق الانتاج منها ودوام عمارتها ، اى أن هدف وجود واستمرار الملكية الخاصة هو تحقيق التنميـة الاقتصـادية ، ويكون بالتالى تنظيم الاسلام للملكية واحتوائه على نوع الملكية الخاصة « بسبب نشوئها هذا » متسقا مع مقتضيات الانتاج والتنمية وضرورات الارتقاء بهما ، اذ لا يملك احد

---

(١) رواه البخارى واحمد وابو داود وابن ماجة وابو نعيم وابو عبيد ص ٤١٣ من الاموال .

(٢) الهـداية ، ج ٤ ، ص ٩٩

(٣) محمد باقر الصدر : اقتصادنا ، مرجع سابق ، ص ٤٣٦

أن يعطل موردا انتاجيا بحجة الملكية الخاصة . وفى هـذا تعبئة لطاقات المجتمع الانتاجية وتوجيهها لمـا فيـه خير المجتمع .

الفرع الثانى — وجود الملكـة العـامة وتحقيق التنميــة :

بينـا فى الفرع السابق أن تقرير الملكية الخاصـة داخل اطار تنظـيم الاسلام للملكية انمـا كان ليستخدمها الاسلام حافزا لتحقيق التنمية الاقتصادية مستغلا فى ذلك فطرة الانسان التى فطره الله عليها محبا للخـير ساعيا للحصول عليـه والاختصـاص به .

وفى نفس الوقت وبنفس الدرجة يأتى تقرير الاسـلام للملكية العامة داخل اطار تنظيمه للملكية ، اى ليستخدمها فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، لمـا بينـا من ان الانسان وقد فطر على الاحساس بشخصيته انفردية ، فانه قـد فطر أيضا على الاحساس بالانتمـاء الى بنى جنسه وتعاونه معهم ، ولوجود حاجات عـامة تنشأ عن هذا الاحساس الفطرى لدى الانسان ، اقتضى تنظيم الاسلام للملكية أن يحتوى على نوع الملكية العـامة .

هـذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فان تنفيـذ سياسة الاسلام تجاه استخدام الملكية الخاصـة عن طريق استغلال حـافز الطموح وحب التملك ، لا يتحقق الا اذا وجدت الى جانبهـا الملكية العامة . ذلك أن المزايـا التى بينا امكانيـة اجتناء المجتمع اياها ، من الملكية الفردية ، لا يمكن تحققهـا بدون وجود الملكية العـامة ، أى أن اتخـاذ الملكية الفردية شـكلا وحيـدا ، سيقضى على المزايا التى نحصل عليهـا منها فى ظل الملكية المزدوجة . فوجود الملكية المزدوجة ، يعنى وجود مالك ثان بجوار صاحب الملكية الخاصة ، يراقب قيـامه على عمارتهـا ، حتى اذا أهمل من أحيـا الارض أرضـه فخربت نزعت ملكيته عنهـا ، وعادت الى أصلهـا فقامت فوقها الملكية العـامة ، فوجود الملكية العـامة وصلاحيتها لان تحل محل الملكية الفردية ، اذا انقضى حـق صاحبهـا فيها ، هو الذى يدفع بالملكية الفردية ويستحثها على القيام بدورها ، والا فما الذى يدفع المهمل الى العنـاية بملكيته الخاصة اذا كان يأتيه من بعضها ما يكفيـه وزيادة ؟

غير أن دورها لا يقتصر على ذلك ، بل أن لهـا دورا ذاتيـا أكثر ايجابية وأهميـة ، يستمد من ضخامة الموارد التى جعلهـا الاسلام ميدانا للملكيـة العـامة ، فهى تضم جزءا كبيرا من الارض الزراعية الحيـة ، جميع الاراضى التى تضمها الدولة وليست بهـا حياة ، كل المعـادن والثروات الكامنة فى باطن الارض ، والتى تقوم عليها معظم الانشطة الانتاجية فى عالم اليوم •

هـذه الضخامة التى عليها الموارد التى تنضوى تحت لواء الملكية العامة ، توضح دورهـا الفعال فى مجال تحقيق التنميـة الاقتصادية • ولقـد وكل الاسلام ادارة هـذه الموارد وملكيتها الى الجماعة ومن يمثلهـا ، هادفا الى تحقيق التنميـة الاقتصادية ذلك أن ما تتصف به هـذه الموارد من النفع العـام ، وامكانية سيطرتها على كل أنواع الانتاج فى المجتمع ، يجعل السيطرة الفردية عليهـا غير محققة لمصالح المجتمع ، ولهـذا كان وجودهـا فى اطـار الملكية العامة هو الكفيل بجعـل طاقاتهـا موجهـة لصـالح المجتمع وتحقيق التنميـة الاقتصادية • والفكر الاسـلامى لا يكتفى بهـذا الوضع الطبيعى الذى يفترض فيـه ان يجعل هـذه الملكية موجهة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وانمـا يكلف ولى الامر بادارة هـذه الموارد بمـا يحقق أهداف العمـارة والتنمية ، كتكليف الفرد بادارة ما بيـده من موارد خاصة ، سواء بسواء •

ان الدولة مكلفـة بأن تبعث الحياة والنمـاء فى هذه الموارد التى تسيطر عليهـا سواء باحيائهـا بنفسها ، أو بتمكين الافراد من احيائهـا ، ومراقبة تنفيذ ذلك ، يقول أبو يوسف « ولا أرى أن يترك ارضا لا ملك لاحد فيهـا ولا عمارة حتى يقطعهـا الامام ، فان ذلك أعمـر للبلاد واكثر للخراج »[1] •

فمهمة الدولة فى تلك الموارد ان تجـد السبيل المحقق لعمارتها ، وان هى قصرت فى ذلك ، فقـد عصت أمر ربهـا •

وهـكذا تقف الملكية العامة ، تؤدى دورا لا يمكن للملكية الخاصة ان تضطلع به ، وتحقق للجماعة مصالح تعجز عن تحقيقهـا الملكية الخاصـة ، ومن ثم يكون تنظيم الاسلام للملكية على أساس من ملكية عامة واخرى خاصة ، يحقق مزجا بين أداتين متساندتين ، بحيث أن غيـاب احداهما فضلا عن فقدان

(١) أبو يوسف ، الخراج ، مرجع سابق ، ص ٦٦

دورها ، مخل بالدور الذى تؤديه الاداة الاخرى — كما بينا — ويكون وجود الملكية العامة محققا للتنمية الاقتصادية ، فى ظل الشكل المزدوج للملكية بأكثر مما تحققه هذه الملكية فيما لو انفردت بالوجود .

الفرع الثالث — نشر نطاق الملكية الخاصة وتحقيق التنمية :

بما أن الاسلام يرى فى الملكية الخاصة نوعا من الملكية يتفق مع الفطرة وميول البشر التى يجب أن يحسب حسابها فى اقامة نظام المجتمع « ويتفق مع مصلحة الجماعة فى اغراء افرادها ببذل أقصى جهودهم ، لتحسين احوالهم وتنمية اموالهم ، وفى ذلك صلاح المجتمع وثراؤه »(١) ، فان منطق العقل والحكمة يقتضى ، ما يجعله الاسلام سياسة له ، الا وهو ان تتفرق الملكية الخاصة على القاعدة العريضة ، بحيث يكون مداها رقعة الوطن بأسره ويكون افرادها هم أفراد المجتمع كله .

وتنفيذ هذه السياسة هو مسئولية الدولة ، التى أقام منها الاسلام حارسا ومشرفا على استخدام طاقات المجتمع المادية والبشرية ، بحيث يتحقق من ذلك أقصى انتاج ممكن ، ويكون ذلك بجعل الموارد كلها ، مادية أو بشرية فى حالة تشغيل ، لا يقف شىء منها خارج مضمار الانتاج .

ووسيلة الدولة فى الاسلام الى ذلك تتحقق باتباع توجيهين اثنين هما :

التوجيه الاول : يتعلق بمقدار الملكية الفردية التى يسمح بها للفرد .

التوجيه الثانى : يتعلق بتمكين كل قادر على العمل ، من العمل فى ظل الملكية الفردية .

بخصوص التوجيه الاول فان الاسلام لا يضع حدا أعلى لمقدار الملكية من الناحية القانونية ،« فلا ترى فى كتاب الله ولا سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ما يدل على تقييد الملكية الفردية بحد تنتهى اليه فلا تتجاوزه ، بل اباح للناس أن يتملكوا ما وسعهم ان يتملكوا ، وان يمضوا فى تملكهم للاموال الى حيث يشاؤن ما دام ذلك فى غير ما حرم الله »(٢) .

---

(١) الشيخ على الخفيف ، الملكية الفردية وتحديدها فى الاسلام ، مرجع سابق ، ص ١١٩

(٢) المرجع السابق ص ٢١٩

وبرغم أن الاسلام لا يضع حدا أعلى للملكية الفردية من الناحية القانونية فانه يضع للملكية المقطعة بالذات تحديدا فى مقدارها يتخذ زاوية أخرى مختلفة عن التحديد القانونى ، هى زاوية تتعلق بدور هذه الملكية فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، والتى شرعت لتكون اداة لها . هذا الحد هو « قدرة الشخص على العمارة والاستغلال » فلا يبيح الفكر الاسلامى للفرد أن يتملك بهذا الطريق ما تعجز قدراته عن عمارته وابقائه فى حلبة الانتاج على الدوام . ذلك أن تجاوز الملكية الفردية لهذا الحد فيه عدوان على السبب الذى شرعت من أجله فى الاسلام ، وهو تحقيق التنمية الاقتصادية . فتملك الفرد لما لا يقدر على عمارته بوسيلة من الوسائل وبأكفأ الاساليب ، فيه افتيات على جهود التنمية فى المجتمع وتعطيل لموارد لا ينبغى أن تتعطل .

وتقوم الدولة بتنفيذ هذا التوجيه . ودليل هذا ما فعله عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه مع بلال بن الحارث وقوله له : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أقطعك لتعمل ، لا لتحجز عن الناس فخذ ما قدرت على عمارته ورد الباقى »(١) .

هذا هو موقف الاسلام والدولة الاسلامية ممن يستحوز على موارد يعجز عن عمارتها ، لان الهدف من وضع الموارد تحت تصرف الفرد هو أن يعمل « اقطعك لتعمل » فان لم يكن قادرا على جعل هذه الموارد داخل مضمار الانتاج على الدوام فان الحل هو « خذ ما قدرت على عمارته » ولا يحل أن يستحوز على ما يعجز عن عمارته ، اذ لو كان يحل لما منعه عمر ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فانه يكون تضييعا للمال ، ينهانا عنه الله ويكرهه لنا(٢) .

وفضلا عن ذلك فان هذا الوضع يمثل « حمى » حرمه الاسلام عندما قال النبى صلى الله عليه وسلم « لا حمى الا لله ورسوله »(٣) اى ان الحمى لا يكون الا لمصلحة عامة ، ولا يكون لمصلحة خاصة أبدا .

---

(١) أبو عبيد ، الاموال ، مرجع سابق ، ص ٤٠٨ .
(٢) روى البخارى « ان الله يكره لكم قيل وقال وكثرة السؤال واضاعة المال » .
(٣) رواه أحمد فى مسنده والبخارى فى صحيحه وأبو داود فى سننه ، أنظر الكنز الثمين ، مرجع سابق ص ٦٤٩ .

وهــذا التوجيه يعطى دليلا على أن تنظيم الملكية فى الاسلام انما يهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث لا يقبل الاسلام تحــديدا لهــا بقــدر تنتهى عنده الا القدرة على العمارة وتحقيق التنمية •

أما التوجيه الثانى فانه يتمثل فى تكليف الدولة بأن تجعل تحت يد كل انســان ما يستخدم فيه قدرته على التعمير ، وذلك بأن تنشر نطاق الملكيــة الفردية واسعا ، بشتى السبل ترغيبــا وترهيبــا ، حتى تقــيم بذلك الوضع الذى يطلبه الاسلام ، وتبتعــد عن الوضع الذى يخوف منه • والوضع الذى يطلبه هو أن يكون المال متداولا بين الناس جميعا ، والوضع الذى يخوف منه ، هو أن يكون المــال دولة بين الاغنياء خاصة ، فمهما كان سبب الاستحواز عليــه مشروعا ، فانه بوضعه الذى صار اليه يصبح غير مشروع ، « يقول الله تعالى معــللا قسمــة الفىء على وجــه خاص : « **كى لا يكون دولة بين الاغنيــاء منــكم** »(١)•

ومما تنبغى ملاحظته أن النص الكريم ما جاء بصورة النهى قائلا لا تجعلوا المــال دولة بين الاغنيــاء منكم ، كما أنه لم يجىء فى صــورة الامر قائلا : اجعلوا المــال متداولا بين الجميع ، فربمــا يؤول الامر بأنه للارشاد أو يؤول النهى بأنه للكراهة ، وانمــا جاء تحذيرا بصورة التعليل ليظهر أن الوضع فى ذاته هو المحظور وليس لآثاره فقط ، وهو ابلغ من مجــرد النهى وأقوى من مجــرد الامر(٢) •

فاحتجاز المــال لدى البعض وحرمان الاكثرية منه أمر محرم فى الاسلام ونقيضه المتمثل فى نشر نطاق الملكية الخاصة أمر مقرر ومطلوب فى الاسلام •

ولكن ما السبيل الى تنفيذ هــذا التوجيــه ؟

هل تسلك الدولة الى ذلك السبيل نزع ملكيات الاغنياء وتوزيعهــا على الفقــراء ؟

---

(١) سورة الحشر الاية رقم ٧

(٢) البهى الخولى ، الثروة فى ظل الاسلام ، مرجع سابق ، ص ١٣١

ان الاسلام لو نصح بهــذا لمــا كان أسلوبا انمائيا دافعا لجهود التنمية بالقــدر المطلوب ، ومن ثم فلم « يحدث فى تاريخ الاسلام ان اخــذ مــال غنى بغير رضاه وأعطى لفقير مهما اشتدت الحاجة ، وبلغت الفــاقة »(١) حتى يقول النبى صلوات الله وسلامه عليــه : « لالقين الله تعالى من قبل ان اعطى أحدا مال أحد من غير طيب نفس منه »(٢) .

وانما يسلك الاسلام اسلوبا لا يقوم على توزيع ما بيــد الأغنيــاء على الفقراء حتى يستوى الجميع فى الفقر ، وانما يقوم على خلق رؤوس اموال انتاجيه تملك للفقراء وتوقفهم فى صف الاغنياء ، حتى يستوى الجميع فى الغنى . وبهــذا السلوك يكون نشر نطاق الملكية الخاصة وسيلة لتحقيق التنميــة الاقتصادية ، لا وسيلة لتبديد طاقات الامة كما يفعل من يوزع اموال الاغنياء على الفقراء .

ولكن من أين لنــا بهــذا الفهم ؟ وما دليلنــا الذى يسانده ؟ ان هــذا الفهــم مستقى من سلوك الدولة الاسلامية على عهد النبى صلوات الله وسلامه عليه والخلفــاء الراشدين من بعده . فلقــد واجه النبى صلوات الله وسلامه عليه ، وضعا اقتصاديا يتمثل فى تركز الثروة فى يد فئة من المسلمين هى الانصار ، دون بقية المسلمين الذين يكونون المجتمع الاسلامى الاول ، وهم المهاجرون ، وواجه الصحابة من بعــده وضعا اقتصاديا يتمثل فى ملكية بعض المسلمين أموالا ضخمة ، وثروات كبيرة ، تجاوزت ثراء غيرهم بمسافات بعيدة ، وبمقــادير كبيرة .. « ومن هؤلاء عبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام ، وعثمــان بن عفــان وغيرهم »(٣) .

فكيف واجه الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكيف واجه الخلفــاء من بعد هــذه الاوضــاع ؟

---

(١) عبد الله كانون ، الملكية الفردية فى الاســلام ، المؤتمــر الاول لمجمع البحوث ، مرجع سابق ص ١٨٦

(٢) رواه ابن حبان فى الصحيح عن ابى سعيد الخدرى رضى الله عنه ، انظر الكنز ص ٤٥٨

(٣) الشيخ على الخفيف ، الملكية الفردية وتحديدها فى الاسلام ، مرجع سابق ص ١١٩

لقــد واجهوها بالسعى نحو ايجاد اموال جديدة ، وخلق مجــالات عمل اضافيــة يوجه اليهــا غير المالكين ليمتلكوا ، وتساعدهم الدولة بشتى الطرق القــانونة والمــادية .

بخصوص تصرف الرسول صلى الله عليه وسلم ، علاجا لوضع انقســام المجتمع الى فئة تتركز الثروة فى يدهــا (الانصار) لكنها فى حــدود قدرتهــا على العمارة ، وفئة لا تمتلك (المهاجرون) ، فانه سعى نحــو ايجــاد اموال جديدة تمثلت فيما أفاءه الله عليه من اموال بنى النضير ، نشربهــا نطــاق الملكية فى المجتمع . ولم يقم عليه الصلاة والسلام بتوزيع ما بأيدى الانصار على المسلمين جميعا ، وقد كان هــذا وضعا قائما منذ خمسة أعوام ، وما كان الانصار ليمانعوا فى ذلك ، بل لقــد سألوه ذلك فرفض عليه الصلاة والسلام ، فقــد روى البخــارى فى صحيحه عن ابى هريرة قال : قالت الانصار للنبى صلى الله عليه وسلم : أقسم بيننــا وبين اخواننا النخيل فقال صلوات الله وسلامه عليه : لا[1] .

ولو كان الاسلام يقر نزع ملكية الاغنياء التى هى فى حــدود قدرتهم على العمــارة علاجا للتفاوت ، لمــا أقر النبى صلوات اللــه وسلامه عليه هــذا التفاوت طيلة اعوام خمسة أو أكثر ، فى الوقت الذى لم يكن يجد فيــه أدنى معارضة لو فعل ، وكان ذلك سيكون بطيب نفس من الانصار ، أى أنه لا توجد عاقبة تخشى تتمثل فى سخط الاغنياء ، لكن الرسول صلوات الله عليه وسلامه لم يفعل ذلك ، لانه مشرع ، وحتى لا يكون ذلك طريقا يتبع من بعده ، وانمــا لجــأ صلوات الله وسلامه عليه الى الطريق التى يريد للمسلمين أن يتبعوها ، الا وهى ايجــاد مجالات جديدة وخلق رؤوس اموال انتاجية اضافية ، توجيه طاقات النــاس للعمل المنتج ، وتشجيعهم على الانتاج لا الى التطلع الى ما فى ايدى الاغنياء حقــدا وحسدا وتبديدا للطاقات فى هــذا السبيل . وتلك هى سيرته العملية عليه الصلاة والسلام تتمثل فى :

١ — دعا الناس الى احياء الموات باحاديث اوردناها .

---

(١) صحيح البخــارى ، طبعة دار الشعب جـ ٣ ص ١٣٦

والدعوة الى احياء الموات دعوة الى تعمير جـديد واحياء أرض ميتة تنمو بها الثروة العامة ، ويحمل تشجيع الدولة للافراد على الملكيـة الخاصـة واثارة حوافزها فى النفس ، فليس هو دعوة الى تثمير ما بايدى الناس من اموال ، بل دعوة الى استحداث ملكيات جديدة ، باستحداث عمارة جديدة • ولقـد كـان لدعوته كبير الاثر يدل على ذلك مارواه(١) اسـمر بن مضرس اذ قال : « اتيت رســول الله صلى الله عليــه وسلم فبايعتــه فقال : من سـبق الى ما لم يسبق اليه احد فهو له قال اسمر : « فخرج الناس يتعادون يتخاطون » ، اى يتنافسون فى العدو ليخط كلا منهم نصيبه من الارض التى يسبق اليها•

٢ — يرفع يد المحتجر بعد ثلاث سنين عن المورد الانتاجى الذى لا يقوم بعمارته خلال هذه المدة حتى يتيح الفرصة امام يد اقدر على العمل والعمارة •

٣ — وهو من قبل ذلك ومن بعده يدعو صاحب الملكية ان يحافظ عليها فلا يبددها وينضم الى ركب الفقراء ، بل ان باع عقارا او رأس مـال منتج فليكن هدفه من ذلك الحصـول على افضل منه ، فان لم يفعل فقد نزع البركة من هذا المـال ، لان البركة تتمثل فيما تدره الاموال الانتاجية من عائد ، فان حولها الى مال استهلاكى ضاع هذا العائد الدورى ، فكان هذا هو عـدم البـركة ، يقول عليه الصلاة والسلام « من باع دارا أو عقارا فلم يجعل ثمنه فى مثله كان قمينا ان لا يبـارك فيـه » وفى روايـة : « لا يبـارك فى ثمن ارض او دار الا ان يجعل فى ارض او دار »(٢) •

وعلى هذا الهدى النبوى سار الخلفـاء الراشدون ، يدعون النـاس الى العمل ويرشدونهم الى اعتقاد ملكيات جديدة ، باقطاعهم الارض ، ومساعدتهم على عمارتها ، والعمل فيها • يقول عمر بن الخطاب (ض) مرشدا المسلمين الذين ينالون اعطيات دورية من الدولة : « فلو انه اذا خرج عطاء أحد هؤلاء ابتـاع منه غنما فجعله بسوادهم ، فاذا خـرج عطاؤه ثانية ابتاع الرأس والرأسـين فجعله فيها ، فان بقى احد من ولده كان لهم شىء قد اعتقدوه(٣) ، فانظر الى طريقة

(١) رواه أبو داود أنظر الكنز الثمين ، مرجع سابق ص ٥٧ رقم ٣٧٣٦

(٢) يحيى بن آدم ، الخراج ، مرجع سابق ص ٧٩ ، ورواه أيضا الامام احمـد وابن ماجه .

(٣) البلاذرى ، فتوح البلدان ، مرجع سابق ، ص ٤٥٢

الادخار الذى يتحول مباشرة الى استثمار ، فيكون رأس مال ، فيضيف الى الدخل القومى ، ينشر نطاق الملكية الخاصة ، ويحقق التنمية الاقتصادية .

ويصدر عمر بن عبد العزيز أمرا تنفيذيا يقول فيه ، انظر من قبلك من أهل الذمة قد ضعف عن أرضه فأسلفه ما يقوى على عمل ارضه[1] .

وكان سيدنا عمر يستغل ارض الصوافى لحساب بيت المال مباشرة ، فلما كان سيدنا عثمان اقطعها اقطاع اجارة فزادت عائداتها من ٩ مليون درهم الى ٥٠ مليون درهم[2] .

تلك هى سبيل الاسلام فى اقامة التوازن بين فئات المجتمع ، سبيل تنزع الى أن يكون لكل فرد فى المجتمع ملكية ، ولا تسلك لذلك طريقا تجرد فيه البعض لتعطى البعض الاخر ، وانما تحافظ على ملكية من يملك ، وتساعد من لا يملك على ان يمتلك ، بخلق الفرص الجديدة امامه ، واغرائه على ان يبذل جهده فى الاضافة الى رأس مال المجتمع « يامعشر الفقراء اعملوا فقد وضح الطريق ولا تكونوا عالة على المسلمين » .

لقد علمنا الاسلام انه لا يعترف بابتداء الملكية الا اذا كان مصدرها العمل، ولا يحميها اذا تخلى عنها عمل صاحبها ، فان عجز من اقطع الارض عن عمارتها ترفع يده عنها لتبحث لها عن يد قادرة او تبقى ملكية عامة . وفى هذا اصدق الدلالة على أن الاسلام انما ينشر نطاق الملكية الخاصة بخلق ملكيات جديدة وليس بتوزيع الثروات القائمة . كما انه أبلغ دلالة على ان تنظيم الاسلام للملكية هو اداة لتحقيق التنمية الاقتصادية .

---

(١) أبو عبيد ، الاموال ، مرجع سابق ص ٣٥٨.

(٢) ابن رجب ، الاستخراج لاحكام الخراج ، المطبعة الاسلامية ، الحاج شكاره ، ط ١ سنة ١٣٣٤ هـ ، ص ٨

المطلب الثالث

أستخدام ثمرات الملكية فى الفكر الاسلامى وتحقيق التنمية الاقتصادية

مما سبق تبين لنا أن تنظيم الاسلام للملكية يؤدى فعلا الى تحقيق التنمية الاقتصادية ، وأنه تنظيم ملحوظ فى تصميمه ان تتحقق التنمية الاقتصادية فى ظله بمجرد الالتزام بهذا التنظيم ، أى أنه فى جوهره خطة لتحقيق التنمية الاقتصادية • تبين لنا ذلك من :

١ — قيام التنظيم على جناحين من الملكية العامة والملكية الخاصة •

٢ — اعتبار العمل هو الوسيلة المؤدية لنشوء واكتساب المليكة الخاصة •

٣ — تحديد الملكية الخاصة بقدرة الفرد على العمارة •

٤ — ضرورة نشر قاعدة الملكية الخاصة على أوسع نطاق ممكن •

غير ان طريقة الاسلام ونظامه فى استخدام ثمرات الملكية العامة والخاصة هى أوضح ما يظهر قدرة هذا التصميم ، بطريقته فى انفاق ثمرات الملكية ، على تحقيق التنمية الاقتصادية ، فما هى هذه الطريقة •

سيتكفل هذا المطلب ببيان هذه الطريقة فى فروعه الثلاثة الاتية :

الفرع الأول : استخدام ثمرات الملكية العامة •

الفرع الثانى : استخدام ثمرات الملكية الخاصة •

الفرع الثالث : جهاز تمويل التنمية فى الاسلام •

الفرع الاول — استخدام ثمرات الملكية العامة :

ان ثمرات الملكية العامة فى الاسلام تكون اهم الايرادات العامة التى تحصل عليها الدولة ، ويجمع الفقهاء على ان هذه الايرادات يجب أن تنفق فى مصالح المسلمين العامة ، ذلك ان « كل حق وجب صرفه فى مصالح المسلمين فهو حق على بيت المال »[1] الذى يضم تلك الايرادات ، ولو تتبعنا مصالح المسلمين التى كانت توجة اليها النفقات العامة فى الدولة الاسلامية الاولى على

(١) الماوردى ، الاحكام السلطانية ، مصطفى الحلبى ط ١ سنة ١٩٦٦ ، ص ٢١٣

يدى النبى صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين من بعده لوجدنا ان أغلبها يوجه لتحقيق التنمية وعمارة البلاد بصورة مباشرة او غير مباشرة(١) •

فما جعلت هذه الاموال تحت تصرف الدولة الا لتمكينها من القيام بواجب العمارة الذى يعنى تحقيق مصالح المسلمين ، اذ ان مصالح المسلمين ستتحقق بتحقيق رسالتهم على الارض ، ورسالتهم عليها هى عمارتها وعبادة الله تعالى بهذا الصنـــيع •

واذا كان الاسلام قد وضع فى يد الدولة ملكية الجماعة كنوع من الملكية العامة ، وهى تلك التى لا يجوز ان تملك ملكية خاصـــة فانه قد اوجب عليها ان تتخذ من الاجراءات ما يجعل تلك الموارد فى حالة تشغيل كامل حتى يتيسر للمسلمين الاســـتفادة منها ، ولمـــا كانت هذه الملكية تضم اهم موارد المجتمع ممثلة فى جزء كبير من الارض الزراعية الى جانب الغابات والمناجم والمحاجر ومحال المعادن وما يقوم عليها من صناعات استخراجية وتحويلية ، فان الانفاق الحكـــومى او العام يجب ان يحقق جعل هذه الملكيـــة فى حالة عطاء وانتـــاج ، ولا تكون كذلك مالم تتحقق التنمية الاقتصادية ، فثمـــرات الملكية العامـــة اذا مخصصة فى جانبها الاكبر لتحقيق التنمية الاقتصادية لانها هى مصلحة المسلمين الاولى • ويضع الاسلام ضمانا لتحقق ذلك ، عندما يجعل للافراد حق رقابـــة الدولة فى تصرفاتها فى ثمرات الملكية العامة ، ويحفزهم الى ممارسة هذه الرقابة بتقرير الشورى فى نظام الحكم من ناحية ، واشعارهم بان المـــال العام هـــو مالهم اولا وقبل كل شىء ، حتى ان الحس الاســـلامى لـــدى ابى ذرو عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنهما لا يحب ان يوصف المـــال العام بانه مـــال الله ويطلب ان يستخدم الحكام والافراد تعبير مال المسلمين،حيث أن ذلك يشعرهم بحقهم فيه وضرورة مراقبة التصرفات التى تقوم بها الدولة نيابة عنهـــم ، فتجد أبا ذر (ض) يطلب من معاوية ان لا يستخدم تعبير مال الله قائلا له : مايحملك على ان تسمى مال المسلمين مال الله ، فيقول معـــاوية : يرحمك الله يا أبا ذر ، أو ليس المال مال الله ؟ فيقول له أبو ذر فلا تقله ويقول معاوية : سأقول مـــال

---

(١) د• يوسف ابراهيم ، النفقات العامة فى الاسلام ، مرجع سابق ص ٢١٧ — ٣٠٧

المسلمين[1] ، فليس هناك جدال فى ان المال مال الله ، لكن ابا ذر يفضل الاستخدام الذى يوحى بحق كل فرد فى المال ، وفى رقابة انفاقه فى مصارفه الشرعية ، ويلمس نفس الحقيقة سيدنا عمر عندما يقول لعماله « لا يترخصن احدكم فى البرذعة او الحبل او القتب فان ذلك للمسلمين »[2] .

ومن ثم يضع الاسلام ضمانا لاستخدام ثمرات الملكية العامة فى تحقيق التنمية الاقتصادية التى تمثل كما قلنا اهم مصالح المسلمين .

الفرع الثانى — استخدام ثمرات الملكية الخاصة :

ماذا عن استخدام ثمرات الملكية الخاصة ؟ ان ثمرات الملكية الخاصة طبقا للفكر الاسلامى موجهة لاشباع مصالح المسلمين مثل ثمرات الملكية العامة ولكنها بترتيب معين ، حيث يبدأ فيها بسد حاجة المالك لها فى حدود الشريعة التى لا تبيح التقتير وتحرم الاسراف ، وتفرض القوامة والاعتدال فى الانفاق ، وبعد ذلك ينفق ما فضل من ثمراتها فى سد مصالح بقية المسلمين ، وكلا المصلحتين (مصلحة المالك ومصلحة غيره) مصلحة للمسلمين حيث أن الاسلام يقيم وحدة عضوية وائتلافا دقيقا بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ، حتى ليرى الناظر فى المصلحة العامة انها خاصة وفى المصلحة الخاصة انها عامة . فالجماعة يهمها امر الفرد واذا ضاع امرؤ وسط الجماعة فقد برئت منهم ذمة الله ورسوله ، والفرد يهمه امر الجماعة ويسأل عنها امام الله « من لم يهتم بامر المسلمين فليس منهم » .

فاذا سد الفرد مصالحه وحاجاته من ثمرات ما يملك فيجب عليه ان يوجه الباقى لديه لسد حاجة مصالح المسلمين ، يقول النبى صلى الله علية وسلم « من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان معه فضل زاد فليعد به على من لا زاد له .. قال أبو سعيد فذكر من اصناف المال ما ذكر حتى رأينا انه لا حق لاحد منا فى فضل » فهذا الهدى النبوى الكريم يوضح لنا

(١) البهى الخولى ، الثروة فى ظل الاسلام ، مرجع سابق ، ص ١١٧ ، نقلا عن تاريخ الطبرى ج ٣ ص ٤٢٥

(٢) أبو عبيد ، الاموال ، مرجع سابق ص ٣٨١ ، رقم ٦٦٣

ان الفرد عليه ان يقوم بسد حاجاته من ثمرات ما يملــك وما يفيض عن ذلك فهو فضل ، ولا حق لاحد فى فضل ، اى لا حق للفرد فى الفضــل الذى يوجــد معه بعد ســد حاجاته الخاصة ، وانما الفضل مشــغول بحق الجماعة ، ويجب ان ينفق فى سد مصالحها .

وهنا نجد انفسنا فى حاجة الى تحديد مفهوم الانفاق ، ومفهوم مصلحــة المسلمين ، حتى نتبين كيف يوجب الاسلام انفاق الفضل فى مصالح المســلمين ، وكيف ان ذلك يحقق التنمية الاقتصادية .

معنى الانفــاق :

لقد لحق بهذا اللفظ فى الحس الاسلامى المتأخر معنى لا ينطبق عليــه ، لقد اصبح المتبادر الى الذهن عند اطلاق كلمة « انفاق فى سبيل الله » ان تمسك بالمــال وتوزعه على الفقير والمســكين وذى الحاجة ، وذلك وان كان يدخــل فى معنى الانفاق الا انه لا يعبر عن مفهوم الانفاق فى الاسلام عندما يوجب انفاق الفضل فى سبيل الله ، بل ان مقصود الاسلام من الانفاق هو ما يفهمه الاقتصادى عندما يتحــدث عن الانفــــاق ، ان الانفــــاق فى الاســــلام يعــنى السلوك المدروس الذى يصــل بك الى توظيف الفضــل من مالك فى شــتى المجــالات أى استخدام الدخل فى الحصول على السلع الرأسمالية والاستهلاكية ، أى انفاق جزء من الدخل فى الحاجات الخاصة للاستهلاك وانفاق الجزء الاخــر فى شراء السلع الاستثمارية « الاستثمار » فليس انفاق الفضل فى الاسلام عملية تخلص من المــال ، وانما الانفاق فى الاسلام سلوك مدروس يصــل بك الى توظيف الفضل فى مجال من المجالات التى تسد حاجة من حاجات المسلمين .

اما مصلحةالمسلمين فانها تعنى كل ما يحقق الخير لهم ويسد حاجة مــن حاجاتهم العامة ، فانفاقك على تعليم ابنك مهنة الطب هو انفاق لسد حاجة عامة للمسلمين ، وبناء مصنع خاص ينتج سلعة مطلوبة للناس هو انفاق فى سد حاجة عامة للمسلمين ، يستوى مع تقديم المال للدولة لتنفقه فى سد حاجة الفقــــراء والمحتاجين ، فكلاهما حاجة للمسلمين وكلاهما يجب سده بل ان ترصدك الفرصة وانتظارك بالمال حتى تتاح ، هو انفاق فى سبيل الجماعه اذ هــو مال معد للانفاق فى سبيل الله . وبوضوح مفهوم الانفاق فى سبيل الله وحاجة المسلمين ، نسطيع

ان نتعرف على مقصود المصطفى صلى الله عليه وسلم من وجوب انفاق الفضل، أنه يعنى عدم حبس المـال الزائد عن حاجة الشخص عن الانفاق فى مجال مـن المجالات المحققـة لمصالح المسلمين بالمعنى الذى حددناه ، اى لا حق لاحـد فى اكتناز الفضل وليس فى ادخاره ، فيجب اذا استخدام الفضل فى مجال مـن مجالات الاسـتثمار اذا كان ذلك يحقق مصلحة المسلمين ، او انفاقه فى تمويل الحرب وتجهيز الجيش ان كانت تلك هى مصلحة المسلمين ، او تقديمه للفقراء والمسـاكين ان كانت تلك هى مصـلحة المسلمين ، فالظـروف متغيرة وتحقـق المصلحة رهن بتلك الظـروف .

ومن ثم فان الممنوع فى الاسلام هو حبس الفضل واكتنازه ، والمطلـوب هو انفاقه فى الاوجه السليمة اقتصاديا ، وقد يبنى الفرد بالفضل من ماله مصنعا فيكـون قد انفق هذا الفضل كما لو قدمه للدولة لتنفقه على الفقراء ، وربما كان الوجه الاول اكثر تحقيقا للصالح العام فيكون هو المقدم تحقيقا للمصلحة .

ودليل راينا هذا فى مفهوم انفاق الفضل يمكن استشفافه من قوله تعالى : ((**والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سـبيل الله فبشرهم بعذاب اليـم**))(١) فهـذه الآية تتوعد على امساك الاموال وعدم انفاقهـا فى سـبيل الله ، ومعنى ذلك وجوب انفاقها فى سبيل الله ، وهى تتفق تماما مع وجوب انفاق الفضل الزائد عن حاجة الانسان .

ولو لم يكن مفهوم انفـاق الفضل هو ما حـدده البـاحث من انفـاقه على مجالات الاستثمار او الاستهلاك سدا لحاجات المجتمع ، اى لو لم يكـن مفهوم انفاق الفضل هو تحريم الاكتناز لا الادخار ، لتعارضت الاية الكريمة والحديث الشريف مع الواقع الاسلامى فى صدر الاسـلام من ناحية ، ومع غيرها من الآيات والاحاديث من ناحية اخرى .

ذلك ان واقع الدولة الاسلامية شهد اغنياء كثيرين لم ينفقوا الفضل بمعنى تقديمه للفقراء والمساكين ، كما ان آيات القرآن تشهد بوجود أموال تنمو لـدى

---

(١) سورة التوبة ، الاية رقم ٤٣

(٢) الجامع الصغير ج ١ ص ١٧٩

الفرد حتى ليتركها بعد وفاته لتقسم بين ورثته ، مما دعا الى تشريع الميراث فى الاسلام ، كما أن الرسول صلى الله عليه وسلم عندما شرح لصحابته آية التوبة بخصوص الكنز قال لهم : «انما فرضت المواريث من اموال تبقى بعدكم» .

كل هذا يشهد بان انفاق الفضل فى الاسلام يعنى عدم اكتنازه وتوجيههنحو شتى مجالات الاستثمار اذا لم تكن هناك ضرورة تقتضى توجيهه نحو اغاثة المحتاجين .

الفرع الثالث — جهاز تمويل التنمية فى الاسلام :

مما سبق نكون قد توصلنا الى اداة الاسلام المالية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وهى الجهاز التمويلى للتنمية الذى يتمثل فى صورة « الفضل » من المال والذى لاحق للفرد فى اكتنازه بل يجب عليه أن يتلمس به مصالح الجماعة ليقوم بتحقيقها فى أى ميدان كانت تلك المصالح . ومن هنا فان الاسلام يستطيع بتوجيهاته هذه وتعليماته تلك أن يوفر التمويل اللازم لتحقيق التنمية وذلك بتعبئة الفائض الفعلى فى المجتمع وتوجيهه الى مجالات التنمية المتعددة ، فان كانت مصلحة المسلمين تتطلب توجيه الاموال الى ارساء قاعدة الصناعة الثقيلة فيجب على هذا الفضل « الفائض الاقتصادى » ان يتدفق مملوكا لاصحابه الى هذا المجال لبناء تلك الصناعات . وان كانت مصلحة المسلمين تتطلب استصلاح الاراضى لتحقيق الامن الغذائى فعلى هذا الفضل « الفائض الاقتصادى » ان يتدفق مملوكا لاصحابه الى هذا المجال لتحقيق هذا الفرض الكفائى . واذا كانت مصلحة المسلمين تتطلب بناء المستشفيات أو الجامعات أو دور السكنى فعلى هذا الفضل « الفائض الاقتصادى » ، أن يتدفق الى تلك المجالات للقيام بهذه الفروض الكفائية ، ومصلحة الجماعة هى المرشد وحيثما وجدت مصلحة الجماعة وجب على الفضل أن يتجه الى ميدان تحقيقها . وبذلك تستقيم المفاهيم الاسلامية ويتفق مفهوم وجوب انفاق ما زاد عن حاجة الفرد مع ضرورات التنمية وتحققها والتى تتطلب ادخار الاموال وولوج مجالات الاستثمار المختلفة بها .

ومما سبق يتبين لنا أن الدخل القومى الناتج من الملكية الخاصة والملكية العامة يجب أن نوجهه جميعه الى ميدان الانفاق لينفق عن آخره فى سد

حاجات الاستهلاك فى الحدود التى قررها الاسلام عندما منع التقتير وحرم الاسراف وفرض القوامة فى الانفاق • ومن ثم يتحدد لنا حجم الاستهلاك عند المستوى الذى يقرره الاسلام • وما بقى من الدخل القومى يجب انفاقه أيضا فى سبيل الله والمصلحة العامة ، أى فى مجالات الاستثمار التى تتطلبها مصلحة المسلمين • وهكذا نرى أن تنظيم الملكية فى الاسلام يمكن باتباعه من تحقيق التنمية الاقتصادية ، وهو يكفل تشغيل كل موارد المجتمع ، كما يكفل تعبئة الفائض الاقتصادى فى المجتمع ، كما أنه يعطى كل فرد الفرصة بأن يستخدم صلاحياته وامكانياته التى أودعها الله تعالى فيه بأسلوب يتفق مع فطرته ويحقق مصلحته ومصلحة الجماعة •

نتائج البحث

عقدنا هذا المبحث لبيان دور تنظيم الاسلام للملكية فى تحقيق التنمية الاقتصادية،وبعد تلك الرحلة التى طالت نوعا ما مع تنظيم الاسلام للملكية وأثره فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، نستطيع ان نضع النتائج التالية كبعض ما توصل اليه هذا المبحث من نتائج :

١ — ان اكبر شهادة على أن شكل الملكية المزدوج هو افضل شكل لها يحقق التنمية الاقتصادية ، هو اضطرار المجتمعات التى تؤمن بغيره من الاشكال للعودة اليه من الناحية الواقعية ، على أنها لا تستطيع ان تقيم توازنا بين النوعين من الملكية فيها •

٢ — ان فطرة الانسان تقوم على احساس الفرد بفرديته الى جانب احساسه بانتمائه الى بنى جنسه ، وهذان الاحساسان اقتضيا نوعى الملكية العامة والخاصة •

٣ — ان تقرير الملكية الفردية فى الاسلام اسلوب انمائى يستحث به الاسلام جهود الافراد ، مستغلا فيها حافز الطموح الذى هو من مقومات فردية الانسان السابقة •

٤ — ان طريقة اكتساب الملكية الفردية فى الاسلام تتزامن مع تحقيق التنميـة الاقتصادية تزامنا لا انفكاك له بحيث يكون اكتساب الملكية الخاصة لاى من الاموال الانتاجية ، هو فى نفس الوقت مساهمة فى تحقيق التنميـة . ذلك ان الاسلام لم يجعل لنشوئهـا ابتداء طريقا الا العمـل الذى ينقـل المورد الانتاجى من وضع لا يساهم فيه فى مضمار الانتـاج ، الى وضع المساهمـة فى ذلك .

٥ — وكما كان نشوء الملكية الفردية اسهاما فى التنمية فان دوامهـا وبقاءهـا يعنى دوام العطاء واستمرار الاسهـام فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والا فقـدت مبرر وجودهـا .

٦ — ان الدولة بمـا وضع الاسلام تحت يدهـا من موارد ، وبمـا اعطاها من حق الاشراف على القطاع الخاص ، مكلفـة بأن تجعل كلا النوعين من الملكية فى حالة تشغيل كامل ، فهى مسئولة عن جعل الملكية العـامة سواء فى صورة ملكية الجماعة ام ملكية الدولة فى حالة تشغيل بكل الوسائل المتاحة ، ومنهـا استخدام جهود الافراد عن طريق القيـام بالتكليف الملقى على عاتق الدولة بنشر نطاق الملكية بين الافراد ، ووسيلة ذلك مساعدتهم على اعتقاد[1] الملكية العامة وجعل الملكية العامة خير محقق لآمالهم فى هـذا السـبيل .

٧ — ان ثمرات كل من الملكية العـامة والملكية الخاصة تستخـدم على السواء فى سـد حاجات المجتمع الاسلامى ، وان اختلف ترتيب الحاجات التى يبـدأ بهـا كل نوع من الملكية .

٨ — ان الفضل عن الحاجة ، يجب انفـاقه فى سد حاجات المجتمع ، وان الانفـاق المعنى فى الاسلام يقصد به — بعد سد حاجات الاستهلاك — الانفـاق على سلع الاستثمار التى تبنى المجتمع وترفع مسـتواه ، وان المقصود اذن بانفـاق الفضل الذى كلف الاسلام به المسلمين هو عـدم الاكتناز المنهى عنه نهيـا صريحا بنصوص القرآن الكريم .

(١) اعتقـاد الشيء اقتناؤه ، المعجم الوسيط ، مرجع سابق ، مادة « عقد » جـ ٢ ص ٦١٤

٩ — ان الفضل هــذا هو ما يعرف باسم « الفائض الاقتصادى » الفعلى ، وانه فى الاسلام يقوم بدور « جهاز تمويل التنمية » حيث يتوجه هــذا الفضل — مملوكا لاصحابه — الى كل ميدان يرى الافراد من خــلال سياسة الدولة الموجهة أو الآمرة تبعا للظروف ، ضرورة توجهه اليه .

١٠ — ان تنظيم الاسلام للملكية اقدر وانسب انظمة الملكية لتحقيق التنميــة الاقتصــادية .

نتــــائج الفصــــل

عقــدنا هــذا الفصل لدراسة الخطوة الثانيــة التى يقدمهــا المنهج الاسلامى ضمن ما يقــدم من خطوات متعاقبة لتحقيق التنميــة الاقتصادية ، ولقــد كانت الخطوة الاولى وضع المرتكزات المتعقلة بوجود المجتمع الاسلامى نفسه ، ممثلة فى حسم الصراع المذهبى على أرض الاسلام ، ثم بناء الانسان المسلم على قيم الاسلام . ثم تحقيق الاخوة والتكامل الاقتصادى بين المسلمين . وجاء تنظيم الاسلام للملكية ليمثل الخطوة الثانية فى هــذا المنهج على أساس أن الاسلام يقــيم من تنظيمه للملكية اداة لتحقيق التنميــة الاقتصادية ، فهــذا التنظيم للملكية اذا هو جــزء جوهرى من المنهج الاســلامى لتحقيق التنميــة الاقتصــادية .

ونستطيع ان نلخص النتــائج التى تمخض هــذا الفصل عنها فيما يلى :

١ — انه اذا كانت الملكية وتنظيمها تحدد سمات كل نظام والقائمين بمسئوليات التنمية فيه ، فان النظام الاسلامى نظام مستقل لا يمت الى الاشتراكية ، ولا يقترب من الرأسمالية . ومن الخطأ البين وصفه بشىء من ذلك ، حيث أن له تنظيما للملكية يختلف كلية عن تنظيم كل من الرأسمالية والاشتراكية لهــا ، حيث تقوم هــذه الانظمــة على الملكية ذات الشــكل الواحد ، بينمــا يقوم الاســلام على الملكية ذات الشكل المزدوج .

٢ — يضم الشكل المزدوج للملكية الاسلامية نوعين من الملكية هما : الملكيــة العامة والملكية الخاصة ، لكل منهما مفهوم يختلف عن مفهوم مثيلتهــا فى الانظمــة الوضعية ، يقصر وصف العــامة أو الخاصة المعروف اليــوم عن وصف نوع الملكية الاســلامية ، حيث يقــيم الاسلام تناسقا بين النوعين لا تنفك فيــه احداهمــا عن الأخرى ، ان نظرت من وجه رأيت الملكية الخاصة وان نظرت من الوجه الآخر رأيت الملكية العــامة ، فى نفس النمط المتناســق •

٣ — هــذا التنظيم المتناسق لم يجىء اعتباطا او لذاته ، وانمــا جاء ليكون أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث تخلقت وتشكلت الملكية الخاصة لكى تكون فى نشوئهــا وطريقــة انفــاق ثمارها ، محققة للتنميــة الاقتصادية فى كل خطــوة من هــذه الخطــوات • وكذلك كانت الملكية العــــامة •

٤ — يقرر الاسلام ان يبذل من بيدهم نوعى الملكية « الفضل » الذى يمثل « الفــائض الاقتصادى الفعلى » فى المجتمع ، بحيث يمثل جهــازا لتمويل التنميــة الاقتصادية •

٥ — تنظيم الاسلام للملكية بالصورة التى رأيناها ، يقطع بأنه جانب جوهرى ، من جوانب تحقيق التنمية الاقتصادية وأداة هــامة من ادوات تحقيقهــا ، وانه خطوة لا تقل اهمية فى المنهج الاسلامى عن الخطوة الاولى التى قامت على ارساء المرتكزات الثلاثة التى تناولها الفصل الاول ، وهــذه المرتكزات وهــذا التنظيم الملكية ينقلانا بصورة طبيعية الى الخطوة الثالثة فى منهج الاسلام الانمــائى ، تلك الخطوة التى تتمثل فى استراتيجية الاســلام للانتــاج ، وهى التى يحقق بهــا الاشباع المباشر لحاجات المواطنين تتويجا لمــا سبق فى الفصلين السابقين ، وتلك الاستراتيجية هى التى سنتناولها باذن الله وتوفيقه فى الفصل التالى •

الفصـــل الثـــالث

استراتيجيـــة الانتـــاج فى الاســـلام

تمهيـــد :

تمثل استراتيجية الانتاج الاسلامية ، الحلقـة الاخيرة فى المنهج الاسلامى لتحقيق التنمية الاقتصادية ، فقـد بدأ بحسم الصراع المذهبى ، والصدع بأمر الله تعالى بأنه « **ان الحكم الا لله ، أمر أن لا تعبدوا الا اياه ، ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون** » ثم ثنى بتربيـة الفرد وبناء الانســان على القيم التى تجعل منه ذلك الانسان الوسطى الصالح للبنـاء والتعمير ، ثم دعا الى الاعتصام بحبل الله وتحقيق التكامل والتكافل بين المسلمين ، ليجعل منهم آمة عظيمة القدر ، كبيرة الامكان ، ثم انتقل الى ميدان تنظيم الانتـاج فبـدآ بتنظيم الملكية على نحو يستجيب لفطرة الانسان ، فقرر اقـامة تآلف متين ، وتوازن دقيق بين الملكية الخاصـة والملكية العـامة ، يعطى المجتمع فوائد كل منهما ويجنبه مساوىء الشكل الواحد للملكية ، فيجعل من هـذا التنظيم أداة من أدوات تحقيق التنمية الاقتصادية . وأخـيرا ينتهى منهج التنميـة الاسلامى الى وضع استراتيجية للانتاج ، وتحقيقه فعـلا ، بالقدر الذى يحقق أعلى مستوى معيشى فى ظل الامكانيات المـادية المتاحة وفى ظل قيم الاسلام . وتتمثل هـذه الاستراتيجيةفيمـا يعرف اسلاميا باسم « حد الكفاية » لجميع المواطنين الذين يضمهم المجتمع ، تلك الاستراتيجية التى تستمد اساسهـا من تشريع « الزكاة » ركن الاسلام الاجتماعى ، وعموده الاقتصادى ، الذى يقف على قدم المساواة مع الصلاة والصيام والحج والايمـان باللـه ورسوله ، الامر الذى يبين مدى أصالة وجوهرية هـذه الاستراتيجية داخل البنـاء الاسلامى ، وانهـا فريضة واجبة الاتبـاع اسلاميا ، اذ ان أية استراتيجية أخرى (حتى لو نجحت بمقاييس الفكر الاقتصادى الحديث) فرفعت متوسط الدخل الفردى الى الحد الذى يسود العالم المتقـدم اليوم ، فانهـا لا تحقق هـدف الاسلام

من التنمية الاقتصادية ، الا وهو سد حاجة جميع المواطنين فعلا ، لا فى المتوسط . أى القضاء على الفقر نهائيا ، وهذا الهدف غير متحقق حتى فى أعلى البلاد دخلا ، وأكثرها تقدما ، اذ الفقر ما زال يعشش فى بعض انحاء الولايات المتحدة الامريكية بصورة يفزع لها ومنها كبار الاقتصاديين(١).

ان منهج تحقيق التنمية الاقتصادية فى الاسلام ، تتصاعد مستوياته وتتجمع روافده ، حتى تنتهى الى المظهر النهائى لها ، والذى يتمثل فى البرنامج الذى يضعه الاسلام لتحقيق « حد الكفاية » ذلك المفهوم الاسلامى المحدد والمشتق من فريضة الزكاة ، ركن الاسلام الاجتماعى ، ومن فريضة التكافل العام ، ومن تنظيم الاسلام للملكية ، فكل هذه أدوات قد حشدها الاسلام فى برنامجه لتحقيق « حد الكفاية » ذلك البرنامج الذى أطلقنا على تنفيذه فى هذا المبحث عنوان « استراتيجية الانتاج فى الاسلام » تلك الاستراتيجية التى خصصنا لها هذا الفصل من هذا الباب الذى يدرس « منهج التنمية الاقتصادية فى الاسلام » وسيتكفل هذا الفصل اذا بتوضيح موقف الاسلام من الانتاج وممارسته . فلسفته الكامنة وراء القيام به . أهدافه ومكانته . يجيبنا ضمنا على الاسئلة التى يثيرها كل باحث فى الانتاج فى الفكر الاقتصادى ، فما هو الانتاج ؟ ولماذا يتم الانتاج ؟ ومن المسئول عن القيام به ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، لمن ننتج ؟ ومن ناحية ثالثة وأخيرة ، ماذا ننتج ؟

وسيتم هذا البيان وذلك التوضيح فى مباحث الفصل الثلاثة الاتية :

المبحث الاول : الانتاج ومكانته فى الاسلام .

المبحث الثانى : « حد الكفاية » استراتيجية انتاج فى الاسلام .

المبحث الثالث : استراتيجية « حد الكفاية » والواقع العملى للامة الاسلامية .

---

(١) هيلبرونر ، كيف نبنى المجتمع الاقتصادى لتحقيق التنمية ، مرجع سابق ، ص ١٥ . ويقدر هيلبرونر نسبة زيادة الفقر فى امريكا بين سنتى ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ بـ ٦٪ عما قبلها .

المبحث الاول

الانتــاج ومكانتــه فى الاســلام

تمهيـــــد :

يحتل الانتاج مكانة كبيرة فى حياة المسلم ، وفى نظرية الاسلام ، فهــو سلوك المسلم فى حياته الدنيــا ، التى وجد فيهــا ليعمرهــا بالعمــل ، ويعبد الله تعــالى بالانتاج ، فالانتــاج ومزاولته عبادة فى ذاته ، ووســيلة للقــيام بغيره من العبادات ، « لولا الخــبز ما صلينــا ولا عبدنا ربنا » وهو من قبل ذلك وسيلة لحمــاية المجتمع المسلم ورد العدوان عنه ، وهو من قبل ومن بعد ، تكليف من الله تعالى للفرد والمجتمع على السواء ، يزاوله الفرد وتقــوم به الدولة .

وفى هــذا المبحث سنتعرف على مكانة الانتــاج فى الاسلام ، واهميته ، ودور الدولة فى العملية الانتاجية ، وذلك من خلال المطالب الثلاثة التى يتكون منهــا وهى :

المطلب الاول : مفهــوم الانتاج فى الاسلام .

المطلب الثانى : أهمية الانتاج فى الاسلام .

المطلب الثالث : المسئولية عن الانتاج فى ظل الاسلام .

المطلب الاول

مفهــوم الانتــاج فى الاســــلام

الفرع الاول ــ ايجاد المنفعــة المعتبرة ومفهوم الانتاج فى الاسلام :

يقول الامام على كرم الله وجهه لواليه على مصر فى كتاب تكليفه « استوص بالتجار وذوى الصــناعات وأوص بهم خيرا ، المقيم منهم والمضطرب بماله ، والمترفق ببدنه ، فانهم مواد المنافع وأسباب المرافق »[1] فهنــا تقــرير من الامام على بأن التجــار والصناع ، وهم من يزاولون العملية الانتاجية اساسا ،

(١) الامام على ، نهج البــلاغة ، مرجع سابق ، جـ ٣ ص ٩٩

الى جانب غيرهم من المنتجين انمــا تجب العناية بهم ورعاية شئونهم بسبب ما يسفر عنه نشاطهم من منافع للنــاس ، فالعمل الذى يمارســه هؤلاء هو الانتــاج ، والذى يتمخض عنه هــذا العمل هو « المنافع » • وعليــه فــان الانتاج هو مزاولة النشاط الذى يؤدى الى ايجاد المنفعــة ، سواء تمثلت تلك المنفعــة فى صورة مادية من امثال ما يقــدمه الصناع من مواد طبيعية فى اشكال اكثر اشباعا لحاجات البشر ، أم تمثلت فى أمر معنوى مثل ما يقــدمه التجــار من منافع مكانية بنقل السلعة من مكان الى مكان ، أو منافع زمانية بنقل الســلعة من زمان الى زمان ، حيث يقول الامام على رضى الله عنه تكملة للنص السابق عن التجار والمنفعــة ، انهم « جلابها من المبــاعد والمطــارح »[1] وســواء تمثلت المنفعــة فى خدمة يقدمها الانسان ببدنه أو بفكره وعقله ، يقول ابن تيمية « بذل منافع الابدان يجب عند الحاجة ، كما يجب عند الحاجــة تعليم العلم وافتاء النــاس ، واداء الشهادة ، والحكم بين الناس » ، فالانتاج اذا هو مزاولة العمل المؤدى الى ايجــاد منفعة ايا كان شكل المنفعــة • غير أنه — ككل مفهوم اسلامى — فان هــذه المنفعة كى يكون ايجادهــا وتيسيرهــا انتاجا ، لابد أن تكون معتبرة شرعا ، والا فان ممارسة ايجادها يعتبر تبديدا للموارد لا انتاجا ، فقيام التــاجر بنقل الخمر من مكان الى آخر لا يعتبر ايجادا لمنفعة مكانية ، وتخزينهــا لا يعــد منفعة زمانية ، وقيام الصانع بعصر العنب وتحويله خمرا ، لا يعد ايجادا لسلعة تشبع حاجة ، وتحقق نفعا ، لان كل هــذه المنافع المتصورة من هــذه الاعمال غير معتبرة فى الاسلام ، ومن ثم فايجادهــا سواء تمثلت فى سلعة مادية أم خدمة ، لا يعتبر انتاجا فى مفهوم الاسلام •

فما هو تعريف الانتاج اذا فى المفهوم الاسلامى ؟ انه يعنى : استخدام القدرات التى اودعها الله تعالى فى الانسان فى معالجة الموارد المــادية التى أودعهــا الله تعالى فى الارض ، او استخدامها مجردة ، فى ايجاد منفعه معتبرة من الشريعة الاسلامية ، ومن ثم فان تعريف الانتاج الذى يقــدمه الاقتصاد التقليدى والذى يعتبر الانتــاج هو « خلق المنفعــة » بصورة مطلقة ، تعريف لا يقره الفكر الاسلامى ، وانمــا يضيف اليه قيد اعتبار الشريعة الاســلامية

(١) المرجع السابق ، ج ٣ ص ٩٩

لهــذه المنفعة ، فان كانت كذلك كان ايجادهــا انتاجا ، وان لم تكن كذلكلم يكن ايجادهــا انتاجــا .

ولكن لمــاذا نشترط اعتبار الشريعة الاسلامية للمنفعة حتى يكون ايجادها انتاجا ؟ ان هــذا القيد فى مفهوم الانتاج فى الاسلام ناشىء من وصف النشاط الانتــاجى ، باعتباره عبادة الله سبحانه وتعالى ، والله تعالى لا يعبد بمعصية ، فاذا كان النشــاط الذى يزاوله فــرد من الافراد محرما فى الاســلام فان ما ينشــأ من هــذا النشــاط لا يكون انتاجا ، والحاصــل منه غير متقوم فى الاسلام . اذ ان « كل نشاط مادى أو دنيوى يباشره الانسان هــو فى نظر الاسلام عبادة طالمــا كان مشروعا ، وكان يتجه به الى اللهتعالى (١) : « ذلك أن الخلق لم يخلقوا الا للعبــادة « **وما خلقت الجن والانس الا ليعبــدون** »(٢) فاذا كلفوا بنص آية أخرى « **هو أنشأكم من الارض واستعمركم فيهــا** »(٣) بممارسة الانتاج طبقــا لشروط الشريعة ، كانت هذه الممارسة عبادة الله تعالى من غير شك ، فضلا عن الاحاديث التى نصت مباشرة على أن العمل فى رعى الابل ونصب الخيام وبناء البيوت والسعى على العيــال من أفضــل أنواع العبادة(٤) . وانما كان العمل عبادة لانه تحقيق لمقصود الله تعــالى من عباده ، ولانه يؤدى الى تمكين الانســان من اقامة الصــلاة ، يقول تعالى فى حديثــه القدسى : « انما نزلنــا المــال لاقام الصلاة »(٥) ومن هنــا نفهــم تساؤل مالك بن نبى « كيف أصلى وأنا جائع » .

ولقــد رؤى الامام محمد الباقر يتصبب عرقا من جهد العمل فقيل له يرحمك الله ، أرأيت لو جاء أجلك وانت على هــذه الحال ؟ فقال : يكون قــد

---

(١) د. محمد شوقى الفنجــرى ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٦٥

(٢) سورة الذاريات ، الاية رقم ٥٦ (٣) سورة هود ، الاية رقم ٦١

(٤) انظر المطلب الثانى من المبحث ٢ من الفصل الاول من الباب الثانى .

(٥) رواه أحمــد والطبرانى .

جاءنى وأنا فى طاعة من طاعات الله(١) ، ويقول سيدنا عمر (ض) ما من موضع يأتينى فيه الموت أحب الى من موطن أتسوق فيه لاهلى ، أبيع وأشترى(٢) ، فكل هذه الممارسات والتى تنتهى بايجاد منفعة فى شكل سلعة أو خدمة هى عبادة لله تعالى ، أو بعبارة اخرى هى انتاج فى المفهوم الاسـلامى . فكيف لا يكون اعتبار الشريعة للمنفعة جزءا من مفهوم الانتاج فى الاسلام ؟

الفرع الثانى ــ عبادة الله تعالى بالانتاج وأثرهـا فيه :

ان اشتراط اعتبـار المنفعة من قبل الشريعة الاسلامية كى يكون ايجـاد المنفعة انتاجا يلقى بظلاله على سلوك المسلم ازاء العملية الانتاجية ، ويجعل شعوره وسلوكه هو شعور وسلوك من يعبد الله تعالى ، ويختلف بالتـالى عن شعور وسلوك غير المسلم ، وممارسة الانتاج فى ظل هـذا الشعور يترتب عليها ما يلى :

١ ــ يشعر المسلم باحترام عميق للموارد التى يزاول بهـا الانتـج ، ينبع هـذا الاحترام من شعوره بأن هـذه الموارد قد خلقت لتؤدى مهمـة فى هـذه الدنيـا ، وان خلقهـا لم يكن عبثا ، ومن ثم فهى جديرة بالاحترام ، وان لا تبدد فيمـا لا يفيـد ، وان يستفاد من كل ذرة منهـا فى عمارة الارض وسد حاجات البشر ، قياما بواجب العبادة . وكلما اتقن الانسان دوره فى العملية الانتاجية ، وكلما رفع من كفاءته ، وكلما طور فى أسلوبه الى الافضل ، كلما كان أكثر عبادة للـه تعالى .

يقول المصطفى صلوات الله وسلامه عليه « من قتل عصفورا عبثا عج الى الله يوم القيامة يقول : يا رب ان فلانا قتلنى عبثا ولم يقتلنى منفعة »(٣) فالقتل منفعة أو عبثـا لا يفترقان لدى العصفور ، ولكن موارد الثروة مهمـا بلغت من قلة الشأن لا يصح ان تبدد فيمـا لا يفيـد ، أو تكون موضعا للعبث بها ، احتراما لهـا ناشـئا من مخلوقيتها لله سبحانه وتعالى .

(١) محمد باقر الصدر ، اقتصادنا ، مرجع سابق ، ص ٥٧٤
(٢) الغزالى ، احياء علوم الدين ، مرجع سابق ، ص ٥٧ جـ ٢
(٣) رواه النسائى وابن حبان فى صحيحه ، انظر الكنز الثمين ، مرجع سابق ، ص ٥٨٥ رقم ٣٨٥٢

٢ — وهــذا يضفى على مفهوم الانتــاج فى الاسلام اضافة جــديدة تتلخص فى ان يحافظ الفرد على موارد الثروة اثناء قيامه بالعملية الانتاجية ، وان يستخدمها بالاسلوب الذى يحقق اعلى انتاجية ممكنة ، فمن يستخرج من رطل القطن مترا من نسيج معين مثــلا يكون أكثر عبادة لله تعالى ممن يستخرج منه نصف متر من نفس النسيج ، لان الثــانى قد بدد جــزءا من الموارد التى خلقهــا الله تعالى ليتحقق بهــا هدف معين ، لا ليساء استخدامها .

٣ — قيــام المنتج بتعهــد المرافق بالصيانة والتحسين ، فذلك ضرب من احترام النعمة ، او هو اثر احترامهــا وتقديرها وشكر المنعم بها ، ويقابل ذلك ان اهمالهــا ضرب من الجهل بهــا ، وبأثرهــا فى مقومات الامة ، وهو لا يفضى الى انقطاع منفعتهــا فحسب ، بل يجر الى ضعف الامة وذهاب الدولة .

الفرع الثالث — جانبا الانتــاج — الاجتماعى والفنى — فى الاسلام :

لا ينتهى تحديدنا لمفهوم الانتاج فى الاسلام قبل أن نتبين الجانب الذى يختلف فيه الاسلام عن غيره من المذاهب الاقتصادية،اذ المعلوم أن هناك جانبين للانتــاج جانب اجتماعى وجانب تكنيكى فنى ، أما الجانب الاخير فهو لا يختلف من مجتمع لاخــر لتعلقه وخضوعه للقوانين العملية التى لا تختلف من بلد الى بلد بينمــا جانب الانتاج الاجتماعى هو الذى يختلف باختلاف المذهب الذى يعتنقه المجتمع[١] .

وبخصوص الجانب الاول من الانتاج فان المذهب الاسلامى يقف منه موقفا واضحا حيث يقول المصطفى صلوات الله وسلامه عليه بخصوصه « أنتم أعلم بشئون دنياكم » ويكتفى الاسلام بأن يطلب بذل الجهــد والمثابرة لاكتشاف القوانين التى تخضع لهــا العمليــات الفنية للانتــاج من أجــل تطبيقهــا والاستفادة منهــا آمرا أن يؤخــذ كل شىء بقــانون تثميره الخاص الذى تنقــاد به غلته ، وتبلغ عليه أقصى ما يقــدر لها من مضاعفة الكمية وتحسين النوع « **قد جعل الله لكل شىء قدرا** »[٢] أى نظما وسننا تنظم علاقتــه بكل

---

(١) د. محمد شوقى الفنجرى ، المدخل الى الاقتصاد الاسلامى ، مرجع سابق ص ٤٥ — ٤٦

(٢) سورة الطــلاق ، الاية رقم ٣

ما فى الكون ، من أخذه بسنته أقبلت عليه السنة — ولا بد — بما لها من اخلاف الرزق ومكنون الثروة ، ولقد بلغ من اطراد ذلك أن جعله الله قانونا منقادا لكل من عمل به واستغله بحقه ، مؤمنا بالله أو غير مؤمن « **من كان يريد الحيــاة الدنيا وزينتها نوف اليهم أعمالهم فيهاوهم فيها لا يبخسون**»[١]وفى نفس السورة « **وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصــلحون** »[٢] وقد ذكر المفسرون من معانى الظلم فى الآية الكريمة « الشرك بالله » ووجهوا المعنى الى أن الله — جل شأنه — لا يخلف سننه مع من يصلحون بها دنياهم ، ولو كانوا أهــل شرك • وواضح ان هــذا التأويل يفسر لنــا انقيــاد ســنن الطبيعة لاهل الغرب على ما هم فيه من اثم وبعد من الله[٣] •

فقوانين الانتاج الفنية يوجهنا الاســلام الى البحث عنها ويطالبنا باستخدامها عند اكتشــافها • وما أوضح التكليف بذلك فى الحديث الشريف المذكور « انتم أعلم بشئون دنياكم » وما ابلغ التوجيه الى اخذ كل شىء بقانون استثماره الذى ينقاد به فىالتمثيل الذى ضربهالمصطفى صلوات الله عليه اذ يقول: « بينما رجل راكب على بقرة التفتت اليه فقالت : لم اخلق لهذا خلقتللحراثة »[٤] فقول البقرة هذا هو مقول سنن الله تعالى ، التى تحظر ان يستعمل الشىء فى غير ما خلق له ، وليس بمقول اللسان • فهو توجيه بليغ الى اخذ كل بشىء بقــانونه الذى تنقاد به غلته ، وتبلغ عليه اقصى مايقدر لها من مضــاعفة الكم ، وتحســين النــوع •

اما الجانب الاقتصادى والذى يختلــف من مجتمع لاخــر تبعا للــمذهب الاقتصادى الذى يعتنقه المجتمع ، فان الاسلام ينظمه من ألفه الى يائه ، حيث

---

(١) ، (٢) سورة هود ، الايتــان رقم ١٥ ، ١١٧

(٣) البهى الخولى ، الثروة فى ظل الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٣٦ ، ٣٧

(٤) رواه البخارى فى صحيحه عن ابى هريرة ، طبعة دار الشعب ، ج ٣ ص ٢٣٦

يحدد اهدافة ، ويحدد علاقة المنتج بما ينتجه وعلاقة الدولة بالانتاج ودورها فيه الى آخر ما سنقف عليه فى هـذا الفصل بمشيئة الله تعالى •

وهكذا نصل الى تحديد مفهوم الانتاج فى الاسلام تحديدا واضحا لننطلـق منه الى بقية اجزاء دراسة الانتاج فى الاسلام •

المطلب الثانى

اهمية الانتاج فى الاســـلام

الفرع الاول — الانتاج ومكانته بين انواع العبـادة :

يقول النبى صـلوات الله وسـلامه عليه « العبادة عشرة اجزاء تسعة منها فى طلب الحلال »[1] وطلب الحلال هو السعى فى مناكب الارض التماسـا للرزق من خباياها ،بزراعة ارضها واستخراج معادنها وتداول خيراتها • اى اسـتخدام القدرات التى اودعها الله تعالى فى الانسان فى معالجة الطبيعة التى سخرها الله له من اجل ايجاد المنافع التى تشبع حاجاته • أى طلب الحلال هو الانتاج زراعيـا كان او صناعيا او فى قطاع الخدمات •

هذا الانتاج — كما بينا فى المطلب السابق وفى غير موضع — عبادة من اجل العبادات ، ويبين لنا حديث هذا الفرع ان الانتاج يمثل من بين العبادات التى خلق الانسـان ليقوم بها على الارض ، يمثل ٩٠٪ تسعين جزءا من المـائة جزء ، فلقد خلق الانسان ليعبد الله تعالى لا لشىء آخر ، وطـريقة العبادة لا يحددها غير الله فى الاســلام ، فهو الذى يبين لعبده كيف يعبـده ، بواسطة رسوله صلوات الله وسلامه عليه المبلغ عنه ، ولا يملك المسلم ان يبتكر من نفسه عبادة يعبد بها ربه ، وابتكاره فى هذا الصـدد مردود وغير مقبول ، فلا يعبد ربنـا سبحانه وتعالى الا بما بين وبلغ عنه رسوله • وها هو ذا عليه الصلاة والسلام يبلغنا بان ١٠٪ من عبادة الانسان لربه تتمثل فى الصلاة والصـيام والزكـاة

---

(١) أورده أبو عبد الله الوصابى ، انظر كتابه ، البركة فى فضل السعى والحركة ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ط ١ عام ١٣٥٤ هـ ص ٢٩

والحج ، و ٩٠٪ من عبادة الانسان لربه تمثلها مزاولة الانتاج على هدى الاسلام وتطبيق منهجه فيه .

الفرع الثانى — الانتاج وبناء الدولة :

لم يعط الاسلام للانتاج تلك المكانة اعتباطا وانما اعطاه اياها لما له من اثر فى حياة الامة وبناء المجتمع والدولة . فبدون قيام الجماعة بالانتاج على افضل الاحوال لن يكون لها وجود حقيقى ، بل لعله لن يقوم لها كيان من الاساس ، وان قام لم يلبث ان ينهار . يقول الامام على كرم الله وجهه : « من طلب الخراج بدون عمارة اخرب البلاد ، واهلك العباد ، ولم يستقم امره الا قليلا »(١) .

ولاثر الانتاج هذا جعل الاسلام انتاج كل ما تحتاج اليه الجماعة الاسلامية فرض كفاية على كل انسان قادر على الوفاء بشىء من ذلك ، وفرض الكفاية فى الاسلام اهم وممارسته افضل من ممارسة فرض العين . يقول امام الحرمين والنووى وجماعة من العلماء ان القيام بفرض الكفاية افضل من القيام بفرض العين لان فرض العين كالصلاة والصيام اذا تركه اثم وحده واذا فعله أسقط الاثم عن نفسه لا غير ، وفرض الكفاية اذا ترك اثم كل المكلفين من المسلمين ، فاذا فعله احد ، اسقط الاثم عن نفسه وعن جميع المسلمين وقام فيه مقام المسلمين اجمع فلاشك فى رجحانه » (٢) .

والقيام بكل ما تحتاج اليه حياة الجماعة على هذا فرض كفاية على كل قادر من الافراد والدولة ايضا ، فاذا عجز الافراد عن مشروع معين او عن القيام بالانتاج فى مجال معين فان المشروع او ذلك المجال يصبح فرض عين على الدولة تلتزم بالقيام به »(٣) .

---

(١) نهج البلاغة ، مرجع سابق ، ج ٣ ، ص ٩٦
(٢) الوصابى ، البركة فى فضل السعى والحركة ، مرجع سابق ، ص ٩ ، ١٠
(٣) د. محمد شوقى الفنجرى ، المدخل الى الاقتصاد الاسلامى ، مرجع سابق، ص ١٤٠

وهذا الاهتمام بالانتاج ينبع من مبدأ اسـلامى هو ضرورة اسـتقلال الجماعة الاسلامية بانتاج كل المواد الضرورية صناعية كانت ام زراعية بحيث لا تحتاج لغيرها فى مادة ضرورية ، اى بحيث تحقق درجة من الاكتفاء الذاتى فى المجالات الاساسية ، بحيث يكون هذا مصـدرا من مصـادر قوتها يجنبها الاعتماد على الدول الاخرى ، واثر ذلك على بنائها ودرجة صلابته • (١)

وهذا يعيد الى ذاكرتنا اهمية المرتكز الثالث من مرتكزات المنهج الاسلامى فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، الا وهو ضرورة تحقيق التكامل الاقتصادى بين اقاليم الاسلام ، وهو اذ يذكرنا بذلك ينقلنا الى الفرع التالى الخاص بدور الانتـاج فى تحقيق استقلال الدولة الاسلامية •

الفرع الثالث ــ الانتاج وتحقيق الاستقلال :

اذا كان للانتاج دوره الاساسى فى بناء الدولة واسـتقامة امرها ، فان دوره فى تحقيق استقلالها وحفظ كيانها الدولى لا يقل عن ذلك اهمية • وينبع هـذا الدور للانتاج فى الاسـلام من مبدأ وضع الامة الاسـلامية فى التاريخ كشـاهدة على غيرها من الامم « **وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شـهداء على الناس ويكون الرسـول عليكم شهيـدا** »(٢) • ويوجب هذا الوضـع ان تكون الدولة الاسلامية مستقلة فى جميع شئونها لا سـلطان لاجنبى عليها ، ولا يكون ذلك ممكنا اذا كانت عالة على غيرها فى انتاج ما تحتاج اليه ، بل لقد مر بنا ان الاستقلال الاقتصادى جوهر الاستقلال السياسى • ولا يمكن لامة تابعة اقتصـاديا ان تكون حرة فى سياستها ابدا • ومن ثم فالتبعية الاقتصادية تتعارض مع وضع الامة الاسـلامية فى مقام الشاهد على الامم •

ان وجود التبعية الاقتصادية ينفى عن الدولة صفة الاسـلام حيث ان الاسلام يمنح اتباعه الشخصية الذاتية التى تميزهم ويابى عليهم ان يعيشوا

(١) د. راشد البراوى ، التفسير القرآنى للتاريخ ، دار النهضة العربية ، ط ١ عام ١٩٧٣ ، ص ٢٢ « بتصرف » •
(٢) سورة البقرة ، الاية ١٤٣

ذيولا لغيرهم من الامم ، يقول المصطفى صلوات الله وسلامه عليه « لا يكن احدكم امعه »(١) افترى ايكون للفرد التبعية وينهى عنها ويرضى ذلك للدولة والمجتمع ؟ اللهم لا .

ان المسلمين هم ذروة سنام المجتمع العالمي ، فهم الشهداء على الناس فكيف يسلم الشاهد زمام قيادته لغيره ويسلس له قياد التبعية .

ومن هذا المنطلق كانت التبعية الاقتصادية التى ينتجها اهمال الدولة للانتاج ، مناقضة لجوهر قيام الدولة الاسلامية برسالتها ، دون ان تكرهها ضرورات الحياة على غض الطرف والتهاون امام الاعتداء على مقدسات الاسلام ، كما هو حال الدول المسماة بالاسلامية اليوم .

لقد مر عمر بن الخطاب رضى الله عنه بالسوق يوما ، فوجد اغلب من فيه من غير العرب فجمع الصحابة وانكر عليهم هذا الوضع فقالوا : لقد اغنانا الله تعالى عن السوق بما فتح علينا . فقال رضى الله عنه : « والله لئن فعلتم ليحتجن رجالكم الى رجالهم ونساؤكم الى نسائهم » وهذا يعنى ان احتياج المسلم الى انتاج غير المسلم واحتياج المسلمة الى انتاج غير المسلمة أمر مخوف يحذر من وقوعه عبقري الاسلام ومهندس بناء الدولة عمر بن الخطاب .

وعدم الاحتياج الذي يطلبه عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا يكون الا بممارسة المسلم والمسلمة لعمليات الانتاج بما يحقق اكتفاء المجتمع ومن ثم استقلاله الاقتصادي حتى يتحقق له الاستقلال السياسى ، اي حتى يتحقق له وصف الاسلام ، فليس بمجتمع مسلم من يتبع غيره في شئون الفكر او السياسة او الاقتصاد .

وبهذا يتضح لنا جوهرية دعوة الاسلام الي ممارسة الانتاج ، وفرض ذلك على كل قادر عليه طوال حياته ، ومدى وجوب تنفيذ اوامر الاسلام الصريحة

---

(٢) رواه البخارى ومسلم .

فى ذلك عندما ما يقول الله تعـالى « **فامشوا فى مناكبهـا وكلوا من رزقه** »[١] ، « **فانتشروا فى الارض وابتغوا من فضل الله** »[٢] وعندما يقول النبى صلوات الله وسلامه عليه « **التمســوا الرزق فى خبايا الارض** »[٣] اى اطلبــوه من مخابىء الارض ، اطرافها وجنباتها ، ســهولها ووديانها ، جبالها واغوارها ، بحارها وانهارها ، واجعلوها تكشف عما تكنه من ثـروات وامكانيات وارزاق قدرها فيها خالقها وجعلها « ســواء للسائلين »[٤] .

المطلب الثالث

المسئولية عن الانتاج فى ظل الاســلام

الفرع الاول ــ اطراف المسئولية عن الانتاج :

علمنا من المطلب الاسبق ان الانتاج فى الاسلام يعنى استخدام القدرات التى اودعها الله تعالى فى الانسان فى معالجة الموارد المـادية التى اودعهـا االله تعالى الارض ، من اجل ايجاد منفعة معتبرة من الشريعة الاسلامية .

وعليه فان الذى يمارس الانتاج هو من يتوفر لديه عنصران جــوهريان فى الانتاج هما : القدرات الانسانية والموارد المادية .فاذا توفرت تلك العناصر لدى جهة كانت مسئولة عن الانتاج والقيام به فى الاسلام .

وهناك جهتان تتوفر لديهما تلك العناصر طبقا لتنظيم الملكية فى الاسلام : الجهة الاولى الافراد بصفاتهم الفردية وبما يمتلكون من موارد المجتمع التى ربطت بذواتهم تحت اسم « الملكية الفردية » . والجهة الثانية هى الدولة بما تضم من موارد مادية قرر الاسلام عدم تملكها ملكية خاصــة ، واوجب ان ترتبط بجماعة المســلمين او بدولتهم تحت اسم « الملكية العامة » .وبما تضــم من كفاءات

(١) سورة الملك ، الاية رقم ١٥
(٢) سورة الجمعة ، الاية رقم ١٠
(٣) الوصابى ، مرجع سابق ، ص ١٧ عن عائشة رضى الله عنها .
(٤) سورة السجدة ، الاية رقم ١٠

بشرية تتمثل فى اعضائها الذين ينتخبون من بين المسلمين ، وتجب طاعتهم ديانة ماداموا يطيعون الله ورسوله ، اى ينفذون الشريعة الاسلامية .

وهكذا يكون توزيع الملكية فى الاسلام الى عامة وخاصة ، قاضيا بضرورة وجود دولة أو سلطه معينة تأخذعلى عاتقها مهمة اقامة النظام الاسلامى باستخدام الطاقات العامة التى وكلت ادارتها اليها .

فوجود الدولة اذا امر ضرورى ، اذ الرجوع الى قوانين مفروضة يسلمها الجميع وينقادون لاحكامها امر واجب ، اذا خلا منه مجتمع لم يستقم امره[١].

والاسلام يفرض اقامة هذه السلطة ويكل اليها مهمة كبرى فى مجال الانتاج وغيره من المجالات التى يجمعها هدف عام يتمثل فى « اقامة العدل » « **ليقوم الناس بالقسط** »[٢] وقد طلبها النبى صلى الله عليه وسلم وهو بمكة فقال : « **رب ادخلنى مدخل صدق واخرجنى مخرج صدق واجعل لى من لدنك سلطانا نصيرا** »[٣] اى اجعل لى سلطة أنصر بها دينك وأقيم بها شريعتك [٤] . وقد اقامها عليه السلام بعد الهجرة ، وامر المسلمين باقامتها من بعده ، وان يحافظوا على انضوائهم جميعا تحت جناحها « عليكم بالجماعة فانما يأكل الذئب القاصية »[٥] واجمع الصحابه من بعده على اقامتها خلافة عنه « حراسة الدين وسياسة الدنيا به » [٦] .

وبهذا يثبت لنا ان المجتمع الاسلامى يتكون وجوبا من طرفين مسئولين هما : الافراد من ناحية ، والدولة الحاكمة من ناحية اخرى ، وتحت يد كل

---

(١) ابن خلدون ، المقدمة ، مرجع سابق ، ص ١٧٠
(٢) سورة الحديد ، الاية رقم ٢٥
(٣) سورة الاسراء ، الاية رقم ٨٠
(٤) ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ج ٣ ص ١٥٩ .
(٥) رواه احمد وابو داود والنسائى والحاكم ، الكنز مرجع سابق ، ص ٥٢٠
(٦) ابن خلدون ، المقدمة ، مرجع سابق ، ص ١٧١

طرف طاقات عليه ان يستخدمها فى الانتاج ، وهو مسئول عن ذلك « كلكم (افراد ودولة) راع وكلكم مسئول عن رعيته »(١) .

واذا كان موقف الدولة من النشاط الاقتصادى يتحدد بنوع التنظيم الذى يقدمه المذهب الذى يعتنقه المجتمع للملكية فيجعلها دولة متدخلة فى جميع اوجه الانتاج ، والافراد يعملون لديها ، وذلك عندما تكون « الملكية العامة » هى الشكل الوحيد ، ويجعلها تقف موقف الحياد من النشاط الاقتصادى عندما تكون الملكية الفردية هى الشكل الوحيد ، فانه عندما يتخذ تنظيم الملكية فى المجتمع شكل الملكية المزدوجة — كما هو الحال فى ظل الاسلام — فان تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى يتحدد بحجم الملكية العامة التى وكلت مهمة ادارتها اليها(٢) .

ومن ثم يكون شكل الملكية فى المجتمع هو المحدد لدرجة تدخل ومسئولية الدولة عن النشاط الاقتصادى فيجعل منها المنتج الوحيد او الحارس المراقب او المتدخل النشط .

ومن هذا يتبين لنا ان المسئول عن الانتاج فى الانظمة الرأسمالية هم الافراد اساسا ، وان المسئول عنه فى الانظمة الاشتراكية هو الدولة اساسا ، وان المسئولية عن الانتاج فى الانظمة الاسلامية(٣) موزعة بين الافراد والدولة .

وفى الفرعين التاليين نتناول مسئولية الافراد ثم مسئولية الدولة عن الانتاج فى الاسلام .

---

(١) رواه احمد والبخارى ومسلم وابو داود والترمذى ، الكنز ، ص ٢٠٤

(٢) للدولة حق التدخل الى مدى أوسع من ذلك بحكم مالها من حق الاشراف على استخدام الافراد لملكياتهم .

(٣) للاسلام مذهب اقتصادى واحد غير أنه يمكن ان يضم تطبيق هذا المذهب العديد من النظم ، أنظر فى ذلك د. شوقى الفنجرى ، المدخل الى الاقتصاد الاسلامى ، مرجع سابق .

الفرع الثانى — مسئولية الافراد عن الانتاج :

يقول النبى صلوات الله وسلامه عليه « لن تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن اربع خصال :

١ — عن عمره ، فيم افناه ؟
٢ — وعن شبابه ، فيم أبلاه ؟
٣ — وعن ماله ، من اين اكتسبه ؟ وفيم انفقه ؟
٤ — وعن علمه ، ماذا عمل فيه ؟ (١)

ولنمعن النظر فى هذا الحديث الشريف .. ما الذى يسأل الفرد عنه امام ربه سبحانه ؟ .

انه يسأل عن الامكانيات والطاقات التى اتيحت له — مادية وبشرية — كى يمارس بها عملا يقدم منفعة ، اى عملا منتجا ، اى انه يسأل عن مدى استخدام الامكانيات البشرية (ممثلة فى الطاقة البدنية « العمر والشباب » والطاقة الذهنية « العلم ») والامكانيات المادية التى جعلت تحت يده ، (ممثلة فى المال ، من اين اكتسبه وفيم انفقه ؟) .

وليس اكتساب المال وانفاقه الا الانتاج والاستهلاك .. وهما يتطلبان استخدام النوعين من الطاقات والامكانيات .

ولنمعن النظر فى الحديث مرة اخرى ، هل هناك عوامل للانتاج غير العوامل التى اشار اليها الحديث الشريف ؟ اللهم لا . فقد تضمن العنصرين المعروفين له « رأس المال والعمل » . ولقد جعل الفرد مسئولا عن استخدام العنصرين ، ومن ثم فهو مسئول عن القيام بالانتاج . وهنا تظهر لنا دقة الحديث وشموله ، وصدق المصطفى صلى الله عليه وسلم مع واقع الاسلام عندما قال : العبادة عشرة اجزاء تسعة منها فى طلب الحلال » (٢) اى فى ممارسة الانتاج .

---

(١) رواه البزار والطبرانى ، انظر الكنز الثمين ، مرجع سابق ص ٤٧٤ رقم ٣٠٥٠ .
(٢) ابو عبد الله الوصابى ، مرجع سابق ، ص ٢٩

وكل فرد فى ممارسته للانتاج يكون جــزءا من الهيكل العام للانتاج فى المجتمع ، وله تأثير عليه بالسلب والايجاب ،ويرشده النبى صلى الله عليه وسلم الى ضرورة ان تكون مساهمته فى ذلك ايجابية ، وليست سلبية ، حتى لا ينهدم جزء من البناء الاسلامى فيقول : انت على ثغرة من الاسلام فلا يؤتين من قبلك. فــاذا قام كل فرد بمسئوليته تلك ، فان عوامل الانتاج المتوفرة لدى القطاع الخاص ، ستكون فى حالة تشغيل كامل ، وتحقق مهمتها فى سد حاجة أصحابها ثم حاجات المجتمع ، وكلا الحاجتين حاجة للمجتمع فى الاسلام « **ولتسـألن عما كنتم تعملون** »[1] .

هــذه هى مسئولية كل فرد بصفته الشخصية عن الانتــاج والقيام به ، غير ان مسئوليته لا تقف عنــدها ، اذ هو بصفته فردا من مجموع أفراد المجتمع تقع عليه مسئولية اخرى بوصفه هــذا ، فبوصف الافراد اعضــاء فى جمــاعة ، يكون كل فرد منهم مسئولا من خــلال الجماعة وما نقيمه من تنظيمات عن سلوك غيره من الافراد فى ميدان الانتاج ، طبقــا لمهمة الامر بالمعروف والنهى عن المنكر الثابت بصريح القرآن . وطبقا لمفهوم المخالفة لقوله تعالى « **تلك أمة قد خلت لهــا ما كسبت ولكم ما كسبتم ، ولا تسألون عما كانوا يعملون** »[2] . فمفهوم المخالفة لعــدم مساءلة الجيل عن عمل الجيل الذى سبقه يفيــد مساءلته عن فعــل نفسه ، أى أن كل جيل من الامة مسئول مسئولية تضامنية عما يعمل ، وذلك هو مفهوم قول المصطفى صلوات الله وسلامه عليه . مثل القائم على حدود الله والواقع فيها ، كمثل قوم استهموا على سفينة فصار بعضهم اعلاها وبعضهم اســفلها ، فكان الذين فى اسفلها اذا استقوا من المــاء مروا على من فوقهم ، فقالوا : لو انا خرقنا فى نصيبنا خرقا ولم نؤذ من فرقنا ، فان تركوهم وما ارادوا هلكوا جميعا ، وان اخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعا »[3] .

(١) سورة البقــرة ، الاية رقم ٢٩
(٢) سورة البقرة ، الاية رقم ١٣٤ والاية رقم ١٤١
(٣) رواه البخارى ومسلم عن النعمان بن بشير (ض) انظر الكنز الثمين ، مرجع سابق ، ص ٥٣٢ رقم ٣٤٤٧

فتلك مسئولية الجماعة عن افرادها ، وهى تنشأ بسبب تأثير الجـزء على الكل ، والفرد على الجماعة ، وتسرى على جميع التصرفات الفـردية فى الاقتصاد والانتاج وفى الاخلاق والاداب وفى السياسة والحكم ، وغير ذلك من مجـالات •

ومن ثم يلقى الاسلام على الفرد مسئولية مزدوجة عن الانتـاج ، فهو مسئول عن استخدام طاقاته وممتلكاته البشرية والمـادية من ناحية ، ومسئول عن اسـتخدام غيره من الافراد لمـا لديه من طاقات ، وما يملك من امكانيات • وجزء كبير من المسئولية الاخيرة تتمثل فى رقابة الافراد لا للغير المتمثل فى الافراد الاخرين ، وانمـا للغير المتمثل فى الدولة نفسها ، فالافراد بوصفهم أعضـاء الجماعة مسئولون عن سلوك الدولة الانتاجى ، وتدخلها المباشر وغير المبـاشر فى الانتاج ، ذلك الذى سنتحدث عنه فى الفرع التالى •

ألفرع الثالث ــ مسئولية الدولة عن الانتـاج :

الدولة فى الاسلام مسئولة عن الانتاج مسئولية مضاعفة ، فهى مسئولة عن قيادة النشاط الاقتصادى فى المجتمع ، وتوجيهه الوجهة التى تحقق العمـارة والتنمية ، اذ يجتمع فى يدهـا معظم ثروات المجتمع الحاكمة والمسيطرة ، تلك الثروات التى منع الاسلام من دخولها تحت السيطرة الفردية ، واهمها الثروات المعدنية ، وما يقوم عليها من نشاط استخراجى ، الى جانب غيرهـا من الاموال التى تكون تحت يد الدولة مملوكة لهـا أو لجماعة المسلمين ، الامر الذى يتيح لهـا أن تقيم قطاعا عاما قادرا على قيادة النشاط الاقتصادى فى المجتمع ، وتوجيهه نحو تحقيق التنمية الاقتصادية ، وهى مسئولة أيضا عن قيـام الافراد بواجباتهم على أكمل وجـه •

فالصورة الاولى من مسئولية الدولة عن الانتاج ، تتمثل فى مسئوليتها عن القيـام به بصورة مباشرة ، أى تدخلهـا بوصفها منتجا يأخذ على عاتقـه مهمة ممارسة الانتاج ، فى معظم واهم قطاعات الاقتصاد القومى •

وعن طريق هذه الصورة تتمكن من مباشرة الصورة الثانية من مسئوليتها عن الانتاج ، وذلك بتدخلها غير المباشر فيه باستخدام حقها فى الاشراف على ممارسة القطاع الخاص للانتاج ، ومراقبتها لاستخدام موارد وطاقات المجتمع التى وضعها المذهب الاقتصادى الاسلامى تحت تصرف الافراد ، اذ هى — أولا وقبل كل شيء — موارد وطاقات الجماعة .

وبهذه القدرة التى تمتلكها الدولة فى الاسلام من السيطرة على القطاعات الحاكمة بطريق مباشر ، والسيطرة عن طريقها على بقية فروع النشاط الاقتصادى بطريق غير مباشر ، فان مسئولية الانتاج والقيام به ، وبالتالى مسئولية تحقيق التنمية الاقتصادية قد القيت فى الجزء الاكبر منها على عاتق الدولة . حتى ليمكن أن نقول — صادقين — ان الدولة تقوم باستخدام الامكانيات المتاحة للقطاع الخاص فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، كما نقول — صادقين أيضا — ان الدولة تسلك الى تحقيق التنمية الاقتصادية ، طريق نشر الملكية الخاصة على أوسع نطاق ممكن كأسلوب لتحقيق التنمية الاقتصادية(١) .

ومن هذا المنطلق فان تحقق التنمية الاقتصادية أو عدم تحققها ، رهن بقيام الدولة بدورها الانتاجى على أفضل وجه ، يقول الامام الغزالى « ان عمارة الارض وخرابها من الملوك »(٢) كما يقول ، ان خراب الارض من شيئين ، احدهما عجز الملك ، والثانى جوره »(٣) فالتخلف الاقتصادى اذا رزئت به أمة من الامم ، فانما هو راجع الى سلوك الدولة وعجزها عن القيام بدورها فى الانتاج من ناحية ، وعدم تحقيقها العدل بين الناس ، اذ جوهر العدل بينهم هو ان يصل الى كل فرد منهم نصيبه العادل من الثروة القومية ، وهى لن تستطيع ان تحقق ذلك الا اذا قامت بمهمتها الانتاجية على أفضل وجه ، بل ان تلك المهمة — تحقيق العدل بين الناس — هى المبرر الاساسى

(١) انظر المطلب الثانى من المبحث الثالث من الفصل السابق .
(٢) الغزالى ، التبر المسبوك فى نصيحة الملوك ، مكتبة الكليات الازهرية ، القاهرة ط ١ سنة ١٩٦٨ ، ص ٤٤
(٣) المرجع السابق ص ٥٤

لاعطاء الدولة هــذا الدور الهام فى ميدان الانتاج : كى توفر « حد الكفاية » لجميع المواطنين ، والذى سنرى أنه « استراتيجية الاسلام الانتاجية » •

ضابط التــدخل الحــكومى :

برغم ما عليه دور الدولة الاسلامية فى ميدان الانتاج من ســعة ، وما له من أهميــة ، وما يمثل من قدرة فانه ليس مطلقا ، ولا يمكن أن يكون طاغيا ، فهو أولا مراقب من قبل الافراد كما بينــا فى الفرع السابق ، وهو ثانيــا مقيد بحدود الشريعة الاسلامية التى قررت الملكية الخاصة وأوجبت احترامها ، بل كلفت الدولة أن تعمــل على نشر نطاقهــا اوسع انتشــار ممكن ، كى تتيح الفرصة امامهــا للقيام بدورها كأداة مثالية لتحقيق التنميــة الاقتصادية •

وعليه فان الدولة لا تملك الغــاء القطاع الخاص لتكون المنتج الوحيــد ، وأهميــة دورهــا ليس فى قدرة القطاع العام فحسب وانما فى قدرة القطاع الخاص كذلك ، ووجود الملكية المزدوجة توزيع للمسئولية على القطاعين ، والاسلام يعطى كل فريق حق الاشراف على الفريق الثانى ، حتى يتعاون نوعا الملكية معا ، فتتحقق التنمية بجهود كل من الدولة والقطاع الخاص •

نتــائج المبحــث

عقدنا هــذا المبحث كمدخل الى دراسة الانتاج واستراتيجية الاســلام فيه ، ولقد اعطانا هــذا المبحث النتائج التاليــة :

١ — ان للانتــاج فى الاسلام مفهوما يختلف — الى حد ما — عن المفهــوم الاقتصادى القــائم بيننا اليوم ، بسبب الاعتبارات الاسلامية التى تراعى فى كل سلوك اسلامى ، وان هــذا المفهوم يتمثل فى ان الانتــاج يعنى ، ايجــاد المنفعة فى صورة معتبرة اسلاميا •

٢ — ان الانتــاج يحتل مكانا بارزا فى سلوك المسلم ، حيث يمثل ٩٠٪ من نشاط المسلم فى عبادة ربه ، تلك المهمــة الاساسية والوحيدة التى خلق من اجلهــا الانســان •

٣ — ان الانتاج هو وسيلة الدولة لبناء وجودها ، وأداتهـا لتحقيق الاستقلال الاقتصادى فالسياسى ، وبالتالى تمكين الامة الاسلامية من الاضطلاع بدورها فى التاريخ وهو الشهادة على الامم .

٤ — ان تنظيم الاسلام للملكية يلقى بعبء القيـام بالانتـاج على كل من الفرد والدولة ، ويجعل لكل منهما مسئولية عن الانتاج بطريق مباشر يتمثل فى ضرورة مزاولتـه للانتاج ، وبطريق غير مباشر ، برقابته ومسئوليته عن حسن استخدام الطرف الاخر للموارد والطاقات التى تحت يده .

٥ — ان الله تعالى سائل يوم القيامة كل فرد عن سلوكه فى العملية الانتاجية ، عندما يسأله عن تصرفه فى عوامل الانتاج التى وضعت تحت يده بشرية كانت أم طبيعية ، ولن تزول قـدماه حتى يفرغ من المساءلة عن ذلك ، الامر الذى يجعل القيام بالانتـاج من أخطر المسئوليات التى القيت على عاتق كل فرد سواء مارس دوره من خلال القطـاع الخاص أم مارسه من خـلال القطاع العـام .

٦ — ان تحقق التنمية أو فشلهـا يرجع فى جوهره الى فشل الدولة او نجاحهـا فى القيـام بمهمتها ، فى الانتـاج المباشر والتدخل غير المباشر .

٧ — التدخل الحكومى لا يقلل من دور القطاع الخاص ، بل ان احـدى صوره تتمثل فى تشجيع القطاع الخاص ، بنشر نطاق الملكية الفردية على أوسع مدى ممكن ، فالمحافظة على الشـكل المزدوج للملكية شرط جوهرى ان تخلف فقـد المجتمع وصف الاسلام .

المبحث الثانى

« حد الكفاية » استراتيجية انتاج فى الاسلام

تمهيد :

سيجيب هذا المبحث — باذن الله تعالى — على سؤال هام من الاسئلة التى قلنا ان الاجابة عليها تمثل فلسفة الاسلام الانتاجية ، وهذا السؤال هو : لمن ننتج ؟

ونحن اذا سألنا الرأسمالية هذا السؤال فانها تقول انها تنتج للمستهلك الذى تنصبه فى فلسفتها سيدا للسوق ، يتحكم فى تحديد ما ينتج من السلع والخدمات وما لا ينتج . فان سألناها : كيف يتم له ذلك ؟ اجابت : عن طريق استخدام قدراته الشرائية ، أى عن طريق الطلب الذى يرفع السعر ، فتزيد أرباح المنتجين ، فيحفزهم ذلك الى انتاج السلعة المطلوبة . فان سألناها : اذا كان المستهلك لا يملك القوة الشرائية ، فهل له أن يشارك فى توجيه الانتاج بحيث يتم جزء منه لمصلحته ؟ اجابت : كلا ، ان رغبات هذا الفرد لم تصل الى مستوى الطلب ، حيث تنقصها القدرة الشرائية التى تجعل من الرغبة طلبا يلقى الاحترام ، ويتم الانتاج من أجله . فان سألناها اخيرا ، وماذا يفعل هذا المستهلك ؟ أجابت : لا دخل لنا به ، فنحن ننتج للسوق ، وهو خارج عن دائرته . والنتيجة النهائية لهذا الحوار تتلخص فى ان الانتاج الرأسمالى يتم لمصلحة من يملك القوة الشرائية ، لا لكل مستهلك أو بتعبير آخر « الحاجة فى الرأسمالية ليست مبررا كافيا لان يحصل صاحبها على جزء من الانتاج »(1)

فما هى اجابة الاسلام على تساؤلنا السابق ؟ اى لمن ننتج ؟

يقول الفكر الاسلامى : اننا ننتج لسد حاجة جميع المواطنين من السلع والخدمات الضرورية أولا ، ثم الحاجية ثانيا ثم الكمالية اخيرا ، واننا لا نكتفى بالملكية والعمل ، أو العمل وحده مبررا للتوزيع ، بل الى جانبهما تقف حاجة

(1) يوسف ابراهيم ، النفقات العامة فى الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣

الشخص مبررا كافيــا ، لان يحصل صاحبها على جزء من الانتــاج القومى ، فى حدود ما يحقق له مستوى كريم من العيش ، يطلق عليه فى الفكر الاسلامى « حــد الكفــاية » .

وبناء عليه فان حاجة المواطنــين ، سواء وجدت ما يدعمهــا من القوة الشرائية أم لم تجــد ، هى التى توجه الانتــاج ، وتحدد مسالكه ، حتى ولو لم تمتلك التعبير النقــدى داخل السوق ، وان الفكر الاسلامى يقيم من التنظيمات ويضع من التشريعات ، ما يجعل ذلك حقيقة واقعة ، ويحيل هــذه الفلسفة الى واقع منظور . وذلك من خــلال تنظيمه للملكية ، وتشريعــه للزكاة ، اللذان يتبلوران معــا فى تحقيق « حد الكفاية » والذى يقيم الفكر الاسلامى منــه « استراتيجية انتــاج اسلامية » هى الحلقــة الاخيرة فى المنهج الاسلامى لتحقيق التنميــة الاقتصادية .

وهــذا المبحث سيتكفل بتقديم التأصــيل النظرى لهــذه الاستراتيجية حيث يحدد لنــا مفهوم حــد الكفاية ، ثم عناصر الاستراتيجية التى تبنى عليه ، ثم الاسانيد المذهبيــة التى بنيت عليهــا هذه الاستراتيجية ، وذلك من خــلال المطالب الثلاثة الاتيــة :

المطلب الاول : مفهــوم حد الكفاية فى الاسلام .

المطلب الثانى : عناصر استراتيجية « حد الكفاية » .

المطلب الثالث : الاسانيد المذهبية لاستراتيجية « حد الكفاية » .

المطلب الاول
مفهــوم حــد الكفــاية فى الاســـلام

تمهيــــد :

لقــد شغل مفهوم حــد الكفاية حيزا من الفكر الاســـلامى لم يشغــله موضوع آخر ، فما من فقيه او مفسر ، وما من مطبق للشريعة من الحكام الا وله فى مفهوم « حد الكفاية » فى الاسلام اسهام . فلقد درس مفهوم « حد الكفاية »

من جميع الزوايا ، ولدينا من هذه الدراسات والآراء فضلا عن النصوص ما يتناول التحديد النظرى لحد الكفاية ، وما يتناول التحديد المادى له ، ومنها ما يتعلق ببيـــان المدى الزمنى الذى يأخذه التطبيق العمـــلى فى اعتباره • وسيحاول هذا المطلب ان يقف على تلك الزوايا التى تناولت النصوص والتطبيقات الاسلامية « حد الكفـــاية » منهـــا ، عسانا نخرج بتحـــديد مفهوم « حـــد الكفاية » فى الاسلام ، وذلك فى الفروع الثلاثة الاتيـــة :

الفرع الأول : التحديد النظرى لحد الكفاية •

الفرع الثانى : التحديد المـــادى لحد الكفاية •

الفرع الثالث : المدى الزمنى فى تطبيق حد الكفاية •

الفرع الاول — التحديد النظرى لحـــد الكفاية :

سنقوم باستعراض بعض النصوص والمواقف علها تضع بين ايدينا ما تحمله من مفهوم نظرى لحـــد الكفـــاية •

١ — لقد عبر النبى صلى الله عليه وسلم عن المدى الذى يتوقف عنـــده حق المسلم فى الاستفادة من امكانيات تشريع الزكاة ، بحيث يكون ما فوق ذلك ، تجاوزا للحـــد الذى يهتم الاسلام بتوفيره للفرد ، فقال عليه الصلاة والسلام : « ••• حتى يصيب قواما من عيش او سدادا من عيش »[١] •

ويعلق أبو عبيد على هـــذا النص فيقول : ان السداد أو القوام من العيش هو اوسع المفـــاهيم ، غير أنه لا حد له يوقف عليه ، ولا مبلغ من الزمان ينتهى اليـــه سداده وقوامه ، وقد تأول الذى يأخذ به على أن يكون له عقدة «ضيعة» تكون غلتهـــا تقيمه وعياله سنتهم »[٢] •

---

(١) أبو عبيد ، الاموال ، مرجع سابق ص ٣٢٩ ، رقم ٥٦٢

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٣٣ ، رقم ١٧٣٧

ومن هــذا النص وتعليق ابى عبيد رحمة الله تعالى عليه نخرج بما يلى :

(أ) ان ما يقوم النبى صلى الله عليه وســلم بتكليف الدولة ممثلة فى تشريع الزكاة ، بتوفيره لكل فرد هو المقدار الذى يحقق له القوام او السداد فى حيــاته .

(ب) ان هــذا السداد أو القوام من العيش هو ما نعبر عنه فى بحثنــا هــذا بأنه « حد الكفاية » الاسلامى .

(جـ) كون مفهوم القوام أو السداد من العيش ليس له حد يوقف عليــه ، ولا مبلغ من الزمان ينتهى اليه — وهو ما يأخذه عليــه أبو عبيــد رحمه الله — مقصود من النبى صلى الله عليه وســلم الذى أعطى جوامع الكلم . ذلك ان « حد الكفاية » يختلف من عصر الى عصر ، ومن مكان الى مكان ، وما كان المشرع للاجيال المتعاقبة والامكنــة المتعددة — صلوات الله وسلامه عليه — أن يحــدده بحــد يوقف عليــه ، ولا بمبلغ من الزمان ينتهى اليه كما يرغب أبو عبيــد رحمه الله تعــالى . وانمــا يضع صلوات الله وســلامه عليه القــاعدة والمبــدأ ، ويدع الباقى للمفكرين المسلمين ليحددوه على ضوء ظروف العصر والمكان .

٢ — ويوضح لنا عمر بن الخطاب (ض) مقصود النبى صلوات الله وسلامه عليه فيقول لعمــاله ، محددا ما يعطى للفــرد من الامكانيات التى توفرهــا الزكاة : « اذا اعطيتم فاغنوا ، كرروا عليهم الصدقة ، وان راح على احــدهم مائة من الابل »(١) .

٣ — ويفقه فقهــاء الاحناف دلالة النصين السابقين فيقررون ان « حــد الكفاية » هو حد الغنى ، اى ما يخرج بالشخص من صفة الفقر والاحتياج الى صفة الغنى بمقاييس العصر ، فيقول الامام محمد بن الحسن « وعلى الامــام أن يتقى الله فى صرف الاموال الى المصارف فلا يدع فقــيرا الا اعطاه من

(١) المرجع السابق ، ص ٧٤٨ رقم ١٧٧٧

الصدقات حتى يغنيه وعياله ، وان احتـــاج بعض المسلمين وليس فى بيت المـــال من الصدقات شىء ، اعطى الامام ما يحتاجون اليه من بيت مال الخراج »(١) وكذلك يقول فقهـــاء الشافعية : ان المحتاج يعطى ما يخرجه الى حـــد الغـــنى وهو ما تحصل به الكفاية »(٢) .

فهـــذا هو « حد الكفاية » من الناحية النظرية ، هو ما يجعل المرء غنيـــا ويخرج به من صفة الفقر والاحتيـــاج ، وهو بتعبير النووى السابق « ما تحصل به الكفـــاية » غير ان الفكر الاسلامى لا يكتفى بذلك التحـــديد النظـــرى ، وانمـــا يتقـــدم خطوة اخرى فى هـــذا السبيل ، عندما يعمـــد الى تحديد « حد الكفاية » ماديا ، اى تحديده فى صورة حاجات معينة يمثل اشباعها تحقيقا لحـــد الكفاية ، فما هى هذه الحاجات ؟ ان ذلك ما سيحاول الفرع التالى ان يتعـــرف عليـــه .

الفرع الثانى — التحـــديد المـــادى لحـــد الكفاية :

لقـــد بين النبى صلى الله عليه وسلم — كما فقه من بيـــانه الفقهاء — ان حد الكفاية من الناحية النظرية ، هو حد الغنى أو السداد أو القوام من العيش . وداخل هـــذا البيـــان قام الفقهـــاء بتحديد تلك الحاجات التى ان اشبعت كان حـــد الكفاية متحققـــا .

١ — يقول ابن نجيم « تحل الزكاة لمن له دور وحوانيت تساوى نصـــبا وهو محتاج لغلتهـــا لنفقته ونفقة عياله ، وتحل للزارع اذا كان له ثوران ، لا ان زاد »(٣) .

٢ — يقول الامام محمد بن الحسن الشيبانى « اذا كان له دار تساوى عشرة آلاف لو باعها واشترى بألف لوسعه ، لا آمر ببيعهـــا »(٤) أى ويعطى

---

(١) السرخسى ، المبسوط ، مرجع سابق ج ٣ ص ١٨
(٢) النووى ، المجموع ، مرجع سابق ج ٦ ص ١٩٣
(٣) ابن نجيم ، البحر الرائق ، شرح كنز الدقائق ، المطبعة العلمية ، القاهرة ط ١ بدون تاريخ ص ٢٦٣
(٤) ابن عابدين ، منحة الخالق على البحر الرائق ، بهامش المرجع السابق ص ٢٦٣

من الزكاة . وقيل للامام احمد تكون للرجل الضيعة او باعها تكفيه . أيعطى من الزكاة ؟ قال : نعم[1] .

٣ — يقول الكاسانى : ثم قدر الكفاية ما ذكره الكرخى فى مختصره فقال ، لا بأس ان يعطى من الزكاة من له سكن وما يتأثث به فى منزله وخادم وفرس وسلاح وثياب البدن وكتب العلم — ان كان من أهله — فان كان فضل عن ذلك ما قيمته مائتا درهم ، حرم عليه أخذ الصدقة ، لما روى عن الحسن البصرى قال « كانوا يعطون الزكاة لمن يملك عشرة آلاف درهم من الفرس والسلاح والخادم والدار ، وقوله كانوا ، كناية عن الصحابة ، وهذا لان هذه الاشياء من الحوائج اللازمة التى لا بد منها ، فكان وجودها وعدمها سواء »[2] .

٤ — يقول عمر بن عبد العزيز : انه لا بد للمسلم من مسكن يسكنه وخادم يكفيه مهنته ، وفرس يجاهد عليه عدوه ، ومن أن يكون له من الاثاث فى بيته ، نعم ، فاقضوا عنه فانه غارم ، فلما قضى عن الغارمين قال : انظر كل بكر ليس له مال فشاء ان تزوجه ، فزوجه وأصدق عنه[3] .

٥ — يقول النووى بعد ان عدد اصناف الحاجات التى يدخل اشباعها ضمن حد الكفاية « وسائر ما لا بد منه على ما يليق بحاله من غير اسراف ولا تقتير »[4] .

ويتضح من هذه الآراء ان حد الكفاية لا يعنى توفير ضرورات الحياة من مأكل وملبس ومسكن فقط ، وانما هو أوسع من ذلك بكثير ، فهو المسكن

---

(١) ابن قدامة ، المغنى ، مطبعة الامام ، القاهرة ، بدون رقم أو تاريخ ج ٢ ص ٢٦٤

(٢) الكاسانى ، بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع ، مطبعة شركات المطبوعات القومية ، سنة ١٣٢٧ هـ ج ٢ ص ٤٨

(٣) أبو عبيد ، الاموال ، مرجع سابق ، ص ٧٣٨

(٤) النووى ، المجموع ، مرجع سابق ، ج ٦ ص ١٩٠

الواسع الجميل ، والمطعم الصحى ، والملبس اللائق ، والحلى المناسبة للمرأة ، والمكتبة العلمية لمن هو من أهل العلم ، والزواج لمن هو فى حاجة اليه ، وأدوات الانتاج اللازمة ، ووسيلة الانتقال المناسبة « ومن ملك كل هذا واحتاج فلا يكلف بيعه ، وانما يعطى من الزكاة كفايته »(١) .

أى أن حد الكفاية لا يقدر بقدر معين من الثروة ، وانما هو تيار متجدد من الدخل ينفقه الشخص — على نفسه ومن يعولهم — فى حاجاته المتجددة ، بصرف النظر عن حجم ثروته ، فالمهم كفايته بتغطية الحاجات السابقة والتى يمكن اجمالها فيما يلى :

١ — المطعم .
٢ — الملبس .
٣ — المسكن .
٤ — ادوات الانتاج اللازمة .
٥ — وسيلة الانتقال .
٦ — التعليم .
٧ — قضاء الديون .
٨ — الزواج .
٩ — النزهة أو السياحة .

وعلى ضوء الاسعار السائدة ، ومستوى المعيشة الذى تتيحه ظروف المجتمع يقوم الخبراء بتحديد تكلفة « سلة الاحتياجات » هذه ، ولا يترك التقدير لكل فرد ، حتى لا يكون متسما بالشخصية ، يقول الغزالى ، وللمحتاج فى تقدير الحاجات مقامات فى التضييق والتوسع ، حتى يرى نفسه محتاجا الى فنون من التوسع (فلا تترك له مهمة التقدير) وتقدير ذلك الى الاجتهاد(٢) « والاجتهاد فى الاسلام عمل الخبراء المتخصصين فى كل مجال » .

وربما يستبعد البعض ان يكون الزواج وقضاء الديون والنزهة من بنود حد الكفاية ، ولهذا يهمنا أن نذكر ادلة كل بند من هذه الثلاثة بالذات فى صورة سريعة ، فاما قضاء الديون فبنص آية الصدقات « والغارمين » وأما النزهة

---

(١) شمس الدين الرملى ، نهاية المحتاج ، شرح المنهاج ، عيسى الحلبى ، القاهرة ، بدون رقم أو تاريخ جـ ٢ ص ١٥٣

(٢) الامام الغزالى ، احياء علوم الدين ، مرجع سابق ، جـ ٣ ص ٤٠٦

فهى من مفهوم ابن السبيل ، فما ابن السبيل الا مسافر مجتاز ببلد الزكاة أو منشىء سفر مباح منها ولو للنزهة(١) واما الزواج فدليله فعل النبى صلى الله عليه وسلم والخلافة الراشدة من بعده ، اذ كانوا يعينون عليه • فقد جاء رجل الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : انى تزوجت امرأة من الانصار فقال: على كم تزوجتها ؟ قال : على اربع أواق •• فقال النبى صلى الله عليه وسلم : على أربع اواق ؟ كأنما تنحتون الفضة من عرض هذا الجبل ، ما عندنا فنعطيك ولكن عسى أن نبعثك فى بعث تصيب فيه(٢) • فهذا يدل على أن اعانة الدولة على الزواج كانت معروفة لديهم ، فجاء الرجل يطلبها ، ولما لم يكن لدى النبى صلى الله عليه وسلم مال ، فقد عمل على سد حاجته بوسيلة أخرى ، وهذا هو المهم • كذلك قام عمر بن الخطاب بهذا الواجب على الدولة ، فعن عاصم •• لما زوجنى عمر انفق على من مال الله شهرا ثم قال : « يا يرفأ احبس عنه »(٣) • ولو لم يكن ذلك واجبا على الدولة لما سمح عمر بذلك ، كما بينا ان عمر بن عبد العزيز أمر عماله بأن يصدقوا عن كل من يريد الزواج ولا يملك الصداق •

ذلك هو التحديد المادى الموضوعى لحد الكفاية فى الاسلام ، حيث يستطيع الخبراء ان يقدروا على ضوء ظروف العصر والوضع ما يتطلبه اشباع هذه البنود ، وترتيبها حسب اهميتها ان عجزت ظروف المجتمع عن اشباعها كلها ، الاهم فالاهم حتى يستوى الجميع فى الكفاف ان لم يكن غير ذلك•فان سمحت ظروف المجتمع تمتع جميع المواطنين بمستوى «حد الكفاية» هذا ، والذى يمثل مستوى يطمع فيه الكثير من مواطنى العالم المتقدم اليوم فلا يجدونه •

---

(١) فتح المعين ، بهامش اعانة الطالبين للسيد البكرى ، الحلبى ، القاهرة ط ٢ ، سنة ١٩٣٦ م ج ٢ ص ٩٤

(٢) الشوكانى ، نيل الاوطار ، المطبعة المصرية ، القاهرة ، ط ١ سنة ١٣٥٧ هـ ج ٦ ، ص ٣١٦

(٣) ابو عبيد ، الاموال ، مرجع سابق ، ص ٣٣١ رقم ٥٦٤

ولا يكتفى المفكرون المسلمون بهــذا القدر من دراسة « حد الكفاية » وانمــا يناقشون ما يسمونه المدى الزمنى الذى يجب تحقيق « حد الكفاية » فيــه وهذا هو موضوع الفرع التالى •

الفرع الثالث ــ المدى الزمنى فى تطبيق حد الكفــاية :

لقــد ناقش المفكرون المسلمون هــذه الجزئية نقاشا واسعا يطلب فى مظانة[1] ، ونكتفى هنــا بايراد مذهبين يتقاسمان معظم المفكرين وهما :

(١) المذهب الاول :

وهو مذهب الشافعى واحد القولين عن احمد بن حنبــل ورأى كثير من المجتهدين ، ويرى ان مدى الكفاية التى يحققها الاسلام بتشريع الزكاة هى كفاية العمــر ، بحيث يعطى المحتاج ما يجعله يخرج عن نطاق الاحتياج نهائيــا ولا يعود مستحقا مرة أخرى ، ويكون ذلك بتوفير العمل لمن يستطيعه ، باعطائه ادوات حرفته ، أو رأس مال تجارته أو اعطاء الفلاح قطعة من الارض •• الخ ومن لا يستطيع العمل يشترى له من العقارات أو الاصول الاستثمارية الاخــر المدرة للدخل ما يدر عليه دخلا سنويا يكفيه ويفى بحاجاته •

وأوضح من عبر عن هذا المذهب ممن اطلعت على آرائهم من الفقهــاء هو الامام النووى اذ يقول ما نصــه :

يعطيــان (الفقير والمحتاج) ما يخرجهما عن الحاجة الى الغنى ، وهو ما تحصل به الكفاية على الدوام ، وهذا هو نص الشافعى رحمه الله تعالى ، واستدل له الاصحاب بحديث قبيصة بن المخارق الهــلالى رضى الله عنه ••• حتى يصيب قواما من عيش او قال سدادا من عيش • قال اصحابنــا فاجاز رسول الله عليه وسلم المسألة حتى يصيب ما يسد حاجته فدل على ما ذكرنا •

---

(١) اورد الغزالى تلخيصا وافيا لهــذا النقاش فى كتابه احيــاء علوم الدين ؛ مرجع سابق ج ٣ ص ٤٠٤

قالوا : فان كانت عدته الاحتراف اعطى ما يشترى به حرفته أو آلات حرفته ، قلت قيمة ذلك أو كثرت • ويكون قدره بحيث يصل له من ربحه ما يفى بكفايته غالبا ، تقريبـــا • ويختلف ذلك باختلاف الحرف والبلاد والازمان والاشخاص •

وقرب جماعة من اصحابنا ذلك فقالوا : من يبيع البقل يعطى خمسة دراهم أو عشرة ، ومن حرفته بيع الجواهر يعطى عشرة آلاف مثلا اذا لم يتأت له الكفاية بأقل منهـــا • ومن كان تاجرا أو خبازا أو عطارا أعطى بنسبة ذلك ، ومن كان خياطا أو نجارا أو قصارا أو غيرهم من أهل الصنائع أعطى ما يشترى به الآلات التى تصلح لمثله ، وان كان من أهل الضياع يعطى ما يشترى به ضيعة أو حصة فى ضيعة تكفيه غلتهـــا على الدوام ، فان لم يكن محترفا ، ولا يحسن حـــرفة أصلا ولا تجارة ولا شيئا من انواع المكاسب اعطى كفاية العمر الغالب لامثاله فى بلاده ولا يتقدر بكفاية سنة(١) •

ويضيف شارح كتاب المنهاج للنووى أيضا الى النقطة الاخيرة فيقول : « وليس المراد باعطاء من لا يحسن الكسب ، اعطاؤه نقدا يكفيه بقية عمره ، بل اعطاؤه ثمن ما يكفيه دخله منه كأن يشترى له عقـــارا يستغله ويستغنى به عن الزكاه ، قال ، والاقرب ان للامام ان يشترى له ، وله الزامه بالشراء ، وعدم اخراجه عن ملكه(٢) •

(٢) المذهب الثـــانى :

وهو مذهب المالكية وجمهور الحنابلة وبعض الفقهـــاء الاخرين ويرى اعطاء المحتـــاج كفاية السنة فقط وحجتهم فى ذلك :

١ ــ ان النبى صلى الله عليه وسلم كان يدخر لاهله قوت سنة •

٢ ــ ان موارد الزكاة دورية فيعطى منها كل سنة دون حاجة الى ما فوقها(٣)

---

(١) الامام النووى ، المجموع ، مرجع سابق جـ ٦ ص ١٩٣ ــ ١٩٥

(٢) شمس الدين الرملى ، نهـــاية المحتاج الى شرح المنهاج ، عيسى الحلبى ، القاهرة بدون رقم أو تاريخ جـ ٢ ص ١٥٩ . أيضا هامش اعانة الطالبـــين للسيد البكرى مرجع سابق جـ ٢ ص ١٨٩

(٣) الغزالى ، احياء علوم الدين ، مرجع سابق جـ ٣ ص ٤٠٦

ويرى الباحث ان المذهب الاول هو الذى يعبر عن روح الشريعة الاسلامية وهـو المتفق مع حـديث قبيصة السابق الوارد فى الصحاح ، ومع قول عمـر ابن الخطاب اذا أعطيتم فاغنوا ، ومع امكانية قيـام استراتيجية الانتـاج على اساس من تحقيق حد الكفاية .

كما يرى الباحث انه لا حجية للمذهب الثانى فيما احتج به :

١ — ذلك ان الرسول صلى الله عليه وسلم وان كان يدخر لاهله قوت سـنة فانه لم يكن فقيرا بل كان يمتلك « فـدك »وسهاما من بنى النضير وغيرهمـا ، وكان يستغلها ويدخر من دخله قوت سنة وينفق الباقى فى مصـالح المسلمين ، فهو لم يخرج عن ممتلكاته فوق نفقة السنة ، وانما كان يمتلك ما يغنيه العمـر ، وهو ما يقول به المـذهب الاول . وليس للمذهب الثانى أية حجة بهـذا .

٢ — ان دورية الزكاة لا تعنى ان يقف لها افراد باعيانهم وينتظرونهـا كل عام ، وانما دوريتها وتكررها لتواجه الحالات الجديدة فقط .

واذا انتقضت حجج المذهب الثانى فقد سلم المذهب الاول ليعبر عن الفكر الاسلامى بهذا الخصوص ، وان كان يمكن الاستفادة من المذهب الثانى بخصوص من لا يحسن حرفة ويعجز عن ممارسة أى عمل ، فيمكن ان يعطى دخلا سنويا او حتى شهريا ، وان كان تقرير هذا الـدخل الشهرى او السنوى ما دام ثابتا يعنى كفاية العمـر .

وهكذا يضع لنا الفكرالاسلامى تحديدا واضحا لحد الكفاية الاسـلامى ، نظريا وماديا وزمانيا بحيث تستطيع الدولة بالعمل على تحقيقه ان تتخذ من ذلك استراتيجية للانتاج تطبقها لتحقيق التنمية الاقتصادية وهو ما سنقف عليه فى الاجزاء الاتية من هـذا الفصل .

المطلب الثانى

عناصر استراتيجية حـــد الكفاية

تمهيـــــد :

تتكون استراتيجية « **حد الكفاية** » كما يقرها الفكر الاسلامى من عناصر ثلاثة تتآلف هذه العناصر وتتساند من اجل الوفاء بهذه الاستراتيجية وجعلهـا حقيقة ملموسة يتمتع بثمارها كل المواطنين • وهذه العناصر تتمثل فى الاستفادة المثلى مما اتيح للجماعة من طاقات بشرية وامكانيات مادية بتنظيم خاص يقـره الاســلام • هذه العناصر الثلاثة التى عقـد لها هـذا المطلب ليجليها امـام انظارنا تتمثل فى :

١ — الهجوم المباشر على الفقــر •

٢ — فرض العمل على كل قادر •

٣ — تزامن الانتاج والتوزيع •

وسنتناولها على هذا الترتيب فى الفروع الثلاثة الاتية :

الفــرع الاول — الهجوم المباشر على الفقر :

يتمثل هذا العنصر فى توجيه الجهود مباشرة نحو الجماهير الخفيرة والتى يحتمل ان يعشش الفقر فى وكناتها اكثر من غيرها ، اى ان تسعى الدولة نحو الفقر لتقضى عليه ، حتى لو تمثل رجـلا لقتلته حقيقـة • ويكون ذلـك بتوجيـه كل الامكانيات التى يملكها المجتمع نحو انتاج السلع والخـدمات الضرورية اولا ، والتى يحتاجها كل انسان فى المجتمع ولا تستمر الحياة بدونها • ثم العناية من بعد بالسلع والخدمات الحاجية والتى تشق الحيـاة من غيرها ، ثم الاهتمـام بالسلع والخدمات الكمالية والتى تجمل بها الحياة وتهنأ(١) وما لـم يتوفر النوع

(١) Mahfooz Ahmed, Distributive Justice and Fiscal and Monetary Economics In Islam, Paper Presented at The International Seminar on Monetary Economic of Islam In Macca, October 1978, P. 16.

الاول من السلع والخدمات فلا يجوز توجيه الطاقات والامكانيات المتاحة نحو النوع الذى يليه •

ويعنى هذا العنصر اننا ننتج السلع والخدمات اللازمة لسد حاجة جماهير الناس لا لسد حاجة فئة معينة تحظى بالقدرة الشرائية ، فاستراتيجية حد الكفاية لا تعترف بالطلب موجها للانتاج ، وانما تعترف بحاجة البشر هدفا يتجه الانتاج نحو سدها ، حيث ان توفير حد الكفاية لا يقتصر على من يملك القدرة الشرائية ، وانما يعمد الاسلام الى تحقيقه لجميع الافراد سواء أكانت بيدهم القوة الشرائية ام لم تكن •

ومن ثم فان الحاجة فى الاسلام تقوم بدور ايجابى فى توجيه الانتاج بصرف النظر عن رصيدها النقدى وقوتها الاقتصادية : وعدم الالتزام بهذا العنصر فى الاسلام انما يعنى الاسراف المنهى عنه لما فيه من توجيه الطاقات والامكانيات الى مجالات أقل منفعة من غيرها ، وليس الاسراف الا توجيه الموارد الى مجال تحقق فيه نفعا اقل بدلا من مجال كانت ستكون فيه أكثر منفعة •

وهذا العنصر من عناصر استراتيجية حد الكفاية يقوم على ان المجتمع بطاقاته وامكانياته مسئول مسئولية خطيرة امام نفسه وامام الله تعالى ، عن توفير « حد الكفاية » لكل افراده وبخاصة هؤلاء الذين يعجزون بانفسهم عن توفيره • وعدم القيام بذلك خيانة للمجتمع وهى اشد انواع الخيانة • يقول الامام على فى هذا الصدد « ان اعظم الخيانة خيانة الامة »(١) ويقول أيضا : بئسا لمن خصمه عند الله الفقراء والمساكين والسائلون والمدفوعون والغارم وابن السبيل(٢) وهو يعنى عليه السلام مسئولية المجتمع ممثلة فى دولته وولى امره • واذا توفر هذا العنصر فقد قامت الاستراتيجية الاسلامية فى الانتاج على اهم واقوى دعائمها والتى تساندها بقية العناصر الثلاثة الاتية :

(١) نهج البلاغة ، مرجع سابق ، ج ٣ ص ٢٧
(٢) المرجع السابق ج ٣ ص ٢٦

الفرع الثانى — فرض العمل على كل قادر :

تمثل العنصر الاول من عناصر استراتيجية حـد الكفاية فى توجيه كـافة الامكانيات من اجل الهجوم المباشر على الفقر ، واهم المـوارد والطاقات التى يملكهـا المجتمع تتمثل فى عنصر العمل ، فهـو العنصر الفعـال فى اى تنميـة اقتصـادية ، ومن ثم كانت الاستفادة من كل طاقاته من أهم عناصر استراتيجية « حـد الكفاية » فى الاسلام .

ان الدولة عندما تسأل فى الاسلام عن توفير « حـد الكفاية » لكل انسان تعطى حق فرض العمل على كل قادر عليه ، وحتى يساهم بأكبر قـدر يستطيعه فى خلق تيار الدخل المتجدد والذى منه تسد حاجته اساسا ، وان لم يكفـه اعطى ما يحقق له تمام الكفاية . فقيامه بالعمل شرط مبدئى للاسـتفادة من « حـد الكفاية » حيث يقرر النبى صلى الله عليه وسلم ان من ينكل عن العمل وهو قادر عليه لا حق له فى ان يسـتفيد من « حد الكفايـة » لا تحـل الصـدقة لغنى ولا لذى مرة سـوى (١) « ولاحظ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب »(٢) .

فاولى ادوات تحقيق « حد الكفاية » استخدام الـدولة لعنصر العمل فى توفير حد الكفاية لصاحبه عن طريق نشر نطاق الملكية الخاصـة ، واتاحة فرصة التملك لكل قادر على استثمار ما يملك ، من اقطاع للارض الموات لاحيائهـا ، او توزيع الارض التى احيتها على القادرين لاستغلالها ، او تقديم راس المـال للقادر على مزاولة الانتاج فى اى قطاع انتاجى لديه فيه خبرة وله عليه قدرة . اى ان الفكر الاسلامى يقوم على اساس دفع الفقراء فى تيار الحياة الاقتصادية عن طـريق خلق فرص للعمالة ذات معنى ، اى فرص حقيقية . فالعمل فريضة على كل قادر وللدولة حـق اجباره على مزاولته ، وفى يدها اغـراؤه باسـتغلال غريزة الملكية الخاصة التى فطر عليها الانسـان .

يقول الله تعالى : وابتغ فيما آتاك الله الدار الاخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا» أى لا تنس الجزء الذى كلفت بعمارته من هذه الـدنيا ، فلكل فرد نصيب

(١) ابو عبيد ، الاموال ، مرجع سابق ص ٧٣٠
(٢) رواه الخمسة الا ابن ماجه وابو عبيد ص ٧٣٠

مكلف بان يبتغى بعمله فيه وجه الله وعبادته ، فلم يخلق الانسان الا ليعبد الله تعالى « وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون »[١] ومن هنا يفهم قول النبى صلى الله عليه وسلم « العبادة عشرة اجزاء تسعة منهــا فى طلب الحلال »[٢] فنصيب الانسان من الدنيا هو مسئوليته عن عمارة جزء منها بمزاولة العمل المنتج طلبا للحلال ، وهو يمثل تسعة اعشــار العبادة فى الاســلام •

وانطلاقا من هذا المفهوم يكون توفير العمل لكل قادر عليــه هو الــركن الاساسى فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، باستخدام « حد الكفاية » استراتيجية طريق وهدف لها ، ويكون بذل الجــهود من قبل الدولة فى تعبئــة كافة الطاقات البشرية المتاحة للمجتمع واستخدامها الاستخدام الامثل ، هو المسئولية الكبرى المــلقاة على عاتقها من الله تعالى والمــجتمع « فالامام الذى على الناس راع عليهم ومسئول عن رعيته »[٣] •

واذا تم للدولة تعبئة كافة الطاقات البشرية وامتزجت بالعنصر الاول مــن عناصر استراتيجية الانتاج فى الاســلام ، مهاجمــة الفقر بصــورة مباشرة ، امكن لها ان تقيم على الارض مجتمع المتقين الذى بينا معالمه من قبل ، وامكنها ان تلخص سياستها الاقتصادية فى : العمل على كل قادر والكفاية لكل انسان • مع ملاحظة موقفهــا من التوزيع وطريقته التى يحددها العنصر الثالث الآتى :

الفرع الثالث ـــ تزامن الانتاج والتوزيع :

يقوم هذا العنصر على شجب الاسلام لفكرة طالما آمنت بها استراتيجيات التنمية الحديثة ، تلك الفكرة التى تقول بضرورة تحقيق معــدلات نمو مرتفعــة يرتفع بسببها الدخل القومى ليتضــاعف كل عقد مثلا ، وعند ذلك تجرى عملية التوزيع فى صورة تساقط رذاذ التنمية على قاعدة الجماهير العريضة ، بصــورة

---

(١) سورة الذاريات ، الاية رقم ٥٦

(٢) ابو عبد الله الوصابى ، مرجع سابق ص ٣٩

(٣) رواه البخارى ومسلم ، انظر الكنز الثمين ، مرجع سابق ، ص ٤٠٢

تلقائية او باتخاذ بعض الاجراءات لا عادة توزيع ثمار التنمية • هـذه الفكرة يشجبها الاسلام ويؤمن بفكرة مؤداها تزامن الانتاج والتوزيع ، اى حـدوث التوزيع لحظة القيام بالعمليـة الانتاجية ، ويتحقق ذلك عن طريق العنصرين السابقين من عناصر استراتيجية « حـد الكفاية » وهما : فرض وتحقيق العمالة الكاملة ، وتوجيه كافة الامكانيات نحو اشـباع حاجات الجمـاهير الاساسية فالحاجية فالكمالية ، والتى يمثلهـا « حـد الكفاية » الاسـلامى •

فالاسلام لا يوزع ثمار التنمية اذا ، وانما يوزع امكانيات التنمية ، من عمل ، عن طريق توفيره لكل قادر ، ومن ملكية خاصة ، فينشر الاسلام نطاقها ، او ملكية عامة هى بطبيعتها منتشرة التـوزيع ، اذ هى فى خدمة الجميع بأصل نشأتها فى الاسـلام •

وبهذا يتحقق للاسـلام توزيع امكانيات التنمية ، فيتحقق تزامن الانتاج والتوزيع بحيث يكون انتاج سـلعة او خدمة ما ، يعنى فى نفس الوقت سـد حاجة من الحاجات •

أما نظرية تساقط رذاذ التنمية فقـد ثبت بعد ضياع عدة عقود من جهـود التنمية ان التساقط المتوقع لم يحدث وان الفقراء قد ازدادوا فقـرا بينمـا تضخمت ثروات الاغنياء واتسعت الفجوة بين الفئتين بدلا من أن تضيق (١) ومن ثم يتبين لنا ان القيام بالانتاج اولا ثم النظر فى توزيعه من بعد ، انما هى خدعة كبرى يخدع بها المستفيدون جماهير الفقـراء ، انتظارا لاعادة التوزيـع او انتظارا لتساقط رذاذ النمو فوق رؤوسهم • وتبدو الخدعة واضحة اذا تصورنا انه بذلت جهـود تنموية جبارة ادت الى مضاعفة الدخل القومى فى شـكل سلع وخدمات مثل القصور الفاخرة والعـربات المكيفة واليخـوت الفارهة واطنان الكافيار الشهية ، فكيف يمكن اعادة توزيع هذا الدخل المتضاعف بين جماهـير

---

(١) محبوب الحق ، ستار الفقر ، مرجع سابق ص ٥٠

المواطنين ؟ ان الفكر الاسلامى لا يشترك فى عملية خداع الجماهير هذه ، اذ هو ليس بالفكر البشرى الذى يميله الهوى الى طائفة او طبقة او فئة ، ومن ثم تقوم استراتيجيته فى التنمية الاقتصادية على تزامن الإنتاج والتوزيع . فيتم التوزيع لحظة تمام الانتاج ، بل ان التوزيع ليكاد ان يكون سابقا على الانتاج . فعندما توضع تحت يد الفرد امكانية سد الحاجة فاننا نكون قد قمنا بعملية التوزيع قبل الانتاج . ولعل الفكر الاسلامى هو الفكر الوحيد الذى يدرس التوزيع على مرحلتين ، توزيع ما قبل الانتاج وتوزيع ما بعد الانتاج . بينما دراسة التوزيع التى يعرفها الفكر الوضعى مقصورة على توزيع ما بعد الانتاج ، بل انها لا تعرف للتوزيع معنى الا توزيع ما بعد الانتاج[1] ، وتقسيم الدخل القومى الى ارباح وفوائد وريع واجور . بينما الفكر الاسلامى يكون قد قام بتوزيع ما يولد الاجور وهو فرض العمل ، وما يولد الريع وهو الارض ، وما يولد الربح وهو رؤوس الاموال الانتاجية .

تلك هى عناصر استراتيجية « حد الكفاية » ، اداة الاسلام واستراتيجيته الانتاجية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، تترابط ويشد بعضها أزر بعض ، فتوفر لنا القدرة على توفير « حد الكفاية » وتحقيق التنمية الاقتصادية .

المطلب الثالث

الاسانيد المذهبية لاستراتيجية حد الكفاية

تقوم استراتيجية «حد الكفاية» الاسلامية علىأسانيد من المذهبالاقتصادى الاسلامى ، فنظرته الى الموارد المتاحة للمجتمع ، ونظرته الى الانسان ومكانته ، ورأيه فى المشكلة الاقتصادية ، تمثل الدعائم المذهبية لاستراتيجية «حد الكفاية » وتتمثل هذه الاسانيد فى :

١ — عدم الايمان بفكرة ندرة الموارد .

٢ — حق الجماعة كلها فى موارد الثروة .

(١) محمد باقر الصدر — اقتصادنا — مرجع سابق ص ٣٩٥

٣ — التكافل المبنى على الاخوة بين المسلمين .

فهذة الاسانيد تجعل موقف الاسلام من فرض « حد الكفاية » لكل انسان فى المجتمع أمرا منطقيا وسياسة تفرض نفسها بصورة تلقائية . وسنتناول هذه الاسانيد الثلاثة فيما يلى :

الفرع الاول — موقف الاسلام من ندرة الموارد :

يؤمن الفكر الاسلامى بان الموارد التى أودعها الله تعالى فى باطن الارض وظاهرها ، تكفى لسد حاجة جميع البشر مهما تكاثروا وتضاعفت اعدادهم ، « انا **كل شىء خلقناه بقدر** »(١) ويوم ان خلق الله تعالى الارض فى يومين ، تفضل سبحانه فانزل البركة فيها ، وقدر فيها اقواتها فى اربعة ايام . قال تعالى : « **قل أئنكم لتكفرون بالذى خلق الارض فى يومين ، وتجعلون له اندادا ، ذلك رب العالمين ، وجعل فيها رواسى من فوقها ، وبارك فيها وقدر فيها اقواتها فى أربعة ايام سواء للسائلين** »(٢)

واذا كنا ننزه الله سبحانه وتعالى ، عن ان يعجزه شىء فى اى قدر من الزمن مهما قصر ، فاننا نلفت النظر الى ما يريد الله سبحانه ان يقرره ، من خلق الارض فى يومين فقط ، بينما تقدير الاقوات فيها يستغرق اربعة ايام . انه سبحانه يريد ان يقوى ايماننا بحقيقة ان موارد الثروة كافية تماما لسد حاجات البشر ، فلقد استغرق تقديرها اربعة ايام بينما عملية خلق الارض لم تتطلب غير يومين فقط .

والمسلم يؤمن تماما بكفاية موارد الطبيعة التى وضعت فى الارض بتقدير العليم الخبير ، لسد حاجة البشر جميعا ، واذا حدث نقص فى وقت من الاوقات او مكان من الامكنة ، فمرجعه الى عدم تطبيق استراتيجية « حد الكفاية » الاسلامية ، اما بتعطيل العنصر الثانى من عناصرها ، وهو ممارسة العمل بواسطة الجميع ، واما بتعطيل العنصر الاول وهو توجيه الامكانيات للقضاء على الفقر

---

(١) سورة القمر ، الاتية رقم ٤٩
(٢) سورة فصلت ، الايتين رقم ٩ ، ١٠

بصـــورة مباشرة • والاول هو الذى يعبر عنه القرآن الكـــريم بكفران النعمة والثانى هو الذى يعبر عنه بكثرة الظلم الانســـانى ، عندما يبين سبب الشـــقاء الانسانى مع أن الله تعالى امده بكل اسباب السعادة ، فيقول عقب ذكر تسخـــير الموارد الطبيعية من بحار وانهار وارض وحيوان وشموس واقمار للانســـان ، **« وآتاكم من كل ما سألتموه، وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها ، ان الانســـان لظلوم كفار »**[1] فالظلم وكفران النعمة هما ســـبب ما يبدو من نقص فى ســـد احتياجات البشر ، اما الموارد فهى كافية فى حد ذاتها • يقول اعلان « كوكويوك » ان فشل المجتمع العالمى فى توفير حياة آمنة وســـعيدة للجميع ليس مرجعه اى افتقار راهن الى الموارد المـــادية ، فالمشكلة اليوم ليست قصورا ماديا مطلقا ، وانما سوء التوزيع الاقتصادى والاجتماعى وســـوء استخدام هذه الموارد »[2]•

وجاء فى تقرير لفريق البنك الدولى عن الدراسة التى قدمها نادى روما تحت عنوان « حدود النمو » سنة ١٩٧٢ « ان سوء توزيع موارد العالم وليس النقص المطلق فيها هو المشكلة الحقيقية التى تواجه البشرية »[3] فالانتاج العالمى — وبخاصة من الطعام — يفوق احتياجات البشر فعلا ، فى الوقت الذى نجد العديد من المـــلايين تعانى من ســـوء التغذية ونقص الضروريات اللازمة للحيـــاة • وتتركز هذه الملايين فى بلاد ذات وفرة ظاهرة فى الموارد ، مما يؤكد صدق نظرة الاسلام ، وان المشكلة ترجع الى ســـببين : الظلم والاثرة من ناحية ، وكفر ان النعمة بعدم استخدام الموارد والطاقات من ناحية اخرى • يقول الامام على كرم الله وجهه « ما جاع فقير الا بما متع غنى »[4] فسوء التوزيع — اذا كان المجتمع يعمل وينتج — هو سبب الفقر والتخلف الاقتصادى ، فان اضيف اليه كفـــران

---

(١) سورة ابراهيم — الاية رقم ٣٤

(٢) اعلان كوكويوك ١٩٧٤ مشار اليه فى : ستار الفقر — مرجع سابق ، ص ١٠٣

(٣) نشر ملخص هذا التقرير بمجلة Finance and development عدد ديسمبر ١٩٧٢ ، أنظر محبوب الحق ، ستار الفقر — مرجع سابق ، ص ١٠٥

(٤) نهج البـــلاغة ، مرجع سابق ، الجزء الرابع ، ص ٧٨

النعمة وعدم بذل الجهد كان تخلفا متراكما • اما اذا طبقت استراتيجية « حـــد الكفاية » الاسلامية والتى تعنى فرض العمل على كل قادر وتحقيق العمالة الكاملة كما تعنى توجيه كل الامكانيات نحو اشباع حاجات الجماهير الاساسية فالحاجية فالكمالية،فقد تحقق التقدم وزال الظلم واختفى كفران النعمة ، فظهرت قيمـــة المنح التى منحها الله البشر فى صورة مســـتوى كريم من العيش لكل انسان •

الفرع الثانى ــ حق الجماعة فى موارد الثروة :

يؤمن الفكر الاســـلامى بان الموارد التى توجد فى الارض بكميات تكفى حاجة جميع البشر ، قـــد خلقت من اجل الجميـــع ، « **خلق لكم ما فى الارض جميعا** »(١) وانما يجب أن تكون بالتالى فى خدمة الجميع ، فلكل فرد فيهـــا حق ، سواء ربطت ملكيتها باسم فرد بالذات ام كانت باســـم الجماعة او الدولة ، اذ الملكية الخاصـــة او العامة فى الاســـلام اســـلوب استثمارى لا أكثر ، اما منفعة الملكية فهى للجميع فى ظل النظرية الاسلامية « **والله فضل بعضكم على بعض فى الرزق فما الذين فضلوا برادى رزقهم على ما ملكت ايمانهم فهم فيه ســـواء ، افبنعمة الله يجحدون** »(٢) وعلى هذه الفكرة تقوم استراتيجية « حد الكفاية » فى بعض اجزائها ، اى من فكرة المساواة بين الناس فى الانتفاع بثمار الملكية ايا كان شكلها ، فاذا كان الفرد قادرا على ممارســـة الانتاج وجب على الدولة ان تهيىء له فرصـــة الممارسة ، ومن لم يكن ذا قدرة لسبب خارج عن ارادته فعلى الدولة ان تضمن له حقه فى موارد الجماعة ، فهو احـــد افرادها ، وذلك بتوفير « حد الكفاية » لـــه •

الفرع الثالث ــ التكافل بين المسلمين المبنى على اخوتهم :

يفرض الاسلام على المسلمين ان يكونوا « عباد الله اخوانا »(٣) وانطلاقا من هـــذه الفريضة يفرض عليهم ان يكفل بعضهم بعضا ، فجعل كل فردمسئولا

(١) سورة البقرة ، الاية رقم ٢٩

(٢) سورة النحل ، الاية رقم ٧١

(٣) من حديث رواه البخارى ومالك وابو داود والترمذى ، انظر الكنز الثمين ، مرجع سابق ص ٦٤٦.

عن اخيه فى حدود امكانياته وقدراته ، « المسلم أخو المسلم لا يخذله ولا يظلمه ولا يسلمه »(١) ومن تركه يجوع او يعرى فقد اسلمه ، وعلى الدولة التى تحرس الدين وتسوس به الدنيا ان تسهر على تنفيذ تلك الفرائض ، فان رأت تحولا من الافراد عن القيام بها اجبرتهم عليها كما تجبرهم على الجهاد وسائر الفروض الاساسية • وعلى هذا المبدأ تتأسس استراتيجية « حد الكفاية » فى بعض اجزائها كما قامت على الاسس السابقة فى بعضها الاخر •

تلك هى الاسانيد المذهبية التى تقوم عليها فكرة « حد الكفاية »كاستراتيجية انتاج فى الاسلام ، وبقى ان نوضح ملاحظة اضافية ربما لم تفهم تماما من العرض السابق — وان كان قد تضمنها — هذه الملاحظة تتمثل فى أن كل أساس من هذه الاسس انما يؤدى دورا مختلفا عن الاخر فى النظرية الاسلامية •

فالاساس الاول ، الايمان بكفاية الموارد ، يقرر ان هذه الاستراتيجية يمكن تحقيقها ، فهى ليست من قبيل الخيالات او الاحلام •

اما الاساس الثانى : حق الجماعة فى موارد الثروة التى تكفى الجميع • فانه يقرر حق كل انسان قبل الدولة فى ان يتمتع بمستوى كريم من العيش يتناسب مع ظروف الجماعة وامكانياتها ، بحيث تحقق له « حد الكفاية » المتطور والمتصاعد ، اى بكل ما يشتمل عليه من ضروريات فحاجيات فكماليات لا تقف الا عند حد الاعتدال وعدم الاسراف ، فهو مستوى يتسع ويعلو كلما تقدمت المجتمعات •

أما الاساس الثالث : التكافل المبنى على الاخوة بين المسلمين • فانه يقرر حق كل فرد على أخيه فى ان يكفل له ضرورياته فى حدود قدراته ، وان الدولة تجبر الافراد على التكافل فيما بينهم فى هذه الحدود •

نتائج البحث

عقد هذا المبحث للتعرف على الاهداف التى يعتقد الفكر الاسلامى ان الانتاج اذا حققها بصفة دائمة يتحقق بها تطور حضارى عميق وشامل للمجتمع :

(١) رواه أحمد والبخارى ومسلم ، انظر الكنز الثمين ، ص ٦٠٧ ، رقم ٤٠٢٧

اى عقد ليتعرف على استراتيجية الانتاج فى الاسلام • ما مفهومها ؟ ما عناصرها ؟ وما هى الاسـانيد المذهبية التى تقوم عليها ؟ ولقـد اجاب هذا المبحث عن هذه الجوانب ونستطيع ان نحدد النتائج التى توصل اليها فيما يلى :

١ — الهدف طويل الأجل الذى يكل الفكر الاسلامى الى الانتاج مهمـة تحقيقه ، هو توفير « حد الكفاية » الذى يحقق للفرد فى مجتمع الاسلام سـائر ما لا بد منه من غير اسراف ولا تقتير ، ويجعل تحقيق هذا الهدف مسـئولية الافراد من ناحية والدولة من ناحية أخرى •

٢ — العناصر التى تحقق هذا الهدف هى :

(أ) توجيه كافة موارد المجتمع للقضاء على الفقر فى شـكل هجوم مباشر يقضى عليه نهائيا حتى لو تمثل رجـلا فوسـيلة تعامل الاسـلام معه هى القتل •

(ب) فرض العمل على كل قادر عليه بواسطة سـلطة المجتمع التى تملك اجبار المواطنين على القيام بكل ما فرض عليهم ، صـلاة وصـياما وجهـادا وعملا •

(جـ) تزامن الانتاج والتوزيع ، بمعنى أن سياسة الاسلام تقوم على توزيع امكانيات الانتاج حتى يتحقق التوزيع فى لحظة الانتاج ، ولا يقـر الاسلام تحقيق معدلات نمو مرتفعة املا فى ان يعقبها توزيع للدخل•

ومن ثم فان الاسـلام هو النظام الاقتصادى الوحيد الذى يعرف توزيع ما قبل الانتاج ، وتوزيع ما بعد الانتاج ، بعكس النظم الوضعية والتى لا تعرف للتوزيع معنى الا توزيع ما بعد الانتاج •

٣ — الاستراتيجية الاسلامية فى الانتاج والتى يمثلها تحقيق حد الكفاية تقوم على اسـانيد مذهبية ثلاثة هى :

(أ) الايمان بان الموراد التى خلقها الله تعالى تكفى الجميع مهما تزايد عدد السكان اذا حصنت من كفران النعمة بسوء الإستخدام ، والتظالم بين البشر بسوء التوزيع •فهذان هما سبب المشكلة الاقتصادية وليست ندرة الموارد وكثرة الرغبات ، كما يرى الفكر الوضعى • وواقع الانتاج العالمى يشهد بصحة النظرية الاسلامية وهذا يعنى أن استراتيجة الاسلام هذه ليست من قبيل الاحلام الاصلاحية وان طبيعة الوضع هو تحققها •

(ب) الايمان بحق الجماعة فى موارد الثروة • فهذه الموارد — التى تكفى الجميع ، قد خلقت للجميع بتقرير الله سبحانه وتعالى ومن حق كل فرد ان يتمتع بنصيب عادل منها يلتزم المجتمع بتوفيره له ، طالما يقوم بواجباته •

(جـ) ما فرضه الله على المسلمين من اخوة توجب ان يكفل كل أخ أخاه فى حدود امكانياته وفاء بضرورياته ، والتشريع الاسلامى يجبر الافراد على القيام بواجب التكافل هذا •

المبحث الثـالث

استراتيجية « حد الكفاية » والواقع العملى للامة الاسلامية

تمهيـــد :

توصلنا فى المبحثين الســابقين الى ان استراتيجية الانتاج الاســلامية تتمثل فى تحقيق « حــد الكفاية » للجميع ، وان الفكر الاســلامى من اجل ذلك يقيم حكومة متدخلة ، تــدير القطاع العام ، وتشرف على القطاع الخاص ، مما يعطيها الصــلاحية والقدرة الكافية ماديا واداريا على تنفيذ هذه الاستراتيجية ، وذلك بتوجيه كل امكانيات المجتمع — بشرية او مادية ، عامة او خاصة نحو تنمية الانتاج الى ابعد مدى ممكن ، لتوفير مستوى « حد الكفاية » وتحقيق الاستراتيجية التى يمثلها ، وبالتالى اقامة مجتمع المتقين ، الــذى ينشــأ فى ظل الاســلام ، ويحقق لافراده أعلى مستوى معيشة ممكن من كل ناحية[1] .

والدولة الاســلامية مدعوة لاقامة هذا المجتمع الذى يتمتع افراده بهــذا المستوى الكريم ،اذ يأخذونمن الدنيا بأفضل نصيب فى كل ناحية ، مع اخذ كل شىء بحقه ورعاية شكر المنعم به ، وهى تستطيع تحقيق هذا المجتمع اذا اتبعت منهج الاسلام عامة ، واستراتيجية « حد الكفاية » خاصــة .

فكيف يبنى مجتمع المتقين بهــذه الاستراتيجية ، وما الذى تضعه هــذه الاستراتيجية اذا هى نفذت — بين ايدى الشعوب الاســلامية ؟ . ان ذلك هو ما سيضع هذا المبحث ايدينا عليه ، من خلال مطالبه الثلاثة الاتية :

المطلب الاول : اقامة الامة على جادة الطريق .

المطلب الثانى : خلق هيكل انتاجى جــديد .

المطلب الثالث : بناء التكنولوجيا الذاتية .

---

(١) انظر بخصوص مواصفات مجتمع المتقين : نهج البلاغة ، مرجع سابق ج ٣ ص ٢٧ ، ٢٨ أيضــا محمد الباقر — اقتصادنا — مرجع سابق ص ٥٧٢

المطلب الاول

اقامة الامة على جادة الطريق

تمهيـــد :

معلوم ان التحولات الدائمة فى استراتيجية التنمية كثيرا ما تكون عامل تمزيق لعملية التنمية على المدى البعيد»[1]بينما ثبات الاستراتيجية يحمل ميزة الوصول الى الهدف المرتقب • ولن تتمكن دولة من تثبيت اســتراتيجيتها الا اذا كانت هذه الاستراتيجية سليمة بالطبع • وتوفر استراتيجية « حـــد الكفاية » هــذا الشرط ، ومن ثم تمتاز بالثبات وعدم الخضوع للتغير والتبدل • ذلك ان الاسلام يضعها — وهو اعلم بصالح البشر — لترقى بالمجتمع فى معارج التقدم دون ان ينالها القدم او يلحق بها عدم الصلاحية ، بل فى جميع مســتويات الاجتماع البشرى تستمر هذه الاستراتيجية صـــالحة لان تحدو مسيرة القافلة •

وهكذا يحمى الاسلام الامة من التخبط بين الاستراتيجيات بمــا يحمله ذلك من ضـــياع ، ويضعها على جادة الطريق فى ظل استراتيجية سليمة ثابتة ، وتلك ميزة لا تقدر « ولكن أكثر الناس لا يعقلون » • بيد ان الطريق الذى يضع الاسلام دولته على جادته ليس مفروشا بالورود ، وانما هو طريق الكفاح والبذل الذى فرض على الانسان يوم ان اتى به الله الى هذه الدنيا **« يأيهــا الانسان انك كادح الى ربك كدحا فملاقيه** [2] • ونحن مكلفون بالسير على هذا الطريق الســـليم عمـــلا مضنيا وجهدا شاقا ، عبـــادة لله تعالى وامتثالا لامره ، وذلك يتطلب من الامة ما يلى :

١ — الاعتماد على الــذات

٢ — تحقيق الاستقلال فى كل المجالات •

٣ — استبدال الامكان الاجتماعى بالامكان المــالى •

وسنتناول ذلك فى الفروع الثلاثة التالية :

---

(١) محبوب الحق — ستار الفقر — مرجع سابق ص ٤٦

(٢) سورة الانشقاق ، الاية رقم ٦

الفرع الاول — الاعتماد على الذات :

يعنى ذلك ان تعمد الدولة الاسلامية الى تحقيق تنميتها وتوفر « حد الكفاية » لكل فرد فيها بالاعتماد على قدرتها الذاتية ، وامكانياتها المتوفرة لديها، بشرية كانت او مادية مهما كان مستواها الحالى • ولا تقوم على الاعتماد على الغير ، فلم يحدث فى تاريخ الدول التى حققت التنمية الاقتصادية ان قام لها بها غيرها من الشعوب • وعليها ان تثق فى قدرتها وامكانيات ابنائها ، وفى تراثها وحضارتها والفكر الذى تملكه ، وانها بتفجير الطاقات الكامنة فى شعبها تستطيع ان تفعل كل شىء ، وعليها ان تدرك ان الغير لن يقدم لها شيئا لمجرد فعل الخير او لمجرد اعجابه بها ، وان العلاقة بين الشعوب المتقدمة والشعوب المتخلفة كانت وستظل علاقة بين مستغل ومستغل ، وان الاستغلال الواقع عليها لن ينتهى الا بتحقيق التنمية وبالاعتماد على الذات • ولو وكلت جهود التنمية الى الغير فلن تتم لها تنمية قط • ذلك اول ما نستفيده من استراتيجية « حد الكفاية » وقد سبق ان نقلنا عن خبراء التنمية خلاصة تجربتهم فى الاعتماد على الغير فى قول احدهم « ان العالم النامى كان يمكن ان يكون افضل من غير مثل هذه المساعدة »(١) والاعتماد على الذات يعنى فى جوهره تحقيق الاستقلال فى جميع الوجوه الاقتصادية والسياسية والفكرية وذلك هو مجال النقطة التالية •

الفرع الثانى — تحقيق الاستقلال فى كل المجالات :

تتمكن الدولة من تحقيق استقلالها السياسى اذا هى حققت استقلالها الاقتصادى ، ولن تتمكن من تحقيق الاستقلال الاقتصادى الا اذا تمتعت بالاستقلال الفكرى • تلك مسلمة لا تحتاج الى جدال ، يقول المفكر الاسلامى مالك بن نبى « ان المجتمع الذى لا يصنع افكاره الرئيسية لا يمكنه على أية حال ان يصنع المنتجات الضرورية لاستهلاكه ، ولا المنتجات الضرورية لتصنيعه ، ولن يمكن لمجتمع فى عصر التشييد ان يتشيد بالافكار المستوردة او المسلطة عليه من الخارج ، سواء أكانت افكارا تمت الى الاستشراق او الشيوعية(٢) •

---

(١) محبوب الحق — ستار الفقر — مرجع سابق ، ص ٧١

(٢) مالك بن نبى — انتاج المستشرقين — مرجع سابق ص ٦٢

فالامة الاسلامية كي تحقق استقلالها السياسى او تحافظ عليه مطالبة بان تحقق استقلالها الاقتصادى ، وكي تحقق هذا الاستقلال لابد ان تتمتع بالاستقلال الفكرى .

وهذا هو ما يحققه منهج التنمية الاسلامى عندما يقوم على حسم الصراع[١] وتحقيق الاستقلال الفكرى ، اذ يتخذ من القرآن الكريم مصدرا لافكاره ويشجب كل ما يتعارض معه . وتأتى استراتيجية « حد الكفاية » لتحقق الاستقلال الاقتصادى ، بما تشترطه من الاعتماد على الذات ، ومن ثم تحافظ على الاستقلال السياسى .

اذا فاستراتيجية حد الكفاية تقدم للامة الاسلامية استقلالا فى جميع المجالات ، والتى لن تستطيع ان تتقدم قيد انملة بدون تحقيق الاستقلال فيها . ولكن كيف يتم ذلك عن طريق استراتيجية « حد الكفاية » ؟ .

انها كما قلنا تتطلب الاعتماد على الذات ، والاعتماد على الذات يعنى فى مجال الاقتصاد ان نحل مشاكلنا بأنفسنا دون الاعتماد على الاجانب ، لان ذلك مرفوض اقتصاديا ومذهبيا . فاما مذهبيا فلانه لا يصلح فى الاسلام ان يكون للكافر على المؤمن سبيلا وولاية من اى نوع **« ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا »**[٢] **« لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء من دون المؤمنين »**[٣] واذا قبلت دولة الاسلام المعونات الاجنبية فى اى صورة فقد قبلت التدخل فى شئونها . اذ يعترف بعض المعنيين بشئون التنمية الاقتصادية « بأن المساعدة الاجنبية ليست الا اجراء للتدخل فى الشئون الاقتصادية لبلد ما »[٤] واما رفضنا للمعونة من وجهة النظر الاقتصادية فلأن تلك المعونة لم تكن مجدية للدولة النامية فى يوم من الايام ، وما هى الا الهاء لها عن الطريق السليم فى التنمية « الذى يقوم على الاعتماد على الذات » حتى تستمر البقرة الحلوب تدر اللبن لمانحى

(١) انظر المبحث الاول من هذا الباب .
(٢) سورة النساء ، الاية رقم ١٤١
(٣) سورة آل عمران ، الاية رقم ٢٨
(٤) محبوب الحق — ستار الفقر — مرجع سابق ص ١٠١

المعونة ، وان واقع الدول النامية وما تعانيه من اعباء خدمة الدين[1] لاكبر دليل على مدى فائدة هذه المعونات ، يقول احد خبراء البنك الدولى لشئون التنمية « دعونى اقولها بصراحة .. ان العالم النامى كان يمكن ان يكون افضل من غير مثل هذه المساعدة التى تقدمها الدول الغنية[2] . ويصدق هذا القول ان التجربة التنموية الوحيدة التى نجحت فى عالم اليوم هى التى رفضت تلك المعونة ، الا وهى تجربة الصين[3] . واذا كنا نفتقد رأس المال — فى بعض البلاد الاسلامية — فان الفكر الاسلامى — وبصرف النظر عن ضرورة تقديم البلاد الاسلامية الغنية لما تحتاجه تلك البلاد — يخلصها من اسر الاخطبوط المالى الذى قيد حركتها وقضى على امكانيات تقدمها عندما غفلت عن واقع امرها وبنت خططها الانمائية طبقا لشروط رأسمالية ، وهى لا تملك من رأس المال شيئا ، حتى اصبح المخططون فيها لا يفقهون التفكير فى اى مشروع اقتصادى الا اذا قعدوه على شروط مالية[4] واصبح العنصر الانتاجى المتوفر لديها وهو العمل سجينا لا يتحرك الا باذن السجان ، اى رأس المال ، فان اذن له تحرك والا بقى عاطلا لا يملك من امر نفسه شيئا .

انه من غير المعقول ان تختار الدول النامية لنفسها الخضوع للاسلوب الرأسمالى فى الاستثمار وتقييم المشروعات وهى لا تملك راس المال ، لانها بذلك تضع نفسها فى سجن المؤسسات المالية العالمية ، وتحت رحمة من يملك رأس المال أيا كانت هويته ، وربما يفسر هذا الموقف ان هذه البلاد « كثيرا ما خضعت لمفاهيم للتنمية وانظمة للقيم صيغت الى حد كبير فى الخارج ، وبينما كانت التنمية الاقتصادية هى الشاغل الاول للبلاد النامية ، فان وسائل الاعلام الجماهيرى التى تشكل بدرجة كبيرة الراى العام العالمى ، تخضع فى المقام الاول للدول الغنية[5] وهذا ما عنيناه عندما تحدثنا عن ضرورة الاستقلال الفكرى ،

---

(١) د. اسماعيل صبرى عبد الله — نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، مرجع سابق ، ص ٨٠

(٢) محبوب الحق ، ستار الفقر ، مرجع سابق ، ص ٧١

(٣) مالك بن نبى ، المسلم فى عالم الاقتصاد ، ص ٩٠

(٤) مالك بن نبى — المسلم فى عالم الاقتصاد — المرجع السابق ، ص ٨٢

(٥) محبوب الحق — ستار الفقر مرجع سابق ، ص ١٨٨

فالدول النامية مستعمرة فكريا فى المقام الاول ، ومن ثم فلا غرابة ان تنقاد وراء الاسلوب الرأسمالى فى الاستثمار طبقا لما يقرره لها المستعمرون لافكارها واصحاب المصلحة فى تخلفها •

وهنا يظهر دور الفكر الاسلامى عندما يفتح أعين هذه الدول ويقدم لها اسلوبه فى الاستثمار الذى يقوم على تعبئة الطاقات الاجتماعية ممثلة فى الانسان والارض والوقت تحركها ارادة للتقدم لا تحجم امام صعوبة ، ولا تستهين بالامكانيات البسيطة التى بايدينا اليوم ، ولا تنتظر ان يمن عليها الغرب او الشرق بجرعة من العملة الصعبة ، تدفعهم ارادة الحجاج بن يوسف الثقفى يقول لعامله على البصرة وقد شكى اليه صعوبة الحفر فى الصخر ، وضآلة ما يحققه من تقدم فى شق نهر يحيى به موات الارض : ان استطاع العامل ان يحفر قدر طعامه من الصخر فامض فى الحفر(١) وبهذه العزيمة يشق النهر ، وتحيا الارض وتتحقق التنمة الاقتصادية • ان الفكر الاسلامى يقدم لنا الامكان الاجتماعى بديلا عن الامكان المالى وهذا هو موضوع النقطة التالية :

الفرع الثالث — استبدال الامكان الاجتماعى بالامكان المالى :

طبقا لعناصر استراتيجية « حد الكفاية » والتى وضحناها من قبل فان الاسلام يفرض تجنيد كل الطاقات المتاحة ، واهمها العمل وموارد الطبيعة من اجل تحقيق حد الكفاية • وينطلق الفكر الاسلامى من مسلمة طبيعية تقول : ان العمل هو العنصر الذى يملكه البشر قبل كل شىء ، ومن ثم فاذا لم يتوفر لدينا رأس المال فاننا لم نفقد كل شىء بل لعلنا لم نفقد شيئا كثيرا ، وعلينا ان نجند بقية الامكانيات والطاقات ممثلة فى العمل والارض ، وهى العناصر التى يملكها اى مجتمع من اجل تحقيق التنمية وايجاد رأس المال نفسه • وهذا هو ما نقصده باستبدال الامكان الاجتماعى بالامكان المالى ، اى التخلى عن الاستثمار المالى واللجوء الى الاستثمار الاجتماعى • واذا وجدت لدى المجتمع تلك الارادة التى كانت لدى الحجاج بن يوسف فانه يستطيع تعويض الاستثمار

(١) البلاذرى — فتوح البلدان — مرجع سابق ، ص ٤٥٢

المـالي المفقود له ، بالاستثمار الاجتماعي الموجود معه ، على اســاس مـن استراتيجية «حد الكفاية» وعناصرها ، وبالذات فرض العمل على كل قادر ، والمستوى الكريم لكل انســان • واذا تخلص المجتمع من الوهم المـالي الذى يســيطر عليه فسيدرك ان القصور الذى يفرضه التخلف فى المجال الاقتصادى انما هو نتيجة لتصوره للاشياء وليس نتيجة الاشياء ذاتها ، وسوف يتبين ان امكانياته الذاتية قادرة على تغيير كل الظروف المحيطة به •

ولو كان نقص رأس المال مانعا من التقدم لـما كان للحضارة الانسانية وجود اليوم ، فلقد وجد الانسان مجردا على هذه الارض الا من ملكاته التى اودعها الله فيه ، وبعمله انتج رأس المـال وخلقه خلقا ، فكيف رضيت هذه البلاد ان تحبس طاقتها الخلاقة فى سجن راس المال ؟ لكنه كما سبق ان بينا « الاستعمار الفكرى » •• ان الاسلام باستراتيجيته التى تفرض العمل على كل قادر يبدأ الســير مهما كان حجم رأس المـال فى يد العامل بســيطا ، فعليه ان يمارس به الانتاج حتى ولو لم يزد عن قادوم او فاس او حبل يحتطب به ، وبهــذه الادوات ينتج غيرها وافضل منها حتى نصــل الى اعقد انواع راس المال •

فان فعلنا ذلك ، واســتلزمت الضرورة استقدام بعض رؤوس الاموال الاجنبية فلا مانع ، ولكن بعد ان نجند كل طاقاتنا ونستخدم الامكان الاجتماعى المتاح لنا • اما الاعتماد على راس المـال الاجنبى بالصورة التى تسير عليهـا الدول النامية اليوم فلن يحقق اى تقــدم •

ان دراسة قيمة اجراها البنك الدولى بالاشتراك مع معهد دراسات التنمية بجامعة « ساسكس » تحت عنوان Redistribution with growth قد اثبتت هذه النتيجة • لقــد قامت هــذه الدراسة على أساس افتراض بلد فى ظروف مشتقة من متوســط ظروف العالم النامى ، ويحقق معــدلات تنمية ناجحة بمقاييس الاقتصاد قدرها ٥٪ سنويا وبمساعدة رأس المال الاجنبى • وكانت النتيجــة انه بعد ثلاثين عاما فان متوسط دخل الخمسين الادنيين سيكون ما زال دون حــد الفقر النسبى الذى يقدره البنك حاليا بـ ٧٥ دولار • اما متوسط دخل الفــرد من الخمسين اللذين يلونهم (متوسطى الحال) فلن يتحسن الا بعد خمسة عشر عاما يســوء خلالها • وبعبارة اخرى فان استمرار استراتيجيات التنمية الحاليــة وفقــا للامكان المــالى لن يؤدى الى تغيــير ملموس فى مســتوى معيشــة

حوالى ٨٠٪ من السكان فى مدى (١٥) عاما بل سيتدهور نصيب ٤٠٪ منهم بشكل مستمر ويتدهور نصيب الـ ٤٠٪ الاخرى لمدة خمسة عشر عاما(١) •

فهل بعد ذلك دليل على ان الاستراتيجيات القائمة على الامكان المالى لبلاد فقيرة فى رأس المال ، لا يحمل اى امل فى تحقيق تنمية اقتصادية ؟ وان الامل الوحيد امام الدول الاسلامية ان تبنى خطتها على اساس من الامكان الاجتماعى الذى تقدمه استراتيجية حد الكفاية لها ، تلك الاستراتيجية الكفيلة بتشغيل كل طاقاتها وتمكينها من اخذ زمام نفسها بيديها ، فتحقق الاستقلال الاقتصادى الذى يجعل استقلالها السياسى ذا معنى •

المطلب الثانى

خلق هيكل انتاجى جديد

الفرع الاول — الاستراتيجية والهيكل الانتاجى :

كل استراتيجية انمائية انما تتحقق بواسطة هيكل انتاجى محدد تبنيه وتحقق نفسها بواسطته • فاستراتيجية التصدير او الاحلال محل الواردات ، او استراتيجية الامن الغذائى ، كل منها تخلف لنا هيكلا انتاجيا ذا سمات معينة ، الصفة المشتركة فيها هى تقسيم الاقتصاد القومى الى قطاع متقدم وآخر متخلف ، مع افتراض « كل هذه الاستراتيجيات ان التجارة الدولية هى الوسيلة الرئيسية للنمو او يمكن ان تكون القطاع القائد »(٢) وفى النهاية وكما اثبتت تجارب النمو فى العقود الثلاثة الماضية ، يبقى الاقتصاد القومى متخلفا فى جملته لتظل هذه الدول فى حيرة من امرها ، تضرب اخماسا فى أسداس ، وما علمت انها اخطأت فى تحديد اهدافها فاختارت هدفا خادعا لا يمكن تحقيقه وهو هدف اللحاق بالغرب • اما استراتيجية « حد الكفاية » فانها تحدد هدفها من منطوقها : انه تحقيق الكفاية لكل فرد بالهجوم المباشر على الفقر والقضاء عليه ، وتوجه طاقتها ومواردها لتحقيق هذه الغاية • ويتخلف عن ذلك هيكل انتاجى جديد سيتمثل فى الابنية الانتاجية التى تقوم بتوفير السلع والخدمات

(١) محبوب الحق — ستار الفقر — مرجع سابق ، ص ٨٠

(١) د• اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، مرجع سابق ص ٢١٥

لازمة لتحقيق « حد الكفاية » ، وسد حاجة الجماهير •وهو بالطبع هيكل انتاجى مختلف عن الهياكل التى تعرفها هذه الدول ، فهو هيكل متكامل مع نفسه ، قادر على تحقيق اهدافه ، غير معقد لكنه فعال • يقوم بتوفير مستلزمات الغذاء والكساء والسكن والصحة والتعليم والزواج وسائر ما لا بد منه على حسب تعبير الامام النووى(١) ونستطيع ان نتصور بعض اجزاء هذا الهيكل على نحو مبسط مما يقدمه الفرع التالى :

الفرع الثانى — معالم سريعة لهيكل انتاجى قائم على استراتيجية حد الكفاية :

يمكننا ان نقدم صورة سريعة للتغيرات التى تحدث للهيكل الانتاجى عندما يتخذ المجتمع من تحقيق حد الكفاية استراتيجية له وذلك من النقاط التالية :

١ — فى بداية الانطلاق ربما يكفينا ان ينتج لنا الهيكل الانتاجى السلع والخدمات الضرورية والحاجية ، ونستغنى مؤقتا عن السلع والخدمات الكمالية ، من اجل ايجاد دفعة للتكوين الرأسمالى ، والنهوض بالتصنيع الذى هو عصب التنمية • ذلك ان استراتيجية « حد الكفاية » تقوم على الاعتماد على النفس وتحقيق الاستقلال ، وهذا يتطلب ان تبنى دعائم الصناعة بمختلف مستوياتها ثقيلة وخفيفة • فقطاعات الانتاج الاستهلاكى تحتاج الى الالات ، وهذه تحتاج الى آلات منتجة لها ، ويجب أن نبدأ بالتدريج فى انتاج كل هذه الالات ، وليس ذلك بمستحيل اطلاقا ، فالورش القائمة اليوم والمصانع التى لدينا يمكن — اذا وجدت الارادة الصادقة ، والعزيمة القوية التى تخلق الامكان — ان تكون نواة للصناعة الثقيلة ، فهى اكثر تقدما من مثيلاتها التى انتجت لاوربا وأمريكا كل الصناعات المتطورة اليوم •

٢ — اهم الضروريات هى توفير الطعام والكساء والمساكن والخدمات الطبية على سبيل المثال •

فلتوفير الطعام تجب العناية بالقطاع الزراعى وتطويره ، بالامكانيات المتاحة تحت أيدينا ، ولتبعث فكرة « احياء الموات » على أوسع نطاق بين الجماهير ، وبصورة جماعية،فان شق الترع وحفر القنوات ومد شبكات الطرق بين الحقول ، ومشروعات الصرف ، كل ذلك لا يحتاج امكانيات تخرج عن قدرات الجهود الذاتية

---

(١) النووى — المجموع — مرجع سابق — ج ٦ ص ١٩٠

التى ينقصهـا فقط الارادة التى تخلق الامكان ، فى ظل المبـدأ الاسلامى ، « من أحيا أرضا ميتة فهى له ، وله بذلك اجـر » .

وتوفـير المسكن الصحى للمواطنين يجب أن يتم بنفس الاسلوب ، أى باستخدام الامكانيات المتاحة لنـا ، والخامات المتوافرة باراضينا ، وبانمـاط تتناسب مع اجوائنا وتقاليدنا ، فمشكلة الاسكان لدينا اصدق دليل على اغتراب مفكرينـا ، فالابنية التى خلفهـا أجدادنا منـذ عدة سنوات لازالت بحالة جيدة ولم يستخدم فيهـا الاسمنت او الحديد ، ولا زالت خامتها تمـلأ أوديتنـا وجبالنـا ، فلا بد من بعث الصناعات المطلوبة لمثل هـذه الانماط من الابنيـة لتتخـذ مكانتهـا فى الهيكل الانتاجى ، لتوفر المسكن الصحى المطلوب للمواطنين .

وتوفير الكساء يتطلب احياء صناعاتنا الراقية للنسيج اليدوى ونشرهـا على أوسع نطاق فى الريف والمدينة ، لتسد حاجتنا من النسيج من ناحية ، ولتوفـر العمـل للمواطنين الريفيين فى أوقات فراغهم الموسمى ، وقد تكون هـذه فرصة لان نخصص صناعات النسيج الكبرى لدينـا للتصدير حتى تساهم فى توفـير امكانية استيراد ما نحتاج الى استيراده . ولتوفير الرعاية الطبية للمواطنين ربما تطلب الامر ان نعيد النظـر فى التعليم الطبى من أساسه ، كى نعد نوعا من الاطباء تكون مهمتهم ارشاد المواطنين وتقـديم الخدمات السريعـة ينتشرون فى الريف على غرار فكرة الاطباء الحفاة فى الصين ، وربما كان ذلك أجدى من مهزلة الوحدات المجمعة بمصر ذات الغرف المقفلة للعمليات(١) .

وهكذا بقية السلع والخدمات ، اننا لن نعجز عن القيام بها فى حدود قدرتنا وامكانياتنا وسنكتسب الخبـرة ونتعلم من التجربة حتى ما يثبت فشـله منها ، وسيتقدم مستوى الانتاج لدينا شيئا فشيئا . وربما يقول البعض ان هذا حكم بالعـودة بالمجتمع الى عصر الجمل لنقاطع العالم ونقيم بيننا وبينـه سـدا ، والحقيقة ان شيئا من ذلك لن يحدث وان مستوانا الحالى فى كل المجالات سينال دفعة كبرى الى الامام لا الى الخلف ، كل ما فى الامـر اننا سنكون واقعيين فى طلباتنا وفى تشبهنا بغيرنا ، فتوفير حد الكفاية للمواطنين لن يتطلب انتاج هـذا الكم الهائل الذى يتخم أسواقنا من سلع الترف التى تستعملها طبقة قال اللـه

(١) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، مرجع سابق ، ص ٢٣٠ .

تعالى فى امثالها «اذهبتم طيباتكم فى حياتكم الدنيا واستمتعتم بها ، فاليوم تجزون عذاب الهون »(١) ويكون استمتاعهم مقابلا بالنقص فى السلع الضرورية اللازمة لتحقيق حد الكفاية « فما جاع فقير الا بما متع غنى »(٢) .

واذا ما تحقق ذلك فانه يتوفر لدينا هيكل انتاجى متكامل معنفسه ويتضاءل اعتماده بالتالى على التجارة الخارجية ، حيث انه يبنى على اساس من الاعتماد على السوق الداخلية الضخمة التى يفتحها ويخلقها توفير « حد الكفاية » للمواطنين جميعا ، ومن ثم ننجو من براثن الاحتكارات العالمية . وتلك هى التنمية المستقلة ، والتى تغذى نفسها بنفسها .

الفرع الثالث — التكوين الرأسمالى فى ظل الهيكل الجديد للانتاج :

ان التكوين الرأسمالى جزء لا يتجزء من هذه الاستراتيجية ، حيث ان الاشباع المستمر والمتنامى لحاجات الجماهير وحد الكفاية المتصاعد يتطلب زيادة القدرة الانتاجية بصفة مستمرة ، وهذا يتطلب تراكما رأسماليا بصفة مستمرة حتى تتمكن الصناعة من مد كافة القطاعات بما يلزمها . غير ان التكوين الرأسمالى فى ظل هذه الاستراتيجية لن يتمثل فى مشروعات عملاقة،وانما سيتركز فى البداية على الاقل فى مشروعات صغيرة تتلائم مع الظروف القائمة،وتستطيع ان تحقق اضافات رأسمالية أكبر فى مجموعها ومما تمثله المشروعات العملاقة تلك التى يدعى انها تحقق وفورات ضخمة ، والحقيقة ان ما توفره هذه المشروعات العملاقة انما يذكر فى المدى القصير وفيما يخص انتاجها ، اما فى الاجل الطويل وبالنسبة لاقتصادها القومى فى مجموعه فان المصانع الصغيرة ووحدات الانتاج الريفى هى التى ستخلق التراكم وتحقق الوفورات الضخمة على المستوى القومى وفى الاجل الطويل . ذلك انها هى التى ستحفز همم المخترعين وهى التى ستكون لها القدرة على تطبيق مبتكراتهم فى حل المشاكل التى ستواجهها، ومن ثم فانها ستخلق النواة الاولى لتكنولوجيا خاصة بنا — وهو ما سنناقشه فى المطلب التالى — انها ستعطى الشعب ثقته المفقودة فى قدراته وتشعره بقدرته على

---

(١) سورة الاحقاف ، الاية رقم ٢٠

(٢) نهج البلاغة ص ٧٨ ، ج ٤

الابتكار وايجاد الحلول لمشكلاته ، وبالتالى تخلصه من الشعور المدمر الذى يتمثله فى تلمس الحلـول لكل مشـكلة فيما ابتكـره مجتمع يختلف عنا فى الظـروف والامكانيات اختلافا جذريا ، فان لم نجد حلا لديهم وقفنا عاجزين فى انتظار ان يتقدم احدهم لحل تلك المشكلة .

وهكذا يتكون لدينا هيكل انتاجى يختلف اختلافا جذريا عن الهيكل القائم حاليا ، هيكل يتمتع بالتكامل بين قطاعاته المختلفة ، يستطيع ان يحقق الاكتفاء الذاتى اذا اقتضت ذلك الظروف ، حيث يقل فيه الاعتماد على الخارج الى ابعد حد ممكن ، فلا نعتمد على الخارج فى امر جوهرى تطبيقا لفرض الكفاية الذى يعتبر انتاج اى سلعة لا زمة او خدمة مطلوبة هو من فروض الكفاية التى يأثم المجتمع كله اذا لم يقم بالوفاء بها احد ، ولقد سبق ان بينا ان فرض الكفاية أهم من فروض العين وان أداءه أفضل من أداء فرض العين .

هذا الهيكل الانتاجى سيستجيب لحاجات الجماهير التى تدخل فى توفير حد الكفاية ويساهم فى تصدير ما يلزم لا ستيراد الاشياء التى يفضـل اسـتيرادها من الخارج .

المطلب الثالث

بنـاء التكنولوجيا الذاتية

تمهيـــد :

تقوم استراتيجية « حـد الكفاية » على الاعتماد على الذات ، تطبيقـا لفروض الكفاية الاسـلامية فى ميدان الانتاج . فهى بالتالى تقوم على تحقيق الاستقلال الحقيقى اقتصاديا وسياسيا وفكريا ، ومن ثم فان احدى معطياتها الملازمة لها هى توفير الظروف الداعية الى ابتكار وتطوير « التكنولوجيا » الذاتية الخاصـة بنا .

وهذا المطلب يهتم ببيان ما يمكن لا ستراتيجية « حد الكفاية » ــ بما تتميز به من قدرة على تحقيق التنمية ومن اسـتقلال فى كل الجوانب ــ ان تقدمه فى

ميدان بناء التكنولوجيا • وستقوم فروع هذا المطلب ببيان هذا الدور بالشـــكل الآتى :

الفرع الاول : موقفنا التكنولوجى اليـــوم•

الفرع الثانى : مفهوم التكنولوجيا الحقيقى •

الفرع الثالث : استراتيجية « حد الكفاية » وبناء التكنولوجيا •

الفرع الاول ــ موقفنا التكنولوجى اليـــوم :

ان موقف شـــعوب الامة الاسلامية اليوم من التكنولوجيا الحديثة يتمثل فى جدل نظرى واسع وعقيم ، يدور على صـــفحات الكتب والمجلات العلميـــة والمتخصصة حول اهمية التكنولوجيا وضرورة نقلها ، ومدى القـــدرة على تحمل تكاليف هذا النقل وهل نلهث وراء كل جـــديد منها ام ننتقى من بين انواعهـــا ما يناســـبنا ؟ •

يدور هذا الجدل فى واد يغاير ما يجرى عليـــه العمل ، حيث تقوم الدول بالحصول على أى ذوع من التكنولوجيا يأتيهـــا فى الغالب متضمنا فى المعونات والقروض دون ان يكون لها اية استراتيجية فى هذا الصـــدد • وكيف تكون لها مثل هذه الاستراتيجية وهى تعتمد على المنح والقروض والتى يتحكم مقدمها فى نوع العدد والالات التى تمثلها هذه المنح وتلك القروض دون ان يكون لهذه الدول ارادة خاصـــة ، وحتى من يدفع منها الثمن نقدا وعدا ، فليس فى وضع مختلف بل ربما يكون اكثر خضـــوعا لارادة موردى هـــذه العددوتلك المعدات •

وهكـــذا تقف هذه البلاد ــ فى هذا المجال ــ مجـــرد مستقبل لمنجـــزات التكنولوجيا الغربية او الشرقية ، فان احتاجت تلك العدد والالات الى مسمار او قطعة غيار ، وقفت قدرتها عاجزة تتطلع الى الخارج حتى يمن عليها بما يعيد الحياة الى تلك الآلة • وبالتالى تستمر تبعيتها التكنولوجية ، التى هى نوع من الاستعمار فى صورته الجديدة والتى حلت ــ كما بينا من قبل ــ محل الاستعمار العسكرى السياسى عندما رحل مكرها عن هذه البلاد •

هذا هو وضعنا القائم فى ميدان التكنولوجيا ، وضع لن يتحقق به تقدم ولن تبنى معــه تكنولوجيا . فكيف نتخلص من هــذا الوضــع ، وما الدور الذى تؤديه لنا استراتيجية « حد الكفاية » فى هذا السبيل ؟ سبيل بناء تكنولوجيــا ذاتية نشارك بها العالم بدلا من الاعتماد عليه والسير فى ذيله . ان هــذا هــو ما سيجيب عليه الفرعان التاليان .

الفرع الثانى — مفهوم التكنولوجيا :

يلزمنا فى البــداية — وقبل التعرض للحل فى هذا المجال — ان نتفق على ما تعنيه التكنولوجيا حقيقــة . فربما يكون هــذا المفهوم لها هو منطلقنا اليها ، وربما نتبين ان سبب موقفنا الحالى هو خطأ فى المفهوم لا أكثر — ترتب عليــه خطأ فى التطبيق .

ولن نتعرض هنا لمعنى هذه الكلمة اللغوى ومقابلها العربى(١) وهل هــو تقنية ام تكنية فلقد اصبحت كلمة دارجة واللغة العربية تتسع لها كمــا اتسعت لغيرها من الكلمات الاعجمية على مر التاريخ . والذى يعنينا هنا — اذا — هــو مفهومها الموضوعى ، الذى تعرض له الكثير من الباحثين المتخصصين ووصــلوا الى ان التكنولوجيا تعنى « الجهد المنظم الرامى لا ستخدام نتائج البحث العلمى فى تطوير أساليب اداء العمليات الانتاجية بمعناها الواسع بهدف التوصــل الى أساليب جديدة يفترض فيها انهاجدى للمجتمع »(٢).

فهى اذا جهد منظم يرمى للوصول الى أساليب جــديدة للأداء باستخدام نتائج البحث العلمى وبعبارة اخرى : هى فكر ينعكس فى شىء قــد يكون ماديا او معنويا ، اى انها ليســت العــدد والالات التى تلهث الــدول النامية خلف استيرادها من الدول المتقدمة ، فتلك العدد والآلات ثمرات للتكنولوجيا وليست

---

(١) انظر المطلب الاول من المبحث الاول من الفصل الثــالث من الباب الثالث التــالى .

(٢) د. اسماعيل صبرى عبد اللــه ، استراتيجية التكنولوجيا ، من ابحــاث استراتيجية التنمية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٥٣٠.

تكنولوجيا ، وهذا مالا يدركه العامة من الناس ويقع فيه بعض من يدعون الخبرة والعلم وتوضع بيدهم مقاليد الاشراف على ما يسمونه « نقل التكنولوجيا » الى العالم المتخلف .

انهم يخلطون بين شيئين ، التكنولوجيا بمفهومها الذى ذكرناه ، ومنجزات التكنولوجيا ، ويحصلون على بعض هذه المنجزات ويظنون انفسهم قد نقلوا جزءا من التكنولوجيا ، وذلك وهم كبير ، فالثمرة يمكن استيرادها ونقلها مهما غلا ثمنها لكنها لا تتجدد ولا تتكاثر ، وانما ينتهى وجودها واثرها بعد استهلاكها ، اما الشجرة التى تعطى الثمار فلا بد ان تنبت وتنمو وتترعرع فى أرض صالحة وبيئة مواتية فى ظل رعاية مستمرة ، واذا تم ذلك أعطت الشجرة افضل الثمار واطيبها . والمنجزات التكنولوجية من عدد والات وغيرها هى الثمرة التى يقوم العالم المتخلف باستيرادها ، لكنها ليست الشجرة التى تطرح الثمار وتسمى التكنولوجيا. ان شجرة التكنولوجيا لا بد من زراعتها فى بيئتها المناسبة وتحت شروط استنباتها حتى نقول انه تمت عملية نقل التكنولوجيا ، اما ما يجرى عليه العمل والذى بيناه فى الفرع السابق فلا علاقة له ببناء التكنولوجيا ونقلها ، انه فقط نقل لبعض منجزاتها والتى تستهلك بالاستعمال بعد فترة وربما تستهلك فنيا قبل تركيبها فى العالم النامى .

ولكن ما هى البيئة الصالحة والتربة المناسبة التىتوفر شروط استنبات شجرة التكنولوجيا لدينا ؟ .

انها هى البيئة التى تحقق التنمية الاقتصادية المستقلة ، والجهد الدؤوب اللازم لها . فرغم ان التنمية ونجاحها ، والتكنولوجيا وتقدمها يتبادلان التأثير دون شك ، الا ان التنمية ونجاحها هو الذى يولد التكنولوجيا ، وليست التكنولوجيا هى التى تصنع التنمية . ان الواقع فى العالم المتقدم يؤكد ان التكنولوجيا هى وليدة التنمية الاقتصادية التى تحققت وليست التكنولوجيا هى التى حققت لهم التنمية الاقتصادية « فتوفر التكوين الاقتصادى والاجتماعى والحضارى بانجلترا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر هو الذى دفع بها الى استخدام بعض المخترعات البسيطة — والتى ربما كانت معروفة من قبل فى مجتمعات أخرى — فى تطوير الانتاج تطويرا جذريا . وتطور هذه

الاوضاع هو الذى ادى الى التقدم التكنولوجى وليس العكس ، ومن ثم فتصور ان استيراد التكنولوجيا المتطورة يحل قضايا التخلف قلب للمنطق العلمى وتجاهل للمسار التاريخى للتجربة الغــربية(١) •

ان منجزات التكنولوجيا التى تملأ العالم الغربى اليوم هى ثمرة تطــور حضــارى طويل نسبيا ، واستيراد هذه المنجزات لا يمكن أن يولد عملية التطور ذاتها او يغنى عنهــا •

وبهذا نتبين ان الطريق الذى نسلكه فى ميدان التكنولوجيا طريق غير مجد ، ويحدد لنفسه هدفا لا يصلح للتحقيق ، فالتكنولوجيا كما قلنا لا تنقل ونحن نصر على نقلها ، وهى تستنبت بالداخل ونحن نتجاهل هذه الحقيقة •

ومن هنا تظهر اهمية استراتيجية « حد الكفاية » بقدرتها على توفير البيئة المطلوبة لبناء التكنولوجيا بمفهومها السليم ، وبقيامها تحقيقا لفريضةالاستقلال باســتنبات التكنولوجيا داخليا ، وبنائها فوق ارض الامة الاسلامية حتى تكون هذه الامة قد قامت بالتكاليف الاســلامية • فكيف تسلك استراتيجية « حــد الكفاية » الطريق الى هذا ؟ • ان هذا هو موضوع الفرع التالى •

الفرع الثالث — استراتيجية « حد الكفاية » وبناء التكنولوجيا :

توصلنا فى المبحث السابق الى ان استراتيجية حد الكفاية تقوم على عناصر ثلاثة من اهمها فرض العمل على كل قادر ، وتشغيل كافة الامكانيات المتاحة ، من اجل انتاج السلع والخدمات اللازمة لتحقيق حد الكفاية المقرر •• وفى المطلب السابق من هذا المبحث توصلنا الى ان ذلك سيؤدى الى خلق هيكل انتاجى خاص يتكون من صناعات صغيرة موزعة على مختلف المجالات تحقيقا لنشر نطاق الملكية الخاصة ، وتزامن الانتــاج والتوزيع ، وهما مبــدآن أساســيان فى النظــام الاسلامى ، وذلك الى جانب الصناعات الكبيرة والتى يضمها القطاع العام الذى تملكه الجماعة او الدولة وتديره الاخيرة •

(١) المرجع السابق ، ص ٥٣٠

وبناء على هذا الوضع فان التكنولوجيا المطلوبة لنا هى التى تستجيب لاعتبارات هذا الهيكل الانتاجى الجديد الذى يفرضه أسلوب استراتيجية حد الكفاية فى الانتاج • فاذا كانت هذه الاستراتيجية تنطلق من استخدام كافة الامكانيات المتاحة للمجتمع فى جميع المجالات فانها اذن تنطلق فى الميدان التكنولوجى من التكنولوجيا الوطنية ، والتى يملكها المجتمع بالفعل قبل ان تتطلع الى التكنولوجيا التى انتجها الغرب لتحل مشكلاتهم لا مشكلاتنا • فالحقيقة ان افدح ما اصاب الدول النامية هو اغفالها هذه الحقيقة وتسليمها بأن تكنولوجيتها المحلية بالية يجب التخلص منها بأسرع ما يمكن واحلال تكنولوجيا حديثة محلها ، اذ ان هذا التفكير خاطىء من عدة وجوه •

أولا : تلك تكنولوجيا نشأت واستقرت بالذات لانها كانت ملائمة لظروف المجتمع وهذه الملاءمة لا تختفى بين يوم وليلة ، لان المجتمع لا يقفز من حالة التخلف الى مستوى الدول المتقدمة فى يوم وليلة ، ولذلك فان بعضها على الاقل يظل ملائما لسنوات طويلة رغم بناء صناعات حديثة •

ثانيا : هذه التكنولوجيا بصفة عامة كثيفة العمالة ، وهذا يتناسب مع رغبتنا فى تحقيق العمالة الكاملة (كجزء من استراتيجية تحقيق « حد الكفاية ») •

ثالثا : لان تطويرها ليست له تكلفة رأسمالية كبيرة ولا يقتضى جهدا ضخما فى تدريب العاملين(١) •

وبالتالى فيجب أن ننطلق من هذه التكنولوجيا وخاصة انها تتناسب وعادات الشعوب التى تجب مراعاتها بدلا من اكراهها على أن تصب نفسها فى القالب الغربى فان ذلك أكبر عدوان على شعوبنا والتى تعيش فى صراع مع مكرهيها على هذا القالب ، وتقاومه بوعى أو بدون وعى •

ومن هذا المنطلق فاننا — فى ظل استراتيجية حد الكفاية — سيكون لدينا مصدران نستقى منهما ما نبنى به تكنولوجيا ذاتية :

---

(١) المرجع السابق ص ٥٤٨ — ٥٤٩ .

١ — ما تمثله التكنولوجيا المحلية او ما يســميه البعض « تكنولوجيا الاهــالى » •

٢ — التكنولوجيا العالمية ممثلة فى الفكر انعانى ونتائج البحث العلمى الذى هو ميراث انسانى عام •

ومن هذين المصدرين يستقى علماؤنا والباحثون منا ، ويبتكرون الحلــول التكنولوجية للمشــاكل التى تواجه الجهاز الانتاجى الذى تبنيــه من جــديد أستراتيجية حد الكفاية • فالجهد المطلوب من مراكز البحث العلمى لدينا يتمثل اذا فى خطوات ثلاث :

الاولى : تطوير التكنولوجيا المحلية بالعكوف على دراستها وتطعيمها بما هى فى حاجة اليه حتى تتقــدم اكبر قدر ممكن من المساهمة الفعالة وبأقل تكاليف ممكنــة •

الثانية : تطويع التكنولوجيا الاجنبيــة لظروفنا وليس ذلك بنقل منجزات التكنولوجيا القائمة ، وانما باستخدام نفس الفكرة التى استخدمهــا الغربيون مثلا وانتاج ما تسفر عنه هذه الفكرة لدينا •

الثالثة : الابداع النابع من توفر الثقــة فى النفس ، فمن تكــرر النجاح وتواليه يكتسب علماؤنا دربة وثقة تجعلهم يبتكرون ما يعجز العقل الغربى عــن تحقيقه لانهم لا يعيشون الواقع الذى يعيشه علماؤنا فى بيئة التنمية الجديدة •

وشيئا فشــيئا تبنى التكنولوجيا الذاتية من خــلال ما تحققــه التنميــة ألاقتصادية من نجاح بعد أن توضع بذرتها فى أرض صالحة وتربة مناســبة تتوفر بها شروط استنبات التكنولوجيا والتى ستطرح لنا المنجزات المطلوبة محليا تلك المنجزات التى نســتوردها اليوم على زعم انها التكنولوجيا ، وتتطور هذه التكنولوجيا بمرور الايام ذاتيا وتسير فى اتجاه مستقل عن الاتجاه الذى ربمــا يسلكه العالم المتقدم ذو الظروف والبيئا تو المشكلات المختلفة عنا ، وعندها ربما يكشف اتجاه تكنولوجيتنا عن حلول وابتكارات تكنولوجيــة يعجــز عنها العالم المتقدم ، ويستطيع ان يستخدم فكرتها فى حل مشكلاته ، ومن ثم تتحقق المشاركة فى ميدان التكنولوجيا حقيقــة •

نتــائج المبحث

عقدنا هذا المبحث للتعرف على أثر استراتيجية حد الكفاية على الواقع العلمى وما يترتب على استخدامها من تغيرات تصــيب المجتمع وتهزه من الاعمــاق وتطهره من كل ما علق به من تخلف فكرى وضعف نفسى وتدهور انتاجى ، ولقد تبين لنا ان هذه الاستراتيجية تقدم للامة الاسلامية ما يلى :

١ ــ تنقلها من التخبط بين الاســتراتيجيات الانمائية التى درجت على تبنيها واحدة اثر أخرى ، وعادت منها بغير طائل ، وتقدم لها استراتيجية قادرة على توحيد جهودها من اجل هدفها فى التقدم والتنميــة .

٢ ــ هذه الاستراتيجية تعطى الامة الاسلامية ما تفتقده من شرط جوهرى لا يمكن ان تتم فى غيبته أية تنمية ، الا وهو « الاعتماد على النفس » .

٣ ــ يترتب على ما سبق « تحقيق الاستقلال فى شتى الميادين فيخلصهــا من أسر رأس المــال الاجنبى ، ومن التبعية التكنولوجية ، وأهم من كل هــذا التبعية الفكرية التى تقضى على هوية الامة وتذيب شخصيتها .

٤ ــ تمنح هذه الاستراتيجية الامة الاسلامية هيكلا انتاجيا يختلف عــن الهيكل القائم ، هيكلا لديه القــدرة على تحقيق هدف حــد الكفاية لكل فــرد ويتشكل وفقا لمبادىء الاسلام فى نشر نطاق الملكيــة الخاصــة ، وتوفير العمل وفرضه على كل قادر .

٥ ــ تعتبر ايجاد هيكل انتاجى جديد فرصة مناسبة لبناء تكنولوجيا ذاتية تنطلق من شجب الموقف الحالى الذى يتمثل فى اســتيراد منجزات التكنولوجيا الاجنبية على زعم انها تكنولوجيا وما هى بتكنولوجيا .

٦ ــ من كل ما سبق يتضح لنا ان استراتيجية حد الكفاية استراتيجيــة شاملة تقدم الحلول لمشكلات التخلف المختلفــة ، الانتاجية والفنية والمــالية وغيرها ، ذلك انها ليست سوى العودة الى الاسلام وتطبيقه ، وهو كفيل بتقديم الحلول لكل مشكلة تواجه المجتمع . « ما فرطنا فى الكتاب من شىء » .

نتائج الفصــل

عقدنا هذا الفصل لدراسة الحلقة الاخيرة من منهج التنمية فى الاســلام والتى تمثلها استراتيجيته فى الانتاج ، ونستطيع ان نضع اهم نتائجه فيما يلى :

١ ـ الانتاج فى الاسلام وسيلة بناء الدولة وحفظ استقلالهــا ، وهــو مسئولية كل من الافراد والدولة تبعا لمــا وضعه تنظيم الاســلام للملكية من امكانيات فى يد كل طرف • ومسئولية الدولة فى هذا المجال متضاعفة لمــا تمثله الامكانيات التى يضمها القطاع العام من ضخامة ، ولمــا لها من حق الاشراف على حسن استخدام القطاع الخاص لمــا تحت يده من امكانيات •

٢ ـ يقوم الفكر الاسلامى على الايمان بان مجموعة الاهداف التى يمثل تحققها تطور المجتمع ورقيه بصفة مستمرة ، ووســائل تحقيق هذه الاهــداف يجمعها كلها تحقيق حد الكفاية لكل مواطن ، ومن ثم يتخذ منها استراتيجية انتاج اســلامية تقوم على توفير ما لا بد منه لكل فرد بدون اسراف او تقتير ، وتستند على حق الفــرد فى موارد الجماعة ، وكفاية تلك المــوارد للجميع ، الى جانب ما فرضــه الله تعالى من تكافل بين اخــوة الاســلام ، وتتضمن عناصر ثلاثة هــى : توجية كل الامكانيات للقضاء على الفقر ، ثم فرض العمل على كل قادر واجباره عليه كما يجبر على القيام بكل فروض الاسلام ، ثم اخيرا تزامن الانتاج مع التوزيع •

٣ ـ استراتيجية حد الكفــاية تعطى الامة الاسلامية شروط الانطلاق الضرورية ممثلة فى الاعتماد على النفس وتحقيق الاستقلال فى كل ميدان ، وتقيم لها هيكلا انتاجيا جديدا يعطى فرصة لبناء تكنولوجيا ذاتية خاصة بها تشــارك بها وتدخل عصر التكنولوجيا من بابه الصحيح •

٤ ـ تمثل هذه الاستراتيجية حلولا مثلى لكل ما تعانيه الامة الاســلامية من مشكلات مالية وفنية وثقافية وفكرية ، اذ انها تعنى تطبيق الاسلام لا أكثر ، بما يحمل من امكانيات تقــديم الحلــول لكل مشكلة « ما فرطنا فى الكتــاب من شىء » •

نتائج البـــاب

بحثنا فى هذا الباب « منهج التنمية فى الاســـلام » فى فصـــول ثلاثة تكفل الاول منها ببيان المرتكزات الاســـاسية لهذا المنهج ، وتكفل الثانى بتقديم تنظيم الاســـلام للملكية ، وتكفل الثالث ببيان الاستراتيجية التى ينصح الاســـلام بها فى ميدان الانتاج ممثلة فى « استراتيجية حد الكفاية » ونستطيع ان نضـــع أهم نتائج هذا الباب فيما يلى :

١ — أولى خطوات منهج التنمية فى الاسلام هى اقامة المجتمع الاسلامى. ويتطلب ذلك اليوم توفير مرتكزات اساسية لا يوجد المجتمع الاســـلامى بدونها وهى : تخليص أرض الاسلام من صراع المذاهب فوقها واعلانها ارضا اســـلامية تؤمن بانه « ان الحكم الا لله ، امر ان لا تعبدوا الا اياه ، ذلك الـــدين القيم » فاذا خلصت الارض للدين القيم ، تطلب الامر ان يبنى الانســـان الذى يعيش فوقها على القيم الاســـلامية حتى يكون لبنة صـــالحة للاسهام فى بناء التنمية ، وذلك هو المرتكز الثانى الذى ان تحقق خلق شـــعبا اســـلاميا يأخذ زمام أمره بيده ، فيجبر حكامه على أن يحققوا الاخوة الاسلامية بما تعنيه من وحدة وتكامل اقتصادى ، وبدون هذه المرتكزات الثلاثة فلن يصلح لهذه الامة بناء .

٢ — اذا تحقق الوضع السابق فان الخطوة الثانيـــة فى منهج التنميـــة الاســـلامى تتمثل فيما يقدمه الاسلام من تنظيم خاص للملكية يقوم على الشكل المزدوج الذى يجمع بين الملكية العامة والملكية الخاصة فى تناسق يجعل من هذا التنظيم اداة انمائية على جانب كبير من الاهمية ، حيث تمثل الملكية الخاصة فى طريقة اكتسابها ، وطريقة انفاق ثمارها ، والنطاق التى هى عليه ، تحقيقا للتنمية الاقتصادية فى كل خطوة من هذه الخطوات ، وكذلك يجعل من الملكيـــة العامة . ويقدم لنا هذا التنظيم بموقف الاسلام من فكرة « الفضـــل » وطريقة التصرف فيه ، جهازا لتمويل التنمية الاقتصادية .

ويعتبر هذا التنظيم للملكية خطوة فى تحقيق التنمية لا تقل عن المرتكزات الثلاثة السابقة ، الى درجة ان الاخلال به ينفى عن المجتمع وصف الاسلام .

٣ — فاذا تحقق للمجتمع وصف الاسلام باقامته على المرتكزات السابقة والشكل المزدوج للملكية ، فان الحلقة الاخيرة فى منهج التنمية فى الاسلام تتمثل فى اتخاذ تحقيق « حد الكفاية الاسلامى » استراتيجية للانتاج ، بحيث يكون الانتـاج هادفا الى اشباع حاجة الجميع وتوفير مستوى المعيشـة اللائق من غير اسراف ولا تقتير لكل مواطن ، بما تمثله هذه الاستراتيجية من مواقف محددة ازاء الانتـاج تتمثل فى :

(أ) اعتبار الانتاج وسيلة بناء الدولة وحفظ استقلالها وجعله مسئولية كل من الفرد والدولة •

(ب) تضم هذه الاستراتيجية عناصر جوهرية ثلاثة هى : القضاء المباشر على كل أشكال الفقر ، فرض العمل على كل قادر ، وتزامن الانتاج والتوزيع •

(ج) تعتمد هذه الاستراتيجية على تكافل المسلمين ، والايمان بكفاية الموارد فى المجتمع لسـد حاجة الجميع ، وحق كل فرد فى موارد الجماعة •

(د) **تعطى هذه الاستراتيجية** للامة الاسلامية شروط الانطلاق الضرورية ممثلة فى الاعتماد على النفس ، تحقيق الاستقلال فى جميع المجالات•

(هـ) تقدم هذه الاسـتراتيجية حلولا لجميع مشـكلات المجتمع ، اذ هى ليست الا تطبيق الاسلام القادر على حل كل هذه المشكلات •

٤ — لقد سبق لهذا المنهج ان طبق وجاء بافضـل النتائج حيث قضى على الفقر وحقق التقدم ، فلم يوجد فى المجتمع فرد لم يصل الى « حد الغنى » أى تحقيق الكفاية من جميع الوجوه ، وملكية نصاب فوق ذلك ، ولم تجد الدولة من يأخذ الزكاة • وكان ذلك على يدى عمر بن عبد العزيز الذى لم يفعل اكثر مـن تطبيق الاسـلام فى شتى مجالات الانتاج والاستهلاك والعدالة وعدم الظلم • **« قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين ، يهدى به الله من اتبع رضـوانه سـبل السـلام ، ويخرجهم من الظلمـات الى النـور باذنه ويهـديهم الى صراط مستقيم »**[1] •

---

(١) سورة المائدة ، الايتان ١٥ ، ١٦

الباب الثالث

مشـــكلات التنمية والمنهج الاسلامى

تمهيـــــد :

يتحدث كتاب التنمية الاقتصادية عن عدة عقبات يرونها حواجز تحول بين البلاد النامية ، وبين تحقيق التنمية الاقتصادية ، ويقصدون بهـذه العقبات ، ما تواجهه هذه البلاد من مشـكلات ، يمثلها وضع عوامل الانتـاج ، من عمل ورأس مال وتكنولوجيا وموارد طبيعية ، وما يحيط بها من اعتبارات ، تجعلها لا تعطى التنمية الاقتصادية ما يدفعها قدما الى الامام .

ولقد بلغ الاهتمام بهذه المشكلات حد افرادها بالتأليف واعتبار دراستها هى دراسة للتنمية الاقتصـادية ، وايجـاد الحلـول لها يعنى تحقيق التنميـة الاقتصادية .

وهـذه المشكلات يكمن اهمها كما قلنا فى نوعية وكمية عوامل الانتـاج المتاحة ، واظهرها المشكلة السكانية ، ومشكلة التمويل اللازم للتنمية ، ومشكلة استخدام التقدم التكنولوجى الذى بلغ ما بلغ فى العالم المتقدم .

والى جانب هذه المشكلات فان العالم المتخلف يزخر بكثير غيرها ، الا ان هذه الثلاث تمثل المشكلات الرئيسية من بين الجميع ، والقدرة على التغلب عليها تمكن من التغلب على غيرها من المشكلات ، وقدرة المنهج الانمائى على حلهـا هى المحك الرئيسى لاختباره والتعرف على مدى صلاحيته .

ولقد تعرفنا من خلال دراسـتنا على المناهج التى يحتمل ان تحل هـذه المشكلات على ضـوء ما تقدمه من مبادىء ونظرات وقيم ، ونريد فى هذا الباب ان نعرض اهم مشكلاتنا على هذه المناهج لنتبين مدى قدرة كل منهج على تقديم الحل الناجح لهذه المشكلات ، وذلك بان نعرض المشكلة فى وضعها القائم وماتمثله من تحد لتحقيق التنمية الاقتصادية فى البلاد الاسـلامية ، ثم نردف ببيان الحل

الذى درجت المناهج المستوردة على تقديمه لهذه المشكلات ، ثم نعرض الحل الذى يقدمه لها المنهج الاسلامى .

ونحن بهذا الاسلوب فى عرض ودراسة المشكلة ، نقـدم دراســة مقارنة للمناهج المستوردة بالمنهج الاسلامى من ناحية ، ونقدم حلا للمشكلات الرئيسية التى نعرض لها من ناحية اخرى ، وحتى تكون دراستنا اكثر دقة ، ومقارنة المناهج أكثر دلالة ، فاننا سنتخذ من العالم العربى مثالا للعالم الاسلامى الكبير ، لنرى مدى قدرة هذه المناهج على حل هذه المشكلات بصورتها القائمة فى العالم العربى، كمنطقة تمثل العالم الاسلامى .

وفى فصول هذا الباب سنعرض لدراسة المشكلات الثلاث كما يلى :

الفصل الاول : السكان والتنمية والمنهج الاسلامى .

الفصل الثانى : مشــكلة تمويل التنمية بين المناهج المســتوردة والمنهج الاســـلامى .

الفصل الثالث : مشكلة بناء التكنولوجيا بين المناهج المستوردة والمنهج الاسلامى

الفصل الأول

السكان والتنمية والمنهج الاســلامى

تمهــــيد :

ليس هناك خلاف بين المهتمين بشئون التنمية الاقتصادية ، على أن السكان هم جوهر التنمية الاقتصادية ، فهم اداتها ووسيلة تحققها ، وهم الغاية والهدف منهــا •

والوضع السكانى فى العالم الاسلامى بعامة والعالم العربى منه بخاصــة وضع غريب ، حيث ادت اسباب عديدة الى سيادة نوع من توزيع السكان فى هذا العالم ، أدى الى أن يكون السكان من حيث الكم ، والنوع ، مشكلة تفرد لها مؤلفات تقترح لها الحلول المتعددة • مشكلة ان لم تجذب جهود التنميــة الى الخلف فهى لا تدفعها الى الامام ، وكفى بذلك اشكالا • ولقد شاع الحديث عن المشكلة السكانية فى بعض البلاد الاسلامية الى ان اصــبح الحديث عنها يــدور لا بين المهتمين بشئون التنمية فى الداخل والخارج فحسب ، وانما بين عامة الناس ايضا• ولا شــك ان السكان فى العالم الاســلامى من حيث الكم — القلة والكثرة — يمثلون فى ظل الاوضاع الفكرية القائمة وبمقاييسها ، مشكلة ربما تستعصى — بل تستعصى فعلا — على الحل • ويحتم علينا ان ننظــر اليها من وجهة نظــر أخــرى •

وفى هذا الفصل سنقدم دراسة لهذه المشكلة تتناول وضعهــا القائم ، ثم الحلول التى تقدمها المناهج المستوردة ، وتلك التى يقدمها المنهج الاسلامى ، حتى نتبين أى المنــاهج يملك ان يخلصنا من ضغط هــذه المشكلة ، وذلك فى مباحثه الثلاثة الاتية :

المبحث الاول : الوضع السكانى القائم فى العالم العربى •
المبحث الثانى : المناهج المستوردة والوضع السكانى القائم •
المبحث الثالث : المنهج الاسلامى والمشكلة السكانية •

المبحث الاول
الوضع السـكانى القائم فى العالم العربى

تمهيـــد :

للتعرف على موقف المناهج الانمائية من اسلامية واشـتراكية ورأسمالية من مشكلة السكان ، ومدى قدرتها على حلها ، وهو ما خصص له المبحثان الاخيران من هذا الفصل كان من الضرورى ان نتعرف اولا على الوضع السكانى للعـالم العربى (كمثل للصورة الاسـلامية) ، ونوعية المشكلة السـكانية التى يواجهها، من حيث خصائصها التى تميزها ، واسـباب ظهورها والنتائج التى ادت وتؤدى اليها • ذلك ان التعرف على المشكلة واسبابها ، هو المقدمة الضرورية للتعـرف على سبل الحل وتنفيذهـا •

وهذا المبحث سـيقدم لنا الوضع السـكانى القائم فى العالم العربى فى المطالب الثلاثة التى يتكون منها وهى :

المطلب الاول : حقيقة الوضع السـكانى فى العالم العربى •

المطلب الثانى : اسباب الوضع السكانى القائم فى العالم العربى •

المطلب الثالث : نتائج الوضع السكانى القائم فى العالم العربى •

المطلب الاول
حقيقة الوضع السكانى فى العالم العربى

يتصف الوضع السكانى فى العالم العربى بمجموعة من الصفات خلقت منه مشـكلة فعلية تواجه شـعوبه ، فهم فى جملتهم يمثلون وضـعا ، وفى نسبتهم الى دولهم يمثلون وضعا آخر ، فسكان العالم العربى ربما يمثلون حجما امثـل اذا قيس بموارد هذا العالم ومساحته الشاسـعة التى تضم تلك الموارد ، غير ان توزيعهم على اجزاء هذا العالم خلق منهم مشـكلة فى كل بقعة ، فهم حيث يكثرون يمثلون مشكلة التضخم السكانى الحـادة ، وحيث يقلون يمثلون ندرة او قلة سكانية • وكلا المشكلتين تقف عقبة فى وجه التقدم الاقتصادى ما فى ذلك شـك • ويتضمن هذا المطلب توضـيحا لهذه الحقيقة فى فروعه الثلاثة الاتية :

الفرع الاول : وضع العالم العربى السكانى بين اقاليم العـــالم .

يقسم المختصون بدراسة الجغرافيا الاقتصادية العـــالم الى ثلاث مناطق :

١ ـــ منطقة كثيفة الســـكان .

٢ ـــ منطقة متوسطة الســـكان .

٣ ـــ منطقة قليلة الســـكان .

وذلك من حيث عدد السكان ونسبتهم الى المساحة التى يعيشون عليها ، ويعرف ذلك بالكثافة الجغرافية ، وربما ينسبونهم الى المســـاحة المستغلة فيعرف ذلك بالكثافة الاقتصادية ، والتى تعتبر مؤشرا ادق من المؤشر الاول(١) غير ان توزع الثروات على مناطق الارض توزيعا أقرب ما يكون الى العدل ، يجعلنا نرى فى المؤشر الاول « الكثافة الجغرافية » مؤشرا ذا قيمة وخاصـــة بالنسبة للعالم العربى والذى يثبت الواقع ان صحاريه ومناطقه التى توصف بالجرداء ، تضـــم من الثروات ما يفوق بكثير ما تضمه الارض الزراعية ، بل ان دول صحارية هى اليوم اغنى دوله ، ومن ثم فان مؤشر الكثافة الجغرافية التى يتحدث عنـــه المختصون بدراســـة الجغرافيا الاقتصادية ، يمكن ان يبين لنا وضع العـــالم العربى ككل ، وما اذا كان منطقة كثافة سكانية ام كان منطقة قلة سكانية .

ان كتاب الجغرافيا الاقتصادية يعتبرون المنطقة قليلة السكان اذا كـــان عدد السكان فيهـــا يقل عن ٧٠ نسمة فى الميل المربع ، ومتوسطة الســـكان اذا كان يقطنها ما بين ٧٠ الى ٢٠٠ نســـمة فى الميل المربع ، وكثيفة السكان اذا كانت فوق ذلك(٢) .

فما هو موقف العالم العربى من هذا التقسيم ؟

ان العالم العربى كما يتضح من الجـــدول الاتى ، يضـــم مســـاحة قدرها ٠٠٠ر٠٠٠ر١٣ ميل مربع ، يعيش فوقها عدد من البشر لا يتجاوز ١٤٠ مليـــونا ، طبقا لاعلى التقديرات المنشورة عن بلاد هذا العالم . وبذلك يكون عدد السكان

(١) د. نصر السيد نصر ـــ قواعد الجغرافيا الاقتصادية ـــ مكتبة عين شمس ط ٣ ص ١٣٣ ـــ ١٣٤

(٢) المرجع السابق ص ١٣٣ ـــ ١٣٧

فى الميل المربع من العالم العربى هو ١٠ر٧ نسمة ، وعليه فان العالم العربى يعتبر منطقة قليلة السكان طبقا للمقياس السابق الاشارة اليه .

عدد السكان والمساحة فى بلاد العالم العربى(١)

الدولة	عدد السكان ١٩٧٥	المساحة كم٢
العربية السعودية	٧٦٦٠٨٠٠	٢١٤٩٦٩٠
اليمن الشمالية	٥٥٤٠٠٠٠	١٩٥٠٠٠
اليمن الجنوبية	١٣١٤٥٠٠	٢٨٧٦٨٣
عمان	٨٢٥٠٠٠	٢١٢٤٥٧
الامارات العربية	٢٥٠٠٠٠	٨٣٦٦٠
قطر	١٥٠٠٠٠	١١٠٠٠
البحرين	٢٢٧٧٥٣	٥٩٨
الكويت	٦٨٥٠٠٠	١٦٠٠٠
الاردن	٢١١٩٠٠٠	٩٧٧٤٠
سوريا	٦٤٧١٠٠٠	١٨٥١٨٠
لبنان	٢٩٣٨٠٠٠	١٠٤٠٠
العراق	١٠٢٨٥٠٠٠	٤٣٤٩٢٤
مصر	٤٠٨٦٢٠٠٠(٢)	١٠٠١٤٤٩
ليبيا	٢٠٦٧٠٠٠	١٧٦٠٠٠٠
تونس	١٣٩٠٠٠٠٠	٦٤١٥٠
الجزائر	٥١٢٦٠٠٠	٢٤٦٦٨٨٣
المغرب	١٢٧٥٧٠٠٠	٤٤٥٠٥٠
موريتانيا	٢٠١٦٠٠٠	١٠٣٠٧٠٠
السودان	١٥١٨٦٠٠٠	٢٥٠٠٥٨١٣
الصومال	٣٠١٩٠٠٠	١٠٧٥٠٠
	١٣٣٤٠٤٠٥٣	١٣٠٦٥٨٧٧

(١) د. مصطفى مؤمن : قسمات العالم الاسلامى المعاصر مشار اليه فى السوق الاسلامية المشتركة ، د. محمود محمد بابللى ، دار الكتاب اللبنانى ، بيروت سنة ١٩٧٥ ، ص ٤٨ ، ٤٩

(٢) تقديرات سنة ١٩٧٨ م .

بل ان اشد دوله كثافة لايصل عدد سكانها الى الأميال المربعة من مساحتها ، أكثر من ٤٠ نسمة فى الميل المربع • وهكذا نرى أن العالم العربى كمنطقة اقليمية واحدة ، لا يقع بين الاقاليم ذات الكثافة السكانية المرتفعة بل ولا حتى بين الاقاليم ذات الكثافة المتوسطة ، وانما هو اقليم ذو قلة سكانية ، يمكن التعايش معها ، اذ هى ليست قلة حادة •

فما الذى خلق منها مشكلة سكانية ، فى صورة تضخم سكانى فى بعض المناطق وقلة حادة فى مناطق اخرى ؟ ان ذلك ما سنعرفه من الفرع التالى •

الفرع الثانى : توزيع السكان فى العالم العربى ودورة فى خلق المشكلة •

منذ فجر التاريخ الاسلامى والعالم العربى يعيش وحدة واحدة بحدود مفتوحة سواء كانت هناك وحدة سياسية بين اقاليميه ام لم تكن ، فاستقلال بعض الدول بحكم بعض اجزاء العالم العربى طوال الفترة منذ صدر الاسلام الى الحرب العالمية الاولى ، لم يكن يمنع وحدة العالم العربى بل والعالم الاسلامى ككل ، فكان الانتقال يتم بحرية تامة من منطقة لاخرى دون أية عوائق ، بل كان الفرد يولد فى المغرب العربى ، ويتلقى العلم فى الجزيرة العربية والعراق ، ليتولى الوزارة أو غيرها من الاعمال فى مصر •

ومنذ الحرب العالمية الاولى ، وانتصار الدول الاوربية على دولة الخلافة الاسلامية ، اقام الاستعمار المنتصر فواصل غير طبيعية بين اجزاء الامة الواحدة ، لتقبع خلف هذه الفواصل مجموعة من الدويلات او السلطنات او الامارات ، وذلك كشرط لاتمام الصلح مع تركيا — اتاتورك سنة ١٩٢٢(١) • فلما اجبر الاستعمار بكفاح الشعب العربى على الرحيل بعد الحرب الثانية خشى ان تنصهر هذه الكيانات بعضها فى بعض فأقام الجامعة العربية لتحمى تجزئة الامة العربية ، ولتبقى على استقلال دولها ودويلاتها(٢) ، حتى لتضم

---

(١) د. محمد البهى — الاسلام فى حل مشاكل المجتمعات الاسلامية المعاصرة مكتبة وهبه — القاهرة ط ٢ سنة ١٩٧٨ ص ١٤٦

(٢) المرجع السابق ص ١٤٧

هذه الجامعة ١١ دولة من دولها لا يصـل مجموع سكانها مجتمعة عشرين مليونا من البشر ، اى أقل من المليونين لكل دولة منها ، بل ان بعضـها مثل قطـر لا يزيد سكانها عن ثمن المليون الا قليـلا .

وهكذا وجدت الدويلات العربية بصورة غير طبيعية ، وحيل بين الشعب وحرية الانتقال من بلد عربى الى آخر ، وادت ظروف النمو السـكانى خلال نصف القـرن المـاضى الى انقسام العالم العربى الى مناطق ثلاث من حيث الاوضاع السكانية ، منطقة تعانى من تضخم سـكانى ، وثانية تعانى مـن ندرة سـكانية لا تقل اعاقتها للتقدم الاقتصادى عن التضـخم السـكانى ، وثالثة الى حد ما تعيش فى وضع بين التوازن والقلة ، وربما لا تتجاوز هـذه المجموعة دولة او دولتين من دول الشـمال الافريقى ، بينما تضـم منطقـة التضخم السكانى مصر وربما تونس ، وبقيـة دول المنطقة السـت عشرة او السبع عشرة تمثل وضع الندرة السكانية بصورة واضحة .

وهكذا نرى ان العالم العربى بسكانه ومساحته ، كان يمكن ان يكـون قريبا من التوازن السكانى ، وخاصة اذا اخذنا فى الحسبان ما يتمتع به الشعب العربى والشعب الاسلامى بصفة عامة من خصوبة عالية ، غير ان توزيع هؤلاء السكان بالصورة الحالية خلق منهم مشـكلة حيث حلوا ، نسـتطيع ان ندرك ابعادها من الفرع التالى :

الفرع الثالث — ابعاد الوضع السـكانى فى العالم العربى :

انتهى الوضع بالدول العربية بعد تقسيمها ، واختلاف معدل النموالسكانى بمناطقها فى الخمسين عاما المـاضية ، الى ان اصـبحت تتكون من مجمـوعتين اساسيتين (اذا تجاوزنا عن دولة او اثنتين يقعان فى منطقة بين التوازن والقلة السكانية) هما :

١ — قطر واحد من أقطار العالم العربى (مصر) لا يمثل من مسـاحة العالم العربى سـوى ٨٪ فقط يقطنه أكثر من ٤٠ مليونا يمثلون قرابة الـ ٣٠٪

من ســكان العالم العربى ، مما جعل مصر تعانى من مشكلة سكانية ، فاقم منها قصر نظر الانظمة الحاكمة التى تعاقبت على حكمها فى القرن العشرين ، فلم تلتفت الى ضرورة استغلال المساحات الشاسعة التى يمكن ان تقوم عليها مجتمعــات بشرية ، فاستمر السكان قابعين فى منطقة وادى النيل ودلتاه • اى فى مســاحة تمثل ½ ٣ ٪ فقط من مســاحة القطر المصرى ، تاركين مســاحاته الشاســعة والصالحة للاستغلال فى سيناء والســاحل الشمالى ووادى قنا وغير ذلك من المناطق ، والتى تضم الكثير من الثروات دون استغلال •

٢ — بقية اجزاء العالم العربى والتى تمثل ٩٢٪ من اجمالى مساحتــه لا يعيش عليها من البشر ما يكفى لتحقيق الاســتغلال الامثل لمواردها ، ومن ثم تعيش هذه البلاد فى تخلف اقتصادى ولا تقوى على تحقيق التنمية ، بسبب مشكلة عكس مشكلة التضخم السكانى وهى الندرة السكانية ، حيث يعجز البشر فيها عن توفير الايدى العاملة الضرورية لا ستغلال مواردها وبخاصة فى القطاع الزراعى بالعراق والســودان •

وهكذا ترتب على ســوء توزيع السكان فى العالم العربى ان مثلوا مشكلة حيث يكثرون ، ومثلوا مشكلة حيث يقلون ، ويعجــزون عن تحقيق التنميــة الاقتصادية فى حالة الكثرة وحالة القلة • وهذه هى حقيقة الوضع السكانى بينها هذا المطلب لننطلق منها الى تقصى الاسباب التى ادت اليها فى المطلب التالى •

المطلب الثانى

اسباب الوضع السكانى القائم فى العالم العربى

الفرع الاول — العالم العربى والتجزئة :

لمسنا حقيقة الوضع السكانى القائم اليوم فى العالم العربى ، واتضح لنا انها تتمثل فى نمو سكانى مرتفع فى مصر ، ادى الى وجود مشكلة تضخم سكانى تعرقل جهود التنمية الاقتصادية بتضــافرها مع غيرها من المشــاكل التى ليس اقلها تبنى مناهج لا تقوى على تحقيق التنمية الاقتصــادية ، كما تتمثل فى نمو سكانى ذى نسبة مرتفعة فعلا فى بقية اجزاء العالم العربى ، الا ان ارتفاعــة

هذا يعجز عن ان يحقق التوازن السكانى فى هـذه البلاد ، مما يجعلها ايضا تعيش فى مشكلة سكانية لا تقل من حيث اثرها على جهود التنمية عن مشكلة التضخم السكانى بمصر ، ان لم تفقها خطورة • وواضح امامنا ان السبب فى خلق المشكلتين السكانيتين هو عدم السماح بانسياب السكان بين المنطقتين ، ذلك الانسياب الذى كان قائما طوال عهود العالم العربى الاسلامى ، وحتى قيام الاستعمار الاوربى بتجزئة العالم العربى بعد غدره بأمانى الشريف حسين الذى خدعوه فانخدع ، وانضم اليهم ضد الخلافة العثمانية •

فاذا كانت هذه التجزئة هى سبب عدم امتصاص الزيادة السكانية فى مصر من ناحية ، وهى سبب عدم تحقيق التوازن السكانى فى بقية البلاد المفتقرة الى الزيادات السكانية من ناحية اخرى ، فلماذا الحرص على هذه التجزئة ومن اصحاب المصلحة فيها ؟ •

ذلك هو ما سنعرفه من الفرع التالى :

الفرع الثانى — تجزئة العالم العربى والمصالح الاستعمارية :

يخطىء من يظن ان الدول الاستعمارية عندما اكرهت على اخلاء العالم العربى من قواتها العسكرية ، قد تخلت عن مطامعها او عن قيامها باستغلاله، ربما بصورة تفوق استغلالها له ابان الاحتلال العسكرى الذى مارسته عليه •

ان العالم الاستعمارى يوم ان رحل من البلاد العربية كان قد اقام من الانظمة ما يكفل له تحقيق هدفه ، وكانت وسيلته الى ذلك هى حرمان الامة العربية من ان تكون صاحبة قوة • ولكن ما هى مصادر القوة التى يخشى منها المستعمرون على مصالحهم ؟ ان واحدا منهم يحدثنا عن ذلك فى معرض حديثه عن الصراع الدائر بين دويلات العالم العربى فيقول : ان عامل القوة الاهم هو تعداد السكان ووجود الزيت(١) ، هـذان هما عاملا القوة فى الشرق الاوسط ،

(١) ليونارد بايندر ، الثورة العقائدية فى الشرق الاوسط ، تعريب خيرى حماد ، دار القلم ، القاهرة ، بدون رقم طبعة سنة ١٩٦٦ ص ١٩٨.

فاذا استطاع الغرب ان يحول دون تلاقيهما معا فقد تمكن من حرمان الامة العربية من مصدر قوتها فتبقى قدراتها البشرية بعيدا عن قدراتها المالية ، تمثل الاولى مشكلة تضخم سكانى بمصر ، وتمثل الثانية قوة عاطلة لا تجد مجالات لا متصاصها ، ويبقى التخلف هنا وهناك لا تجدى معه أيدى عاملة رخيصة بمصر اذ ينقصها رأس المال ، ولا أموال الزيت بليبيا والسعودية ودويلات الخليج ، اذ تنقصها الايدى العاملة •

وطالما استمر العالم العربى مجزءا بهذه الصورة متخلفا بهذا القدر ، فان أمن المنطقة من وجهة نظر المستعمر يكون متحققا •

يقول ليونارد بايندر مضيفا الى عاملى القوة السابقين :

ويجب ان يسند اعتبار الامن فى الشرق الاوسط استمرار النظام الراهن ، ويعنى هذا بعبارة اخرى ان امننا الوطنى فى الشرق الاوسط يعنى امن الدول القائمة فرادى لا أمن العالم الاسلامى أو العروبة جمعاء(١) • فالى هذا الحد يعترف سياسى غربى كبير مثل « بايندر » بان امنهم القومى يرتبط بالابقاء على تجزئة البلاد العربية والحيلولة دون ان يكون للزيت اعداد سكانية تستخلصه من انياب الغرب ، او ان تكون للاعداد البشرية فرصة استخدام قدراتها فى ظروف أفضل • وان خلق اسرائيل وتدعيم وجودها وبذل الجهود الجبارة لا كسابها شرعية الوجود بين جنبات الامة الاسلامية لا يبعد كثيرا عن فكرة الامن هذه • بل ان بايندر ليصرح بذلك فيقول ان فكرة وجود مصلحة قومية عربية تؤلف تهديدا لمصلحة الامن لجميع الدول القائمة فى الشرق الاوسط(٢) كما يذكر ان اسرائيل قد حققت الغرض الاستعمارى من وجودها وهو الذى يتمثل فى الحيلولة دون قيام وحدة عربية فيقول : وقد ادى وجود اسرائيل دوره كعامل استقرار فى القضايا القائمة بين العرب انفسهم ، عن طريق الحيلولة دون أية تغييرات بنيانية كبيرة فى المنطقة(٣) •

---

(١) المرجع السابق ص ٣٩٩
(٢) المرجع السابق ص ٤٠٠
(٣) المرجع السابق ص ٤٠٩

ولكن هل الاستعمار هو الذى يكرس التجزئة بمفرده ام انه رسـمها وترك أمر تنفيذها لمـن يشاركه الاهتمام ببقائها ؟ .

الحقيقـة ان الاستعمار حقق تجزئة الوطن العربى لتحقيق امنه من وجهة نظره السابقة لكنه حرص ان يقيم الى جواره اصحاب مصلحة فى تكريس التجزئة بحيث يتحقق هدف الاسـتعمار دون ان يظهر له الا اقل الادوار . واصـحاب المصلحة الاخرون هم من سنتعرف عليهم من الفرع الثالث .

الفرع الثالث — صراع الانظمة العربية وتكريس التجزئة :

لم يكن الاستعمار لينجح كل هذا النجاح فى الابقاء على تجـزئة الوطن العربى وضرب كل محاولات الوحدة بين اجزائه لولا المسـاعدات التى تقدم له فى صـورة ما تراه الانظمة الحاكمة فى البلاد العربيـة مصـلحة عليا لها ، ويعترف « بايندر » بهذه المسـاعدة التى قدمت للعالم الاسـتعمارى فمكنتـه من المحافظة على أمنه . او على حـد تعبيره فى الحفاظ على هذا الطـراز من الامن[1] اذ يقول : « قد يكون من السهل عن طريق الربط بين اعتبار الامـن وبين الدول الراهنة ، والتمييز بينه وبين المذهبيـة العقائدية الواحدة المسيطرة دسـتوريا ، ان نربط بين هذا الاعتبار ايضا وبين وجود صفوة حاكمة مختارة . ومع اختلاف التأييد الشعبى للحكومات القائمة بين دولة واخرى فان من الواضح ان هذه الحكومات بسياسييها ، وادارييها ، وضباطها والفئـات الحاكمة فيها ، تجد مصلحتها فى استمرار استقلالها . واذا شئنا المضى بعيدا بوجهة النظر هذه، تبين لنا فى بعض الحالات ان الخطر الذى يهـدد امن الدولة ، داخلى بقـدر ما هو خارجى . وينطبق هذا القول بوجه خاص على ايران ، وعلى معظم الدول العـربية[2] وان ظاهرة شـعارات الوحدة التى تملأ اجـواء العالم العربى وتسود صفحات دساتيره لتعكس هذا الوضع الذى تشعر فيـه الانظمة الحاكمة بأن مصلحتها فى تكريس التجزئة ، بينما الشعب العـربى ومصلحتـه تتطلب تحقيق الوحدة فلا تجد هذه الانظمة الا تبنى شـعارات الوحدة لفظا والدخول

(١) المرجع السابق ص ٤٠٠

(٢) المرجع السابق ص ٤٠٠

فى صراع مع غيرها من الانظمة ، وتمضى السنون ويأكل الشعب العربى فى جملته شعارات لا تسمن ولا تغنى من جوع ، وعند الضرورة لا تمانع هذه الانظمة من اقامة بعض اشـكال الوحـدة التى لا تلبث ان تلغى او حتى تهمـل دون ان يتخـذ قرار بالغائهـا •

وهكذا تتضافر مصالح الاستعمار مع مصالح « الصفوة الحاكمة المختارة » فى العالم العربى ، تتضافر من اجل تكريس تجزئة العالم العربى ، ومن ثم ابعاد عاملى القوة (الاعداد البشرية والزيت على حد تعبير « بايندر » السـابق) عن التلاقى ليبقى الانسياب السكانى بين البلاد العربية ممنوعا ، وتبقى مشكلات التضخم فى مواطنها ومشـكلات الخفة السكانية فى مواطنها ، كلاهما يصنـع مشـكلة حيث حل •

والى جانب صراع الانظمة الحاكمة فلقد استورد العرب ما يقسمهم أكثر واكثر عندما استوردوا مناهج التنمية ، فانقسم العرب الى دول اشـتراكيـة تقدميـة واخرى رجعية رأسمالية • واتخـذ الاستعمار من هـذا التصنيف غذاء لصراع الانظمة الحاكمة السابق ، وعمد كل فريق الى التربص بالآخر ، أن لم يكن بتدبير الانقلابات فباثارة القلاقل • واصبح كلُ فريق ينظر الى الآخر نظرة المتربص ، يصافحه بيد ويخفى بالاخرى خنجر الطعنات •

هذا هو ما ابقى على التجزئة وحال دون تحقيق انسـياب عناصر الانتاج بين اجزاء الوطن العربى ، صناعة اسـتعمارية حافظ عليهـا صراع الانظمة ، والمناهج التى صـدرها الاستعمار ليستخدمها العرب ، الامـر الذى ادى الى أسوأ النتائج التى سنتعرف عليها من المطلب التالى •

المطلب الثالث

نتائج الوضـع السكانى القائم فى العالم العربى

تعرفنا على الوضع السكانى القائم فى العالم العـربى ثم تبينا الاسباب التى خلقته والاوضاع الخارجية التى تكرسه ، ويبقى لا ستكمال صورة هـذا الوضع ان نتعرض بايجاز للنتائج التى ترتبت عليه ، وليكن فى شكل اشـارات لاهم هـذه النتائج •

ان اهم النتائج التى ترتبت على تكدس السكان فى منطقة من العالم العربى مع جدب منطقة أخرى منه يمكن اجمالها فى ثلاث هى :

١ — اختلال توزيع الثروة بين اجزاء المنطقة •

٢ — سوء استخدام الموارد الاكثر توافرا بكل منطقة •

٣ — استمرار تحقيق هدف الاستعمار من استغلال خيرات المنطقة وجعلها سوقا واسعة لمنتجاته •

وسنتناول هذه النتائج الثلاث فى فروع المطلب الثلاثة الآتية :

الفرع الاول — التوزيع المختل لثروة الوطن العربى :

منطقة العالم العربى كجزء من منطقة العالم الاسلامى ، خلقها الله تعالى منطقة متصلة الاجزاء متكامله فى كل شىء كى تقوم عليها الأمة الوسط وتمارس من فوقها دور الشاهد على الناس • هذا الاقتصاد المتكامل فى طبيعته قدشوهته عملية التجزئة التى اجراها الاستعمار ، وكرستها الانظمة المتصارعة ، وشهدت الجامعة العربية هذه العملية ولم يحل وجودها دون استمرارها ، بل لقد اسبغ عليها ثوب الشرعية •

لقد ترتب على تجزئة الوطن العربى ان تركزت الثروات فى جانب والفقر فى جانب آخر • الثروة حيث لا توجد اعداد بشرية ، والفقر حيث تتكدس الاعداد البشرية•ولا ينكر الباحث أن هناك أسبابا أخرى أدت الىفقر البلادذات الاعداد السكانية الكبيرة — مصر — ترجع الى تفكير المسئولين فيها اساسا وسوء تصرفهم وتطلعهم الى فرض زعامتهم ذلك التطلع الذى استنزف قدرات الاقتصاد المصرى(١) • لا ينكر الباحث هذا السبب وغيره لكنها اسباب كان يمكن تلافيها أو عدم قيامها من الاصل لو ان عملية التجزئة لم تكن قائمة ، فما كنا بحاجة الى خلق زعامة أو فرضها لو لم تكن عملية التجزئة قائمة ، ويوجد من يدافع عنها بكل الوسائل •

---

(١) جلال الدين الحمامصى ، حوار وراء الاسوار ، المكتب المصرى الحديث ، القاهرة ط ٦ سنة ١٩٧٥ ص ٨٧

المهم ان الامكانيات المتاحة لكل دولة من موارد الثروة قـد اختلت اذا قورنت بالاعداد السكانية التى تعيش داخل هذه الدولة ، اختلال بالزيادة لدرجة العجز عن استثمارها ، او اختلال بالنقص لدرجة الاستخدام غير الاقتصـادى لتلك الامكانيات ، اى حـدث لموارد الثروة فى العـالم العربى ما نسميه عدم الاستفادة المثلى من الموارد التى سنتعرف عليها من الفرع التالى .

الفرع الثانى ــ سوء استخدام الموارد الاكثر توفرا بكل منطقة :

يتحقق الاستخدام الامثل لعوامل الانتاج عندما يتم التوفيق بينها بنسب تكفل تحقيـق اكبر قـدر ممكن من الانتاج بأقل قـدر من استنفاد الموارد الاقتصـادية .

تلك هى الصورة الطبيعية . لكن الذى حدث ويحدث فى العالم العربى بعد اختلال توازن السكان مع طاقات الانتاج الاخرى بسبب عملية التجزئة القائمة، ان استخدام الموارد الانتاجية سـواء العمل فى البلاد المكتظة به أم رأس المال فى البلاد المتخمة منه ، تعرض لسوء استخـدام قضى على معظم الفوائد التى كان يمكن للعالم العـربى انيجنيها من المصـدرين فى حالة مالو تم تضـافرها بصـورة مثلى .

فالبلاد المزدحمة بالسـكان تستخدم مقادير من العمل متزايدة مع مقادير من العوامل الانتاجية الاخرى تتناقص حتى تمارس العمل فى ظل تناقص الغلة الى حد كبير سـواء فى القطاع الزراعى ام فى قطاع الخدمات .

ان نظرة الى المسـاحة المنزرعة ونسبتها الى السـكان فى مصر ترينا مدى الضغط على الارض الزراعية ومدى ما يمكن ان تكون عليـه الانتاجيـة فى القطاع الزراعى .

جدول يبين نصيب الفرد فى مصر من المساحة المنزرعة فى الفتـــرة ما بين : ١٩٠٧ — ١٩٧٨

السنة	عدد السكان بالمليــون	المساحة المنزرعة بالمــليون فدان	نصيب الفرد
١٩٠٧	٢ر١١	٤ر٥	٤٨ر٠
١٩١٧	٨ر١٢	٣ر٥	٤١ر٠
١٩٢٧	٢ر١٤	٥ر٥	٣٦ر٠
١٩٣٧	٩ر١٥	٣ر٥	٣٢ر٠
١٩٤٧	٠ر١٩	٨ر٥	٣١ر٠
١٩٦٠	٠ر٢٦	٩ر٥	٢٣ر٠
١٩٦٦	١ر٣٠	٠ر٦	٢٠ر٠
١٩٦٩	٦ر٣١	٠ر٦	١٩ر٠
١٩٧٠	٤ر٣٢	٠ر٦	١٨ر٠
١٩٧٨	٢ر٤٠	٠ر٦	١٥ر٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصـــاء •

فأى انتاجية متوقعة لمثل هذا التضافر بين العمل والارض فى مصر، حتى لو اخذنا فى الاعتبار ان ٦٠٪ فقط هم الذين يعيشـــون فى الريف على الانتـــاج الزراعى ، الامر الذى يعنى رفع نصيب الفرد منهم الى ٣ر٠ من الفـــدان • وهل تكون اية اضـــافة جديدة للعمل مضيفة الى الناتج ؟ اللهم لا • هـــذا فى البلاد المزدحمة بالسكان ، فماذا عن استخدام الاموال المتاحـــة على الجانب الآخر ؟ ام ماذا عن استخدام الارض المتاحة على الجانب الآخـــر ايضـــا ، ببلاد الخفة السكانية وبالذات العراق والسودان •

١ — فى بلاد البترول زادت الموارد فى شكل أموال ســـاملة فى أيدى دول تعدادها السكانى يعد بالمئات او بالآلاف فى اكثرها ، واقلها ما يمثل الســـكان فيها بضعة ملايين تعد على أصابع اليد الواحدة ،بينما دخلها النقدى يعد بالبلايين

مما جعل دخل الفرد فيها يصل مستوى نموذجيا عالميا فى الارتفاع ، مع عدم قدرة هذه الدول على الامتصاص •

٢ — اما الدول ذات المساحات الزراعية الشاسعة والخفة السكانية مثل السودان والعراق فقد وقفت عاجزة عن استثمار تلك المساحات فى انتاج الطعام الذى تقدر امكانية هذين البلدين منه بمايكفى حاجة الشرق الاوسط أجمع • ومع ذلك فان السودان تتلقى المعونات من أكثر الدول العربية احتياجا للأموال — وهى مصر[1] — وهى لا تقبل ان ينتقل اليها عمال زراعيون مصريون، كما لا تقوم الدول البترولية بتقديم ما يمكن السودان من زراعة أرضها • وهذا موقف لا يمكن ان يفهم الا فى ظل ما قدمناه عن صراع الانظمة فى العالم العربى ، فلا يعقل ان يكون وضع بهذه الصورة •

وهكذا نرى ان الموارد المتاحة للعالم العربى والتى كان يمكنها ان تنقله من تخلفه الحالى الى وضع افضل ينعم فيه المواطن العربى بخيرات بلاده ، تقف مهدرة غير مستغلة ، فتبقى الارض الزراعية الخصبة بالسودان والعراق وغيرها تنعق على اطلالها البوم والغربان ، وتبقى أموال الدول النفطية مكدسة لا تجد استخداما ، وتبقى الايدى العاملة بمصر فى شبه بطالة • وهكذا تبعد جميع الموارد فى العالم العربى عن الاستخدام الرشيد لها أو تخرج نهائيا من مجال الاستخدام •

ولكن لمصلحة من حدث ويحدث هذا ؟

ان ذلك هو ما سنعرفه من الفرع الآتى :

الفرع الثالث — استنزاف الموارد العربية بيد الدول الاستعمارية :

قلنا ان التجزئة القائمة فى العالم العربى هى سبب تخلفه ، وقلنا ان هذه التجزئة مصنوعة ومكرسة من قبل الاستعمار ومن اقامهم لتحقيق اغراضه• والمنطقى بعد هذه المقدمة ان يكون ذلك لهدف يسعى اليه الاستعمار ، فهو لا يصنع ما يصنع ويبذل من الجهود فى وضع السياسات وتنفيذها عبثا ، ومن ثم فان

(١) جريدة الاخبار بتاريخ ١٩٧٩/١٠/١ م •

هذه التجزئة تحقق بلا ادنى شـك ما يهدف الاستعمار الى تحقيقه من علاقتـه بالمنطقة العربية وهو الحصول على مواردها لمصـلحة بلاده ، واظهر مصالحـه تتمثل اليوم فى أمرين •

١ — الحصـول على البترول •

٢ — اتخاذ المنطقة سوقا استهلاكية لمنتجاته •

وكلا الهدفين يتحقق بسياسة التجزئة التى يمارسها ويكرسـها فى العالم العربى ، اذ هى تحول دون القضاء على تخلف المنطقة ، واستمرار التخلف يجعلها تستمر مصـدرة للبترول ومستوردة للسلع الصناعية الاستهلاكية •• وما يتبقى لديها من أموال البترول اما ان تكدسـه فى بنوك الدول الاسـتعمارية واما ان تشترى به السلاح منها ايضـا لتحافظ على امنها بالصورة التى بينها « بايندر » اى امنها فرادى وليس امن المنطقة العربية أجمـع ، فتحقق أمن هـذه الدول فرادى يتفق وامن الدول الغربية ، بينما امن المنطقة يتعـارض وامن الدول الاسـتعمارية •

وبتحقق هـذا الطراز من الامن يتمكن المستعمرون من استغـلال هـذه البلاد اقتصاديا بالحصول على مواردها الخام وجعلها سوقا استهلاكية لما يصنع ، وتعيش الانظمة المتصـارعة وتتكرس المناهج المسـتوردة لتضيف سـببا الى اسـباب الصراع الكثيرة فى هذه المنطقة ، والشعب العربى هو الضحية لهـذه الصراعات التى لا ناقة له فيها ولا جمل ، ولا يعود عليه من خوضـها الا التخلف واستمرار نهب ثرواته وتوجيه ما يعود اليه منها وجهة لا تحقق مصالحه •

وهكذا تتضح المثالب التى ترتبت على الوضع السكانى الذى يسود العالم العربى والذى خلق من سكانه حيث وجدوا ، اما مشـكلة تضخم واما مشـكلة خفة ، فكيف قامت المناهج التى استوردتها الشعوب الاسلامية بعامة والعـربية بخاصـة بعلاج هذه المشـكلة ؟ وهل توصلت الى نتائج ايجابية فيها ؟ وهـل فى مقدورها ان استمرت مسيطرة ان تحل هـذه المشكلة ، ان ذلك هو موضوع المبحث التالى :

نتـــائج المبحث

عقدنا هذا المبحث لدراسة الوضع السكانى الذى يعيشـــه العالم العربى ولقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة ما يلى :

١ — العالم العربى ككل يقع ضمن المنطقة ذات الكثافة السكانية المنخفضة فجميع دوله باستثناء مصر تتميز بانخفاض الكثافة السكانية •

٢ — ان توزيعا عادلا للسكان فى العالم العربى مع الاخذ فى الاعتبار — درجة الخصوبة المرتفعـــة فيه ، كفيل بجعله من المناطق ذات التوازن السكانى •

٣ — ان التوزيع القائم يخلق من السكان مشكلة فى معظم اجزاء العالـــم العربى وان اختلف نوع المشكلة ، من خفة ســـكانية فى موضع وتضخم ســـكانى فى موضـــع آخر •

٤ — ان سبب هذه المشكلة يرجع الى اقامة الحواجز الصناعية بين اجزاء العالم العربى تلك الحواجز التى لم يعرفها طوال عصـــوره حتى تكونت الدول الاقليمية الحديثة •

٥ — ان هذه الحواجز قد صنعها وكرسها وحافظ عليها الاستعمار الذى آثر عندما اضطر الى الجـــلاء عن العالم العربى أن يقيم من الانظمـــة ما يحفظ له القدرة على اســـتغلال هذه البلاد •

٦ — ان صراع الانظمة الحاكمة فى العالم العربى ، قـــد ســـاعدت الدول الاستعمارية على النجاح فى تحقيق اغراضها والابقاء على التجزئة رغم شعارات الوحدة التى تملأ ســـماء العالم العربى وتسود صفحات دساتيره •

٧ — ان المناهج التنموية التى استوردت لتحقيق التنمية فى البلاد العربية مثلت أقوى اسباب الصراع واضافت الى اسباب الاختلاف والتجـــزئة ابلغها أثـــرا •

٨ — ان واقع العالم العربى يستعصى تفســـيره على اى نحو آخـــر غير التفسير القائم على اتفاق مصالح الاستعمار ومصالح الانظمة الحاكمة فى الابقاء

على التجزئة ، وبتعبير « بايندر » ان من الواضح ان هــذه الانظمة بسياسييها واداربيها وضباطها والفئات الحاكمة فيها تجد مصلحتها فى استمرار استقلالها •

٩ ــ ان الوضع السكانى الذى يقوم فى العالم العربى اليوم يتطلب العلاج الحقيقى حيث يترتب عليه عدم استخدام الموارد المتاحة للعالم العربى اما نهائيا كما هو حال الارض بالسودان والعراق ، واما انه يستخدم استخداما جــزئيا كأموال الدول النفطية ، واما انه مقيد وعاجز عن البذل بصورة مقبولة كالايدى العاملة فى مصر ، وهذا الوضع يتطلب منهجا لاصلاحه • وسنرى فى المبحث التالى مدى قدرات المناهج المستوردة على تحقيق هذا الاصلاح •

———

المبحث الثـانى

المناهج المستوردة والوضع السـكانى القائم فى العالم العربى

تمهيـــد:

تتمثل المنـاهج المستوردة فى المنهج الرأسـمالى والمنهج الاشـتراكى اللذين استقطبا الفكر الانمائى فى العالم العربى الا من عصمه الله • ولقـد بينا مدى صلاحية هذين المنهجين لتحقيق التنمية فى العالم الاسلامى(١) ، غير اننا نرى ان الحكم عليها من واقع تفاعلها مع مشكلات محددة هو المحك العملى الاكثر وضوحا فى الحكم عليها من الحكم المنطقى الذى قدمناه من قبل ، فالحكم عليها من موقفها امام مشكلات محددة — كما سنفعل فى هذا المبحث وامثاله من فصول هذا الباب — ومقارنة هذه المواقف بموقف المنهج الاسلامى من نفس المشكلات ، يعطى حكما لها او عليها أكثر تحديدا من الحكم عليها بموقفها من المشـكلات التى يعج بها المجتمع جملة واحـدة •

والمشكلة التى نخصص لها هذا المبحث هى المشكلة السـكانية بجـانبى الخفة والتضخم منها ، وتختلف المناهج المستوردة فيما بينها فى حل هذه المشكلة الى جانب اتفاقها على بعض الحلول ، ومن هنا فاننا سـنتعرض لـما ينفرد به المنهج الرأسمالى من حل فى مطلب ، ثم نعقب بالحل الذى ينفرد المنهج الاشتراكى بتقديمه فى مطلب ثان ، ثم نناقش الحـل الذى يشـتركان فى تقديمـه معا فى المطلب الثالث •

وعليه فان مطالب هـذا المبحث تتمثل فيما يلى :

المطلب الاول : الحل الذى يقدمه المنهج الرأسمالى •

المطلب الثانى : الحل الذى يقدمه المنهج الاشتراكى •

المطلب الثالث : الحل المشـترك بين المنهجين •

---

(١) انظر المبحث الثانى من الفصل الاول من الباب الاول من هـذا البحث •

المطلب الاول

الحل الذى يقدمه المنهج الرأســمالى

تتمثل المشكلة السكانية فى العالم العربى فى تضــخم ســكانى فى بعض مناطقه الى خفة ســكانية فى المناطق الاخرى ، ولكل منهج حلول يؤمن بصلاحيتها وقدرتهــا على حل هــذه المشكلة ، ويختلف فيها مع المنــاهج الاخرى • وهــذا المطلب عقد لبحث موقف المنهج الرأسمالى الذى يختص به عن المنهج الاشتراكى ولكى نستطيع أن نعرض هذه الحلول فى اطارها الصحيح فلا بد من التعرف اولا على منطلقات المنهج الرأســمالى والاطار الذى يعرض داخله تلك الحلول ، ثم نتعرف بعد ذلك على هذه الحلول ومدى امكانية تأثيرها على الوضع الســكانى القائم فى العالم العربى • وسنتناول ذلك فى فروع ثلاثة هى :

الفرع الاول : الاطار الذى يقدم فيه المنهج الرأسمالى حلوله •

الفرع الثانى : علاج المنهج الرأســمالى لصــورة الخفة الســكانية من المشــكلة •

الفرع الثالث : علاج المنهج الرأســمالى لصــورة التضــخم السكانى من المشــكلة •

الفرع الاول ـــ الاطار الذى يقدم فيه المنهج الرأسمالى حلوله :

يمكن تحديد الاطار الذى يقدم فيه المنهج الرأسمالى حلوله اذا حــددنا المنطلقات الاساسية لهذا المنهج ، والتى تحدد جوهره وتفرعاته وهى :

اولا ـــ أنه منهج مادى يعمد الى تحقيق التنمية الاقتصــادية فى هــذا الجانب من الحياة ، اى انه لا يدعى اكثر من محاولة رفع متوسط دخل الفرد عن طريق تحقيق معدل نمو يربو على معدل نمو السكان ، وهو من هذا المنطلق يهمه ان تكون الفجوة بين معدلى نمو الانتاج ونمو السكان أكبر ما يمكن ، حتى يمكن تحقيق زيادة ملموسة فى مستوى معيشة الجماهير •

ثانيا — انه باقتصاره على علاج الجانب الخاص بالنشاط الاقتصادى من الحياة لا يحمل معه تطلعات أخرى ، تمثل فكرة أخرى ، فليس من تطلعاته مثلا جمع شمل أمة ، ولا تحقيق استقلال دولة تتخذ منه منهجا انمائيا لها •

ثالثا — باعتباره منهجا مستوردا من بيئة معينة فانه يحمل فى طياته ولاءه لتلك المنطقة وانحيازه لها فهو ايديولوجية لاقوام اخترعوه ، ومن ثم فلا يمكن تبرئته من أنه يخدم بوعى أو بدون وعى مصالح من ابتكره او يدعو اليه ، فهذا ما يقوله عالم الاجتماع الامريكى الشهير « كارل مانهايم » أن كل أيديولوجية تخدم — عن وعى أو غير وعى — مصالح مخرجى هذه الايديولوجية أو من ينشرونها[1] • وبالتالى فعندما تكون مصلحة العالم الغربى هى الابقاء على تجزئة العالم العربى فاننا لن نتوقع من المنهج الرأسمالى أن ينصح بقيام وحدة عربية مثلا ، وحسبه أن يكون محايدا — ان استطاع — امام هذه الفكرة • ولذلك فان تطبيق المنهج الرأسمالى يجعل الدولة العربية التى تطبقه جزءا من النظام العالمى الرأسمالى بدلا من أن يجعلها جزءا من العالم العربى •

رابعا — بحكم ان هذا المنهج مستورد فهو غير نابع من اعماق وضمير الشعب العربى ، ومن ثم فان ما يقدمه من علاج لمشكلاته — وخاصة اذا تعدت النطاق المادى الى النطاق الانسانى — كثيرا ما يقابل بالفتور من جموع الشعب وذلك فى افضل الظروف ان لم يقابل بالفتور والمعارضة وربما الاندفاع فى الطريق العكسى •

فى هذا الاطار يقدم المنهج الرأسمالى حلوله لكل المشاكل التى سنتعرض لها سواء فى هذا المبحث أو المباحث التالية من بقية فصول هذا الباب•

وقد عرضنا هذا الاطار حتى لا نظلم المنهج الرأسمالى فنطالبه بما لم يدع القدرة على تحقيقه أو تصديه لتنفيذه ، فعرضنا حدوده التى يعمل داخلها ، وانتماءاته التى لا ينكرها ، وعلى ضوء ذلك نرى حلوله للمشكلة السكانية للعالم العربى من خلال الفرعين التاليين •

---

(١) د. سعد الدين ابراهيم ، نحو نظرية سيوسيولوجية للتنمية فى العالم الثالث، مرجع سابق ، ص ٦٢.

والفرع الثانى — علاج المنهج الرأسمالى لصورة الخفة من المشكلة السكانية :

ان الوسيلة المتاحة لزيادة الكثافة السكانية فى البلاد العربية التى تعيش فى ظل الخفـــة السكانية لا تخرج عن أمرين :

الاول — هو تهجير السكان من المناطق ذات الكثافة السكانية التى وصلت حـــد التضخم السكانى الى المناطق التى تعانى من مشكلة الخفة السكانية • وهـــذا سندرسه فى الفـــرع التالى •

الثانى — العمل على زيادة معدل المواليد فى هـــذه البلاد حتى يزداد سكانها الحاليون بما يحقق لهـــا التوازن السكانى المطلوب • ورغم خروج هذا الحل كثيرا عن قدرة المنهج الرأسمالى وغيره من المناهج الا ان واقع الامر يثبت ان البلاد العربية والاسلامية عامة تتمتع بمعـــدلات مواليد بلغت من الارتفاع حـــدا لم يسمع علم الاحصاء بمـــا يعلو عليه او يصل اليه ، حيث تشير البيـــانات التى نشرتهـــا الامم المتحدة الى أن بالبـــلاد الاسلامية اعلى معـــدل مواليد فى العـــالم بلغ فى السودان ٥٢ فى الالف وفى شمـــال أفريقيـــا ما بين ٤٢ ، ٥٠ فى الالف ، وفى القسم الاسيوى من البلاد العربية وصل الى ٤٧ فى الالف(١) ومن ثم فان علاج مشكلة « الخفة » السكانية عن طريق المنهج الرأسمالى ومدى قدرته على تحقيق ذلك سيتم الحكم عليـــه من خـــلال قدرته على حل المشكلة عن طريق الهجرة وذلك هو ما خصصنا له الفرع التالى •

الفرع الثالث — علاج المنهج الرسمالى لصورة التضخم من المشكلة السكانية :

علمنا من المبحث السابق ان السكان فى العالم العربى يمثلون مشـــكلة من حيث توزيعهم لا من حيث عددهم ، فهم فى الجملة أقل من العـــدد الذى يحقق

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعبئة والاحصاء ، مايو ١٩٦٧ عدد ٥٣ ص ٣٠

التوازن السكانى للمنطقــة العربية الى الحد الذى دعا فيه بعض المفكرين(١) ذوى النظرة الثاقبة الى زيادة النسل تحت شعار أو عنوان « أيها العرب تناسلوا تكاثروا ••• حتى تملأوا البر والبحر عربا » •

فمشكلة العالم العربى تقوم على البعــد التوزيعى من ابعــاد المشكلة السكانية الثلاثة المعروفة فى الدراسات السكانية ، وهى البعــد العددى والبعد التوزيعى والبعــد الخصائصى(٢) • غير أن هــذا البعــد الذى تقوم عليــه المشكلة السكانية فى العالم العربى لا يراه من يكتبون فى هذا الموضوع ، لانهم ينتمون الى الفكر الاوربى النابع من ظروف المجتمعات المتقــدمة ، والذى يرى المشكلة من بعدهــا العددى لا من بعدهــا التوزيعى ، ومن ثم تظهر المشكلة فى هــذا الفكر فى صورة التضخم السكانى القــائم بمصر ، ولا يرى لهــا حلا الا خفض هــذا العدد بهــا ، ويقصر نظره عن ان يراها مشكلة سوء توزيع لسكان أقل من المطلوب عددا • وذلك منطقى من وجهة نظره ، فهو ينظر الى المنطقة العربية على أنها مجموعة من الدول ، لا شعب واحــد •

وكان من المنطقى فى ظل هــذا التفكير أن تتركز الحلول للمشكلة فى :

١ — الهجرة من مصر الى أى بقعة يشــاء المهــاجر ان يتجه اليهــا ، وبخاصة استراليــا وكنــدا ودول أوربا وأمريكا •

٢ — تحــديد النســل أو تنظيمــه •

هــذه هى الحلول التى تلوكها ألسنة اقطاب المنهج الرأسمالى فى العــالم العربى كحل للمشكلة السكانية فيه ، والتى يراهــا من بعدهــا العــددى ويغفل عن بعدهــا التوزيعى •

وأول ما يلاحظ على هذه الحلول انهــا أخرجت العالم العربى — باستثناء مصر — من المشكلة ، واعتبرته لا يعانى من مشكلة سكانية ، وهــذه مغالطــة

---

(١) الدكتور المرحوم احمد زكى ، مقال بالعنوان المذكور بمجلة العربى الكويتية ، عدد مايو سنة ١٩٧٥.

(٢) د. عزيز البندارى ، السكان والتنميــة ، من ابحــاث مؤتمر الاقتصاديين المصريين الثانى ، مرجع سابق ، ص ٤٤٨

كبرى ، اذ ان معظم اجزاء هــذا العالم تعانى من مشكلة سكانية أشد قسوة ، واكثر اعاقة لجهود التنمية الاقتصادية من المشكلة السكانية القائمة بمصر . ويكفى لادراك هــذه الحقيقــة ان نعلم ان مصر اضطرت وهى فى أمس الحــاجة الى مواد الطعام لاطعام الملايين التى تجاوزت الاربعين . اضطرت لان ترسل على وجه السرعة آلاف الاطنان من القمح لانقــاذ السودان(1) فى الوقت الذى تملك فيه السودان مساحات من الارض الصالحة للزراعة تكفى — لو استغلت — لاطعــام سكان الشرق الاوسط أجمــع ، وليس العالم العربى وحــده ، لكنها لا تستطيع استغلال هــذه المساحات بسبب ما تعانيه من خفة سكانية .

أليست مشكلة الخفة هنا أقسى من مشكلة التضخم السكانى بمصر ؟ ان المنهج الرأسمالى يتجاهل — ربمــا عن عمد — الوجه الاكثر قسوة من المشكلة السكانية « الخفــة السكانية » عندما يراهــا من بعدها العددى وينظر اليهــا على أنهــا مشكلة تضخم سكانى تخص مصر وحدهــا . وبعد هذه الملاحظة التى تمثلت فى اخراج العالم العربى من المشكلة ، فلنعد الى الحلول التى يقدمها لها فى جانبهــا العددى . لقــد رأينا انه يركز على أمرين همــا : الهجــرة غير المحــددة الاتجاه وتنظم النسل أو تحــديده . فهل يستطيع ان يحــرز نجاحا فى أى من هــذين المجالين بما يؤثر على حجم المشكلة الســكانية القائمة بمصر ؟ بخصوص تحــديد النسل أو تنظيمه — فلقــد تبنى هذا الفكر برنامجا لذلك يهــدف الى خفض معدلات الزيادة من مستواهــا القائم ٢٫٨ الى ٢٫٣ فى المــائة ، وبحكم ان الفكر من أساسه قائم على الاستيراد فقــد تم استيراد المنهج الفرعى الذى يحقق هــذا الخفض فى معــدلات الزيادة السكانية ، أى تم استيراد اسلوب تنظيم الاسرة من الخارج . يقول المسئول الاول عن هــذا المشروع(2)« ان برنامج تنظيم الاسرة كأداة لتحقيق هــذه السياسة لم ينبع

---

(1) جريدة الجمهورية القاهرية اول اكتوبر ١٩٧٩ تقول : صرح د. محمــد داود عقب اجتماعه مع محمد ميرغنى سفير السودان بالقاهرة بأنه تقرر منــح السودان ٧٥٠٠ طن من القمح تم شحن الفا طن كدفعة أولى ويتم خلال الاســبوع القادم شــحن الكمية الباقية ص الاولى عمود ٧ .

(2) د. عزيز البندارى ، السكان والتنمية ، مرجع سابق ، ص ٤٤٩ — ٤٥٠.

من واقعنـــا ، وانما أتى الينا من وراء البحار كآخر صيحة ، وبمفهوم الاسلوب الاكيــد لحل المشكلة • والحقيقة كانت غير ذلك ، فلم تكن قد اختبرت بعد كوسيلة ملائمــة لا فى المجتمعات النامية ، ولا حتى فى المجتمعات المتقدمة التى نبعت منهـــا(١) ، بل ان التجربة على مدى عشرين عاما فى كثير من بلدان العالم الثالث ولمدة عشر سنوات فى مصر اثبتت حــدود هــذا الاسلوب ، وربما يكون أهم ما نعانى منه من جراء حتمية هذه السياسة هو القدر الكبير الذى شوهت بــه الافكار ، وايجادهـــا فهما خاطئا هو ان لمشكلة التزايد السكانى حلا سريعا • (عن طريق تنظيم النسل) • لقــد كان معروفا منذ اللحظة الاولى لاعتناقنا هــذه السياسة ان سكان مصر سيتضاعفون خــلال الاجيال القادمة تحت أى افتراض منطقى لانخفاض تدريجى فى معدل المواليد • وبفرض جدلى بحت، لو قرر كل الازواج بالاجماع ومنــذ هذه اللحظة عدم انجاب اكثر من طفلين (وهـــو ما يسمى بمعدل الاحلال الذى من شأنه ان يؤدى الى انخفاض السكان) فان سكان مصر سيتجاوزون رقم الـ ٦٠ مليونا سنة ٢٠٠٠ م » •

وهــكذا نرى ان الفكر القــائم ينظر الى المشكلة السكانية بمصر من بعد لن ينتج منـــه الا الفشل ، بل ان ذلك كان معروفا للمسئولين عن البرنامج منــذ أول لحظة على حــد تعبير « عزيز البندارى » وتلك نتيجة الاعتماد على الفكر المستورد ، وهــذا ليس تعبيرنا بل تعبير نفس المسئول اذ يقول عن الفــكر الذى يكمن خلف جهود تنظيم الاسرة بمصر أنه « أتى الينـــا من وراء البحار كآخـــر صيحة»(٢) رغم أنه لم يجرب لديهم ، اذ انهم لا يعانون من مشكلة سكانية ، وحتى لو كانوا يعانون منهـــا وكان هــذا العلاج قد جرب ونجح لديهم فليس ذلك بكاف لنجاحه لدينـــا • ذلك ان الدراسات المكثفــة بمصر وغيرهـــا من دول العـــالم تثبيت وتؤكد ان الانجاب فضلا عن انه مسلك فردى فهو بقدر أكثر سلوك اجتماعى يعكس انماطا اجتماعية واقتصادية ، ثقافية ودينية تسود المجتمعـــات وتختلف

---

(١) أصدق تعبير عن هذه البرامج ما يقوله عنها محبوب الحق فى كتابه ستـــار الفقـــر (مرجع سابق) اذ يقول « ان مشروعات تنظيم الاسرة فى العالم الثالث تطبق برامج لم تثبت جدواهـــا الا فى البيئة المعمليـــة الخالية من المقومات البشرية ، انظر ص ١٦٠ من المرجع المذكور •

(٢) د. عزيز البندارى ، مرجع سابق ص ٤٤٩

حسب موقعهـا ودرجة تطورها(١) وهـذا يكفى لفشـل كل فكر مسـتورد فى المسائل الاجتماعية • ومن ثم تكون المؤشرات الغربية — وبصدق — لا تشكل اطارا مناسبا لتخفيض الانجاب فى البلاد الاسلامية(٢) •

بل ان اعجب الدراسات فى هـذا المجال دراسة تقول ان البـلاد الاكثر التزاما من الناحيتين السياسية والاقتصادية بتنظيم الاسرة ، كانت تحقق اكـثر النتـائج هزالا فيمـا يتعلق بخفض معدلات المواليد ، فلقـد التزمت باكستان أشد الالتزام بالبرامج المستوردة ، وانفقت عليها ٤ر١٪ من النفقـات الكليـة على التنمية خلال الستينيات ، والبيانات المتاحة عنها تؤكد ان معـدل الخصوبة من تعـداد ١٩٧٢ لم يكن أقل مما كان عليـه فى عام ١٩٦١(٣) •

ولا يمكن فهم هـذه النتيجة الا على ضوء نظرة المجتمع المسلم الى الفـكر المستورد فى جملته ، ونظرته اليه بالذات فى جزئية لهـا علاقة قريبة أو بعيـدة بالعقيدة الدينية للشعب •

فنظرة الشعب المسلم العـامة الى الفكر المستورد هى نظرة شك وارتياب فى الجملة سبق ان تعرفنـا عليهـا • اما نظرته الى الفكر المستورد عندما يمس العقيدة الدينية ولو كان ذلك فى توهم الجماهير — لا فى الحقيقة — فانهـا نظرة كفيلة بالقضـاء على كل ما يقـدمه فى هـذا المجـال •

ولن أطيل فى هذه الجزئية بأكثر من أن اشير الى موقف محـدد للجماهير من فكرة تحـديد او تنظيم النسل ، يتبلور فيما نسمعه من المثقفين ثقـافة غير اقتصادية — وينتقل رأيهم هـذا الى بقية الجماهير العريضة — عندما يناقشون قضية تنظيم الاسرة فيختمون نقاشهم بقول بعضهم لبعض « حذار » فان تنظيم النسل فكرة قسيس انجليزى يسمى « مالتس » ، بل ان هذه الجملة أو ذلك

(١) المرجع السـابق ص ٤٥٢
(٢) عزيز البندارى — المرجع السابق ص ٤٥٥
(٣) محبوب الحق ، ستار الفقر ، مرجع سابق ص ١٥٥ — ١٥٦

التحــذير ينشر على صفحات الجرائد اليومية والمجلات الاسبوعية والشهرية ، وبخاصة المجلات الدينية ، ورغم بعد مالتس عن التهمة التى تريد هــذه العبارة أن ترميه بهــا — كما يعرف المتخصصون فى الدراسات الاقتصادية — الا ان مثل هــذه الاشاعة كفيلة بالقضــاء على جهود مشروع تنظيم الاسرة قضاء مبرما • والنظر بتمعن الى ما تسكبه الجمــلة السابقة من ايحاءات فى فكر الفرد المســلم يبين مدى قدرتهــا على ابطال جهود تنظيم الاسرة ، فالجمع فى هــذه الجملة بين « قسيس » وانجليزى ، هو بمثابة الجمع بين مادتين احداهمــا مشتعلة والاخرى تساعد على الاشتعال فى احداث الحريق ، فان يتبع الناس فى مصر « قسيسا » تلك طامة ، وان يكون هــذا القسيس انجليزيا ، تلك هى الطــامة الكبرى ، ولربما ظن الناس العاديون الذين يسمعون هــذه الجملة بالمصادفة ان هــذا القسيس الذى يدعى مالتس على قيد الحياة ، ويعمل فى جمعية تبشيرية وانه ابتكر فكرة تنظيم النسل من اجل القضــاء على الشعب الاسلامى •

هــذه الفكرة ، وهــذا الموقف يكفى للحكم على مدى قدرة الفكر المستورد على أن يكون ذا اثر على احداث تغيير فى معدلات الانجاب فى مصر ، ولو استعان هــذا الفكر بعلماء الدين الاسلامى لينفوا التهمة الســابقة عن مالتس والفكر المستورد فى جملته ، فان الشعب لا يزيد عن أن يتهم هؤلاء العلماء بأنهم عملاء لجهــات معينة وان ادارات معينة قد روضتهم أو دستهم على الفكر الاسلامى ، ونظرة على موقف عامة المسلمين من بعض العلماء الذين اسهبوا فى الحــديث عن هــذا الموضوع تبين لنــا صدق هــذه النظرة •

فالفكر المستورد اذا عاجز عن حل المشكلة السكانية مرتين ، مرة عندما نظر الى بعدهــا العددى والذى لا يمكن أن يكون له حل فى الاجيال القادمة على الاقل ، ومرة عندما مارس عمــله بين قوم متهم بينهم ، فلا يستجيبون لدعوة يوجهها ، ولا يؤمنون بفكرة يتبناهــا ، مهما كان صدقها ، وليس ذلك مسئولية الاجانب فهم بهــذا الوضع يحققون أعظم ما يأملون فيه من نجــاح ، لكنه مسئولية اولئك الذين اعماهم الاستقطاب فجعلوا من أنفسهم تلاميــذ نجبــاء

لهذا الفكر ، واتبـاع مخلصين مهمـا بدا لهم من أول نظرة أن حلوله لا يمكن ان تحقق نجاحا ما فى البلاد الاسلامية ، اللهم الا اذا نجحوا فى انتزاع الاسلام من هـذه المجتمعات ، وحتى عندما يحققون ذلك فسيجـدون انفسهم أمام مجتمعات تشبه الجسد الانسانى نزعت منه روحه ، فهو جثة هامدة ينتشر فيها العفن ما لم نسرع بمواراتهـا التراب ، ولعل ذلك يحقق هدفا بعيدا من اهداف أصحاب المنـاهج المستوردة •

وهكذا لا يوجـد لدى الفكر الرأسمالى المستورد حل لمشكلة التضـخم السكانى بمصر من بعدها العددى باستخدام تنظيم النسل بهـدف تخفيض معـدل المواليد لينعكس فى خفض معدل الزيادة السنوية •

ولم يبق أمامه الا ما ينصح به من حل آخر وهو الهجـرة الى الخارج • فمـا هى قدرات هـذا الفكر فى هـذا المجال ؟

تتلخص أفكار هـذا المنهج بخصوص الهجرة فى أن على مصر ان تسلك كل الطرق لحل المشكلة السكانية مهمـا كان تأثيرهـا محدودا ومنهـا طريق الهجرة الى الخارج ، وتتمثل فى أن يقوم كل راغب فى الهجرة منهـا الى حيث يشاء من البلاد التى تقبل هجرة المصريين اليها ، وبخاصة استراليا وكندا للزراعيين وبعض الفئات الاخرى ، واوربا ببلادهـا المتعـددة وطبعا الى من يقبل من البـلاد العربيـة •

هـذا هو مجمل الافكار التى تسود واقع الحياة المصرية بخصوص موضوع الهجرة اليوم والتى نعتبرهـا وليدة للمناخ الفكرى الناتج عن الحياة فى ظل منـاهج تنموية مستوردة •

وأول ما يلاحظ على هذا المفهوم للهجرة انه سلوك فردى عشوائى غـير مخطط أو حتى مشجع بصورة حقيقية من الجهـات الرسمية •

ثانيا — انه يسوى بين البلاد العربية وبين غيرهـا فى الاتجاه اليهـا ، وهذا منطقى طالمـا انه سلوك فردى لا يخضع لخطة معينة ذات أهداف معينة •

ثالثا — انه ولكونه سلوكا فرديا سينتهى بهجرة الكفاءات العلمية لانها هى المرشحة لمعرفة الفرص الفردية المتاحة فى العـالم الخارجى من ناحية ، ولانها هى المقبولة فى المجتمعات التى تسمح بالهجرة اليهـا من ناحية أخرى ، وبالذات فئات الاطباء والمهنـدسين أو على الاقل حمـلة الشهادات العليا فى شتى التخصصات ، ونتيجة لذلك فان هـذا الحل ينتهى الى ما يلى :

١ — لن يكون له أثر على العـدد السكانى فى جملته حيث ان الاعـداد المهاجرة بهـذا الاسلوب لن تتجاوز رقم ٢ر٩٥٠١ طبقـا لاسلوب رياضى دقيق استهدف التعـرف على حجم الهجرة حتى سنة ٢٠٠٠ من مصر الى الخارج[1] وهـذا العدد تعوضه زيادة السكان بمصر فى اربعة ايام فقـط .

٢ — انه سيعيق جهود التنمية بمصر بصورة اكثر مما لو لم يحدث ، حيث أنه سيؤدى الى نقص فى نسبة الكفاءات الى مجموع السكان وهى نسبة قليلة فى أصلهـا . كما أنه سيرفع من نسبة غير المؤهلين تأهيلا عاليـا للاسـهام فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، ولقـد اثبتت دراسة حديثه أن هناك آثارا سلبيـة خطيرة لهـذا النوع من الهجرة على التنميـة الاقتصادية بمصر[2] .

وهـكذا نرى أن أسلوب الهجرة فى ظل الفكر القـائم لن يكون له أثـر لا فى القريب أو البعيـد على حجم المشكلة السكانية بمصر ، لانه يناقشها بعيدا عن بعدهـا الصحيح وهو بعدهـا التوزيعى ضمن العالم العربى الذى يمثـل وحدة واحدة . وطالما أن هـذا الفكر يقوم على تجزئة العالم العربى بل ويمثل مع الفكر الاشتراكى أهم عوامل واسباب التمزق القائمة فى العالم العربى ، فان المشكلة لن يكون لهـا حل اطلاقا فى ظل تواجدهمـا ، اذ ان تواجدهمـا يعنى الفرقة وتربص كل دولة عربية بالاخرى ، وطالمـا ان هـذا قائم فلن تتم وحدة ، وبدون الوحدة ولو فى صورة وحدة اقتصادية فقط فى ظل منهج انمائى وأسلوب بنـاء اقتصادى واحد ، فلن يكون هناك حل للمشكلة السكانية القائمة فى العالم

(١) ربيع الروبى ، الضغط السكانى وعلاقته بالتنمية ، رسالة ماجستير ، تجارة أسيوط ، ١٩٧٣ ، ص ٢٥٢

(٢) د. ابراهيم سعد الدين ، الاثار السلبية للفروق الدخلية بين الاقطار العربية ، من أبحاث مؤتمر الاقتصادين المصريين الثانى ، مرجع سابق ص ١٠٧

العربى ، سواء فى صورتها المصرية « تضخم سكانى » أم فى صورتهـا فى بقية أجزاء الوطن العربى « خفة سكانية » •

هـذا عن المنهج الرأسمالى فما هو العـلاج الذى يقـدمه لنا المنهج الاشتراكى لحل هـذه المشكلة ؟

ذلك هو موضـوع المطلب التالى •

المطلب الثـانى

الحل الذى يقـدمه المنهـج الاشـتراكى

ناقشـنا فى المطلب السابق الحلول التى ينفرد المنهج الرأسمالى بتقديمها لمشكلة السكان فى العـالم العربى • وفى هـذا المطلب سنتعرف على الحلول التى ينفرد الفكر الاشتراكى بتقديمهـا فى الفروع الثلاثة الاتيـة :

الفرع الاول — المنهج الاشتراكى والهجرة كعـلاج للمشاكل السكانية :

علمنا مما سبق أن هنـاك وسيلتين للتحـكم فى الاعداد السكانية همـا تخفيض أو زيادة معـدل المواليد وسيناقشه فى اطار الفكر الاشتراكى الفرع التالى • والثانية هى الهجرة الى البـلد كحل لمشكلة الخفـة السكانية ، ومن البلد كحل لمشكلة التضخم السكانى ، وذلك موضوع هـذا الفـرع •

ان الفكر الاشتراكى يقف من الهجرة موقفا ثابتا يقـدم لنا به مدى قدرته على حـل المشكلة فى صورتيهـا معا ، حيث أن هـذا الفكر يرفض رفضا قاطعا ان تكون الهجرة حلا لمشكلات السكان ويعتبرهـا حلا بربريا وحشـيا ، وقـد كان هـذا هو موقف ممثلى الاتحـاد السوفيتى — قائد المجموعة الاشتراكية والمعبر عن رأى معظم دولهـا — فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى التـابع لهيئـة الامم المتحدة • فقـد قاوم هذه الوسيلة (الهجرة) كحل لمشـكلة السكان ووصفها بما قدمناه ، حلا بربريا وحشيا ، وانها مجرد قناع يخفى وراءه عيوب الرأسمالية[1] ، وتوقف كل الدول الشيوعية الهجرة منها واليهـا اتساقا مع هـذه الفكرة من الهجرة كحل للمشكلة السكانية •

(١) الفريد صوفى ، مشكلة السكان فى العالم ، ترجمة جلال صادق ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، بدون رقم أو تاريخ ص ٧٥

ويعتقـد الباحثون ان هذا الموقف من الهجرة قد أملته ظروف الحيـاة التي يحياهـا مواطنو الدول الشيوعية داخل الاسوار أو خلف الحيطان(١) ، فلتأصيل هذا الموقف العملي يقفون هـذا الموقف الفكرى ويضفون على الهجرة صفة الحل البربرى الوحشى .. الخ .

وأيا ما كانت الخلفية الداعية لاتخاذ هـذا الموقف فاننا لا نملك غير الاخذ به رأيا للفكر الاشتراكى لنقيس به قدرته على حل مشكلتنا السكانية ، بعد أن استوردناه حـلا لمشاكلنا فى بعض اقطار العالم العربى ، وهو موقف يقطع بعجز هـذا الفكر عن تقـديم علاج لمشكلة الخفة السكانية أو التضخم السكانى التى تلازم واحـدة منهما أى قطر من أقطـار العالم العربى(٢) .

(١) اقامت المانيا الديمقراطية حائطا بطول برلين ليحول دون هرب المواطنين الى المانيا الغربيـة .

(٢) ان هـذا الموقف الشيوعى من الهجرة منقوض بسماح الاتحاد السوفيتى وغيره من دول المعسـكر الشيوعى لالاف المهـاجرين اليهود الى أرض فلسطين ليكونوا مددا من الرجال لا ينقطع لدولة اسرائيل يتضافر مع الامداد المـالى والعسكرى الذى يأتى لاسرائيل من الدول الغربية ، وهذا يسمح لكل ذى عينين بأن يرى ان الصراع الحقيقى فى هذه المنطقة لا يدور بين المناهج المستوردة من رأسمالية واشتراكية بقدر ما هو قائم بين هـذه المناهج متضافرة والاسلام ، الاسلام الذى تخلى عنه معظم زعماء دوله فهو يصارع هـذه المناهج بقواه الذاتية والتى تستعصى على الفنـاء « لن يبرح هـذا الدين قائما يقاتل عليه عصابة من المسلمين حتى تقـوم الساعة » (رواه مسلم عن بن جابر بن سمرة رضى الله عنه ، انظر الكنز الثمين ، مرجع سابق ص ٤٧٤ ، رقم ٣٠٥١) . ولا تزال طائفة من أمتى يقاتلون على الحق ظاهرين الى يوم القيامة (رواه مسلم وابن حبان ، انظر الكنز الثمين ، مرجع سابق ص ٦٤٢ رقم ٤٣٢٨) . لكن هـذا لا يمنع الشيوعية والرأسمالية من انتقاص الارض الاسلامية من أطرافهـا بسبب غفلة زعماء المسلمين وقصر نظرهم الذى يصل الى حد الاصرار على عـدم اتاحة الفرص لانفسهم لفهم حقيقة موقف الشيوعية والرأسمالية ، ذلك الموقف الذى لا يحتاج لمجهود فى فهمه ويكشف عن حقيقة دوافعه ومراميه البعيدة فى كل خطوة يخطوهـا ، فاذا ارشدهم مسلم غيور هزوا رءوسهم وقالوا : اساطير الاولين ، وافكار الرجعيين ، ان الشيوعيين أو الرأسماليين رفقـاء واصدقاء والحقيقة انه قد « ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون » (الايـة رقم ١٤ من سورة المطففين) ، ولا يجدينـا نفعـا أن نقول لهم بعد أن تقع الواقعة « هذا الذى كنتم به تكذبون » (الاية رقم ١٧ من سورة المطففين) ، ولو كانوا يعتبرون لكان فى الحادثات عبرة لمن يعتبر .

الفرع الثانى — التحكم فى المواليد كحل لمشكلة السكان :

نقصد بالتحكم فى المواليد ، العمل على رفع معدلهـا اذا كانت الدولة تعانى من خفة سكانية كواقع معظم الدول العربية ، او العمل على خفض معدلها اذا كانت الدولة تعانى من تضخم سكانى كما هو الحال فى مصر .

والمتتبع للكتابات الاشتراكية فى هـذا الموضوع يتبين له أنها منذ ماركس وحتى اليوم تعارض فكرة ضبط النسل وتنظيم الاسرة ، ويعتبرون ذلك اعطاء حقوق للاغنياء يحرم منها الفقراء ، حيث يستطيع الاغنيـاء فى ظل مفهـوم تنظيم الاسرة ان ينجبوا اطفالا ويحرم من هـذا الحق الفقراء حيث لا تمكنهم قدراتهم من ذلك ، هـذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان للاشتراكيين شعارا معروفا يدافعون عنه يقول ، كلما أنجب العمـال طفـلا زاد عدد الثوريين . ولقـد حدث نزاع كبير بين دعاة تنظيم الاسرة والماركسيين بعد ثورة ١٩١٧ فى روسيا الى الحد الذى جعل لينين يتدخل لحل هذا النزاع(١) وأمام لجنة التعاون التابعـة للامم المتحـدة ، حدد « رابيسكو » موقف الاتحاد السوفيتى وموقف الفكر الشيوعى بوضوح تام من هذه المشكلة فقال : اننا نعتبر كل اقتراح يقـدم لهـذه اللجنـة بغرض تحديد الزيجـات أو تحديد عدد الاطفـال داخل اطار الزواج ، بأنه همجى وبربرى ، ان الانفجـار السـكانى ليس الا ثمرة النظـام الرأسمالى»(٢). وهـكذا ندرك أن الموقف الفكرى للمنهج الاشتراكى فى صف زيادة معدلات المواليـد بهدف زيادة الثوار تمهيـدا لقيامهم بالثورة الشيوعية.

وربمـا يرى البعض أن فى هـذا المنهج حلا لمشكلة الخفة السكانية فى بعض البـلاد العربية . لكن الحقيقة غير ذلك حيث أن معدل الانجاب فى هذه البلاد من أعلى معدلات العالم بحيث يصل فى السودان الى ٥٢ فى الالف ومع ذلك لا يحقق حلا لمشكلاتهـا السكانية(٣) أى أن المنهج الاشتراكى لا يملك من الناحية العملية أن يجعل معـدل الانجاب فى بلاد الخفـة السكانية العربية أعلى مما هو عليه .

---

(١) كاترين فالا بريج ، ضبط وتنظيم الاسرة ، ترجمة يوسف كامل ، الهيئـة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، سنة ١٩٧٤ ، ص ٤٦

(٢) المرجع السابق ص ٤٧

(٣) انظر الفرع الثانى من المطلب السابق .

ومع ذلك فربمـا كانت تلك الدعوة موجهة فقط للتـأثير على العالم الثـالث لاغراقه فى المشاكل السكانية حتى تأخذ المشاكل الاقتصادية بتلابيبه فتتـاح للشيوعية الدولية فرصة الصيد فى بحيرات ومستنقعات هذه المشاكل ، ويؤكد ذلك أن المجـر وهى دولة شيوعية أصبحت مضرب الامثـال مع فرنسـا على امكانية انقراض الشعوب بفعل نقص معدلات الانجاب بها(١) .

وهـكذا لا يضيف هـذا التشجيع لزيادة معدل المواليد جديدا الى المعدلات المرتفعـة له فى البلاد العربيـة كلها ، أى أنه لا يضيف جديدا الى حالة البلاد التى تشكو الخفـة السكانية .

أما بالنسبة للبـلاد التى تعانى من التضخم فان الموقف الاشتراكى من معـدل المواليـد يمثـل لهـا كارثة محققة ، وان كان ربمـا يحقق هـدف الفكر الاشتراكى بزيادة الاطفال الذين يضيفون الى اعداد الثوار فى العالم .

وهـكذا لا نجد لدى الفكر الاشتراكى حلا لمشكلة السكان فى العـالم العربى فهو يقف ضـد الهجرة من ناحية ويعـارض تحديد النسل من ناحية أخـرى .

ولكن اليس هنـاك حل آخر يقدمه الفكر الاشتراكى الماركسى لهـذه المشكلة ؟ ان ذلك ما خصصنا له الفرع التالى .

الفرع الثالث — الحل الجذرى لمشكلة السكان فى الفكر الاشتراكى :

يرى هـذا الفكر ان كل الحلول السابقة هى حلول تقدمهـا الرأسمالية لمشكلة هى التى خلقتها ، ومن هـذا المنطلق يعارضهـا الفكر الاشتراكى ، وان كانت فى الواقع — وكمـا بينا فى المطلب السابق — لا تمثل اى حل ناجح على الاطلاق ، والفكر الاشتراكى عندما يشجب الحلول السابقة يعلن أنه وحده الذى يملك الحل السليم والصحيح للمشكلة السكانية . هـذا الحل يتمثل فى هـذا الفكر فى القضـاء على الرأسمالية واحـلال الاشتراكية محلها(٢) .

(١) جريد الاخبار ، مقال للدكتور عبد الغنى خلف الله ، ص ٥ عدد ١٩٧٩/٩/٢٠

(٢) د. صلاح نامق ، قضايا التخلف الاقتصادى ، دار المعارف ، القاهرة ، بدون رقم سنة ١٩٦٨ ص ١٢٦

يقول « رابيسكو » فى خطابه امام لجنة التعاون التابعـة للامم المتحـدة عام ١٩٤٧ معارضـا الحلول المختلفة للمشكلة السكانية ، ان الانفجار السكانى ليس الا ثمرة النظام الرأسمالى ومن الممكن مواجهة أى زيادة فى السكان اذا طبق نظام اجتماعى سليم • يجب أن يتمشى الاقتصاد مع السكان لا العكس(١)•

وترى دائرة المعارف السوفيتية ان الفائض السكانى من خصائص النظام الرأسمالى ، وأنه غير موجود ولا يمكن ان يوجـد فى ظل الشيوعية،ومن ثم فان الحل الوحيـد لمشكلة الفائض السكانى يتمثل فى القضـاء على النظام الذى يظهـر فيه هـذا الفائض واحلال النظام الذى لا يمكن ان يوجـد فيه أى فائض سكانى ألا وهو الشيوعية (٢) •

وهـكذا تضع الاشتراكية الماركسية نفسها كحل لمشكلة السكان « فترى أن المشكلة ستزول وتتلاشى اذا ما تحولت المجتمعـات النامية عن الرأسمالية المستغلة التى هى السبب الرئيسى لمـا تعانيه من فقـر وبؤس • فالنظـام الرأسمـالى يحول دون التعبئـة الكاملة للفـائض الاقتصادى ، كما يحول دون بلوغ معدلات التقـدم الاقتصادى الى المعـدل المرموق »(٣) •

وهـكذا تشير الاشتراكية ــ عندما تعلن عن نفسها حلا لمشكلة السكان ــ الى الحل الذى يتمثـل فى تحقيق التنمية الاقتصادية وهـو نفس الحل الذى يعرضه المنهج الرأسمالى أيضا الى جـوار الحلول الاخرى ، وهـكذا نجـد أنفسـنا وجها لوجه مع الحل الذى يشترك فى تقديمه المنهجان معـا ، وهـو ما خصصنا له المطلب التالى •

---

(١) كاترين فالابريج ، ضبط وتنظيم الاسرة ، مرجع سابق ، ص ٤٧
(٢) الفريد صوفى ، مشكلة السكان فى العالم ، مرجع سابق ، ص ١٥٨
(٣) د. صلاح نامق ، قضايا التخلف الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ١٢٦

المطلب الثـــالث

الحـل المشـترك بين المنهجـين

الفرع الاول — التنميـة هى الحل الجذرى :

تحدثنا فى المطلبين السابقين عن الحلول التى يقدمهـا كل من المنهج الرأسمالى والمنهج الاشتراكى لمشكلة السكان فى العـالم العـربى من واقع المبـادىء التى يتضمنهـا كل فكر منهمـا حـول موضوعى الهجـرة والتحكم فى معـدلات المواليـد ، ورأينـا ان المنهج الرأسمالى يعول على هاتين الفكرتين ويبنى عليهما آمالا فى التغلب النسبى — على الاقل — على هـذه المشـكلة ، وقد رأينـا أن آماله تلك مقـامة على رمال • وأنه يجعل منهمـا عونا على تحقيق التنميـة الاقتصادية التى هى الحل الحقيقى للمشكلة السكانية ، وهكذا يتفق المنهجـان معـا فى ان الحـل الحقيقى للمشكلة السكانية هو تحقيـق التنميـة الاقتصادية • ولا يختلفـان الا فى ادعاء كل منهمـا بأنه الاصلح لتحقيقهـا والاقـدر على القيـام بهـا •

وهـكذا تتبلور عقـدة هذا المطلب فى مناقشة هـذا الحل الذى يدعى كل منهج منهمـا القـدرة والصلاحية على القيام به ، فهل همـا قادران على ذلك فعـلا فى العالم العربى ؟

ان ذلك ما سيجيب عليه الفرعان التاليـان من هـذا المطلب •

الفرع الثانى — قدرة المنهج الرأسمالى على تحقيق التنمية الاقتصادية لحـل مشكلة السكان فى العـالم العربى :

لقـد خصص الباحث فى الباب الاول مبحثا لدراسة مدى قدرة المناهج المستوردة على تحقيق التنمية الاقتصادية فى العـالم الاسلامى(١) ، ولقـد خصصنا المطلب الثانى من ذلك المبحث للتعرف على مدى قدرة المنهج الرأسمالى على تحقيق التنمية الاقتصادية فى العالم الاسلامى • وفى ذلك المطلب عرضنا

(١) انظر المبحث الثانى من الفصل الاول من الباب الاول .

المنهج الرسمالى على مقومات المنهج القـادر على تحقيق التنمية ، فرينـا ان هـذا المنهج لا يملك من مقومات تحقيق التنمية الاقتصادية فى العالم الاسلامى قليلا أو كثيرا • رأينا أنه لا يتوافق مع البيئة الاسلامية منناحية ، وانه لا قدرة له على تجنيـد طاقات الشعب المسلم وحشدهـا لصالح التنمية من ناحية ثانية ، كما ان العوامل التى عضدت من نجاحه فى القرن التاسع عشر فى اوروبا وأمريكا غير موجودة على الاطلاق فى العـالم الاسلامى وذلك من ناحية ثالثة •

وخرجنا من ذلك المطلب بنتيجـة تقول : ان تطبيق المنهـج الرأسمالى فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى العالم الاسلامى — والعـالم العربى جزء منه — لن يؤدى الى أيه نتائج ايجابية ، وانمـا يمكن ان يؤدى الى أسـوأ العواقب وأقلهـا فشل التنميـة وما يترتب علية من نتائج(١) •

وهـكذا نستطيع القول بأن المنهج الرأسمالى يعجز عن تحقيق التنميـة الاقتصادية فى العالم العربى • ومن ثم يعجز عن تقديم حل لمشكلة السكان فى هذا العالم •

أما موقف الفكر الاشتراكى من تحقيق التنميـة فسنعرفه من الفـرع التـالى :

الفرع الثالث — قدرة المنهج الاشتراكى على تحقيق التنمية الاقتصادية لحـل مشكلة السكان فى العالم العربى :

لقـد شجب المنهج الاشتراكى كل امكانية لحل المشكلة السكانية ولو جزئيا عن طريق الهجرة أو عن طريق التحكم فى معدلات المواليـد ، والقى بكل ثقله فى حل هـذه المشكلة على وضعه كمنهج وحيـد يصلح لتحقيق التنميـة وحل المشاكل التى هى من خلق الرأسمالية فى نظره ، وأعلن أنه ما على الدول النامية التى تعانى من مشكلة سكانية الا ان تتحول عن الرأسمالية المستغلة وتتبنى

(١) انظر المطلب الثانى من المبحث الثانى من الفصل الأول بعنوان • مقومات المنهج الناجح والمنهج الرأسمالى •

الاشتراكية فتحقق لهـا التنمية الاقتصادية ، فتزول المشكلة السكانية تلقائيا .
ولقـد سبق لنـا(١) ان عالجنا مدى امكانية تحقيق التنميـة الاقتصادية فى العالم الاسلامى عن طـريق المنهج الاشتراكى . وخصصنا لذلك مطلبا كاملا عرضنا فيـه المنهج الاشتراكى بسماته وبمبادئه على المقومات المطلوبة فى المنهج الناجح والتى لخصناها فى ثلاثة :

١ — توافق المنهج مع البيئة التى تنمى بواسـطته .

٢ — قدرة المنهج المطبق على استثارة همم الجماهير وحشـد طاقاتها لصالح التنمية .

٣ — مرونته واستجابته للظروف المتغيرة .

ولقد تبين لنا من تلك الدراسـة المسهبة ان المنهج الاشتراكى بماديتـه وتعارضـه الصريح مع فكرة الاسلام — دين المنطقة — عن الكون والحيـاة والانسان ، بل ومحاربته للاديان صراحة لايتوافق مع البيئة العربية الاسلامية ومن ثم فهو غير قادر على استثارة همم الجماهير المسلمة وحشد طاقتها لصالح التنمية . كما أنه منهج ينطلق من مسلمات جامدة ، لا يقرها العقل فى كثير من الاحيان، ومن ثم فهو غير مستجيب للظروف المتغيرة .

وبذلك يفقد المنهج الاشتراكى كل المقومات التى يجب ان تتوافر فى المنهج الذى يصلح ويقدر على تحقيق التنمية الاقتصادية فى العالم العربى .

واذا فشل المنهج الاشـتراكى فى تحقيق التنمية فقد فشل فى حل المشكلة السكانية التى يعانى منها العالم العربى ، والتى عقدنا هذا الفرع للتعرف على قدرته على حلها . فرأيناه ينكر الهجرة ويشجب التحكم فى معدلات المـواليد ويفشـل فى تحقيق التنميـة الاقتصـادية .

وبذا نخرج من هـذا المطلب بان المناهج المسـتوردة تفشـل كلهـا فى حل المشـكلة السـكانية التى يعانى منها العالم العربى ، واصـدق دليل على

(١) أنظر المطلب الثالث من المبحث الثانى من الفصل الاول من البـاب الاول .

ذلك — بعد كل ما قدمناه — ان هذه المناهج تعيش فى العالم العربى منذ عدة عقود ، وما زاد وجودها المشكلة السكانية الا تعقيدا وبعدا عن أمكانية الحل فهل يستطيع المنهج الاسلامى ان يقدم لهذه المشكلة حلا ؟

ان هذا هو ما عقدنا له المبحث التالى .

نتائج البحث

عقدنا هذا المبحث للتعرف على الحلول التى تقدمها المناهج المستوردة للمشكلة السكانية التى تعانيها الدول العربية بصورتيها ، صورة الخفة السكانية وصورة التضخم السكانى ، ومدى قدرة هذه الحلول على التغلب على هذه المشكلة التى تعوق التنمية وتثبط من جهودها ، سواء تمثلت فى الصورة الاولى أم فى الصورة الثانية . وذلك تمهيدا لمقارنة قدرة هذه المناهج بقدرة المنهج الاسلامى .

ولقد تبين لنا من هذه الدراسة ما يلى :

١ — ان هناك حلولا ينفرد المنهج الرأسمالى بتقديمها كما ان هناك حلا آخر ينفرد المنهج الاشتراكى بتقديمه الى جانب حل مشترك بينهما .

٢ — يقدم لنا المنهج الرأسمالى حلوله الخاصة به فى صورة الهجرة وصورة التحكم فى معدلات المواليد . ولقد تبين لنا ان الهجرة بالصورة التى يتبناها هذا المنهج تنتهى الى تاثير سلبى على التنمية الاقتصادية وتزيد مشكلة السكان تعقيدا ، اذ هى تنتهى الى هجرة الكفاءات وباعداد لاتاثير لها على الكم المطلق للسكان ، الى جانب حرمان التنمية الاقتصادية من جهودهم وهى ضرورية لها .

كما تبين لنا ان التحكم فى معدلات المواليد عن طريق تنظيم الاسرة لا يؤدى الى نتيجة منظورة على مدى اجيال قادمة ، فى الوقت الذى لا تأخذ فيه السياسة المستوردة لذلك ظروف المجتمع فى الحسبان ، ومن ثم فربما ادت دعوة المنهج لتنظيم الاسرة الى اندفاع الشعب فى سلوك مضاد يترتب عليه تضخم الاسرة بدلا من جعله فى الحد المطلوب .

٣ — اما المنهج الاشتراكى فهو يشجب الهجرة والتحكم فى معـدلات المواليد ، ويصف الحلين بوصف واحـد هو : البربرية والوحشـية والاعيب الرأسمالية ، طبقا لاسلوب هذا المنهج فى عزو كل نقيصة وارجاع كل مشـكلة فى المجتمعات الى فعل الرأسمالية، اتباعا لامام الاشـتراكية العلميـة « كارل ماركس » فى موقفه من الرأسمالية وتحميلهـا كل ما حل بالبشرية من نكبـات ومآسى • والمنهج الاشتراكى اذ يشجب الهجـرة والتحكم فى معدلات المواليد يقدم حله الذى ينفرد به فى صـورة الغاء الرأسـمالية — اصـل المـآسى ومرجعها — واحلال الاشتراكية محلها ، وعند ذلك تتحقق التنمية الاقتصـادية وتزو لالمشكلة السـكانية تلقائيا • وهو بذلك يرحل الحل الى الحل المشـترك بين المنهجين وهو تحقيق التنمية الاقتصـادية •

٤ — وآخر النتائج التى وضعنا ايدينا عليها من خلال هذا المبحث هى التعرف على مدى قدرة المنهجين الرأسمالى والاشتراكى على تحقيق التنميـة الاقتصادية• وقدخرجنا من خلال هذا المبحث بخصوص هـذه الجـزئية بان المنهجين معا بما هما عليه من مادية وبما انهما نابعان من بيئة مختلفة تماما عن البيئة الاسلامية فى العالم العربى ، لا يقدران على تحقيق التنمية الاقتصادية فى العالم العربى • اذ هما لا يتوافقان مع بيئته ، ولا يملكان القدرة على استثارة همم جماهيره ، وحشـد طاقاتها لصالح التنمية ، كما ان الظروف التى اتيحت لنجاحهما فى غرب أوربا وشرقها لا تتوفر فى العالم العـربى ، ومن ثم فهمـا يفشلان فى تحقيق التنمية الاقتصادية • وواقع العالم العربى الذى يتقاسـمه الآن هذان المنهجان يثبت صـحة هذه النتيجة • وعلى ذلك فان هذين المنهجين بفشلهما فى تحقيق التنمية الاقتصـادية فى العالم العربى ، يفشـلان فى حـل المشـكلة السكانية والتى عقدنا هذا المبحث للتعرف على مـدى قدرتهما على حلهـا •

واذا ثبت لنا ذلك فعلينا ان نبحث المنهج الآخر — المنهج الاسلامى — لنرى هل لديه امكانية حل هذه المشـكلة ؟

وذلك هو ما خصصنا له المبحث التالى •

المبحث الثالـث

المنهج الاســلامى والمشكلة الســكانية فى العالم العربى

تمهـــيد :

المشكلة الســكانية من أكثر المشاكل اعاقة للتنمية الاقتصادية فى العالــم العربى • وهى احــدى مشكلات ثلاث اخترناها لنقارن المناهج المســتوردة وقدراتهاعلى التغلب عليها بالمنهج الاسلامى وقدرته على التغلب عليها ، وذلك من منطلق ان تفاعل مبادىء كل منهج مع الواقع العملى والمشــكلات المشاهدة هو المحك الرئيسى للحكم له أو عليه •

ولقد تناولنا فى المبحثين السابقين المشكلة السكانية بعرضها بما هى عليه فى المبحث الاول ، ثم تناولنا موقف الفكر المستورد ممثلا فى المنهج الرأســمالى والمنهج الاشــتراكى منها ، وانتهينا الى عجزهما عن ايجاد حل لها ، ولا أدل على ذلك من تعايشهما معها طوال الفترات الســابقة وتفاقمها فى ظلهما • ولكن ليس معنى فشل المنهجين فى حلها ان يكون المنهج الاســلامى قادرا على تحقيق ما فشلا فيه ، فلا بد من ان نعرض ذلك على بساط البحث وندرك بعين الفكر موقف الفكر الاسلامى من هذه المشكلة ، ومدى ما يملك من امكانيات لحلها ، ان اتيح له حكم الحياة العربية ، ولو على سبيل التجربة بعد فشل المناهج المستوردة •

وسنعرض للزاوية التى ينظر منها الفكر الاسلامى او البعد الذى يعالج المشكلة منه ، ثم نعرض المبادىء التى يرسيها المنهج الاسلامى فى المجتمع قبل ان يدلى بالحل الذى يتبناه ، ثم نتناول الحل او الحلول التى يقدمها ، كى نحكم بموضوعية على امكانيته من الحل وقدرته عليه ، وذلك فى المطالب الثلاثة التى يتكون منها هذا المبحث وهى :

المطلب الاول : البعد الذى يتناول المنهج الاسلامى المشكلة منه •

المطلب الثانى : المبادىء الاسلامية التى يحل المنهج المشكلة فى ظلها •

المطلب الثالث : الحــل الاســلامى للمشــكلة الســكانية •

المطلب الاول

البعد الذى يتناول المنهج الاســلامى المشكلة منه

الفرع الاول — أبعاد المشــكلة السكانية فى العالم العربى :

هناك ابعاد ثلاثة للمشكلة السكانية فى العالم العــربى ، ويتوقف نجاح المنهج فى حلها على نوع البعد الذى يضع المشكلة فيه ، فان كان هذا البعــد المنظور اليه بعدا يمكن تحقيق نجاح فيه كان للمنهج نصيب من النجاح ، واذا أخطأ المنهج هذاا البعد لسبب او لآخر ، فركز نظرته على بعد مسدود لاسباب ربما لا دخل للمنهج بها ، لم يكن له حظ من النجاح • فما هى هذه الابعــاد التى عليها المشــكلة السكانية فى العالم العربى ؟ انهــا — كمــا قلنا —ابعــاد ثلاثــة :

١ — بعد يخص السكان من حيث الزيادة والنقص • وهو الذى نطلق عليه البعد العــددى •

٢ — بعد يخص السكان من حيث توزيعهم على مساحة الاقليم العربى • وهو الذى نطلق عليه البعد التوزيعى •

٣ — بعد يخص السكان من حيث خصائصهم التى يتصفون بها ومدى توافقها او تنافرها مع مقتضيات التنمية الاقتصادية • وهو الذى نطلق عليــه البعــد الخصــائصى •

وتختلف المناهج فيما بينها فى النظرة الى السكان من هذه الابعاد الثلاثة ، والحقيقة ان هذا الاختلاف انما يكون فى التركيز على بعد منها اكثر من البعدين الآخرين ، بحيث تركز جهود الحل على بعد مع اهمال كلى او جزئى للابعــاد الاخرى ، ولسنا نقصــد ان منهجا من المناهج ، او مفكر من المفكرين لا يدرك اهمية خصائص السكان واثرها فى التنمية ، او يتجاهل اهمية ان يكون توزيع الســكان توزيعا ملائما ، او ان يكون عددهم لا يعوق التنمية لقلة فيهم او كثرة بهم • ولكن الذى نقصده هو ما تنصب عليه الجهود فى ظل منهج من المناهج من

بين تلك الابعاد ، حتى ليبـدو وكأنه لا ينظر من ابعـاد المشـكلة الا هـذا البعـد •

وفى ظل هذا التحفظ سنتناول البعد الذى ركزت عليه المناهج المستوردة فابتعدت عن الطريق المؤدى الى النجاح • ثم نتناول البعد الذى ادركه الفكـر الاسـلامى ونعتقد انه يحقق النجاح فى حل هذه المشـكلة ، وذلك فى الفرعين التالـين •

الفرع الثانى — البعد الذى تتناول المناهج المستوردة المشـكلة السـكانية منه :

نقصد بالمناهج المستوردة هنا ، المنهج الرأسمالى ، اذ هو الذى يجعل المشكلة السـكانية مجالا للبحث ، وهى على الاقل محمدة لهـذا المنهج ، فى الوقت الذى يغفل فيه المنهج الاشـتراكى المشـكلة ويعتبرها قائمة طالمـا ان المنهج الرأسمالى هو المسيطر ، فاذا حلت الاشتراكية محل الرأسمالية زالت المشكلة من نفسها ، بحكم طبيعة التنظيم الشـيوعى الذى لا يوجد فى ظلـه فائض من السكان على حد تعبير دائرة المعارف السوفيتية[1] •

ولنعد الى المنهج الرأسمالى كممثل للمناهج المستوردة فى هذه الجزئيـة لنحاول ان نتبين البعد الذى ينظر الى المشـكلة السـكانية منه • من الواضح اذ يركز هذا المنهج فى حل المشكلة السكانية على تنظيم الاسرة والتحكم فى معدل المواليد ، أنه يركز بالتالى على البعد العددى من هذه المشكلة ، والتركيز على البعد العددى فى مشكلة السكان العربية يتضمن محاولة ايجاد حل للمشكلة فى القطر الذى يعانى منها وهو مصر • وبذلك لا يقدم حلا للمشكلة فىصورتها الاكثر شيوعا «صور الخفة السكانية» ، وضمنية أخرى هى التسليم ان لم يكن التكرس للوضع القائم من حيث تجزئة البلاد العربية وعدم تبنى قضـيتها فى تحقيق الوحدة بين اقطارها كحل لا بديل له ان هى ارادت ان تعيش فى ظل العالـم

(١) الفريد صوفى ، مشكلة السكان فى العالم ، مرجع سابق ، ص ١٥٨

الحديث ، القائم على الكتل الكبيرة لا الكيانات الذرية • ولا نعيب على المنهج فى حـــد ذاته عدم تضمنه مبادىء وحدوية ، فهكذا خلق المنهج فى بلاده محايدا من هذه الناحية ، وانما لا بد ان نقـــرر انه لا يحمل هـــذه المبـــادىء ، ومن ثم تقع المسئولية فى فشل هذا المنهج على من يتبناه ، وواضح أمامه عدم قدرته على حل مشكلاته • واذا كان المنهج يتجاهل صورة الخفة السكانية من المشكلة فانه يفشل فى حلها فى صورتها التى تصدى لها • فلقد بينا ان عدد الســـكان فى مصر لن يكون أقل من ٦٠مليون عام ٢٠٠٠بناء على فرض جدلى لا يمكن ان يكون حقيقة قط ، هـــذا الفرض هو قيام اتفاق بين الاسر او الازواج على عـــدم انجاب أكثر مما يتطلبه معـــدل الاحـــلال ، اى طفلين لكل رجـــل وامـــرأة • ومقتضى ذلك ان حل المشـــكلة من بعدها العددى غير قائم • ورغم ذلك فـــان المنهج المستورد من وراء البحار كآخر صيحة طبقـــا لتعبير مســـئول تنظيم الاسرة(١) قد نظر الى المشكلة السكانية من هذا البعد وركـــز كل جهـــوده على تخفيض معدل المواليـــد ، ذلك المعدل الذى تثبت الاحصـــائيات أنه قـــد ارتفع منذ عام ١٩٧٣ بدلا من ان ينخفض • وتلك احدى مضـــحكات مشروع تنظيـــم الاسرة فى مصر ، اذ يتم فى ظلـــه ارتفـــاع معـــدل المواليـــد عمـــا كان عليه من قبل(٢) •

واذا كان التاثير على العدد الســـكانى بمحاولة انقاصه عن طريق خفض معدلات المواليد يمثل طـــريقا مســـدودا لا تجدى الجهود فيه فى المدى المنظور على الاقل ، فاننا نرى ان المنهج الذى يركز على هذا البعد لحل المشكلة السكانية دون بعديها الاخرين يكون منهجا قد اخطأ الطريق ، وهذا هو ما فعلـــه المنهج المســـتورد ، وتـــرتب عليـــه عـــدم حـــل المشـــكلة الســـكانية ، واعتـــراف المسئولين عـــن تنظيم الاسرة بمصر بانهم لا يتوقعون حـــلا لها عن هـــذا الطريق ، بل يعلنون انهم كانو يعرفون ذلك منـــذ اول لحظة لتطبيق برامج الاسرة فى مصر(٣) •

(١) د. عزيز البندارى ، السكان والتنمية ، مرجع سابق ص ٤٤٩
(٢) المرجع السابق ص ٤٥٠
(٣) المرجع السابق ص ٤٤٩

الفرع الثالث — البعد الذى يدعو الفكر الاسلامى الى تناول المشكلة السكانية فى العالم العربى منه :

بحكم المنطلقات التى ينطلق منها الفكر الاسلامى والتى يمكن تلخيصها فى :

١ — الايمان بوحدة الامة الاسلامية لا العربية فقط .

٢ — احلال المواطنة الاسلامية محل القوميات والنعرات العصبية .

٣ — الاخوة الاسلامية وفريضة التكافل والتكامل الاقتصادى بين الاقطار الاسلامية .

بحكم هذه المنطلقات فان الفكر الاسلامى لا ينظر فى مثل ظروف العالم العربى — كمنطقة تمثل فى دراستنا العالم الاسلامى — الى البعد العددى للمشكلة السكانية ، حيث أن العالم العربى كما رأينا — يقع ضمن مناطق العالم الاقرب الى القلة السكانية فى مجموعه منه الى مناطق التوازن السكانى. ومن ثم فلا يقبل لا عقلا ولا منطقا ان نحد من نمو السكان فى مثل هذه الظروف . ومن ثم فان البعد الذى يدعو الفكر الاسلامى الى تناول المشكلة السكانية منه هو البعد التوزيعى . أى أن الفكر الاسلامى اذا دعى لحل مشكلة السكان فى العالم العربى ، فانه يقوم بفتح الحدود بين اقطار الامة الواحدة لتنساب الموارد الانتاجية بشتى انواعها ؛ وليتم التوافق الافضل بين عوامل الانتاج فى كل منطقة من مناطق العالم العربى . وفى نفس اللحظة فان الفكر الاسلامى لا يهمل البعد الخصائصى للسكان ، بل تقوم مبادىء الاسلام فى فروض الكفاية وضرورة ان يكون من بين افراد الامة من يكفيها حاجتها الى كل تخصص هى فى حاجة اليه ، يقوم هذا المبدأ فى الفكر الاسلامى بتوجيه كل انسان الى أن يسد الثغرة التى يقف عليها ، وهو مسئول بأن لا يؤتى الاسلام من هذه الثغرة ، يقول المصطفى صلوات الله وسلامه عليه : « أنت على ثغرة من الاسلام فلا يؤتين من قبلك » وعلى الدولة الممثلة للمجتمع الاسلامى ان تبذل الجهود الكفيلة بتعلم الافراد كافة التخصصات التى تلزم المجتمع .

ولكن هل يعجز المنهج الاسلامى عن حل المشكلة السكانية فيما لو كان العالم العربى أجمع يعانى من تضخم سكانه ؟ أو بعبارة أخرى هل يعجز الاسلام عن حل مشكلة السكان فى مصر لو أنها تمثل بمفردها المجتمع الاسلامى ؟ أو بتعبير يلمس واقعنا اليوم ، لو فرض (والعالم العربى على ما هو عليه من تمزق وتناحر ، وتربص كل دولة من دوله بالاخرى) ان تبنت مصر المنهج الاسلامى هل يملك هـذا المنهج ان يحل مشكلتها السكانية ؟

والاجابة على هـذا السؤال وبكل الثقة هى : نعـم يستطيع المنهج الاسلامى لو تبنته مصر فى مثل أوضاعنا الحالية ان يحل مشكلتها السكانية. ولكن كيف الجزم بهـذه الاجابة وبكل هذه الثقة ،والاحصاءات التى اشرنا اليها فى الفرع السابق تثبت ان الطريق الى حل المشكلة فى مصر من بعدها العددى طريق مسدود ؟

الاجابة أنه طريق مسدود فى وجه المناهج المستوردة والتى لا تستطيع ان تعمل بين من ينظرون اليها نظرة المرتاب فى اهدافها ومراميها(1) . ولكن يوم ان يحكم المنهج الاسلامى مصر فانه يستطيع أن يجعل معدلات الانجاب اقل من معدلات الاحلال ، وبكلمة قصيرة توجه من اذاعة الدولة الاسلامية على لسان امام المسلمين ، الذى ان رأى صالح الدولة فى خفض معدلات الانجاب لم يكن متهما قط بأنه يعمل على الاخلال بالنسبة العددية للمسلمين ، ولن يكون متهما بأنه ينفذ سياسة المحور الشرقى أو المحور الغربى، ووقتها لن يخشى من مؤامرات خفية تحاك ضد الاسلام على مستوى قارتى أفريقيا وآسيا ، بل توضع الخطط الزمنية للتخلص من المسلمين فى اندونيسيا فى عام كذا وفى نيجيريا فى عام كذا وفى مصر فى عام كذا . لكننا نثق فى أن كيدهم سيرتد الى نحورهم ، « ولن يبرح هـذا الدين قائما يقاتل عليه عصابة من المسلمين حتى تقوم الساعة »(2) .

(1) أنظر الفرع الثالث من المطلب الاول من المبحث الثانى فى هذا الفصل .
(2) رواه مسلم ، انظر الكنز الثمين ، مرجع سابق ، ص ٤٧٤ ، رقم ٣٠٥

وهـكذا نرى أن الفكر الاسلامى يدعو فى ظل ظروفنا الى حل مشكلة السكان فى العالم العربى من بعدهـا التوزيعى ــ حتى يحل المشكلة بصورتيها ، صورة الخفـة السكانية « فى غير مصر » وصورة التضخم السكانى « فى مصر » فى الوقت الذى رأينـا فيه المناهج المستوردة تتجاهل صورة الخفـة السكانية وتفشل فى حل صورة التضخم السكانى ، بسبب البعـد الذى تبنته فى نظرتها الى المشكلة • والباحث لا يعفى المناهج المستوردة من تعمـد سلوك هـذا الطريق أو على الاقل عدم الاهتمام بسلوك الطريق السليم أو النصح به •

المطلب الثـانى

منطلقـات المنهج الاسلامى لحل المشـكلة

تمهيـد :

الاسلام باعتباره دينـا سماويا قيمـا يحوى مبادىء عامة تمثـل فى حد ذاتهـا تنظيمـا للمجتمع الاسلامى ، ويبنى الاسلام المجتمع منها كلبنـات تدخل فى تركيبـه وتتخلل نسيجه • وهـذه المبادىء ذات اشعاعات معينـة تنعكس على المشكلات التى يتصور وجودهـا فتحول بينها وبين الظهور فى المجتمع ، أو تنعكس عليهـا ــ ان وجدت ــ فتذيبهـا وتخلص المجتمع منها ، سواء فى ذلك مشكلة السكان أو غيرهـا من المشاكل •

ولقـد عقدنا هـذا المطلب للوقوف على أهم المبادىء التى تمثل منطلقات للاسلام ينطلق منها لحل المشكلة السكانية المحتمل ان تواجهه • وهى فى نفس الوقت أدوات الاسـلام للتخلص من هـذه المشكلة ان وجدت بالفعـل • وأهم هـذه المبادىء ما يلى :

١ ــ الاخوة الاسلامية •

٢ ــ التكافل الاسلامى •

٣ ــ تحقيق الوحدة الاسلامية بصورة من الصور •

وفى الفروع الثلاثة الاتية من هـذا المطلب سنتناول هـذه المبـادىء تمهيـدا للتعـرف على دورها فى حل المشكلة السكانية فى المطلب الثالث •

الفرع الاول — الاخوة الاسلاميـــة :

تمثل الاخوة الاسلامية الرابطة الاولى التى تربط المسلمين بعضهم ببعض، فقبل رابطة الدم ووشائج القربى ، وقبل رابطة الاقليم والوطن ، تقوم رابطة الاسلام بين المسلمين فتجعلهم جميعا أخوة فى الله تعالى ، وان تعارضت أية رابطـــة معها قدمت رابطة الاخـــوة على غيرهـــا من الروابط • يقول اللـــه تعالى : « **لا تجـــد قوما يؤمنون بالله واليوم الاخـــر يوادون من حاد اللـــه ورسوله ولو كانوا آباءهم أو ابناءهم أو اخوانهم ، أو عشيرتهم ، أولئك كتب فى قلوبهم الايمـــان** »(١) فالمسلمون فى شتى اقطار الارض وليس فى داخل العالـــم العـــربى فقط ، اخـــوة تجمعهـــم رابطـــة الاســـلام والوحـــدة فيه وهى رابطة مقدمة بنص الاية الكريمة على رابطة النسب (بنوة أو أخوة وأبوة) وعلى رابطة القبيـــلة والقطر (العشيرة) ، ومن ثم تقيم من التكاليف والحقوق والواجبات اكثر مما توجبه رابطة البنوة والاخوة والابوة • وهـــذا ما يفرضه الاسلام طبقا لمبـــدأ التكافل الاسلامى الذى هو جوهر الاخوة الاســـلامية والذى سنلمســـه فى الفرع التـــالى :

الفرع الثانى — التكافل الاسلامى :

يقيم الاسلام بين ابنائه أيا كانت محال تواجدهم او اقامتهم حقوقـــا لبعضهم قبل بعض ، وواجبات على بعضهم لدى البعض • هـــذه الحقوق وتلك الواجبات تتمثل فى فريضة التكافل الاسلامى والذى يضم عدة أنواع من التكافل الاسلامى وهى :

١ — التكافل الادبى •
٢ — التكافل الاخـــلاقى •
٣ — التكافل العلمى •
٤ — التكافل الاقتصادى •
٥ — التكافل السياسى •
٦ — التكافل العبـــادى(٢) •

---

(١) سورة المجادلة ، الاية رقم ٢٢

(٢) نسبة الى « العبادة » أى تعاون المسلمين فيما بينهم فى اقامة العبادات التى تتطلب هـــذا التعاون ، مثل فروض الكفاية وصلاة الجماعة فى الاوقات الخمسة ، واقامة صلاة الجمعة وغيرهـــا .

٧ ــ التكافل الدفاعى •　　　　　　٨ ــ التكافل الحضارى •

٩ ــ التكافل الجنـائى •　　　　　　١٠ ــ التكافل المعاشى(١) •

هــذه الانواع من التكافل تمثل حقــا لكل مسلم وفى نفس الوقت واجبا على كل مسلم تبعا لموقعه ، وهى لا تترك مجالا من المجالات لا يتكافل المسلمون فى تحقيقه لانفسهم • وهذه الانواع من التكافل يفرضها الاسلام ، ولا يترك للافراد حرية القيام بهــا تبعــا لسلوكهم الفردى ومدى التزام كل منهم ، بل انه الى جانب تعويله بقدر كبير على أريحية المسلم ومخالطة آداب الاســلام لشغاف قلبه ، الا انه يفرض سلطة يكل اليهــا مهمة السهر على تحقيق هــذه الانواع من التكافل ، والتى هى جوهر مبــدأ الاخوة الاسلامية ، هــذه السلطة هى « الوحدة الاسلامية » فى ظل قيادة اسلامية تسهر على تنفيــذ تعاليم الاسلام • وذلك ما سنلمسه فى الفرع التالى •

الفرع الثالث ــ الوحدة الاسلامية :

الوحدة هى السياج الضرورى لتحقيق التكافل الاسلامى الذى هو جوهر الاخوة الاسلامية ، فهى فريضة بقدر ما يكون التكافل ورعاية مبــدأ الاخوة الاسلامية فريضة • ولقــد فرض الله تعالى على المسلمين أن يتجمعوا ولا يتفرقوا ، وان يعتصموا بحبله ، وحبل الله تعالى بنص الحديث الشريف هو القرآن الكريم ، ويعنى ذلك ضرورة ان تكون هنــاك سلطة تظلل كل المسلمين لتقيم حكم الاسلام وتحقق مبادئه فى التكافل وفريضته فى التآخى •

أما شكلهــا فان كل ما يحقق جوهر الوحدة ويقى المسلمين شر الفرقة ، يعتبر صورة يقرهــا الاسلام • فالشكل عارض يخضع للتطور ، اما الجوهر الثابت فهو الذى يعول عليــه الاسلام(٢) •

(١) انظر الدكتور مصطفى السباعى ، اشتراكية الاسلام ، العــدد ١١٣ من اخترنا لك ط ٢ ص ١٠٤ وما بعدهــا حيث قدم شرحا وافيــا لانواع التكافل المذكورة •

(٢) انظر المبحث الثالث من الفصل الاول من الباب الثانى من هــذا البحث حيث بسطنا الحديث عن الوحدة الاسلامية والاخوة الاسلامية ودورهمــا فى استراتيجية التنميــة •

هـذه هي المبادىء التي يضع الاسلام في ظلهـا حله للمشكلة السكانية في بعـدها الذي نراه قائمـا اليوم في العالم العربي .. أي البعد التوزيعي من ابعادهـا الثلاثة . وليس معنى تخصيص هـذه المبادىء بالذكر انهـا كل ما يحويه الاسلام من مبادىء بخصوص مشكلة السكان ، ولكن ذكرناها لانها منطلق الاسـلام لحل المشكلة من بعدها التوزيعي ، ولو كنا نبغي علاج مشكلة السكان من بعدهـا العددي لرأينا للاسلام مبادىء ومنطلقات أخرى ، تكفـل له حل البعد العددي للمشكلة . كما أنه لو كنـا نبغي حل المشكلة من بعدها الخصائصي لرأينـا للاسلام مبادىء ومنطلقات تكفل حل المشكلة من هذا البعد ، وانمـا نحن نلمس هنـا المبادىء التي ينطلق منها الاسلام لحل المشـكلة من بعدها التوزيعي ، وهو الذي نراه ضروريا وعلاجا وحيـدا للمشكلة القائمة في العـالم العربي اليوم .

وسنرى في المطلب التالي كيف يستخدم الاسلام هـذه المبادىء أو كيف تؤدي مبادىء الاسلام هـذه الى اذابة المشكلة السكانية القائمة في العـالم العربي في صورتيهـا ــ الخفـة والتضخم ــ كما سننزل على حـكم الواقع المشين في العالم العربي لنفترض عدم امكانية تحقيق الوحدة به ، ونناقش قدرة الاسلام على تقديم حل للمشكلة السكانية القائمة بمصر . أي نناقش مدى قدرة الاسلام على حل البعد العددي للمشكلة ، ثم نرى موقف الاسلام من امكانية حل المشكلة بامتصـاصـها عـن طريق التنميـة الاقتصادية ، حتى تغطي مقارنتنـا للاسلام بالفكر المستورد كل المجالات التي عرضـنا الفكر المستورد منهـا .

المطلب الثـالث

الحـل الاسـلامي للمشكلة السكانية

سنتناول في هـذا المطلب الحلول التي يقدمهـا الاسلام للمشكلة السكانية في العـالم العربي في ظل عدة فروض :

١ ــ الفرض الاول يقوم على امكانية اعطاء الفرصة للاسلام ليحكم هذه المنطقة، ومن ثم يوحدهـا فيحل المشكلة من بعدهـا التوزيعي ، في ظل المبـادىء التي ذكرناهـا في المطلب السابق .

٢ — الفرض الثانى يتمثل فى تبنى احدى الدول والتى تعانى من مشكلة تضخم سكانى للاسلام بمفردهــا • ومن ثم يقوم الاسلام بحل المشكلة فيهــا من بعدهــا العددى فى صورة التحكم فى عدد المواليد من ناحية ، وصورة تحقيق التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى •

وسنتناول ذلك فى فروع هــذا المطلب الثلاثة الاتيــة :

الفرع الاول — اعادة توزيع السكان فى العــالم العربى :

هــذا الحل هو الحل الاسلامى المتفق مع طبيعة الامور ومنطق الاشياء فدراستنا تقوم على أن هــذه الشعوب — وهى كذلك — تهفو الى الاســلام وكل ما يحول بينهــا وبينه ظروف عارضة ستزول يوما ما ، وعسى أن يكون قريبــــا •

والاسلام من منطلقاته السابقة التى تتمثل فى فريضة الاخوة الاسلامية وما تقتضيه من التكافل ، وما تستلزمه من وحدة ، من منطلقاته هذه يجعل العالم العربى منطقــة واحدة تخضع لسلطة واحدة ، وتضم مجموعة من الاخــوة ليس بينهم سدود أو حواجز • فمبــدأ الاخوة الاسلامية والتكافل الاسلامى يقضيان بمنح كل مسلم حق الدخول والخروج والاقامة والعمل والاستثمار فى كل بقعة من بقاع هــذا العالم • فالعــالم الاسلامى بلد لكل مسلم ودار له ، ولا يمت الى الاسلام بصلة ان يمنع مسلم من الدخول والعمل والاقامة فى أى أرجاء داره أحب •

ومعنى ذلك أن مجرد قيــام الاسلام على أرض هــذا العالم بمبادئه السابقة ، يقضى بوضع خطة لتحقيق التوازن السكانى فى ارجاء هــذا العالم ، فلا تكون احدى مناطقه تعانى من « خفة سكانية » فى الوقت الذى تعــانى منطقة أخرى فيه من التضخم السكانى •

ولما كان العالم العربى فى جملته يمثل منطقة أقرب الى الخفة منها الى التوازن السكانى فان توزيع سكانه الـ ١٤٠ مليونا على مساحته البالغة ١٣ مليونا من

الاميال المربعة ، كفيل بأن يجعل مشكلة التضخم السكانى القائمة بمصر أثرا بعد عين ، وخبرا يروى عن الماضى • فاذا استمرت مناطق هـذا العالم تعانى بعد ذلك من « خفة سكانية » فانهـا لن تكون بقسوتهـا الحالية ، كما أن معدلات الانجـاب المرتفعة ، تلك التى حبـا الله بهـا العالم الاسلامى ، كفيلة بأن تزيل فى القريب العاجل ما يبقى من آثار طفيفة لمشكلة الخفة السكانية ، كمـا أن التقـدم التكنولوجى كفيل بأن يساعد على التغلب على آثار هـذه الخفـة بصورة كبيرة •

وهـكذا نجـد أنفسـنا فى ظل الاسلام نناقش مشكلة الخفة السكانية ونملك من معـدلات انجابنا المرتفعة ما يجعلنـا نتغلب عليهـا فى مدة وجيزة ، وهـذا يعنى ان الاسلام لو أتيح لمنهجه ان يحكم حيـاة الامة العربية لذابت مشكلة التضخم السكانى فى أقل من عدد أصابع اليد الواحدة سنينا ، ولتمكنا من التغلب على مشكلة الخفة السكانية فى مثل هذه المدة أو أكثر قليلا • ولأقمنا مجتمعا متوازنا ترتفع فيه معيشة افراده ونحافظ فيـه على النعمة الكبرى ، نعمة ارتفاع معدل الخصوبة ، تلك النعمة التى لا نقدرها والتى ننسى انهـا — الى جانب نعمتين أخريين حبيهما العالم الاسلامى ، يمكن أن تجعـل منه حقـا الامة التى تتزعم هـذا العـالم • والنعمتان الاخريان هما الترابط القـائم بين المسلمين على أساس مبدأ الاخوة الذى يقوم فعلا فى نفوسهم ، والانتسـال العجيب والموقع الفريد الذى تحتله بلادهم من الكرة الارضية • فتلك هى مؤهـلات الامة الوسط التى غفلنـا عنهـا واحلناها الى نقم بعـد ان خلقها الله لنـا نعما ، فنعمة الخصوبة احلناها الى نقمـة نبذل الجهود لكى نخفضها ، ونعمة الموقع الفريد احلناها الى نقمة تتمثل فى تكالب الدول على السيطرة عليها ، ولا نملك مع ضعفنـا ما يدفع عنها • ونعمة الاخوة احلناها الى نقمة فجردت الجيوش من دولة اسلامية على دولة اسلامية ، ورفعت رايات متعـددة يتقاتل تحتهـا اتباع راية واحدة ، وما تدرى هذه الجيوش ان القـاتل والمقتول منها الى لعنة الله وحطب جهنم يقودهم اليهـا قادتهم وأولو الامر فيهم •

الفرع الثانى — المنهج الاسلامى وحل المشكلة فى جانبهـا العددى :

فى الفرع السابق بينـا ان الاسلام بحكم مبادئه وبحكم ضرورة تطبيقه ما دمنـا ندعى الاسلام ، يقـدم لنـا حلا لمشكلة السكان يقوم على توزيع ما يفيض منهم فى قطر على الاقطـار التى يقلون فيهـا وتحتاج الى جهودهم. وفى هـذا الفرع سنناقش حل المشكلة من جانبهـا العددى والذى يقوم فى حالتين فرضيتين •

الاولى — أن تكون الدولة التى تعانى من التضخم السكانى وهى مصر ، هى الوحيـدة التى تتبنى المنهج الاسلامى ولا يحيط بهـا دول مسلمة •

الثانية — أن تكون كل البلاد الاسلامية او كل رقعة الاسلام تعانى من التضخم السكانى •

ونحن بهـذا قد حصرنا المشكلة فى مدى قدرة المنهج الاسلامى على خفض معدلات الانجاب من ناحية ، وقدرته على تحقيق التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى ، فهـاتان همـا الوسيلتان المطلوبتان فى مثل هـذه الفروض ، وسنناقش تحقيق التنميـة وقدرة الاسـلام على ذلك فى الفرع التالى ، أما قدرة المنهج الاسلامى على خفض معدلات الانجاب فهى محل عناية هـذا الفرع •

فهل يستطيع المنهج الاسلامى ان يخفض معدلات الانجاب القائمـة فى مصر اذا هى تبنته بمفردهـا دون بقية البلاد العربية والاسلامية ؟

وهل ينجح فيما فشلت فيه جهود تنظيم الاسرة خلال العقدين المـاضيين، والتى انتهت بما أعلن عن تزايد معدلات المواليد بعد عام ١٩٧٣[١] • واجابة على كل هـذه التساؤلات نقول ان المنهج الاسلامى لو طبق اليوم بمصر لتمكن من حل مشكلتها السكانية داخل أرضهـا عن طريق خفض معدلات المواليـد خفضـا كبيرا مؤثرا ، وعن طريق تحقيق التنمية الاقتصادية كذلك •

ولكن كيف ذلك والاحصاءات التى أشرنا اليهـا فى المطلب السابق تثبت أن الطريق مسدود أمام حل المشكلة السكانية بمصر ، عن طريق تخفيض عدد السكان ، بتخفيض معـدلات المواليـد ؟

(١) د. عزيز البندارى ، السكان والتنمية ، مرجع سابق ، ص ٤٥٠

واجابة عن هـذا الاعتراض نقول : ان الطريق لخفض معدلات الانجاب طريق مسدود فعـلا ، ولكن أمام المناهج المستوردة ، تلك التى لا تستطيع ان تعمل بين من ينظرون اليهـا نظرة المرتاب فى اهدافهـا المتشكك فى مراميهـا •

ولكن يوم ان يحكم المنهج الاسلامى هـذا المجتمع فانه يستطيع بحكم أنه نابع من عقيـدة المجتمع ويملك تجنيـده فكريا وماديا وراء سياساته التى يتبناها ، يستطيع ان يجعل معدلات المواليـد اقل من معدلات الاحلال • ذلك ان الاسلام لا يمانع قط فى تنظيم النسل اذا كان فى ذلك مصلحة المسلمين• فالزواج نفسه ترد عليه الاحكام الخمسة ، فكذلك ثمرته من الانجاب ، ولقـد ورد فى السنة النبوية • كنـا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسـلم ولم ينهنـا ، والعزل ليس الا طريقـة لتنظيم النسـل •

وهـكذا يرى الباحث ان المنهج الاسلامى لو حكم المجتمع يستطيع أن يتحكم فى معـدلات الانجاب بالقدر الذى يحقق مصلحة المجتمع الاسلامى ، وأن قدراته على ذلك لا تقل عن قدرة مجتمع المدينة يوم أن حرمت فيه الخمر فسالت طرقاتهـا بالخمـر المسكوبة وقال الجميع •• انتهينـا يا رب ••

وهـكذا نرى أن الاسلام مع انه يملك حل المشكلة من بعدهـا التوزيعى ، يملك أيضا حل المشكلة من بعدها العددى ، عن طريق تخفيض معـدل الانجاب • فمـاذا عن قدرته على تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

ان ذلك هو موضوع الفرع التالى •

الفرع الثالث — المنهج الاسلامى وتحقيق التنمية الاقتصادية كحل لمشكلة السكان فى العـالم العربى :

لقـد كانت قدرة المناهج المستوردة على تحقيق التنمية الاقتصادية فى العالم العربى آخر ما ناقشناه من الحلول التى تقدمهـا هذه المناهج لمشكلة السكان ، وهى كذلك آخر ما نقـدمه من حلول الاسلام لهذه المشكلة • وفى الوقت الذى ظهـر لنـا عجز المناهج المستوردة عن النجاح فى هـذا الحل بسبب ما تفتقده من مقومات الصلاحية للعمل فى البيئـة الاسلامية ، لعـدم توافقهـا معها وعجزها

عن استثارة همم وتفجير طاقات الجماهير المسلمة • لنفس هذه الاسباب تظهر قدرة المنهج الاسلامى على النجاح فى هـذا الحل الانمـائى لمشكلة السكان ، لمـا يملكه من المقومات التى تفتقدها هـذه المناهج • فهو منهج نابع من عقيدة هـذا الشعب ، ومشتق من ظروفه وتراثه • فهو يتلائم مع البيئة التى ينميهـا ، وهو قادر على استثارة همم الافراد وتقديم ما تعجز المناهج الوضعية عن تقديمه ، فييجعل مشاركتهم فى جهود التنمية عبادة لله تعالى يدفعهم اليها ثواب الدنيا وحسن ثواب الاخرة • ثواب الدنيا تقدم وارتفاع مستويات المعيشة ، وثواب الاخرة رضوان من الله اكبر •

ولقـد بسطنا القول فى ذلك من قبل وبينـا الى أى مدى ينجح المنهج الاسلامى فى تحقيق التنميـة الاقتصادية(١) •

وهـكذا يتبين لنـا ان المنهج الاسلامى يملك القدرة على حل المشكلة السكانية التى يعانى منها العالم العربى سواء فى صورتهـا التضخمية أم فى صورة الخفـة السكانية ، يملك حلهـا من بعدها التوزيعى ، ويملك ان يحلها من بعدها العـددى ، كما يملك أن يحلهـا من بعـدها الخصائصى ، عن طريق تحقيق التنمية الاقتصادية • هـذا فى الوقت الذى اتضح لنـا فيه عجز المنـاهج المستوردة عن حل بعدهـا العددى الذى اهتمت به ، وتجاهلت البعد التوزيعى اتساقا مع موقفها من وحـدة الامة العربية ، كمـا انها عجزت عن حلهـا من بعدهـا الخصائصى المتمثل فى تحقيق التنميـة الاقتصادية •

نتـــائج البحث

عقـدنا هـذا المبحث لدراسة مدى قدرة المنهج الاسلامى على تقديم حلول ناجحة لمشكلة السكان التى يعانى منها العالم العربى ، كصورة للعـالم الاسلامى ، ولقـد تبين لنـا من خلال هذه الدراسة ما يلى :

١ — المنهج الاسلامى يتناول المشكلة السكانية فى العالم العربى من بعـد لا تفطن اليـه المناهج المستوردة أو لا تعيره أهميـة ان فطنت اليه ،

(١) انظر الفصل الثالث من الباب الثانى من هذا البحث.

حيث أنه لا يتفق مع نظرتهـا الى العالم العربى كدول متفرقة لا يجمعها هـدف فى الوحدة ترنو اليـه .

٢ — من هـذا البعد يتمكن المنهج الاسلامى من حل صورتى المشكلة : الخفة السكانية والتضخم السكانى معـا ، عندما يفتح الحدود بين بلاد المنطقة لتنساب عوامل الانتـاج فيما بين اقاليم الوطن العربى ولتقطن حيث شـاءت .

٣ — ان المنهج الاسلامى يقدم هـذا الحل انطلاقا من مبادئه فى الاخـوة الاسلامية التى تعنى التكافل فى كافة اوجه الحياة بين المسلمين فى شتى اقطارهم . ويتطلب تحقيق هـذا التكافل انشاء سلطة موحـدة تسهر على تحقيقه فى شكل وحدة اسلامية ، تتخـذ الصورة المناسبة طبقـا لظروف العصر وتطوراته .

٤ — ان الاسلام اذا حيل بين منهجه وبين اتخاذ المنطقة كلهـا ساحة وميدانا لعمـله ، يستطيع ان يحل مشكلة الاقليم الصغير الذى يتبناه منهجا عن طريق التحكم فى معدلات الانجاب وتحقيق ما عجز الفكر المستورد عن تحقيقـه حتى اليوم .

٥ — ان المنهج الاسلامى يملك مقومات المنهج القادر على تحقيق التنميـة الاقتصادية فى البلاد العربية ، بينما تفتقد المناهج المستوردة هـذه المقومات . ومن ثم لديه القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية ، بينمـا عجزت المناهج المستوردة عن تحقيق ذلك فعـلا .

٦ — ان المنهج الاسلامى يملك حل المشكلة السكانية بابعادهـا الثلاثة ، البعد التوزيعى والبعـد العددى والبعدد الخصائصى ، بينما تعجز المنـاهج المستوردة عن حل بعض هـذه الابعاد ، وتتجاهل تناول المشكلة من بعض الابعـاد الاخرى .

نتــــائج الفصــــل

عقــدنا هــذا الفصل لمقارنة المناهج المستوردة بالمنهج الاسلامى على مستوى المحك الحقيقى لقياس نجاح المنهج فى تحقيق التنميــة الاقتصادية ، من خــلال الحكم على قدراته فى التفاعل مع واقع المجتمع ، من أجل تخليصه من بعض المشاكل القائمة به، والتى يمثــل تجمعها صورة من صور التخلف ، ويمثل التخلص منها الاقتراب من — ان لم يكن — تحقيق التنمية الاقتصادية • وكانت المشكلة محل المقارنة فى هــذا الفصل هى المشكلة السكانية التى تعانى منهــا البلاد العربية • وتمثلت نتــائج هذه الدراسة فيما يلى :

١ — عرضنا واقع المشكلة السكانية بالعالم العربى ، وتبين لنــا ان العــالم العربى يعانى فى جملته من وضع اقرب الى الخفــة السكانية منه الى وضع التوازن السكانى ، وان المشكلة فيه تتمثل فى سوء توزيع سكانه المائة والاربعين مليونا على مساحته البالغة ثلاثة عشر مليونا من الاميال المربعة، يتركز اكثر من ٤٠ مليونا منهم فى مليون كيلو متر مربع ، والباقون يتوزعون فى ٩٢٪ من مساحة العــالم العربى •

٢ — ان المشكلة تنبع من اقامة الحواجز الصناعية بفعل الاستعمار ثم تكريسها بفعــل مصالح الانظمة الحــاكمة ودسائس الاستعمار وصراع المنــاهج التى تم استيرادهــا ، فقسمت العالم العربى الى دول يسارية تقدميــة وأخرى يمينية رجعية ، دون مضمون حقيقى للتقدمية أو الرجعية ، بل شعارات تهــدف الى تعميق الفرقة بينمــا يرددهــا دعاة الوحدة •

٣ — وخرجنا من هــذا العرض بأن الوضع السكانى فى العالم العربى يحتاج الى عــلاج •

٤ — ثم تناولنا العــلاج الذى تقدمه لهــا المنــاهج المستوردة فرأينــا ان المنهج الرأسمالى ينفرد بتقديم حلول ، والمنهج الاشتراكى ينفرد بحلول ، ويلتقيــان على الحل الذى تمثله عملية التنميــة •

٥ — فالمنهج الرأسمالى يقــدم الهجرة كحل لمشكلة التضخم السكانى فى مصر ، وتبين من دراستها انهــا لا تمثل حلا ذا أثر على العدد الكلى ، بينمــا عدد المهــاجرين ذو تأثير مضــاد لعملية التنمية بالنظر الى نوعياتهم •

كمــا يقدم لنــا حل تنظيم الاسرة ، وتبين لنــا أنه يعجز عن احداث أثر على النمو السكانى ، بل ان معدل المواليد تزايد فى ظل مشروع تنظيم الاسرة فى بعض السنين •

٦ — المنهج الاشتراكى يشجب الحلين السابقين — الهجرة — وتنظيم الاسرة — ويرى فيهمــا حلولا بربرية وحشية ، ويقدم حــله للمشكلة فى صورة قطع رأس الحية التى هى فى نظره الرأسمالية • فالقضــاء عليهــا واحــلال الاشتراكية محلهــا يمثل الحل الناجح فى الفكر الاشتراكى ، ومن ثم — فهو يحيل الى قدرتهــا على تحقيق التنمية الاقتصادية •

٧ — بخصوص تحقيق المناهج المستوردة للتنمية الاقتصادية تبين لنــا أنهمــا لا يملكان مقومات النجاح فى ميدانها فى العالم العربى ، فهما غير متوافقين مع البيئــة ، وغير قادرين على جذب اهتمامات الجماهير وتفجير طاقاتهــا لصالح التنمية •

٨ — ثم انتقلنــا الى التعرف على موقف المنهج الاسلامى من مشكلة السكان فى العــالم العربى فرأينــا انه ينظر الى المشكلة السكانية من بعد يتيح له القدرة على حل صورتيهــا — صورة الخفة وصورة التضخم — عندما ينظر اليهــا النظرة الصادقة وهى أنهــا مشكلة توزيع السكان على ارجــاء الاقليم العربى ، وليس مشكلة زيادة فيهم • فينصح باعادة توزيعهم لحل المشكلة فى صورتيهــا •

٩ — كما تبين لنـا ان هـذا المنهج يملك القـدرة على حل المشكلة من بعدهـا العـددى فيما لو فرضت عليه مثل هـذه الصورة من المشكلة السكانية ، فى شكل تضخم سكانى فى كل انحاء الوطن الاسلامى ، بقدرته على التأثير الفعـال فى معدلات الانجاب .

١٠ — كذلك تبين لنـا ان المنهج الاسلامى قادر على حل المشكلة من بعدهـا الخصائصى ، عندما يملك القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية ، اذ ان لديه مقومات النجـاح فى المنطقة العربية والاسلامية ، اذ هو ينبع منها ومن عقيدة اهلهـا ، وهو قادر بالتالى على حشد طاقات الجماهير من أجـل تحقيق التنمية الاقتصادية .

١١ — وأخيرا نصل الى تفوق المنهج الاسلامى على المناهج المستوردة فى التفاعل مع الاوضاع القـائمة بما يكفل حل مشكلة السكان ، احدى مشاكل التنمية الاقتصادية فى العـالم العربى .

الفصل الثانى

مشكلة تمويل التنمية بين المناهج المستوردة والمنهج الاسلامى

تمهيـــد :

المشكلة الثانية التى اختارهـا الباحث ليقـارن بين المناهج الانمائيـة المستوردة والمنهج الاسلامى من حيث قدرة أى منها على ايجاد حل لمـا تعانيـه منطقـة العـالم العربى ، هى تمويل التنمية الاقتصادية فى البلاد التى ينقصها رأس المـال ، وما تعانيه الدول ذات الفائض فى تدبير طرق استثمار رؤوس أموالهـا ، والمخاطر التى تعيش فيهـا من هـذه الناحية •

وطبقا للخطة التى طبقهـا الباحث فى الفصل الماضي والتي سيتبعها فى هـذا الفصل والذى يليه ايضا ، فاننا سنقوم بعرض المشكلة بصورتها المرئية فى العـالم العربى فى مبحث أول ، ثم نقوم بتقديم العلاج المستوحى من المناهج المستوردة فى مبحث ثان ، ثم نقوم بعرض العـلاج الذى يقدمه الفكر الاسلامى كى نتبين اى المنـاهج يقـدم العلاج الصحيح لهـذه المشكلة وذلك من خـلال المباحث الثلاثة والتى يتكون منهـا هـذا الفصل وهى :

المبحث الاول : اطار مشكلة تمويل التنمية فى العالم العربى •

المبحث الثانى : المناهج المستوردة ومشكلة تمويل التنمية فى العالم العربى •

المبحث الثالث : المنهج الاسلامى ومشكلة تمويل التنمية فى العالم العربى •

المبحث الاول
اطار مشـــكلة تمويل التنمية فى العالم العربى

تمهـــــد :

مشاكل العالم العربى فى جملتها ناتجة من الوضـــع غير الطبيعى الـــذى صار اليه هذا العالم • لقد خلق هذا العالم منطقة متكاملة يكمل بعضها بعضا ، ولقـــد عاش على هـــذا التكامل طوال القرون المـــاضية ،فلما رزىء بالتجزئة التى اجريت عليه ، واستخدمت النعرات العنصرية والطائفية واطلت برأســـها فيما بين الحكام والانظمة على الاقل ، ظهرت المشـــاكل المتعددة فى هذا العالـــم والتى ما كانت لتظهر لو ان هذا العالم يعيش فى الوضـــع الطبيعى لمنطقة متصلة تسكنها مجموعات من البشر تتفق فى كل شىء ، الدين والتراث والآمال والآلام والاعداء والاصـــدقاء فكل ما هم عليه عوامل مجمعة وليست مفرقة •

ومشكلة التمويل احدى المشـــاكل التى نشأت عن هـــذه التجـــزئة التى اصـــابت العالم العربى فمنعت انســـياب عوامل الانتاج بين اجـــزائه فكان ان توفرت رؤوس الاموال النقـــدية فى بعض الاجزاء ونقصت فى اجزاء اخرى، وزاد من اســـتحكام المشـــكلة ان البلاد التى ينقصها رأس المـــال تبنى خططها الانمائية على اســـاس منه ، فتجعله العامل المحدد لجهودها مهملة عناصر أخرى كان يمكنها ان تجعل منهـــا محور التنميـــة بها ،وترتب على التجـــزئة والصراع المستمر بين الانظمة الحاكمة ، ان حركة رأس المـــال فى هذا العالم تقوم بين اجزائه والعالم الخارجى ، وليس بين اجزائه بعضها مع بعض •

وهـــذا المبحث يهتم بعرض الاطار العام لهذه المشـــكلة التى تقـــوم فى العالم العربى بســـماتها التى المحنا اليها فى هـــذا التمهيد وذلك فى مطالبه الثلاثة الآتيـــة :

المطلب الاول : رأس المـــال بين الفائض والنقص فى المنطقة العربية •

المطلب الثانى : اسلوب الاستثمار فى منطقة نقص رأس المال فى العـــالم العـــربى •

المطلب الثالث : اتجاة حـــكة رؤوس الاموال فى العالم العربى •

المطلب الاول

رأس المـال بين الفائض والنقص فى المنطقة العـربية

تمهيـــد :

أدت تجزئة العالم العربى التى اجريت عليه فى السنين المنصرمة من القرن العشرين،وما ســارت به الاحداث الاقتصادية واكتشــاف المــوارد الجديدة لبعض مناطقه وتضخم ســكان بعض المناطق الاخرى ، الى ان اصبح العالم العربى يضـــم ثلاثة مســتويات فيما يتعلق بمقدار رأس المــال المتوفر ، وقـــدرة المنطقة أو الاقليم الصـــغير على امتصاص رؤوس الاموال •

١ ـــ منطقة تتوفر بها رؤوس الاموال باكثر من قدرتها على امتصـــاصه واســـتيعابه •

٢ ـــ منطقة يقل المتوفر بها من رؤوس الاموال عن طاقتها الامتصـــاصية وحاجتها الفعليـــة اليـــه •

٣ ـــ منطقة اقرب من المنطقتين السابقتين الى التوازن بين رأس المـــال وقدرتها على اســـتيعابه •

وسيتكفل هذا المطلب ببيـــان ذلك فى الفروع الثلاثة الاتيـــة :

الفرع الاول ــ منطقـــة النقص فى رأس المـــال :

تتمثل هذه المنطقة فى البلاد التى لم تحظ باكتشـــاف مادة النفط بهـــا ، تلك المـــادة التى هى المصـــدر الاول لرؤوس الاموال المتوفرة فى العالم العربى اليوم ، مثل الســـودان والاردن ، كما تمثلها ايضـــا البلاد التى بها اكتشـــافات بترولية ومصادر أخرى لرأس المـــال بيد ان تعدادها السكانى يجعل احتياجاتها من رأس المـــال تفوق كل ما هو لديها ، مثل مصر التى تملك مصادر لرأس المـــال بيـــد ان تعدادها الســـكانى وانفاقها على القضية العربية فى العقدين الاخيرين ، جعلها فى أمس الحاجة الى رأس المـــال ، فاذا اضـــفنا اليها الســـودان والتى تعيش ظروفا أقسى بكثير ، كان هذا النمط من العالم العربى يمثل أكثر من ٥٠٪

من تعداد العالم العربى، كما ان هناك العديد من الدول العربية تخضـــع لهـــذا الاعتبار ايضـــا مثل الصـــومال ، وموريتـــانيا وغيرهما ، اى ان غالبيـــة البلاد العربية تقع فى هذا النطاق •

الفرع الثانى — منطقة الوفرة فى رؤوس الاموال :

تضـــم هذه المنطقة مجموعة من الدول البترولية ذات الخفة السـكانية ، فليس كل البلاد البترولية تدخل ضـــمن هذه المنطقة ، ولا كل البلاد ذات الخفة السـكانية تدخل ضمن هذه المنطقة ، بل هناك صـــفتان اذا اجتمعتا جعلتا من المنطقة منطقـــة فائض رأســمالى هما : الخفة السـكانية والانتـــاج البترولى الكبير •

تتمثل هذه المنطقة اســـاسا فى دول الخليج والســـعودية وليبيا • فسكان هذه المنطقة لا يتجاوزون ٢٠٠ر١١ ٠٠٠ر(1) بينما الارصـــدة المتراكمة تصـل الى ما بين ٣٠٠ ، ٤٠٠ بليون دولار فى عام ١٩٨٠(2) والحـــد الاعلى لهذا التقدير هو المرجح بعدرفع اســـعار البترول الاخير • فمهما وضعت هذه البلاد من خطط انمائية طموحة كما تفعل الســـعودية التى بلغ حجم ميزانيتها عام ١٣٩٤ هـ نحو ١٢ مليار جنيـــه استرلينى(3) وربما تضاعف حجم ميزانيتها اليوم ، مهما كان هذا الحجم فهو ضئيل مقيسا بحجم الارصـــدة السابقة ٤٠٠ مليـــار دولار ، ومن ثم فان منطقة الخليج (وهى نسبيا اغنى من الســـعودية) والســـعودية وليبيا تمثل منطقة الفائض الرأسمالى فى العالم العربى ، وبها اليوم من رؤوس الاموال المتراكمة ما يكفى لتمويل خطط انمائية يمكنها النهوض بكل العالم العربى فيما لو طبق الاســـلام فى هذا العالم •

---

(1) انظر المطلب الاول من المبحث الاول من الفصل السابق •

(2) د. وهبى غبريال ، الازمة النقدية الدولية ومشاكل التنمية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة بدون رقم سنة ١٩٧٧ ص ١٨٠

(3) د. محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٤٨

الفرع الثالث — منطقة التوازن فى رأس المـال :

تتمثل هـذه المنطقة فى البـلاد البترولية ذات الاعـداد السـكانية القريبةمن التناسبوالتىتكاد عائداتها من البترول تكفى لتمويل خططها الانمائية، وان كانت تلك الخطط ربما يعوقها عنصر آخر غير عنصر رأس المال ، مثل الايدى العاملة فى بعض دول هـذه المنطقة • وافضل من تنطبق عليه صفة التوازن فى رأس المال ، اى انه يملك من رأس المـال ما يكفى لتمويل الخطط الانمائية التى يقوم بها ، العراق والجزائر، فهما من دول البترول ، وبهما عدد سـكان لا بأس به ، وموارد انتاجية متعددة صناعية وزراعية •

ومن ثم فهى لا تعانى من مشكلة نقص تمويل خططها الانمائية ، كما ان فوائض البترول لديها غير موجودة، فهى منطقة بين المنطقتين السابقتين ، منطقة الفائض ، ومنطقة النقص •

وهكذا تتضـح أمامنا صـورة لتوزيع رأس المـال فى العالم العـربى بين مستويات ثلاثة ، مسـتوى يعانى من نقص رأس المـال لتحقيق التنميـة الاقتصادية ، ومستوى يملك من رأس المـال ما يفيض عن حاجته كثيرا جدا ، ومستوى بين بين ،لديه ما يكفى لتمويل الخطط التى يقـوم بها فـلا يعانى من نقص ولا يملك فائضا •

والمشكلة اذا تتركز فى بلاد المنطقة التى تعانى من نقص فى رأس المـال لديها فهل مشكلتها تقف عند هذا الحد ام انها تضيف اليها بسلوكها الاسـتثمارى ما يزيدها تعقيدا ؟ ان ذلك هو موضوع المطلب التالى ••

المطلب الثانى

اسلوب الاستثمار فى منطقة نقص رأس المـال من العالم العـربى

النقص فى رأس المـال يظهر بصـورة حادة فى بعض البلاد العربية التى بيناها فى الفرع الاول من المطلب السابق، وتجعل هذه الدول بسلوكها الاستثمارى من نقص رأس المـال محددا خطيرا لجهود التنمية بها ، حيث تعـد خططها فى

صورة مالية جاغلة من رأس المال الجوهر والمضمون ، بحيث ان وجد رأس المال اقيمت المشروعات فان لم يوجد توقف العمل فى المشروعات • وهى بهذا تستعبد نفسها لرأس المال الذى جعل فى الاصل خادما للانسان • وهذا المطلب يبين فى فروعه الثلاثة تلك الاحبولة الرأسمالية التى اوثقت دول هـذه المجموعـة من المنطقة العربية وبالذات ما يتوفر فيهـا العمل وذلك فيما يلى :

الفرع الأول — الامكان المـالى والامكان الاجتماعى فى الاستثمار :

توجد عدة اساليب للاستثمار وبناء المشروعات وتحقيق التنمية ، يتخذ كل أسلوب صفته من العنصر الحاسم فى العملية الانتاجية فى ظل هذا الاسـلوب ، يطلق عليه المفكـر الاسـلامى مالك بن نبى تعبير الامكان(١) • فان جعل رأس المـال هو القائم بالدور الفعال وهو المحدد لهذا الامكان ، بحيث يوجد الامكان وتقوم الكيانات اذا توفر ويتوقف كل شىء اذا فقد ، سـمى هـذا الاسـلوب الاستثمارى باسم « الامكان المـالى » أو الاسـتثمار المـالى ، أى سـلوك المجتمع فى عملياته الاستثمارية على اسـاس من امكانياته المـالية وتوفر رأس المـال لـديه •

وهناك اسـلوب آخر يقوم على اسـتخدام طاقات المجتمع فى صـورتها الحقيقية ، اى عوامل الانتاج ممثلة فى وضعها الحقيقى من موارد طبيعية وعمل، والقدر الممكن توفيره من العدد والآلات • وبتوفيق هذه العناصر واعطاء العمل الدور الحاسم فى القيام بالعملية الانتاجيـة ، يتم الانشـاء والخلـق وتبنى المشروعات • وهذا هو الامكان الاجتماعى او الاستثمار الاجتماعى ، اى جعل العناصر التى يملكها المجتمع فى كل وقت وهى الانسـان والارض والـوقت الوسيلة الى تحقيق الذات وبناء المجتمع، دون ان يخضع لسـلطان رأس المـال الذى يتوافر او لا يتوافر •

والامكان المـالى بطبيعته قاصر عن الامكان الاجتماعى ، ويضرب المفكر

(١) مالك بن نبى ، المسلم فى عالم الاقتصاد ، مرجع سابق ص ٨٨

الاســـلامى مالك بن نبى مثلا على الفرق بين الامكانين ، فيقول : لو ان زلزالا دمر مدينة نيويورك فهل تستطيع الولايات المتحدة ان تعيد بناءها ؟

ويجيب : ان كل ملم بطاقات وقدرات الولايات المتحدة يجيب بقدرتها على بناء نيويورك وامثال لها كثيرة : ثم يعيد السؤال فيقول : هل تستطيع أمريكـا بما تملكه من امكان مالى ان تشترى مدينة مثل نيويورك ؟

ويجيب على ذلك بان احتياطى امريكا من الذهب والعمـلات الاجنبيـة لا يستطيع ان يشترى شارعا من شوارع مدينة نيويورك بمنشآته ومؤسساته ، اذ هو لا يتجاوز مبلغ عشرة مليارات من الدولارات •

اى ان الولايات المتحـدة :

١ — لا تستطيع بامكانها المـالى ان « تشترى » مدينة نيويورك •

٢ — بينما تستطيع بامكانها الاجتماعى بناء او اعادة بناء مئات المـدن مثل نيويورك[1] هذا هو الفرق بين الامكان المـالى والامكان الاجتماعى ، او الاستثمار الاجتماعى •

فما هو موقف البلاد العربية التى تعانى من نقص رأس المـال من استخدام هذين الامكانين ؟

ان ذلك ما سنعرفه من الفرع التالى ••••

الفرع الثانى — منطقة نقص رأس المـال بين الامكـان المـالى والامكـان الاجتمـاعى :

من التفرقة السابقة بين الامكان المـالى والامكان الاجتماعى يتضح ان التفكير السليم يقضى بأن يقوم الاستثمار على اساس من الامكان الاجتماعى فى جميع المجتمعات ســواء منها من يملك رأس المـال او من لا يملكه ، واذا جاز لمن يملك رأس المال بوفرة ان يضـع خططه على اســاس من الامكان المـالى ،

(١) مالك بن نبى ، المسلم فى عالم الاقتصاد ، مرجع سابق ص ٨٨

وكان له فى ذلك مبررات كثيرة، فانه لا يقبل تحت اى اعتبار ان تبنى الدول التى لا تملك رأس المال خططها على الامكان المالى دون الامكان الاجتماعى .

واذا نظرنا فى واقع البلاد التى تعانى من النقص فى رأس المال وجدنا ان مشروعاتها الانمائية تقوم على اساس الاستثمار المالى حتى فى البلاد التى تنبت المبدأ الاشتراكى(١) ومن ثم يقع التناقض العملى ، عندما نرى بلادا فقيرة ترسم خطة نهضتها الاقتصادية على اساس المال وهى تفقده ، بحيث لا يمكنها الا السير البطىء فى انجاز مشروعاتها ، او الاستسلام الى ارادة رأس المال كى يقدم لها القروض المناسبة على شروطه ، بحيث تسلم المبادرة فى تحديد طبيعة الخطة الى ارادة خبراء اجانب غير مرتبطين بمصير البلاد التى يخططون لها(٢) وبحيث لا تخضع المشروعات المقامة فى كثير من الاحيان لمصلحة البلد بالدرجة الاولى ، وانما تعطى الاولوية للمشروعات التى يتاح لها تمويل اجنبى ، والاجنبى لا يمول من المشروعات الا مايراه محققا لاهداف معينة ينبغى تحقيقها .

وهذا النوع من التفكير يخلق لرأس المال جبروتا ليس له ، ويعطيه سلطة خرافية لم يبذل من اجلها جهدا ، ويفرغ الشعب من طاقاته عندما يعزو كل شىء لرأس المال ، ويعطى للشعب مبررا للفشل فى جهوده الانمائية ، اذ هو يفتقد العامل ذا الجبروت وهو رأس المال ، والحقيقة ان رأس المال لا يملك هذا الوضع الخرافى الذى اسبغ عليه ، وان الامكان الاجتماعى هو الامكان الحقيقى ، وان الامة تستطيع بامكانها الاجتماعى ان تعوض الامكان المفقود ، وتبنى نفسها دون ان تخضع لجبروت رأس المال وسلطانه المدعى .

ومما سبق يتضح لنا التناقض القائم فى المنطقة التى تعانى من نقص رأس المال فى العالم العربى ، واظهر دولها مصر والسودان اللتان تدخلان مجال تنفيذ المشروعات على اساس الاستثمار المالى ، مع ان كليهما ومصر بالذات تملك

(١) المرجع السابق ص ٨٩
(٢) المرجع السابق ص ٩٠.

الامكان الاجتماعى الكفيل بتحقيق التنمية الاقتصادية ، بأكثر مما كانت تملكه الصين عندما بدات تجربتها وخاضتها على اساس الامكان الاجتماعى ، وحققت فى ذلك نجاحا كبيرا ٠

الفرع الثالث — درس فى الامكان الاجتماعى لهذه الدول :

ولا قناع هذه الدول بأنها بامكانها الاجتماعى تستطيع ان تحقق تنميتها الاقتصادية نلفت نظرها الى تجربة اوربا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية ، فضلا عما المحنا اليه فى الفرع السابق من التجربة الصينية ٠

أن اوربا بعد الحرب الثانية ظلت ولثلاثة أعوام تتلقى سيلا من المعونة الامريكية دون ان تؤدى هذه المعونة الى شىء منظور من تقدم ٠ وعندها لا حظت امريكا واوربا معا ، ان المشكلة لا تحل بهذا الطريق ، وانما تتطلب قيام الامكان الاجتماعى لا وروبا بدوره فى بناء بلده ، فكان مشروع ما رشال الذى لا يفهمه الاقتصاديون لدينا فهما حقيقيا ، عندما يرون فيه تدفقا لرأس المال الامريكى على أوروبا ، وهو فى الحقيقة لا يمثل الا أقل القليل من تكاليف اعادة بناء اوروبا ، وانه كان يستهدف تحريك الامكان الاجتماعى لهذه الدول ، والا فأين مبلغ ١٨ مليار من تكاليف اعادة بناء اوروبا ؟ ٠ ان مشروع مارشال تمثل فيما قرره مؤتمر باريس الذى عقد فى يونيو ١٩٤٧ واشتركت فيه أمريكا ودول اوروبا ، وتقرر فيه ان تقوم كل دولة اوربية اولا ، بعملية « جرد » وتقييم لمواردها البشرية والطبيعية ، وثانيا : بوضع قائمة بالمشروعات اللازمة لاعادة بنائها وثالثا : بتحديد نصيب هذه الدولة فى تنفيذ هذه المشروعات ، ورابعا واخيرا : تحديد ما تقوم امريكا بدفعه لتكملة الباقى وسد العجز[1] فتلك البنود الاربعة التى قررها مؤتمر باريس سنة ١٩٤٧ توضح الى اى مدى كان الامكان الاجتماعى ممثلا فى البند الاول هو صاحب الدور الحاسم فى بناء اوربا ، وان ما تدفعه امريكا كما ينص البند الاخير ليس الا لسد العجز ، وتكملة ما يتبقى بعد تجنيد كل طاقات الشعوب الاوروبية من عمل وموارد طبيعية ٠

(١) عبد الحميد عبد الغنى ، خطوة واضحة ومحددة نحو الانتاج العلمى ، جريدة الاهرام بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٢٢ م

ومن ثم فان نهضـــة هذه المنطقة من مناطق العروبة يجب ان تقوم عـــلى اعتبار ان الانسان هو القيمة الاقتصادية الاولى،كوسيلة تتحقق بها خطة التنمية، وكنقطة تتلاقى عندها كل الخطوط الرئيسية فى البرامج المعروضة للانجاز ، وان لا تقيم لرأس المـــال سلطانا ليس له •

المطلب الثالث

اتجاه حـــركة رؤوس الاموال فى المنطقة الى العالم الخارجى

علمنا ان العالم العربى يضم مناطق ثلاث بخصوص توفر رأس المال او عدم توفره،وان المنطقة التى تعانى من نقص رأس المال بها ، تسلك سلوكا اســـتثماريا يضاعف من مشكلتها عندما تبنى خططها على اساس من الاستثمار المـــالى وليس الاستثمار الاجتماعى ، مما يوقعها فى احابيل رأس المـــال ويخضع خططها جزئيا على الاقل لرغبات من يقدمونه ، فمن هم الذين يقدمون لهذه الدول رأس المل ؟

ان هذا السؤال ينقلنا الى مأساة أخرى تعيشها البلاد العربية والمتمثلةفىان حركة رأس المـــال اقراضا واقتراضا تتم بين بلادها والعالم الخارجى وليس بين بعضها البعض • وهـــذا ما عقـــد هـــذا المطلب لبيـــان معالمـــه فى فروعه الثلاثة الآتيـــة :

الفرع الاول : حركة رأس المال فى بلاد النقص الرأسمالى •

الفرع الثانى : حركة رأس المـــال فى بلاد الفائض الرأسمالى •

الفرع الثالث : عجز المنطقة عن ادراك واقعها •

الفرع الاول ـــ حركة رأس المـــال فى بلاد النقص الرأسمالى :

الحركة الرأسمالية التى تكون هذه البلاد طرفا فيها تتمثل فى حركة رأس المال القادم الى هذه الدول والذى يتطلبـــه قيامها بتحقيق التنمية الاقتصادية ، بل ويتطلبه مجرد المحافظة على مستوى المعيشة الحالى دون رفع له ، بعد ان بنت أسلوبها الاستثمارى على الامكان المـــالى فلم تعـــد تستطيع ان تخطو خطوة

واحدة فى مجال بناء مشروعاتها قبل ان تبحث عن رأس المـــال الاجنبى او ما درجت الخطة فى مصر على تسميته بالمكون الاجنبى • وتحصل على ما ينقصها من الاموال الاجنبية عن طريق القروض بطبيعة الحال ، وربما بعض المنح والهبات ذات الاثر الضئيل وغير المتجدد • فمن أين تحصل على هذه القروض ؟

هل تحصـــل عليها من الفائض القائم بالمنطقة الثانية من العالم العربى • أم تحصـــل عليها من المرابين العالميين فى اوربا وامريكا ؟ •

لنأخذ مثلا لهذه المنطقة « جمهـــورية مصر العـــربية » ولنحاول من الجدول التالى ان نتبين مصادر رأس المـــال المتدفق اليهـــا :

حجم الديون المستحقة على مصر فى الفتـرة من سـنة ١٩٦٧ – ١٩٧٤ م بملايين الدولارات الامريكية

الدائنون	١٩٦٧		١٩٧٢		١٩٧٣		١٩٧٤	
	ملايين الدولارات	٪ من الاجمالى	ملايين الدولارات	٪ من الاجمالى	ملايين الدولارات	٪ من الاجمالى	ملايين الدولارات	٪ من الاجمالى
فرنسـا	٢٩	٢ر٠	—	—	—	—	١٥	٠ر٦
المانية الغربية	١٠٥	٧ر٣	١٠٩	٦ر٤	٢٢٧	١٢ر٢	٣٣١	١٤ر٠
اليـابان	—	—	١٥	٠ر٩	٢٤	١ر٣	٤٨	٢ر١
بريطانيـا	٧	٠ر٥	٢٥	١ر٤	٤٥	٢ر٤	٤١	١ر٧
الولايات المتحدة	١٨٨	١٣ر١	١٩٥	١١ر٦	١٦٧	٨ر٩	١٩٩	٨ر٤
دول أخرى من ال DAC	١٢٣	٨ر٦	١٥٦	٩ر٣	١٤٥	٧ر٧	١١٤	٤ر٨
اجمالى الدول ال DAC	٤٥٢	٣١ر٥	٥٠٠	٢٩ر٦	٦٠٨	٣٢ر٥	٧٤٨	٣١ر٦
مجموعة الدول الاشتراكية	٨١٣	٥٦ر٧	٩٥٢	٥٦ر٣	١٠٠٣	٥٣ر٥	١٢١٦	٥١ر٥
دول الاوبيـك	١١٩	٨ر٣	١٥٨	٩ر٣	١٨٣	٩ر٨	٣٢٤	١٣ر٧
دول أخـرى	٥١	٣ر٥	٨٢	٤ر٨	٧٨	٤ر٢	٧٦	٣ر٢
جميع الـدائنين	١٤٣٥	١٠٠ر٠	١٦٩٢	١٠٠ر٠	١٨٧٢	١٠٠ر٠	٢٣٦٤	١٠٠ر٠

المصدر : نشرات البنك الدولى عن الديون الخارجية للدول الاقل تقـدما عن السـنوات المذكورة *

من هذا الجدول يتضح لنا ان الموردين الرئيسيين لما يتدفق الى مصر من رأس مال هما بالترتيب مجموعة الدول الشيوعية ومجموعة دول لجنة مساعدات التنمية ، اذ بلغ اجمالى المستحق لهما ما يمثل نسبة مئوية قدرها ٥٦ر٧ ، ٣١ر٥ ، ثم ٥٦ر٣ ، ٢٩ر٦ ثم ٥٣ر٥ ، ٣٢ر٥ ثم ٥١ر٥ ، ٣١ر٦ فى الاعوام محل الاشارة اعلاه .

أما ما يرد اليها من دول الاوبيك فلا يمثل اكثر من ٨ر٣ ثم ٩ر٣ ثم ١٣ر٧٪ ومن هذه البيانات نتبين ان حركة رأس المال بين مصر والعالم الخارجى تقوم بينها وبين اوربا بشطريها الشيوعى والرأسمالى ، بالاضافة الى أمريكا، وليس بينها وبين دول الفائض فى المنطقة العربية التى ربما تكون تدفقات رأس المال منها الى مصر قد توقفت نهائيا بعد التطورات الاخيرة ، الامر الذى يصل بنسبة تدفق رأس المال العربى الى مصر الى مستوى الصفر ، وهكذا نصل الى حقيقة من حقائق مشكلة تمويل التنمية الاقتصادية فى المنطقة العربية ، علما بان مصر التى ضربنا بها مثلا كانت تحصل من دول الاوبيك العربية على اضعاف ما يتاح من رأس مال للسودان أو الصومال أو اليمن بشقيه أو غير ذلك من الدول التى تعانى من نقص رأس المال بها .

الفرع الثانى — حركة رأس المال فى بلاد الفائض الرأسمالى :

نستطيع ان نتصور حركة رأس المال التى تقوم بين دول هذه المنطقة وبين بقية اجزاء العالم الخارجى مما سبق عرضه فى الفرع السابق ، اذ يتدفق رأس المال من هذه البلاد الى العالم الخارجى دون ان يكون للعالم العربى من هذه التدفقات الا اقل نصيب . حيث تثبت الارقام التى قدمتها الاوبيك العربية الى البلاد ذات العلاقات الخاصة بها وهى تعنى الجزائر(١) والبحرين ومصر والعراق(١) والاردن وسوريا واليمن الشمالى واليمن الجنوبى ولبنان والمغرب والسودان وتونس بلغت فى عام ١٩٧٤ ذلك العام الذى شهد أعلى نسبة من رأس المال العربى يتدفق الى العالم العربى قد

(١) يلاحظ ان العراق والجزائر اعضاء فى مجموعة الاوبيك .

بلغت ١٧٦١ مليون دولار فالى اين اتجهت بقية فوائض البترول ، التى قدرت فى نفس هذا العام فى دول البترول الخمس ذات الفائض ، الامارات ، الكويت ، قطر ، ليبيا السعودية بمبلغ ٧٫٥٠٠ ، ١٢٫٣٠٠ ، ٢٫٠٠٠ ، ١١٫٤٠٠ ، ٣٥٫٢٠٠ بليون دولار على التوالى ؟ أى انها بلغت ٦٨٫٤ بليون دولار • لقد ذهب الى العالم العربى منها ما يقرب من بليون وثلاثة أرباع بليون ، واتجهت بقية المقدار — بعد نفقات سكانها الذين يبلغون ٩٫٤ مليون نسمة — الى اوربا وامريكا(١) •

وهكذا يتبين لنا ان حركة رأس المال فى هذه المنطقة مثلها مثل حركة رأس المال فى منطقة النقص السابقة تقوم بين البلاد العربية والبلاد الاوربية اساسا ، حيث يكون العرب فى الحالتين لقمة سائغة للمرابين سواء فى حالتهم مقرضين ان كانوا من دول الفائض ، او مقترضين ان كانوا من دول النقص •

ونقف بالتالى على حقيقة واضحة تظهر ان العرب لا يسلكون السلوك الذى يحقق مصالحهم الحقيقية وذلك ما سنلم به فى الفرع التالى :

الفرع الثالث — عجز المنطقة عن ادراك واقعها :

اتضح لنا من الفرعين السابقين ان العالم العربى يمثل فى حقيقته منطقة متكاملة بها دول تمتلك فائضا من رأس المال ، وبها ما يعانى من نقص رأس المال اللازم لتمويل التنمية الاقتصادية ، ورغم ذلك رأينا ان التدفقات الرأسمالية تقوم اساسا بين كل مجموعة والعالم الخارجى ، وليس بين المجموعتين المتكاملتين • ولكل طرف منها تبريرات لهذا الواقع ، فدول الفائض تنظن انها تستثمر أموالها فى أكثر المناطق امنا وبعدا عن احتمال تأميمها ، ودول النقص اعماها المنهج المستورد فقامت بعض منها بتأكيد هذه المخاوف فى فترة من الفترات •

(١) اخذت هذه البيانات عن جدول رقم (٩) بالملحق الاحصائى من كتاب ستار الفقر ، مرجع سابق والذى نقلها عن البنك الدولى •

ونحن نعرف العبارة القائلة بان رأس المـــال جبان بطبعه ، ويخشى ان يلدغ من نفس الجحر مرة ثانية . وهذا الواقع الاليم يرينا ان المنطقة العربية بقادتها الحاليين لم تدرك بعد حقيقة موقفها ، وان دولها جميعا فى ســلة واحدة، ومصيرها واحد ، وانها لا غنى لها عن التكامل والتعـــاون ان أرادت أن تعيش فى هذا العالم ، الذى يقوم على الكيانات القوية والكبيرة .

ان دول الفائض تغفل عن انه كلما زادت ارصدتها فى بنوك اوربا وامريكا ، كلما اصبحت اكثر خضوعا لهـذه البلاد ، وكما امكــن لهم ان ينتقصوا هــذه الارصدة بجرة قلم . وفى حركة تخفيض لقيمة العملات الاساســية يمكن ان تفقد دول البترول هذه نصــف ثروتها ناهيك عن فعل التضــخم الدائم بها . وبالتالى فان المخاطر المتوهمة فى العالم العربى لا تصل الى مستوى المخــاطر المحققة من الاســتثمار فى اوربا وامريكا وخاصة بعد اقرار اتفاقيــة ضــمان الاستثمارات فى العالم العــربى . وانشــاء المؤســسة العربيــة لضــمان الاســتثمار([1]) .

والحقيقة انه طالما ان المناهج المستوردة ممثلة فى الاشتراكية والرأسمالية تعشش فى عقول المسئولين ، فلن ينتج عنها الا المــزيد من الفرقة والمزيد من التشكك فى النوايا ، خاصــة مع قيام الدول الاوربيــة بشــقيها الشــيوعى والرأسمالى وكذلك الولايات المتحــدة باذكاء نيران الخلاف بين الدول العربية التى لا تدرك مصالحها .

---

(١) انظر بخصوص هذه المؤسسة د. ابراهيم شحاته ، المؤسسة العربيــة لضمان الاستثمار ودورها فى توجيه حــركة الاستثمارات العربيــة ، منشورات الصندوق الكويتى سنة ١٩٧٤

نتائج المبحث

عقدنا هذا المبحث لبيان الاطار العام الذى يحيط بمشكلة التمويل فى صورتها العربية ولقد استبان لنا هذا الاطار وتحدد فيما يلى :

١ — ان المنطقة العربية تنقسم بصورة عامة الى قسمين ، قسم يحقق فائضا فى رأس المال يزيد عن قدرته على الامتصاص او الاستيعاب ، وقسم آخر يعانى من نقص راس المال اللازم لتمويل برامجه الانمائية ، وان وجد بينهما عدد قليل اقرب الى التوازن من هذه الناحية .

٢ — ان منطقة النقص يفاقم من سوء الوضع بها انها تبنى خططها الانمائية على اساس من الامكان المالى بحيث تقيم من رأس المال محددا لخطواتها الانمائية ، ولو كانت رشيدة لما بنت خططها على اساس من العنصر الذى لا يتوفر لديها ، ولاقامتها على أساس من الامكان الاجتماعى ، والذى يستثمر الانسان والتراب الوطنى وعامل الزمن من تلك العناصر التى توجد بكل وطن كما فعلت الصين الشعبية والمانيا الغربية بعد الحرب الثانية .

٣ — يكتمل الاطار الذى يحيط بمشكلة التمويل العربية عندما نتبين ان حركة رأس المال بين مناطق العالم العربى انما تقوم بتوسط العالم الاوربى والامريكى بينها ، حيث تقوم حركة رأس المال فى مناطق النقص العربية كما هو الحال فى مناطق الفائض ، بين هذه المناطق والعالم الاجنبى ، فاصحاب الفائض يقدمونه للعالم الاجنبى ، ومن يعانون النقص يقترضونه من العالم الاجنبى ، الذى يسيطر بهذه الطريقة على هؤلاء بايقاعهم فى دوامة خدمة اعباء القروض ، واولئك بالسيطرة على ارصدتهم وجعلها تحت سيطرته يتصرف فيها لصالحه . هذه هى المشكلة فهل لها من حل ؟ ان ذلك موضوع المبحثين التاليين .

المبحث الثانى

المناهج المستوردة ومشـكلة تمويل التنمية فى العالم العربى

تمهيــــد :

تعرفنا على المشكلة التمويلة فى اطارها العام وذلك فى المبحث السابق . ويهتم هــذا المبحث بتقويم الحلول التى تقدمها المناهج المستوردة لهذه المشكلة ومدى قدرتها على التغلب على ما تعانيه المنطقة العربية كلها بهذا الخصوص . فنحن نعتبر ان دول الفائض تعانى ايضــا مشكلة الاستثمار غير الاصلح الذى لا يعوضهــا عن الموارد التى تفقــد مع كل قطرة نفط تقذف بها صنابير الآبار فى جوف الناقلات العملاقة المظلم الذى لا يشبع وانما يقول دائما «هل من مزيد» فهم يستنزفون هذه الموارد لادارة عجلة حضــارتهم ، وعندما ينتهى ما تقذف به هذه الابار ، فانهم سيقولون لاصحابها عودوا الى ما كنتم تعملــون ، قبل أن تعرفوا ان ببلادكم ذهبا أسود . فلهذا فان الباحث تؤرقه مشكلة بلاد الفائض بقدر ما تؤرقه مشــكلة المنطقة اجمع باعتبارها قلب العالم الاســلامى وأملنا فى عودة — حميدة مخلصة — الى الاسلام .

وتقويم العلاج الذى تقدمه المناهج المستوردة يعنى تقويم الواقع المشاهد حيث ان الســياسات القائمة هى سياســات تنبع من هذه المناهج التى لا زالت تستقطب المسئولين عن التنمية ومن يهتمون بها فى العالم العربى الا قلة ممن عصــم الله ورحــم .

وسنتناول هذه السياســات فى مطالب هذا المبحث الثلاثة وهى :

المطلب الاول : سياسة دول الفائض الرأسمالى .

المطلب الثانى : ســياسة دول النقص الرأســمالى .

المطلب الثالث : الجهود المتعثرة على الطريق الصحيح .

المطلب الاول

سياسة دول الفائض الرأسمالى

الفرع الاول — العمد التى تقوم عليها هذه السياسة :

تدرك هذه الدول حقيقة وضعها وحقيقة ما يمثله الفائض النقدى الذى يتراكم بين يديها عاما بعد عام .

فهى تدرك اولا ان ايرادات البترول العربى ان هى الا ثروة تفنى تدريجيا مع كل قطرة تقذف بها الابار فى اعماق الناقلات العملاقة التى تحمل جزءا من ثروة البلد فى كل رحلة لتغيب به فى جوف المحيط ذاهبة الى بعيد ، حيث تتمتع بهذه الثروة حقيقة ، شعوب أخر لا تمت الينا بصلة ، اللهم ان كان العداء والحقد الذى يضمرونه لنا صلة ووشيجة . تدرك هذه البلاد أن ايراداتها البترولية ثروة تفنى وليست دخلا متجددا ، ويترتب على هذه الحقيقة انه لا بد من احلال اصول جديدة ثابتة ومتجددة الدخل لتحل محل الثروة النفطية التى تفنى وهى فى نفس الوقت تشاهد عدم قدرتها على امتصاص هذه الايرادات فى مشروعات التنمية التى تقوم بها ، ومن هذا المنطلق فان السياسة التى تتبناها هذه الدول تقوم على دعامتين رئيسيتين :

الدعامة الاولى : القيام بالجهود الانمائية التى تستهدف احلال اصول جديدة ثابتة ومتجددة الدخل لتحل محل الثروة النفطية التى تفنى .

الدعامة الثانية : ايداع ما يفيض عن قدرتها على الاستيعاب لدى البنوك والمؤسسات القائمة فى العالم الاول — اوربا وامريكا — بصفة اساسية . وسنلقى

نظرة تقويمية على هاتين الدعامتين لنرى مدى قيام هذه السياسة على اصول سليمة وذلك فى الفرعين التاليين .

الفرع الثانى — تقويم الدعامة الاولى لسياسة دول الفائض :

قلنا ان الدعامة الاولى لهذه السياسة تتمثل فى محاولة هذه البلاد احلال اصول ثابتة جديدة ومتجددة الدخل محل البترول الذى يفنى بعملية

استخراجه ، وتلك سياسة لا غبار عليهـا لولا النظرة القـاصرة التى تغلف موقف البلد البترولى مما يترتب عليه اقامة استثمارات ذات تكلفـة عاليـة وعائدات ضئيلة ، مما يعنى تبديدا لموارد الثروة التى كان يمكن للبلد البترولى ان يستفيد منهـا لو نظر نظرة اكثر سـعة .

وعلى سبيل المثـال فان قيام السعودية بانفاق عدة ملايين من الجنيهات الاسترلينية سـنويا لتحقيق الاكتفاء الذاتى الـزراعى كما اشـار الى ذلك المرحوم الملك فيصـل فى احد لقاءاته الصحفية(١) لا يعد أفضل انفاق اذ لو انفق هذا المبلغ على تنمية القطاع الزراعى بالسـودان الذى لا يفصله عن السعودية سـوى العرض القليل للبحر الاحمر ، لكان كفيلا بسـد حاجة السـعودية والسـودان والعالم العربى اجمع من الانتاج الزراعى(٢) . ذلك ان اللـه تعالى قد حيا كل اقليم قدرات معينة وليس من بين ما حبيت به اراضى العربية السعودية الصلاحية المثلى لتكوين مجتمع زراعى امثل ، بينما يمكن اقامة مثـل هـذا المجتمع على مرمى البصر من الجزيرة العـربية فى السـودان .

وهذه السياسة ما كان لها ان تقوم لولا واقع التجزئة الذى تدعمه المناهج المستوردة والتى تنصح بمثل هذه السياسـات ، فحيث تدعى السـودان انها دولة اشتراكية تقوم على الحزب الواحد ممثلا فى اتحادها الاشتراكى وتحالف قوى الشـعب العامل على حد التعبير الذى تلوكه السـنة الاشتراكيين وبحث

---

(١) انظر محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى الاسلامى ، مرجع سابق ص ٤٨ نص تصريح الملك فيصل .

(٢) ففى دراسة اجراهـا Clawson وآخرون تبين ان انفاق مبلغ ١٥ر٢ مليار دولار بأسعار ١٩٧٠ على تطوير القطاع الزراعى فى مصر والعراق وسوريا ولبنـان والاردن يؤدى الى عائد سنوى قدره ٥ر٥ مليار دولار ويرفع الانتاج الزراعى فى هذه البـلاد من الحبوب الى ٤ر٣٨ مليون طن ، وهى كميـة تزيد عن حاجة العالم العربى أجمع وتسمح بتصدير كميات كبيرة منهـا .

Clawson, M. Landsberg, H. H., and Alexander, L. T. «The Agricultural potential of The Middle East», New York American Publishing Company, Inc., 1971, P. 152.

من ترديده حناجرهم ، يصعب ان يكون للـدولة ذات الفائض اطمئنـان على اموالها ان هى أنفقتها فى ظل هذه التجزئة ، وهـكذا تقف المنـاهج المستوردة حجر عثر امام حسن استثمار الموارد البتروليـة للدول ذات الفـائض النقدى ، ولولا واقع التجزئة واستيراد المناهج لمـا قامت مثل هذه العقبات ، ولامكـن استثمار اموال الدول البترولية ذات الفائض بما يحقق أكبر نفع للامة العربيـة والاسـلامية •

ورغم قيام دول البترول ذات الفائض النقـدى بخطط انمائية طموحـة فانها لا تستطيع ان تستوعب كل دخولها من عائدات النفط ، ومن ثم تلجأ الى الدعامة الثانية التى تقوم عليها سياستها فى ظل المناهج المستوردة ، الا وهى ايـداع الفوائض بالمصـارف الاجنبيـة ، وتقويم هـذه السياسة هو محل عناية الفرع التالى •

الفرع الثالث — تقويم سياسة ايداع الفوائض النقديةلدول الفائض بالمصارف الاجنبيـة :

ايداع هذه الفوائض بالمصـارف الاجنبية هو التصرف الوحيد المتاح أمام هذه البلاد فى ظل نقص طاقاتها الاستيعابية ، وعدم وجود المنهج الـذى يجمع الدول العربية • فالمناهج المستوردة توزعها بين الاشتراكية والرأسمالية وكلاهما يتربص بالاخر • وربما قامت الدول ذات الفـوائض بتقـديم بعض القروض او المنح للبلاد ذات النقص لسبب من الاسباب اما اتقاء لشر الدول الاخيرة،واما ذرا للرماد فى الاعين حتى يقال ان هناك تعاونا عربيـا فى هـذا المجال ، واما تعبيرا عن شعور بالتضامن الاسلامى لدى بعض الملوك امثـال جلالة المرحوم الملك فيصـل وآخرين ، وتلك سياسة غير ثابتـة ، وحتى لو كانت ثابتة فانها لا تخضع لخطة ، ولا تمثل مبالغ ذات قدرة ، اما ما يمثـل سـياسة ثابتة فى هذا الخصوص فهو ايداع الفوائض النفطية فى مصـارف الدول الاجنبيـة •

وتلك سياسة تخضع للكثير من النقد الموضوعي • فهذه الاموال بهذه الصفة تتعرض للتآكل اذا اخذنا فى الاعتبار معدل التضخم السائد فى البلاد الاوربية والامريكية حتى ليقدر البعض ان الفوائض النفطية التى قدرنا لها رصيدا متجمعا يصل الى ٤٠٠ مليار سنة ١٩٨٠ يقدر البعض انها فى ظل معدل تضخم قدره ١٥٪ سنويا ، فانها فى هذا التاريخ لا تساوى اكثر من مبلغ يتراوح بين ١١٣ ، ١١٥ مليار فقط(١) •

وهذه ليست اشد المخاطر التى تكتنف هذه الاموال وهى بايدى المصارف الاجنبية ، بل ان الاخطر من ذلك ان هذه المصارف تستطيع دولها أن تجمد هذه الاموال وتحرم أصحابها من سحبها الا بشروطها ، والتحكم فى اتجاهات حركتها • وذلك ليس وضعا متوهما بل ان الاقتصاديين فى غرب أوربا وامريكا يتحدثون فعلا عن ضرورة فرض القيود على حركة الارصدة العربية ، بحجة حماية النظام النقدى الدولى من الانهيار بسبب التحركات غير المسئولة التى يمكن ان تقوم بها هذه الاموال(٢) •

وهكذا يظهر لنا أن الارصدة النفطية اذا بقيت مودعة بصورتها هذه فلربما تنتهى من تلقاء نفسها ، ويأكلها التضخم المستشرى فلا يبقى منها الا اثرا بعد عين •ومن ثم فهو ليس بالسياسة الاقتصادية السليمة التى تستثمر بها هذه الارصدة •

غير أن المناهج المستوردة بفعل ما أدت اليه من تجزئة العالم العربى ، وبذر بذور الشقاق والشكوك بين المناطق العربية ، قد جعلت السياسة السابقة رغم ما يكتنفها من مخاطر جمة ، تمثل لدى اصحابها « أهون الشرين » فى ظل الاسلوب الخاطىء الذى تمارسه الكثير من الدول العربية ، عندما تظن امكانية تحقيق التنمية بها على مستوى كل قطر على حدة •

---

(١) جورج قرم ، النفط والانسان العربى ، جريدة النهار اللبنانية عدد ١٢ ديسمبر ١٩٧٤ •

(٢) د. عبد المنعم الطناملي ، زيادة اسعار النفط وتاثير ذلك فى الاوضاع الاقتصادية العالمية المضطربة وتاثره بها ، مجلة العربى ، وزارة الاعلام الكويتية مايو ١٩٧٤

والحقيقة ان الخيـــار أمام العالم العربى اليوم لا يقوم على أساس ان التنمية القطرية افضل ام التنميـــة القومية افضل • وانمـــا الخيـــار بين التنمية فى ظل منهج يوحـــد العـــالم العربى ، او التخلف وضياع فرصة التقـــدم الى الإبد ، فلربمـــا تكون الفرصة المتاحة اليوم هى آخر فرصة للعالم العربى يستطيع ان استغلهـــا ان ينجو من التخلف ، واذا لم يفعل فلربمـــا يصبح حديثـــا يروى ويسمع عنه وليس منـــه •

المطلب الثـــانى

سياسة دول منطقة النقص الرأسمالى فى تمويل التنميـــة

الفرع الاول ـــ عمـــد هـــذه السياسة :

سياسة التمويل الانمائى فى هـــذه البلاد تبدأ من مسلمة تقول ان الادخار المحلى غير كاف لتمويل التنمية والقيام بالمشروعات التى تتطلب رؤوس اموال كبـــيرة •

وهـــذه المسلمة تقوم على أساس الاختيار الذى اختارته هـــذه الدول عنـــدما بنت اسلوبهـــا الاستثمارى على الامـــكان المـــالى بدلا من الامكان الاجتماعى كمـــا بينا ، ومن ثم بدأت جهودهـــا الانمائية على اساس ان رأس المـــال هو صاحب الدور الحاسم فى عملية التنميـــة والعنصر الفعـــال فيهـــا ، فاذا توفر رأس المـــال امكن تحقيق كل شىء ، واذا فقـــد رأس المـــال فقـــد كل شىء • فلقد جعلت هـــذه الدول رأس المـــال النقـــدى هو صـــاحب الكلمة الاولى والاخيرة وصاحب السلطان المطلق على عناصر الانتـــاج يؤلف بينها ، يأمرهـــا فتطيع وينهاها فتنتهى •

وهـــكذا تجعل هذه البلاد من رأس المـــال النقـــدى اهم محددات تقدمها وتبنى خطتهـــا على ما يتاح لهـــا من تمويل ، ذلك التمـــويل الذى يأتى من المدخرات المحلية اولا ، ثم من المدخرات الاجنبية ثانيـــا •

ووجود المسلمة القائلة بأن الادخار المحلى غير كاف — فى ظل هذه النظرة — يعنى ضرورة اللجوء الى الادخارات الاجنبية أى رأس المـال الاجنبى ، فاذا قدم رأس المـال الاجنبى بالقدر الذى يغطى ما يعرف بالفجوة الادخارية ، اى الفرق بين حجم الاستثمار المطلوب والادخـار المتحقق ، تعتبر الجهـات المعنيـة نفسهـا قد نجحت الى حد كبير فى توفير التمويل المطلوب للقيـام بالمشروعات التى تتطلبهـا خطة التنميـة ، وكثيرا ما تفاضل بعض الدول بين الافراد الصالحين لتولى المسئوليات الاقتصادية فى البلد بنـاء على قدرتهم التفاوضية واقناع العـالم الخارجى بأن يقـدم لهـم أكبر قدر ممكن من القروض • ومما يثير الدهشـة والمـأساة مدى السرعة التى يصبح بهـا معيار الاداء للحكم على نجاح كثير من البيروقراطيين وصانعى السياسة فى بلادهم ، هو مقدرتهم على التفاوض حول المساعدة الخارجية ، ويؤدى ذلك بوجه عام الى تشويه الاشارات الاساسية فى المجتمع الى حد انه فى بعض منهـا يكرس قدر من التحليل والوقت لمهمة التفاوض حول المساعدة اكبر بكثير من القدر الذى يكرس لتعبئة الموارد الداخليـة[1] •

هـذه ، هى منطلقـات سياسة تمويل التنمية فى الدول العربية التى تعانى من نقص حقيقى او متوهم فى رأس المـال ، وتلك هى الحلول التى تقـدم لهـذه المشكلة من الفكر الذى يسيطر على المسئولين عن هذه السياسة ، وهو الذى نعنيه بالفكر المستورد الذى لا يخرج عن الفكر الاشتراكى أو الفكر الرأسمالى ، والذى نعتبر تقويمنـا له تقويمـا للمناهج المستوردة ، ومن ثم نستطيع ممـا سبق أن نقول أن عمـد هذه السياسة التى ينصح بهـا الفكر المستورد تتمثل فى :

١ — التسليم بقصور الامكانيات المحليـة عن تمويل التنميـة •
٢ — الحصول على رأس المـال الاجنبى لسد الفجوة الادخارية •
وسنقوم بمناقشة البندين فى الفرعين التاليين :

---

(١) محجوب الحق ، ستار الفقر ، مرجع سابق ، ص ٩٩

الفرع الثانى — الامكانيات المحليــة وتمويل التنمية :

يقوم الفكر المسيطر فى البلاد ذات النقص الرأسمالى على أســاس أن الامكانيات المحليــة ، والتى تتمثل فى الادخار الحــر والادخار الاجبارى عن طريق الضرائب ، الى جانب فائض القطاع العــام ، تعجز عن توفير القــدر المطلوب لتمويل التنمية • وينطلق من هذه المسلمة الى التعويل بقدر كبــير على رأس المــال الاجنبى • وسنناقش هنــا هــذه الفكرة لنرى سبب هذا العجز ، وما الذى ضاعف من نقص الادخار • وبادىء ذى بدء فانــا نسلم بأن الادخار المحلى بحالته الراهنــة ضعيف وغير كاف فى هــذه البــلاد ، ولكننا نتساءل هل هنــاك امكانيات لزيادته ؟ وهل تعمل المناهج المستوردة على رفع طاقتــه أم أنهــا بسياساتها تعمل على تخفيض معــدله ؟

وللاجابة على السؤال الاول نقــول :

ان الفائض الاقتصادى الموجــود فى بلاد هــذه المنطقــة من العــالم العربى يصل الى نسبة كبيرة من الانتاج القومى ، وربمــا الى نسبة أعلى بكثير مما يتطلبه تحقيق التنمية طبقــا للتجارب التى مرت بهــا الشعوب الاخرى • ان دراسة اجريت لتحــديد هــذا الفائض فى أقل هــذه البــلاد قدرة وأكثرها معاناة فى ظل هــذه المناهج وهى مصر ، تثبت ان الفائض فى قطاعى الصــناعة والزراعة بملايين الجنيهات كان يقــدر بـ ١١٠٢ ، ١١٨١ ، ١٢٥٠ ، ١٣٥٠ فى السنوات ١٩٦٩/٦٨ ، ١٩٧٠/٦٩ ، ١٩٧١/٧٠ ، ١٩٧٢/٧١ على التــوالى علما بأن الاستثمار الكلى لم يتعــد فى أى من هذه السنوات ٦٠٠ مليون جنيه[1]

وقياسا على هــذا الوضع فلا يوجــد بلد عربى غير قادر على توفــير الموارد المــالية اللازمة للتنمية • بل ان البعض يرى أن الاقتصاديات العربية قادرة على انتاج فائض لا يقــل عن ٢٠ — ٢٥٪ من انتاجهــا السنوى ، وان أقصى ما يطمع فيه مجتمع لتطوير نفسه اقتصاديا هو استثمار ما بين ٢٠ — ٣٠٪

(١) د. عبد الهادى النجار ، الفائض الاقتصادى الفعلى ودور الضريبة فى تعبئة بالاقتصاد المصرى ، مرجع سابق ، ص ١٦٩

من دخله السنوى بشرط أن تستثمر فى الاوجه الاكثر انتاجيــة ، وان تدار الطاقات الانتاجية بكفاءة وامانة(١) .

واستنادا الى ذلك نقول : هل الاقتصاديات العربية التى تعانى من نقص فى التمويل اللازم لهــا لا تملك مدخرات كافية ؟ أم أن المنهج المطبق عجــز عن تجميع هــذه الادخارات الكامنة فيما يسمى « بالفائض الاقتصادى » والذى تبينــا توفره فى هــذه الاقتصاديات ؟

ان الاجابة تقول ان المناهج المستوردة هى التى عجزت عن تجميع هــذه المدخرات لا أن امكانياتهــا غير قائمة ، واذا شئنا ان نشير الى مواطن كمون هــذه الموارد فيكفى أن نشير الى الاستهلاك الترفى الذى تقوم به مجموعات كبيرة قد انفصلت بواقعهــا عن حياة الشعب اذ تعيش البذخ والاسراف ، الى جانب الاسراف فى القطاع الحكومى ، ومواطن الاسراف فى مثل هــذه البلاد أكثر من ان تحصى .

هــذا عن وجود الادخارات كامنة او محتملة ، فماذا عن تأثير المنهج المستورد عليهــا ؟

وبهــذا الخصوص نقرر ان المناهج المستوردة بسلوكها تؤدى الى خفض معــدل الادخار لا زيادته ويتمثل هــذا السلوك ذو الاثر السلبى فى :

١ — عندما تعمــد هــذه المناهج الى تمويل التنميــة بعجز الميزانية ، أو ما يسمى بزيادة الاصدار النقــدى ، فانهــا تؤدى بهــذا الســلوك الى التضخم الجامح الذى تعيشه الطبقــات ذات الدخل المحدد ، وهــذا يقضى على اى احتمال لزيادة معــدل الادخار ، ذلك ان انهيــار قيمــة النقــد لا تبقى عند أحد رغبة فى ممارسة عمليــة الادخار ، اذا كيف يدخر جنيها ليجده بعــد فترة ليس الا نصف جنيــه ؟

هــذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فعندما تنصح هــذه المناهج باللجوء الى الاقتراض الاجنبى ، فان لذلك اثرا بالغــا على معدل الادخار ، فحينمــا

(١) د. محمد دويدار ، استراتيجية التطوير العربى ، مرجع سابق ، ص ٨٣

يكون من السهل على الحكومة سد الفجوة بين حجم الادخار المحلى وحجم الاستثمار المطلوب عن طريق القروض الاجنبية ، فانها تتراخى فى جهودها الرامية الى تعبئة الفائض ورفع معدل الادخار • ولقد اثبتت دراسة حديثة ذلك الاثر السالب للمعونات الاجنبية على معدل الادخار المتوسط ، وقدرت ان العلاقة بين نسبة المعونة الاجنبية الى الدخل ، وبين نسبة الادخار الى الدخل ، تشير الى ان اتجاه نسبة المعونة الاجنبية الى الدخل الى التزايد بمقدار ١٪ سيترتب عليه انخفاض الميل المتوسط للادخار بمقدار ٠٠٧ر٠(١) •

وهكذا ساهمت هذه المناهج بسياستها فى خفض معدل الادخار بدلا من ان يتجه الى التصاعد كما هو متوقع من عام لاخر ، فى ظل اى تنمية اقتصادية مبنية على اسس سليمة •

ونظرة الى واقع معدلات الادخار فى مصر ونسبتها الى حجم الاستثمار الفعلى توحى بجناية هذه المناهج • فلقد اتسعت فجوة الادخار فى مصر منذ ان طبقت خطط التنمية الى اليوم اتساعا رهيبا ، حيث تشير بيانات وزارة التخطيط الى ان نسبة عجز الادخار المحلى عن الاستثمار الاجمالى قد بلغت فى النصف الثانى من الستينات (١٩٦٥ — ١٩٧٠) ٨ر٣١٪ ثم ارتفعت هذه النسبة لتصل فى النصف الاول من السبعينات الى ٨ر٦٧٪ ثم وصلت اخطر مستوى لها عام ١٩٧٥ حيث بلغت ١٢٢٪(٢) • وهكذا نرى ان معدل الادخار ينخفض من عام لاخر عاكسا تزايد الاعتماد على رأس المال الاجنبى ، الذى ينعكس مرة ثانية على تخفيض معدل الادخار طبقا للنسبة السابقة •

وهكذا اوجدت لنا المناهج المستوردة حلقة مفرغة جديدة لم تكن تعرفها البلاد من قبل ، وكان يكفيها ما لديها من تلك الحلقات ، وتتمثل هذه الحلقة الجديدة فى ان انخفاض معدل الادخار يتطلب زيادة القروض الاجنبية لسد الفجوة الادخارية ، وزيادة القروض الاجنبية تنعكس فى خفض معدل الادخار

(١) د. صقر احمد صقر ، الادخار واستراتيجية التنمية فى مصر ، من ابحاث استراتيجية التنمية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٣٠٥

(٢) وزارة التخطيط ، مذكرة رقم ١١٨ فبراير سنة ١٩٧٦

طبقا للنسبة الســابقة ، وخفض معــدل الادخــار ينعكس فى انخفاض حجم المدخرات الذى يعنى اتساع الفجوة الادخارية ، الامر الذىيتطلب قروضا اكثر من قروض المرة السابقة • وزيادة القروض تعنى انخفاضا اكثر من الاول فى معــدل الادخار،وهكذا تكتمل الحلقة المفرغة والتى تصل فى النهاية الى ان يكون معدل الادخار صفرا ، بل ربما يصــل الى ان يكون ســالبا • ولعلنا فى مصر وصلنا الى قريب من ذلك ، على يد المناهج المستوردة •

وهكذا يتضح لنا ان المســلمة الاولى التى انطلقت منهــا سياسة المناهج المستوردة ، فى المنطقة العربية التى تعانى من نقص فى تمويل التنمية بهــا ، هى مسلمة مفتعلة ، وان امكانيات الادخار قائمة ، وان العجز هو عجز فى المنهج الذى يعجز عن تعبئة هذه المدخرات المحتملة ، بل انه لا يعجز فحســب وانما يؤدى بسياساته الى التأثير السلبى عليها ، حتى وصلت فى ظله ان تســير مرتدة على اعقابها بدلا من ان تتنامى مع اســتمرار التنميــة • وارتدادها هــذا يعتبــر مؤشرا من مؤشرات فشــل التنمية ، كما ان استمرار تزايد الاحتياج الى رأس المــال الاجنبى عاما بعد عام (سنناقشه فى الفرع التالى) هو مؤشر آخــر على فشل التنمية فى ظل المناهج المســتوردة ، اذ المنطقى ان كل عام يمر من عمــر التنمية ترتفع فيه معدلات الادخار ، بينما تتراجع فيه الاحتياجــات الى رأس المــال الاجنبى ، فاذا حدث العكس فانه يعكس فشــل التنمية الاقتصــادية •

الفرع الثالث — تقويم سياسة القروض الاجنبية لســد الفجوة الادخارية :

تقدمنا فى الفرع الســابق ان المناهج المستوردة عندما عجزت عــن تعبئة الحجم المطلوب من المدخرات لتمويل التنمية قد لجأت الى تعويض الفجوة فيها بالاقتراض الخارجى ، وكان هذا سلوك انصــار المنهج الاشــتراكى كما كان ســلوك انصار المنهج الرأســمالى • وقامت الدول الشيوعية بتقديم القروض لهذه البلاد ، كما قامت الدول الرأسمالية بتقديم القروض ايضــا ، كل لمن يدور فى فلكه منهــا •

ولقـد ابتلعت الدول المعنية الطعم غافلة عن الشص الذى يحويه ذلك الطعم لذيذ الطعم ، واستكانت الى الطريق السهل فى بداية الامر ، بدلا مـن معاناة الجهود فى تعبئة مواردها المحلية ، فما عليها الا ان تحدد رقمى الادخار المحلى المتوقع ، والاستثمار المتوقع ثم تطلب الفرق بينهما من الهيئات والمؤسسات الاجنبية ، حكومية كانت اوخاصـة .

وكانت الحجة التى تكمن خلف هذا السلوك تتمثل فى :

١ — ان اللجوء الى رأس المـال الاجنبى هو اسرع الطرق وأقلهـا تكلفة من اجل تحقيق التنمية الاقتصـادية ، وتطوع المنظـرون من انصـار المناهج المستوردة باثبات ان هذا الطريق هو الذى سلكته جميع الـدول التى حققت التنمية الاقتصـادية فى القديم والحديث « فلقـد شـهدت بريطانيا نهضـة اقتصادية ملحوظة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر معتمدة اعتمادا كبيرا على الموارد الرأسمالية الهولندية ، ويمكن ان يقال نفس الشىء عن الولايات المتحدة الامريكية فى الربع الاخير من القرن التاسع عشر حين اقترضت اموالا طائلة من بعض الدول الاوربية ، وكانت ذات اثر بالغ فى بدء عملية تنمية لم يشهد التاريخ لها مثيلا .. وتكرر هـذا الوضـع فى كندا فى العشر سـنوات الثلاث مـن القرن العشرين (١٩٠٠ — ١٩٣٠) حيث اقترن تدفق رأس المـال الخارجى مع النمو الصناعى السريع لتلك البلاد ، ففى كلتا هاتين الدولتين ، كندا والولايات المتحدة — سـاعد تدفق رأس المـال الاجنبى عليهما مساعدة قيمة فى بنـاء قاعدة عريضة لهيكلهما الصناعى ، ويمكن ان يقال نفس الشىء عـن نيوزيلندة واستراليا وغيرهما»(١) .

٢ — ان حجم المدخرات المحلية هزيل جدا ، وهذا يؤدى الى ضـعف الانتاجية المؤدى الى انخفاض الدخل الذى يعنى بدوره انخفاضا فى المدخرات ، ومن ثم يجب كسر هذه الحلقة المفرغة ، ولا يأتى ذلك الا بالاسـتعانة بمـوارد من الخارج تسـاعد على كسر هـذه الحلقة المفرغة فى نقطة ما من محيطها(٢).

---

(١) د. صلاح نامق ، قراءات فى الاقتصاد ، مكتبة عين شمس ، القاهرة عام ١٩٧٤ ص ١٤٧ — ١٤٨

(٢) المرجع السابق ص ١٣٩

الى غير ذلك من الحجج التى يقدمها انصـار المناهج المستوردة لتبرير الواقع الذى يسمح لهذه المناهج بالحياة .

ولن نقوم بتفنيد هذه الحجج بحجج مثلها ، لكن سنلجأ الى الواقع الذى أصبحت عليه الدول النامية بعد ان ابتلعت الطعم وادركت مؤخرا احتواءه على الشص القـاتل .

فما هى مواصفات الواقع القائم بعد عقود من اعتماد التنمية فى العالـم الثالث على رأس المـال الاجنبى ؟

ان واقعها يمكن وصفه فيما يلى :

١ — فتحت هـذه البلاد الباب على مصراعيـه أمام رأس المـال الاجنبى بحجة ضرورته لتحقيق التنمية بعد ان بنت سياستها — كما بينا من قبل — على انه عنصر حاسم تتوقف عليه التنمية وجودا وعدما . ووجـدت البلاد الغنية الفرصة امامها متاحة لتحقيق اكثر من هـدف ، استثمار اموالهـا الفائضـة ، السيطرة على البلاد النامية بطريقة ايسر من السيطرة العسـكرية ، وبعضها اراد ان يعوض الفرصـة التى حـرم منها من قبل فى ان يمارس الاسـتعمار فى هذه المناطق . ولم ترفض الدول النامية عرضـا يقدم اليها من اصـحاب رأس المـال ، فتراكمت لديها مقادير كبيرة منه الى حد ان جزءا كبيرا من هذه القروض كان يبقى بدون استخدام ، بل ان مصر — كمثال — كانت تنسى احيانا ان بينها وبين دولة ما اتفاقية بتقديم قروض لها . وكان يبقى القرض معطـلا لا تعرف عنه شـيئا حتى تكتشف وجوده صدفة . وبمثل هذه السياسة تراكمت الديون الخارجية على الدول النامية .

٢ — تزايدت اعباء الديون ، فخلقت عثرات شديدة فى وجه الدول النامية، اذ استلزم تراكمها ضرورة تخصيص مقادير كبيرة من الناتج القومى لخدمـة

اعبائها ، وانعكس هـذا فى قلة الثمار المجتناة من التنمية ، وعدم قدرتهـا على الوقوف على قدميها والاعتماد على نفسـها .

٣ — ادى تزايد حجم القروض واعبائها الى تخفيض معدلات الادخار المحلى طبقا لما مر بنا من علاقة بينهما فى الفرع السـابق ، وادى ذلك الى اضـعاف فعالية الموارد المنقولة من الخارج بالتالى ، الامر الذى ادى الىتدهور معـدل الاستثمار ومعدل النمو الاقتصـادى .

٤ — ترتب على زيادة اعباء خـدمة الدين وضرورة وفاء هـذه الدول بالتزاماتها ، ان لجأت الى الـدخول فى التزامات جديدة غير ميسرة لسـداد الالتزامات العاجلة ، مما ادى الى تفاقم المشـكلة حتى لقـد وصـل معدل خدمة الدين الخارجى(١) فى مصر على سـبيل المثال الى ٣٥٪ عام ١٩٧٣ وهو أعلى معدل سجلته الاحصاءات الدولية فى ذلك الوقت .

٥ — واصبح هذا الوضع يعنى ان خدمة الدين فى العالم الثالث بعـد ان كانت تستنفد ٥٠٪ من تدفقات رأس المـال الاجنبى اليها فى صورة رسمية ، أصبحت فى سنة ١٩٧٣ تمثـل ٦٥٫٨٪(٢) ولعلهـا اليوم اوشكت ان تصل الى نسبة ١٠٠٪ .

٦ — العلاقة الاستثمارية بين الدول النامية والاستثمار الاجنبى المباشر توضح ان الاموال المتدفقة من الدول النامية الى الدول المتقدمة كتحويل للارباح المحققة ، تربو على التدفقـات العكسية ، ففى عـام ١٩٧٣ كانت الاستثمارات الجديدة الوافدة من الخارج الى الدول النامية تربو قليلا عن ٩ بلايين دولار فى حين بلغ حجم الارباح المحولة ١٤ بليون من الدولارات .

---

(١) يعنى هـذا المعدل نسبة ما تمتصه مدفوعات الفوائد والاقساط من حصيلة الصادرات .

(٢) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، مرجع سابق ص ٨٠ .

٧ — نظرا لكل ما سبق فان عددا من الدول النامية وصلت فعلا الى حد العجز الحقيقى عن مواصلة الوفاء باعباء ديونها الخارجية ، ولم تجد امامها من سبيل الااللجوء لدائنيها راجية منهم اعادة جدولة ديونها الخارجية .

٤ — يعلق الدكتور فؤاد هاشم على هذا الوضع فيقول : اذا ما اخذنا بالارقام المؤكدة نجد الصورة القاتمة التالية للبلاد النامية فى مجموعها .ففى الوقت الذى زاد فيه الاستثمار الاجمالى بمعدل ٧ر١١٪ سنويا ، زادت الديون الخارجية بمعدل ٢٠٪ سنويا . ومعنى ذلك أن البلاد النامية يزداد اعتمادها تدريجيا فى تمويلها للاستثمار الاجمالى على القروض الاجنبية وليس العكس . وفى نفس الوقت فقد زادت نسبة اعباء خدمة الديون الجديدة كل سنة ، من ٤٦٪ سنة ١٩٧٠ الى ٦٣٪ سنة ١٩٧٤ وهو ما يعنى ان هذه الاعباء ستستنفد فى المستقبل كل التحويلات الرأسمالية للبلاد النامية ، ليصبح صافى هذه التحويلات صفرا عام ١٩٨٠ على اساس المعدلات الحالية . وبالرغم من هذه الصورة القاتمة فلم تخفف الدول المقرضة من شروطها بل العكس هو الصحيح ... فهل اعادة جدولة الديون مجدية ؟(١)

هذه هى الصورة التى انتهت اليها سياسة الاعتماد على القروض الاجنبية لسد الفجوة الادخارية ، فى البلاد التى اعتمدت هذا الطريق سبيلا لتحقيق التنمية الاقتصادية فى العالم العربى وغيره .

وليس هناك خلاف بين المهتمين بشئون التنمية فى انها فشلت بكل المقاييس على مستوى العالم الثالث اجمع(٢) وعلى حد تعبير محبوب الحق عن البلاد النامية « لقد خيبت خبرة العقدين الماضيين آمالها بل كانت الى حد ما عقابا لها ، وهى الان ليست على يقين تام مما ينبغى ان تكون عليه الآفاق الجديدة للتنمية(٣) .

---

(١) د. فؤاد هاشم ، ابحاث مؤتمر الاقتصاديين المصريين الثانى ، مرجع سابق ص ٤٣٩

(٢) محبوب الحق ، ستار الفقر ، مرجع سابق ص ٥٣

(٣) المرجع السابق ، ص ٦٠

ولقد كان العقاب الذى نزل بالدول النامية عقابا قاسيا حقا لكنه مستحق ، فلقد سلكت هذه الدول طريقا رسمته لها مناهج مستوردة ، وكان عليها ان تدرك ان نجاحها رهن بان تعتمد على نفسها فكريا ومنهجيا ، ثم تمويليا بعد ذلك ، لكنها آثرت التبعية فى الحالتين فكريا وتمويليا .

ولكن ما هو العلاج لهذا الوضع الذى تردت فيه جهود التنمية فى المنطقة من مناطق العالم العربى محل اهتمامنا هنا ؟ هذا ما سنعرفه من المبحث الثالث فى هذا الفصل .

ولن نزيد هنا عن القول بأن سياسة هذه الدول المستوحاة من المناهج المستوردة والتى تتمثل فى التسليم بعجز قدراتها الادخارية وتعويض ذلك بالاقتراض الاجنبى ، قد أدت الى فشل جهود التنمية ، فقد كان ذلك منها احسان ظن بأعدائها التقليديين ، وخروجا منها عن مجالها الطبيعى ، مجال التعاون الاقليمى ، والذى لا يمكن ان تحقق الدول العربية أى تقدم الا فى ظله ، وفى ظل منهج غير مستورد يجمع ولا يفرق ، يوحد ولا يمزق .

المطلب الثالث

الجهود المتعثرة على الطريق الصحيح

تمهيد :

يدرك بعض العرب أن جهود التنمية فى الاطار الذى تبذل داخله الآن لم يحقق لهم ما يصبون اليه ، غير أن ادراكهم للاسباب الكامنة وراء عدم تحقيق آمالهم من هذه الجهود هو ادراك غير كامل ، او ادراك لا يتعمق المشكلة بالقدر اللازم ، فهم يدركون أن فشل التنمية العربية راجع الى تفككهم ومن ثم يبذلون جهودا للتغلب على هذا التفكك واحلال التعاون فى تحقيق التنمية محل الانعزالية فيها ، لكن الذى يغيب عن ادراك هؤلاء هو السبب الحقيقى لتفككهم وفشل جهودهم ، وهو غيبة المنهج القادر على تحقيق التجمع العربى ، ولغيبة هذا الادراك نجد انهم يبذلون جهودا على الطريق

الصحيح — وهو طريق التجمع العربى — لكنها تأتى جهودا متعثرة وغير منتجة بل كأنهـا لم تكن برغم انهـا ممثلة فى هيئات ومؤسسات واتفاقيات • وهـذا لغيبـة المنهج الموحـد •

وهـذا المطلب يركز على هـذه الجهود ويوضح لمـاذا هى متعثرة وذلك فى الفروع الثلاثة التى يتكون منهـا وهى :

الفرع الاول : الادراك العربى لاهمية الوحدة فى مجال تحقيق التنمية •

الفرع الثانى : اظهر الجهود المبذولة فى هـذا الاتجاه •

الفرع الثالث : تقـويم هـذه الجهود •

الفرع الاول — الادراك العربى لاهمية الوحدة فى مجال تحقيق التنميـة :

يفرض الواقع نفسه على العرب ، فالصورة التى خلق الله عليهـا بلادهم وكون وحدتها مسألة حياة أو موت لهـا ، تجعلهم ينجذبون انى الطريق الصحيح فى الوقت الذى تحول فيه المناهج المسيطرة دون ادراك عوامل النجاح للعمـل على هـذا الطريق •

فلقـد عرفنـا من المبحث السابق ان الدول العربية تنقسم من وجهـة نظر عامة ومع وجود بعض الاستثناءات ، الى مجموعتين تتمتع واحدة بفائض فى رأس المـال ، وتعانى الاخرى من عجز فيه • وتخضع المجموعتان لنوع من التناقض الداخلى ، فحيث يتوافر فائض رأس المـال ، لا تتوافر عادة قدرة كافية على استيعابه ، والا لمـا كان فائضـا ، وحيث تتوفر القدرة الاستيعابية لا يتوفر القدر الكافى من المـال للاستجابة لهـا ، والا لمـا كان بهـا نقص(١)•

وادراكا من الدول العربية للحقائق السابقة فقد اعلنت ان طريق التعاون (الذى أكدت جميع الدول العربية بموجب سياسـات معلنـة واتفاقات ثنائية

(١) انظر د. ابراهيم شحاته ، الاستثمارات العربية فى الوطن العـربى ، مجـلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٢ ص ٨٠ — ٩٢ ، ابريل ١٩٦٨ .
الدكتورين ابراهيم شحاته ، حازم الببلاوى ، التعاون الاقتصادى فى المجال العربى ، الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية ١٩٦٧ ص ١٣٢ — ١٣٥

وجماعية تصميمهـا على المضى فيه) هو الطريق الامثل لتحقيق الاندمـاج المنشود بين اقتصاديات الدول العربية(١) •

ويدرك العرب ان التحدى الذى يلقونه من قبل اسرائيل ليس تحـديا حربيـا فقط وانمـا هو اساسا تحـد اقتصـادى ، اذ هى تنشـد السيطرة الاقتصادية على المنطقة العربية • فالمعركة معها اذا تتصل بتخلفهم الاقتصادى• وما يتطلبه من ضرورة التنمية الاقتصادية العـاجلة ، والتى يجب ان يجندوا لهـا كافة قوى وامكانيات الشعوب العربية ، فالخطر الذى يواجهونه ليس كامنا فى قوة اسرائيل ، بقدر ما هو كامن فى تخلفهم ، وتخـاذلهم عن ولوج طريق التقـدم رغم ما لديهم من امكانيات بشرية ومادية غير محدودة ، الامـر الذى يبين لهم ان وحدتهم لا يفرضهـا التـاريخ والعاطفة وانما يستلزمها المستقبل فى عصر لم تعـد فيه للكيانات الصغـيرة مكان ، وفى ظروف اصبحت فيهـا مستلزمات التنمية الاقتصادية تتجاوز طاقة الدولة الواحدة(٢) •

هـذا الادراك كما قلنا — أكدته الدول العربية جميعا بموجب سياسات معلنـة واتفاقات ثنائيـة وجماعية ، بل اتخذت فى سبيل تنفيـذه العديد من الخطوات وبذلت الكثير من الجهود على مدى نصف القرن المنصرم ، وبخاصة فى الثلاثين عاما الاخيرة • فمـا هى أظهر هـذه الجهود وما الذى تهدف اليه ؟ ان ذلك هو ما سنلم به من الفرع التالى :

الفرع الثانى — اظهر الجهود العربيـة على الطريق الصحيح :

ان ساحة العمل العربى تزدحم بالخطوات التى اتخذت فرأى فيهـا العالم العربى آماله وشيكة التحقيق ، وظن الجميع وقت اتخاذها ان العرب من التقدم

(١) انظر عرضا لمحاولات التعاون الاقتصادى بين الدول العربية فى ، شحاته والببلاوى المرجع السابق ص ٨٨ — ١٢٣.

(٢) د. محمد شوقى الفنجرى — ذاتية السياسة الاقتصادية — مرجع سابق ، ص ٧٨ — ٧٩ بتصرف ضئيل جدا •

قاب قوسين أو أدنى وما تنقضى شهور أو ايام وفى افضل الظروف ســنة حتى تتكشف خيبة الامل فى هــذه الجهود فاذا بالعرب يضربون بما تم بينهم عرض الحائط ويتخذون ما آقاموا من مؤسسات واطارات مهجورا ، ويتبارى المنظرون وادعيــاء الخبرة بشئون العالم العربى فى تعمق الاسباب التى قد قادت الى ما جدث لكنهم لا يبلغون من ذلك غرضا ولا يقعون منه على طائل • ولكن هــذا هو موضوع الفرع التالى ، اما هــذا الفرع فقد خصص لعرض أظهــر هذه الجهــود فما هى ؟

يمكن تقسيم هــذه الجهود الى مجموعات ثلاث :

١ — الاتفاقات التى تمهد لنجاح التكامل •

٢ — المشروعات الاستثمارية المشتركة •

٣ — مؤسسات التمويل العربيــة •

أولا — الاتفاقات الممهدة لنجاح التكامل الاقتصادى :

تمثلت هــذه الجهود فى محاولة تمهيــد الواقع وتخليصه من الاســباب التى يظن خبراء الدول العربية انها مكمن الداء الذى يحول دون تحقيق التكامل الاقتصادى العربى • ويجعل رأس المــال الفــائض لدى مجموعة منها يخشى المخاطر التى أظهرهــا مخاطر التأميم(١) والقيود على تحويل الارباح • فعملوا على علاج هــذه المخاوف بانشاء مؤسسة لضمــان الاستثمار من ناحية ووقعوا اتفاقيــة لفض منازعات الاستثمار بين الدول ومواطنى الدول الاخرى من ناحية أخــرى •

ويمكن أن نورد أهم هــذه الجهود فيما يلى :

(أ) منذ بداية السبعينات تحمست الدول العربية لاحداث هــذا النوع من الاتفاقات الممهــدة لانتقال رؤوس الاموال فيما بينها ، وقامت

---

(١) يمثل موقف مصر من الإموال العربية عام ١٩٦١ غصة فى حلق كل عربى مخلص حيث عاملتها معاملة اموال الاجانب . بل فضلت بعض دول اوروبا مثــل اليونان فى المعاملة .

الجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجهود كبيرة فى هــذا المجال • ونجح الاخير فى اعداد اتفاقيــة استثمــار رؤوس الاموال العربية واستغلالهــا بين البلدان العربيــة « التى وقعت فى ٢٩ أغسطس ١٩٧٠ » وحظرت هذه الاتفاقية تماما تأميم الاستثمارات العربية الوافدة الى الدول الاعضاء ، وبذلك ازالت كابوس تجــربة الاموال العربيــة مع النظــام المصرى الذى كان قائمــا فى مطلع الستينــات •

(ب) فى أواخر عام ١٩٧٣ اعد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مشروع اتفاقيــة لانشاء مركز عربى لتسوية منازعات الاستثمار بين الدول العربية الاعضاء والمستثمرين العرب على نسق الاتفاقية التى اعدها البنك الدولى ١٩٦٥ باسم اتفاقية منــازعات الاستثمار بين الدول ومواطنى الدول الاخرى •

(جـ) فى ٢٧ مايو سنة ١٩٧١ وقعت خمس دول عربية اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ووقعتهــا بعد ذلك تســع دول أخــر فاستوفت من ذلك الحين شروط نفاذهــا •

(د) منذ عام ١٩٧٢ تتابعت القرارات عن المجلس الاقتصادى للجامعة العربية وعن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية حول سبل تشجيع الاستثمارات فيما بين الدول العربية واسفرت هــذه الجهود عن عقد لجنة خبراء لبحث « امكانية استثمار الفوائض المــالية العربية داخل الوطن العــربى » وعن عقد لجنة لرؤساء البنوك العربية والاجنبية والمشتركة وصدر عن كل من اللجنتين تقرير حول الخطوات المقــدمة فى هــذا الشــأن[1] •

تلك هى أظهر الجهود فى هــذا المجال ـــ مجال تمهيد السبيل أمام الفوائض المــالية العربية كى تنتقل الى مناطق الوطن العربى التى تحتاج اليهــا وهى كافية فى هــذا السبيل لو حسنت نيــات صانعيهــا •

---

(١) د. ابراهيم شحاته ، الثراء البترولى فى مواجهة مشاكل التنمية العربيــة ، مجلة السياسة الدولية ـــ أبريل ١٩٧٤

ثانيا — المشروعات الاستثمارية المشتركة :

يعجز الباحث عن حصر هذه المشروعات التى أعدت وعقدت بخصوصها اتفاقات سواء ثنائية أو متعددة الاطراف غير أن ما نفذ منها ربما لا يتجاوز مشروعا أو مشروعين ، وربما يكون هذا المشروع قد صفى فى غمرة تشنج انتابت أحد اطرافه ، كما ان كثيرا منها جمد من حيث الفعل والواقع ، لكن الساسة العرب يتجاهلون ذلك ، وأشهر هذه المشروعات التى اطعموها الشعب العربى المتشوق الى تحقيق وحدته ... ما يلى :

١ — المشروعات الثنائية معظمها بين مصر ودولة عربية أخر مثل السودان والسعودية والكويت واليمن الشمالية ، سوريا ، البحرين ، وغيرها .

٢ — المشروعات الجماعية واظهرها شركة البوتاس العربية المحدودة ، المؤسسة المالة العربية ، الشركة العربية للتجارة الخارجية ، الشركة العربية للمقاولات ، مؤسسة الخطوط الجوية العربية العالمية ، الشركة العربية لناقلات البترول ، الشركة العربية للملاحة البحرية ، هيئة التصنيع العربية ، الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى الى آخر تلك المشروعات التى يحتاج حصرها الى تسويد العديد من الصفحات . فما بالنا لو نريد ان نناقش كل مشروع منها ، انها تحتاج الى كتب ومجلدات يغنينا عنا تعليق الدكتور ابراهيم شحاته عليها بقوله :

« ان المشروعات العربية الجماعية قد ظلت حبيسة الاوراق باستثناء مشروع نفذ ثم صفى[1] وآخر (مشروع بوتاس الاردن) أوشك ان يخرج الى حيز التنفيذ فعاجلته حرب يونيو ١٩٦٧ بضربة قاتلة لم تبق على أحد من المساهمين فيه غير الاردن » .

---

(١) هيئة التصنيع العربية .

ناهيك عما لو تحدثنا عن السوق العربية المشتركة ، واتفاقية الوحدة الاقتصادية تلك المشروعات التى اشرقت بسماء المنطقة ثم غابت ولا تعلم أ ألغيت أم انها لا زالت قائمة •

ثالثا — مؤسسات التمويل العربية :

لعل هذا النوع من المشروعات هو ما نلمس له حضورا على الساحة العربية فلقد انشئت عدة مؤسسات بهدف تمويل التنمية العربية أو العمل على نقل رأس المال من بلاد الفائض الى بلاد النقص داخل المنطقة العربية • وتتمثل أهم هذه المؤسسات فى :

١ — صندوق التنمية الكويتى الذى انشأته دولة الكويت منذ استقلالها ليمثل صندوقا وطنيا للتنمية الاقتصادية على المستوى العربى ويعانى الصندوق قصور موارده مقارنة بالطلبات عليه ، فحتى وقت قريب كان رأسماله القانونى ٢٠٠ مليون دينار زيدت مؤخرا الى ٣٥٠ مليون دينار كويتى •

٢ — فى عام ١٩٧٤ تكون الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى للغرض الذى انشىء من أجله الصندوق الكويتى ورأس ماله ٥٠٠ مليون درهم لم يدفع منها حتى الآن سوى ٨٠ مليون درهم لا تزال عاطلة عن الاستخدام •

٣ — فى عام ١٩٧٤ تكون الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ويختلف عن الصندوقين السابقين فى انه محاولة جماعية وليست على مستوى دولة واحدة مثل الكويت وأبى ظبى منشئتى الصندوقين السابقين ورأس مال هذا الصندوق قدره ١٠٠ مليون دينار كويتى •

والذى يلاحظ على هذه المؤسسات انها تعانى من نقص واضح فى مواردها المالية المتاحة امامها للقيام بالتنمية الاقتصادية على المستوى العربى • وحتى لو تصور احد انها يقصد منها اللعب لا التنمية لما كان فى تصوره بعد عن الحقيقة ، ان رأس مال اى صندوق من هذه الصناديق لا يزيد عن مقدار

الاموال اللازمة للقيام بمشروع واحد من مشـــاريع التنمية الاقتصادية ، فكيف يضطلع بمهمة تنمية العالم العربى ، مؤسسة لا تصل فى رأس مالها الى رأس مال مشروع انمائى عادى يدرج العـــديد من امثاله فى اية خطة انمائية لبلد من البلاد العربيـــة •

حقيقة ان هدفها ليس الاستخدام المباشر لهذه الاموال فى التنمية ، وانما يمكن ان تضمن استثمارات أخــر وتجمع موارد أخر ، لكن ذلك لا يمنع من ضآلة رأس المـــال بها ناهيك عن ان واحدا منها لا زالت موارده معطلة ودرجت الدولة التى انشأته « ابو ظبى » على تفضيل تقديم التمويل المباشر من حكومتها لبعض البلاد العربيـــة متخطية الصندوق ولعل لها فى ذلك حكمة •

فهل نجحت هذه الجهـــود التى قامت بها الدول العربية بعد ان ادركت ان التنمية الشـــاملة على المستوى العربى امر لا محيص عن القيام به ازاء رغبـــة هـــذه الدول فى الحياة عضوا فى هذا العالم ؟ • ان ذلك هو موضوع الفـــرع التـــالى :

الفرع الثالث — تقويم الجهود العربيـــة فى اتجاه التكامل فى تمويل التنميـــة الاقتصـــادية :

بينا ان هناك جهودا عدة اتخذتها الدول العربية لتحقيق ما أدركت ضرورته وهو الجهود الموحدة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وبالاخص فى مجال تمويـــل التنمية والعمل على انسياب رأس المـــال من بلاد الفائض العربية الى بلاد النقص العـــربية •

وبعد العرض الســـابق للجهود الخاصة بتمهيد الارضية لذلك ممثلا فى ضمان الاستثمار ومنع تأميمه والجهود الرامية الى نقل الموارد ممثلة فى شركات او مؤســـسات التمويل نستطيع ان نقول :

١ — بخصوص مؤسسات التمويل فلقد رأينا ضآلة رأس مالها مجتمعة الى جانب بقاء موارد بعضها رغم ضآلتها معطلة •

٢ — بخصوص شركات الاستثمار الجماعية رأينا انهـا كلها ظلت حبيسة الاوراق باستثناء مشروع نفذ ثم صفى كمؤسسة عربية ، ويمارس عمـله اليوم كمؤسسة مصرية ، ونعنى بذلك هيئةالتصنيع المصرية «العربية سابقا» ومشروع آخر عاجلته حرب نكســة ١٩٦٧ فانسحب أطرافه وتركوه مؤسســة اردنية ، ونعنى به مشروع البوتاس الاردنى « شركة البوتاس العربيــة المجــدودة » ســابقا •

٣ — اما الجهود الرامية الى تمهيد الارض امام الاستثمار العربى بشتى اشــكاله فهى قائمة قانونا فى شكل اتفاقية استثمار رؤوس الاموال والمؤسسات العربية لضــمان الاستثمار • ويمكن الحكم عليها من البندين الســابقين اذ ان وجودهــا لا يعنى شيئا ، اذا لم تقم بأثر فعال يترتب عليه انتقال رؤوس الاموال فعلا • ولعل قيام هذه الجهود وما تعنيه من انتفاء المخاطر على رأس المــال ، ثم عدم استجابته ، يعنى ان هنــاك عوامل اخر تحول دون انســياب هذه الاموال تختلف كثيرا عما ادركته العقول العربية التى استنفدت الجهــد والطاقة فى ســبيل الوصــول الى تمهيد الارضية امام الاستثمار • ان القضية اخطر مما ظنه هؤلاء فلا يكفى لرأس المــال العربى ان توضع اتفاقية لضــمان مخاطر التأميم كى ينتقل بهذه البســاطة ، ومن أين لهؤلاء الثقــة فى مثل هذه الاتفاقيات وهم يجدون ما هو اخطر واهم منها توقعة الدول العربية ثم ينقضه بعضها قبل ان يجف المــداد الذى كتب به •

من اين لهم الثقة وهم يرون العالم العــربى ينقســم الى اشــتراكيين ورأسماليين ، وحيث يعلن الاولون رغبتهم فى توحيد الدول العربية على أسس اشــتراكية ، أفلا تكون المناورة والتوقيع على كل اتفاقيــة هى الرد المهــذب من جانب الرأسماليين قائلين فى انفســهم لكم دينكم ولى دين • وحقــا قوم اشتراكيون وآخرون رأسماليون ، فكيف تجمع بين مذهبين متعارضــين ؟ ان هذه الجهود على الطريق الصحيح — كما اطلقنا عليها — اذ ان التكتل والتجمع

هو الطريق الصحيح وليس غيره ، لكنها ايضـا متعثرة وستظل كذلك . بل انه لن ينتج عنها اى تقدم ، ولن تسـير بالامة العربية شـبرا واحدا على هـذا الطريق ، طالما هى موزعـة بين المناهج المسـتوردة ، يتربص اشـتراكيوها برأسماليها ويفرق رأسماليوها من اشتراكييها . لن تنجح للامة العربية جهود على طريق التكامل الاقتصـادى والتنمية الاقتصـادية الا اذا وحـدها منهج لا ينتمى الى الغرب او الشرق . منهج ينبع من تقاليدها ويستجيب لحاجتهـا وتستجيب هى بعواطفها له .

وهـذا ما يعجز القائمون على الجهود العربيـة عن فهمـه ، اما لا نهم مستقطبون من قمة رءوسهم حتى اخامص اقدامهم بين المناهج المسـتوردة ، واما لانهم من اعداء الحل الاسـلامى بطبيعتهم واسباب ذلك كثيرة .

وحتى من يدرك هذه الحقيقة من المفكرين لا من المسـئولين لا يزيد على ان يصـفها فلا يجرؤ ان يتخـذ منها موقفـا علنيا فربما يغضـب منه هؤلاء أو أولئـك .

يقول الدكتور صلاح نامق « ان هناك نظما اقتصادية مختلفة فى العـالم العربى اليوم وهذه النظم اصـبحت عميقة الجـذور بحيث تؤثر بالفعل فى النشـاط الاقتصادى وتشكله الوجهة التى تراها ففى مصر والعراق والجـزائر وسوريا وليبيا هناك النظام الاشتراكى ، بينما هناك فى لبنان والاردن والسعودية وتونس والمغرب يسـود النظام الاقتصادى الرأسمالى .. ان المـد الاشتراكى الذى يوجد فى البلاد العربية جنبا الى جنب مع قوى رأسـمالية ضخمة تتمثل فى المملكة العربيـة السـعودية والمغرب وتونس ولبنان تشـكل فى حد ذاتها عقبة لا يستهان بها فى سبيل التكامل الاقتصادى العربى[1] .

ولو جهر بهذا الرأى الصائب ونشر نشرا واسـعا لكان فيه توجيه الانظار الى بيت الداء فى العالم العربى الا وهو المناهج المستوردة .

(١) د. صلاح نامق ، قراءات فى الاقتصاد ، مرجع سابق ، ص ١٩٠

وســـواء فهم المستقطبون ام لم يفهموا فلا يغير ذلك من الحقيقة شيئا ، تلك الحقيقة التى تقول ان الامة العربية لم يوحدها الا الاسلام ولن تكون لهـا قائمة عن غير طريق الاسلام • وستظل فى هذا التيه حتى تثوب اليه وتتفيأ ظلاله، وستطول مدة التيــه او تقصر بقدر ما تسرع الامة العربيــة او تبطىء فى فهم هذه الحقيقة فان اجهز عليها المنهج الاشتراكى وهى لم تزل فى هــذا التيــه فبما كسبت ايديها •• ولتذق وبال امرها •

نتائج المبحث

عقدنا هذا المبحث للتعرف على دور المناهج المســتوردة فى التغلب على الوضــع التمويلى الشاذ الذى تعيشه الامة العربية بانقســامها الى منطقتين بصفة اســاسية منطقة تتمتع بفائض فى رأس المــال ، واخرى تعانى من نقص فيه • ولقد توصل هذا المبحث الى ما يلى :

١ — ان المناهج المستوردة انتهت بهذه الدول المتكاملة بطبيعتها فى كل شىء حتى فى رأس المــال ، انتهت بها الى ان منطقة الفائض تصدر ما لديها منه الى العالم الخارجى ، ومنطقة العجز تقترض ما تحتاج اليه من العالم الخارجى ، وما ينساب بين دولهــا لا يزيد على ١٪ من فائض المنطقة ذات الوفرة •

٢ — ان دول الفائض تتعــرض لمخاطــر جمة من تعاملهــا مع العــالم الخارجى بالصــورة الحالية ، ومن هــذه المخاطــر ما يحدث من تخفيض للعملات العالمية والتضخم المستشرى بنســبة ١٥٪ سنويا والمخاطر السياسية المتمثلة فى حديث دول الغرب عن ضرورة تقييــد تحركات رأس المــال العربى •

٣ — ان دول العجز تتعرض لمخاطر جمة من تعاملها مع العالم الخارجى حيث اوقعها هذا العالم فى حبائل القروض التى تراكمت عليهــا

حتى عجــزت عن الوفاء بفوائدها واقساطها وطلبت جدولة هــذه الديون • وبينا فى صــلب الدراســة ان الجدولة لا تغنى عنهــا شــيئا فى ظل الاوضــاع الحالية والمتمثلة فى زيادة اعتمادها على القروض الاجنبية وزيادة نسبة عبء خــدمة الدين ســنة بعــد أخــرى •

٤ ـ ان الحل الوحيد هو استخدام المــال العربى فى تنميــة البلاد العربية غير ان الجهود التى بذلتها هذه البلاد فى هذا الســبيل هى حتى اليوم جهود فاشلة لم تثمر شيئا •

٥ ـ ان فشل هذه الجهــود انما يرجع الى موقف التربص التى تقفه المناهج المستوردة من اشتراكية ورأسمالية من بعضها ، ومن ثم فليس هناك من حل الا البحث عن منهج جديد يوحد هذه البلاد بعد ان ثبت ان المناهج المستوردة قد مزقتها ولن يجتمع شلهــا أبدا فى ظلها •

المبحث الثالث

المنهج الاسلامى ومشكلة تمويل التنمية فى العالم العربى

تمهيد :

تعرفنا على مشكلة تمويل التنمية فى العالم العربى من المبحث الاول من هذا الفصل . ثم اعقبنا ذلك بعرض المشكلة على المناهج المستوردة التى تعيش فى العالم العربى وكان منطقيا ان لا نجد لديها حلا لهذه المشكلة اذ لو كان لديها مثل هذا الحل لما وجدت المشكلة على قيد الحياة طوال تلك السنين ، ولكنا على الاقل قد قطعنا نحو حلها خطوات كبيرة بدلا من تفاقم المشكلة عاما بعد عام ، ذلك ان هذه المناهج تحكم واقع العالم الاسلامى ، وما وجدت المشكلة الابسببها ، فكيف يكون لديها حل لها ؟ .

أن مشكلة التمويل فى العالم العربى ذات مستويات ثلاثة كما تبينا من المبحث الاول فى هذا الفصل ، فهى أولا مشكلة تنبع من انقسام الامة العربية الى منطقة نقص ومنطقة فائض فى رأس المال ، وحيلولة المناهج المستوردة (بمضامينها وتكوينها لعقليات المسئولين العرب) دون انسياب الفوائض بين المنطقتين . وهى ثانيا تتفاقم بسبب بناء دول النقص لسياستها على الامكان المالى وليس الاجتماعى ، وفشل المناهج المستوردة فى تعبئة الفائض المالى فى هذه المنطقة. وهى ثالثا لا تستفيد من وسيلة تمويل جوهرية هى اكثر الوسائل فعالية بين الجماهير المسلمة ، وهى الزكاة .وعلى هذه المستويات الثلاثة لمشكلة التمويل فى العالم العربى سنعرض موقف المنهج الاسلامى لنتبين ان كان يستطيع ان يقدم لنا حلا لمشكلة عجزت المناهج المستوردة عن حلها ام انه لا يستطيع ذلك ؟ .

وبعدها نستطيع ان نحكم اى المناهج هو الاقدر وايها هو الاصلح ، من بين مناهج ثلاثة متاحة امام العالم العربى ، وهى المنهج الرأسمالى ، والمنهج الاشتراكى ، والمنهج الاسلامى . وذلك من خلال المطالب الثلاثة الاتية :

المطلب الاول : المنهج الاسـلامى والبعد الاول للمشـكلة (انقسـام المنطقة الى دول فائض ونقص) .

المطلب الثانى : المنهج الاسـلامى والبعـد الثانى للمشـكلة (الامكان المـالى واهمال الامكان الاجتماعى) .

المطلب الثالث : المنهج الاسـلامى والبعد الثالث للمشكلة (اهمـال فريضة الزكاة كأداة تمويلية) .

المطلب الاول

المنهج الاسلامى والبعد الاول للمشكلة

تمهيـــد :

سنتناول فى هذا المطلب موقف المنهج الاسلامى من مشكلة تمويل التنمية التى تقوم بالعالم العربى ،وذلك من خلال بعدها الاول والخاص بانقسام هذا العالم الى منطقة فائض ومنطقة نقص فى رأس المـال . وسنبدأ بتحديد هذا البعد، ثم نثنى بتقديم الحل الذى ينصح به المنهج الاســلامى ثم نتبين مدى مقدرة هذا الحل على النجاح ، وذلك فى الفروع الثلاثة الاتية :

الفرع الاول : مضمون البعد الاول للمشكلة .

الفرع الثانى : الحل الـذى يقدمه المنهج الاسـلامى للبعد الاول مـن المشكلة .

الفرع الثالث : تقويم علاج المنهج الاسلامى للمشكلة من هذا البعد .

الفرع الاول ــ مضمون البعد الاول للمشكلة :

يعنى البعد الاول لمشكلة التمويل فى العـالم العربى ذلك البعد الناشىء عن انقسـامها بصفة اسـاسية ــ مع قليل من الاستثناءات ــ الى مجموعتين من الدول تتمتع واحدة منهما بفائض فى رأس المـال ، وتعانى الثانية منهما نقصا فيه ، مع قيام تناقض داخلى فى كل مجموعة يتمثل فى ان الــدول التى تتمتع

بهذا الفائض لا تتوافر لديها امكانية او قدرة على استيعابه،والدول التى تعانى من النقص فيه تتمتع بقــدرة كبيرة على امتصاص رأس المــال بسبب ظــروف متعددة فى المجموعتين ، وان كانت القدرة على الامتصاص وعدم القدرة عليه انما هى الوجه الثانى للصــفة الاولى اى الفــائض والنقص ، فلو كان لدى الاولى قدرة على امتصاصه لمــا اعتبرناه فائضا • ولو لم يكن لدى الثانيــة قدرة على الامتصــاص لمــا كانت فى ظل المتوفر منــه لديها منطقة نقص فى رأس المــال •

وليس ما سبق هو كل مضمون هذا البعد ، بل ان الجانب الجوهرى من هذا البعد والذى خلق المشكلة فعلا هو انتفــاء الجو المناسب لانتقال رؤوس الاموال العربية الفائضة من دول المجموعة الاولى الى دول المجموعة الثانية • فلو ان المنطقة برغم انقسامها السابق تنساب فيما بينها رؤوس الاموال بدون عوائق غير طبيعية ، لمــا وجدت المشــكلة ولانتقــل رأس المــال حيث يحقق أعلى عائد له ، وسيكون ذلك بالطبع فى البلاد التى تعانى من النقص فيه ، طبقا لقانون العرض والطلب المعروف ، وبخاصــة ان بلاد النقص فى رأس المــال أكثر تقدما من بلاد الفائض • ومن ثم فلن يكون هناك ما يحول بين ظهور فعل قانون العرض والطلب •

وعليه فان العوائق التى تحول بين انتقــال رأس المــال من بلاد الفائض الى بلاد النقص هى المسئولة حقيقة عن قيام المشكلة من بعدها هــذا ، وهذه العوائق اما أن تكون سياسية لا تمت للاقتصاد بصلة ، واما ان تكون ايديولوجية و مذهبية وهى لا تمت للاقتصاد بصلة أيضــا ، وربمــا يتداخل النوعان من العوائق فلا تملك القدرة على تمييز ما هو مذهبى وما هو سياسى منهــا • والذى نعنيه بالمذهبى هو ما يعود الى المناهج المستوردة من رأسمالية واشتراكية ، والتى تبين لنا أنها أخطر العقبات فى طريق التكامل الاقتصادى العربى • كمــا ان الذى نعنيه بالعقبات أو العوائق السياسية هى ما يعود الى التنافس بين الانظمة الحاكمة حتى لو كانت تنتمى الى مذهب واحد مثل العراق وسوريا ،

فكلاهمـــا اشتراكى بعثى مع أن الخـــلاف بينهما اشد وأقسى مما بين مصر والمغرب مثلا ، والمغرب رأسمالية ومصر اشتراكية ، ولربما تكون هـــذه التفرقة تحكمية بعض الشيء ، الا انهـــا تظهر ما نريد قوله عن اختلاف انواع العوائق.

وليس معنى ان العوائق التى تقوم فى وجه رأس المـــال من بلاد الفائض الى بلاد النقص هى عوائق مذهبية أو سياسية ، انتفاء العوائق الاقتصادية ، لا ولكن هـــذه عوائق من السهل التغلب عليها ، ولكن العوائق المذهبية والسياسية يستعصى التغلب عليهـــا ، وخاصة فى ظل مناهج خلقتهـــا اساســـا ، أو فى ظل فكر يتجاهلهـــا على الاقل .

وهكذا تبلور هـــذا البعد من ابعاد مشكلة تمويل التنمية الاقتصادية فى العـــالم العربى من خلال ثلاثة بنود هى :

١ ــ انقسام المنطقة الى مجموعتين ، مجموعة تتمتع بفائض فى رأس المـــال ومجموعة تعـــانى من نقص فيه .

٢ ــ انتفاء الجو المناسب لانتقال رؤوس الاموال من بلاد مجموعة الفائض الى بلاد مجموعة النقص .

٣ ــ العقبات أو العوائق التى تلبـــد الجو فى هـــذه البلاد وتمنع انسياب رؤوس الاموال بين بلاد المجموعتين وفقا للمبادىء الاقتصادية فى استثمـــار رؤوس الاموال ، هى عوائق مذهبية (ايديولوجية) بحكم توزع بلاد العـــالم العربى بين منهجين مستوردين من خلف السهوب ووراء البحار ، وهى أيضـــا عوائق سياسية بحكم تعدد الانظمة الحاكمة وتناحرها بسبب انها تقوم على تجزىء غير طبيعى لمنطقة واحدة يخشى كل من استولى على بقعة منها أن يبتلعه مستول على بقعة اخرى وخاصة البـــلاد « الذرية »([1]) منهـــا .

هـــذا هو مضمون البعـــد الاول لمشكلة تمويل التنمية فى بلاد العالم والتى يتحمل وزر ايجادهـــا فى المقام الاول الانظمة الحاكمة والمناهج المستوردة .

(١) نسبة الى « الذر » اصغر الشىء ، وليس على امتلاك القنبلة الذرية .

فمـا هو العلاج الذى يقدمه المنهج الاسلامى لهذه المشكلة من هـذا البعـــد ؟

ان ذلك هو ما يقدمه لنـا الفرع التـالى :

الفرع الثانى — الحل الذى يقدمه المنهج الاسلامى للبعد الاول من المشكلة :

ما هو الحل الذى يملك المنهج الاسلامى ان يقدمه لمشكلة التمويل فى العالم العربى من البعد الذى ننظر اليهـا منه فى هـذا المطلب ؟

انه يقـدم حلا فى غاية البساطة والبعد عن التعقيد ، يتمثل فى تطبيق الدين الذى تؤمن به البـلاد ايمانا نظريا الآن ، اى انه ينصح بتحويل الايمـان النظرى بالاسلام الذى لا يسمن ولا يغنى من جوع ، الى الايمان به بالطريقة التى فرضها منزله سبحانه وتعالى ، أى الايمان العملى ، أى تطبيق الدين الذى جاء منهجا متكاملا للحيـاة ليحكمهـا لا ليعيش على هامشها ، اذ هو يحتـوى على حل لجميع المشكلات التى تعانى منها هـذه المجتمعات ومنها مشكلة تمويل التنميـة .

فهل هـذا العلاج كاف لخروج هـذه البلاد من مأزقهـا التمويلى ؟ ان ذلك ما سنعرفه من الفرع التـالى :

الفرع الثالث — تقويم علاج المنهج الاسلامى للمشكلة من بعدهـا الاول :

يقوم تقويمنـا للعلاج الذى يقدمه الاسلام لحل مشاكل التمويل فى العالم العربى من البعد الذى يتمثل فى انقسامهـا الى مجموعتين احداهمـا بها فائض تمنعـه — للعديد من الاسباب — عن المجموعة الثانية التى بهـا نقص ، يقوم هـذا التقويم على التعرف على ما يؤدى اليه تطبيق الاسلام فى هـذه البلاد من تأثير على اوضاعهـا السياسية والاقتصادية والفكرية ، فما الذى يؤدى اليه تطبيق الاسلام بشتى جوانبه ؟

١ — ان الجانب السياسى من الاسلام اذا طبق يكلف المؤمنين به ان يقيموا وحدة تجمعهم بسلطة تشرف عليها وتصون حقوق المسلمين فيهـا ، وتسوس

الدنيا بهــذا الدين يقول تعالى : « **واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا** »[1] فهــذا أمر بالوحدة ونهى عن الفرقة لا يحتمل تأويلا ولا يقبل تبديلا • بل ان التوزع فى دول متناحرة يجرد الجميع من وصف الاســلام ويجعل ادعاءهم لا يقوم عليــه دليل • يقول تعالى : « **ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم فى شىء** »[2] واذا كان تطبيق الاسلام يعنى انتفاء الفرقة وقطع شجرة النزاع وقيــام الوحدة ـــ التى تدعو اليهــا البلاد العربية منذ اكثر من ثلث قرن على الاقل دون جدوى ـــ فان مشكلة انقسام المنطقة الى مجموعتين ، تتمتع احداهما بفائض فى رأس المال وتمنعه عن المجموعة الثانية ستزول بزوال الحواجز السياسية بينهما ليصبح الجميع منطقة واحدة تنساب فيهــا رؤوس الاموال طبقــا لحاجة كل اقليم اليهــا •

٢ ـــ واذا لم تقم وحدة سياسية كاملة فلا أقل من أن يوجــد نوع من الاتحــاد يمثل الحــد الادنى من الوحدة التى يطلبها الاسلام ، ويقيــم بينهم « التكامل الاقتصادى » الذى تفرضه مقتضيات الاخوة الاسلامية ، « فالمسلم للمسلم كالبنيــان يشد بعضه بعضــا » والمسلمون فى تعــاونهم وتعاطفهم « كالجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الاعضــاء بالسهــر والحمى » ومقتضى ذلك أن يتحقق بينهم تكامل اقتصادى يضع الاسس الكفيلة بالقضــاء على مشكلة التمويل فى هذا العالم من بعدها هذا ، اى بعــد الانقسام الى مجموعتين ، مجموعة فائض ومجموعة نقص •

٣ ـــ كذلك فان مجرد اسلام المنطقة حقيقة يعنى انتهاء عصر توزعهــا بين المناهج المستوردة تلك التى تمثل اخطر العقبات أمام انسياب رأس المــال بين مجموعات دولهــا ، وبالتالى تنتهى المشكلة محل البحث من تلقــاء نفسها ، فجوهر المشكلة ينبع من تربص الاشتراكيين بالرأسماليين والعكس ، وكل ذلك سينتهى اذا حل الاســلام محل المذهبين •

---

(١) سورة آل عمران ، الاية رقم ١٠٣

(٢) سورة الانعام ، الاية رقم ١٥٩

٤ — ان تطبيق الاسلام يستلزم تحقيق الاستقلال الفكرى لينتهى عصر « استيراد المنـــاهج » كما يستلزم تحقيق الاستقلال الاقتصادى ، وعندهـــا نتخلص من مصدر المشكلة وهو العالم الاجنبى الذى تقوم سياسته على افقار العـــالم الثالث اجمع والعـــالم العربى بصفة خاصة ، ليتمكن من استمرار استغلاله ، فذلك هو البديل للاستعمار العسكرى ، ومهما تشدق انصـــار الغرب والشرق بأن مصلحة العـــالم المتقدم فى تحقيق التنمية فى العالم الثالث فان ذلك ولاء فكرى منهم يجعلهم ينطقون بما القى الى مسامعهم ، ولو كان ما يقولونه صحيحا لمـــا وجدت اليوم الحرب الطاحنة بين العالم الثالث والعالم المتقـــدم ، ولمـــا فشلت جهود التنمية فى العالم الثالث أجمع •

ان الموقف العالمى اليوم يمكن تلخيصه فى جملة تقول : ان الشمال المتقدم يستغل الجنوب المتخلف • ولديهم القدرة على سلوك كل سبيل ظاهر أو خفى لتحقيق ذلك • فالامبريالية (الرأسمالية والشيوعية) تعمل من اجل مهمـــة رئيسية هى استغلال العالم الثالث لمصالحها ولو كان ذلك سيتطلب تخـــريب التنمية لفعلت،فهى لا تتورع فى مناطق كثيرة عن ابادة انســـان العالم الثالث تحقيقـــا لاطماع قليـــلة ، افتتورع عن افقـــاره لمصلحتهـــا ؟

ان الكاتب الماركسى بول أ• باران يعترف بذلك — وان كان يرمى بذلك الدول الرأسمالية فقط لانه يرى بعيون الشيوعية[1] أما الذين يرون بعـــين الحقيقـــة فلا يدركون فرقا بين روســـيا وأمريكا فكلاهما امبريالى وكلاهمـــا يستنزف خيرات الشعوب التى تقع فى براثنه ، بل لعل التجربة الخاصـــة بنا تثبت ان الاستغلال الروسى اقسى من الاستغلال الامريكى ، ويعلل البعض ذلك متهكما فيقول : ان العبد لدى سيد غنى يعيش ظروفا افضل من عيشة العبـــد عند سيد فقير يعنى اللحـــاق بالسيد الاول •

وواذا طبق الاسلام فحقق للبلاد العربية الاستقلال فانه ينهى مصـــدر الشر الذى يسول لهـــا الفرقة ، ويسوق بينها مناهجه فيوزعهـــا شيعا وأحزابا كل حزب بمـــا لديهم فرحون •

(١) بول • أ • باران ـ الاقتصاد السياسى والتنمية ، مرجع سابق ، ص ٣٠٩

وهـكذا يظهر لنـا ان تطبيق الاسلام يستطيع بمنتهى البسـاطة حل هـذه المشكلة لانه يبدأ فيستل جذورهـا ، يبدأ فيوحد هـذه الدول ، ويزيل الحزازات والخلافات من نفوسهم اذ عندما يكونون مسلمين ، فلا عدوان من احدهم على الآخر ، ولا مؤامرات يحيكهـا بعضهم لبعض ، ولا خوف على مستقبل أحدهم من البعض ، بل الكل يعيش فى كنف الاسـلام عزيزا ويساهم فى عزة الاسلام ، بدلا من التردى الذى اوصلتهم اليه المناهج المستوردة ، ولن يتحقق للتنميـة نجاح فى العـالم العربى بغير هـذا الطريق .

المطلب الثـانى
المنهج الاسـلامى والبعد الثـانى للمشكلة

الفرع الاول ــ مضمون البعـد الثانى للمشكلة :

يتمثل هـذا البعد من ابعاد مشكلة التمويل فى المنطقة العربية ، فى ان البـلاد التى تتكون منها مجموعة النقص فى رأس المـال قد بنت سياستهـا الاستثمارية على أساس الامكان المـالى وليس الامكان الاجتماعى[(١)] ، واعتبرت ان توفر رأس المـال هو المحـرك الاول لكل شىء ، فان تخلف توقف كل شىء . وتفاقمت مشكلتها عندما عجزت المناهج المستوردة عن تجميع قدر معقول من المدخرات المحليـة ، فكان ان لجـأت الى الخارج لتعويض ما عرفنـاه باسم « الفجوة الادخارية » اذ ان المنطقة العربية مقفولة امامهـا .

هـذا هو البعد الثانى من ابعاد المشكلة التمويلية فى العالم العربى ، وهو كمـا نرى يختلف عن البعد الاول من اكثر من ناحية ، فهو من ناحية اولى بعـد يخص مجموعة دول النقص وحدهـا ولا علاقة لمجموعة دول الفـائض به ، لاننـا هنـا نناقش الوضع قبل ان نحتـاج الى رأس مال من خـارج تراب الدولة . وهو من ناحية ثانية يعكس خللا جوهريا أقسى من الخـلل الذى يمثله البعـد الاول . وفى ظل وجود هـذا الخـلل لن تستطيع هـذه البـلاد تحقيق التنميـة الاقتصادية مهما قدمت لها الاموال بدون حساب ، ذلك ان الامكان

(١) انظر المطلب الثانى من المبحث الاول من هـذا الفصل .

المـالى حتى فى البلاد التى تطبقه نظرا لتوفر مقادير من رأس المـال لديها ، انمـا يعكس عندها الامكان الاجتماعى نظرا لتوفره بصورة طبيعية ، اما هذه البـلاد عندما أهملت الامكان الاجتماعى وبنت سياساتها على الامكان المـالى ، فقد تركت الامكان الذى لا يقوم بغـيره امكان آخر ، مالى أو غير مالى •

وهـذا ما يجب ان يعتبر « ازمة التنمية » بحق فى هذه البلاد ، وهى تتصل أساسا بالدور الذى وضعت فيه هـذه البلاد الإنسان ، فلقد « همشته » عندما بنت جهودها على الامكان المـالى بصفة اساسية مع افتقادها له ، وتركت الانسان وامكانهـا الاجتماعى مع امتلاكها له • وهـذا بالقطع احـد نتائج المناهج المستوردة ، فهذه المناهج وصفات لمجتمعات تختلف عنا فى كل شىء وعندما طبقت لدينا لم تراع تلك الاختلافات ، ولو روعيت لمـا طبقناها اصلا •

ان كتاب التنمية لدينـا يتحدثون عن نفس الحلول التى يقدمهـا الكتاب الغربيـون فى مؤلفاتهم ، يتحدثون عن تجميع رأس المـال عن طريق الارباح المدخرة ويتحدثون عن الادخار الاجبارى والتمويل الاجنبى وغير ذلك ممـا يقدمه الفكر الاجنبى ، وما دار بخلدهم أن يناقشوا المشكلة على ضـوء واقع بلادنا ليروا ان كانت تلك الوسائل تناسب هـذا الواقع أم لا ، ومن هنـا لم تهتـد هـذه البلاد الى الاوعية الادخارية السليمة الكفيلة بتمويل التنمية وتوفير ما تحتاجه من اموال ، وكان أن تمثل فيهـا هـذا البعد الذى نناقشه من ابعـاد مشكلة التمويل فى العـالم العربى •

ولقـد قلنـا ان المناهج المستوردة فشلت فى علاج المشكلة من بعدهـا هـذا ، بل هى التى خلقتها وعلينـا ان نعرف الآن العلاج الذى يقدمه المنهج الاسلامى • وهـذا هو ما سيتناوله الفرع التالى من هـذا المطلب •

الفرع الثانى ــ علاج المنهج الاسلامى للبعد الثانى من ابعاد مشكلة التمويل :

ما هو العلاج الذى يقدمه المنهج الاسلامى لحل المشكلة من بعدها هذا ؟ ان الاسلام يقـدم بهـذا الخصوص فكرة الامكان الاجتماعى بديلا عن الامكان

المالي • وفكرة الامكان الاجتماعي كما بيناها (١) تتلخص فى انتهاج اسلوب استثمارى لا يعطى رأس المال دور القيادة التى لا يستحقها ، وانما يقوم على استخدام طاقات المجتمع فى صورتها الحقيقية ، لا فى صورتها النقدية ، ومن ثم يعطى الموارد الطبيعية والعمل الانسانى مكانتهما القائدة فى تحقيق التنمية الاقتصادية • وعن طريقهما تبنى المشروعات ويتحقق التقدم ، بأقل قدر متاح أو بالقدر المتاح فقط من رأس المال أيا كان ، فهو لا يقف عقبة فى الطريق على الاطلاق • وهذا هو معنى الامكان الاجتماعى الذى يوظف العناصر التى يملكها المجتمع فى كل وقت وهى الارض والانسان والوقت(٢) وبها يتوفر رأس المال ، وليس رأس المال هو الذى يوفر هذه العناصر •

فهل هذا العلاج يكفى فعلا لحل مشكلة هذه البلاد ؟ • ان ذلك هو ما سنتبينه فى الفرع التالى •

الفرع الثالث — تقويم علاج المنهج الاسلامى لمشكلة التمويل من بعدها الثانى :

١ — رأينا ان الاسلام يقدم حله فى صورة احلال الامكان الاجتماعى محل الامكان المالى الذى يلقى الاعتبار اليوم • فهل هذا علاج صحيح ؟ الحقيقة ان الامكان الاجتماعى هو كل شيء حتى فى البلدان المتقدمة التى تطبق فى ظاهر الامر الامكان المالى ، وذلك ان الامكان المالى لديها انما يعكس كما قلنا الامكان الاجتماعى بها ، حيث انها تعيش ظروفا طبيعية ، لا تفرض عليها سياسة ، ولا تتخبط بين مناهج ، فلو دققنا النظر وجدنا ان البلاد المتقدمة كلها تستخدم الامكان الاجتماعى ، فتوظف اساسا مواردها الممثلة فى الانسان فى المقام الاول ثم الموارد الطبيعية من بعد • ولقد رأينا من قبل كيف ان الولايات المتحدة بامكانها المالى تعجز عن « شراء » مدينة نيويورك لو دمرها زلزال مثلا ، لان امكانياتها فى صورة ارصدة ذهبية

(١) انظر المطلب الثانى من المبحث الاول من هذا الفصل .
(٢) مالك بن نبى ، المسلم فى عالم الاقتصاد ، مرجع سابق ، ص ٨٨

وعملات اجنبية لا تساوى حيا من أحياء هــذه المدينة بمنشآته ومؤسساته • ولكن امريكا تستطيع بامكانها الاجتماعى ان تبنى مئات المدن مثل نيويورك • فكون الامكان الاجتماعى هو الامكان الفعال ، تلك مسلمة عند جميع العقــلاء ، واذا كانت لم تفهم او لم تدرك فى البــلاد التى تعانى من نقص رأس المــال فى منطقتنــا العربية ، فذلك لا يقــلل من حقيقة الدور الذى يلعبــه الامكان الاجتماعى ، ولدينــا الامثلة على دور هذا الامكان فى بنــاء المانيا الغربية وأوربا بعد الحرب ، وبنــاء الصين فى تجربتهــا الحديثة والتى اعتمدت فيهــا على الامكان الاجتماعى فقط بعد ان تخلت عنها كل المصادر التى يمكن ان يصل اليهــا منهــا رأس مال اجنبى •

٢ — تلك حقيقة الامكان الاجتماعى ودوره فى تحقيق التنميــة الاقتصادية فهل يملك الاســلام ان يكون المنهج الحافز لهــذا الامكان كى يقــوم بالدور الحاسم والمطلوب لتحقيق التنميــة الاقتصادية ؟

ان الاسلام — مهما عمل العملاء على اضعافه فى البــلاد العربية — لم يزل هو الفكرة الوحيــدة القادرة على تحريك هذه الشعوب ، فلم تزل — برغم كل جهود الاشتراكية والرأسمالية فى التقليل من اثر الاســلام على الافراد — جماهيرنا العريضة تتطلع صوب الاسلام كلما حزبهــا أمر فى حياتها ، ولم يزل الاسلام ، وهــذا سلطانه على النفوس المسلمة يملك من الوسائل ما يستطيع ان يحرك هــذه النفوس وان يوجهها نحو البنــاء بصورة يندهش منها العالم لو نترك للاسلام فرصة لبنــاء هــذه البــلاد •

ان من أهم الوسائل التى يملكهــا الاسلام لتحريك الامكان الاجتماعى وتوجيهه لبنــاء التنمية ، « فكرة الجهــاد المقــدس » التى يطالب المفكر الاسلامى محمد شوقى الفنجرى باستخدامها[١] • وهو يثبت ان الجهــاد

(١) د. محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، ص ٣١ وكذلك ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية ، ص ٧٦ — ٧٧
ويلاحظ ان الدكتور الفنجرى هو صاحب هذه الفكرة ويركز عليها كثيرا . كما انه صاحب فكرة حد الكفاية ، كهدف للتنميــة .

الاسلامى متعدد المجالات ، وان أصدق صوره وأهم مجالاته اليوم تحقيق التنميـــة الاقتصادية ، والجهاد ضد الفقر الذى ترزح تحتـــه البلاد الاسلامية رغم ما حباها الله تعالى من موارد بشرية وطبيعية كبيرة • ولعل الاثر الاسلامى القـــائل : « لو كان الفقر رجلا لقتلته » يريد ان يضع يدنا على ان التنميـــة وتحقيقهـــا ميدان من ميادين القتال وصورة من صور الجهاد • والجهاد فى الاسلام لا يستحق هـــذه الصفة الا اذا كان فى سبيل اعلاء كلمة الله تعالى • فمن قاتل رياء أو قاتل شجاعة أو قاتل حمية كل ذلك فى سبيل الشيطان ، امـــا من يقـــاتل لتكون كلمة الله هى العليـــا فهو فى سبيل الله •

وهـــكذا ندرك أحد اسباب فشل التنمية فى البلاد العربية والاسلامية ، وانهـــا لبست صورة القتال فى سبيل الشيطان ، فلم يكن الهـــدف منها تحقيق حد الكفاية ، كما يطلب الاسلام • ولم يكن الهـــدف منها سد حاجات الطبقات الفقيرة التى طحنت فى ظل النجـــاح الرقمى لخطط التنمية التى يتشدقون بها • لم يكن الهـــدف منها شىء من ذلك • بل كانت فى معظمها فى سبيل مجد شخصى لابطال هـــذا النوع من التنمية ومحققى الرخـــاء كما يدعون • وكان طبيعيا ان تفشـــل •

أما التنميـــة التى يدفعها الاسلام ويصبها فى قالب من الجهاد المقـــدس فهى التنميـــة التى يكون هدفهـــا تحقيق حد الكفاية الاســـلامى لكل افراد المجتمع • يقول الدكتور محمد شوقى الفنجرى ، يعتبر الاسلام عاملا اساسيا ان لم يكن العامل الرئيسى لانجاح كل معركة تخوضها هـــذه الشعوب ، ولمـــا كانت المشكلة الاساسية التى تواجه الشعوب الاســـلامية اليوم هى مشـــكلة التخلف الاقتصادى ، فاننا نرى ضرورة ربط التنميـــة الاقتصادية بفكرة : الجهـــاد المقدس ، تفجيرا للطاقات المختزنة فى الفرد المسلم وتحقيقـــا للتنمية الاقتصادية باحالتهـــا الى ممارسة دينيـــة •

والجهـــاد المقدس فى مجال الاقتصاد الاسلامى هو الجهاد ضد التخلف ومن اجل تحقيق التنميـــة الاقتصادية •

ومن هنا تبرز اهمية الاقتصاد الاسلامى ودوره فى معركة التخلف والتنمية الاقتصادية بأن تصبح خطط التنمية بالنسبة للشعوب الاسلامية جهادا مقدسا وممارسة دينية(١) •

فربط التنمية الاقتصادية بفكرة الجهاد المقدس يفجر الطاقات المختزنة لدى الانسان المسلم ، بل ان ربط فكرة الجهاد المقدس الاسلامى بأى قضية كفيل بأن يعطيها من جهود الشباب الاسلامى ما يكفل حلها على افضل الظروف ، ولقد حقق العالم الاسلامى استقلاله السياسى تحت راية الاسلام ، وما كانت تستطيع اندونيسيا وباكستان والشام وليبيا والمغرب والجزائر وغيرها ان تقدم عن رضا واصرار ملايين الشهداء الا بتأثير تعاليم الأسلام(٢) • ولقد سرقت هذه التضحيات ، ورفعت المناهج المستوردة رأسها تضفى على معتنقيها الكثير من الهالات الزائفة التى لا تجدينا نفعا ولا تقدمنا على طريق النمو خطوة • وليس لنا الا الاسلام ليطلق الامكان الاجتماعى لهذه البلاد من عقاله ، وليفجر الطاقات التى بدونها لن تتحقق تنمية مهما توفرت لها رؤوس الاموال • ويقينا لو نزلت على هذه البلاد البلايين فى ظل تعقيم الامكان الاجتماعى لما أجدتها البلايين شيئا •

المطلب الثالث

المنهج الاسلامى والبعد الثالث للمشكلة

الفرع الاول — مضمون البعد الثالث للمشكلة :

البعد الثالث لمشكلة التمويل فى المنطقة العربية وبخاصة فى مجموعة المعاناة من نقص رأس المال ، يتمثل فى ايمانها كما قلنا بمسلمة غير صحيحة هى التى تقول بان العالم الثالث أجمع يتصف بمعدلات ادخار منخفضة• والحقيقة ان هذه مسلمة غير صحيحة وان هذه البلاد — ومصر على سبيل المثال —

(١) د. محمد شوقى الفنجرى — ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية — مرجع سابق ٧٦ — ٧٧

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٦

لديها فائض اقتصـــادى قابل للتصفية عن طريق الضرائب وحدها يصــل الى ما بين ٢٠ — ٢٥٪ من الدخل القومى • ورأينا أنه كرقم مطلق يصـل بالمليون جنيه الى ١١٠٢ ، ١١٨١ ، ١٢٥٠ ، ١٣٥١ فى السنوات ٦٨ / ١٩٦٩ ، ٦٩ / ١٩٧٠ ، ٧٠ / ١٩٧١ ، ٧١ / ١٩٧٢ على التوالى ، بينما الاســتثمارات الكلية فى أى من هذه السنوات لم تتجــاوز ٦٠٠ مليــون جنيه(١) فكانت الفجوة الادخارية — والتى يستخدمها الفكر المستورد تبريرا لاستخدام رأس المـــال الاجنبى — فجوة أوجدها عجز هذا الفكر عن تجميع المدخرات ، ولو تمكــن من تجميع نصــف الفائض الفعلى المــذكور فقط لربا ذلك المقــدار وزاد عن جملة الاستثمار الكلى ، ولكان لدى هذا البلد فائض رأسمالى لا نقص فى رأس المـــال •

فالبعد الثالث للمشكلة اذا يتمثل فى فشل الاجهزة القــائمة على تجميع المدخرات واختيار الاوعية المناســبة التى تمدها بها • بعبارة أخرى يتمثــل فى فشــل الفكر المســيطر فى تعبئة الفائض وتوجيهه نحو تحقيق التنميــة الاقتصادية ، بدلا من أن يتجه فى مسارب شتى ، فيعيق التنمية ويكون ذا تأثير سلبى عليها ، فلا يقتصر الامر على فقد التنمية طاقات تحتاج اليهــا ، وانمــا يصــل الى ان هذه الطاقات توجه بحيث تعوق التنمية الاقتصادية ، واظهر الامثلة فى هذا المجال وجود فئة تعيش مستويات ترفية لا تسمع عنها أوربا وأمريكــا بين هذا الشعب الذى لا يجد الكثير من افراده حاجتهم الضرورية •

هذا هو البعد الثالث للمشكلة يمكن تلخيصه فى :

١ — التسليم بعجز الامكانيات الادخارية المحلية عن ســد الحاجــة اليها تسليما لا يسنده دليل ، بل يقوم البرهان على عكسه •

٢ — العجــز — بالتالى — عن رفع معدلات الادخار فى ظل هذه المسلمة حتى ان هــذه المعدلات تتناقص كلما مرت السنون بالتنمية الاقتصادية حتى وصــلت الى ما دون الصفر فى بعض الســنوات(٢) •

---

(١) د. عبد الهادى النجار ، الفائض الاقتصادى الفعلى ودور الضريبة فى تعبئته الاقتصاد المصرى ، مرجع سابق ، ص ١٦٩

(٢) انظر المطلب الثانى من المبحث الثانى من هذا الفصل •

٣ — عدم البحث عن أوعية ادخارية تناسب الظروف القائمة والمعتقدات التى يؤمن بها هذا الشعب ، تبعيه للمناهج المستوردة التى لا تعرف من الاوعية الادخارية الا ما هو قائم •

فما هو العلاج الذى يقدمه المنهج الاسلامى لهذا البعد منأبعاد المشكلة ؟ ان ذلك هو موضوع الفرع التالى :

الفرع الثانى — علاج المنهج الاسلامى للبعد الثالث من المشكلة :

ما هو العلاج الذى يقدمه المنهج الاسلامى لمشكلة التمويل من بعدها هذا ؟ يقدم المنهج الاسلامى بهذا الخصوص اداتين اساسيتين لتجميع الاموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ويلقى بثقله خلفهما عندما يجعلهما جزءا من شريعته التى لا يكتمل اسلام المرء دون الخضوع لجميع تعاليمها فى شتى الميادين • فما هما هاتان الاداتان ؟ انهما يتمثلان فى :

١ — « الزكاة » فى الظروف العادية وما دامت تكفى لسد حاجات المجتمع الاسلامى •

٢ — « العفو » فى الظروف غير العادية والتى لا تكفى الزكاة لمواجهتها •

أما الزكاة فهى الوسيلة والاداة الطبيعية التى يقدمها المنهج الاسلامى علاجا لما تعانيه هذه المجتمعات من عدم قدرة على تجميع المدخرات ، فهى تلهث وراء الممولين وتعاقب المتهربين وتنفق معظم الحصيلة على جهاز متضخم لا يستطيع ان يقاوم التهرب الضريبى مهما أوتى من قدرة وعبقرية لدى افراده ، فقدرات وعبقريات الافراد فى البحث عن الثغرات والتخلص من الاعباء الضريبية أعظم وأقوى • وطالما ان المسألة هى صراع بين جهاز وأفراد غير مقتنعين فليس هناك نتيجة غير ما تحققه هذه الاجهزة •

أما الزكاة فلا يحتاج الامر لتقديمها الى الجهاز المختص بتجميعها أكثر من ايقاظ الضمير المسلم وهو بحمد الله لا يحتاج الى كبير جهد اذا وثق فى

اســلام السلطة التى تطلب منه الزكاة • فهو فى هذه الحالة لا يقدم الــزكاة لهذه السلطة وانما يقدمها لله رب العالمين ، الذى يعبده بالصلاة ويعبده بالزكاة ويعبده بالعمل لتحقيق التنمية •

ولو جمعت الزكاة فى اى بلد اسلامى وانفقت على تحقيق « حد الكفاية » طبقا للنظام الاسلامى وكنا فى ظروف طبيعية فما نشك لحظة وما يشك عاقل فى انها كفيلة بأن تحافظ على قدرات المجتمع وطاقاته فى اتجاه متصاعد •

أما ان كنا فى ظروف مثل ظروفنا • ظـروف اهملنا فيها ، وبعــدنا عن الاســلام حتى وصمنا بالتخلف الاقتصادى فأصبحت الزكاة — وهى وسيلة تمويل طبيعية وليست استثنائية — غير كافية لتحقيق عملية الاقلاع اللازمــة لهذه المجتمعات ، فان الاسلام يقدم لها اداة تمويل استثنائيةتتناسب والظروف الاستثنائية المذكورة ،الا وهى « العفو » فى التشريع الاسلامى والذى يســمى أحيانا « الفضل » • فما هو « العفو » ؟

« العفو » هو الفريضة التى تملك الدولة الاسلامية جبايتها من المسلمين • وهى تمثل الفائض عن الحاجة او الفضل بعد حاجة صاحب الشىء ، وهو حق المجتمع فى ظروف استثنائية « حتى رأينا أنه لا حق لاحد منا فى فضــل »(١) « ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو »(٢) واذا كان « العفو » ينفق بصــفــة اختيارية فى الظروف العادية ، فانه فى الظروف الاستثنائية يكون من حــق الدولة الاســلامية ان تجبيه فريضة لازمة من منطلق القاعدة الاسلامية التى تقول ان لولى الامر حق ايجاب المباح او تحــريمه اذا كان فى ذلك مصــلحة للمجتــمع ، وما نظن احدا يجادل فى ان تحقيق التنمية الاقتصادية مصــلحة يبيح الاسلام لولى الامر المســلم ان يوجب تحصــيل « العفو » وتوجيهه

---

(١) رواه أحمد فى مسنده ، مرجع سابق ج ٣ ، ص ٣٤

(٢) سورة البقــرة ، الاية رقم ٢١٩

لتحقيقها ، وذلك بحمل القادرين على دفع المزيد من المـال فوق الزكاة الى حـد « العفو » اى الفائض منه عن حاجتهم حسبما تكون مصلحة الامة(١) •

« فالعفو » فى مفهوم الشريعة الاسلامة هو ما تحدثنا عنه من قبل تحت أسم « الفائض الاقتصادى » والذى بينا ان الاقتصاد المصرى يحتوى منـه على أكثر من ضعف الاستثمارات الكلية التى تتم سنويا ، ونقترض معظمهـا من الخارج •

يقول الدكتور : محمد شوقى الفنجرى « لقد عبـر القرآن الكريم عن « الفائض الاقتصادى الذى هو جوهر التمويل بتعبيرات « العفو » والفضل ، وهو كل ما زاد عن الحاجة بغير ترف او اسراف ، ودعا الى ضرورة انفاقه كله فى سبيل الله ، اى فى سبيل المجتمع وتنميته ، بل جعل ذلك ••• علامة الاسلام وشرط الايمان ، ولذلك لا نعدو الحقيقة اذ قلنا : ان دولة الاسلام هى دولة التنمية الاقتصادية بمفهومها الشـامل الذى يستهدف صـلاح الفرد ماديا وروحيـا(٢) •

هاتان هما الاداتان اللتان يقدمهما المنهج الاسلامى للتغلب على بعـد مشـكلة التمويل المتمثل فى نضوب أوعية الادخار القائمة اليوم ، ووصـول المدخرات القومية فى بعض السنين الى ما دون الصفر • وهـو اذ يقدم كلا من الزكاة اداة طبيعية ترافق المجتمع طوال مسيرته ويعززها « بالعفو » اداة استثنائية ، فانه يلقى بكل ثقله الروحى وتأثيره فى نفوس معتنقيه ، وراء نجاح هـاتين الادارتين فى الوفـاء بأغراضهمـا وتحقيـق اهدافهمـا فـان يكون متلقى الزكاة أو « العفـو » هو اللـه سبحـانه وتعـالى ، وان يجعل من ذلك قرضـا لله سـبحانه وتعالى يضـاعفه لمن يقـدمه اضعـافا مضاعفة ، وان يكون الاسراع فى ذلك اسراعا الى جنة عرضها السموات والارض ،

(١) د• محمد البهى ، الاسلام فى حل مشاكل المجتمعات الاسلامية المعاصرة ، مرجع سابق ص ١٣٩

(٢) د• محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٣١

وان يكون ذلك جهادا مقدسا من شـــارك فيه فقد شـــارك فى افضل الاعمال ، كل ذلك كفيل بان يجعل هاتين الاداتين قادرتين على تعبئة الفائض • فهناك من النفوس ، نفوس كبيرة ، ترى ان تـــدفع ما هى فى حاجـــة اليه وليس ذلـــك بغـــريب على خلق المســـلمين • « **ويؤثرون على أنفســـهم ولو كـــان بهم خصاصة** »(١) •

الفرع الثالث — تقويم علاج المنهج الاسلامى لمشـــكلة التمويل من بعـــدها الثالث :

رأينا ان الاســـلام يقدم حلا لهذا البعد من ابعاد مشـــكلة التمويل فى المنطقة العربية ممثلا فى :

(١) الزكاة •   (٢) العفو •

فهل هذا علاج كاف ويقدر على الخروج بهذه البلاد من مشـــكلتها التى تردت فيها ؟ لننظر فى فريضة الزكاة فى ظروفنا القائمة ولنرى الحل الذى يمكن ان توفره على مستوى العالم العربى من ناحية ، وعلى مستوى كل أقليم منـــه على حدة • فعلى المستوى العربى ، وبما فيه من مجموعة عرفنا انهـــا تحقق فائضا ، هذا الفائض اصـــلا يأتى من مادة البترول الذى تعرفه الشريعـــــة الاسلامية بأنه نوع من انواع « الركاز » وتفرض عليه زكاة بنسبة ٢٠٪ من اجمالى الناتج لا من صافيه(٢) • كما تفرض ايضا انفاق هـــذه النســـبة على من يحتاجها من المسلمين الاقرب فالاقرب ، فلا تنقل من جار قريب الى غيره الا اذا لم يكن فى حاجة اليها(٣) •

كم تبلغ هذه النسبة من اجمالى انتاج النفط فى الدول التى لا يجادل احد بانها فقيرة او حتى فى حاجة الى هذه الاموال ؟ اى كم تبلغ فى الدول الخمس الكويت والامارات وقطر والعربية الســـعودية وليبيا تاركين الجزائر والعراق

---

(١) سورة الحشرة ، الاية رقم ٩

(٢) ابو يوسف ، الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٣

(٣) أبو عبيد ، الاموال ، مرجع سابق ، ص ٧٨٦ — ٧٨٩

باعتبار انهما منطقة ثالثة اطلقنا عليها منطقة التوازن • فكم يبلغ الانتاج فى الدول الخمس فى عام ١٩٧٩ ؟ انه يبلغ ١٢٦ر٦ بليون دولار وتبلغ الزكاة على هذا المقدار ٣٢ر٢٥ بليون دولار • هل بعد هذه الارقام حديث لمتحدث عن قدرة الزكاة — لو رجع المسلمون الى دينهم وطبقوه — على سد احتياجات العالم الاسلامى اجمع لا العالم العربى فقط ، من الاموال التى يشكو هذا العالم مر الشكوى من نقصها لديه ، ويذل نفسه للعالم الخارجى ويعطيه فرصة التحكم فيه ورسم سياسته لكى تسير فى اتجاه مضاد للاسلام من حيث لا يشعرون •

هل يعلم العرب أن مشروع مارشال الذى اطلق الشرارة فى الامكان الاجتماعى لالمانيا واوربا مجتمعة لم يتكلف سوى ١٨ بليون دولار ؟ وهم توفر لهم الزكاة ٢٥ بليون من الدولارات عن انتاج عام واحد ، ناهيك عن الزكاة المستحقة اليوم على الارصدة المجتمعة والتى سبق ان ذكرنا تقديرا لها ما بين ٣٠٠ — ٤٠٠ بليون دولار عام ١٩٨٠ أى أن زكاة الركاز عليها مجتمعة تصل الى ٨٠ بليون دولار •

فأى تنمية للعالم العربى تلك التى لا يكفيها ٨٠ بليون دولار ، مع ما يضاف اليها من شتى المصادر ومع ما يعززها من امكان اجتماعى تحدثنا عنه فى المطلب السابق •

هذه بعض موارد الزكاة على مستوى بعض بلاد العالم العربى ، ولا ننسى ان نقرر أنه لا حق لهذه الدول طبقا للاسلام فى ان تأخذ لنفسها شيئا من هذه البلايين ، فلا حق فى هذه الاموال لدولة غنية حتى تلحق كل بلاد المسلمين بها فى مستوى الغنى ، فاذا تضافرت الزكاة على مستوى كل اقليم ثم عززنا موارد الزكاة القادمة اليها من الاقطار الغنية الاسلامية افلا تستطيع ان توفر تمويلا لمشروعات التنمية ؟ •

هذا بخصوص الزكاة ولا اعتقـد اننا بحاجة عمليـة الى الحديث عن « العفو » ذلك اننا اذا تحدثنـا عنه فنحن نتحدث من منطلق اننا مسـلمون ولقد تبينا اننا لوعدنا الى الاسـلام لكـان فى فريضـته الاسـاسـية أكثر من الكفاية .

فلن يستطيع احد ان يمارى فى ان منهج الاسلام لعلاج ما تعانيه بعض البلاد من قصور فى مواردها المـالية نتيجة نضوب اوعيتها الادخارية ، قادرة على ان يخرجها مما تعانيه حتى اذا افترضنا صدق مسلمتها عن نقص طاقتها الادخارية ، والواقع انه ليس كذلك ، بل ان مواردها لو أحسن استغلالها ومنعت من سوء الاستغلال وصفيت من الظلم اللذين هما سبب المشكلة الاقتصادية ، لا كلت كل دولة من فوقها ومن تحت أرجلها وعدا من الله ولن يخلف الله وعده ، وقـد سـبق ان حققه للمسلمين فلم يوجـد فى المجتمع فقير يقبل اخـذ الاموال من عمال الدولة .

نتائج البحث

عقدنا هذا البحث لموقف المنهج الاسلامى من مشكلة التمويل التى ترى قائمة فى العالم العـربى .

فعرضنا للابعاد الثلاثة لهذه المشكلة وهى : بعد انقسام الامة العربيـة الى مجموعة فائض ومجموعة نقص ، وبعد بناء مجمـوعة النقص لاسـلوب الاستثمار فيها على الامكان المـالى ، ثم بعد الايمان بنضوب الاوعية الادخارية بها ، ثم قمنا بتقديم علاج الاسلام لكل بعد من ابعاد هذه المشكلة وتبين لنا انه للبعـد الاول يقدم التكامل الاقتصادى او الوحدة الاسلامية ، وللبعـد الثانى يقدم الاعتماد على الامكان الاجتماعى دون الامكان المـالى ، وللبعد الثالث يقدم الزكاة وفريضة العفو ، اداتين اسلاميتين لتمويل التنمية الاقتصادية .

ثم قمنا بتقديم هذه الحلول التى يقدمها المنهج الاسـلامى وتوصـلنا الى انهـا كلها حلول واقعية . وان تطبيق الاسلام والعودة اليه كفيل بوضع

هذه الحلول موضع التنفيذ ، وان المنهج الاسلامى بما له من فعالية تنسحب على ادواته وحلوله ، قادر فعلا على النجاح فى هذه المهمة ، ولا يبقى الا ان يعود المسلمون الى دينهم لينعموا بخيراته وليكونوا أهلا لاصطفاء الله تعالى لهم •

نتائج الفصل

عقدنا هذا الفصل لدراسة مشكلة تمويل التنمية فى العالم العربى كمنطقة ممثلة للعالم الاسلامى • ولمقارنة قدرات المنهج الاسلامى بقدرات المناهج المستوردة فى حل هذه المشكلة •

١ — ولقد عرضنا الاطار الذى يغلف هذه المشكلة فى المبحث الاول ووجدناها تتلخص فى انقسام العالم العربى الى مجموعتين من الدول • مجموعة فيها فائض من رأس المال ومجموعة تعانى من النقص فيه ، وتوجد اسباب عديدة تحول دون انسيابه بين المجموعتين ، ورأينا المشكلة تزداد تعقيدا داخل مجموعة النقص عندما تبنى سياستها على الامكان المالى الذى ينقصها ، تاركة الامكان الاجتماعى الذى يتوفر لديها ، وتعرفنا فى نهاية هذا المبحث على النتيجة المنطقية للوضع السابق التى تمثلت فى أن حركة رأس المال تقوم أساسا بين كل مجموعة من المجموعتين والعالم الخارجى •

٢ — وانطلاقا من هذا الوضع اردنا ان نعرف العلاج الذى تستطيع المناهج المستوردة أن تقدمه لهذه المشكلة ، وكان يكفى ان نحكم عليها بالفشل لمجرد انها تعيش بيننا والمشكلة تتفاقم عاما بعد آخر ، لكننا آثرنا التعرف على كل ما تستطيع تقديمه برغم وقوفها مكتوفة اليدين أمام هذه المشكلة فرأينا ان هذه المناهج وصلت بدول الفائض الى انفاق أموالها داخل اراضيها قليلة العائد ، بينما لو انفقت فى أرض اسلامية مجاورة لها لكانت اكثر فائدة لها ، كذلك وصلت بها الى تفضيل ايداع ارصدتها النقدية الفائضة بالمصارف الاجنبية برغم المخاطر المتعددة والمعروفة للجميع • أما ما وصلت بدول النقص اليه فقد أوهمتها ان امكانياتها المحلية محدودة

وان الفجوة الادخارية يجب أن تسد برأس المـال الاجنبى • وهكذا ببساطة أوهمتهـا بمسلمة غير مسلمة فاوقعتهـا فى براثن الديون الاجنبية التى تحاول الان اعادة جدولتهـا ، وليس ذلك الا تأخيرا لمشكلتها لا حلا لهـا ، وأصبح عبء خـدمة الديون يعوق جهود التنميـة القـاصرة من اساسها •

وهـكذا تعيش المجموعتان فى ظل المناهج المستوردة فى مشكلة تمويلية خلقتهـا هـذه المناهج وغزتهـا عندما كرست عوامل الفرقة بين المجموعتين فجعلت هـذه اشتراكية وتلك رأسماليـة ، فأوجدت بذلك اخطر عقبـات التنميـة الاقتصادية على مستوى العـالم العربى الذى يمثل وحدة متكاملة فى كل شىء ، ولا قيـام للتنميـة الاقتصادية به الا على اسـاس من تكامل اقتصادياته ، وهـذا التكامل يحول اليـوم دونه توزع هـذه البلاد بـين الاشتراكية والرأسماليـة •

٣ — ثم عرضنـا فى المبحث الثالث من هـذا الفصـل للعـلاج الذى يقـدمه المنهج الاسلامى — فرأينـا ان الاسـلام لا يغفل بعدا من هـذه الابعـاد الثلاثة التى تظهر عليهـا المشكلة ويقدم لكل منها حلا ، التكامـل الاقتصادى أو الوحـدة ان امكن علاجـا للبعد الاول ، والامكان الاجتماعى بديلا عن الامكان المـالى علاجا للبعـد الثانى ، وفريضـة الزكاة والعفـو أداتين مضادتين لنضوب الاوعية الادخارية التى يدعيهـا انصار المنـاهج المستوردة فى بعض البلاد العربية ولكى تنتج هـذه الحلول آثارها ، وتحصل هذه الشعوب على نتائجها فيجب على هـذه الشعوب ان تعلن الاسـلام أولا • فليس الاسلام بكلمة تكتب فى دسـتور او بشهـادات ميلاد الاطفـال • الاسلام عمل والتزام وجهاد وتضحية من اجل بقية المسلمين •

ولا نحتاج الى اعلانهـا واضحة فهى معلنـة من كل ما سبق بأن المنهج الاسلامى متفوق على المناهج المستوردة ، بل ان تعبير يتفوق لا يؤدى المعنى المقصود ، فكيف تقـارن مناهج خلقت المشكلة ولا تزيدهـا حلولهـا الا تكرسا ، بمنهج يملك ان يقـدم الحل الناجح من اقرب الطرق ، ولكن الناس فى العـالم العربى يفضلون ما يرديهم على ما يأخذ بأيديهم •

الفصـــل الثـــالث

مشكلة بنـاء التكنولوجيا بين المناهج المستوردة والمنهج الاسلامى

تمهيـــــد :

تلك هى المشكلة الثالثة التى يعيشها العــالم الاســلامى وتلقى بظلالها على جهــوده الانمائية ، تستنزف الكثير من موارده ، وربمــا لا تعود عليه بكثير نفع • ولقــد كان استخدام نتــائج البحث العلمى فى مجالات الانتاج المتعددة امرا اساسيا فى جميع العصور ، الا انه لم يكن بالدرجة التى اصبح عليهــا فى هــذا العصر ، الذى ربمــا يتخذ استخدام نتــائج البحث العلمى فى كل مجالات الانتــاج ، ومتابعة اى جــديد فى هــذا الميدان سمة له ، يمتاز بهــا عن بقيــة العصور السابقة •

ولهــذا فقد اصبحت الحياة على مستوى العصر الحديث تتطلب الامساك بزمام التكنولوجيــا والسيطرة على ناصيتهــا • ولقــد ادرك الشعب العربى هــذا ، ورغب فى أن تكون تحت يديه تكنولوجيــا • غير أنه ربمــا يكون قــد ولج ميدانهــا من غير الباب الصحيح ، وربمــا يكون قد حملهــا شعارا اكثر منهــا حقيقة ، حتى لقــد غدت فى علاقتهــا به مشكلة من مشاكل التنميــة •

وطبقــا للاسلوب الذى اتبعناه فى الفصلين السابقين فاننــا سنقوم بعرض هــذه المشكلة واعطاء تصور عن حقيقتهــا التى توجــد عليهــا فى عالمنا العربى فى أولى مباحث الفصل ، ثم نثنى بالتعرف على ما تقدمه لنــا المناهج المستوردة من علاج لهــذا الوضع ، وذلك من واقع الممارسة المشاهدة فى ظل المنــــاهج المطبقــة والمستوردة فى نفس الوقت ، وذلك فى ثانى مباحث الفصل • وأخيرا نعرض لموقف المنهج الاسلامى • ماذا يقــدم من حل لهــذه المشكلة فيما لو

أتيحت له فرصة التطبيق فى المجتمع العـــربى • وسنتناول ذلك فى المبـــاحث الاتيـــة :

المبحث الاول : الوضع التكنولوجى القـــائم فى العالم العربى •

المبحث الثانى : المناهج المستوردة والوضع التكنولوجى القائم فى العالم العـــربى •

المبحث الثالث : المنهج الاسلامى والوضع التكنولوجى القائم فى العالم العـــربى •

المبحث الاول

الوضع التكنولوجى القائم فى العالم العربى

تمهيـــد :

يتمثل الوضع التكنولوجى الذى عليه العالم العربى اليوم فى الانبهار بالثورة التكنولوجية القائمة على قدم وساق فى العالم الغربى ، لدرجة انه بات يرى فيها القدرة على حل المشكلات ايا كان نوعها ، وهو بالتالى يجرى وراءها بوعى أو بدون وعى ، فمن يعانى من نقص رأس المال يستوى مع من لديه فائض منه فى العمل بكل الطرق الممكنة على استيراد أحدث الصيحات التكنولوجية فى عالم الصناعة وغيرها ، فما يكاد يظهر فى الغرب تقدم تكنولوجى حتى تجد من يحاول الحصول عليه فى هذا العالم • وما يكاد يحصل عليه حتى يظهر فى الغرب ما يفوقه تقدما وحداثة ، ويجعله متخلفا من الناحية التكنولوجية ، وهكذا يجرى العالم العربى لاهثا وهو دائما متخلف •

وهذا المبحث سيضع ايدينا على الموقف التكنولوجى للعالم العربى ومدى فهمه لبناء التكنولوجيا ، وطريقته فى الحصول عليها ، وما تؤدى اليه هذه الطريقة • وسيتم لنا ذلك من خلال المطالب الثلاثة الاتية :

المطلب الاول : مفهوم التكنولوجيا والعالم العربى •

المطلب الثانى : طريقة العالم العربى فى الحصول على التكنولوجيا •

المطلب الثالث : مكانة العالم العربى فى ميدان التكنولوجيا •

المطلب الاول

مفهوم التكنولوجيا والعالم العربى

الفرع الاول — التكنولوجيا والتقنية :

يطيب للكتاب العرب ان يستخدموا فى كتاباتهم الفاظا عربية للتعبير عما تعنيه كلمة التكنولوجيا ، فالكتاب فى لبنان يحلو لهم أن يقولوا

« تقنولوغيا »[1] على طريقتهم فى التعريب المباشر ، ومركز التعريب بجامعة الدول العربيــة يرى أن الكلمة العربية المقابلة لكلمة تكنولوجيا هى « تقنية » من اتقن الرجل الامر أحكمه ، وفى القواميس العربية ، التقن والتقن من الرجـال المتقن الحاذق[2] • والبعض يرى ان صحة النقـل بحروف تقرب الى الكلمة الاجنبية تجعلنـا نفضل كلمة « تخنيــة » بدلا من تقنيــة حيث ان الحرفان ch فى اللغتين الفرنسية والانجليزية عندما ينطقان k يعبران عن الحرف اليونانى x الذى ينطق بالعربيــة « خـاء » ، ومن ثم فان لفـظ « تخنية » أصح من لفظ « تقنية »[3] • وآخرون يستخدمون لفظ « تكنية » بترا مباشرا للكلمة الاجنبية دون ربط بمفردات المعاجم العربية • وجميع هؤلاء فى رأى الباحث ــ ركبـوا من الامر شططا وكلفوا انفسهم ما لا حاجة بهم الى تكلفة ، فمـا برحت اللغـة العربيــة بحرا زاخرا متلاطم الامواج • حباها الله تعـالى ــ عنـدما اختارها فى الازل لغـة للقرآن الكريم ــ القدرة الفائقة على هضم أية كلمـة واضفاء الشرعية على استخدامهـا ، وما نسينا بعد ان عددا كبيرا من الكلمـات نعرفه فى علم « الصرف والنحـو » يندرج ضمن ما يندرج من كلمات تحت باب « مالا ينصرف من الاسماء » هــذا العــدد من الكلمات هو ما كان أعجميـا ثم دخل العربيــة ، وليست هنـاك أية غضاضة فى ان تضم اللغـة العربية فى باب مالا ينصرف من الاسماء كلمة « تكنولوجيـا » ولهــذا تعمد البـاحث فى عنـوان هــذا الفصل ، وفى غيره من المواضع التى اشير فيهـا الى استخدام نتـــائج البحث العلمى فى مجالات تطبيقية ، تعمد ان يستخدم كلمة التكنولوجيـا ، لا تقنيــة ولا تخنية ولا تكنية ولا تقنولوغيـا •

---

(١) عبد الله صايغ ــ مترجم كتاب « التنمية الاقتصادية » لمـاير ، بولدين ، مرجع سـابق •

(٢) المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ط ٢ ، ج ١ ، ص ٨٦

(٣) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، استراتيجية التكنولوجيا ، مرجع سابق ، ص ٥٣٩

الفرع الثانى — مضمون التكنولوجيا :

يتسع مضمون التكنولوجيـا حتى ليشمل كل المجالات التى تنالهـا جهود البحث العلمىفتشملها بالتطوير والتحسين ، وحتى ليصعب ان يوضعتعريف محدد يوضح بدقة وبالتفصيل مضمون التكنولوجيـا ، بحيث يكون — كمـا هى شروط التعريف الصحيح — جامعا مانعـا .

« لقـد بذلت محاولات متعددة وجهود مضنيـة لوضع تعريف شـامل للتكنولوجيا وتركزت تلك الجهود على ما هو محل بيع وشراء منها لتجميع اجزاء التعريف ، وعلى وجه الخصوص الانواع الاتيـة من حالات التكنولوجيـا :

١ — براءات الاختراع والعلامات التجارية .

٢ — المعرفة غير القابلة للتسجيل وفق القوانين المنظمة لبراءات الاختراع والعـلامات التجـارية .

٣ — المهـارات التى تنفصل عن أشخاص العاملين.

٤ — المعرفة المتجسدة فى اشياء مادية وبصفة خاصة المعدات .

وهـذه أشياء ومعان من الواضح انها ليست هى ما تعنيه كلمة التكنولوجيا من مضمون ، فهى ليست الا تعـدادا لبعض المجـالات التى تظهر فيهـا آثار التكنولوجيـا أو حاملات لها ، وهذه المجسدات أو تلك الحاملات نستطيع ان نرى منهـا نوعين مما تحمل أو تجسـد :

١ — تكنولوجيا متجسـدة أو تكنولوجيا صلبة .

٢ — تكنولوجيا غير متجسـدة أو تكنولوجيـا ناعمـة .

ومن ثم نستطيع الموافقة على تعريف التكنولوجيا تعريفا يغطى هـذين النوعين والذى يقول : التكنولوجيا هى الجهد المنظم الرامى لاستخدام نتـائج

(١) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، استراتيجية التكنولوجيا ، مرجع سابق ، ص ٥٢٩

البحث العلمى فى تطوير أساليب اداء العمليات الانتاجية بالمعنى الواسع ، الذى يشمل الخدمات والانشطة الادارية والتنظيمية والاجتماعية ، وذلك بهدف التوصل الى أساليب جديدة يفترض فيها انها أجدى للمجتمع(١) .

ومن ثم يتضح لنا ان التكنولوجيا ليست هى العدد والالات ، وليست هى الحاسبات الاليكترونية وليست هى شيئا ماديا يرى ويلمس كما غلب على الفكر الانمائى فى المنطقة العربية ، فأشاع عنها مفهوما مضللا انعكس على طرق حصولنا عليها ، وبالتالى على موقفنا من التقدم التكنولوجى الذى يسابق نفسه فى العالم الذى يعى المضمون الحقيقى والصحيح للتكنولوجيا ، فبقينا فى مؤخرة الركب بحكم مفهومنا المتخلف عن التكنولوجيا ، والذى سنحاول الوقوف عليه فى الفرع التالى :

الفرع الثالث — المفهوم العربى للتكنولوجيا :

نستطيع ان نستشف مفهوم العالم العربى للتكنولوجيا من موقف مفكريه الذين يكتبون له فيشكلون عقليته ومفاهيمه عن التكنولوجيا وغيرها :

١ — يقول أحدهم هناك آراء كثيرة ومتباينة حول هذا الموضوع « التكنولوجيا » فبعض هذه الآراء يقف موقف المتشدد المتزمت ، ويعارض ادخال التكنولوجيا الحديثة الى الدول النامية ، بحجة ان هذه الدول بحكم ضعف قدرتها الادخارية لا تستطيع تكوين رؤوس الاموال القومية المحلية بكميات تكفى لاستيراد العدد والآلات التكنولوجية الحديثة الباهظة الثمن ، كذلك فان الدول النامية بحكم انخفاض مستوى التعليم الفنى بها ، لا يتوافر لديها العدد الكافى من الفنيين والمهندسين أو العلماء الذين يستطيعون ادارة هذه الآلات المعقدة والمحافظة عليها فى العملية الانتاجية لاطول مدة ممكنة(٢) .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٥٣٠.
(٢) د. صلاح نامق ، قضايا التخلف ، مرجع سابق ، ص ١٦٧ — ١٦٨

وواضح من هـذا النص انه ينظر الى التكنولوجيا على أنها العدد والآلات المعقدة « والتى لا يجـد لدى الدول النامية القدرة على المحافظة عليها ، أو دفع ثمنها ، فهى بتعبيره أيضا « العدد والآلات التكنولوجية الباهظة الثمن » ومثل هـذا الموقف يشيع لدى عدد كبير من الكتاب فى هـذا الموضوع فى العالم العربى ، بحيث يشكل الرأى العام حول مفهوم التكنولوجيا فى الوطن العربى •

ولا يقصد الباحث ان يرمى مفكرينا بجهل المضمون الحقيقى للتكنولوجيا ، أو أن بعضهم لم يكتب مطالبا بادخال التكنولوجيا بمفهومها الصحيح ، ولكن الذى يقصـده هو ان المعنى غير الصحيح لمفهوم التكنولوجيا ، هو الذى يمثل اكثر الكتابات انتشارا ، وانه هو الذى شكل الرأى العام العربى ، كما أنه هو الرأى المطبق عملا ، حيث درج العرب على شراء العدد والآلات التكنولوجية المتقـدمة ، على زعم أنهم يدخلون التكنولوجيا الحديثـة ويسايرون تقدمها وتطورها فى العالم الخارجى ، انسياقا مع المفهوم الخاطىء لها ، واتساقا منطقيا مع سيادة المناهج المستوردة ، والتى قلنا من قبل انها بوعى أو بدون وعى تخـدم مصالح مخرجيها أو من ينشرونها ، شأنها فى ذلك شأن أى ايديولوجية تخطت نطاقها واصبحت بضاعة مصدرة •

ولا نحتاج لاثبات ان المفهوم الذى يشيع عن التكنولوجيا فى العالم العربى وتوضح السياسات لادخال التكنولوجيا الى مجتمعاته طبقا له(١) ، لا يتفق مع

---

(١) يقول الدكتور Claws Pelarpick ممثل المجموعة الاوربية الاقتصادية فى مصر « نحن ايجابيون جدا بالنسبة لنقل التكنولوجيا لمصر ، لان ذلك عامل هام فى الانتاج غير ان لنا وجهة نظر فى كيفية تحقيق ذلك ، تختلف عن وجهة نظر الجهات المصرية ، والتى تريد انشاء مركز لنقل التكنولوجيا ، وهى فكرة لا نحبذها ، لان التكنولوجيا ليست سلعة تباع وتشترى ، ولكنها اسلوب او منهج ، اننى اعتقد ان الطريق الوحيد لنقل التكنولوجيا هو تنمية الكفاءة المصرية ، والتى يمكن ان تقوم بعـد ذلك بدور تنمية التكنولوجيا المصرية »

عدد ١٨٢٩ من اخبار اليوم بتاريخ ٢٤/ / ١٩٧٩ ص ٧ عمود ٢

المضمون الصحيح الذى حددناه — فى الفرع السابق — للتكنولوجيا • فهو عندما يجعل من العدد والآلات المتقدمة مرادفا للتكنولوجيا ، يخلط بين التكنولوجيا ومنجزاتها ، أو بين التكنولوجيا ومجسداتها أو حاملاتها كما سبق ان عبرنا ، أو بين شجرة التكنولوجيا وثمراتها ، فينظر الى الثمرة على انها الشجرة • وتلك نظرة خطيرة حيث ان الثمرة مهما غلا ثمنها يمكن شراؤها ، ولكن الخطورة انها لا تتجدد ولا تتكاثر ، ومن يستمرىء شراء الثمرة دون ان يغرس الشجرة سيظل ابد الدهر مستوردا ، اما الشجرة التى تعطى الثمار — التكنولوجيا التى تقدم العدد والآلات — فلا بد ان تنبت وتنمو فى أرض صالحة وبيئة مواتية ، وبرعاية مستمرة • فاذا تم لها ذلك امكن لمن غرسها أن يحصل على تيار متجدد من ثمارها وأكلها التى تؤتيها •

والبيئة الصالحة والتربة المناسبة هى التنمية الاستقلالية التى تعتمد على قاعدة علمية محلية ، مهما كانت متواضعة ، فانها باستمرار التنمية ، كفيلة بأن تقدم للشجرة التكنولوجية كل عناصر النمو والازدهار ، وتملأ ساحة المجتمع بثمارها عددا وآلات تكنولوجية متقدمة ، وغير ذلك من حاملات أو مجسدات التكنولوجيا الصلبة والناعمة •

ان اختزال مفهوم التكنولوجيا ليتمثل فى العدد والآلات التكنولوجية المتقدمة عملية خطيرة تقلب الاوضاع وتقضى على كافة الجهود الرامية لان ينعم العالم العربى بخيرات التكنولوجيا الحديثة • ولقد كان لعملية الاختزال هذه وسيطرة المفهوم المترتب عليها آثار خطيرة ، تمثلت فى طرق ادخال التكنولوجيا الى العالم العربى ، كما ترتب عليها وضع العالم العربى الراهن فى الميدان التكنولوجى ، وذلك ما سنراه فى المطلبين التاليين :

المطلب الثانى

طريقة العالم العربى فى الحصول على التكنولوجيا

الفرع الاول — مدخل العالم العربى الى التكنولوجيا :

يدخل العالم العربى ميدان بناء التكنولوجيا انطلاقا من مفهومه السابق عنها ، والذى يشترك فيه الرأى العام مع القائمين على تنفيذ السياسة

التكنولوجية — ان كانت هنـــاك سياسة • وفى ظل هذا الجو لا يسمع لمن ينادون بأن الطريق الصحيح لبنـــاء التكنولوجيـــا يمر بغير هـــذا المسار •

ولقـــد علمنا ان المفهوم الذى يشكل منطلق العالم العربى فى هـــذا المضمار يتمثـــل فى الخلط بين التكنولوجيا ومنجزاتهـــا ، ومن ثم يرى ان الحصول على العدد والآلات يمثل الحصول على التكنولوجيا • ومن هـــذا المدخل يتحـــدد لنـــا الطريق الذى يسلكه العـــالم العربى فى الحصول على التكنولوجيا • والذى سنناقشـــه فى الفرع التالى :

الفرع الثانى — شراء العدد والآلات للحصول على التكنولوجيا :

تلك هى طريقة العالم العربى فى ادخال التكنولوجيا والمؤمنون بهذا الطريق يقيمون الادلة على صحته من التجربة اليابانية وتجربة الولايات المتحدة الامريكية، يقولون ان التكنولوجيا الامريكية اعتمدت بشكل واضح جدا على المهاجرين القادمين من كل صوب والنـــاقلين للعـــدد والآلات الصـــناعية الســـائدة فى بلادهم(١) • ومع ذلك فان تاريخ اليابان الاقتصادى هو المثـــال التقليدى العظيم لدولة نمت وارتقت واصبحت فى عداد الدول الصناعية الكبرى لاسباب كثيرة لعل اهمهـــا وابعدهـــا اثرا هو نجاحهـــا المذهل فى نقل ثمرات التكنولوجيا الســـائدة فى الغرب ، هذه هى الحقيقة الاقتصادية التى لا تقبل الشـــك • ان صاحب المصنع اليابانى وخاصة فى أواخر القرن التاسع عشر — كان دائم السفر والترحال الى الدول الصناعية الغربية مستوردا لبلاده أحدث العـــدد والآلات الانتاجية المستخدمة(٢) •

ولا نعتقـــد ان بهـــذا الطريق نمت اليـــابان والولايات المتحـــدة طريق « نقل ثمـــرات التكنولوجيا » السائدة فى الغرب بالنسبة لليـــابان ، ونقل العدد والآلات مع المهاجرين بالنسبة للولايات المتحدة ، ولو فعلنا ذلك لكانتا اليوم تنقـــلان ثمرات التكنولوجيـــا والعـــدد •

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٧٣

(٢) المرجع السابق ، ص ١٧٤

ولكن الذى حدث بالفعـل هو انهم نقلوا الابتكار والتجـديد كفكرة علمية لا كمنتج تكنولوجى وقاموا بتنفيذه فى الداخل ، والنقل العلمى لا تثريب عليـه ، فالعلم لا وطن له كما يقولون ، كما أن استيراد بعض العدد والآلات بصفـة مؤقتة (دون ان يكون لذلك علاقة ببناء التكنولوجيا والتى تجرى بطريقة أخرى ، طريقة استنبات الشجرة داخل الارض الصالحة ذات البيئـة المناسبة كما قلنا) هو أيضا لا تثريب عليـه ، وانما التثريب كل التثريب هو فى الظن بأن استيراد العـدد والآلات يمثل ادنى اسهام فى بنـاء صرح التكنولوجيا • ولو كان الامر كذلك لكان استيراد محطة ارضية للاتصال بقمر صناعى مدخلا البلد المستورد عصر الفضـاء • وبنـاء محطة نووية لتوليد الكهرباء مدخلا البلد المستورد عصر الذرة، لكن الذى يحدث ان هـذه او تلك لن تزيد فى افضل الظروف على تدريب بعض الافراد على معدات تم تصنيعها بالكامل فى الخارج ، ولا بد فى تشغيلها وصيانتها لو تلف فيها مسمارمن الاعتماد على الخبرة الاجنبية ، ويمكن ان تتوقف حتى يتم استيراده ، وهى بعد ما تكاد تبـدأ العمـل حتى يكتشف من دفعوا فيهـا باهظ الثمن ، انها اصبحت متخلفـة تكنولوجيا • وهذا ما ينقلنـا الى الفرع الثـانى حيث نناقش الدوامة التى اوقعت هـذه البـلاد نفسها فيها ، والتى لا مخرج منهـا فى ظل سياسة شراء ثمرات التكنولوجيـا •

الفرع الثالث ــ شراء ثمرات التكنولوجيا والطريق الذى لا ينتهى :

ترتب على خلط البـلاد العربية بين التكنولوجيا وثمراتهـا واعتمادهـا على شراء هـذه الثمرات ظنا منها بأنهـا تدخل التكنولوجيا ، أن وضعت أقدامها على طريق تظن ان له نهـاية ، وهو ليس كذلك •

تعتقد هـذه البلاد انها ستعيش عصر التكنولوجيا مع اهله ، وانها ستكدس العـديد من المصانع والآلات من احـدث الطـرز ، فتكون قد لحقت بالدول التكنولوجية ، وذلك خيال تعيشه هـذه البـلاد • ان شراء ثمرات التكنولوجيا لا يدفع الا الى شراء المزيد منها ، ولن يقدم القـائم به خطوة واحدة على

طريق بنـــاء التكنولوجيـــا ، لا لشيء الا لان طريق بنائهـــا ليس هو هـــذا الطريق ، ومن ثم فقطع الف ميل عليه لا يعنى قطع شبر على الطريق الصحيح .

ان سرعة التطور التكنولوجي القـــائم فى الغرب بالذات قد رفعت معـــدلات « التقادم الفنى » بصورة تجعل البلاد النامية مهمـــا حصلت على أحـــدث صيحة فى تكنولوجيـــا الانتـــاج ، فهى ليست فى مصاف البلدان المتقدمة . ففى خـــلال فترة التعاقد والتركيب وبدء الانتـــاج يكون فى الغالب قد تقـــادم فنيـــا .

ان التكنولوجيـــا بين يدى الدول المتقدمة تشبه حزمة العشب بيـــد راكب الجواد ، يعلقها برمحه الممدود امام الجواد ، والجواد يجرى ليلحق بهـــا وما هو بفـــاعل ، هـــكذا الدول النامية تستخدمهـــا الدول المتقـــدمة سوقا للثمرات التكنولوجيـــة لديهـــا ، وتوهمهـــا انهـــا ستبنى التكنولوجيـــا ان هى استمرت تشترى وتشترى أحدث المصانع وأجد المنتجات ، فان ادرك الجواد حزمة العشب فى تمثيلنـــا هذا ، ادركت الدول النامية التكنولوجيا واقامتها على اراضيها .

وهـــكذا نستطيع ان ندرك ان طريقة العـــالم العربى فى الحصول على التكنولوجيا لن تصل بهـــا الى شيء فى هـــذا الميدان ، لانهـــا وضعت اقدامهـــا على طريق غير الذى تقصـــده ، أى غير طريق التكنولوجيا ، اذ الذى تسير فيـــه الآن هو طريق التبعية التكنولوجية والتخلف التكنولوجى الدائم ، واستنزاف مواردهـــا دون طائل ، وهـــذا هو ما سيبينه لنـــا المطلب التالى :

المطلب الثـــالث

الموقف التكنولوجى للعـــالم العـــربى

انطلاقا من مفهوم العالم العربى للتكنولوجيا بصورته السابقة ، وما ترتب على هـــذا المفهوم من سلوكه طريق شراء ثمرات التكنولوجيا الذى لا ينتهى ، ولا يبنى تكنولجيـــا قائمـــة بنفسهـــا ، كان الموقف الذى يشاهد عليـــه العالم

العربى اليوم ، والذى يتمثل فى استنزاف موارده ثمنـا لمعدات تكنولوجيا باهظة الثمن ، لا يلبث البلى المعنوى ان يصيبها قبـل ان يتم تركيبهـا ، بل ربمـا يشتريها العـالم العربى من جيل انتهى عصره ، وهم يحسبونهـا حديثـة وما هى بالحديثة ، وانعكس هـذا الموقف فى عدة نتـائج سيتناولها هـذا المطلب فى فروعـه التاليـة :

الفرع الاول ــ التخلف التكنولوجى المستمر :

يعنى ركض العالم العربى وراء منتجات التكنولوجيـا الاجنبية وثمراتهـا انه سيكون بالنسبة لهـا فى نفس المكان الذى هو به اليوم ، كلمـا اشـترى مستوى تكنولوجيـا فى مجال من المجالات انتجت التكنولوجيا الاجنبيـة فوقه مستويات ، فهو اذا كان اليوم مقيسا بهـا متخلفـا ، فبعد فترة سيكون اكثر تخلفـا حيث ان سرعة التطور التكنولوجى فى الغرب اكبر من ان يلاحقهـا من يشترى منجزاتهـا ، حيث تسير هى على جبهـة عريضة ممتـدة ، بينمـا من يشترى يختـار قطاعات معينة يسابق نفسه فيهـا ، وعندما ينقلهـا اليـه تعيش منعزلة عن الاقتصـاد القومى المتخلف فلا تنشر فيه موجات التقـدم الذى يتمثل فيهـا ، وتستمر هى شيئا نشازا داخل احـد القطاعات ، بينمـا التقـدم فى الغرب كما قلنـا يسير على جبهة عريضة بعرض الاقتصاد القومى كله ، يأخذ بعضهـا بحجز بعض ، وينشر بعضها التقدم فى البعض الاخـر ، وهـكذا يقضى على نفسه بالتخلف المستمر •

الفرع الثانى ــ القضـاء على التكنولوجيـا الوطنيـة :

أما السبب الثانى الذى يقضى بالتخلف التكنولوجى المستمر على المجتمع النامى الذى يعمد الى شراء منجزات التكنولوجيـا حسبانا منه بأنهـا هى التكنولوجيـــا ، فانـه ينبـع من مصـــدر آخـــر ، يتمثـــل فى أن هـذا المجتمع وقـد آمن بأن التكنولوجيـا هى العـــدد والآلات التى يقـذف بهـا الجهـاز الانتـاجى المتقـدم فى العـالم الخـارجى ، فانه

ينظر الى التكنولوجيا الوطنية نظرة ازدراء ، ولا يرى فيهـا استحقاقـا لان توصف بأنهـا تكنولوجيا ، فلقـد تركب فكره على أن التكنولوجيا هى العدد والآلات التى تحـدث المعجزات ، فكيف تكون ادوات الانتـاج البسيطة هذه تكنولوجيـا ؟ وهـذا يحـدث امرين :

١ ــ القضـاء على تكنولوجيا بالقطع هى صالحة الى حد ما وهى ملائمة الى حـد كبير . أما كونهـا صالحة الى حد ما فلأن التكنولوجيا لا تبطل فجـأة وانمـا ينقضى وقت طويل تقل فيه صلاحيتهـا شيئا فشيئا ، واما كونهـا ملائمة الى حـد كبير فهـذا ما لا شك فيه ، والا لمـا عاشت فى المجتمع ولمـا وجـدت من الاصل . فالقضـاء عليها اذا قضاء على تكنولوجيـا ملائمة ، واذا لم تكن صالحة فليس العلاج هو القضـاء عليهـا ، ولكن العـلاج يكون بتطويرهـا .

٢ ــ الامر الثانى ان احلال منجزات التكنولوجيـا الغربية محل التكنولوجيا الوطنيـة ، فيه عمليـة تخريب للمراكز التى هى الامل فى بنـاء التكنولوجيا الوطنيـة عندما تستقيم الامور فى هـذا العالم ، فيعود الى جادة الصواب ويدرك الطريق الصحيح الذى يمكن عن طريقه بناء تكنولوجيـا مستقلة ، فعندها لن نجـد الحاضنات التكنولوجية التى خربناها فى وضع الاستعداد للتربيـة والتفـريخ .

وهـكذا يقضى العالم العربى على التكنولوجيا الوطنية ، فيقضى بذلك على المراكز التى يمكن ان تكون المنطلق لبنـاء تكنولوجيا حديثة مستقلة ، تنبع من ظروفه وتلائم احتياجاته ، وهو بالقضـاء عليها لا يبنى التكنولوجيا الحديثـة التى يوهم نفسه بأنه يسـابق الغرب فيهـا ليلحق به .

الفرع الثالث ــ استنزاف طاقاته بواسطة الدول المتقـدمة :

يكتمل الموقف التكنولوجى للعـالم العربى عنـدما يصبح الحصول على التكنولوجيا أهم البنود التى يغرق فيها المجتمع العربى الجـانب الاكبر من نفقـات التنمية الاقتصادية ، وبذلك تحتل المعدات والآلات التكنولوجية مكان

السلعة الاكثر رواجـا فى العالم النامى ، والذى اتخذت منه الدول المتقـدمة والشركات الاحتكارية سوقا تتنافس فيهـا •

وأخطر ما فى الامر « ان منتجات التكنولوجيا ليست سلعا يتميز بعضهـا عن بعض وتتجانس وحدات كل نوع منهـا بحيث تكون لهـا سوق مثل سوق المواد الاولية ، بل ان بعضهـا ليس له وجود مادى ملموس منفصل عن الاشخاص الذين يحملونه ، وهو ما يطلق عليـه المعرفة الفنيـة ، وبعضها مندمج فى معدات يتعـذر تحديد تكلفة انتاجه منفصلة عن تكلفـة انتـاج العدة ذاتهـا ، وكل صناعة حديثة تقتضى انواعا متعددة فى آن واحـد براءات اختراع ، علامات تجارية ، معرفة فنية ، معدات ، خبرة تنظيمية وادارية ••• الخ • وقـد جرت الشركات الكبرى على اسلوب بيع الصفقة التكنولوجية ، وأكمل صورة لهـا بناء مصنع بكامله على طريقة « تسليم المفتاح » • هـذا كله يشكل سوقا احتكاريا مركز البائع فيـه بالغ القوة(١) • ولا يعرف البلد المتخلف هنـا شيئا عن مقارنة التكاليف فليس هنـاك مصنع قريب الشبه تقـدمه شركة اخرى ، بل كل شركة لهـا تكنولوجيتها ولها أسلوبها الخاص • وتمثل المبالغ التى تدفعها الدول النامية ثمنـا للتكنولوجيـا نسبة غير بسيطة من ناتجهـا الاجمالى(٢) •

ناهيك عما لو تمثلت المعدات التكنولوجية المستوردة فى معدات عسـكرية واسلحة ، فعندها حدث عن الاستغلال واستنزاف طاقات البلد المتخلف ولا حرج، حيث عامل الاسرار العسكرية وعامل الامداد بقطع الغيـار والذخائر يلعب اثره الفعـال • بعـد ان تكون البـلد قد اغرقت معظم اموالهـا فى شراء معـدات عسكرية لا ينتجهـا الا معسكر من المعسكرين • ولعل هـذا العامل يستنزف من طاقات العـالم العربى والعالم النامى عامة اضعاف ما يستنزفه الجرى وراء معـدات الصناعة التى تحمل المستوى التكنولوجى المتقـدم •

---

(١) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، استراتيجية التنوية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٥٣٣

(٢) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، مرجع سابق ، ص ٩٩

وكلهـــا يجمعهـــا أمر واحد هو الجرى وراء الجديد من المعدات ، يجمعها ضـــياع الطريق الصحيح من اقدام الدول النامية ، الطريق الذى يتمثل فى السعى الحقيقى من اجل بنـــاء تكنولوجيا وطنية متقدمة تستطيع ان تتفـــاعل مع التنمية الاقتصادية ويحـــدث من كل منهمـــا للاخر ما يسمى بالتغذية المرتدة •

غير ان هذا رهن بمنهج له القدرة على اعادة الاتزان الى تفكير العالم العربى فى سعيه نحو بنـــاء التكنولوجيا الصالحة من ناحية والملائمة من ناحية أخرى ، والمحققة لدخول عصر التكنولوجيا من بابه الصحيح من ناحية ثالثة • فهـــل تملك المنـــاهج المستوردة ان تكون هـــذا المنهج ؟ •• ان ذلك ما سنراه فى المبحث التـــــالى :

نتـــائج المبحـــث

عقـــدنا هـــذا المبحث للتعرف على الوضع الذى عليه العالم العربى من الناحية التكنولوجية حتى يكون ذلك منطلقا لنـــا لدراسة ما يمكن ان تقـــدمه المناهج المستوردة بهذا الخصوص ومقارنته بما يمكن ان يقدمه المنهج الاسلامى• ولقـــد خرجنا من ذلك النقـــاش بمـــا يلى :

١ — ان الرأى الشائع فى العالم العربى والذى يسير عليه التطبيق يعتـــبر ان التكنولوجيا هى العدد والآلات المتقـــدمة التى ترد من الغرب أو الشرق المتقـــدم • وانهـــم يخلطون بهـــذا الفهـــم بين التكنولوجيا ومنجزات التكنولوجيـــا •

٢ — انهم بالتالى يشترون تلك العـــدد والآلات ويحسبون انفسهم يدخلون التكنولوجيا الى الوطن العربى •

٣ — ان هـــذا الطريق لنقل التكنولوجيـــا طريق ليست لها نهاية ويترتب عليـــه ما يلى :

(أ) بقــاء العالم العربى فى وضعه التكنولوجى المتخلف يلهث وراء كل جــديد من ثمرات التكنولوجيا •

(ب) القضاء على التكنولوجيا الوطنية ، وعدم اتاحــة الفرصة لبنـــاء تكنولوجيــا حديثــة •

(جـ) يستنزف بند الحصول على المعدات التكنولوجية العسكرية والمدنية الجانب الاكبر من موارد العالم العربى ، وهى لا تلبث بعد حصوله عليهــا ان يصيبهــا البلى المعنوى أو التقــادم الفنى •

٤ ــ لا بد من أن يغير العالم العربىتفكيره ، ويعيد حساباته ويسلك الطريقالذى يمكن ان يصل به الى بنــاء تكنولوجيا خاصة به ، يشارك بهــا العــالم جهوده التكنولوجية وذلك رهن بمنهج يحقق له ذلك •

———

المبحث الثانى

المناهج المستوردة وبناء التكنولوجيا فى العالم العربى

تمهيد :

وضحت لنا صورة الوضع التكنولوجى القائمة فى العالم العربى من ثنايا المبحث السابق ، وتلخصت هذه الصورة فى ان العالم العربى يسلك طريقا يبدأ وينتهى بشراء منجزات التكنولوجيا ومن ثم فهو طريق بلا نهاية ، ولا يؤدى الى امتلاك ناصية التكنولوجيا ومشاركة اهلها فيها ، وانما يبقى على تخلفه ويقضى على امكانية تطوير تكنولوجيته المحلية ، ويستنزف خيراته ثمنا لمعدات ومنتجات تكنولوجية باهظة الاثمان •

فما هو الطريق الصحيح اذا ؟ ان هذا الطريق هو الذى سلكته الدول المتقدمة اليوم ، انه غرس الشجرة التكنولوجية كما قلنا — فى بيئة صالحة وتربة ملائمة ، ورعايتها حتى تستوى على سوقها • وذلك من خلال تنمية اقتصادية مستقلة •

ذلك هو الطريق الذى سلكته الدول التكنولوجية من قبل ، وهو الطريق المفضى الى بنائها اليوم وفى المستقبل ، وعلى العالم العربى ان يسلكه كى تكون لديه التكنولوجيا ذات العطاء المستمر •

وهذا المبحث سيحاول ان يبين مدى ما يمكن ان تقوم به المناهج المستوردة من دور فى هذا البناء ، وهل هو دور دافع الى الامام ام دور معوق ؟ وسيكون ذلك من خلال المطالب الثلاثة التى يتكون منها هذا المبحث وهى :

المطلب الاول : كيفية بناء التكنولوجيا فى العالم العربى •

المطلب الثانى : المناهج المستوردة والبيئة التكنولوجية •

المطلب الثالث : جوهر المناهج المستوردة والتعارض مع البناء التكنولوجى •

المطلب الاول

كيفية بناء التكنولوجيا فى العالم العربى

كى تبنى الدول العربية صرح التكنولوجيا على ارضها فان لذلك طريقا واحدا يتمثل فى الاعتماد على النفس ، والقيام بذلك الجهد المنظم الرامى الى تطبيق نتائج البحث العلمى على أساليب الانتاج لتطويرها الى ما هو الافضل من وجهة نظر المجتمع ، وذلك — كما قلنا — هو مضمون التكنولوجيا ، وبعبارة أخرى ان صرح التكنولوجيا ببلد من البلاد يجب أن يبنى على ارضها شيئا فشيئا حتى يكتمل ، فالتقدم لا يستورد من الخارج وانما ينبغى أن يأتى من الداخل فى كافة احداثه الضرورية الهامة(١) •

ولكى يتم تطبيق نتائج البحث العلمى على أساليب الانتاج لتطويرها ، فلا بد ان تكون هناك حاجة داعية لذلك ، ومشكلات تتطلب استخدام نتائج البحث العلمى لتخليص المجتمع منها ، بمعنى ان عملية بناء التكنولوجيا لا تكون فى فراغ ، وانما تكون من خلال القيام بالتنمية الاقتصادية ، فالتنمية الاقتصادية هى التى تعطى الفرصة للبحث العلمى الوطنى كى يمارس مهمته فى حل مشكلاتها وتطبيق الابتكارات التى يتوصل اليها ، ولذلك يجب ان تكون تنمية مستقلة ، والا فلو كانت تابعة فانها ستستورد من بين ما تستورد حلول المشاكل التى تواجهها • ومن ثم فان البناء التكنولوجى المطلوب يتم عن طريق :

١ — القيام بالتنمية الاقتصادية •

٢ — الاعتماد على النفس فيها بحيث تأتى تنمية مستقلة ، يقدم البحث العلمى الوطنى الحلول لها على ضوء البيئة وظروف المجتمع •

٣ — الاستفادة من التقدم العلمى العالمى فى دعم جهود التنمية وبناء التكنولوجيا • وسنتناول ذلك فى الفروع الثلاثة الاتية :

---

(١) بوكانان ، اليس ، وسائل التنمية الاقتصادية مرجع سابق ج ٢ ، ص ٣٣٧

الفــرع الاول ــ القيــام بالتنميــة الاقتصادية :

لقد قلنافى المبحث الســابق ان التكنولوجيا « بمثابة شــجرة تطرح ثمارها فى صــورة منجزات التكنولوجيا من عدد والآت ٠٠ وغيرها ، وان هذه الشجرة لا بد من غرسهــا فى تربة مناسبة وبيئــة صالحة وموالاتها بالرعاية ، وتلك التربة وهذه البيئــة هى عملية التنمية الاقتصادية ٠

فاذا اردنا ان نقيم صرح التكنولوجيا فعلينا ان نقوم بالتنمية الاقتصادية ، ومن خــلال نجاح جهود التنميــة الاقتصــادية ، يتوالى نجــاح جهود بنــاء صرح التكنولوجيــا على أرض الواقع ٠ وبدون القيــام بالتنمية الاقتصــادية فهناك استحالة عملية فى ان تكون على أرض المجتمع تكنولوجيا ، فالتكنولوجيــا ليست ــ كما قلنا ــ عددا والآت حتى يكون لها وجــود مســتقل ، لكنهــا هي الجهد المنظم الرامى نحو استخدام نتائج البحث العلمى فى تطوير أساليب الاداء فى العمليات الانتاجية بمعناهــا الواســع ٠ وهــذا لا يمكن ان يكون له وجود مستقل عن جهود التنمية ، فالقيام بالتنمية الاقتصادية اذا هو الميدان الذى تبنى فيه التكنولوجيا المطلوب تشييدها ٠

ولكى يتيح القيام بالتنمية فرصــة بناء صرح التكنولوجيا ، فيجب ان تكون تنمية قائمة على استراتيجية تحقق هذا الهدف ، بمعنى ان تكون التنمية تهدف الى بناء المجتمع المستقل ٠ وهــذا ينقلنا الى الفرع الثانى الخاص بضرورة الاعتماد على النفس فى حل مشكلات التنمية حتى يمكن وضع الاساس التكنولوجى ٠

الفرع الثانى ــ الاعتماد على النفس فى القيام بالتنمية الاقتصادية :

ذلك هو الشرط الجوهرى لبناء التكنولوجيــا ، فليس يكفى مجــرد القيام على النفس تتاح الفرصــة لبناء التكنولوجيا ، ورغم ان الاعتمــاد على النفس شرط جوهرى لنجاح التنمية فى حد ذاتهــا ، الا ان ذلك ناقشــناه فى موضعه ، ويهمنا هنا منه ضرورته فى بناء التكنولوجيا فضلا عن ضرورته فى نجاح جهــود التنمية من الاســاس ٠ فلو قامت التنمية على أســاس اللجوء الى الخارج ليحل

للمجتمع المشكلات التى تواجهه تنظيمية كانت أم فنية ، فان ذلك يكون تفريغـا للتنمية من مضـمونها التكنولوجى ، أى من دورهـا الفعـال فى بنـاء الصرح التكنولوجى الذى يستحيل ان يبنى الامن خـلال القيـام بالتنمية الاقتصـادية المسـتقلة •

معنى ذلك ان يكون بخطة التنمية الشاملة ، خطة للبحث العلمى تواكبهـا وتسير معها ، بحيث يطلب من الخطة الاخيرة ان توجد الحلول للمشكلات التى تواجـه الخطة الاولى • ومن خلال صراع البحث العلمى الوطنى مع مشـكلات التنمية الاقتصادية التى تواجه المسيرة ، يسـتطيع ان يوجـد الحلول ، وان يبتكر ما يتغلب به على هذه المشـكلات ، وستكون هذه الحلول نابعة من الواقع ، متسقة مع ظروف المجتمع وانماط سلوكه ، ومن ثم ستوجد لدينا « تكنولوجيا ملائمة » وهـذا هو المطلب ، فليست كل تكنولوجيا تصلح لكل مجتمع ، بل ان عنصر الملائمة لابد منه ، وليست الملائمة هنا قاصرة على مجال دون مجال بل انها تتسـع لتشـمل الملائمة للظـروف الطبيعيـة والاجتمـاعة والثقافية وانماط السـلوك •

فوظيفة الاعتماد على النفس فى القيام بجهود التنميـة هى — فضـلا عن ضرورتها لنجاح التنمية نفسـها —الطريق المؤدى الى ايجاد وبنـاء تكنولوجيا ملائمة لظروف مجتمعاتنا ،ومن ثم قادرة على ان تجعل العامل الوطنى يعطى للتنمية الاقتصـادية كل طاقاته ، حيث يتعامل مع تكنولوجيـا تلائم انماطـه السـلوكية •

ان توفير المزيد من المعدات الرأسمالية عن طريق استيرادها من الخـارج او مظاهرة الوسـائل الفنية الرفيعة للانتاج ، لن يخلق بيئة يجب ان تظهر فيها الابتكارات او تنتعش فيها الروح التنظيمية ، واذا كان ذلك كذلك فانه لا يمكن استيراد التقدم الاقتصادى من الخارج الا بمعنى محدود جداوضئيل نسبيا ، ذلك انه ينبغى ان يأتى من الداخل فى كافـة اجـزائه الضرورية الهامة[1] •

(١) بوكانان ، اليس ، وسائل التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ، جـ ٢ ، ص ٣٣٧

وهكذا يبين لنا الكاتبان الامريكيان ان التنميــة لا تتم بغير الاعتماد على النفس والجهود الداخلية ، وانها فى نفس الوقت البيئة التى يمكن ان تظهر فيها الابتكارات ومن ثم تبنى من خلالها التكنولوجيا •

ورغم ذلك فان بناء التكنولوجيا الذاتية لن يكون منبت الصلة بالتقدم الذى حققه العالم فهو فى صــورته الجوهرية تراث مشترك ، وسيكون تحت يد العقل الوطنى وهو يبنى تكنولوجيته ذلك التراث العالمى المشــترك • وهــذا ينقلنا الى الفرع الثالث والخاص بالحديث عن روافد التكنولوجيا الملائمة •

الفرع الثالث — روافد البناء التكنولوجى فى العالم العربى :

علمنا ان نقل المعدات لا يمكن ان يبنى لنا التكنولوجيا ولن يحل المشكلات التى تواجه المجتمع ، وان المدخل السليم لذلك هو ممارســة التكنولوجيا بمفهومها الحقيقى ، لا بمفهوم نقل العدد والآلات ، وذلك من خلال القيــام بالتنميــة الاقتصــادية • وبينا ان ذلك لا يعنى بت الصلة بالتقدم العلمى الخارجى ، بل ان هذا التقدم يمثل أحد روافد البناء التكنولوجى الــذى يجب ان نقيمــه على أرضنا ، ان كنا نبغى حياة الاحــرار لا حياة الاتباع فى هــذا العالم ، والى جــانب هذا الرافد توجد روافد اخر ممثلة فى التكنولوجيا الوطنية التى عاشت على هــذه الارض الآف الســنين • ومن ثم فهناك ثلاث قنــوات تمد البنــاء التكنولوجى وهى :

١ — الانتقاء والتطويع من بين الاساليب التكنولوجية القائمــة فى العالم• ذلك انه كما قلنــا لا يتعــارض بناء تكنولوجيتنا مع الاســتفادة من التراث المشترك للبشرية الممثل فى الاساليب التكنولوجية القائمة ، فعلينا بدراسة تلك الاساليب فى المجال الذى نحتاج فيه الى حل مشكلة قائمة ، وعلى ضــوء ظروفنا وامكانياتنا وتنميتنا المستقلة ، ومكان الاسلوب من البناء التكنولوجى الذى نرمى الى اقامته ، نستطيع ان نســتفيد من الاســاليب التكنولوجية القائمة •

وهذا يختلف اختلافا جوهريا عن الوضع القائم الان حيث ناخذ من الاساليب القائمة فى العالم ما يعطى لنا ، واحيانا ما يفرض علينا ، متضمنا صفقة تكنولوجية تشمل التمويل والفن والادارة والتنظيم والمعدات ، وغالبا ما لا يكون الاسلوب التكنولوجى الذى تتضمنه هذه الصفقة افضل الاساليب العالمية او انسبها لنا • فهذا يختلف تماما عما ندعو اليه من البحث بواسطة خبرائنا (لا بواسطة بيوت الخبرة الاجنبية) والمفاضلة بين الاساليب الموجودة ، ثم اختيار الاسلوب الملائم والذى يقبل الاندماج داخل البناء التكنولوجى الذى يوضع له تصور متكامل •

هذا ولا تنتهى المهمة عند هذا الحد ، ذلك ان الاسلوب المنتقى لن يكون برغم مناسبته كامل الملائمة ، وعلينا ان نخضعه لظروفنا حتى تتحقق له تلك الملائمة وهذا ما يعرف باسم تطويع الاسلوب المنتقى لظروفنا وبيئتنا المختلفة عن الظروف والبيئة التى انجبت ذلك الاسلوب •

ولهذا نرى ان بناءنا التكنولوجى الذاتى لا يعنى العزلة التكنولوجية ولكن يعنى الاستفادة بطريقة البشر من قدرات العقل الانسانى ككل ، وهى الطريقة التى تمارسها كل الدول المتقدمة بعكس الاستفادة التى تحدث اليوم فهى استفادة بطريقة القرود ، اى تقليد أعمى ومحاكاة ربما تكون قاتلة •

٢ — اما الرافد الثانى الجوهرى لبناء تكنولوجيتنا الذاتية فانه يتمثل فى التكنولوجيا الوطنية والتى يمكن انقاذ بقاياها من عدوان الاسلوب «القردى» الذى أوشك ان يقضى عليها •

ذلك انه فى موجة عدم الثقة بالنفس والانبهار اللا عقلانى الذى اصاب البلاد النامية شاع بينها ان كل مالديها معوق حتى لقد وصل ذلك الى معتقداتها واديانها التقدمية ، فكيف ينجو من ذلك تراثها التكنولوجى ، ان المستغربين من ابنائها يعتبرون تراثهم أطلالا خربة[1] يجب هدمها وافساح الطريق لمنجزات

(١) د. صلاح نامق ، قضايا التخلف ، مرجع سابق ، ص ١٧٢

التكنولوجيا ، حيث سبق ان بينا ان مراكز التكنولوجيا الوطنية التى ينظر اليها هؤلاء شذرا هى الحاضنات الطبيعية التى يمكن ان تفرخ لنا البناء التكنولوجى الذى نرنو اليه ، ولقد سبق ان قلنا ايضا ان هذه التكنولوجيا لا زالت ملائمة وانها لاتحتاج الى البتر ، وانما تحتاج الى تطوير على ضوء ما توصل اليـه البحث العلمى وما حققه من انجازات ، فضلا عن « ان تطويرها » ليست لـه تكلفة رأسـمالية كبيرة ، ولا يقتضى جهدا ضخما فى تدريب العاملين .

وعملية التطوير هذه يمكن ان تكون اهم ميدان يتم فيه الاستفادة من جهود البحث العلمى الوطنى ، حيث يجب ان تتضـمن خطة البحث العلمى — التى المحنا الى تضـمن خطة التنمية لها — العكوف على اساليب هذه التكنولوجيـا وتقييمها وتطويرها داخل مجالات تطبيقها الحالية مستفيدين فى نفس الوقت وفى عملية التطوير هذه من عملية الانتقاء والتطويع السابق ، ومن ثم يمكن خلـق تكنولوجيا وطنية متقـدمة بأقل تطعيم بمعطيات البحث العلمى على المسـتوى المحلى والمسـتوى العالمى ، وعندها ستجدنا وبأقل تكاليف نمتلك اسـاسـا تكنولوجيا قادرا على العطاء والاسـهام فى بناء بقية الصرح التكنولوجى الذى نرمى الى ايجاده .

٣ — اما القناة الثالثة فهى القناة النشطة الفاعلة والتى تعمل عن طريق القناتين السـابقتين . الا وهى البحث العلمى الوطنى ، ذلك الذى يجب تحميله مهمة ايجاد الحلول لكل مشكلات التنمية الاقتصادية ، وهو يسلك اليها مجال تطوير التكنولوجيا التقليدية ، او الانتقاء والتطويع لاساليب عالمية ، او الابتكار المطلق غير المسبوق لا وطنيا ولا عالمـيا .

والعقل العربى لا يقل كفاءة ان لم يتفوق على غيره ، بل ان العديد مـن العقول التى تقود التقـدم التكنولوجى فى العـالم المتقـدم تنتمى الى العالم الثالث ونحن من قمم هذا العالم فى هـذا الميدان .

فاذا اتيح لهذا العقل مجال البحث العلمى ووجدت جهوده طريقهـا الى التطبيق ، فانه قادر أن يبنى لنا تكنولوجيـة خاصـة بنا تتطور داخل بلادنا ذاتيا ، وتسير فى اتجاه مستقل عن العالم المتقدم ذى الظروف والمشـكلات والبيئات المختلفة عنا .

وهكذا تتضح امامنا صورة البناء التكنولوجى الذى تلزمنا اقامتـه ، والطريق الوحـيد الموصـل اليه وهو طريق تحقيق التنمية الاقتصادية المستقلة عن طريق الاعتماد على النفس .

فما هو موقف المناهج المستوردة من ذلك ؟ وهل يتفق تطبيقهـا مع الامل المرجو تحقيقه ؟ ان ذلك ما سنتعرف عليه من المطلبين التاليين :

المطلب الثانى

المناهج المسـتوردة والبيئة التكنولوجية

الفرع الاول — البيئة التى تنمو بها التكنولوجيا :

علمنا من المطلب السابق ان البناء التكنولوجى المطلوب لا يتحقق عن طريق استيراد العدد والآلات من الخارج مهما توفرت بمقادير كبيرة ، اذ ان ذلك على حد تعبير بوكانان واليس « لن يخلق بيئة يجب ان تظهر فيها الابتكارات »(١) وان تلك البيئة المطلوبة لظهـور « الابتكارات » وبالتالى لبنـاء التكنولوجيا ، لا تتحقق الا من خلال عملية التنميـة الاقتصادية الناجحة ، اذا ان التنميـة الاقتصـادية الناجحة ، هى التى تخلق التكنولوجيا وتتيح الفرصة لبناء صرحها ، فهل تستطيع المناهج المستوردة ، التى عاشت بيننا السنين المنقضية ان تخلق لنا تلك البيئة اللازم توافرها لبناء التكنولوجيا ؟ وبعبارة اخرى ما مدى قدرة المناهج المستوردة على تحقيق التنميـة الاقتصادية التى سـتخلق ان تحققت الصرح التكنولوجى ؟ . ان ذلك ما سنعرفه من الفرعين التاليين :

---

(١) بوناكان ، اليس ، وسائل التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ، جـ ٢ ص ٢٣٧

الفرع الثانى — جوهر نجاح التنمية :

لقد اصبح متاحا لنا بعد المشوار الذى قطعناه خلال فصول هذا البحث ان نقول اننا وضعنا ايدينا على حقيقة اصبحت واضـــحة لكل ذى عينين ، وهى ان التنميـــة الناجحـــة تتطلب منهجـــا يملك ان يوفـــر شروطا معينـــة يمكن تلخيصها فى :

١ — ان يكون هذا المنهج ملائما للبيئة نابعا منها ومن ظروفها •

٢ — ان يكون قادرا على حشـــد طاقات الجماهير التى تنمى بواسطته ، وتوجيهها لصـــالح التنمية « حيث ان التنمية لم تعد خططا حكومية وادارات بيروقراطية وانما مشاركة جماهيرية واسعة »(١) فاذا كان المنهج يعجـــز عن تحقيق هـــذا الحشـــد فقـــد أول وأهـــم شروط النجـــاح • ولقـــد اتضح لنا(٢) ان المناهج المستوردة كلها تفقد الشرط الاول ما فى ذلك شـــك ، فهى نابعة من البيئة الاوربية ســـواء فى ذلك المنهج الرأسمالى أم المنهج الاشـــتراكى ، وبفقدها هذا الشرط وحملها طابع اوربا من مادية مفرطة وانانية قاتلة ، وما تمثله من تصورات عن الكون والحياة والانســـان تخالف بل تصـــادم التصـــورات الاســـلامية عن ذلك ، فانها تفقد الشرط الثانى لا محالة •

وبذلك فان المناهج المستوردة لا تملك ان تحقق لنا تنمية اقتصادية • فما هو اثر ذلك على البناء التكنولوجى ؟ ان ذلك موضوع الفرع التالى :

الفرع الثالث — قدرة المناهج المستوردة على الاسهام فى البناء التكنولوجى :

اذا كنا قد علمنا ان البناء التكنولوجى المأمول اقامته لا يمكن ان يتم الا من خلال عملية التنميه الاقتصـــادية ، وتبين لنا من الفـــرع الســـابق ان المناهج المستوردة تعجز عن تحقيق هذه التنمية فانها تكون عاجزة عن الاســـهام فى

---

(١) د• محمد شوقى الفنجرى « ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية » مرجع سابق ، ص ٧٥

(٢) انظر المبحث الثانى من الفصل الاول من الباب الاول من البحث •

تحقيق التقـدم التكنولوجى المرجو ، بل انها ستكون عقبة فى طريقه طالما ان وجودها يعنى — كما هو الواقع — فشل جهود التنميـة الاقتصـادية عقدا وراء عقـد .

وبهذا يتضـح لنا ان المناهج المسـتوردة تعجز ان تقدم لنا اسـهاما تكنولوجيا بعجزها عـن اقامة البيئـة اللازمة لنمو شـجرة التكنولوجيـا ، الا وهى التنمية الاقتصادية .

المطلب الثالث

جوهر المناهج المستوردة واستراتيجياتها والبناء التكنولوجى

الفرع الاول — استراتيجيات المناهج المستوردة :

تدور الاستراتيجيات التى تتبناها المناهج المستوردة فى العالم اجمـع ، وبخاصـة فى ميدان التصنيع الذى اعتبرته البلاد النامية مظهر التقدم والتنمية، بين استراتيجيتين اساسيتين همـا :

١ — استراتيجية الاحلال محل الواردات .

٢ — استراتيجية التصدير للعالم الخارجى(١) .

ولا نناقش فى هذا الموطن سـلامة او عدم سلامة هذه الاستراتيجيات ، وانما الذى يعنينا منها اثرها على البناء التكنولوجى ،وهل تؤدى الى اقامةصرحه أم تؤدى الى التبعية للعالم الخارجى والقضاء على التكنولوجيا الوطنية ؟

والذى لا جدال فيه ان استراتيجية التصدير للعالم الخارجى تتطلب انتاج السـلع التى يمكن ان تسوق فى هذه المجتمعات المتقدمة ، ومن ثم فلا بد ان تكون على نفس المستوى الموجود بها ، وهذا يتطلب استخدام نفس الاسـلوب

---

(١) د. محمود عبد الفضيل ، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية ، عدد ١٦ من « عالم المعرفة » الكويت ، ١٩٧٩ ، ص ٣٤

التكنولوجى المتبع فى الخارج، اى يتطلب استيراد منجزات التكنولوجيا الجاهزة للقيام بالعملية الانتاجية •

اما سياسة الاحلال محل الواردات فانه كان من الممكن ان تبنى تكنولوجيا ذاتيـة لو أحسـن تطبيقها ، لكنها فى العالم النامى اجمع ، قد تبنت اسـاليب انتاج كثيفة رأس المـال وتكنولوجيا متقدمة ، بمـا لا يتفـق مع الوفـرة النسـبية لموارد الدول الآخذه فى النمو[١] ومن ثم قامت على اسـاس مـن استيراد منجزات « التكنولوجيا » وترتب على ذلك زيادة الاعتماد تكنولوجيـا على الخارج ، والقضاء على التكنولوجيا الوطنية وهو اخطر ما فى الامر ، كذلك فان هذه السياسة لم تتجاوز انتاج السلع الاستهلاكية ،وكان المفروض ان تتعدى هذه المرحلة بانتقال مجال الاحلال محل الواردات الى ميدان الصناعة الثقيلة ، عندها كان يمكنها ان تساهم فى البناء التكنولوجى ، لكنها لم تفعل ووقفت عنـد المرحلة الاولى من مراحل الاحلال محل الواردات ، حتى انها فى مصر — بعد اربعين سنة من تطبيق هذه السياسة لا زالت القيمة المضـافة من الصـناعات الثقيلة لا تتجاوز ٦٪ من القيمة المضـافة الصناعية[٢] وهكذا يتضـح لنا ان الاستراتيجيات التى قامت فى ظل هذه المناهج لم تزد على ان أكدت التبعيـة التكنولوجية للخارج دون ان تساهم باى قدر فى تدعيم بنائها بالـداخل ، بل انها كما قلنا قضت على التكنولوجيا الوطنية واعتبرتهـا اطلالا يجب التخلص منهـا •

الفرع الثانى — جوهر المناهج المستوردة وتعارضه مع بناء التكنولوجيا محليا :

بصرف النظر عن المواقف السابقة التى توصـلنا اليها ، والتى تتلخص فى ان المناهج المستوردة تعجز عن تحقيق التنمية الاقتصـادية ، فتكون بذلك

(١) د. مصطفى السعيد ، التنمية الصـناعية فى ج.م.ع ، من ابحـاث مؤتمر الاقتصاديين المصريين الثانى ، مرجع سابق ، ص ٢١٤

(٢) د. عمرو محيى الدين ، تقييم استراتيجية التصنيع فى مصر — من ابحاث المؤتمر الثانى للاقتصاديين المصريين — مرجع سابق ص ١٩٧

لشـــد عجزا عن اقامة صرح التكنولوجيا ، وبصرف النظر عن ان الاستراتيجيات المتبناة فى ظل هذه المناهج تؤدى الى الاعتماد على الخارج تكنولوجيا ، بصرف النظر عن كل هــذا فان المناهج المســتوردة بتركيبهــا العضــوى ، وكونهــا ايديولوجيات لمجتمعات أخر تتصــارع فيما بينها على حســاب العالم الثالث ، فان ذلك يجعلها تحمل تناقضا موضوعيا مع هدف اقامة صرح تكنولوجى مستقل بأى منطقة فى العالم الثالث •

فلقــد علمنا أن كل ايديولوجية انما تخدم بوعى او بدون وعى مصــالح مخرجيها أو من ينشرونها ، كما يقول كارل مانهايم أحد اقطاب علم الاجتماع المعرفى الامريكيين(١) • وعلينا ان نبحث مصلحة مخرجى هذه المناهج • ولماذا يهم الغرب ان نكون رأسماليين ، ويهم الشرق ان نكون اشتراكيين ؟ وهل تتفق هــذه المصــلحة مع اقامــة بنــاء تكنولوجى مستقل فى العالم العربى •

ان مخرجى هذه المناهج هم قادة التكنولوجيا فى عالم اليوم ، وهم الذين يستنزفون موارد هــذه الشعوب ثمنا لمــا درج هــذا العالم المنكــوب على اعتبــاره « التكنولوجيا » ، أى ثمنا للعدد والالات وبقية منجزات التكنولوجيا فى الميدانين العســكرى والمــدنى ، وهم الذين يفرضون على هذا العالم ان ينقل اســاليب تكنولوجية لا تتفق وظروفه ، ومتطلبات تقدمه ، لكنهــا هى التى تحقق لهم أعلا الارباح ، فلتفرض على العالم النامى بشتى الوسائل ، تحكما فى التمويل ، او تمالؤا من بيوت الخبرة الاجنبية التى تكل اليها الدول النامية مهمة الاختيار احيانا ، فان لم يكن هذا ولا ذاك فعن طريق الرشوة تقدم لمــن بيدهم اتخاذ القرار فى العالم الثالث ، حتى لقد وصــل الامر الى حــد رشوة ملوك ورؤســاء لا فى آســيا وافريقيــا وأمريكــا اللاتينية فحســب بل وفى أوروبا نفسها •

وبهذا يتبين لنا ان هناك تناقضا موضوعيا بين هذه المناهج وبين تحقيــق الاستقلال التكنولوجى للعالم الثالث ، ويتبين ايضا ان فشل هذه المناهج فى

---

(١) د. سعد الدين ابراهيم ، نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية فى العالم الثالث ، مرجع سابق ص ٦٢.

بناء صرح تكنولوجى لا يصح ان يكون موضع استغراب فهو طبيعة الامور ومنطقها ، ولا غرابة فى ان تعيش هذه المناهج تلك السنين الطويلة بين جنبات العالم الثالث فاذا هو بعدها اشد تبعية للعالم المتقدم فى ميـدان التكنولوجيا وغيره من الميادين .

نتائج البحث

توصلنا من هـذا المبحث الى ما يلى :

١ — لابد للعالم العـربى من بناء تكنولوجيا مسـتقلة يشـارك بهـا العالم عصر التكنولوجيا .

٢ — تحقيق ذلك لا يتم الا من خلال عملية التنمية الاقتصـادية فهى التى تخـلق التكنـولوجيـا وليسـت التكنولوجيا هى التى تحقق التنمية الاقتصـادية .

٣ — بناء التكنولوجيا المستقلة لا يعنى الانعـزال عن التقـدم العلمى العالمى ، بل ان الاستفادة منه هى احدى القنوات التى تبنى مـن خلالها التكنولوجيا الخاصـة بنا .

٤ — المناهج المستوردة لا تستطيع ان تبنى الصرح التكنولوجى المرتقب، لانها تعجز عن ايجاد البيئة التى تنمو فيها التكنولوجيا ، وهى التنمية الاقتصـادية المسـتقلة .

٥ — يوجد بالاضافة الى ما سبق تعارض موضوعى بين المناهج المستوردة التى وجـدت لتخدم بوعى أو بغير وعى مصـالح مخـرجيها من رأسماليين واشتراكيين ، وبين البناء التكنولوجى فى العالم الثالث أجمع . اذ ان ذلك يتعارض والمكاسـب الخرافية التى تحققهـا البلاد المخرجة لهذه المناهج من تصـدير منجزات التكنولوجيا الى العالم الثالث اجمع .

فما هـو موقف المنهج الاسـلامى من هذا الموضوع ؟ ان ذلك موضوع المبحث التالى .

المبحث الثالث

المنهج الاسـلامى وبناء التكنولوجيـا فى العالم العربى

تمهيـــد :

علمنا من المبحث الاول فى هذا الفصل ان العالم العربى يعانى مشـكلة فى ميدان التكنولوجيا • وفى المبحث الثانى منه رأينا ان المناهج المسـتوردة ليس لديها ما تقدمه للعالم العربى فى هذا الميدان ، فهى عاجـزة عن تحقيـق التنميـة الاقتصـادية التى من غيرهـا لن يتم بنـاء تكنولوجى • وهى تتبنى استراتيجيات فى الانماء يترتب عليها استيراد منجزات التكنولوجيا وليس بناؤها، كما وضح لنا ان هناك تعارضا موضـوعيا بين بناء التكنولوجيا وهـذه المناهج المسـتوردة ، وان مطالبتها ببناء التكنولوجيا فيه عـدم مراعاة لجوهـرها ، باعتبارها ايديولوجيات المجتمعات التى تصدر منتجات التكنولوجيا ، وهى لـن تخون نفسـها •

وفى هذا المبحث سنقف باذن الله تعالى على موقف المنهـج الاسـلامى من نفس القضـية ، قضـية بناء التكنولوجيا فى العالم العربى ولنرى (ومن نفس الزوايا السـابقة) هل يوفر المنهـج الاسـلامى البيئة اللازمـة لنمو التكنولوجيا وهى التنمية الاقتصادية الناجحة ؟ وهـل الاسـتراتيجيات التى يتبناها المنهج الاسلامى تؤدى الى استيراد منجزات التكنولوجيا ام الى بنـاء التكنولوجيا ؟ واخيرا أثمة تعارض او تنافر بين ايديولوجية الاسـلام وبنـاء التكنولوجيا فى العالم العربى ؟

وهذه التساؤلات سـنجد الاجابة عليها فى مطالب هـذا المبحث وهى :

المطلب الاول : المنهج الاسلامى والبيئة التكنولوجية •

المطلب الثانى : استراتجية المنهج الاسـلامى وبناء التكنولوجيا •

المطلب الثالث : مدى التعارض بين المنهج الاسلامى وبنـاء التكنولوجيا فى العـالم العربى •

المطلب الاول

المنهج الاسـلامى والبيئة التكنولوجية

الفرع الاول — عملية التنمية هى بيئة التكنولوجيا :

ان البيئة التى تنمو التكنولوجيا خلالها وتتصاعد معهـا ، هى عمليـة التنمية الاقتصادية التى يقوم بها مجتمع من المجتمعات ، فبناء التكنولوجيـا يقتضى مشـكلات تواجه المجتمع ليقوم البحث العلمى بايجـاد الحلول لها ، وخلال عملية البحث عن هذه الحلول المطلوبة للمشكلات التى تواجه المجتمع فى سيره ، تبنى التنمية الاقتصادية وتتدعم بمنجزات التكنولوجيا ، ونخرج من العملية ببناء تكنولوجى منسق .

وبهذا نضـع الاسـاس الذى نريد ان ننطلق منـه للوقوف على مدى قدرة المنهج الاسـلامى على بناء التكنولوجيا بالعالم العربى ، فلو كانت لديه امكانية قيادة هذه المجتمعات والانطلاق بها فى مدارج التنمية الاقتصـادية ،

فانه بذلك يوفر لها البيئـة التى يمكن اسـتغلالها فى استنبات شـجرة التكنولوجيا ، وان عجز عن ذلك فانه يكون بالتالى قد عجز عن ان يسـاهم فى ارسـاء صرح البناء التكنولوجى الـذى اصـبح أمرا ضروريا لبقاء العالم العربى فى حلبة المشـاركة فى الحياة العالمية ،وذلك ما سـنعرفه من الفرعين التاليين .

الفرع الثانى — المنهج الاسـلامى وشروط المنهج الناجح :

قلنا ان مقومات المنهج الناجح الذى يملك القدرة على تحقيق التنمية فى مجتمع ما هى :

١ — توافقه مع البيئة التى تنمى بواسطته .

٢ — ان يملك المنهج المراد تطبيقـه القـدرة على تحريك الامة كلـها لمواجهة معركة التخلف .

٣ — ان يملك المرونة التى تكفل له الاستجـابة للظروف المتغيرة(١) ٠

واذا ما عرضنا المنهج الاسـلامى فى التنمية الاقتصادية على هذه الشروط وجدناه يسـتوفيها جميعا ، والا فاى منهج يتوافق مع البيئة فى المجتمعـات الاسلامية اذا لم يكن المنهج الاسلامى ؟ وأى منهج يستجيب المسلمون لتوجيهاته اذا لم يستجيبوا لتوجيهات المنهج الاسـلامى ؟ وكيف لا يكون مرنا مستجيبا للظروف المتغيرة ، المنهج الذى جاء ليحكم الحياة مدى الحياة ؟ فوضع المبادىء والاسس العريضـة التى تكفل سـعادة المجتمع ، ان هى روعيت ، ثم ترك الحرية للفكر البشرى ليضع ما يحقق المصلحة لكل مجتمع فى كل عصر ، داخل المبادىء الـعامة ٠

انظر الى رجل غربى فقه هذا المنهج فقال : ان النظام العقائدى المعروف بالاسلام قد كيف نفسه بصورة متلاحقة لسلسلة من التبدلات الاقتصـادية منذ ظهوره قبل ١٣٠٠ سنة ، ولذا فان نجاحه لم يكن ثمرة توافقه مع مجموعة معينة من الاوضـاع الاقتصادية ، بل نتيجة توافقه مع النفس البشرية(٢) ، فالاسـلام نتيجـة لتوافقه مع النفس البشرية يستطيع ان يكون صالحا لكل زمان ومكان كما هو واقع المنهج الاسـلامى فعلا ٠

وهكذا تتوفر بالمنهج الاسلامى للتنمية الاقتصادية كل الشروط الواجب توافرها فى المنهج الصـالح لقيادة وتحقيق التنميـة الاقتصـادية فى المجتمع الاسـلامى ٠

واذا كان المنهج الاسـلامى قادرا على تحقيق التنميـة الاقتصـادية فى العالم العربى ، كأحد المجتمعـات الاسـلامية — فما هو أثر ذلك على بنـاء التكنولوجيـا ٠

---

(١) انظر تفصيلا لكل ذلك فى المبحث الثانى من الفصل الاول من البـاب الاول ٠

(٢) Watt, W. M. Social Integration In Islam. Op. Cit P. 142.

الفرع الثالث — المنهج الاسلامى وفرصة بناء التكنولوجيا :

وبناء على ما سبق فان المنهج الاســلامى عندما تتوفر به الشروط المطلوبة لتحقيق التنمية الاقتصادية تكون له الصــلاحية ولديه القدرة على احداث تنمية اقتصــادية ناجحة ، ولمــا كانت التنمية الاقتصادية هى العملية التى تبنى من خلالها وبالتفاعل معها التكنولوجيا ، فان هذا المنهج يختلف عن المناهج المستوردة فى اتاحة الفرصــة للتكنولوجيا بان تبنى وتتدعم ، طالما ان التنمية الاقتصادية ترسخ جذورها ، وتنتقل من نجاح الى نجاح .

وهكذا نتبين ان المنهج الاســلامى من هذه الزاوية — زاوية توفير البيئة التى يمكن للتكنــولوجيا ان تنمو فيها — لا يشكل عقبــة فى طــريق البنــاء التكنولوجى ، كما هو الحال فى المناهج المستوردة التى تبينا ذلك منها فى المبحث الســابق .

ولكن هل يكتفى الاســلام بان يعطى البناء التكنولوجى فرصــة التشييد من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية على اطلاقها ، ام ان له حيال بنائها مسلكا محددا ، وان استراتيجيته للتنمية توفر الطريقة المثلى لاقامــة بناء تكنولوجى على أسس ســليمة ؟

ان ذلك ما سنتعرف عليه من المطلب التالى :

المطلب الثانى

استراتيجية الانتاج فى المنهج الاســلامى وبناء التكنولوجيــا

تمهيــــد :

داخل المنهج الاســلامى للتنمية الاقتصادية يتبنى هذا المنهج استراتيجية خاصــة تحكم مجال الانتاج ، وتجيب على الاســئلة التقليدية فى هذا الميدان، والتى تشــكل الاجابة عليها « فلسفة الانتاج فى كل مجتمع » هذه الاســئلة كما سبق ان بينا[1] هى ، لماذا ننتج ؟ ولمن ننتج ؟ وماذا ننتج ؟ وكيف ننتج ؟

(١) انظر المبحث الثانى من الفصل الثالث من الباب الثانى من هذا البحث .

وقلنا ان استراتيجية الاســلام فى هــذا الميدان يمثلها « حد الكفاية » وضرورة تحقيقه لكل انســان فى المجتمع ، تلك الاستراتيجية التى تتضمن اجابة الاسلام عن جميع الاســئلة الســابقة ، ومن ثم تمثل فلســفة الفكر الاســلامى الانتاجيــة •

وتطبيق هــذه الاستراتيجية اليوم يعنى تغييرا فى هيكل الانتــاج القائم ، ومن ثم بنــاء التكنولوجيــا من خــلال بنــاء الهيكل الانتاجى الجــديد ، فضــلا عمــا تحققه هــذه الاستراتيجية من اعادة الثقة بالنفس الى الامة فتملك القدرة على الابتكار والخلق وصناعة التكنولوجيا • وسنتعرف على ذلك من فروع هــذا المطلب الثلاثة الاتيــة :

الفرع الاول ــ مضمون استراتيجية « حــد الكفاية » :

ان مضمون هــذه الاستراتيجية لا يقتصر على توفر مستوى المعيشة اللائق لكل انســان فى المجتمع فحسب ، بل انهــا تخلق فى المجتمع تيارات عــديدة كفيــلة بصهر الامة وايقاظهــا من غفوتها واقامتهــا ــ كما سبق أن بينا ــ على جادة الطريق والتى تتمثل فى :

١ ــ تحقيق الاستقلال فى جميع المجالات •

٢ ــ الاعتمــاد على النفس •

٣ ــ اقامة هيكل انتاجى جــديد يتفق وفلسفة الانتاج الاسلامية •

الفرع الثانى ــ انعكاس مضمون استراتيجية « حــد الكفاية » على بنــاء التكنولوجيــا :

ان كل العناصر السابقة التى تتضمنها استراتيجية حد الكفــاية ذات آثار مبــاشرة على بنــاء التكنولوجيا الذاتية •

فأولا :

تحقيق الاستقلال فى جميع المجالات يتطلب ان يتحقق لنا الاستقلال التكنولوجى ، فهو من أهم المجالات التى تمارس فيها السيطرة من مجتمع على آخر ، بل ان السيطرة التكنولوجية هى اليوم وسيلة لغيرها من انواع السيطرة فمن يسيطر تكنولوجيا يستطيع ان يتحكم فى اقتصاديات المجتمع المسيطر عليه ، واذا سيطر عليه اقتصاديا تمكن من السيطرة عليه سياسيا بمنتهى السهولة .

وهكذا لا نرى فى العالم استقلالا حقيقيا لدولة تابعة تكنولوجيا ، ونرى أيضا ان الكفاح الذى مارسته الدول النامية لتحقيق الاستقلال السياسى قد افرغ من مضمونه بواسطة السيطرة التكنولوجية والاقتصادية التى تمارسها الدول التى تخلت عن الاستعمار السياسى للشعوب النامية . فلقد كان مضمون هذا الكفاح تحقيق التقدم الاقتصادى واتخاذ القرار بعيدا عن سيطرة الدولة المستعمرة ، وها نحن ننظر فلا نرى تقدما اقتصاديا قد تحقق ، ولا حرية اتخاذ القرار قد كفلت لهذه الدول .

فاذا كانت استراتيجية « حد الكفاية » كما بينا من قبل ، تقوم على أساس من تحقيق الاستقلال فى جميع المجالات فانها تجعل فى مقدمة هذه المجالات ، المجال التكنولوجى .

وثانيا :

فان الايمان بمبدأ الاعتماد على النفس انطلاقا من القيام « بفرض الكفاية » فى كل مجال ، بحيث لا يخلو المجتمع من قائم له باحتياجاته من بين ابنائه ، انما يفرض على الامة المسلمة ان تبنى تكنولوجيتها عن طريق تصديها — بطاقات ابنائها — لحل مشكلاتها بنفسها ، وابتكار الحلول التكنولوجية لها . وبتحقيق التنمية الاقتصادية فى ظل الاعتماد على النفس كمضمون لاستراتيجية « حد الكفاية » ، تشيد الامة صرح تكنولوجيتها ، عندما

تقوم بنفســها بتطبيق نتــائج البحث العلمى على اساليب ادائهــا ، لحــل المشكلات التى تواجه جهودهــا الانمائية • ومن ثم تبنى التكنولوجيا فى ظل استراتيجية « حــد الكفاية » •

وهى ثالثــا :

تتضمن اقامة هيكل انتاجى جــديد[1] ينتج لنــا السلع والخدمات التى تدخل فى نطاق « حد الكفاية » لجميع المواطنين • وهى بالقطع ستختلف عن السلع المنتجة اليوم فى ظل الاستراتيجيات المنبعثة من المنــاهج المستوردة • ويتطلب ذلك ان يكون لدينــا هيكل انتاجى ذو مواصفات خاصة ، من حيث حجم المنشآت وتوزيعها ونوعيتهــا وطرق الانتاج فيها ونوع منتجاتها والمواد التى تستخدمهــا •••• الخ •

وتلك هى الفرصة الذهبية لبنــاء تكنولوجيا مستقلة ، تحل مشــكلات ربما لا توجــد فى المجتمعات الاخرى ، وجهودنا هنــا ستجد نفسها أمام التكنولوجيا الوطنيــة التى اهدرت فى ظل المنــاهج المستوردة ، فتعمل على تطويرهــا والابقــاء على ما يخــدم المجتمع منهــا بكفاءة وتضيف اليهــا فى ظل الملاءمة التى تتمتع بهــا التكنولوجيــا الوطنيــة •

وهــكذا نرى ان مضمون استراتيجية « حد الكفاية » ، يحتوى على شرط ضمنى ونتيجة منطقية همــا بناء التكنولوجيــا الذاتية « كشرط وكنتيجة » •

الفرع الثالث ـــ البنــاء التكنولوجى واجب الاقــامة فى ظل الاســتراتيجية الاسلامية :

وبنــاء على ما سبق فانه يمكننا ان نقول : ان البناء التكنولوجى جــزء لا يتجزء من جوهر استراتيجية « حد الكفاية » الاسلامية ، فاذا كنــا قــد

---

(1) انظر المطلب الثانى من المبحث الثالث من الفصل الثالث من الباب الثانى من هــذا البحث •

عرفنا(١)ان هذه الاستراتيجية واجبة الاتباع فى ظل الايمان بالمنهج الاسلامى، فاننا نستطيع ان نقول بالتالى ان اقامة صرح التكنولوجيا امر واجب ومفروض فى ظل المنهج الاسلامى ، حيث لا تتم التنمية الا بهما ، باستراتيجية « حد الكفاية » ، والبناء التكنولوجى المتضمن فيهما • فتطبيق المنهج الاسلامى ، يحقق ــ انعكاسا لاستراتيجيته الانتاجية ــ بناء تكنولوجيا ذاتية مستقلة ومتطورة ، يشارك بها العالم المتقدم ويبادله المنافع وحلول المشكلات •

المطلب الثالث

مدى تعارض المنهج الاسلامى مع بناء التكنولوجيا فى العالم العربى

فى الوقت الذى بينا فيه أن هناك تعارضا موضوعيا بين المناهج المستوردة وبناء التكنولوجيا الذاتية للعالم العربى ، حرصا منها على خدمة اهداف مخرجيها ، يهمنا أن نعرف هل يقوم مثل هذا التعارض بين المنهج الاسلامى وبناء التكنولوجيا فى العالم العربى ؟

وذلك هو ما جعلناه موضوعا لهذا المطلب الاخير من هذا المبحث ، ليعرضه لنا من خلال فروعه الثلاثة الاتية :

الفرع الاول : الايديولوجية التى يخدمها المنهج الاسلامى •

الفرع الثانى : المستفيدون من التكنولوجيا الذاتية للعالم العربى •

الفرع الثالث : مدى التوافق بين المنهج الاسلامى وبناء التكنولوجيا فى العالم العربى •

الفرع الاول ــ الايديولوجية التى يخدمها المنهج الاسلامى :

طبقا للقاعدة العامة فان أى ايديولوجية انما تخدم اتجاها معينا • فما هو هذا الاتجاه الذى تخدمه الايديولوجية الاسلامية ؟

(١) انظر مقدمة الفصل الثالث من الباب الثانى من هذا البحث •

ان الايديولوجية الاسلامية ايديولوجية انسانية ، تخـدم المجتمع الذى يعتنقهـا فهى لا تنبع من بيئة فى الاساس ، ولا من مصدر ارضى ٠ وانمـا تنبع من عقيدة الهيـة وشريعة سماوية ، فاذا اعتنقهـا مجتمع ، اصطبغت بيئته بصبغة معينةوتشكلت اهدافه بشكل خاص هو الذى يميز المجتمعـات الاسلامية٠

ولقـد مر بنـا قول Watt ان نجاح النظام الاسلامى وتوافقه الدائم مع كل الظروف انمـا يرجع الى توافقه مع النفس الانسانية ، وليس الى توافقه مع مجموعة معينـة من الاوضاع الاقتصادية(١) ٠

فالايديولوجية الاسلامية اذا تخدم اتجاها معينـا هو صالح المجتمع الذى يعتنق هـذه الايديولوجية ٠ ومن ثم فتطبيق المنهج الاسلامى فى أى مجتمع من المجتمعات انمـا يحمل الى جانب مصالح هـذا المجتمع تحيزا نحو مصالح وأهداف المجتمعات الاسلامية الاخرى ٠

وهو فى ذلك ليس بدعا من بين المناهج ، فتطبيق المنهج الاشتراكى فى أى مجتمع يؤدى الى خدمة مصالح الاشتراكية والنظام الامبريالى الاشتراكى اجمع، وتطبيق المنهج الرأسمالى انما يحمل فى طياته مصالح الرأسمالية الدولية كذلك ٠

ومن هذا المنطلق لاحظنـا التعارض الموضوعى بين المناهج الرأسماليـة والاشتراكية ، وبين بناء تكنولوجيـا ذاتية فى العالم العربى ٠ حيث ان ذلك ضد مصالح الدول المصدرة للتكنولوجيـا ، وهى التى تقود الدعوة للمنهج الرأسمالى أو المنهج الاشتراكى ٠

فالمنهج الاسلامى يخـدم مصالح العالم الاسلامى اذا هو طبق فى أى مجتمع من المجتمعات التى تعتنق الاسلام دينا وتؤمن به شريعـة ٠

الفرع الثانى — المستفيدون من بناء التكنولوجيـا الذاتية للعالم العربى :

من الذى سيجنى المكاسب من وراء اقامة صرح تكنولوجى مستقل ومتطور فى العالم العـربى ؟

---

(١) Watt, W. M. Social Integration In Islam. Op. Cit P. 142.

انه الشعب العربى وقوى التنمية الاقتصادية فى العالم العربى ، تلك القوى التى بينـا أنهـا لا تتدعم بغير تقـدم تكنولوجى مستقل ، يرافق خطواتهـا ويصعد معهـا •

ان بنـاء التكنولوجيا المستقلة بالعالم العربى سيجنى فوائده هـذا العالم نهضة اقتصادية ، نموا ذاتيـا غير خاضع لعوامل الضغط الاجنبى ، وفرة فى رؤوس الاموال التى يتبدد جانب كبير منها على شراء منجزات التكنولوجيـا الاجنبية،سيجنيها هـذا المجتمع قوة عسكرية تمثل الدرع الصلب الذى يحمى حقوقه ويدافع عن حدوده ، فلو كان للمجتمع العربى اليوم تكنولوجيته العسكرية المستقلة لمـا كانت حاله هى ما نشاهده الان من خضوع للغرب تارة وللشرق أخرى ، او توزعا لبـلاده بين الشرق والغرب ، للحصول ، على السـلاح المتقدم ليدافعوا به عن أنفسهم ، حتى لقد سمعنا من يطالب باستمرار توزع العرب بين روسيا والغرب لكى يحصل كل فريق على نوع السلاح المتوفر لدى المعسكر الذى يخضع له • فمصلحة العالم العربى فى بناء تكنولوجيا مستقلة لا تحتاج الى تدليل عليهـا ، ويكفى ان يتحقق له الاستقلال فى ميدان التكنولوجيا فيتحقق له الاستقلال فى بقية المجالات بطريقة تبعية •

الفرع الثالث — مدى التوافق بين المنهج الاسلامى وبناء التكنولوجيا فى العالم العـربى :

هل هنـاك تعارض بين اتجاه المنهج الاسلامى فى التنمية الى خدمة مصالح الشعوب الاسلامية اجمع ، وبين بنـاء التكنولوجيا الذاتية للعالم العربى ؟

الحقيقة ان المجتمع العربى ليس الا قلب العالم الاسلامى ، ومقيـاس الازدهـار والتدهور فيه ، فاذا عز العرب عز الاسـلام ، واذا ذل العرب ذل الاسلام •

ومن ثم فكل قوة للعالم العربى هى قوة للعالم الاسلامى ، والبناء التكنولوجى اذا تشيد صرحه بالعالم العربى ، انعكست خبراته على العالم الاسلامى اجمع • ومن ثم فان البناء التكنولوجى فى العالم العربى يخدم الاهداف التى يسعى الى تحقيقها المنهج الاسلامى على مستوى العالم الاسلامى ككل • أى أن هناك توافقا بين المنهج الاسلامى والايديولوجية التى يخدمها ، وبين بناء التكنولوجيا فى العالم العربى •

وهكذا ننتهى الى أن المنهج الاسلامى ، هو المنهج الوحيد القادر على حل المعضلة التكنولوجية التى تؤرق العالم العربى ، عندما يمتلك القدرة على تحقيق التنمية ، فيوجد البيئة التى يمكن ان تنمو التكنولوجيا داخلها ، وعندما يبنى تنمية على اساس من استراتيجية « حد الكفاية » التى تجعل الاستقلال فى جميع المجالات لحمتها وسداها ، وعندما تتوافق أهداف بناء التكنولوجيا فى هذا العالم ، مع اهداف المنهج الاسلامى ، حيث يهدف الامران الى خير المجتمع الاسلامى الكبير •

نتائج البحث

عقدنا هذا المبحث لمعرفة مدى امكانية بناء التكنولوجيا المستقلة فى العالم العربى فى ظل المنهج الاسلامى •

وبهذا الصدد توصلنا الى :

١ — ان المنهج الاسلامى — اذا طبق — يملك القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية • ومن ثم فهو يوجد البيئة التى يمكن ان تنمو فيها التكنولوجيا المستقلة والتى لا يمكن ان تقوم فى غيرها •

٢ — ان المنهج الاسلامى يتبنى فى مجال الانتاج استراتيجية « حد الكفاية » وتلك الاستراتيجية تتضمن تحقيق الاستقلال فى جميع الميادين ، ومن

بينهـا الميـدان التكنولوجى • وهى تتطلب اقامة هيكل انتاجى جـديد بمواصفات خاصة يمكن من خـلال اقامته بناء صرح التكنولوجيـا •

٣ ــ ان المنهج الاسلامى لا يعانى من تعارض ايديولوجيته ومصالح العـالم العربى ، كمـا هو واقع المنهج الرأسمالى والاشتراكى اللذين يقومان ــ سواء بوعى أو بغير وعى ــ بخدمة مصـالح البلد الام ، الغـرب الرأسمالى والشرق الاشتراكى • بل يوجد توافق مطلق بين أمانى المنهج ، ونتـائج التقـدم التكنولوجى العربى •

٤ ــ لهـذا يعطينا هـذا المبحث صلاحية المنهج الاسلامى وقدرته على بناء تكنولوجيا عربية متطورة • تحقق للعالم العربى المشاركة ودخول عصر التنكولوجيا دخـولا حقيقيا وليس بالتلقى من الخارج والتبعية له •

نتـائج الفصـل

عقـدنا هـذا الفصل لمقارنة المناهج المستوردة بالمنهج الاسلامى من حيث مدى قدرة اى منهـا على تحقيق التقدم التكنولوجى المستقل والمتطور للعالم العـربى •

١ ــ تعرضنا فى المبحث الاول منه للواقع التكنولوجى الذى يعيشه العـالم العربى ، حتى يكون لنا منطلقا لمقارنة المناهج المستوردة بالمنهج الاسلامى فى المبحثين الثانى والثالث ، وقد رأينا هـذا الواقع يتمثل فى :

(أ) يشيع فى هـذا العالم مفهوم عن التكنولوجيا يجعلها مساوية للعدد والالات التى ترد من الغرب أو من الشرق ، فيخلط هـذا المفهوم بين منجـزات التكنولوجيا والتكنولوجيا نفسهـا ، ويؤدى الى ان العالم العربى يستورد تلك المنجزات حاسـبا نفسـه يقوم بادخال التكنولوجيا الى اقتصادياته •

(ب) اثبتنا ان هــذا الطريق ليس له نهاية ولن يؤدى الى ان يملك العالم العربى ناصية التكنولوجيا وانمــا مآله هو :

١ — بقاؤه متخلفــا يلهث وراء كل جديد من منجزات التكنولوجيا .

٢ — القضــاء على التكنولوجيــا الوطنية .

٣ — استنزاف موارده ثمنــا لتلك المنجزات باهظة الاثمــان .

(جـ) على العالم العربى أن يعيد تقييم موقفه وان يسلك الى التكنولوجيا الطريق الذى يمكنه من تحقيق هدفه وهو امتلاك ناصية التكنولوجيا، ولا يكون ذلك بغير منهج انمائى يملك ان يحقق التنمية اولا فتتحقق معها التكنولوجيا الذاتية .

٣ — وفى المبحث الثانى تناولنا موقف المناهج المستوردة من هــدف بنــــاء تكنولوجيا متقدمة بالعالم العربى وتوصل ذلك المبحث الى :

(أ) المناهج المستوردة ثبت عجزهــا عن تحقيق التنمية الاقتصادية ، ولمــا كانت التنمية هى البيئة التى لا تتحقق التكنولوجيا المستقلة بدونهــا ، فان هــذه المناهج لن تستطيع ان تبنى هذه التكنولوجيا .

(ب) الاستراتيجيات التى تتبناها المنــاهج المستوردة فى عالمنــا مثــل استراتيجية التصدير او استراتيجية الاحلال محل الواردات تؤدى الى استيراد منجزات التكنولوجيا ، ولا تعطى فرصة بناء التكنولوجيا داخليــا .

(جـ) يوجــد تعارض بين روح هــذه المناهج وبناء تكنولوجيا مستقلة بالعالم العربى ، حيث أن ذلك يتعارض مع مصالح الدول المتقدمة ، والتى تصــدر أمران لا ينبغى ان يتعارضــا ، تصــدر منجزات التكنولوجيا ، وتصدر المنــاهج من رأسمالية الى اشتراكية ، ولا تملك هــذه المناهج الا ان تكون خادمة لمصالح مخرجها سواء بوعى أو بدون وعى .

(د) النتيجة النهائية لهـذا المبحث كانت عدم صلاحية المناهج المستوردة وعدم قدرتهـا على ان تحقق هـدف العـالم العربى فى بنـــاء تكنولوجيـا مستقلة •

٣ ــ وفى المبحث الثالث عرضنا موقف المنهج الاسلامى من نفس الزوايا التى نظرنا منهـا الى المناهج المستوردة ، اى الى قدرته على تحقيق التنمية، والى موقف استراتيجياته المتبناة منها ، والى مدى تعارضه أو توافقــه مع مصلحة العالم العربى وتوصل المبحث الثالث الى :

(أ) المنهج الاسلامى يملك تحقيق التنمية الاقتصادية ، وبالتالى فانه يملك بنـاء التكنولوجيا من خلالهـا •

(ب) استراتيجية الانتاج فى المنهج الاسلامى تجعل البناء التكنولوجى المستقل جزءا منها ، ومن ثم فهى حافزة الى اقامة البناء التكنولوجى المستقـل •

(جـ) هنـاك توافق مطلق بين الايديولوجية الاسلامية ومصالحهـا ، وبين اقامة تكنولوجيـا عربية مستقلة ومتطورة •

٤ ــ من ثنايا هـذه النتـائج لهـذا الفصل نصل الى النتيجة الاساسـية والتى تتمثـل فى : لاوجه للمقارنة بين المنهج الاسـلامى الذى يملك كل الصلاحيات المـادية والنفسية القـادرة على اقامة صرح تكنولوجى بالعـالم العربى ، وبين المناهج المستوردة التى كلمـا طالت اقامتها بيننا كلمـا تدعمت تبعيتنـا التكنولوجية للعالم المتقـدم •

الخاتمـــة

نتـــائج وتوصـــيات

لقـــد بحثنـــا — خلال هذه الدراسة — منهج تحقيق التنمية الاقتصادية فى العالم الاسلامى ، بحثنـــاه من واقع المناهج المطبقة وحالة العجز التى هى عليهـــا ، ومن حيث المنهج الذى يمكنه ان يحقق التقـــدم لهـــذا العـــالم ، ويأخذ بيـــده ليحله دار النمـــاء والرفاهية .

لقـــد اتسعت دراستنا لتشمل الواقع القائم ولتستشرف الامل المرجو فى غـــد أفضل ، لنتبين ما عليـــه هذه البـــلاد من مشكلات وما ينبغى لهـــا من حلول .

وهـــكذا نرى أن نتائج هـــذه الدراسة تتمثل فى التعرف على وضع قائم من ناحيـــة ، كمـــا تتمثل فى اكتشاف ما ينبغى ان يقوم من ناحيةثانية كماان الوصول الى الاوضاع التى ينبغى ان تقوم يتطلب اتخاذ اجراءات يتقـــدم البحث بعدة توصيات بشأنهـــا .

وهـــكذا نرى أن هذه الخاتمـــة تشمل نقاطا ثلاثة هى :

(أ) نتـــائج دراستنا للوضع القـــائم .

(ب) نتـــائج دراستنا لاكتشاف ما ينبغى ان يقـــوم .

(جـ) التوصيات المقدمة لتحقيق ما تم اكتشافه .

وسنتناول هـــذه النقـــاط الثلاث فيما يلى بترتيبها السابق .

أولا — نتـــائج دراستنا للوضع القـــائم :

أوضحت دراستنا التشريحية لواقع العالم الاسلامى فى ميـــدان المناهج الانمائية انه يتمثل فيمـــا يلى :

١ — يتنازع هـــذا العالم منهجان انمائيان يسيطران فى الفكر والعمـــل همـــا المنهج الرأسمالى والمنهج الاشـــتراكى . فبعض البـــلاد تطبق المنهج

الرأسمالى — فى سعيهـا نحو تحقيق التقـدم الاقتصادى — بما يمثله من ملكية خاصة وحرية النشاط الفردى والاعتماد على قوى السـوق فى تسيير النشاط الاقتصادى ، وبعضها الاخر يطبق المنهج الاشتراكى بما يعنيـه من ملكية عامة لوسائل الانتاج وتخطيط شامل للاقتصاد القومى ، يحل الخطة محل قوى السوق فى ادارة الاقتصـاد •

٢ — هـذه السيطرة معقودة للمنهجين فى المجال النظرى الاكاديمى كمـا هى معقودة لهمـا فى المجال العملى التنفيذى • وان كان المجال الاول يشهـد بعض الانفراج بواسطة فكر ثالث ، غير ان هـذا الفكر لم يزل بعيدا عن احتـلال موقعه فى المجال الثانى ، فهـذه السيطرة كاملة فى ميدان التطبيق ، وشبه كاملة فى ميـدان الفكر •

٣ — كتبت هـذه السيطرة للمنهجين فى العالم الاسلامى منذ ان خضع هـذا العـالم لسيطرة أوربا صاحبة هـذه المناهج ، فتمكن الاستعمار من أن يفرض على هـذا العالم امامته الفكرية ، وتكرست هـذه السيطرة للعديد من الاسباب أهمهـا اسلوب التربية الخاضع لمناهج اوربا ، الدعم الذى تقدمه الدول صاحبة هـذه المناهج لمن يتبعهـا ، وسعيها الدائب لايجـاد عمـلاء لتسويقهـا لديهم ، هـذا فضلا عن الجهل الذى يكاد يكون تاما — من الذين يمارسون عمليـة التنظير والتنفيذ — بالفكر الاسلامى ، الامر الذى استتبع عداءهم له ، عداء المرء لمـا يجهـله •

٤ — واقع العالم الاسلامى بعد تطبيق هـذه المناهج خلال عقود التنمية المـاضية ، يشهد بما عليه هذه المناهج من فشل او نجاح فى العـالم الاسلامى• فلقـد فشلت فى تحقيق أى تقـدم فى المهمة التى تصدت للقيام بها ، على الرغم من نجاحهـا الذى لا ينكر فى مواطنهـا ، فالرأسمالية نجحت فى تنميـة غرب اوربا وامريكا ، والاشتراكية نجحت فى تنمية روسيا ودول شرق اوربا •

ففى الوقت الذى كانت فيه هذه المناهج فعالة فى المواطن التى انبتتهـا ، لم تكن كذلك فى المواطن التى استوردتها ، لانها لم تستورد معها عوامل نجاحها ، فهذه العوامل لا يمكن ان تستورد ، فهى عوامل لصيقة بالبيئة والانســان ، وبيئــة وانسان العالم الاســلامى ، جــد مختلفة عن بيئة وانسان اوربا •

٥ ــ عــوامل نجــاح منهج ما تتمثل فى :

(أ) توافقه مع البيئة التى تنمى بواسطته •

(ب) قدرته على حشد طاقات الجماهير وتوظيفهـا لصالح التنمية •

(جـ) مرونته امام الظروف المتغيرة • وهــذه العوامل ــ وان توفرت للمناهج المستوردة فى بيئاتهـا ــ فانهـا لا تتوفر لهـا فى البيئة الاسلامية ، فالمنهجان الاشتراكى والرأسمالى بماديتهما المعروفة لا يتوافقــان مع البيئة الاسلامية ذات الصبغة الروحية الخاصة ، وهذا يفقدهما الشرط الثانى ، اى القدرة على حشد طاقات الجماهير وتوظيفهـا لصالح التنمية ، كما يجعل الحديث عن الشرط الثالث ــ المرونة ــ غير ذى معنى •

٦ ــ هناك تعارض جدلى بين استيراد المناهج وتحقيق التنمية الاقتصادية حيث ان مضمون تحقيق التنميــة يعنى اقامة مجتمع مستقل ، بينمـا استيراد المنهج يعنى أسوأ انواع التبعية ــ وهى التبعية الفكرية ــ والتى ستجلب وراءهـا قطعا كل انواع التبعية الاخرى ، فالولاء الفــكرى للرأسماليــة أو الاشتراكية ينتهى بالدولة الى أن تكون جزءا من العالم الرأسمالى ، او ان تنطوى تحت لواء الاممية الشيوعية • وفى الحالتين يفقــد المجتمع استقلاله الاقتصادى ، ولمـا كان بلدا غير قائد فى العالمين الاشتراكى والرأسمالى ، فان التبعية الاقتصادية تجلب معهـا التبعية السياسية ، وهــذا هو واقع العالم الاسلامى المشاهد ، حيث تتوزع بلاده بين الذنبية لروسيا أو الذنبية لامريكا

وحلفائها • ومن ثم فليس هناك أمل أمام واقع العالم الاسلامى فى النجاح فى ميدان التنمية الاقتصادية ، فالطريقان اللذان يسلكهما مسدودان •

٧ — ونتيجة نتائج هـذا الواقع تتلخص فى أن حلول مشاكل التخلف الاجتماعى والاقتصادى لا يمكن ان تصنع بالخارج ، بل يجب ان تجـد نفسها فى واقع المجتمع ذاته • ومن ثم فان الاصالة الفكرية وطرح التبعية نهائيا شرط جوهرى لاطلاق عمليـة التنميـة الاقتصادية من عقالهـا ، وان البحث عن منهج يملك مقومات النجاح لاحداث التنمية فى العالم الاسلامى — وهى التوافق مع البيئة ، والقدرة على حشد وتجنيد الطـاقات ، والمرونة امام المتغيرات — البحث عن هذا المنهج ، مسألة وجود أو عدم للعـالم الاسلامى • ولهـذا السبب كان هـذا البحث الذى لا يكتفى بالتعرف على الواقع القائم ، وانمـا يتطلع الى اكتشاف المنهج القـادر على تحقيق التنمية ، والذى يملك مقومات النجاح فى تحقيقها • وتلك هى المهمة الجوهرية له ، فما كان التعرف على الوضع القائم الا للانطلاق منه الى الوضع المستشرف • ولقـد قام البحث بهـذه المحاولة وخرجنا منهـا بالنتائج المثبتة فى النقطة التالية •

ثانيـا — نتـائج دراستنا لاكتشاف ما ينبغى أن يقـوم :

فى هـذا الجانب الجوهرى من البحث ، والذى تمثل فى محاولة الكشف عن المنهج الانمـائى القادر على تحقيق التنمية الاقتصادية ، تمثلت نتـائج الدراسة فيما يلى :

١ — رغم بعد مجتمعاتنا عن حقيقة الاسلام ، فانه هو الذى يشكل اللحمة والسدى لهذه المجتمعات ، فاذا كان المجتمع هو قبل كل شىء تراثا وحضارة وقيما واخلاقا ، فان هـذا المجتمع ليس له تراث او حضارة الا تراث الاسلام وحضارته ، ولا يعرف قيمـا مستقرة فى وجدان أفراده ، الا قيم الاسـلام واخلاقياته ، ومن ثم فان انسان العالم الاسلامى انما تحركه وتستثير همته

أشواق الاسلام وايحاءاته • فاذا بحثنـا عن منهج يتوافق مع البيئـة الاسلامية ويكون قادرا على استثارة همم الجماهير المسلمة ، وتجنيد طاقاتهـا لصالح التنميـة ، مع تحقيق شرط المرونة امام الظروف المتغيرة ، فلن يكون هـذا المنهج الا المنهج النابع من هذه البيئـة المتوافق معهـا ، وهو المنهج الاسلامى • ومن ثم تحددت مهمتنـا فى الكشف عنه من مصادره التى حددناها فى :

(أ) الكتـاب والسـنة •

(ب) الفكر الاسلامى فى مراجعه الاساسية قديمـا وحديثـا •

(جـ) فهم التطبيق الاسلامى لمبادىء الاسلام •

٢ — بالبحث فى تاريخ الاسلام الفكرى على مدى اربعـة عشر قرنا من الزمان كاملة ، تبين لنـا ان هذا التـاريخ نبع متدفق من الفكر الانمـائى سلك عدة مسارات ، هى مسار الدراسات الفقهية والقرآنيـة ، ومسـار دراسات الحضارة ، ومسار الدراسات الانمائية المتخصصة ، وان هـذا الفكر يضع بين ايدينـا منهجا انمائيـا مستقلا ، بمفاهيمه المحددة ، ووسائله الخاصة وأهدافه المتميزة ، منهجا لا ينبهم ولا يندغم ، بل هو من الوضوح والاستقلال ما يجعل طالبه لا يضل الطريق اليـه •

٣ — يقوم هذا المنهج الانمائى على عمد ثلاثة لا يتم بناؤه الا عليها ، ولايعطى نتائجة بدون واحد منها ، احدهـا يمثل الارضـية التى يقوم عليهـا غـيرهـا ، وتخص الانسـان فى جوهره واخلاقياته وعلاقاته بغيره من بنى الانسان ، (العنصر الانمائى الاول) • وثانيها يمثل تنظيما قانونيا لموارد الثروة فى المجتمع (العنصر الانمائى الثانى) ، وثالثها يمثل علاقة العنصر الاول بالعنصر الثانى ، وكيف يتم التفاعل بينهما بما يحقق التنميـة والعمارة •

(أ) فالعمود الاول من عمد المنهج الانمائى الاسلامى يتمثل فى المرتكزات الاسـاسية التى يرى هـذا المنهج ضرورة توافرهـا حتى يكون

المجتمع مسلما ، هذه المرتكزات يجمعها المنهج الاسلامى الانمائى فى :

١ — ان لا يكون هناك صراع مذهبى فى المجتمع ، بحيث تخلص أرض الاسلام للاسلام ، فتكون كلمة الله تعالى هى العليا ، بحيث يعلن المجتمع أنه لا حكم الا لله ، ولا سيادة لمنهج فى المجتمع غير منهج الله تعالى . فهذا المرتكز يتطلب منا شجب المناهج المستوردة قبل ان نلج باب المنهج الاسلامى ، وهو ما يعرف فى الفكر الاسلامى بالتخلية قبل التحلية ، فلا اشتراكية ولا رأسمالية ولابربرية ولا بعثية ، ولا فرعونية ولا قحطانية ، وانما اسلام فقط غير ملحوق بوصف ولا مسبوق بنعت .

٢ — المرتكز الثانى هو اعادة بناء الانسان — الذى خربته المناهج المستوردة — على قيم الاسلام ، تلك القيم المستكنة فى جوانحه الكامنة فى ضمائره ، لا تتطلب الا اسلوبا للتربية الصالحة يسهر على تجلية هذه القيم واعطائها الفرصة لتكون قيما موجهة وفاعلة فى الحياة ، فهى لصيقة بتحقيق التنمية والعمارة ، من حث على العلم والعمل ، الى الباس العمل ثوب العبادة ، وربط العلم بتحقيق النفع للمجتمع ، وتحقيق القوامة فى الانفاق ، وتشجيع التكوين الرأسمالى والمحافظة عليه ، وادماج المصلحة الخاصة فى المصلحة العامة وربط الفرد بالمجتمع .. الخ .

٣ — اما المرتكز الثالث فهو تحقيق اخوة الاسلام بين المسلمين بحيث يكونون جسدا واحدا ، وبنيانا متينا يشد بعضه بعضا ، فيتحقق بينهم التكافل الاجتماعى ، والتكامل الاقتصادى والوحدة بصورة من الصور . وبهذه المرتكزات الثلاثة يقوم العمود الاول من عمد المنهج الانمائى الاسلامى والخاص بالانسان كعنصر اول فى تحقيق العمارة .

(ب) اما العمود الثانى الذى يقوم عليه المنهج الانمائى الاسلامى فهو تنظيم الاسلام للملكية فى المجتمع . ذلك التنظيم الذى يتمثل فى :

١ — اقرار الشكل المزدوج للملكية ، بحيث تقوم الملكية الخاصة الى جوار الملكية العامة ، مع تحديد مجال كل نوع منهما •

٢ — جعل الملكية الخاصة — من حيث طريقة اكتسابها ، والحجم الذى تكون عليه ، والنطاق الذى تتوزع فيه ، وكيفية انفاق ثمراتها ، جعلها اداة انمائية بحيث ترتبط كل خطوة من الخطوات السابقة بتحقيق تقدم انمائى ، او بذل جهد انمائى • فليس هناك من سبب لنشوء الملكية الخاصة ابتداء الا العمل الذى يبعث الحياة فى مورد ميت ، وحجمها مرهون بقدرة الفرد على العمارة وحفظ حياة المورد الانتاجى ، ونطاقها يجب ان يشمل كل قادر على القيام بأعبائها ، وثمراتها يجب ان تنفق بما يحقق التقدم الاقتصادى ويحافظ على استمراره •

٣ — وكل هذا التنظيم الى الدولة امر ادارة الموارد الحاكمة فى المجتمع ، تلك التى يحتاج اليها الكافة ، وتكون حية بطبيعتها ، اولا يقدر الافراد على احيائها فى ظل النظرية الاسلامية القاضية ببذل خير المورد للجميع • وبهذا يجعل الاسلام للدولة دورا ايجابيا هاما فى تحقيق التنمية الاقتصادية ينبع من سيطرتها على هذه الموارد الهامة ، ومن حقها فى الاشراف على استخدام الافراد للموارد التى تحت ايديهم ، والتى اعطيت القدرة الاقتصادية على القيام بذلك عندما جعلت الموارد الحاكمة تحت تصرفها •

٤ — تستخدم الدولة هذه الصلاحيات فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى اطار من المحافظة على الملكية الخاصة ، بل وسلوكها طريقا لتحقيق التقدم ، عندما كلفت بنشر نطاقها على اوسع قاعدة واعرضها •

وهذا هو العمود الثانى الذى يتناول تنظيم العنصر الثانى فى التنمية وهو « الموارد الطبيعية » •

(ج) اما العمود الثالث فهو الذى يربط بين العمودين السابقين ، بين موارد الثروة والانسان من أجل القيام بالعملية الانتاجية • ويتمثل

هـذا العمود في الاستراتيجية التي يضعها الإسلام للإنتاج ، أي استخدام الانسان قدراته التي منحها الله تعالى له في معالجة موارد الثروة من أجل ايجاد منفعة معتبرة من الشريعة الاسلامية • ويتمثل ذلك فيما يلي :

١ ـ يجعل الاسلام من تحقيق « حد الكفاية » لكل مواطن فى المجتمع، منطلقا لاستراتيجيته فى مجال الانتاج •

٢ ـ تعنى هـذه الاستراتيجية ان الهدف من الانتاج هو سد حاجة المواطنين الضرورية فالحاجية فالكمالية ، ولا يسمح بالانتقال من مستوى اشباع الى ما فوقه لاحد من المواطنين قبل تحقيق المستوى السابق عليه للجميع ، حتى لو لم نجد الا ملىء انصاف البطون لا ستوينا فيه • فان الناس لا يهلكون على انصاف بطونهم •

٣ ـ يحقق الاسلام هذه الاستراتيجية عن طريق فرض العمل على كل قادر عليه ، وجعل موارد الثروة كلها فى حالة تشغيل كامل ، وفرض التكافل بين المواطنين • فهى تقوم على رفع مستوى الانتاج المادى الى أعلى مستوى ممكن لتحقيق مجتمع المتقين على الارض ، ذلك المجتمع الذى يعطى اعضاءه أفضل أشباع مادي مع تقوى الله تعالى • اذ ممارسة الانتاج المادى والتجويد فيه عبادة فى ظل هـذا المجتمع •

٤ ـ تنطلق هـذه الاستراتيجية من :

(أ) الايمان بكفاية موارد الثروة لسد حاجة جميع البشر مهما تكاثروا •

(ب) حق جميع المواطنين فى موارد الثروة المخلوقة لهم جميعا •

(جـ) تكليف الدولة بتشغيل هذه الموارد من ناحية وبضمان حد الكفاية لكل مواطن من ناحية ثانية •

٥ — تتضمن هذه الاستراتيجية القيام بفروض الكفاية الاسلامية فى مجال الانتاج ، حيث تتطلب تحقيق الاعتماد على النفس بحيث لا توجد حرفة او مهنة او مجال الا ومن ابناء الاسلام من يقوم به ، والاثم المجتمع اجمع ، ولا يرفع الاثم عنه الا اذا قام من ابنائه من يسد حاجة المجتمع فى هذا المجال • ومن ثم فهى تتطلب تحقيق الاستقلال الاقتصادى الذى هو الدعامة الحقيقية للاستقلال السياسى ، والاسلام فى ذاته استقلال فكرى ، فكأن هذه الاستراتيجية تقوم على تحقيق الاستقلال فى جميع المجالات ، على جميع المستويات •

٦ — هذا الوضع الاستقلالى يمثل اقامة لجهود الامة الانمائية على جادة الطريق ، وينعكس — بخصوص الانتاج — فى وظيفتين أخريين :

(أ) اقامة هيكل انتاجى جديد يستجيب للهدف الجديد من الانتاج وهو تحقيق « حد الكفاية » لكل مواطن •

(ب) يتيح للمجتمع اقامة بناء ذاتى من التكنولوجيا المنطلقة من تطوير التكنولوجيا الوطنية والمستفيدة من التقدم العالمى ، والقائمة على البحث العلمى الوطنى ، قياما بفرض الكفاية ، اعتمادا على النفس ، وتحقيقا للاستقلال والاكتفاء الذاتى فى هذا المجال ، وكلها فروض اسلامية •

ذلك هو العمود الثالث من العمد التى يبنى عليها المنهج الاسلامى لتحقيق التنمية الاقتصادية •

٤ — بهذا يكون البحث قد وضع ايدينا على منهج الاسلام الانمائى، واقامه واضح المعالم تام الاركان بمفاهيمه واهدافه واجراءاته ، منهجا مستقلا يقف الى جوار المناهج التى تملأ الساحة العالمية وتتنازع السيطرة عليها • هذا المنهج رغم غيابه العملى الا أنه يقوم ويعيش عقائديا وفكريا فى وجدان الشعب الاسلامى ، ولا يتطلب نجاح التنمية فى العالم الاسلامى الا اتخاذ الخطوات نحو تطبيقه •

٥ — كشفت المقارنة التى اجريناها بين هـذا المنهج والمناهج المستوردة عـن :

(أ) على المستوى الفكرى فان المناهج المستوردة تفقد شروط النجاح فى العالم الاسـلامى ، وهى التوافق مع البيئة والقدرة على تجنيـد طاقات الشـعب الاسـلامى لصـالح التنميـة الاقتصـادية ، الامر الذى يجعل مرونتها او عدم مرونتها امرا ليس ذا معنى ، هذا بينما ينبع المنهج الاسـلامى من تراث الاسـلام وثقافته والعوامل التى شـكلت هـذا المجتمع ، فهو يتوافق مع البيئة الاسـلامية كما أنه يملك القدرة على تحريك الجماهير التى لا يحركها الا الباس الارض ثوب السماء ، واعطاء العمل المـادى مفهوم العبادة ، كما هو جوهر المنهج الاسـلامى •

(ب) على المستوى العملى تبين لنا ان المنهج الاسـلامى يحمل الحل الناجح لكل ما تعانيه البلاد الاسلامية من مشكلات ، بينما المناهج المستوردة هى التى خلقت هـذه المشكلات او عجزت عن حلها على الاقل ، فمشـكلة مثل المشـكلة السـكانية او مشكلة التمويل انما يخلقهـا غيـاب المنهج الاسـلامى ، فمجـرد تواجـده يعنى ذوبان مثل هذه المشـاكل المترتبة على تجزئة العالم الاسـلامى من ناحية وسـلوك الطريق الخاطىء للوصول الى الحلول من ناحية أخرى • ومشـكلة مثل بناء التكنولوجيا لن يحلها الا تطبيق منهج ذى نزعة استقلالية ، اما المناهج ذات الولاء الاجنبى والتى تعمق التبعية ، فلن تكون لها أيه قدرة على حل هذه المشكلة •

٦ — بقيام المنهج الاسـلامى واضـحا ، فقد اتيحت الفرصـة امام المسـئولين فى العالم الاسـلامى للاختيار بين مناهج واضحة ، فالاشتراكية معروفة والرأسمالية بينه ، والمنهج الاسـلامى يبز المنهجين ، وللمسئولين فى العالم الاسـلامى ان يختاروا ، فقـد وضح الطريق •

٧ — المنهج الاسلامى — احد المناهج الثلاثة المطروحة على العالم الاسلامى — يختلف عن المنهجين الآخرين من حيث فشلهما المشاهد ؛ وامكانية نجاحه المتوقعة بل المتيقنة ، كما يختلف عن المنهجين الاخرين من حيث تنافرهما مع عقائد وضمائر الامة الاسلامية رغم تواجدهما العملى ، بينما المنهج الاسلامى — رغم غيابه العملى — يقوم ويعيش عقائديا وفكريا فى ضمير ووجدان الامة الاسلامية ، فلا يتطلب نجاح التنمية فى العالم الاسلامى الا اخراجه من عالم العقائد والضمائر الى عالم التطبيق والتنفيذ .

٨ — ويتضح بصورة نهائية ان العالم الاسلامى فى حاجة الى مراجعة موقفه ، فهو يملك عن الحياة فكرة ارقى مما تملك روسيا وامريكا واروبا . وهو يملك منهجا انمائيا افضل من الرأسمالية والاشتراكية ، منهجا يهدف الى التعاون الانمائى الكامل والتكافل الاجتماعى الصحيح ، ولديه القدرة على رفع مستوى الحياة الى المستوى اللائق بمجتمع المتقين وبعالم يصدر عن الله تعالى ، فمكاننا ليس فى ذيل القافلة البشرية ، وانما فى ماخذ الزمام ، ووجودنا لا ينبغى أن يكون ذنبيا ، وانما وجود الشاهد على الامم ، ولتحقيق ذلك يجب تطبيق المنهج الانمائى الاسلامى ، الامر الذى يجعلنا نوصى بما تتضمنه النقطة الاخيرة من هذه الخاتمة .

ثالثا — التوصيات :

١ — طالما ان هدف العالم الاسلامى هو تحقيق التنمية الاقتصادية فانها فرصة لان نجعل من تحقيقها عودة شاملة للحياة الاسلامية ، ولا يتحقق الامران — التنمية والعودة للاسلام — الا بتطبيق المنهج الانمائى الاسلامى ، اذ هو الكفيل بتحقيقهما معا ، ومن ثم يوصى الباحث بتطبيق المنهج الاسلامى الانمائى لتحقيق التنمية ، والعودة الى الاسلام ، فذلك ان لم يكن واجبا بحكم العقيدة الاسلامية ، فانه واجب بمنطق الصلاحية والقدرة على الانجاز .

٢ — جعل المنطلق الاسلامى محورا للسياسات فى بلاد العالم الاسلامى بحيث توحد اهدافها ، نظرا لوحدة المنطلق ، ومن ثم تتمكن من تحقيق الشكل المناسب للوحدة والتكامل الاقتصادى ، بما يعنيه ذلك من شجب المنطلقات الاخرى من عروبة ، وبربرية وبعثية وفرعونية وفارسية ... الخ النعرات والعصبيات التى يخرج من نطاق الاسلام من يدعو اليها .

٣ — ان تبدأ الدول البترولية ذات الفائض فى رءوس الاموال بتطبيق تشريع الزكاة ، وان تنشىء لهذه الاموال صندوقا خاصا يقدم هذه الاموال لمستحقيها من بلاد الاسلام الاقرب فالاقرب والاكثر حاجة . وان يبتعد الصندوق عن التأثر بأى فكرة اخرى الا فكرة انفاق هذه الاموال طبقا لشروط الشريعة الاسلامية . وان يجعل هذا الصندوق هدفه الجوهرى هو تحقيق التنمية الاقتصادية فى العالم الاسلامى . وان ينسق بين خطط التنمية فى هذه البلاد بحيث يتحقق التكامل فيما بينها عن طريق تحديد المجالات التى تتكفل كل بلد بسد حاجة العالم الاسلامى منها ، وان تتركز مساعدة صندوق الزكاة لهذه البلد فى هذا المجال . ويمكن لاتحاد البنوك الاسلامية القائم حاليا ان يكون نواة لهذا الصندوق .

٤ — فى المجال الفكرى يجب انشاء كليات للاقتصاد الاسلامى او اقسام له بالكليات المهتمة بالدراسات الانسانية ، وان يوكل أمرها الى من يجعلون اثراء الفكر الاقتصادى الاسلامى رسالتهم فى الحياة ، وعبادة يعبدون بها الله تعالى . فهم المؤتمنون على هذا الفكر لا غيرهم .

تلك خطوات تمهيدية ، عملية وفكرية ، ضرورية لتمهيد الواقع امام المنهج الاسلامى وربطه به شيئا فشيئا ، حتى يكتمل الالتزام به ، والسير عليه ، فتنعم البلاد الاسلامية بخيراته ، « **ولو ان أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض** »(١) **صدق الله العظيم** .

---

(١) سورة الاعراف ، الاية رقم ٩٦

قائمـة بأهم المراجـع

(١) المراجـع العربيـة

أولا — الكتب :

أ — القــرآن الكريم وتفاسيره :

١ — القــرآن الكريم .

٢ — ابن كثير (اسماعيل بن كثير القرشى) ، تفسير القرآن العظيم ، دار احيـاء الكتب العربية ، القاهرة ، بدون رقم أو تاريخ .

٣ — الزمخشرى (جار الله محمود بن عمر) ، الكشاف عن حقـائق التنزيل ودقائق التأويل ، المطبعة الاميرية بالقاهرة ط ٢ ، عام ١٣١٩ هـ .

٤ — القرطبى(أبو عبد الله محمد بن أحمد) ، الجامع لاحكام القرآن ، الشعب القاهرة — ط ١ بدون تاريخ .

ب — فى الحـديث :

١ — ابن حجر (أحمد بن على العسقلانى) ، فتح البارى ، شرح صحيح البخـارى ، المطبعة الخيرية ، القاهرة ،١٣١٩ هـ .

٢ — أبو عبيد (القاسم بن سلام) ، الاموال ، مكتبة الكليات الازهرية ، القـاهرة ، ط ١ ، عام ١٩٦٨

٣ — أحمد بن حنبل (الامام) ، المسند ، طبعة دار المعارف ، القـاهرة ، بدون تاريخ .

٤ — البخارى (محمد بن اسماعيل) ، صحيح البخارى ، طبعة دار الشعب، بدون رقم أو تاريخ .

٥ — الحسنى (عبد الله بن الصديق) ، الكنز الثمين ، فى احاديث سـيد المرسلين ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ط ١ عام ١٩٦٨.

٦ — الشوكانى (محمد بن على اليمنى) ، نيل الاوطار ، المطبعة المصرية ، القاهرة ، ط ١ عام ١٣٥٧ هـ

٧ — الصنعانى (محمد بن اسماعيل الكحلانى) ، سبل السلام ، شرح بلوغ المرام ، من جمع ادلة الاحكام ، طبعة دار الشعب ، القاهرة ١٩٧٢ (الجزءان الاول والثانى فقط) .

٨ — النووى (أبو زكريا محيى الدين يحيى بن شرف) ، شرح النووى على صحيح مسلم ، المطبعة العصرية ، القاهرة ، ط ١ عام ١٣٤٧ هـ .

٩ — الكرمانى ، شرح صحيح البخارى ، المطبعة المصرية ، القاهرة ، ط ١ بين عامى ١٣٥١ هـ ١٩٣٢ م ، ١٣٥٣ هـ ١٩٣٤ م ، الاجزاء الاثنى عشر الاولى واستكملت المطبعة البهية المصرية ، عبد الرحمن محمد ، الكتاب عام ١٣٥٦ هـ ١٩٣٧ م .

١٠ — مسلم بن الحجاج(الامام) ، صحيح مسلم ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ، بدون رقم أو تاريخ .

جـ — فى الفقـــه :

١ — ابن عابدين (محمد أمين) منحة الخالق على البحر الرائق ، مطبوع بهامش البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم الآتى ..

٢ — ابن قدامة (ابو محمد عبد الله بن احمد بن محمد) ، المغنى ، مطبعة الامام ، بدون رقم أو تاريخ .

٣ — ابن نجيم (ابراهيم زين الدين بن نجيم) البحر الرائق ، شرح كنز الدقائق ، المطبعة العلمية ، القاهرة ، ط ١ بدون تاريخ .

٤ — السرخسى (شمس الأئمة ابو بكر محمد بن ابى سهل) ، المبسوط مطبعة السعادة ، القاهرة ، ط ١ عام ١٣٢٤ هـ .

٥ — السيد البكرى ، اعانة الطالبين ، مصطفى الحلبى ، ط ٢ عام ١٩٢٦ م

٦ — الشافعى (الامام) ، محمد بن ادريس — الام ، طبعة دار الشعب ، بدون رقم أو تاريخ •

٧ — الكاسانى (علاء الدين أبو بكر بن مسعود) ، بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع ، مطبعة شركة المطبوعات العلمية ، عام ١٣٢٧ هـ •

٨ — النووى (أبو بكر محيى الدين بن شرف) المجموع ، ادارة الطباعة المنيرية ط ١ بدون تاريخ •

د — فى أصـــول الفقـــه :

١ — الغزالى (ابو حامد محمد بن احمد) المستصفى ، المطبعة الاميرية ببولاق مصر المحميـــة ، ط ١ بدون تاريخ •

هـ — فى الدراسات الاقتصادية الاسلامية (تراث) :

١ — ابو عبيد (القاسم بن سلام) ، الاموال ، (مكرر) مكتبة الكليات الازهرية ، ط ١ عام ١٩٦٨

٢ — أبو يوسف (يعقوب بن ابراهيم) ، الخراج المطبعة السلفية ومكتبتها ، القـــاهرة ط ٦ عام ١٣٩٧ هـ •

٣ — ابن رجب (الحافظ ابن رجب الحنبلى) ، الاستخراج لاحكام الخراج المطبعة الاسلامية ط ١ عام ١٩٣٤

٤ — أبو يعلى (محمد بن الحسين الفراء) ، الاحكام السلطانية مصطفى الحلبى ، ط ٢ عام ١٩٦٦

٥ — الماوردى (ابو الحسن على بن محمد بن حبيب) ، الاحكام السلطانية ، مصطفى الحلبى ط ٢ عام ١٩٦٦

٦ — يحيى بن آدم ، الخراج ، المطبعة السلفية ومكتبتها ، القاهرة ط ٢ عام ١٣٨٤ هـ •

و — فى الدراسات الاقتصادية الاسلامية (حديثة) :

١ — د. ابراهيم دسوقى اباظة ، الاقتصاد الاسلامى ، دار الشعب القاهرة بدون رقم عام ١٩٧٣

٢ — البهى الخولى ، الثروة فى ظل الاسلام ، الناشرون العرب ، القاهرة وبيروت ، ط ٢ عام ١٩٧١

٣ — د. رفيق المصرى ، مصرف التنمية الاسلامى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، بدون رقم ، ١٩٧٧

٤ — شوقى دنيــا ، الاسلام والتنمية الاقتصادية ، دار الفكر العربى ، القــاهرة ، ط ١ عام ١٩٧٩

٥ — د. محمد شوقى الفنجــرى :

(أ) المدخل الى الاقتصاد الاسلامى دار النهضة العربية ، ط ١ عام ١٩٧٢

(ب) ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط ١ عام ١٩٧٨

(جـ) الاسلام والمشكلة الاقتصادية ، مكتبة الانجلو المصرية ط ١ عام ١٩٧٨

٦ — محمد باقر الصدر ، اقتصادنا ، دار الفكر ، بيروت ط ٥ عام ١٩٧٤

٧ — محمد منذر قحف ، الاقتصاد الاسلامى ، دراسة تحليلية للفعاليــة الاقتصادية فى مجتمع يتبنى النظام الاقتصادى الاسلامى ، دار القلم ، الكويت ط ١ عام ١٩٧٩

٨ — مالك بن نبى ، المسلم فى عالم الاقتصاد ، دار الشروق ، بيروت بدون رقم عام ١٩٧٢

ز — فى النظــم الاقتصــادية :

١ — د. أحمد جامع ، الرأسمالية الناشئة ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٢ عــام ١٩٦٨

٢ — د. اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جـديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ط ١ عام ١٩٧٧

٣ — د.راشدالبراوى، القرآن والنظم الاجتماعية المعاصرة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، بدون رقم عام ١٩٧٥

٤ — د. رشدى فكار ، الماركسية والدين ، مؤسسة التعاون ، القاهرة ، ط ٢ عام ١٩٧٨

٥ — كاروهنت ، الشيوعية نظريا وعمليا ، دار الكتاب المصرى ، القاهرة ، بدون رقم أو تاريخ (مترجم) .

٦ — د صلاح نامق ، النظم الاقتصادية المعاصرة وتطبيقاتها ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، بدون رقم عام ١٩٧٢

— التوزيع بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى ، دار المعارف ، القاهرة ، بدون رقم عام ١٩٦٧

ح — فى التنميـــة الاقتصـــادية :

١ — بوكان ، اليس ، وسائل التنمية الاقتصادية ، مكتبة النهضة المصرية ، القـــاهرة ، بدون رقم أو تاريخ (مترجم) .

٢ — جيرالد ماير ، روبرت بولدين ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة عبد الله صايغ ، مكتبة لبنـــان ، بيروت ، بدون رقم طبعة عام ١٩٦٤

٣ — بول أ. باران ، الاقتصاد السياسى والتنمية ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، دار القلم ، القـــاهرة بدون رقم عام ١٩٦٧

٤ — جاك اوسترى ، الاسلام فى مواجهة التقـــدم الاقتصادى ، ترجمة د. نبيل الطويل ، دار الفكر ، دمشق بدون رقم .

٥ — دونلياه هـ. ميدوز ، حدود النمو ، ترجمة محمد مصطفى غنيم ، دار المعـــارف ، القاهرة ، ط ١ سنة ١٩٧٦

٦ — روبرت ثيوبالد ، الاغنياء والفقراء ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القـاهرة ، عدد ١٠٢ من اخترنا لك .

٧ — روبرت هيلبرونر ، كيف نصنع المجتمع الاقتصادى لتحقيق التنمية ، ترجمة د. راشد البراوى ، مكتبة الوعى العربى ، القاهرة بدون رقم طبعـة عام ١٩٧٦

٨ — شارل بتلهيم ، التخطيط والتنمية ، ترجمة د. اسماعيل صبرى عبد الله دار المعارف القاهرة ط ٢ عام ١٩٦٨

٩ — د. صلاح نامق ، نظرية التنمية الاقتصادية ، دار النهضـة العربية ، القـاهرة ، بدون رقم عام ١٩٦٩

— محددات التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، بدون رقم عام ١٩٧١

١٠ — د. محبوب الحق ، ستار الفقـر ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، الهيئة المصرية العامة للكتـاب ، القاهرة عام ١٩٧٨

١١ — د. محمد دويدار ، استراتيجية التطوير العربى ، دار الثقـافة الجديدة ، القاهرة ، بدون رقم طبعة عام ١٩٧٩

١٢ — د. محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الاول ، معهد البحـوث والدراسات العربية ، بدون رقم عام ١٩٦٦

١٣ — د. محمد على الفرا ، مشكلة انتاج الغـذاء فى الوطن العربى ، المجلس الوطنى للثقافة ، الكويت ، عام ١٩٧٩

١٤ — د. محمود عبد الفضيل ، النفط والمشكلات المعاصرة للتنميـة العربية ، المجلس الوطنى للثقافة ، الكويت عام ١٩٧٩

ط — فى التـاريخ الاقتصـادى :

١ — المقريزى (تقى الدين احمد بن على) اغاثة الامة بكشف الغمـة ، أو تاريخ المجاعات فى مصر ، دار ابن الوليـد ، دمشق ، بدون رقم عام ١٩٥٦

٢ — جون مارلو ، تاريخ النهب الاستعمـارى لمصر ، ترجمـة دكتور عبد العظيم رمضـان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ط ١ عام ١٩٧٦.

٣ — جوزيف شومبيتر ، عشرة اقتصاديين عظام ، ترجمـة د. راشـد البراوى ، دار النهضة العربية ، القـاهرة ، ط ١ عام ١٩٦٨.

٤ — د. راشد البراوى ، قادة الفكر الاسلامى ، مكتبة النهضة المصرية ، القـاهرة ، ط ١ عام ١٩٦٩

٥ — كارل ماركس ، رأس المـال ، ترجمة محمد عيتانى ، مكتبة المعارف ، بيروت ، بدون رقم أو تاريخ .

٦ — د. على عبد الواحد وافى ، د. حسن سعفان ، قصة الملكية فى العالم ، دار المعارف ، القاهرة ، بدون رقم أو تاريخ .

٧ — د. محمد صالح ، الفكر الاقتصادى العربى فى القرن الرابع عشر ، مجلة القـانون والاقتصاد ، حقوق القاهرة ، أعوام ١٩٣٢ ، ١٩٣٣

ى — فى التكامل الاقتصادى والوحـدة :

١ — بيلابلاسا ، نظرية التكامل الاقتصادى ، ترجمة د. راشد البراوى ، دار النهضة العربية ، القاهرة بدون رقم أو تاريخ .

٢ — محمد أبو زهرة (الشيخ الامام) الوحدة الاسـلامية ، دار الرائد العربى ، بيروت ، بدون رقم أو تاريخ .

٣ — د. محمود محمد بابللى ، السوق الاسلامى المشتركة ، دار الكتـاب اللبنـانى ، بيروت ، ط ١ عام ١٩٧٥

ك — فى السـكان :

١ — الفريد صوفى ، مشكلة السكان فى العالم ، ترجمة د. جـلال صادق الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، بدون رقم أو تاريخ .

٢ — كاترين فالابريج ، ضبط وتنظيم الاسرة ، ترجمة يوسف كامل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، بدون رقم عام ١٩٧٤.

٣ — د. محمد السيد غلاب وآخرون ، السكان ديموغرافيــا وجغرافيا مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، بدون رقم طبعة عام ١٩٦٢.

ل — فى الدراسات الاسلامية العــامة :

١ — أبو الاعلى المودودى ، الحكومة الاسلامية ، ترجمة أحمد ادريس ، المختــار الاسلامى ، القاهرة ط ١ عام ١٩٧٧

٢ — ابو الحسن الندوى ، نحو التربية الاسلامية الحرة ، المختار الاسلامى ، القاهرة ، ط ٣ عام ١٩٧٦

٣ — أبو عبد الله الوصابى الحبيشى ، البركة فى فضل السعى والحركة ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ط ١ عام ١٣٥٤ هـ .

٤ — الغزالى (أبو حامد محمد بن احمد) ، احياء علوم الدين ، طبعــة دار الشعب بدون رقم أو تاريخ — التبر المسبوك فى نصيحة الملوك ، مكتبــة الكليــات الازهرية ، القاهرة ، ط ١ عام ١٩٦٨

٥ — سيد قطب ، العدالة الاجتماعية فى الاسلام ، لجنة النشر للجامعيين ، القــاهرة ، ط ١ بدون تاريخ .

— نحو مجتمع اسلامى ، دار الشروق ، بيروت ط ٣ عام ١٩٧٨

— السلام العالمى والاسلام ، دار الشروق ، بيروت ط ٦ عام ١٩٧٤.

٦ — مالك بن نبى ، انتاج المستشرقين وأثره على الفكر الاسلامى ، مكتبة عمار ، القاهرة بدون رقم عام ١٩٧٠

٧ — محمد أسد (ليوبولدفايس) — الاسلام على مفترق الطرق ، ترجمة عمر فروخ ، دار العلم للملايين ، بيروت ط ١ عام ١٩٧٧

— منهاج الحكم فى الاسلام ، ترجمة منصور محمد ماضى ، دار العلم للملايين ، بيروت ط ٥ عام ١٩٧٨

٨ — د• محمد البهى ، الاسلام فى حل مشكلات المجتمعات الاسلامية ، المعاصرة ، مكتبة وهبة ، القاهرة ط ٢ عام ١٩٧٨

— الفكر الاسلامى الحديث وصلته بالاستعمار الغربى ، مكتبة وهبة ، القاهرة ط ٣ بدون تاريخ •

٩ — محمد الغزالى ، ظلام من الغرب ، دار الكتاب العربى ، القاهرة ، بدون رقم أو تاريخ •

١٠ — د• مصطفى السباعى ، اشتراكية الاسلام ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ط ٢ عام ١٩٦٠

م — فى التاريخ والحضارة :

١ — ابن‌خلدون (عبد الرحمن بن محمد) ، المقدمة ، طبعة دار الشعب ، بدون رقم أو تاريخ •

٢ — البلاذرى (أحمد بن يحيى) ، فتوح البلدان ، طبعة ليون ، عام ١٨٦٦

٣ — انتونى نتنج ، العرب ، انتصاراتهم وامجادهم ، ترجمة د• راشد البراوى ، مكتبة الانجلو المصرية عام ١٩٧٤

ثانيا — الابحاث :

(أ) من ابحاث المؤتمر العالمى الاول للاقتصاد الاسلامى ، بجامعة الملك عبد العزيز عام ١٣٩٥ هـ •

١ — د• محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام •

٢ — د• ابراهيم دسوقى اباظة ، الاسلام طريق ثالث للبناء الاقتصادى

٣ — الشيخ البهى الخولى ، مفهوم ومنهج الاقتصاد الاسلامى •

٤ — د• احمد النجار ، طريقنا الى نظرية متميزة فى الاقتصاد الاسلامى •

٥ ـ د. محمد المبارك ، تدخل الدولة الاقتصادى فى الاسلام .

٦ ـ د. حمدى أمين عبد الهادى ، مقومات ادارة التنمية فى الفكر الاسلامى .

(ب) من ابحاث مجمع البحوث الاسلامية ، المؤتمر الاول عام ١٩٦٤ :

١ ـ ابراهيم اللبان ، حق الفقراء فى اموال الاغنياء .

٢ ـ على الخفيف ، الملكية الفردية وتحديدها فى الاسلام .

٣ ـ د. محمد عبد الله العربى ، الملكية الخاصة وحدودها فى الاسلام .

٤ ـ د. عبد الله كانون ، الملكية الفردية فى الاسلام .

(جـ) من ابحاث مؤتمر الاقتصاديين المصريين الثانى ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع والاحصاء ـ القاهرة ـ عام ١٩٧٧ .

١ ـ د. اسماعيل صبرى عبد الله ، استراتيجية التكنولوجيا .

٢ ـ د. عمرو محيى الدين ، تقييم استراتيجية التصنيع فى مصر .

٣ ـ د. صقر احمد صقر ، الادخار واستراتيجية التنمية فى مصر .

٤ ـ د. سعد الدين ابراهيم ، نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية فى العالم الثالث .

٥ ـ د. ابراهيم سعد الدين ، الآثار السلبية للفروق الدخلية بين الاقطار العربية .

٦ ـ د. عزيز البندارى ، السكان والتنمية .

د ـ ابحاث اخرى :

١ ـ د. ابراهيم شحاته ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، ودورها فى توجيه حركة الاستثمارات العربية ، منشورات صندوق التنمية الكويتى ، عام ١٩٧٤

— الثراء البترولى فى مواجهة مشاكل التنمية العربية ، السياسة الدولية ، القــاهرة ابريل عام ١٩٧٤

— الاستثمارات العربية فى الوطن العربى ، السياسة الدولية ، القاهرة ، ابريل عام ١٩٦٨

٢ — له بالاشتراك مع حازم الببلاوى — التعاون الاقتصادى فى المجال العربى ، الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية ، بيروت عام ١٩٦٧.

٣ — د. زكى محمود شبانة ، النظم الاقتصادية ، مذكرات بالاستنسل عام ١٩٦٩.

٤ — د. عبد المنعم الطناملى ، زيادة اسعار النفط وتأثير ذلك فى الاوضاع الاقتصادية العالمية المضطربة وتأثره بهــا ، مجلة العربى ، الكويت ، مايو ١٩٧٤

٥ — د. يحيى احمد نصر ، النظام الاقتصادى الدولى الجــديد ، ماهيته وامكان تحقيقــه ، مصر المعاصرة القاهرة عام ١٩٨٠

تم بحمــد اللــه تعــالى

(٢) المراجـــع الاجنبيـــة

(1) Gary, M. Pickersgill and Joyce E. Pickersgill. **Contemporary Economic Systems.** (New Jersey, Printice Hall, Inc., 1974).

(2) Gill, R. T. **Economic Development, Past and Present,** (New York : Hall Inc., 1961).

(3) Halm, G.N. **Economic Systems,** (New York : Halt Rinchart and Winston, 1968).

(4) Higgins. B., **Economic Development.** (New York : W. W. Norton and Company, Inc., 1968).

(5) Hoffman, P. : **One Hundred Countries - One and One Quarter Billion People.** (Washington : 1960).

(6) Lowis, A. : - **The Theory of Economic Growth,** (New York, Harper and Row, 1965).

— Development Planning (London - George Allen Unwin, 1966).

(7) Mannheim, K. : **Ideology and Utopia, An Introduction to Sociology Knowledge.** (New York : Harkourt, Brace and World, Inc., 1970).

(8) Mannan, M. A. : **Islamic Economics : Theory and Practice,** (Ashraf Publication, Lahore, Pakistan, 1970).

(9) Murray, D. Bryce, Industrial Development, (New York : Mc-Graw Hill Book Company, Inc., 1960).

(10) Patterson, W. C. : Income, Employment and Economic Growth, (New York : Norton & Co., 1962).

(11) Shapira, E. **Macroeconomic Analysis.** (Now York : Harcourt, Brace and World. Inc., 1970).

(12) Schumpeter, J. : **The Theory of Economic Development,** (Cambridge, Harvard University Press, 1951).

(13) Siddiqui, M. N. **Banking Without Interest,** (Lahore : Islamic Publication, 1973).

(14) Toynbee. A. : **The World and The West.** (London : Oxford University Press, 1952).

(15) Trevithik & Mulvey, **The Economic of Inflation.** (London : Martin Robertson, 1975).

(16) U.N. Group of Experts, **Measures of Economic Development of Underdeveloped Countries,** New York : 1962.

(17) Watt, W. M. **Social Integration in Islam** (London : Oxford University Press, 1961).

(18) Yusuf, S. M. : **Economic Justice In Islam,** (Lahor : Ashraf Publication, 1971).

(19) Dr. Abdin Ahmed Salama, Fiscal Analysis of Zakah with special reference to Saudi Arabia's Experience in Zakah, Paper presented at the **International Seminar On Monetary Economics Of Islam In Macca,** Saudi Arabia, Organized by King Abdulaziz University, 7 - 12 October, 1978.

(20) Fadlurrehman, Economic Principles of **Islam, Islamic Studies,** Islamabad, March 1969.

(21) Mahfooz Ahmed, Distributive Justice and Fiscal and Monetary Economic In Islam, Paper presented at the **International Seminar On Monetary Economics of Islam In Macca,** Saudi Arabia, Organized by King Abdulaziz University 7 - 12, October, 1978.

(22) Dr. Mohamed Ariff, The Role of Monetary Policy In An Islamic Economy, Paper Presented at **the International Seminar on Monetary Economics of Islam In Macce, Saudi Arabia, Organized by The King Abdulaziz University,** October 7 - 12 - 1978

فهـــــرست

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــوع **الصفحة**

البـــاب الثـــانى

الموضـــــوع	الصفحة

البــــاب الثـــــالث

الموضـــوع | الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة